



LIBRARY

Brigham Young University
RARE BOOK COLLECTION

Vault

091.4

Ubls

1713

BRIGHAM YOUNG UNIVERSITY



3 1197 23820 4975

③

✓
=

۵

اول





فهرست ————— کتاب صدر الشریعة

کتاب الطهارة ۱ کتاب المصلاة ۱۶ کتاب الزکوة ۳۶ کتاب الصوم ۳۷

کتاب الحج ۶۶ کتاب النکاح ۵۵ کتاب الفقه ۶۵ کتاب الرضاع ۶۵ کتاب الطلاق ۶۶

کتاب البیاق ۷۸ کتاب الایما ۱۰۶ کتاب الحدود ۱۱۵ کتاب السرقة ۱۱۵ کتاب الجواهر ۱۱۶

کتاب القیطة ۱۲۲ کتاب النقطه ۱۲۸ کتاب الایق ۱۲۸ کتاب المفقود ۱۲۸ کتاب الشرک ۱۲۹

کتاب الوقف ۱۳۱ کتاب البیع ۱۳۲ کتاب الصرف ۱۵۳ کتاب الکفالة ۱۵۵ کتاب الخوارج ۱۶۱

کتاب القضاء ۱۶۳ کتاب الشهادة ۱۶۶ کتاب الوکالة ۱۷۶ کتاب الدعوی ۱۸۳

کتاب الاقرار ۱۹۳ کتاب الفیصل ۲۰۶ کتاب البضایة ۲۰۰ کتاب الضمان ۲۰۶ کتاب القود ۲۰۶

کتاب الهبة ۲۰۷ کتاب العجارة ۲۱۶ کتاب المکاتب ۲۱۶ کتاب الولا ۲۲۳ کتاب الایکوان ۲۲۳

کتاب الحج ۲۲۵ کتاب المازون ۲۲۶ کتاب القیمة ۲۲۶ کتاب الشفعة ۲۳۳

کتاب الوقف ۲۰۶

الشفعة كتاب القيمة كتاب المصاحفة كتاب الميثاق كتاب الزباج
٢٤١ ٢٤٠ ٢٣٩ ٢٣٨

كتاب الوضوء كتاب الكراهية كتاب الامحيا الموات كتاب الاشربة
٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥

كتاب الصيد كتاب النحر كتاب الجنائز كتاب الدنيا كتاب البعوض
٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩

كتاب الوصايا كتاب الجنين مت

مسئلة
آدم اغلا في اوليها ايمان جان ايله كيدر يوحسه بدندمي قور اگر جان ايله كيدر تن ايمان سر قور
قرآن او قومق دورست اولن و اگر تن ايله قورق روم ايمان سر قور پسر روح دعا قلم جائز اولن
بيان بيدلور مغاب اولنه الجواب نه جان ايله قور كيدر و نه تن ايله قور كل شئ يرجع الى اصله من جنه
حق تعالى نك نورينه فار شور كمر هداية نور ييدر بويده اوليجو قرآن او قومق دورست اولور زير اولور
من مسن بر نسيم مشك صا صلي بر قاي كوندن صكر جفا دسلر قوتسي اول صا قيدن كتمز معلوم
اوليكه ايمانك اثرى كتمز هو جائز و هم تنده قالور ايمش
كتبه ابو السعود
وفتواه

UPB

شرح مدار الشرح



کتاب شرح صد الشریعہ

وبه لبس

الحمد لله رب العالمين والصلوة على خير خلقه محمد وآله أجمعين

قول العبد الضعيف المتوسل الى الله بقوله الزبيرة عبد الله بن

عود بن ناج الشريعة سواد جده واخيه جده هذا كل المواضع

لعلقة من وقاية الرواية في مثل الهداية التي فيها جدد وأسنان

عمومونا الاعظم سنا وعلما العالم برها الشريعة والنق والدين

من صدر الشيعة عن الله تعالى وعن جميع المسلمين في الجهاد لاجل حفظ

والقول المؤلف لما انفك سبقا سبقا وكنت آخر في هذا حفظه طلقا

طلعت حتى اتفق امام تأليف مع امام حفظه انتسب بعض النسخ الى

طراف ثم بعد ذلك وقع فيها شيء من التغييس أو تبدل من الجو والنبات

فكتب فهدى السرح اليها التي نقر عليها التوقيع السرح المستوية الى

هذا النمط والعبد الضعيف لما سار به الكثر الناس سدا عن حوطه

الوقاية الحزن عنها من نصيب مستين على مال بد لطلاب العلم

قافية هذا النسخ مغلفة ايضاً بسما الدعا وقد كان الولد

بسم الله المصنوعه بعد حفظ المحضرين

الووا يتخيب بول منه معلولان محضين

فَتَوَّاهُ اللَّهُ قَبْلَ الْيَمَامَةِ وَأَمَّا سَوْدٌ مِّنْ سَبِيحَةٍ

[illegible]

الحج والعمرة
والزكاة
والصيام
والزكاة
والصيام
والزكاة
والصيام

مسئله الخياط يرد به بعد ذلك ان الاصل بان تدخل الوسايل وهي غير
مقصود فلا يثبت استيعابها بل يكفي منها ما يتوسل به الى المقصود وانما
الباء المحل شبه المحل بالوسيلة فلا يثبت استيعاب المحل بل يشك هذا بقوله نعم
فامحوا ابو جوحكم ويمكن ان يجاب عنه بان الاستيعاب انما يثبت بالنقل لا بال
حادث الشهور وبان ما الوجه في التيمم قائم مقام غسله فحكم الخوف في القدر حكم
الاصول كما في مسح اليدين فلو كان نقى لآ على الاستيعاب لزم مسح اليدين الى اليدين
في التيمم لان الغاية من يد لوجه التيمم وايضا الوجه في الشهور وهو جرح المسح على
الناصية ولا على ان الاستيعاب غير مراد فانتم قول ما كان رجه وامان في من
الشافعي فيمنع على الالة في محله وفي حق المقدار مطلقا كما زعم لان المسح
اللقم امر لا يرد ولا شك ان الالة شجرة او ثلث ثلث تستمسك بالرسالة والمراد
البر يكون له حد وهو غير معلوم فيكون محله ولا نه اذا قيل مسح الخياط يرد
به البعض وقوله نعم فامحوا ابو جوحكم بل انما يكون الالة في مقدار محله
ففعلة عم انه مسح على ناصية يكون ثباتا والاصح في فعلة في حنفية ربه مسح
وبعضا فرض لا نه لا يقطع غسل تحتها فيفرض من البشره ما كان رجه وعنده
مسح كلها ونحوه لا نه لا يقطع غسل تحتها اقيم مسحها المقام غسل تحتها فيفرض
مسح الكل فيكون واكثر وفاته اذا كان عاريا عن الشعرة يجب غسله ولا مسح
ذكره والاله بالربع ربع ما يد في بشره الوجه منها اذ لا يجب اتصالها بالوجه
استسئل من الرقوق خلقا في الشافعي رجه كذلك في البضاخ وفي اشهر
الروايتين عن ابي حنيفة رجه مسح من الشقوق ونحوه والاصح المحل لكان
في جامع الصغير لقاضيهم واذا مسح ثم خلق الشعر لا يجب العادة وكذا
اذا نوى ثم قص الاظفار وسنة المسح فقط غسل اليدين في غير ذلك فاقبل ان

فقال الشيخ في الالة يرد به بعد ذلك ان الاصل بان تدخل الوسايل وهي غير
مقصود فلا يثبت استيعابها بل يكفي منها ما يتوسل به الى المقصود وانما
الباء المحل شبه المحل بالوسيلة فلا يثبت استيعاب المحل بل يشك هذا بقوله نعم
فامحوا ابو جوحكم ويمكن ان يجاب عنه بان الاستيعاب انما يثبت بالنقل لا بال
حادث الشهور وبان ما الوجه في التيمم قائم مقام غسله فحكم الخوف في القدر حكم
الاصول كما في مسح اليدين فلو كان نقى لآ على الاستيعاب لزم مسح اليدين الى اليدين
في التيمم لان الغاية من يد لوجه التيمم وايضا الوجه في الشهور وهو جرح المسح على
الناصية ولا على ان الاستيعاب غير مراد فانتم قول ما كان رجه وامان في من
الشافعي فيمنع على الالة في محله وفي حق المقدار مطلقا كما زعم لان المسح
اللقم امر لا يرد ولا شك ان الالة شجرة او ثلث ثلث تستمسك بالرسالة والمراد
البر يكون له حد وهو غير معلوم فيكون محله ولا نه اذا قيل مسح الخياط يرد
به البعض وقوله نعم فامحوا ابو جوحكم بل انما يكون الالة في مقدار محله
ففعلة عم انه مسح على ناصية يكون ثباتا والاصح في فعلة في حنفية ربه مسح
وبعضا فرض لا نه لا يقطع غسل تحتها فيفرض من البشره ما كان رجه وعنده
مسح كلها ونحوه لا نه لا يقطع غسل تحتها اقيم مسحها المقام غسل تحتها فيفرض
مسح الكل فيكون واكثر وفاته اذا كان عاريا عن الشعرة يجب غسله ولا مسح
ذكره والاله بالربع ربع ما يد في بشره الوجه منها اذ لا يجب اتصالها بالوجه
استسئل من الرقوق خلقا في الشافعي رجه كذلك في البضاخ وفي اشهر
الروايتين عن ابي حنيفة رجه مسح من الشقوق ونحوه والاصح المحل لكان
في جامع الصغير لقاضيهم واذا مسح ثم خلق الشعر لا يجب العادة وكذا
اذا نوى ثم قص الاظفار وسنة المسح فقط غسل اليدين في غير ذلك فاقبل ان

[illegible]

والثواب او بقدر شيء يشمل الثواب نحو حكم العمل بالنيات فان قيل الثواب ^{فقط}
 وان قيل الحكم فهو نوعان ^{كسائر الاعمال} ديني والسي ^{ويجوز ان يكون} واخر مدني والثواب والثواب ^{ويجوز ان يكون}
 الاجماع فاذا قيل حكم الاعمال بالنيات وبما به الثواب صدق الحكم فلا
 دلالة على صحته فان قيل مثل هذا الحكم ينافي في جمع العبادات فلا دلالة
 على اشتراط النية في العبادات فان الممسك في اشتراط النية في العبادات
 هذا الحديث قلنا يقدر الثواب لكن المقصود في العبادات المحضة الثواب فاذا
 خلت عن المقصود لا يكون لها معنى اللهم تسرع الاعم كونه عبادته بخلاف
 الوضوء ليس عبادة مقصودة بل شرع شرط الجواز للصلاة فاذا خلا عن التوا
 انفي كونه عبادة لكن لا يلزم من هذا انتفاصه اذ لا يصدق انه امر شرع الله
 ففي صحة معنى انفتاح الصلاة كماله سائر الشرائط كطهارة الثوب والمكان وشر
 العورة فانه لا يشترط النية في شئ منها واما الترتيب فلقوله تعالى واغسلوا
 وجوهكم في ترتيب تقديم غسل الوجه فيفرض الباقي مرتباً لان تقديم غسل الوجه
 مع عدم الترتيب في الباقي خلا في الاجماع قلنا المذكور بعده حرف الواو فالمراد
 فغسلوا هذا الجموع فلا دلالة على تقديم غسل الوجه وان سلم في استدلال
 الجموع فانه لا يتم يكن الاجماع منعقداً ^{الجموع} فانه على ترتيب الباقي استد
 بلا دليل وتمكن من عدمه لا بالجموع وقد رآيت في كتبهم استدلال بقوله ^{هذا}
 وضوءاً يقبل الله تعالى الصلاة الآتية وقد كان هذا الوضوء مرتباً في ترتيب
 وقد سئل جواب حسن وهو انه تم وضوءه من ^{الجموع} وقد قال هذا وضوء لا يقبل
 الله تعالى الصلاة الآتية بهذا القول يرجع الى الترتيب ^{الجموع} فثبت ان الاشياء المتعزلات
 هذا الوضوء لا يحلوا اما ان يكون ابتداءه من يمين او يسار وايضا اما ان يكون
 على سبيل الموالات او عدمها فقولهم هذا وضوء لا يؤخر ان يؤخر به هذا الوضوء

مطلوب من كل واحد من هؤلاء

جميع اوصافه يلزم فرضية الموالاة ^{رواه يونس بن مويه} وصدورها والقيام اوضده وان لم يرد جميع او
لا يدل على فرضية الترتيب ^{رواه يونس بن مويه} والاول ^{المفروضة} اي غسل الاعضاء على سبيل التعاقب بحيث
لا يحق العضو الاول وعند مالك هو فرض والدليل على كون الامور المذكورة
سنة مواظبة النبي ^ص من غير دليل على فرضيتها ^{مستحبة} والقيام ^{من} اي الى
بتدبير اليمن في غسل الاعضاء فان قلت لا مشكك النبي ^ص واطلب على النبي ^ص
في غسل الاعضاء ولم يرد ^{رواه يونس بن مويه} واحدة بداء بالشمال فينبغي ان يكون سنة قلنا السنة
ما واطلب النبي ^ص مع الترك اجابا فان كانت المواظبة المذكورة على سبيل العبادة
فمن المولى وان كانت على سبيل العادة فمن الرواية ^{رواه يونس بن مويه} الشان وكالاكل باليمن وتقبل
الرجل اليمن في الدخول ونحو ذلك وكلامنا في الاول ومواظبة النبي ^ص على التيا كانت من
قبيل الثاني وفيهم هذا من تعليل صاحب هذا بقوله ^{رواه يونس بن مويه} ان الله يحب التيا من ذكر كل شيء
حتى تغسل والترجل ^{رواه يونس بن مويه} ومنه الرقبة وناقضه ملبيح من السيلين ^{رواه يونس بن مويه} وكان
معتادا او غير معتاد كالادود والتمح الحاجة من القيل والدير وفيه اختلاف المشايخ
^{الاكثر} او من غيره ان كان نجسا الى ما يظهر ^{رواه يونس بن مويه} اي الى موضع يجب تطهيره في الجملة اما في
الوضوء وفي الغسل وعند الشافعي الخارج من غير السيلين لا ينقض الوضوء وقوله
ان كان نجسا يعلق بقوله او من غير الرواية ^{رواه يونس بن مويه} النجس للجم وهو عين النجاس اما انكر
فان يكون طاهر كالتوب النجس في اصطلاح الفقهاء اما في اللغة فيقال نجس الشيء
ينجس نجسا ونجس ونجسا قال سال لانه اذا لم يتجاوز المخرج لا ينقض الوضوء عندنا ونقض
عند فرائد وكذلك اذا غصرت العرجة ونجس او كان نجسا لو لم يغسل يتجاوز وكذا اذا
غصت شيئا وخلل اسنانه او ادخل اصبعه في انفه وراى اثر الدماء او شئ من نجس من انفه
علق مثل العلكة ^{رواه يونس بن مويه} لا ينقض عندنا خلافا للزوني وجهه ان يخرج النجس من موضع من انفه
كالسيلين ونحوه نقول نعم لكن القليل باطل خارج والنجس المستقر في موضع لا ينقض

تَنْقُضُ فَلْتَهَذَا الدَّلِيلُ غَيْرُ قَامٍ لِأَنَّهُ لَا يَشْمَلُ مَا إِذَا غُرِزَتْ ابْرَةٌ فَأُثِرَ الدَّمُ عَلَى الرِّجْلِ
الْبَاحِ لَكُمُ يَسْلُ مِنْ الْبَاحِ فَإِنَّ الزَّوْجَ هُنَا مَحْسُورٌ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَنْقُضُ عِنْدَنَا
وَقَدْ خُطِرَ بِأَلْوَجْهِ حَسَنٌ وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ خُرُوجُ الرِّجْلِ لِأَنَّهُ هَذَا الدَّمُ غَيْرُ
بِخَيْرٍ لَمْ يَخْرُجْ هُوَ الدَّمُ لِلْفَوْحِ وَكَذَلِكَ أَيْ الْقَلِيلِ وَبِشَا فِي هَذِهِ الصَّحْفَةِ وَقَوْلُهُ
إِلَى مَا يَطْلُهَا حَتَّى إِذَا قُضِيَ نَقْطَةُ الْعَيْنِ وَالصَّدِيدُ يَخْتَلِمُ خَرَجَ مِنَ
الْعَيْنِ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ لِأَنَّهُ دَاخِلُ الْعَيْنِ لَا يَجِبُ تَطْهِيرُ أَصْلِهِ فِي الْوُضُوءِ وَلَا فِي
الْفَرْغِ لِشَرْحِهِ طَائِرُ الْبَدَنِ فَالْمَعْنَى الْخُرُوجُ إِلَى مَا هُوَ طَائِرُ الْبَدَنِ شَرْعًا وَاعْلَمْ
أَنَّ قَوْلَهُ إِلَى مَا يَطْلُهَا لِحَبِّهَا يَكُونُ مُتَعَلِّقًا بِقَوْلِهِ مَا خَرَجَ لَا بِقَوْلِهِ لَافَانَةً فَصَدَّ
وَخَرَجَ دَمٌ كَثِيرٌ وَسَالَتْ حَتَّى لَا يَنْطَلِعَ بِرَأْسِ الْوُجْهِ فَإِنَّهُ لَا شَكَّ فِي الْأَنْقَاضِ
عِنْدَنَا مَعَ أَنَّهُ يَسْلُ إِلَى مَوْضِعٍ بِلِحْفَةٍ حَكْمُ التَّطْهِيرِ يَخْرُجُ إِلَى مَوْضِعٍ بِلِحْفَةٍ حَكْمُ
التَّطْهِيرِ نَسَالُ وَالْعَبْرَةُ لِلْحَنَةِ إِنْ يُقَالُ مَخْرَجٌ مِنَ السَّبِيلِ أَوْ غَيْرِ إِلَى مَا يَطْلُهَا
إِنْ كَانَ نَجَسًا **م** وَالْقِيَّتِيُّ **ش** عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ مَلْسُوحٌ فَإِنْ دَاخِلُ الْبُغْضِ أَنْوَاعُهُ لِأَنَّ
الْحَكْمَ مُخْتَلَفٌ فِيهَا فَقَالَ **م** دَمًا رَقِيقًا **ش** الْبَرَاقِ **ش** حَتَّى إِنْ كَانَ الْبَرَاقِ أَكْثَرًا
يَنْقُضُ وَلَمَّا ذَكَرَ حَكْمَ الْوَأَعْلَمَ حَكْمَ الْعَلْبَةِ بِالطَّرِيقِ أَلَا وَلَمْ يَقَالُوا إِذَا أَصْفَرَ الْبَرَاقِ
مِنَ الدَّمِ لَا يَجِبُ الْوُضُوءُ وَإِنْ جَرَى عَنِ الْوُضُوءِ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ وَمَا قَوْلُهُ **م** أَوْ مَرَّةً
أَوْ طَعَامًا أَوْ مَاءً أَوْ عَلَقًا إِنْ كَانَ مَلَأَ الْفَمَ لَا يُلْغَمُ أَصْلًا **ش** وَأُكُلًا فَإِنْ كَانَ مِنَ
الْأَشْيَاءِ صَاعِدًا مِنَ الْجَوْفِ **و** إِنْ كَانَ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا لِأَنَّهُ لِلزَّوْجَةِ لَا يَنْدَاخُلُهُ
الْبَرَاقِ **م** وَنَقَضَ صَاعِدًا مَلَأَ الْفَمَ عِنْدَ الْيُوسُفَ **ش** لَكِنَّ النَّازِلَ مِنَ الْأَشْيَاءِ لَا يَنْقُضُ
عِنْدَكَ **إِيضًا** وَهُوَ يَعْنِي إِلَى تَدَاخُلِ الْجِلْدِ فِي السَّبَبِ يَجْمَعُ مَا قَدْ قَلِيلًا
قَلِيلًا **ش** فَقَوْلُهُ وَهُوَ يَعْنِي الْفَمَ يَرْجِعُ إِلَى الْيُوسُفَ وَهَذَا ابْتِدَاءُ مَثَلَةٍ صَوِّفَهَا
إِذَا قَلِيلًا قَلِيلًا يَجْمَعُ يَبْلُغُ مَلَأَ الْفَمَ فَابْوِ يَوْ يَعْزُبُ إِلَى تَدَاخُلِ الْجِلْدِ إِذَا كَانَ

وروية الاصول في الجوارح المصنوعة والخاصة بالصيد
 والوقاية والبطون والاصول وروية النور
 والاعمال والوقاية والكسب والجارحيات كلها
 من الغياية وشرح العلامة باب التسمية

في مجلس واحد يجمع فيكون ناقضا ومجمل لا ينعبر الى السبب وهو الغشيان
 فان كان بشغيان واحد يجمع فيحصل ان يجمع صور اتحاد المجلس والغشيان
 في اتحاد واحد في فلا يجمع اتفاقا واتحادا للمجلس مع احدهما والغشيان يجمع
 عند يوسف خلة فالمراد منهما واتحاد المجلس مع اتح والغشيان يجمع عند
 محمد خلة فالمراد يوسف وما لا يخلو ليس بمجلس بكسرين ويلزم من اتفاق
 كون حد اتفاقا كون بغيره فالمراد ان يفسر اللفظ طاهر وكذا القبي القليل
 وعند محمد فغير رواية الا هو انه يفسر له ان لا يفسر له الى اذا كان السبب في
 فغير القليل يكون كذلك ولما قوله تعالى لا يوجد فيما اوحى الي محمد ما قوله او ما سقوا
 فغير المسفوح لا يكون محرما فلا يكون نجسا والامر ان يفسر على المخرج ثم غير
 فلا يكون نجسا فان قيل هذا فيما يؤول اليه ما فيما لا يؤول اليه كالا دمي فغير المسفوح
 حرام ايضا فلا يمكن الاستدلال بحمله على طهارة قلنا ما حكم بحرمه المسفوح بقى
 غير المسفوح على اصله وهو الحلال ويلزم منه الظهارة سواء كان فيما يؤول اليه او لا
 طلاقا والنقطة حرم غير المسفوح في الا دمي ينشأ على حرمته لا بوجوب حمله في هذه
 من ذلك امره لا للنجس فغير المسفوح في الا دمي يكون على طهارته الا صلته مع كونه
 نجسا والنفق بين المسفوح وغيره مبنى على حكم غامضة وهي ان العيش المسفوح
 ثم قلنا نقل عن العرف وانفصل عن النجاسات فحصل عظم اتهم الأعضاء ومصار
 استدلاله بغير عضو افاد طبيعة العضو فاعطاء الشرح حكمه عند اذم العرف
 فاذا سأل عن كسب المخرج علم انه قد استقل من العرف فلهذا استفاضه اللفظ الجاهل اذ لم
 علم انه قد عضو وهذا في الاما في القبي القليل هو المذنب في العلى العبدية وهي
 محل البنية في حكمه ان يوافق ونوم مضطجع ومثله مستند الى ما لو انزل السقوط لا
 او لا ينقض الوضوء غير ان يكون هو النوم قائما او قاعا او راكعا او ساجدا

بعدة نسخ

مستحب

والذي هو الجنون **م** اعلم اني هيئة لا يدخل ولا يخرج من الهيئة **م** ومن هذا ان يدخل
 في كونه هو الهيئة وكله الى من يخرج او حلقه ان سكران يعتبر حاله **م** وقهقهة مصلى
 بالغرور **م** ويجوز **م** حتى لا ينقض الوضوء وقهقهة المسكين الصبي وشوطه ان يكون
 في صلاة ذات ركوع وسجود حتى لو قهقهة في صلاة الجنازة او سجدة السجدة
 لا ينقض الوضوء بل يبطل ما قلناه فيه وانما شرط ما ذكرناه ان استقام الوضوء
 لها ثبت الحدين على خلاف القياس فيقتصر على مورد ثم القهقهة انما تنقض
 اذا كان يقظا حتى لو نام في الصلاة على هيئته لا تقهقهة لا تنقض الوضوء
 انما ففي لا ينقض الوضوء القهقهة وحدها ان تكون مع الجهر **م** والضحك ان
 مع الجهر **م** ويؤيد بطل الصلاة الوضوء الباطل لا يكون عاملا ولا يبطل
 شيئا **م** والبسوس الفحشة الا عند **م** ومنه ان يمس بدنه بالراعي **م** واشتد
 الشدة **م** وما للرجل **م** ووجه من بدنه لا رودة خرج من **م** لها طاهرة **م** عليها
 من الجاني قليلة واما الخان **م** من الدبر فينقض لان خروج القليل منه افض من التحليل **م** ولا
 خارجة من نجس لان التحليل ليس له الدودة ومن قبل الدودة فيه اخرا **م** والشرع **م** ولا **م**
 منه **م** او من جرح **م** ومستوى **م** والدم **م** خلة **م** والنساء **م** وفوض الغسل المضمضة و
 الاستنشاق **م** ويحكم لسان عند النساء **م** ولان الفم داخل من وجهه وخارج من
 وجهه **م** عند النظارة الفم وانفرد به **م** وعكما في ابتلاع الصائم الريق ودخول الشيء
 في فمه **م** فقولنا في الوضوء خارجا في الفم لان الوارد فيه صبغة اللباغة **م** وهي فطره
 وقالوا وضوء غسل الوجه وكذلك الانف اذا غمض وقرب في استنساها فلا يكفى **م** و
 غسل البدن **م** اي جميع ظاهره **م** الى لوي العين **م** في الظفر **م** فغسل اليدين في الدبر
م من اذنه متولد من هناك **م** ولا يطهر لان ينقض في ولا الصبيغ **م** والحناء **م** فالاصل
 ان المغسول هذا الوجه **م** فاذا ادهن فامس الداهية يصلح **م** واما ثقب **م** فان كان

والواقعا
 فان الله قد اخرج من الدين متولد في الفم
 الجاني او غمضت من غير ان ينقض ذلك للقول
 عليها والدودة التي خرجت من الجرح متولد من الجرح
 لا يوجب غسله لان مغسولها لا يوجب غسلها

القَطُوفِ فِيهَا وَغَلِبَ عَلَى فَلَيْسَ أَنَّ الْمَاءَ لَا يَصِلُ إِلَى تَمَرٍ فَلَا يَبْرُؤُ أَنْ لَمْ يَكُنِ الْقَطُوفُ فِيهَا
 فَإِنْ غَلِبَ عَلَى فَلَيْسَ أَنَّ الْمَاءَ يَصِلُ مِنْ غَيْرِ كَيْلَافٍ لَا يَتَكَفَّلُ وَالْأَلْغَلُ عَلَى فَلَيْسَ أَنَّ الْمَاءَ يَصِلُ
 أَنْ يَتَكَفَّلُ يَتَكَفَّلُ وَأَنْ ضَمَّ الشَّعْبُ بَعْدَ نَزْعِهِ وَمَا جَاءَ أَنْ أَمَرَ عَلَيْهِ الْمَاءَ بِإِخْرَاجِهِ
 وَأَنْ غُلَّ لَا يَدْخُلُ الْمَرْوَلُ وَلَا يَتَكَفَّلُ فِي إِدْخَالِ شَيْءٍ سِوَهُ لَأَمِنْ خَشَبٍ وَخَوْه وَأَنْ
 فِي أَصْبَحَ خَاتَمٌ مُتَوَقِّفٌ يَجِيءُ كَيْدَ لِيَصِلَ الْمَاءُ حَتَّى وَجِبَ عَلَى الْقَلْبِ إِذَا دَخَلَ الْمَاءُ دَخَلَ
 الْقَلْبَ وَأَنْ نَزَلَ الْبَوْلُ إِلَيْهَا وَلَمْ يَخْرُجْ عَنْهَا نَقَضَ الْوَضُوءُ هَذَا عِنْدَ بَعْضِ الْمُتَأَنِّسِينَ
 فَلَهُمْ الْقَضَاءُ مِنْ كَلَامِهِ وَعِنْدَ بَعْضٍ لَا يَجِيءُ بِمِثْلِ الْمَاءِ إِلَيْهَا فِي الْفِعْلِ مَعَ الْفِعْلِ
 يَسْتَقْبَلُ الْوَضُوءُ أَنْزَلَ الْبَوْلَ إِلَيْهَا فَلَهَا حَكْمُ الْبَاطِنِ فِي الْفِعْلِ وَحَكْمُ الظَّاهِرِ فِي اسْتِقْبَالِ
 الْوَضُوءِ لَا ذَلِكَ وَشَيْءٌ أَنْ يَغْلِبَ بِهِ وَفَرِجُهُ وَيَنْتَهِجُ أَنْ كَانَ **شَرَاهُ** وَأَنْ كَانَ
 الْخَبَرُ الْيَسِيرَ **م** عَلَى بَدَنِهِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ لِأَجْلِ ذَلِكَ **شَرَاهُ** لِيَسْتَنَاقِلَ إِلَى فِعْلِ أَعْضَاءِ الْوَضُوءِ
 أَنْ يَجْلِبَ **م** ثُمَّ يَفِيضُ الْمَاءُ عَلَى كَلْبٍ بَدَنُهُ فَلَا تَأْتِي ثُمَّ يَغْلِبُ لِأَجْلِ ذَلِكَ فِي مَكَانٍ **شَرَاهُ** أَوْ إِذَا كَانَ
 مَكَانَ الْفِعْلِ مَعَ الْمَاءِ الْمَتَمِّعِ حَتَّى إِذَا انْعَمَلَ عَلَى الْفَوَاحِ أَوْ حَجَرَ يَغْلِبُ **شَرَاهُ** جَلِبَتْ مِنْهَا
م وَلَيْسَ عَلَى الْمَاءِ نَقْضُ ضَمِيرِهَا وَلَا بَلَاءُ إِذَا بَلَّ أَصْلَهَا **شَرَاهُ** خَلَّ لَهَا نَقْلُهُ بِفِعْلِ
 إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ أَصُولَ شَوْكٍ وَجَبَّ عَلَى أَجْلِ نَقْضِهَا وَقَبْلَ إِذَا كَانَ الْقَبْلُ مَضْمُونًا لَشَوْكٍ
 لَعَلَّوِيَّةً وَلَا تَوَارُكًا لِجَوْدِ الْخَوَاطِنِ بِجَوْدِ قَوْلِهِ وَلَا بَلَاءُ قَالَ بَعْضُ مُتَأَنِّسِي
 رَحْمَتِهِمْ بَلَّ زِيَادِيهَا وَنَقَضَ هَٰكِي الْأَقْرَعِ عَدَمَ وَجُودِهِ وَهَذَا إِذَا كَانَتْ مَقُولَةٌ
 أَمَّا إِذَا كَانَتْ مَقْضُوتَةً يَجِيءُ بِمِثْلِ الْمَاءِ الْأَمْنِ الشَّعْرِي كَمَا فِي اللَّحْمَةِ لَعَلَّوِيَّةً **م**
 مَوْجِبَةً أَنْزَلَ مِنْهُ نَزْدُوقًا وَشَهْوَةً عِنْدَ الْفَصَالِ **شَرَاهُ** حَتَّى لَوْ أَنْزَلَ يَكْفِيهِ
 لَا يَجِبُ الْفِعْلُ عِنْدَ إِخْلَاقِ الشَّعْرِ فِي شَهْوَةٍ شَرْطُ وَقْتِ الْفَصَالِ عِنْدَ الْفَصَالِ
 خَفِيفَةٌ وَمِنْهَا وَوَقْتُ الْخُرُوجِ عَنِ الْيَوْمِ فَحَتَّى إِذَا انْفَصَلَ عَنْ مَكَانٍ
 بِشَهْوَةٍ وَأَخَذَ لِحْيَتَهُ حَتَّى سَكَنَتْ شَهْوَتُهُ فَخَرَجَ بِهَا لَعَلَّوِيَّةً يَجِبُ الْفِعْلُ **شَرَاهُ**

سلمية
 وركبة

عندها **لا** عند **لا** وإذا اغتسل قبل ان يقول ثم خرج بقية النبي صلى الله عليه وسلم الغسل ثانياً عندها
 لا عند **م** ولو في يوم **م** ولا فرق في هذا بين الرجل والمرأة وروى عن محمد بن غير
 رواية الاصول اذا نزل الى الصلاة والا نزال والتلذذ له ثم تلاه كان عليها الغسل
 قال شمس المنة الحلواني رحمه الله لا يؤخذ هذه الرواية **م** وغيبه خُسْفَة في قيل
 او برفع على الفاعل والمفعول به والرواية التي في نسخة النسخة وان لم يكن **م** اما في
 النسخة فلا محال كون متبادراً وجرارة البدل وفيه خلافاً لغيره **م** وانقطاع الجوف
 والتفاس **م** لقول تعالى فلا تقربوا حتى يطلعوا على قراءة التلذذ ولما
 كان الانقطاع سبباً للغسل فاذا انقطع ثم اسلمت لا يلزم منها الغسل **م** ان
 الانقطاع كانت كافرة وهو غير مأمور به بالشرايع عندنا ومضى اسلمت
 لم يوجد السبب وهو الانقطاع بخلاف ما اذا اجنب الكافرة ثم اسلمت
 يجب عليها غسل الجنائز لان الجنائز مضمومة فيكون جنباً بعد الاسلام **م** والـ
 نقطاع غير مضموم فافترق **م** لا وطئ بهيمة بل انزال **م** والجمعة والعيد
 والاعوام وغيره **م** ففعل الجموع مضموم لصلوة الجمعة وهو الصحيح ويجوز
 الوضوء مما استمسك بالارض مطلقاً والعيون **م** واماماه الشافعيان كانا ذائباً
 بحيث يتعاطى الجوز والـ **م** وان تعين بطول المكث او غير احد الوصفين **م**
 او الطول والقول **م** والجمع شئ طاهر كالتراب والطين والصابون والزعفران
م اما عند هذه الاشياء يعلم ان الحكم لا يختلف بان كان الخلو طيباً او نجساً
 كالنار او شيئاً يقصد غايته التطهير كالغسل والصابون او شيئاً اخر كالزعفران و
 عندنا فيكون ان كان الخلو شيئاً يقصد به التطهير يجوز به الوضوء **م** ان يغسل بالـ
 حتى يزول طبعه وهو الوقت وان كان شيئاً لا يقصد به التطهير ففي رواية يشترط
 عدم جواز الوضوء به غلبته على الماء وفي رواية لا يشترط وفيما ليس من جنس الوضوء فيه

خله والاشفاق وما جاز فيه بخلافه انوه اي طعمه او لونه او ريحه **م** اختلافها
فخل الجاري فالحد الذي ليس فيه جرح ما يذهب ^{بشيء} يشبه او ورقا واذا استخرج
من فوقه وبقيته المتبقي مع منقعه يجوز له الوضوء ان هو ما جاز وكل ما لا
ضعيف بل ان اذا وضئ به يجب ان يجلس حيث لا يستعمل ^{لشئ} او يكسب ^{بشيء} الغني
مقدار ما يذهب ^{لشئ} وان كان حوض صغير يدخل فيه الماء من جانب ويخرج
من جانب يجوز الوضوء بجميع جوانبه وعليه الفتوى من غير تفصيل بين
ان يكون اربع اواني او اقل من ذلك واكثر فلا يجوز ما علم انه اذا انتش ^{من} الماء فان
علم ان شدة البلوى لا يجوز والتجوز حمله على انه شدة لظول الملك والملك
كأن عرض البحر يجري الماء فوقه ان كان ما يملك في القلب اقل مما لا يملك في البحر
الوضوء الكف والالا قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله هذا ذكر ما ينبغي
دعهم وعند ابو يوسف لا بأس بالوضوء اذا لم يتغير احدا وصافه **م** وما مات فيه
حيوان ما يولد كالسمك والصفير **م** بكر الدال وانما قال ما يولد للولد
حتى لو كان مولدا في غير الماء وهو يعيش في الماء ^{بشيء} فيه **م** وما يلد **م**
سائر كالبقر والدابة **م** لان اللحم هو الدم المسفوح كما ذكرنا في حديثه وفوق
الذباب في الطعام وفيه خل والسافعي **م** لا بما اعتصم ^{بشيء} الوأية بعض **م**
من شجر او غصن **م** اما ما يقطر من الشجر فيجب له الوضوء **م** ولا بما زال طبعه ^م
غيره اجزاء **م** والمواد به ان يخرج من طبع الماء وهو الوقة والسيل **م** او يطرح
كالشجرة والحل **م** نظير ما اعتصم من الشجر والتموضد اليه ^{بشيء} معتصم من الشجر
شرب التفاح ونحوه معتصم ^{بشيء} الثمر وماء البقلة ^{بشيء} نظير ما اعتصم عليه غيره **م**
اجزاء **م** ولو **م** نظير ما اعتصم عليه غيره ^{بشيء} بالطحين ^{بشيء} اما الذي يغيب كشمه الاول
الواقعة فيه عني اذا وقع في الكفر يظهر فيه لولا الاول ^{بشيء} لا يجوز الوضوء لانه كما

في البعد **و** لا بما ذكره فيه بحسب الا اذا كان عشرة اذ رجع فغسل اذ رجع و
تخرج منه بالفرق **ف** حكمه حكم الماء البارد فان كانت اليد اثمينة لا يتوضأ
من موضع اليد بل من الجانب الاخر **و** كان غيب من ثيبه يتوضأ من
جميع الجوانب **و** كذا من موضع غسلا قال نعم السنة رحمه الله **التفليس**
في غسل اليد رجع الى اصل شراعي يعتمد عليه اقول اصل المسئلة ان الغسل العظيم
لا يتجزأ لحد طهر فيه تحريك الطرف الاخر **ا** وقع الجواب في جواز الوضوء في اليد
الاخرى **ف** لا هذا بعش وعش وانما قد بنى على قوله من يحضر يتركه حوله **يعني**
زاد عما يكون له من طهر من كل جانب عش ففهم من هذا انه اذا اراد ان يغسل في
حده ياتين **ا** يمنع منه لا يتجزأ بالماء اليها وينقص الماء في اليد الا لو اراد ان يغسل
يسرا **ا** لا يمنع ايضا **ا** لا يتجزأ الى اليد الا لو وتجزأ ما وجها ولا يمنع فيها ولو
للنوم وهو عش وعش فعلم ان الشرع اعتبر الوضوء في العشر فغسل يده يسرا **ا** لا يحل لو
كانت اليد اليمنى على النع **ف** المتأخر **و** بقوله الامر على الياس وجوزوا **ا** لا
في جميع جوانبه **و** لا بما استعمله القلة اذ رفع حديث **من** اعلم ان في الماء استعمال اخذنا
الا ووجه انه باي شيء يمسس مستعمل فعند الحنفية والشافعية والى فباللذان والى فباللذان
القلة فان توضأ باليد اليمنى مستعمل والمستعمل ولو توضأ باليد اليمنى
مستعمل يمسس مستعمل ايضا وعند محمد رحمه الله لا فقط وعند الشافعي بالذلة
للذان **ا** لا للذلة لا يتحقق الا بينة القلة عنده بناء على استئصال اليدين والوضوء
والاختلاف في الثاني **ف** انه متى يمسس مستعمل في هذا **ا** انه كما زال عن العضو مستعمل
والاختلاف في الثالث **ف** حكمه فعند الحنفية هو نجاسة غليظة وعند الشافعية نجاسة
بجالة خفيفة وعند محمد رحمه الله هو طاهر غير طاهر وعند مالك والشافعية هو طاهر
هو طاهر ومطلق **و** نحن نقول لو كان طاهر الجاز في السفر الوضوء ثم الشرب ولم يقل

احد ذلك **و** كما **قد** **دفع** **فقد** **ظهر** **الجل** **الخنزير** **والادنى** **اعلم** **ان** **الذباغ** **في**
 ازالة الشين والطوبان الخسنة من الجلد فان كانت بالادوية كالقسط وغيره
 يظهر الجلد ولا يعود النجاسة ابدا وان كانت بالتواب او بالشحم **فليس** **اذا** **يسمى**
 اذا اصابه الماهل يعود نجسا ام لا فعن ابى حنيفة رويان وعن ابى يوسف
 ان صار بالشحم نجس لو ترك لم يفسد كان دباغا وعن ابى حنيفة البسة اذا
 يسرى وقع في الماء ينزى من غير فصل والصبغ في نايحة المسك جواز السلق
 معها من غير فصل **و** ما ظهر جلده بالذبح يظهر الزكاة وكذلك وان لم يؤكل
 وملا فله **ف** اي مالم يظهر جلده بالذبح لا يظهر الزكاة والمراد بالزكاة ان
 يذبح المسلم او الكتابي من غير ان يتوكل التسمية عامدا **و** شعر البسة وعظمها
 وعصبها وحافرها وقرنها وشعر الالف **و** عظمها طاهر ويجوز صلوة
 من اعاد سنة الفضة وان جاوز قدر الادهم **ف** ان هذه المسئلة بالذبح مباحة
 فحلت مما قبله السن عظمه وعصبه وقد ذكر ان العظم طاهر لمان الاختلاف
 فيها فانه اذا كان اكثر من قدر الادهم لا يجوز الصلوة عند حمل حبه **فصل** **يشتر**
 فيها نجس ومات فيها حيوانا نفث او تفعل او مات آدمي او شاة او كلب
 ينزع كل ما بها ان امكن والا فقد رما فيها **ف** الاصح ان يأخذ بقول رجلين
 بمسألة في الماء وحده قدر ما في ذلوا الثلث مائة **م** وفي غنم او دجاجة ميتة
 فيها ان يعود الى شتين وفي غنم فارة او عصفور عشرين الى ثلثين والمقبول
 الوسط ومبوا ومنه انحسب بغير شين وقت الوقوع ان علم ذلك فلا يذنب
 وقيل ان لم ينفع ومن ثلثة ايام ولما لهما ان استفرقا له من وجروا والادنى
 والغرس وكل ما يؤكل اللحم طاهر والخنزير وسباع البهائم نجس والحرث والدجاجة
 الخاذن والسباع الطير واكن البيوت مكره ولما والبغل مشكوك ينقض

نفسه
 ان كان
 في ان
 لا يجوز

بدو يتم إن عدم غيره والوقت معتبر بالشؤ **ش** لأن الشؤ مغلوط بالاعتبار
 وحكم النجاء والوقت واحد لأن كلاً منهما متولد من الشيء فليس يجب أن يكون
 بين شؤ مأكول اللحم وغير مأكول اللحم فرق لاعتدال اعتبار اللحم في كل واحد منهما
 طاهر الأثر وإن غير مأكول اللحم إذا لم يكن في العين إذا لم يكن له طاهر وإن اعتبر
 أن لحمه مغلوط بالدم في المول الذي وغيره في ذلك سواء قلنا لحمه إذا لم يكن كذلك
 فأنه أية النجاسة لكن فيها شبهة أن النجاسة لا يخلط بالدم بالحق لولا أن ذلك لا يجزأ
 لذاته لكان في العين وليس كذلك ففيس مأكول اللحم إذا كان حياً فلهما متولد من
 اللحم اللحم المغلوط بالدم فيكون في الاجتماع الامرين أما في مأكول اللحم فلم يولد
 الا أحدهما وهو الاختلاط بالدم فلم يوجب الشؤ لأن هذه العلة بانفرادها
 ضعيفة إذا لم تستقر في موضع لم يعط له حكم النجاسة والحق وإن لم يكن حياً
 فإن لم يكن مذكراً كان نجساً لو كان مأكول اللحم وغيره لأنه متساو بالموت كان حياً
 فلم يمت موجودة مع اختلاط الدم فيكون نجساً فإن كان مذكراً كان طاهر اما
 في مأكول اللحم فلهذا لم يوجد الحرة ولا اختلاط الدم واما في غير مأكول اللحم فلا يتم
 بوجود الاختلاط بالدم والحرة المرد فغير كافية في النجاسة على ما من من لها شئت با
 اجتماع الامرين فان علم الانبياء التمر قال ابو حنيفة بالوضوء فقط وابو يوسف
 بالتيتم **ش** وبالحمل **ش** والاختلاف في نبيذ التمر هو الذي يبق سبيل الماء إذا **ش**
 وصار كرا لا يوضوء به اجزاء **باب التيمم** هو طهر وجنب وحائض ونفس
 لم يقدر على الماء **ش** على ما يكفي الطهارة حتى إذا كان للجنب ما يكفي للوضوء لا الغسل
 يتم ولا يوجب عليه التوضوء عند الخلوة واللباس إذا كان مع الجنابة حدث
 يوجب الوضوء عليه الوضوء التيمم لثبانه بالاعتقاد وإذا كان لا شيء ما يكفي لغسل بعض
 أعضائه فالخلوة ثابت ايضا **ش** بعده **ش** المثل لك **ش** وسبح وقيل ثلاثة ألقا

بعيدان

نزلع ونحوها الاربعة آلاف وما كان كظاهر الرواية وفي رواية لا يسلي انما يكون
معتبر اذا كان في طرف غير قد امدحني يصيب ميلين ذهابا ومجيئا وانما اذا كان
في قد امد فيعتبر ان يكون ميلين **م** او لم يزل لا يقدر معه على استكمال المائة فان
استعمل الماء اشتد من فيه حتى لا يشترط خوف التلف فلا فاسد في دفعه ان ضرر
اشتد والارض فوقه في زيادة الثمن وهو **م** او يرد **م** ان استعمل
يفضوه **م** او عذره او عطش **م** ان استعمل الماء خاف العطش او اسير الماء للشرب
حتى اذا وجد الماء فوجبه مع الشرب جان له اليتيم **م** اذا كان كثير **م**
فيستدل على الشرب والوضوء اما الماء المعد للوضوء فانه يجوز ان يشرب منه
وعند انما الغنص على كسبي فلا يجوز له اليتيم **م** او عدمه **م** كالتوضوء ونحوها **م**
او خوف فوت صلاة العيدة **م** او اذا خاف فوت صلاة العيد **م**
لأن يترك ويشترع فيها هذا بالاتفاق **م** وبعد الشروع متوضئا وللحدث
للبس **م** او اذا شرع في صلاة العيد متوضئا ثم سبق الحدث ونحوه انما ان توضئا
تفوت الصلوة جان له ان يتيم **م** وهذا عندنا بضعف خلافها وان شرع با
ليتيم **م** وسبق الحدث جان له اليتيم **م** بالاتفاق بينهم فقوله هو لمحدث مبتدأ وضوء
خبره ولم يقدر ولا مفسدة لم يرد وما بعده وقوله بعده مع المعطوفات متعلق
بقوله لم يقدر **م** او لا بد **م** متعلق بالمبتدأ تقدير اليتيم لم خوف صلاة العيد
في لا بد **م** وبعد الشروع ضيق **م** او صلوة الى ان لا يغير الوضوء لغو الجمع
والوقتية **م** لان فوجي الى خلافه هو الظاهر والقضاء **م** ضرورة **م** جهة
وضوءه ليدليه مع من فقيه **م** ولا يشترط الترتيب عندنا والقنوي على انه يشترط
الاعتناء بما لو بقي شئ قليل لا يجوز **م** والاحسن **م** مع الزيادة ان يمتنع من الظاهر
المتبقي بالكل والبنفس **م** ونحوه مع شئ من الكف الذي مبتدأ من **م** الا صابغ

ورأى هذا الرجل وسئل عنه

ثم باطنها بالسيرة والابهام الى رؤس الاصابع وهكذا يفعل الزارع اليس
ثم اذا دخل الخمار بين اصابعه فعليه ان يخلل اصابعه فيحتاج الى مربة ثالثة
لتجليلها **على كل شيء متعلق بضمير** طاهر من جنس الارض كالتراب والطين
منه وكذا الكحل والذئخ واما الذهب والفضة فلا يجوز لهما اذا كانا مبركين
فان كانا غير مبركين فمتعلقين بالتراب يجوز للنفقة والشعر ان كان
عليهما اعتبار ولا يجوز عليهما ان كانا في الجنة وقد رآه الزهراء مع انه
يجوز الصلوة فيه ولا يجوز ان يركبها عند الحنفية ربه وعند ابو يوسف
ولا يجوز الا بالتراب والطين وعند الشافعي لا يجوز الا بالتراب **م** ولو ركب
نقع وعليه **منه** على النقع فلو كنس لارا او هدم حارطا او كان حنطة فامسا
وجعله وزلعيه عيان لا يجوز به حتى يترده عليه **مع** قد رآه على الصعيد بينية اذا
الصلوة **منه** فالنية في ركعة التيمم خلاف الركعة اذا كان به حدثان كالغسل والحدث
يجوز الصلوة بينهما ان ينوي عنهما فان نوى عن احدهما لا يقع عن الآخر لكن
يكفي تيمم واحد عنهما **م** فلا يجوز تيمم كافر بسلامه **منه** لا يجوز الصلوة بهذا
التيمم عندهما خلافا لابي يوسف فعنده يشترط لنية التيمم فحقا جواز الصلوة
ان ينوي بنية مقصودة سواء لم يتبع بدون الطهارة كالصلوة او لم يتبع كالسجدة
وعندهما بنية مقصودة لا يتبع الا بالطهارة فان تيمم بنية لم يتبع الا بالسجدة
السجدة ويجوز لهذا التيمم اذا لم يكتف بها وان تيمم لمس المصروف او دخول المسجد
يصح به الصلوة **منه** فلم ينو بنية مقصودة لكن عمل لمس المصروف ودخول المسجد **وجاز**
ونحو ذلك **منه** حتى ان تومنا بنية فسلم جاز صلوة بهذا الوضوء خلافا
لما افق هذا بناء على مسألة النية في الوضوء وان تومنا بالنية فسلم فلذلك ثابت
ايضا لان نية الكافر لغو لعدم الاهلية وانما قال للمسلم بنية مبالغة في حق

النافع اليه بالطريق الاول ويتيقن الوقت **مما** انقاسم وقبله **من** خله فالتفت
فلا يجوز في الصلوة في اول الوقت عنده وهذا بان اعلم ما عرفت في اصول الفقه ان
التراب خلف يمينه لما عنده وعندنا خلف مطلقا ففي الايام بين طاهر وبحر ^{وهو المسمى} بحر
التيتم عندنا خلفه **واله** وقوله دم التراب طهر المسلم ولو لم يخرج يديه ما قلنا **م** ^{بعد}
طلبه من رقيقه ما منعه منه **من** حتى اذا صلى بعد المنع ثم اعطاه ينقض تيمم الا ان فلا
يعيد ما قد صلى **م** وقبله **م** جازي خله **واله** **من** هكذا ذكر في المحلاة وذكر في البسط
انه ان لم يطلب منه وصلى لم يجز ان لا يبذول عادة وفي موضع آخر من البسط ان كان
مع رقيقه ما فعله ان يسأله ان يعطى قول حسن بن زياد انه يقول السوال خلفه وفي بعض
الحجج ولم يسأل النبي صلى الله عليه وسلم في الحج ولكننا نقول ما الطهارة مبذول عادة **واله** ^{في بعض}
ما يحتاج اليه مذلة فقد سأل رسول الله ٢٤ يعني خواججه من غيره وفي الزيادة **م**
ان النبي صلى الله عليه وسلم اذا راى مع رجل ماء كثيرا وهو في الصلوة وغلب على ظنه ان يعطيه **م**
يعطى على صلوة لانه لا يتشور معه فلا يقطع بالشك بخلاف ما اذا كان خارج الصلوة او
لم يطلب النبي صلى الله عليه وسلم حيث لا يحل التسويع بالشك فان البقرة والعجور شكوا فيهما او غلب
على ظنه ان يعطيه قطع الصلوة وطلب الماء ثم قال واذا فرغ من صلوة فاستأوى ^{ما حيا الزيادة}
او اعطى ثمن المثل وهو قار عليه استأوى الصلوة واذا اوتيت صلوة وكذا اوتيت
اعطى لي ينقض تيممه الا ان اقول ان اردت ان تستوعب الوقت كلها فاعلم انه
اذا راى خارج الصلوة وصلى ولم يستل بعد الصلوة ليظهر العجز او القدره فاعلم
ذكر في البسط ويجوز تسويعه على ظنه الاعطاء او علمه او شكك فيهما في مسألة للنبي
واذا راى في الصلوة ولم يستل بعدها فكذلك وان راى خارج الصلوة ولم يستل ^{صلو}
ثم سأل فان اعطى تلك صلوة وان اوتيت سواء نفي الاعطاء والمنع او شكك فيهما او
ان ذلك في الصلوة فكما ذكر في الزيادة ان يكون في صور ان احد منهما ان قطع الصلوة ^{اذا}

لما طلق النزع أو شك في شأده فإن أعطى بطل التيمم فإن باقى الوضوء والنية أتم السجدة فيما إذا
طوى أنه يعطى ثم سألته فإن أعطى بطل وضوؤه وإن لم يعط لا يظهر أنه كان غطاً على
مسألة التيمم لأن القبلة حتى وجهه التيمم مسألة وهي الحكم كذا في حقيقته القدرة
والجواز فيم غلبة الظن مقامهما يتسيرا فإذا أظهر ذلك فيه لم يبق هو قائم مقامهما
ويستلزم من ذلك أن يفسد الوضوء **ش** خلا فالتام في **م** وينقصه ناقض الوضوء وقد
علماء كالمظهر **ش** حتى إذا قلنا على الماء ولم يتوضأ ثم عدا التيمم وأما قال كاف
لظهره حتى إذا غفل الغسل ولم يصل الماء على ظهره وفي الماء واحد حدثا بوجوب الوضوء
فتميم ثم وجد من الماء ما يكفيها بطل تيممه فحق كالأحد منها وإن لم يكن
لأحد ما بقي فحقهما وإن كفى لأحد ما بعينه غله ويبقى التيمم فحق التيمم
أن كفى لكل منهما منفردا غسل اللعنة لأن النجاسة الغلظا فإذا غسل اللعنة هل بعيد
التيمم للحدث فغيره وإيمان وإن تيمم أولا ثم غسل اللعنة ففي إعادة التيمم روايتان
أيضا وإن صير للحدث انقضاء تيممه فحق اللعنة باتفاق الروايتين هذا
إذا تيمم للحدثين تيمما واحدا وأما إذا تيمم للحدثين ثم أحدث فتميم للحدث ثم وجد الماء
فذلك في الوجوه المذكورة وإن تيمم للحدثين ثم أحدث ولم تيمم للحدث فوجد الماء فإن
كفى اللعنة والوضوء ظاهر وإن كفى لأحد ما لا ينقض تيممه فيستعمل الماء في اللعنة
تفديما **ب** وتيمم للحدث وإن كفى اللعنة لا الوضوء انقضاء تيممه ويغسل اللعنة و
تيمم للحدث وإن كفى للوضوء ولا للعنة فتميمه باقى وعليه الوضوء وإن كفى لكل واحد
منفردا يمسح في اللعنة وتيمم للحدث فإن توضأ جاز ويعيد للعنة التيمم ولو توضأ
به ولكن بداهة التيمم للحدث ثم مسح في اللعنة هل بعيد التيمم لا في رواية الزيات
بعيد وفي رواية الأصل لا ثم إنما ثبت القدرة إذا لم يكن موصوفا للوجهة أنهم حتى إذا
كان على يده أو ثوبه نجاسة يمسح في النجاسة ثم القدرة ثبت بطريق الإباحة وبطريق

التملك فان قال صاحب المائتين يتوضأ بهذا الماء يتركه شأواً يكون لكل
 منفرداً ينقضي تيمم كل واحد اذا توضأ به واحد بعد الباقيون يتميمهم ثلثون الفقد
 لكل واحد على انفراداً اما اذا قال هذا الماء لكم وقبضوا ينقضي تيممهم اما عند
 قالة جهة المشاع فوجب الملك على كل من اكره فيه الملك على واحد مقدار لا يكفيه واما عند
 ابي حنيفة قالة تيمم على ملك الواحد ولم يثبت الا بانه ثلثا بطل العبة بطل ما في
 ضمنه من الايمان ان ابا حنيفة واحد يعينه ينقضي تيممه عند ما لا عند الاثلاثم وملكوا
 يفتح ابا حنيفة **م** لارقة **ش** حتى اذا تيمم المسلم ثم ارتد فعوذ بالله منه ثم اسلم
 يصح صلوته بذلك التيمم **م** وندب لولجيه **ش** اي لوالجى الماء **م** تاخير
 آخر الوقت **ش** فلو صلى بالنيم في اول الوقت ثم وجد الماء والوقت باق لا يعيد
 الصلوة **م** ويجب طلبه قدر غلوة لو ظنه قريباً والا فلا **ش** الغلوة مقدار ثلثا
 ذراع الى اربعة مائة وعن ابي يوسف انه اذا كان الماء بحيث لو ذهب السبب وشاء
 لذهب الغلوة ويغيب عن بصره كان بعيداً جازله النيم قال صاحب المحيط هذا
 جذاً **م** ولو سيب مسافراً في رحله وصلى بتميم الله ذكره في الوقت لم يعد الا عند **م** ابي يوسف
ش اما اذا وضع غيره وهو لا يعلم فقد قيل يجوز التيمم اتفاقاً وقيل الخلاف
 في الوجهين كذا في الهداية وتجبان يعلم ان المانع عن الوضوء اذا كان من جهة
 العباد كما ستر منعه الكفار عن الوضوء او محبوس في السجن والذي قيل له
 ان توضأت قتلتك يجوز له التيمم لكن اذا كان المانع ينبغي ان يعيد الصلوة
 كذا في الزخيرة **باب** المسح على الخفين جاء في السنة **م** اي بالسنة المشهورة
 فيجوز فيها الزيادة على الكتاب فان وجبه غسل رجلين **م** المحدث دون من
 عليه الغسل **م** قيل جنب تيمم ثم احدث ومعه من الماء ما يتوضأ به
 فتوضأ ولبس خفيه ثم مر على ماء يلقى للاغتسال ولم يغتسل ثم وجد من الماء

ما يتوضأ به فيم ثانيا لا يقرأ فان حدث بعد ذلك توضأ ونزع خفيه خطوطا
 باثنا عشرية يبدأ من اصابع الرجل الاثني عشر هذه صفة المسح على الوجه
 السنون فلو لم يرفع الا اصابع لكن مسح مقدار الواجب جاز وان مسح باصبع
 واحد ثم بلها ومسح ثم هكذا جاز ايضا ان مسح كل مرة غير مامسح قبل
 ذلك بالاناء واللبس مفجحين جاز ايضا ان ما بينهما مقدار اصبع
 اخرى وسئل عن صفة المسح قال ان يضع اصابع يديه على مقدم
 خفيه ويجا في كفيه ويدعهما الى انك او يضع كفيه مع الاصابع ويمدحها
 جملة لكن ان مسح برؤس الاصابع وجا في اصول الاصابع واللكل لا يجوز
 الا ان يستل من الخوف عند الوضع مقدار الواجب وهو ثلثة اصابع هكذا ذكر
 في المحرر وذكر في الترجمة ان المسح برؤس الاصابع يجوز ان كان للمساظر
 وتوسح بظهر الكف جاز لكن السنة بياطينها وكذا ان ابتدأ من اطراف
 الاق وتوسح للمسح واصاب المظاخر خفيه حصل اليه وكذا مسح الرؤس
 كذا في موضعين فاستل ظاهر خفيه ولو بالطل هو لا يقرأ على طاهر ^{مستل الخفيف}
 الا ان يمسك الكعب او يكون الظاهر منه اقل من ثلث اصابع الرجل اصغرها ما لو
 ظهر قدر ثلث اصابع فلا يجوز لان هذا عن نية الزحف الكبير لا يجوز ان يكون وكذا
 حيث يروى عن رجل من اهل الحفم او هو موقفة ^{مستل الخفيف} او على خفين يركب فوق الخفين
 يكونا وقائهما من الوحد والنجاسة فان كانا من اذنين ونحوه جاز عليها المسح
 لبسهما منفردين او فوق الخفين وان كانا من يركبها ونحوه فالبسهما منفردين
 لا يجوز وكذا ان لبسها على الخفين الا ان يكونا بحيث يصل بلل المسح الى الخلف الا
 ثم اذا كانا من يركبها وقد لبسها فوق الخفين فان لبسها بعد ما احداثا وبعد
 ما حدثت ومسح على الخفين لا يجوز للمسح على الخفين وان لبسها قبل الحدث

وسمى عليهم انه نزعها دون الخفين اعاد المسح على الخفين الداخلين بمكة وما اذا
مسح على خفيه الطاقين فنزع احدي الطاقين لا يعيد للمسح على الطاق الاخر وان
نزع احده لم يوجب فعله ان يعيد المسح على الجرموق والمزور عند الخروج الى مكة
ان نزع المسح على الخفين **م** او جاوز بين الخمينين **م** ايجبت منه كما على اقل
بلا شدة **م** او متعلين او مجلدين **م** حتى اذا كانا ثخينين غير متعلين او مجلدين
لا يجوز عند الحنفية خلعها **م** وعند الله رجع الى قولها ^{وعلى حنفية} وبه يقتضى مكسبين
على طهر تام وقت الحدث **م** فلو توشا وضوء غير مرتبة فغل الخجلين والخفين
ثم غس باقى الاعضاء ثم احدث او توشا وضوء مرتبة فغل رجله اليمنى وادخلها
للتوضوء غسل الرجل اليسرى وادخلها للتوضوء لمطهارة تامّة في الصورة الاولى
بل الخفية وفي الصورة الثانية اذا لم يمسح لثوبها مكسبان على طهارة كاملة وقت الحدث
فعلم ان قوله مكسبون على طهارة تامّة احسن من عبارةهم ^{بعبارة} على طهارة كاملة
لانه لا اطلاق طهارة كاملة وقت الحدث وهذا الوقت هو زمان بقائه على طهارة
حدثه فيصح ان يقال هما مكسبان على طهارة كاملة وقت الحدث ولا يقال يقال
لبسهما على طهارة كاملة وقت الحدث لان الفعل لان على الحدث وانهم اذا على
الدوام وانهم لم **م** على عمامة وقلنسوة ويوقع وقفازين **م** النفاذ على الكف
يكفى عنها تحلب السفر وغنوم **م** وفيه قد ثلث اصابع اليد **م** فان مسح رسول **م**
كان خطا فاعلم انها بالاصابع دون الكف وما زال على مقدار ثلث اصابع اليد
هو بما سعمل فله اعتبارا في مقدار ثلث اصابع ولا يفرض فيه شيئا كالنية و
غيرها **م** ومدة المقيم يوم وليلة ولا ثلثة ايام ولياها من حين الحدث **م** لان قوله
عم مسح المقيم يوما وليلة الى بيت اذا جاز المسح في الليلة المذكورة وقبل الحدث لا يحتاج
الى المسح فالزمان الذي يحتاج فيه الى المسح وهو من وقت الحدث مقدار المقدار المذكور

المذكور وينقذه ناقض الوضوء ونزع الخلق **ش** ذكر لفظ الواحد ولم يقل نزع الخلق
 ليعيد له نزع أحدهما ناقض فإنه إذا نزع أحدهما وجب غسل أحدهما **ش** وجب
 غسل المني إذا جامع بين الفل والكل **ش** كذا دخل الماء خفيف حتى صار جميع تحت وضوءه
 وإذا أصاب الماء أكثرها فكذا عند الفقهاء **ش** وجب غسل المني بعد البول **ش**
 أي نزع الخلق ومضى للمدة **م** على المتون غسل جليله **ش** أي على الذي كان له وضوءه
 أن غسل جليله لا يجب غسل بقية الأعضاء وينبغي أن يكون ويغسله فمالك بناء على
 الأولية عليهم **م** ومخرج أكثر العقبة **ش** ^{طوبى} نزع **ش** ولفظ القدر وكثير القدم وما
 اختاره المتن موقوف عن أبي حنيفة **ش** ومنه خرق كبير **ش** ^{يظهر} فلهذا أصابع
 الرجل أصفر حال ما رونه **ش** فلو كان الخرق طويلا يدخل فيه ثلث أصابع الرجل أدخلت
 لكن لا يبرأ منه هذا المقدار حال السج ولو كان مضموا لكن ينفع إذا مشى وبطل هذا
 المقدار لا يجوز فلو لم يركب ما يمنع من الغسل ونحوه مشقوق أسفل الكعبان كان ستر
 الكعبين خطا ونحوه يشك بعد التبرع لم يبرأ منه شيء فهو كالشقوق وإن بدوا
 كان كالخرق فيعتبر المقدار المذكور **م** ويجمع خرقا لا خفلا خفينا **ش** وإذا كان على
 خف ولجوز خرقا كثيرا فالتأق وبذره من كل واحد شيء قليل بحيث لو جمع **ش** ^{بأن}
 يكون مقدار ثلث أصابع يمنع المسح ولو كان هذا المقدار في الخفين جاز للمسح **ش** ويتم
 مدة السفر **ش** قبل تمام يوم وليلة ويتيمها إن أقام قبلها ونزع إن أقام بعد
ش فلهما أربع مئة إذا كان في التيمم أو يقيم لفرسا أو منهما أما قبل تمام يوم أو ليلة
 أو بعدهما وقد ذكر في المتن ثلث مئة وأما إذا كان في التيمم بعد تمام ليلة وعلم **ش**
 وهو وجوب النزع **م** ويجوز عليه مائة مئة فلا يبطله التقطط أو غيره **ش** المسح على
 الجوارح إن احتج تركه وإن لم يضمن فلهذا خالف الروايات **ش** خفيفة في جوارحه **ش** والمكثورة فإنه
 لا يجوز تركه ثم لا يشترط كونها طاهرة ومثروا على طهارة وأما الجوارح **ش** لا على الجوارح **ش**

على مسح ذلك العفوق كما لا يقدر على غسله بان كان الماء يضره او كانت الجيرة مشدودة فيقتل
حلقها اما اذا كان قادرا على مسح فلا يجوز مسح الجيرة واذا كان على عضائه شقاق
فان عجن بمغسلة بلن ملا من الماء عليه فان عجن عنه بلزمة المسح ثم ان عجن عنه بفعل
ملحوقه وتركه وان كان الشقاق في يده ويجوز عجن عن الوضوء استعاضا بالغير بل وضوءه
فان لم يستعن ويستمح جاز عنه خلطه بالماء واذا وضع الدواء على شقاق الرجل ان لم يلقه
الدواء وان امسك ان لم سقط الدواء ان كان التقوى عن بئس العمل الموضع والافلا واذا فصل
فوضع اليد في وقت العوضا فعند بعض المشايخ لا يجوز المسح عليها بل على الخفة وعند
البعض ان امسكت العوضا بدواعا احد لا يجوز عليها المسح وان لم يمكن ذلك يجوز في
قائمه فليس لم كان حل الصابة وغسل ما تحتها يضر الى ارجائه جاز المسح عليها والافلا
وكذلك في كل خفة جاوزت موضع الفرج وان كان حل العوضا لا يضر الى ارجائه لكن نزعها عن
موضع الجراحة يضر عليها وفعل ما تحتها الموضع الى ارجائه ثم يشدها والمسح موضع الجراحة
وعامة المشايخ على جواز مسح عصابة الفتيد اما الموضع الظاهر من البدن ما بين
العقدتين من العوضا فالافلا في ان يكتفي بالمسح اذا غسل ببتل العوضا فربما ينفذ البتلة الى موضع
الفصل ويشترط ان يتبعها في مسح الجيرة والعوضا في رواية الحسن بن ابي حنيفة
وهو المذكور في الاثر وعند البعض يكفي الاكثر واذا مسح ثم نزعها ثم ادخلها
ان يعيد المسح فان لم يعد اجزاه واذا سقطت عنها فبذلها باخر فالافلا في ارجائه
المسح فان لم يعد اجزاه ولا يشترط ثلث مسح الجيرة بل يكفي مرة واحدة هو الاثر في
يجب ان يعلم مسح الجيرة في الف مسح الخفة في اثنى عشر على حدث ولا يقدر مدة واذا
سقط لا عن بئس لا يبطل وان سقط عن بئس لا يبطل ذلك الموضع خاصة بمكان
ما اذا خلع احد اللغزين حيث يلزمه غسل الرجلين **باب الحنفية** في الدماء المخصصة باليد
ثلاثة حيض ولسان من نفاس فالحيض هو الدم ينفضه رحم المرأة بالقدرة **مسألة** في مسحة

تسع سنين **م** لا داء بها **ش** فالذي لا يكون من آتيم ليس يحصى وكذا الذي قبل من البلوغ
أو تسع سنين وكذا ما ينقض آتيم لمريض فإذا استمر الدم كان سداً لبعض طبعها
حيضاً وسداً لبعضه بسبب من فلا يكون حيضاً وكما قيل عدم الداء بمكان يقيد
بعد الولادة إما احتساراً عن النفس ثم لا يخرج إلا الحيض موقفاً على سن الإبراء
وأكثر المشايخ قد روه بسبعين سنة ومشايخ بني روى وخوارزمي بنحو ثمانين
سنة ^{وخمسون سنة عما يعنى} في رادها لا يكون ^{أو نحو ذلك} حيضاً في ظاهر المذهب ^{أو نحو ذلك} والخبر أن
رأت وما فوقها كالسوداء الباقية في كان حيضاً وببطل الاعتدال بال
شهر قبل تمام وبعد لا وإن رأت صفوة أو خضرة أو بنية في أسنى سنة ^{أو نحو ذلك}
م وأقله ثلثة أيام ولياليها وأكثره عشرة أيام **ش** وعند يوسف أقله يوماً
وأكثره اليوم الثالث وعند الشافعي أقله يوم وليلة وأكثره خمسة عشر يوماً ونحن
نتمسك بقوله **م** أقل الحيض ليلتين ^{أو ليلتين} والذكر والشيء ثلثة أيام ولياليها وأكثره عشرة
أيام ثم أعلم أن مبداء الحيض من وقت خروج الدم إلى الفرج الخارج فيملأ الكوف
لا تقطع الصلابة عند وضع الكوف غائماً فيتحقق الموضع إذا وصل الدم إلى ما يجذب
الفرج الخارج من الكوف فإذا اتى من الكوف ما يجذب من الفرج الدخلى لا يتحقق
الموضع إذا دار فوق الكوف فيتحقق الموضع من وقت الوقوع وكذا في الاستحاضة والنفاس
والبول ووضع الرجل القطنة في الإحليل والقلقة كل أربع ثم وضع الكوف في
البكره اليسرى واليسب في الجمال وموضوعه موضع البكارة ويكون في الفرج الدخلى
فالتأخر إذا وضعت في أول الليل فحين أصبى رأت عليه الدم فالآن يشبه حكم
الحيض والحائض **م** والطاهر المحلل **ش** أي بين الدين **م** في مدة **ش** أي مدة الحيض
ومارات من ثمن وفيه **ش** أي في المدة **م** سوى اليسر حيض **ش** فقوله والطاهر مستأ
ومارات عطف عليه وحيض خبره فاعلم أن الطاهر الذي يكون أقل من ثمنه عشر

إذا وضعت ورات عليه البسبب من الحيض
حكم بطلانها من حين وضعت محج

تخلل بين الدمين فان كان اقل من ثلثة لا يفصل بينهما بل هو كالدم المتوالي اجماعاً
وان كان ثلثة ايام واكثر فمن ابويوف وهو قول الجنيفة ^{ايامهم} انما لا يفصل وان كان
اكثر من عشرة ايام فيكون بداية الحيض وختمه بالظهر على هذا القول فقط وان كان
الفتور على هذا فيسبوا على المفتى ^{فقد} ولا يفتى في رواية محمد عنه انه لا يفصل الا حوط
الدم بطرفيه في عشرة ايام او اقل وفي رواية ابن المبارك عنده يشترط مع ذلك كون
الدمين نصاباً وعند محمد يشترط مع هذا كون الظهر مشأ الدمين او اقل ^{فان}
صامداً عنده فان وجد في عشرة هو فيها طهر آخر يغلب الدمين للحيضين به لكن
يصير مغلوباً ان عد ذلك الدم للمحكي ^{فان} دماً فانه يعد دماً حتى يجعل الظهر الاخر جنيفاً
ايضاً ^{فان} التوفيق في طهرين ولا فرق بين كون الظهر الاخر مقدماً على ذلك الطهر او مؤخراً
وعند الحسن ابن الترياد الطهر الذي يكون ثلثة ايام واكثر يفصل مطلقاً فلهذا ^{فان} ثلثة ايام
وقد كان كثير من المتقدمين والمتأخرين اختلفوا بقول محمد ونضع مثلاً
يجمع هذه الاقوال مبتدأه ان يوماً وما واربعه عشر طهر ثم يوماً وثمانية
ايام ثم يوماً وبعده ايام ثي يومين وثلثة ايام طهر ثم يوماً وثلثة ثم يوماً ويومين
ثم يوماً وما بعده ثمانية واربعون يوماً ففي رواية ابويوف العشر الاول والعشر
الرابعة جيفتي وفي رواية محمد العشر بعد طهر هو اربعة عشر وفي رواية ابن المبارك العشر
بعد طهر هو ثمانية وعند محمد العشر بعد طهر هو سبعة وعند ابو طهيل السنة الاول منها
وعند الحسن الاربعة الاخيرة وكلها ذلك لثبوت سنة ففي كل موطن يكون الطهر النافق
فاصل في هذه الاقوال سواء قول ابويوف فان كان احد الدمين نفاً كان جيفاً
ان كان كليهما نفاً والاول ^{فان} ان لم يكن شيئاً منهما نفاً فكل منهما نفاً ^{فان} واما ما
قول ابويوف ان هذا بيت في علم قومهم ولعل ان النوان للحيض والدم والسواد في جوف
اجماعاً وكذا المسقوفة المشبعة ^{ايامهم} والدم والحيض ^{مستقيماً} والمسقوفة المنعيفة والكدر ^{الشاح} والتربة

الطهر النفاً

التوبة عند أوفوا ما بينهما أن الكثرة تقرب الالبين والتوبة الى واحد وأما في
 مسألة الظلم المتخلل على الوان الميضي لا فما متعلقه بمدة الميضي فالحكم بها
 ذلك لأن ثم بعد ذلك شرع في أحكام الميضي فقال يمنع الصلوة والصوم و
 تقضى هو لا هي **في** أو يقضى الصوم لا الصلوة بناء على أن الميضي يمنع وجوب **بالتسوية**
 وصحة إذا فيها لكن لا يمنع وجوب الصوم لنفس وجوب ثابتة بل يمنع صحة إدارته
 في البقضاء إذا طهرت ثم العتس عند آخر الوقت فإذا حاصت في آخر الوقت سقطت
 وإن طهرت في آخر الوقت وجبت فإذا كانت طهارتها العشرة وجبت الصلوة و
 أن كان الباقي في الوقت **وإن كانت لا قل منها** فإن كان الباقي من الوقت مقدرا
 ما بضع الغل والخمسة وجبت والا فوقت الغسل **عسب** ههنا من مدة الميضي
 والصلابة إذا حاصت في النهار فإن كان في آخره بطل صومها في قضاء وإن كان
 صوما وجبا وإن كان نكلا لا يجزئ الصلوة النفل إذا حاصت في حله لها وإن
 طهرت في النهار ولم يأكل شيئا لا يجزئ صوم هذا اليوم لكن يجزئها إذا كانت
 أن طهرت في الليل عشرة أيام يعبر صوم هذا اليوم وأنه كان الباقي من الليل لمجدد
 أن طهرت لا قل من عشرة بضع الصوم أن الباقي من الليل مقدار ما بضع الغل
 فإن لم تغسل في الليل لا تبطل صومها **و** دخول المسجد **والصلوات** واستماع صوت
 إلا أن **في** الكفاية والتغيز وتحمل القبلة وملازمة ما فوق الرأس وعند حمد الله
 بتنى شعاع الله أو موضع الفرج فقط **ولا تقرب** كحجب النفس **ش** سواء كان آية أو ما
 دونهما عند الكرخ وهو الحجاب وعند الطي ويجزئ ما دون الآية هذا إذا قصد القراءة
 أن لم يقصد الحوان يقول شكر الله المريد لله العالين فلا يجزئ ويجوز لها التيمم
 لقراءته والمعلقة إذا حاصت فعند الكرخ في علم كذا وكذا ونقطع بين الميضي وعند الطي في علم
 نفسا لا تقطع ثم تعلم النفس الآخر والمادعاء القنوت فيكسر عند بعض المشايخ و

المجمل لا يكره وسائر الأدعية ولا زكارة لا يثوب لها ويكره قرأة التوراة والإنجيل بمجمل في
الحادث **ش** متعلق بقوله ولا تقرب **م** ولا يمتنع **ش** أو الحائض والغيب والنق في الحث
م مصحفاً لا يعلق في الجفاف وكرهه بالكلمة **ش** أو مفصل عنه وأما كثر المصنف إذا كان **ش**
على لوج بحيث لا يمتنع مكتوبة فيه فعند البيهقي يجوز وعند محمد لا يجوز **م** ولا ردها
في سورة إلا بمسح **ش** أو ردها على آية من القرآن وأما قال سورة لأن العادة
كتابة سورة إلا خلاصه وعنه عذرهم **م** وحل وطعن من قطع دمه لا كثر الحيض
المتقطع قبل الفل دون من قطع **ش** ولا قل من أكثر وهو ان ينقطع
لحيض في قل من عشرة والمتقطع لا قل من أربعين **م** إلا إذا مضى الوقت سبع فيه الفعل
والترجمة **ش** في محل وطعها وإن لم تغفل قائمة للوقت الذي تتمكن فيه الغفل
مقام حقيقة الإغتسال في حق حل الوطئ وإلا أنه إذا انقطع الدم لا قل من عشرة
أيام بوجوب ما مضى ثلثة أيام أو أكثر فإن كان الانقطاع فيما دون العادة يجزئ **ش**
الفعل في الوقت الصلوة فإن خافت الغوث اغتسلت وصلت والزم آخر الوقت
المستحب وإن وقت الكراهة وإن كان الانقطاع على رأس عادتها أو أكثر وكانت
مبتدأة فأنكر أن يغتسل بطريق الاحتياط وإن انقطع لا قل من ثلثة أيام آخر الصلوة
والآخر الوقت فإذا خافت الغوث تؤمنات وصلت ثم الصلوة المذكورة إذا كان
في العشرة بطل الحكم بطهارتها مبتدأة كانت أو معتادة وإذا انقطع لعشر أو أكثر فمضى
العشر حكم بطهارتها وجب عليها الإغتسال وقد كره العادة التي عادت بها أن تؤمن
دماً وبوماً طهر هكذا في العشرة فإذا رأت الدم تنكر الصلوة والقوم وإذا طهرت
في اليوم الثاني فوضأت وصلت ثم في اليوم الثالث تنكر الصلوة والوضوء ثم في اليوم الرابع
اغتسلت وصلت بمكة في عشرة **م** وأقل الطهر خمسة عشر يوماً ولا حث لأكثره **ش** إلا تنقبت
العادة فإن أكثر الطهر مقدراً في حقه ثم اختلفوا في تقدير مدته ولا تنجاة مقدراً بسنة الطهر

أسبوعاً ساعة لأن العادة نفقسان طهر غير الحامل عن طهر الحامل وأقل مرة
 لكل تسعة أشهر فاستغن عن هذا الشئ وهو أسبوعاً صورته مبتدأة وإن عشرة
 أيام وما وستة أشهر طهر ثم استمر الدم تنقضي عدتها بصفة عشر طهر إلا
 ثلاث عايدة لا تأخر نواجذ الثلث حيف كل حيف عشرة أيام والثلاثة أطهار على طهر
 ستة أشهر **سأ** وما نفق عن أقل للبيض **سأ** والدم انتقم من الشدة **م** أو زاد
 على الكثر **سأ** على العشرة **م** أو على أكثر النفاس **سأ** وهو أربعون يوماً أو عايدة
 عرفت بحيف وجها وزواله **سأ** أو إذا كانت بها عادة في
 للبيض ونقصها بصفة فإن الله اشترى عشر يوماً في أيام بعد السبع حتى ينتهي
 كانت بها عادة في النفاس وهي ثلثون يوماً مثله فإن الدم خرج يوماً فاعش
 التي بعد الثلثين استمرضة هكذا حكم المعتادة ثم أراد أن يبين حكم المبتدأة فقال **أو**
 على عشرة حيف من بلغت مئة حيف منها على عشرة أيام وما زاد عليها كذا
 فيكون طهر عشر يومين يوماً وأما النفاس فإذا لم يكن للمرأة في عايدة نفقاسها أربعون
 يوماً والزيادة عليها استمرضة فقول حيف من بلغت بالبحر عطف بيان لعشرة وقوله
 ونفاسها بالبحر عطف بيان له أربعين **م** أو ما زاد حامل فهو استمرضة **سأ** والدم
 الذي تراه الحامل يحيف بل هو استمرضة فقول وما نفق مبتدأة وقوله فهو استمرضة حتى
 ثوبين حكم الاستمرضة فقال **م** لا يمنع صلوة وصوما ووطئ ومن لم يغض عليه
 وقت فرض إلا وبه حدة **سأ** والحد الذي يبتلى **م** من استمرضة أو عايدة أو نحوها
 بنوض الوقت كل فرض **سأ** احتراز عن قول الشافعي بأن عنده بنوض لكل فرض
 ويمسك النوافل بسبعة الفرض ويمسك فيه ما شاء من فرض وفعل وينقضه
 خروج الوقت لا دخول **سأ** احتراز عن قول زفر فإنه إذا قضى عنده دخوله
 الوقت وعن أبي يوسف فإنه إذا قضى عنده كلاًهما **م** فصل من توضع قبل

الزوال الى آخر وقت الظهور **ش** خلقه فالذي يوسف وزفراته حصل دخول الوقت
 لم يحصل المروج **م** لا بعد طلوع الشمس حتى توضع قبله **ش** اي من توضع قبل طلوع
 الشمس لكي بعد طلوع الفجر خلا فالزفراته وبعد النافق عندنا وعند يوسف وهو
 لا عند زفراته النافق عندنا الدخول ولم يحصل **ش** والنفاس دم يعقب الولد ولا
 حذله فله والكثير اربعون يوما **ش** خلقه فالشافي اذا كثره عند ستون يوما
 وهو يوم التوأمين من الاول خلا فالجرح **ش** التومان ولدان من بطن لا يكونا بين و
 ولادتها اقل من مدة الحمل وهو **ش** وانقضاء العدة من الاخر اجماعا وقسطا
 يرى بعض خلقه ولاد **ش** سقط مبتدأ يرب صفة ولد خبر **م** فتبين في نفس الامة
 ام الولد ويقع المعلق بالولد **ش** او اذا قال ان ولدتي فانت طالق تطلق بخروج سقط
 ظهر بعين خلقه **م** وتنفق العدة **ش** او اذا طلقها زوجها تنفق عليها بخروج طلق
 السقط **باب الابن** يطهر بذك المصلى وثوبه ومثا عن نجس ثوبين ولا عينه وان بقي
 اثر يشق زواله بالدم **ش** بالما متعلق بقوله وان عينه **م** وجعل ما بين ظاهر من كل
 وغوه وعما لم **ش** عطف على قوله عن نجس **م** بقوله وعصره في كل مرة ان امكن
ش يشترط ان يبلغ في العصر في المرة الثالثة بقدر قوته **م** والا يغسل ويتوكأ والعدم
 القطر ان في وقت هكذا وحقه عن دقة جف بالذلك بالارز وجوز ان يسفون **ط**
ش او في رطب في جرم **م** اذا بالغ فيه يفتى وعما لجرم له بالغل فقط **ش** او يطهر
 لغيره ان جرم له كالبول بالغل فقط **م** وعن النبي يغسله **ش** وان كان رطبا او اسيا
م او في كبد **ش** هذا اذا كان كرسن الذكر طار امان بال ولم ينجى والبول عن كرسن جرحه **ش** و
 وكس النجاسة وفي بين الثوب والبدن في طار الرواة وقرواية الحسن عن ابو حنيفة لا يطهر
 البدن بالغ **م** والسيوف وغوه بالبرطنجي الملعبة ليلدة واحدة والارز والاورق
 المغرور باليد يغسل الاثر للصلاة لا للتيمم **ش** او يجوز النسله عليها ولا يجوز التيمم

جهم وكذا الحنيفة في الغرض هو بيت من قصب والمراد هنا الشجرة التي يكون على السطح من
 القصب وشجر وكذا قائم في الزواجر في حقه هو الحنيفة وما قطع منها بغلة لا يغير
 شئ لما ذكره في الخبر الكفاية شرع في تقليمها على الصلابة والصلابة وبها ما هو عفو منها
 فقال **م** وقد لا تدركهم من غلظها كبول ودم وخمر وفخر وجاجة وبول حمار و
 فارة وورث وخشبي وما دون ربع **ث** ما خفف كبول فرس وما اكل لجه وشرب
 لا يكل عفو وان زاد **س** قبل المدا بربع الثوب او ثوب يجر فيه الصلوة وقيل ربع
 الموضوع النقصا البني كالتيل والادغيب وقد لا يجر في ثوبه شئ من شئ **و** يعتبر
 وزن الدرهم بقدر مثقال في الكيف وحته ابقدر عن كفي واترقيق **ش** الا بوض
 الكف عن موضع الكف وهو داخل فاصل الاصابع **م** ودم السمكة كيتي وولعا
 البغل والي ابي طاهر **ش** لا نه مشكوك فالظاهر لا يزول طهارة بالشك وبول
 انتفخ مثل رفس لا يجر في شئ وما نورد على يجر في شئ كك **ش** كذا ان الملبس
 وهو وزد والجماع المام **م** لا رما وقد ذكر في كل حال حمار **ش** اي لا يكون شئ من شئ
 نجس او في رما قد دخله فالتا فقي **م** ويسمى على ثوب بطانة في شئ اذا لم يكن الثوب
 مفتوحا **م** وعلى طرف بطانة ثوب من شئ في كل احد لها يجر في الثوب **ش** انما قال هذا
 احتراز عن قول من قال انما يجوز الصلوة على الطرف الا اذا لم يجر احد الطرفين
 يجر في الثوب وفي ثوب طهر فيه ثوب رطب غسل فيه لا كما يقتر شئ لو غسل **ش**
 او طهر فيه الثوب بحيث لا يقطر الا رغو غسل او وضع رطبا على ما طين بطين **ش** فحين
 ويبقى طرف منه فسيبنا وغسل طرفه في ثوب **ش** اي لا يشترط طين في غسل
 طرف من الثوب كمنظرة بالعليها ثم تدوسها فغسل او ذهب بعضها في طهر
 ما بقي **ش** علم انه اذا ذهب بعضها او قسمت المنظرة يكون كل واحد من القسمين طاهرا
 انما هو كل واحد من القسمين ان يكون البني في الطرف الا في ثوبه هذا الاحتمال

في الظلمة المظلمة الفروزة **م** الاستحاج من كل حدث **م** كل خارج من احوال السبيلين

م غير النوم والترح **م** فان قلت ان قيل الحدث بالمازج من احوال السبيلين **م** فاستثنا
النوم مستدرك وان لم يقيد ففي كل حدث غير النوم والترح يكون الاستحاج

سنة فيسن في الفصد وعنده وليس كذلك قلت يقيد الحدث بالمازج من السبيلين
واستثنا النوم غير مستدرك لانه من هذا القبيل لان النوم انما ينقطع لان فيه مظنة

لمازج من السبيلين **م** نحو مجرى حية حتى تنفد بلا عدد سنة **م** وليس في عدد
عندنا حية والشا فعي **م** يدبر بالمازج الاول ويقبل الثاني ويدبر الثالث صيفا و

يقبل الرابع بالاول ويدبر الثاني والثالث **م** استأثر الادبار الذهاب الى الجانب الدبر
الاقبال صله **م** في المرح اقباله وادباره الفية في التنقية وفي الصيف يدبر البحر

الاول لان الحفصة في الصيف ملاء فلا يقبل احتراز عن تلويثها ثم يقبل ثم يدبر ملاء
في الشتاء وفي الشتاء غير ملاء فيقبل بالاول والاقبال بالبعث في التنقية **م** يدبر

ثم يقبل البياض وانما قيدنا بالاول لان الملاء تدبر بالاول ابدالك يتلون في جهها وفي الصيف
والشتاء ذلك **م** وغسله بعد الاواب فيقول يدبر ثم يرحى الترحيب **م** في الملاء

م ويغسله بطن اصبع او اصبعين او ثلث ابروسها ثم يغسل اربعة ثانيا و
يجب بحجر او الحجارة اكثر من قدر درهم **م** هذا مذبح في حنيفة والديون في حنيفة

يكون ما بين هذا اكثر من درهم وعندهم يعتبر ما بين وزم مع موضع الاستحاج **م**
ولا يستين بعظم وروث وعين وكواستقبال القبلة واستدبارها في الزوال **م** ولا

يختلف هذا عندنا في البنية والحق **م** في الملاء **م** الوقت للمجرى من القبلة المعترض الى
طلوع ذك **م** في احتراز المعترض عن المستطيل وهو القوس الحازب **م** وللظلمة

زوالها الوبلوع ظل كل شئ مثليه وفي الزوال **م** لا بد ههنا من معرفة وقت
الزوال وفي الزوال وطريقه ان يسوق الارض بحيث لا يكون بعين حواضها

تفعلا

مرفوعا وبعضها منقوصا **م** انما يثبت الماء وبعض المواضع **م** يعني ويحكم عليها
 دائرية **م** وتسمى الدائرة الهندية وينسب في موضعين ^{بناهي} قائم بان يكون بقدر
 عن تلك نقطة من محيط الدائرة متساويا ^{او سطحا} ولكن قامته بمقدار ربع المحيط الدائري
 فليس تلك في اوج النهار خارج عن الدائرة لكن الظل ينقسم الى ان يدخل في الدائرة
 فتقع علامة على مدخل الظل عن محيط الدائرة ولا شك ان الظل ينقسم الى حائل
 ثم يدخل الى ينتهي الى محيط الدائرة ثم يخرج منها وذلك بعد ان نصف النهار فتقع علامة
 على محيط الظل فينصف القوس التي بين مدخل الظل ومخرجه **م** وتسمى خطا مستقيما من
 منتصف القوس الى مركز الدائرة فنجاء الى الطرف الآخر من المحيط فخطا هو خط
 نصف النهار فاذا كان ظل المقياس على هذا الخط فهو نصف النهار والظل الذي
 في هذا الوقت هو في الزوال واذا زال الظل من هذا الخط فهو وقت الزوال
 فذلك اول وقت الظهور والآخر وقت الظهور اذا صار مثلي المقياس **م** وفي الزوال
 مثلا اذا كان في الزوال مقدار ربع المقياس فالآخر وقت الظهور ليس مثله
 مثلي المقياس **م** وبعده هكذا رواية اخرى حنيئة وفي رواية اخرى عنه وهو
 قول ابو يوسف وعمر والشافعي اذا صار ظل كل شيء مثله سوى في الزوال
م وللعصى منه الى غيبتها **م** فوق العصى من آخر وقت الظهور على القولين
 الى غيب الشمس **م** والمغرب منه الى تغيب الشفق وهو المدة عندهما وله يعني
 وعندنا حنيئة الشفق هو البين **م** وللعشا منه وللولو ثم بعد العشا الى
 الفجر **م** الى العشا والوتر **م** وسنجد في البداية مرفوعا بحيث يمكنه تويل
 قوله اربعين اية او اكثر ثم اعاد ان ظهر وقت وضوءه **م** قال **م** افغروا
 لفجاءة عظم الجرد والتأخير لظهور الصديق **م** في البراري ابعد واجار
 الصلوة فان شدة الحر من فيج جهنم **م** وللعصى مالم تغيب وللعشا الثلث الليل

ولوقت الغروب لمن وثق بالانتباه فحسب التعجيل الظاهر للنساء والمغرب ويوم
 غيم تعجل العصر والعشا ويؤخر غيرهما ولا يجوز الصلوة وسجدة النداء
 وصلوة الجنان عند طلوعها وقبيلها وغروبها إلا عصر يومه ش قد لا يوافق
 أن الجوز المقادير لا داء بسبب وجوب الصلوة وأخر وقت صلوة العصر وقت ناقول أنه وقت
 عبادة الشمس في جيلنا قسافا إذا أراه كما وجب إذا اعتزلت إباحة الغروب لا تقدر
 الجوز في وقت لا من لادن الشمس لا يقدر قبل طلوع الشمس فجميع كاملة فإذا
 اعتزلت إباحة الغروب لا تقدر لا يوتها كما وجب أن قبل هذا تعليل في معرض
 النقص وهو قوله من أدرك ركعة من الجوز قبل الطلوع فقد أدرك الجوز ومن أدرك
 ركعة من العصر قبل الغروب فقد أدرك العصر قلنا لما وقع التعارض بين هذا
 الحديث وبين النهي الوارد عن الصلوة في الأوقات الثلاث رجعنا إلى القياس كما
 هو حكم التعارض والقول في هذا الحديث في صلوة العصر وحدتيه النهي في صلوة
 الجوز وإنما سائر الصلوة ولا يجوز في الأوقات الثلاث بل حديث النهي إذا لم يرد في حديث
 النهي فيهما و كذا النقل إذا خرج الأمام الخطبة الجمعة وبعد الصبح الكسنة وبعد الأذان
 العصر إلا المغرب وضريح الفوايت وصلوة الجنان وسجدة النداء وفي حديث
ش أو بعد الصبح وبعد الأذان العصر إلا المغرب لكنها يكره في الأول وهو ما لا يخرج
 الأمام الخطبة م ولا يجمع في زمان في وقت بل يجمع ش وفيه خلاف الشافعي م ويظهر
 في وقت عصر وعشا مصلتهما فقط ش خلاف ذلك فأن عنه من ظن في وقت
 العصر صلت الظهر أيضا ومن ظن في وقت العشا صلى المغرب أيضا فان وقت
 الظهر والعصر عند كوقت واحد وكذلك وقت المغرب والعشا ولهذا يجوز الجمع
 في السجدة ومن هو أهل في وقت آخر وقت يقضي في من هو حاضرا فيه ش يعني إذا بلغ
 المصلي إلى المكالفة في آخر الوقت ولم يبق من الوقت إلا قدر التحريم يجب عليه قضاء صلوة

صلوة ذلك الوقت خلف الزنوف ومن حاصت في آخر الوقت لا يجب عليها وضاً صلوة
 ذلك الوقت خلف اللش **ففي باب الأذان** هو سنة للفراشه في وقتها **ش**
 هو سنة الفرائض والجمعة وليس في النوافل فقوله وقتها احتراز عن الأذان
 قبل الوقت وعن الأذان بعد الوقت لاجل الأدلة فاما ان اذاه بعد الوقت للقسا
 فهو مسنون ايضا ولا يترشحان لانه وقت القضا ولا يفتي كونه بعد وقت
 الاذان ليس لاداء قبل القضا وفيه قال م فليصلها اذا ذكرها فان ذلك فيها
 وعند ابو يوسف والشافعي يجوز للغير في النصف الاخير من الليل فيؤادوا اذن
 قبله ويؤذن عالماً بالاوقات لينال الثواب **ش** او الثواب الذي وعد
 للمؤذنين م مستقبل القبلة واصبعه والا ذنوب ويتوسل فيه **ش** اي يسهل فيه
 م بلهجن ولا ترجع **ش** اي في القراءة طيب وتوهم ما خوف من الخوان الاعاني فلا
 ينقص شيئا من حروفه ولا يربط في انشائه حرفا وكذا لا ينقص ولا يزيد من كفايتها
 للوقوف كالركان والسكناء والماء وغير ذلك الخ حسن الصوت واماني مجرد من
 الصوت بغير تغيير لفظه فانه حسن والتجويد في الشهادتين ان يخفض لهما
 يرفع الصوت بالحي م ويجعل وجهه في جهتين يمد ويسوء ويستبدل في صوت
 ان لم يكن التحويل مع الشبات في مكانه **ش** المداش ان كان المداش في جهتين لوجوه
 مع شبات قديمه لا يحصل الاعلاء في استدراكها فيخرج ركنه من الكوة اليمنى ويقف
 حتى على الصلوة ثم يذهب الكوة اليسرى ويخرج ركنه ويقول حتى على الفلاح م ويقول
 بعد ذلك بالخبر الصلوة خير من النوم من ثين والثا م مثله **ش** خلا قال في فان
 عند الاقامة والاولى قد قامت الصلوة م لكن يرد فيها ويقول بعد ذلك حوا قد
 قامت الصلوة من ثين ولا يتكلم فيها **ش** ولا يتكلم في اذان ولا في اثنا الاقامة
 م ولكن الشك في ان ثوب الصلوة كلها **ش** الشوب هو الاعلام بعد الاعلام م

بينهما الا في المغرب ويؤذن للفائبة ويقوم **ش** اذا صلى فائبة واحدة وكذا لو
والمغويات **ش** اذا صلى فوائت كثيرة والحال من البواقي تأجيلها او غيرها وجاز
اذا كان المحدث وكوه اقامته ولم يعاد وكوه اذا كان الجنب واقامته ولم يعاد
في جهو **ش** انه لم يشترط تكرار الاقامة فيها لاعادة الحاضرين فيمكن في الوحدة و
الا اذا كان لاعلام الغائبين فيمكن لكل جماعة البعض دون البعض فتكراره مفيد
م كاذن للواة والجنون والشكران **ش** اى يكبر ويستجد اعدته **م** ويؤتى في الشا
والمصلي في المسجد جماعة او في بيته في مصر وكن تركها الا في ثلاث **ش**
اي يكبر ترك كل واحد منهما الا في والمصلي في المسجد جماعة اما ترك واحد منهما
فلا يكبر فلم يذكره فنقول اما المصلي في المسجد جماعة فيكبر ترك كل واحد منهما
واما للمنفرد فيجوز له الا كسفا بالاقامة والمصلي في بيته فيمصران ترك كل واحد منهما
فيقول ابن مسعود اذا نزلت في بيتنا وهذا اذا اذن واقیم في مسجد
واما في القرى فان كان فيها مسجد فيه اذان واقامة فيكبر للمصلي فيها كما
والمصلي في بيته يكفيه اذان المسجد واقامته وان لم يكن فيها مسجد كذا فينزل
في بيته حكمه حكم الشمام ويقوم الاما والقوم عند حتى على السجدة ويشترع عند
قد قامت السجدة **باب شروط السجدة** هي طهر ذلك للمصلي من حدث وحيث
ش الحد النجاسة الحكيمة والجنب الكنية الحكيمة وثوب ومكانة وسرور واستقبال
القبلة والنسبة والحدوث للرجل من تحت سرة الخنثى ركعتي ولائمة مثله مع طهر
وبطنها ولا بد فيها الا الوجه والكف والقدم وكشف ربع ساقيها وبطنها و
في زناها وبرها وسعر نزل من راسها وربع ذكوه مفرد ولا تشيبتين **ش**
الحاصل ان كشف ربع العضو الذي هو عورة يمنع جواز السجدة فالأشع عورة
الشعر النازل عنوا في الذكوة عورة والنسب عورة **م** وعاء لم يزل النجس على

معه ولم يعرف ان صلى عارياً ويرجع ثوبه طاهر لم يجز وفي اقل من ربعة الا فضل صلوة
 فيه ومن علم ثوبا فصلّى قائما جاز وقلة ما يؤتى ثوب وقبلة خائف المستقبان
 جهة قد لا فان جهلها وعدم من يتل الخوف ولم يعرف ان اخطا وان علم به مسئلا
 او غفول رآه الاخرى استدلاله وان علم بالخطا في الصلوة او غفول غلبه طمأنينة الى
 جهة اخرى وهو في الصلوة استدلاله وان شرع بلا يحكي لم يجز وان اصاب **ش** لان
 قبلته جهة اخرى ولم يوجد **م** وان خوف كل جهة بلا علم حال امامهم وهم خلفه جاز
 لا بل علم حاله او تقدمه **ش** او صلى قوم في ليلة مظلمة بالجماعة وفي القبلة وتوقف
 كل واحد الوجهة اخرى ولم يعلم احدا ان الا الى جهة توجهه لكن يعلم كل واحد ان الا الى
 في خلفه جاز في صلواتهم اما ان علم احدهم في الصلوة جهة توجهه الا كما ومع ذلك لا يفتي
 لا يجوز صلوة وكذا اذا علم ان الا خلفه فيقول وهم خلفه فيه تساهل ان كلا منا
 فيما اذا لم يعلم احدا ان الامام الى جهة توجهه فكيف يعلم انه خلف الامام والراي يعلم
 ان الا اما امامه لهذا العم من ان يكون هو خلف الا مما لا ان الا كان الا مما قد اتمه فتمثل
 ان يكون وجهه الوجهة الا كما والوجهة والظاهر وانما يكون هو خلف الامام اذا كان
 وجهه الوجهة الا كما ويكفي وجهه توجهه الا كما معلومة وكلاهما في هذا وعبار
 المتخلفين ولا يفتي بجهة جهة اما اذا علم انه خلفه بل علم مخالفة او اذا علم ان الا تاليه خلفه
م وبصل قصد قلبه صلوة بنيت بها **ش** هذا تفسير النية والقصد مع لفظة افضل
 يكفي للنقل والتراخي والسنن نية مطلق الصلوة والفرق شرط تعيينه لا
 نية تعدد كعادته وللقدري نية صلوة واقتدائه **باب مقصده الصلوة** وفيها
 النية **ش** وهي قول الله اكبر وما يقوم مقامه وهي عندنا شرط القول تعالى
 اسم ربك فصلّى وعند الشافعي ركع فاما رفع اليد فندم والقيام والقراءة
 الركوع والسجود بالجهة والنفذ **ش** يجوز عندنا الخفيفة رفع الاكتفاء بالنية

عند عدم العذر خلافها في الفتوى على قولها **م** والقعدة الأخيرة قدر الشاهد
والمرجع بصنعه ووليها أداة الفالحة وضم سورة ورعاية الترتيب فيما ذكره **م** وفي
الهداية ومواعيد الترتيب في كل شيء مكررا من الأفعال وذكر في حوالها الهداية بقوله
كالسجدة فانه لو قام إلى الثانية بعد السجدة واحدة وقبل ان يسجد الخريف بقضيتها
يكون القيا معتبرا انه لم ينكره الواجب قول قوله فيما ذكره قبل ان يوجب الحكم عمدا
فان مرعا الترتيب في الأركان التي لا يتكرر في ركعة واحدة كالركوع وغو واجب لم يضا على
ما سئل في باب سجود السهو **م** السجود السهو لا يقدم ركن الاخرة ولا ورد والنظر في تقديم
الركن الركوع قبل القراءة وسجدة السهو لا يجب ان يترك الواجب علم ان الترتيب بين الركوع
والقراءة واجبة التي غير تكررها ركعة واحدة وقد قال في الترجمة اما تقديم الركن الثاني
يركع قبل ان يقرأ القراءة فلا رة مرعا الترتيب واجبة عند اصحابنا الثلاثة خلافه
فانها فمن عنده فعلم ان مرعا الترتيب واجبة مطلقا فلا حاجة الى قول فيما ذكره
وهذا لم انكره في الفتوى **م** ويحظر على من المزايا ذكره في الصلوة احترازا لا يتكرر في
الصلوة على سبيل القضية وهو تكبيره في فتناج والقعدة الأخيرة فان مرعا الترتيب
في ذلك **م** والقعدة الأولى والشهادة **م** ذكر في الترجمة ان القعدة الأولى
والثانية واجبة في الهداية ان قراءة الشهادة في القعدة الأولى سنة وفي الثانية وجبة
لكن المتفق بان هذا ان قوله لم لا بن مسعود قال النبي الله لا يوجب الفرق الشهادة
في الأولى والثانية بل يوجب العجوبة في كليهما ولما كانت القراءة في القعدة الأولى سنة
كانت القعدة الأولى واجبة ايضا السنة **م** ولفظ **م** خلافه **م** في فتاوى
عنده **م** وقبول التور ونكبر ان العبد بين وتعيينه لا وليس للقراءة وتعديل الأركان
م خلافه في بيوتها في فتاوى فرض عندها وهو لا طمينا في الركوع وكذلك في
التسبيح وقلة عقلا تسجدة وكذا لا طمينا بين الركوع والسجود وبين التسبيح

٢ والجهر والخفا فيما جهر ويخفي ومن غيبهما اوثق **٣** اي معلقا العزائم والقرائن
 اما سنة واتمامه ومعنا الشافعي لا فرق بين الواجب والعرض على ما عرفت
 فاصول الفقه فعند افعال الصلوة اما ان يثنى او سكت **٤** فاذ ان الشافعي
 كبر حادفا بعد رفع يديه **٥** المراد بلطف ان لا ياتي بالذخيرة الله ولا في الكبر غير
 مفتح اما ولا تمام **٦** بل يتركها على حالها مكثا باظهاره شح في اذنيه والمراد رفع
 خذ منكبها فان ابدل التكبير بالله اجرا واعظمه او التثنية كبري ولا الله الا الله الله
 او بالفارسية او قلها عجزا او بفتح وتسمى لها جاز وبالله اعلم **٧** فالحاصل ان
 يجوز له بدل الله كبري بل يترك ما يدل على مجرد التعظيم ولا يشوب بالاعلام ويضع يمينه
 على شماله تحت سرة كالفنوت وصلوة الجازة ويسلك في قومة الركوع وبين تكبير
 العيد **٨** فالحاصل ان كل قيام فيه ركعون ففيه الوضع وكل قيام ليس كذلك
 الارسل **٩** ثم يثنى ولا يوجه **١٠** اراد بالشك في التثنية لا في التوجه وقراءة التثنية
 وجهت وجهه بالتثنية **١١** وسقوط القراءة لا للشك **١٢** المختار ان السقوط تبع
 للقراءة لا تبع التثنية فيقول السبوت **١٣** ثم يثنى على ان السبوت لا يثنى
 فيسقوط الموت **١٤** يثنى ولا يقرأ ولا يتعوذ واتمام جعله بعد التثنية فالحاصل ان
 على كل ما ذكر **١٥** ويؤخر عن تكبيرات العيد **١٦** لان التكبير بعد التثنية فيكون
 السقوط لا يتصل بالقراءة **١٧** **١٨** يستلزم بين الفاتحة والسورة ويؤخر
 ان التثنية والتعوذ والتسمية خلا فالتثنية في التسمية بناء على ان التثنية من الفاتحة
 عنده لا عندنا وكثير من الفوائد المخرج وادواتهم ولما لم يقرأوا السورة يقرأ
 الحمد والتثنية **١٩** في يقرأ ويؤتمن بعد ذلك الفاتحة **٢٠** سألوا عن كبري الركوع
 حافظا ويعتبر **٢١** على كبرته مفرجا اصابعه كلها اظهره عن رفعه ولا منك **٢٢** وسد
 يسبح ثلثا وهو ادناه ثم يسمع **٢٣** اي يقول سمع الله حمدا وفعلا **٢٤** ويكفي

بدلائها والحمد لله والمنع من بيع بينها ويقوم مستويا ثم يكبر ويسجد فضع
 وكبته اولا ثم يديه ثم وجهه بين كفيه ويديه خذله اذ فيه ضامنا اصابعه بمبدأ أصابعه
 مجاها بطنه عن فخذه موجهها اصابع رجله نحو القبلة ويسبح فيه ثلاثا وان جلد
 على كور عمامته وافضل ثوبه او بشيى من حجبته ويستحب جبهته جازوا ان يستقروا و
 كذا الوجه الذي اعلم منه يصلي صلاته من يصليها **ش** اولا على ظهره من لا يصلي
 صلاته وهو اما ان لا يصلي صلاة او يصلي ولكن لا يصلي صلاته **م** والمرأة تنفض وتبذل
 بطنها بغير ثوبها وتوقع كفه مكبرا ويجلس مائتا ويكبر ويسجد مائتا ويكبر **ش**
 ركعة اولا ثم يكبر ثم يكبته ويقوم مستويا بذكر اعتماده على الارض ولا يقعد **ش** وفيه
 خذله والشافعي ويسجد جلسة الاستراحة **م** والركعة الثانية كالأول لكن لا تشاء
 لا تقعد ولا رفع يديها واذا اتمها افتش رجله اليسرى وجلس عليها فاصابعها
 موجهها اصابعه نحو القبلة واضعا يديه على فخذه موجهها اصابعه نحو القبلة
 بسوطه **ش** وفيه خلاف الشافعي فان السنة عنده ان يعقد الخنصر والبنصر
 خلق الوسطى والى بها ويشير بالسبابة عند السكف بالشها او بين ومثل هذا
 عن علي ابن ابي طالب ويشهد كابن مسعود ولا يزد عليه في القعدة الاولى **ش**
 فيما بعد ولا يبين القعدة فقط وهو افضل وان سجد وسكت جاز ويقعد كالأول
ش خلافه فالشافعي فان السنة عنده في التشهد الثاني التورك وهو هيشة من
 المرأة في الصلوة وهو هذه **م** والمرأة تجلس على البتة اليسرى ثم تجزئ رجلها من الجناح
 فيهم **ش** اعني التشهد **م** ويشهد ويصلي على البتة ويدعو في شبه القرآن اول ثور
 من الدعاء لا والله انت **ش** فلا يستك شيئا مما يابك من الناس ثم يسلم عن
 بمسببة عن ثم من البشر والملك ثم عن يسلم كذلك الموقم ينوي ان يصف جازية وفيها
 ادخاؤه والا مما لها **ش** ان ينوي الا ما بال تسليم وعند البعض الا ما لا يتلوه

ى لانه يشير الى القوم والامانة فوق النبوة وعند البعض الايمان بالسليم
 الا ولم والمنفعة بالملك فقط **فصل** مجهر الامة في البر والعدل والبر والعدل
 العشائين اداء وقصدا لا غير والمنفعة خير ان ادى وخاف خيرا ان قضى
 وانما للجهل اسماع غير وانما الخيانة اسماع نفسه هو الصحيح **فصل** احزان
 عما قيل ان الالجله اسماع نفسه وانما الخيانة تصحح **فصل** وكذا في كل ما يتعلق
 بالنطق كالطلاق والعناق والامانة وغيرها **فصل** وانما الخيانة في هذه الامة
 اسماع نفسه حتى لو طلقوا امراته واعتق بحيث صحح الحرف فكل لم يسمع
 يقع ولو طلقوا حرم او صلح ان شاء الله بحيث لم يسمع نفسه يقع الطلاق
 ولم يصح الاكتمال فان ترك سورة والاعشاء اذها بعد فالتة اخبره وجهها
 ان امه ولو ترك فاحتملها لم يعد **فصل** لا تيقظ الفلانة في الخويين فلو قضى فيها
 فالتة الا وليس يلزم تكرار الفلانة في الركعة الواحدة ولا غير مشروع **فصل** في القرآن
 اية والمكتفي فيها **فصل** في ترك الواجب واستهزاء السفيرة الفلانة واي سورة
 شاء وامانة في البروج والمنفعة وفي الحشر طولا والمفصل في البر والظهور
 في العشر والعش وقصاصة في المغرب ومن الجواب طولا في البروج ومنها اول
 بين ومنها وصلا الى الامانة في الضورة بقدر الحال وكوه توقيت سورة للصلوة **فصل** في
 تعيين سورة للصلوة بحيث لا يقع فيها الا تلك السورة **فصل** لا يقرب المؤمن بل يسمع
 وينصت **فصل** قال الله تعالى فاذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وقال الله اذكبر الدنيا
 فلبسوا واذا قرأ فانصتوا وقال الله انما الله فقرأوا ما تيسر من القرآن
 في القرآن وسكوت الامة بقراءة **فصل** في موضوع **فصل** وان قرأ مائة التورع في القرآن
 او خطب او صلى على النبي **فصل** الا اذا قرأ قوله تعالى صلوا عليه فيصلي بستره و
 الجائسة مؤكدة **فصل** وهو قريب الى الواجب والاول بالامانة علم بالسنة ثم

الا فرأوا انهم لم يسمعوا من الله الا سمعوا فان آمن عبدوا واعترفوا فاسقوا واعلموا مبتدعوا وولدوا
 كونه بحياة النساء وحدهن ونقفلن لهما وطقن لو فعلن **ش** لفظ الاما يستو
 في المذكو والموت ولما لم يدخل الثاني فيه **م** وكحضور النساء في الجوارح
 الظاهر والعملي الباقية ويقعد المتوهم في الميت **ش** لان التيمم طهارة مطلقة عند
 عدم الماء والخليفة التراب عندنا **م** والغاسل بالماء **ش** لان الحنف مانع من سوا
 الخريف والرجل وماعلى الخوف طهر **م** والقائم بالغاية **ش** بناء على فعل رسول الله
م والمولى بالمولى والمنفل بالفتوى لا رجل بامرأة وبسبب **ش** لان الواجب خير من
 بالنقص وطاهر بعد زور وقار بالمعنى ولا بسبب عارض موصى بموصى ومفتون بمنفل
ش لان بناء الفتوى على الضعيف لا يجوز **م** ومفتون من ضل الخدي **ش** لان الاقل اشرك
 فيجب التخي **م** والامام لا يطيلها ولا قلة الله والجزء يقيم مؤمداً **ش** لوحد
 عن عيونه ويتقدم اذا كان **ش** او كان المؤمن واحداً بامرأة اما ان يقوم
 عيونه وفيه إشارة الى ان الاما امر مؤمن يجب ان يكون منفاداً ويقدم ان في
 إشارة الى ان القوة اذا كانوا كثيرة فالمرءان يتقدم الاما ان ان يامعهم الاما
 بالثاخير عنه فان ذلك ليس من هذا **م** وان ظهر حدث يعيد الصوم **ش** لان
 صلوة الامام يتضمن صلوة المقدي فمن يوجب فاده **م** ويصفوا الرجال
 في القبيل ان النساء **ش** بالفتح جمع الخشي كالجاء جمع الجبل **م** فان حادثة اموة
 في صلوة مشتركة عريضة وادامت صلوة ان نوى امامتها والصلوة بها **ش**
 ان صلت على جنب رجل امرأة مشهورة بحيث لا حاجل بينهما والصلوة مشتركة
 تحريم وادامت صلوة الرجل ان نوى القلا اما المرأة وان لم ينو بصلوة
 للمرأة **ش** ولا اشتراك في التحريم بان يكونا بائنين في تحميها على تحريم الامام
 والسنة الا اذا بان يكونا امام فيما يؤيدانه اما حقيقة المقديين واما

أما حكم الألفين يعني رجل وامرأة اقتديا برجل فسبقهما أحد فخرضا
وبينا وقد فرغ الألفان من المرأة الأولى فذلت صلوته الرجل فالله حق وإن
لم يكن إلا ما حقيقة فله امام حكمي فانه التوام ان يؤتى جميع صلوته خلق التوام
فاذا سبقه اليك وبني جعل كانه خلفه لما حتى ثبت له الاحكام المقديين كونه
الفترة ونحوها عذرا والمسبوق وهو الذي اراد كثر صلوته الا لما فلم يلتزم اذا
الكل خلق التوام في اداء ما لم يدركه مع الا لما مسفوق حتى يجي عليه الفترة فانه
مقبول وان كانا متساويين في التسمية ان بنيان غيرهما على التسمية الا لما فثبت كذا اذا
فان حادث امرأة رجل في اداء ما سبقه لم يفسد صلوته الرجل لعدم الشك في الاداء
اقول في نفس الشك في التسمية والاداء تساهل وينبغي ان يقال الشك في التسمية ان
يبني احدهما على التسمية الا لما ويبني آخرهما على التسمية ثالث والشك في الا
وامرأان يكون احدهما اما لا يفرق فيما يؤتيه او يكون لحي امام فيما يؤتيه حتى يشمل
الشك بين الا لما والموم فان محاذات المرأة الا لما مفسدة صلوته الا لما مع انه
لا شك بينهما في التسمية واداءها بنفسه لا يفسد في ذكره ولا يفسد الاجزاء في ذكره
الشك في التسمية بل يكفي ذكر الشك في الاداء فان الا لما الكيفية للحدث والخلق
فاقتدى احد بالخليفة والشك في الاداء ثابت بين الذي اقتدى بالخليفة وبين
الا لما الاول وكل من اقتدى بلعبان ان الامام فيما يؤدون وهو الخليفة
ولا شك بينهما في التسمية لان المقدي بالخليفة بني تحمي على التسمية بالخليفة والا لما
ان اول من اقتدى لم يسبقوا غيرهم على التسمية بالخليفة فلم يوجد بينهما الشك في التسمية
ومع ذلك لو كانت المرأة من إحدى الطائفتين اما من المقدين بالا لما الاول او
من المقدين بالخليفة في اداء الطائفة الاخرى نفس الصلوة باعتبار الشك
في الاداء لا التسمية ولو قيل الشك في التسمية ثابتة نقديا فاقول الشك في الا

الا وانه لو وجد بدون الشك في ان عمدة والشك في القيمة قد توجد بدون الشك
 في الا وانه في المسبوق فلا يتحقق الا ذكر الشك في القيمة هذا اذا نوع المال
 للمرأة اما اذا لم ينو له دفع ائمة المرأة فقد صلواتها لا تمام ثوبها عند
 المرأة اما ما رواه ابي بكر كذلك فبعبارة قراءة وعلم من هذه المسئلة ان المرأة اذا
 اقتربت بالامانة لرجل لا يصح اقتداؤها ان ينوي الا انما امامتها اما اذا
 لم تقدر على ان تهل شئ من طينتها لما فيه رواية على ما في بقاها واما ما يختلف
 في ان الذين اتياف من الكل الى امي قاربا واما فدت صلوة الكل اما صلوة
 القارئ فلا تترك المرأة مع القدرة عليها واما صلوة الأئمة في ذلك في الماضي
 في الجملة وجب ان يقتديا بالعارف ليكون قرائة قرائها فتكون القراءة التوقيفية
 مع القدرة عليها ولو اختلفت في ذلك في الذين اتياف من صلوة الكل
 حله فالفرقة فان في فرض الفرض القراءة قد ادى في الذين اتياف في الجملة في فرض
 الصلوة تحقيقا او تقدير لم توجد **باب المدة في الصلاة** مصلبة حدث في
 وائم حله في الصلاة في ولو بعد التشهد حله في اقامة اذا تعدد التشهد
 عند صلوة وعند الضعيف لا يتم لان الخرج يصنع عنه فرض ولا يستغفر
 افضل الماذن كحكم الاجايات شامل لجميع الصليين فصل حكم كل واحد من الاما
 والمنفرد والمقتدي فقال ولا ما يجزئ اول الما كان هذا تفسير الكل في ثم يتوضا
 ويتم او يعود وان شاء يتم حيث توضا وان شاء توضا وعود الى المكان الاول
 والمأخوذ لان في الاول قلة المشي في الثاني اداء الصلوة في مكان واحد فيميل
 الى ايها الشاؤ كذا المنفرد وان شاء يتم حيث توضا وان شاء عاد الى مكانه
 يتقبل بقوله ويتم ثم اعود والضمير في ما يرجع الى الما واما هو الذي هو
 استخلفه فان الخليفة اما لا يقرأ الا في القوم والاعداء ولم يفرغ امه وهو

هو الحليفة يعود لما وثق خلوه خليفته وكذا المقتدي اذ كان في غم اليتم ثم او
يعود فان لم يفرغ يعود ولو جئنا او غمي علينا واحتلم او نام في صلوة نوما لا يقض
وضوءه فلعلمنا او فحفظه او احدث عمدا او اضما بول كثير او شتج فستال او طرانة
احدث في فرج من المسبلي وجاوز الصفوف خارجة ثم ظهر طهره بطلت ولو لم يخرج او
لم يجر او شئ اعلم ان هذه الحوائث نادرة فلم يكن في معنى ما ورد في النقص وهو قوله نعم
قاعوز يعود في صلوة فليتنص في وليتوضا وليسبغ على صلوة مالم يتكلم ولو احدث
عمدا بعد التشهد الاعمال اذ بنا فيها تمت لوجود اللزج بصنعه ويظهر ما بعده
او بعد التشهد عند الحنفية رأوية اليتم ما ونزع الكحل خفة بعمل يسير اما قال يعلى
يسيرة لعل هناك عملا كثيرا يتم صلوة ومضي مدة مسجلة وتعلم الامم
وسيل العارف ثوبا وقدره للمومني على الزكوان وتذكر في بيته او صاحب الترتيب
وتقديم القارئ اميا وطلوع زكاه في الفجر ويحول وقت العوص في الجمعة وزال
عذر العذر وروى قول الجليلي عن بركة الخاء في هذه المسألة ان شئ عشرين ابي
حنيفة وصاحبه بنه على ان اللزج بصنعه فرض غنله لا عند حيا وكذا
تحققه الاثما وحدته عمدا صلوة المسبوق اي بطل بعد التشهد صلوة المسبوق
لوقوعه في نكاح او صلوة لا كلامه وخروجه من المسبوق او تكلم الاثما بعد التشهد
لا يبطل صلوة المسبوق لان الادم كالمسكلة ثمينة للصلوة اثما حصص عن القراءة
سنتها لو خرج عند الحنفية خلا فالحيا وهذا اذا لم يقرأ قد رما بجوزية الصلوة اما
اذا قرأ فقد صلوة لان الاحتياط عمل كثير فيجوز حالة النسي وركعة كقوله
مسبوقا كقوله الاثما مسبوقا وحدث الامام او حصص فانه ينبغي ان يعقد
مدركا مسبوقا مع ذلك ان مسبوقا في فتيمة صلوة الاثما ولا ويقدم مدركا ليس
لهم حين انهما رضى المناق والاول الا عند فرغ القوم ايجين اتم المسبوق

صلوة انما لو وجد منافي الصلوة كالتفقهة والحكمة والفرح من المسجد
 تفسد صلوة ومصلوة الاول لا تفسد وجدها صلوة في الا عند فرغ الدنيا
 الاول بان يؤمها وادرك خليفته بحيث لم يفته شيئا ولم يفسد صلوة خلفه
 لا يفسد صلوة القوم لانه قد تم صلواتهم من ركوع او سجدة واحدة او ركوع
 سجدة فبشيء واحد ما احدث فيه ان يني ختما وما ذكرها فيه ذلك من احدث في ركوع
 او سجدة وقومها ويني فلا بد ان يعيد الركوع والسجدة الذي احدث فيه وان
 ترك ركوعه او سجدة انه ترك سجدة في الركعة الاولى فقصاها لا يجب على العبد
 الركوع والسجدة الذي ترك فيه لكن ان اعاد يكون مندوبا ان اتم واحدا فاحد
 فان اتم ما بدنية ان كان وحده والا قبل تفسد صلوة او اتم ولو ادا واحد الدنيا
 فان كان المومر رجلا يصير اما من غير ان ينوي الدنيا امامته لان النية للبعين
 وهنا هو متعين وان كان امرأة او صبيا قبل نفس صلوة الدنيا لان المرأة
 او الصبي صارا اماما له لتعيينه وقيل لا تفسد لانه لم يوجد منه الاحتياط وقيل
 الوجه انما يصير اماما لتعيينه وصادق عيته وحضام يصلي فلم يصلي اماما والدنيا
 انما كان لكن المتعدي بقوله انما تفسد صلوة **باب** ما يفسد الصلوة وما يكمل
 فيها بعد الحكة ولو طهوا او في نوم والسهو بعد قيد العمل دون السهو
 سيقوا غير مفلا من الا ذكر في غير العمل يجعل ذكر كراهة العمل كراهة
 ولم يقيد العمل بالعمد وخطو بيالى انما اطلق لانه مفلا كان او طهوا
 لان ركعتيه ليس من الا ذكر هو كراهة عن طيب والحكم مفلا كان
 او طهوا والاذن والذات والشافق والبعث من وجع او مصيبة و
 تنفخ بلاء عذر وتشميت عطس وجواب خبث بالاسم وجوع وسائر
 بليلة وعجب بالسهو والهيللة وفقد على غير امامه وانما قال على غير امامه

امامه لان فيه على امامه لا يفرض ان بعض المشايخ اذا قرأ امامه مقدار ما يجوز
 به الصلوة او انتقل المائة اخرى ففتح يقرأ بصلوة الفاتح وان اخذ الا كما انه تغد
 صلوة الا كما ايضا وبعضهم قالوا لا يفرض شي من ذلك وسمعت الامام يقول
 على ذلك وقيل انه من مصلح وسبب على الجسد والبدن بما يشاء من الناس في
 اللههم في معنى فانه او اعطى الفديسار ونحو ذلك كله وشبهه وكل عمل كثير
 اختلف مشايخنا في تفسير العمل الكثير فيقول هو ما يحتاج الى العمل اليدين
 وقيل ما يعلمنا طهره ان عاملة غير مصلية وعاملة المشايخ على هذا وقيل ما
 يستكثره المصلي قال الامام السر حسي رحمه هذا أقرب الى ما ذهبنا فيه
 رحمه فان ذاك التقويم الى اولى البتة ومن صلى ركعة ثم شيع صلى كماله
 شيع في اخرى والام لا والى صلى ركعة من صلوة ثم شيع او فوى وجدة التوبة
 من غير رفع اليد فان شيع في صلوة اخرى ثم هذه الاخرى ولا تحسب منها ركعة
 التي صلها وان شيع في الصلوة الاولى والركعة التي صلها عتق فيم الاول ولا
 يقبل كحاؤه من ذلك الجنة والنار والعمل القليل وهو ضد الكثير على اخذ ذلك القول
 ومروا بعد في ان من مسجد على الارض للبحر الى المسجد عن الفاظ التي جعلها
 المفعول بالكسرة ويجوز فيها الفتح على القيس فالنقطة اذا قالوا بالفتح اذ ادوا موضع
 السجود وان قالوا بالكسرة والمعنى للشهو ^{هو البيت} فافهم بجود والكسرة هو خلاف
 القيس التي للمعنى للشهو في المعنى الاول استمر وانما القيس والمراد من المعنى
 موضع السجود فان المراد في موضع السجود يوجب الهم في تفسير موضع
 السجود تفصيل فاعلم ان الصلوة ان كانت في السجود في الموضع والمورد انما المصلي حين
 كان يوجب الهم لان المسجد الصغير مكان واحد فاما المصلي حيث كان في موضع
 سجدته وان كانت في المسجد الكبير والصحراء فعند بعض المشايخ ان من في موضع

السجود ياتم والآلة فلا وعلا البعض للوضع الذي يقع عليه النفل إذا كان المصلي
 نائلا في موضع سجوده لا حكم موضع السجود ياتم بالمورد في ذلك الموضع إذا لم
 هذا فإن كان المصلي على الدكان ونحوه لم يأت أمامه على الدكان فلا شك أنه
 يعم في موضع سجوده حقيقة فلا ياتم على التولية إلا وطأ على الثانية فالما
 تحت الدكان إن وقع في موقع النفل أو نفل في موضع السجود فإن حاذى بعض
 الآلة عفا الماز بعض أعضاء المصلي ياتم والآلة فلا فلهذا قال وحاذى الآ
 أعضاء الآ عفا لو كان على دكان أخذ بالتولية الثانية ويقع في آمامه في القصر
 ستره بقدر ذلك وعلا طأ أصبع يقرع على أحد جانبيه وله موضع ولا يحفظ
 ويلزمه بالسبيل والآلة شارة لا يجي إلا عدم ستره أو متبينه وبينها وكفى
 بسجدة الآ ما وجاز تركها عند عدم المور والطريق وكوه ستره توجب
 المغلوب هو أن يسلكه من غير أن يفتح جانبيه وقيل هو أن يلقيه على
 كاهله ويؤخذه على منكبيه أقول هو أنه الطيلسا الملة القبا وعنه وان
 يلقيه على كتفيه من غير أن يدخل يديه في كتفيه ويضم طرفيه وكفه وهو أن يفتح أطرافه
 انقاع التراب ونحوه ويضم به ويجده وعقوب شحوه المغلوب هو جمع الشحور
 الرشي وقيل القعدة واحمال أطرافه في أصوله وفروعة أصابعه وهو أن يفتحها
 يمدحها حتى تصوب والشفاه وهو أن ينطوي عنقه أو يسلم مع في عنقه الآ النفل
 بمؤخر عنقه بلا في عنقه فلا يكره وقبله الحصى بسجل الآ ستره ونحوه أو وضع
 اليد على الآ ستره ومطية أو مخرجه وأقواؤه وهو العقوب على السبيته ناصبا
 ركبيته وأفتى ابن زعيمه وتوبة بل عذر وقيام أمامه طاق المسجل الآ الحجاب
 بأن يكون الحجاب كبيرا فيقوم فيه وحده أو في دكان أو في الأرض وحده أو يقوم الآ
 أمامه على الأرض والقوم على الدكان والقيام خلفه في سجدة في سجدة وموضع

وقيل ان امانة او خذالة او على احد جنسيه او في السقف او معلقة فان كانت خلفه
 او تحت فديمه لا يكره وصله تحت اسرار اسد للثامس واللتها وان بها وليس
 لها رديانها وان الا هانة فانها كفي بل المواقلة رعايتها ومحا فطاحه ودهالة
 للذلل وفي ثياب البذلة وهي ما يلبس البيت ولا يذهب اليه الكبر ومسح خشفته
 من الثياب فيها والنظر الى السماء والسجود على كورع امانته وعذلاتي والتسبيح
 والتسبيح في صورة والوطي والبول والتخلى فوق مسجد وعلق بابه لا نقضها
 لحق والساج وما لا ذهب وقيامه فيه ساجد فطافه وصلته والوطي فاعذ
 وعلى بيت ذي صورة لا يسجد عليها وصورة صغيرة لا تبدل ولا تظفر وتقال عن
 حيوان وحيوان محي ^{الكله} وقتل حية او عقوب فيها والبول فوق بيت فيه
 مسجد او كان اعذ للصلوة وجعل له محرابا وانما قلنا هذا لانه لم يعمل حكم
 المسجد **باب** صلوة الوتر والنوافل الوتر ثلث ركعات وجبت هذا عند ابو حنيفة
 رحمه الله تعالى او عند الشافعي نحو سنة بسلا او بسلا ٢ ولحد خلاه الا في
 وقت قبل ركوع الثالثة خلاه للشافعي قال القنوت عنه بعد الركوع يكتفي
 رافعا يديه ثم يقنت فيه بذكره والشافعي قال قنوت الوتر عنه فالنصف
 الاخير من رمضان فقط دون غيره خلاه للشافعي في الجوز يقرأ في كل ركعة منه الفاتحة
 وسورة ويضع القانت بعد ركوع الوتر لا القانت في الجوز بل يسكت وان قرأ دائما
 قنوت الوتر بعد الركوع يتبعه المقند وان قنت الا ثمانية الجوز لا يتبعه بل يسكت
 ولا صح انه يسكت قائما وسن قبل الجوز بعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان قبل
 الظهر والمغرب وبعدهما اربع بسلامة وجب الاربع قبل العوصي والعشاء وبعد
 ركوع مزيد النفل على اربع بسلامة بخار او على ثمان ليلا والاربع افضل في الليل
 وفي النهار اربع ركعتي العوصي وكل الوتر والنفل واذا تمام نفل شيع فيه فصدأ

احتوا عن الشروع فلما كانا في النام يصل في هذا الموضع فيه قد كونه قد سلاه
 ومما ما شرع فيه فلا لا يجزئ ما مدحتي لو نقصه لا يجزئ القضا ولو عند الطلوع و
 الغروب وقضى كعتان لو نقص في الشفع الاول والثاني يعني لو شرع في اربع
 ركعات من السجود واهل في الشفع الاول يعني الشفع الاول له الثاني خذ قالوا
 فانه لم يشرع في الشفع الثاني فان قعد على الركعتين وقام الى الثالثة وافى يعني
 الاخير فقط لان الاول قد تم وهذا بناء على ان كل شفع من النفل صلاة على حدة كما
 لو تركه في شفعين الاول والثاني واحدا والا واحد والثاني والا واحد
 الثاني لا غير او قمار ركعتين ليس في غير هذه الصور واربع لو تركه في احدى
 في الشفع او في الثاني واحد والا فاعلم ان الاصل عند ابي حنيفة ان تركه في
 في ركعتي الشفع الاول يبطل التيممة حتى لا يصح بناء الشفع الثاني على الشفع الاول
 ولا تركه في ركعة واحدة لا يلحق الا اذا فصح بناء الشفع الثاني وعند عملي التيممة
 في ركعة واحدة يبطل التيممة ايضا حتى لا يصح بناء الثاني عند ابي حنيفة فلا يبطل
 التيممة اصلا بل يوجب فساد الاداء فقط فيصح بناء الشفع الثاني سواء ترك الركعة
 اما مقتضى على شفع واحد وهذا اربع صور وهو ما قال في المتن الاول والثاني
 او احدى الا والا واحد والثاني في هذه الاربعة قضا الركعتين بالجماع واما لو غير
 مقتضى بل موجود في الشفعين وهذا ايضا في اربع مثل ان امة اما ان يكون التيمم
 في كل الاول مع كل الثاني وهو ما قال في المتن كما لو تركه في شفعين او في ركعتين
 وهو ما قال في المتن الاول مع احدى الشافعي في هاتين السلتين قضا الركعتين
 عند ابي حنيفة فلهذا يبطل ان التيممة عند هذا فلا يصح الشروع في الشفع الثاني
 فعليه قضا الاول لانه نية الشروع في الشفع الثاني وقذا في الشفعين يترك
 القرأة فيقضي اربعاً واما ان يكون التيمم في ركعة من الشفع الاول مع كل الثاني

في تركه في ركعة من الشفع الاول مع كل الثاني
 في تركه في ركعة من الشفع الاول مع كل الثاني
 في تركه في ركعة من الشفع الاول مع كل الثاني

في تركه في ركعة من الشفع الاول مع كل الثاني
 في تركه في ركعة من الشفع الاول مع كل الثاني
 في تركه في ركعة من الشفع الاول مع كل الثاني

الثاني اومع ركعة منه واما قال في المتن اربع لو ترك في احدى كل شفع او في
 الثاني واحد الاول واما بقضي اربع عند ابي يوسف واخي حنيفة في بقاء الحنيفة
 عند ابي ابي حنيفة فلا تترك القراءة في ركعة من الشفع الاول والركعة لا
 يبطله واما عند ابي يوسف فلا تترك الركعة لا يبطل بالترك اصله وقادف الشفعين
 بترك القراءة فيقضي اربعاً وعند محمد في جميع الصور التي قضت الركعتين فظهر
 ما قال في المتن فيقضي اربعاً عند ابي حنيفة فيما ترك في احدى الاول مع الثاني
 او بعضه او ركعة من الشفع الاول مع كل او ركعة منه وعند ابي يوسف اربع
 مثلي جمل الترك في الشفعين وفي الباقي ركعتين ^{الركعة الاولى} وهو ستة مثلي عند ابي حنيفة
 فاربعة عند ابي يوسف وعند محمد ركعتين في الكل ولا قضاء لو شهد اوله ثم تقضى
 او يؤجل اربع ركعات من الشغل وقعد على الركعتين بعد الشغل ثم تقضى له
 قضاء عليه ثم لم يشروع في الشفع الثاني فلم يجز عليه او شرع فلان الله عليه هذه
 المسئلة وان لم يكن متمسكاً وهو قول ولو لم اتمام نقل شريع فيه قضاء فيهما صحيح
 لهما اوله بقضاء ركعة اذا صلى اربع ركعات من الشغل ولم يقعد في ركعة كان ينبغي
 ان يفصل الشفع الاول وتجب قضاءه لان كل شفع من الشغل صلوة ومع ذلك
 لا يفصل الشفع الاول فيسأ على الفريضة ينقل اقله اربع ركعة فيأتمه ابتداءً وكونه
 انه بعد ذلك وقدر على القيام بمحور ان يشروع الشغل فاعداً فان شغل في الشغل قائماً كونه
 ان يقعد فيه مع القدرة على القيام فاذا لم يحل له ابتداءً او ان الشروع وجب البقاء
 وجوبه الذي يجز الشروع والركبة موصلة الى الركعة الاولى اما قال خارج المصنف
 لقول ابن عمر رضي الله عنهما رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو متوجع الخبير يومئذ
 لما كان هذا الفعل لما لم يقبل ان يتصور على مؤذنه فلو ان ركبة ثم نزل بنحو
 فسد في الاول يؤخذ كما هو وجب عليه والثاني ان هذا الركعة من جهة الركعة

والتسجود فلا يجوز اذا وادى بالما سبق التساوي عشرين ركعة بعد
 العشاء قبل الوتر وبعد خمسين سجدة في سجدة تسليمًا وجلة بعونها
 قدر سجدة والسنة فيها التمام مرة ولا يترك لكل الفعل ولا يؤتى بمجاعة خارج
 رمضان وانما كانت التساوي سنة لا سنة واجب عليها الخاف ان يشركوا في النبي
 بين العز في ترك المواظبة وهو مخافة ان يكتب علينا **فصل** عند الكوف بصلى امام
 الجمعة بالناس ركعتين كالنفل اى على هيئة النافلة بله اذان واقامة وعندنا في
 كل ركعة ركوع واحد وعند الشافعي ركوعان مخفية مطوكة واحدة فيهما و
 بعدهما يدعوا حتى ينجلى الشمس ولا يخطب ولا يقرأ اى صلى امام الجمعة صلوا اذ كان
 الحسوف ولا جماعة الا استسقاء ولا خطبة وان صلحوا وعادنا جاز وهو دعاء
 واستسقاء مستقبلا بها بله قلب راء وحضور ذي **باب ادراك الفريضة من**
 شرع في فريضة فاقم ان لم يسجد للركعة الاولى وسجد وهو غيب راعى وفيه ثم
 اليها امرى قطع واقتضى ان شرع في فريضة منقولة افا قيمت له الفريضة والغير
 فاقمته يرجع الى الالة فاقمته كما يقال ضرب ضرب فان لم يسجد للركعة الاولى قطع
 واقتضى فان سجد فان كان في غير الواعى فكذا لا ان لم يقطع وصلى ركعة ^{خفية}
 يتم صلوة في الشافعي ويجوز الاكثر في الشافعي ولا أكثر من الواحدة ^{فيها} في يصيب مستغفرا
 بركعتين بعد الغروب في الغروب فينفوته بالاعة والقطع وان كان ابطلا للعل
 وهو منسحق فهو له تعالى ولا يطلو اعماكم فانه بطلان القصد الذي لا يكون ابطلا
 وان كان في الواعى يقيم ركعة اخرى حتى يمس ركعتا نافلة ثم يقطع ويقتدى
 فقوله اليها حال من قولنا وفيه تعديري او سجدة للركعة الاولى وهو اصل في الواعى
 وقد تم الا لركعة الاولى ركعة اخرى قطع واقتضى حتى لو لم يقيم اليها اخرى لا يقطع
 بل يقيم فانما يتم قطع واقتضى وان صلى تلك ثامنه اى من الواعى يتم ثم يقتدى مستغفرا

فايتاه بدم من رعاية الترتيب بين الفريز والجملة وكذلك بينهما وبين الوتر وكذلك كان
كان البعض فايتاه البعض وقيل انه بدم من الترتيب فيقضي الغاية قبل اداء الوترية
فلم يجز من ذلك انه لم يوتر هذا الترتيب قول والوتر وهذا عند احنيفة رحمه الله قال
لها بناء على وجوب الوتر عنده ويعيد العشاء والسنة له الوتر من علم انه صلى
العشاء بركعة وضوءا والوترين يعني بركعة صلى العشاء بركعة وضوءا والسنة
الوترين وضوءا ويعيد العشاء والسنة له لا يقع اداء السنة بدون الفرض مع
انها اديت بالوضوء لها يتبع الوتر اما الوتر فمسئولة مستقلة عنده فخرج
ادائه ان الترتيب وان كان فرضا بينه وبين العشاء لكنه اداه الوترين نعم
صلى العشاء بالوضوء فكان طليان العشاء كان في ذمته فقط الترتيب
وعندهما يقضى الوتر ايضا له سنة عندهما الا اذا ضاق الوقت الاستعداد
متصل بقوله فرض الترتيب والعشاء ضاق عن القضاء والاداء وان كان الباقي
من الوقت بحيث يسع فيه بعض الفوايت مع الوقتية فانه يقضى ما يسعه الوقت
مع الوقتية كما اذا فات العشاء والوتر ولم يبق من وقت الفريز الا يسع ثم تركوا
يقضى الوتر ويوتر الفريز عند احنيفة فان فات الظهر والعصر لم يبق من وقت المغرب
الا ما يصل فيه سبع ركعات يصلى الظهر والمغرب او تسيت او فات ست ركعات
او قديمة قبل الست وما رويها حديثه وما فوقها قديمة كذلك فوالله الجاهل مع الصغير
الحق قلت بعد الاكثرة اولا فيخرج وقتي من ترك صلاة شهر قدما واخذ بوتر
الوقتيات ثم ترك وضوءا فخرج قوله قديمة كانت او حديثه فانه اذا اخذ بوتر
الوقتيات صارت فوايت الشهر قديمة وهي مسقطه للترتيب فاذا ترك وضوءا
يخرج مع ذكره اداء وقتي بعلة او قضى صلاة الشهر الا وضوءا او فرضين هذا تخرج
قوله قلت الفوايت بعد الاكثرة اولا فانه لما قضى صلاة الشهر الا وضوءا او فرضين قلت

الفوايت بعد الكثرة فلا يعود الترتيب الا ان يقضى العمل وعند بعض المشايخ
 ان قلت بعد الكثرة يعود الترتيب واختار الامام السرخسي الاول وقال صاحب
 المحیط وعليه الفتوى ولو صح في اذكارها فاستة فذلك للموقوف وانما
 سادس الخ وان قضى فاستة بطل فنية الصلاة جعل فاستة صلوة فادع ^{كها}
 ثم بعدها في هذه المسئلة وجوب الترتيب لكن عند ابو محمد في غير
 موقوف وهو القياس عند ابى حنيفة في ما موقوف ان القياس سادس الخ وان
 اذ قضى فاستة فالنهي او اها بطل وصف فنية الصلاة فانه يلزم من بطلان الترتيب
 بطلان اصل الصلاة عند ابى حنيفة واذا بطل فخله فالجواب انما قال ابو حنيفة ^{بطل}
 الموقوف فانه ان فذلك واحد منها لوجوب رعاية الترتيب في غير موقوف
 في غير الترتيبين ان رعاية كانت في الكثير وهذا باطل فقلت بالتوقف
 حتى يظهر ان رعاية الترتيب كانت في الكثير فلا يجوز اولا القليل في ^{باب} سجود
 السهو عجله بركته ولم يرد سجودان وشهدوا سلامه اذا قرأ ركعا ولو تركه
 او غير واجب او تركه ساهيا كركوع قبل القراءة واخير القيام الا ان الله بنزاد على
 التشهد وهو عن ابى حنيفة ان من زاد على التشهد لا وجب عليه سجود السهو
 وقيل لا يجب سجود السهو بقوله اللهم صل على محمد و آله المعصومين فقد ما يؤيد فيه
 ذكره وكوعين والجم فها كانت وترك القعود الاول وقيل كل هذه
 يؤيد ترك الواجب ولا يجب بسهو الموقت بل بسهو امامه ان سجود ^{الرجوع}
 يسجد مع امامه ثم يقضى سها عن الفعلة الاول وهو اليها اربع عدا الى سجود
 والاقام وسجد السهو وان سها عن الاخيرة عار ما لم يعيقك بالسجدة وسجد
 للسهو وان قيد تحول فانه فقل وضم ساكنه ان شاء الله ان شاء الله نقل
 لم يشع فيه قصد فلم يجز عليه امامه وان قصد الاخيرة ثم قام سها عار ما لم يسجد

لا معنى اول ذكره اما سجد السهو فاما ما
 تمام انما ذكره اوله بايسته فقلت ابدا
 يسجد اوله ثم بايسته فقلت ابدا

فقطا لدمه الخ خيرة
سحلو بدمه الخ خيرة
بدمه الخ خيرة
بدمه الخ خيرة

بسبب الخلل في الصلاة وان سجد لهما ثم فرضه ومن ثم سارده وسجد للصلوة
الركعتين فقل لا قضا عليه لوقوع ولا تنوي ان يحسن الظاهر فان قلت لم
قال قبل هذه المسئلة ومن ثم سارده ان ساروا قال في هذه المسئلة ومن ثم سارده ولم
يقول ان سار مع ان الركعتين نقل في الصورتين بحيث لو قطع لا قضا فيكون
في هذه المسئلة ضم المسئلة مع قبل ان يحسن الظاهر قلت من ثم سارده في هذه المسئلة
الحكمي من ثم سارده في تلك المسئلة مع انه لو قطع لا قضا في المسئلة في
ذلك لان فرضه قضا في هذه المسئلة لكن بتأخير السلام يبيح سجودا
فيها بين الركعتين فسجد السهل تدارك نقصان الفرض واجب فيهما
بين الركعتين فلو قطعها بين الركعتين بان لا يسجد للسهل يلزم ترك
الواجب ولو جاز من القيام وسجد للسهل يؤخر سجودا للسهل على الوجه
المسنون فان بدان يضم سارده وجعل على الركعتين وسجد للسهل بخلاف
تلك المسئلة فان الفرضية قد بطلت فاذ كررنا من تدارك نقصان الفرض
غير موجود هنا على ان اصل الصلوة باطله عند محمد فعلم ان ضم المسئلة صيانة
عن البطلان اكد في هذه المسئلة فلهاذا لم يقل ان ساردا وانما قال لا تنوي ان
عن سنة الظاهر ان النبي صلى الله عليه وسلم واظبع عليها بخبره مبتدأة م ومن اقتدى به فيها
صلاهما ولو اوفى قضاها سارده لا شرع قصدا م وعن محمد بن مسلمي ساردا ولو اوفى
لا يقضي شيئا كما ان الامام لا يقضي تسفل ركعتين وساردا فسجد لا يقضي شيئا
لان سجد السهل يقع في خلال الصلوة م فان بنى شيئا ان صلى بهذه الخيرية
نافله من غير ان يسجد بالخيرية يجوز م سلام من عليه السهل يخرجها عنها موقفا
بفتح لا قد ادب وبطلان وضوءه بالفقهية ويصير فرضه اربعاً بنسبة الاقامة
ان يسجد لعله والذو لا شيئا اي المصلي الذي عليه سجدة السهل ان سار في

تتوابعان والامير يملك سنة بدون المواظبة عليهما
موقوف من القلعة الثانية الى الخامسة

آخر صلوة قبل ان يسجد السجدة خرج عن الصلوة وخرج موقوفا فينظر انه
 ان يسجد للسهو بعد ذلك السلام يحكم بانه لم يخرج عن الصلوة وان لم يسجد
 بل رخص الصلوة يحكم بانه قد كان خرج عنها حتى ان سلم ثم اقتدى به
 ثم سجد للسهو يكون الا قتلا فيحيى ولو لم يسجد بل رخص الصلوة
 لم يصلح الا قتلا واذا سلم ثم قطع ثم سجد يحكم ببطلان وضوئه اذا الحقيقة
 وجدت فخلد الصلوة ولو لم يسجد بل رخص لم يبطل وضوؤه ولو
 ثم نوى الاقامة ثم سجد للسهو صار هذا الفرض اداء نية الاقامة
 كانت فخلد الصلوة ولو لم يسجد بل رخص لم يبطل بطلان نية الا
 قامة وجبت بعد الصلوة **م** سها وسلم بنية القطع بطل نيته **ش**
 حتى يكون غريمته باقية كما **م** شك اول مرة انه كم صلى امثلا نفقا
 كثيرا اذ غلب على ظنه **ش** له اذا شك في ان استينا وجب **م** وان لم
 يغلب اخذ الاقل وقعد في كل موضع ظنه آخر صلوة **ش** يعني ان شك
 صلى ثلث ركعات او اربع ركعات ولم يغلب على ظنه احدهما اخذ بالا
 قل وهو الثلث لكن يقعد ثم يصلي ركعة اخرى وانما يقعد له يمكن
 ان يكون آخر صلوته والقعد في الخيرة وضوؤه ظنه آخر صلوته
 ليس المراد بالنظر في مكان احد الطرفين لان المفروض انه لم يغلب احد الطرفين
 على الا **باب صلوة المريض** ان تعذر القيام لم يرض حث قبل الصلوة
 او فيها صلى قاعدا يركع ويسجد وان تعذر **ش** او الركوع والسجود
م اوى يركع قاعدا وجعل سجوده اخفض من ركوعه ولا يرفع اليدين
 للسجود وان تعذر القعود اوى مستلقيا ورجله الى القبلة او
 مضطجعا ووجهه اليها والاولى وان تعذر الا يماؤن وان

ولا يؤتى بعينه وحاجبيه وقلبه وان تعذر الركوع والسجود للقيام
 فعدوا وهي وهو افضل من الايام **قائما** **ش** لان القعود اقرب من السجود
 وهو المقصود له غاية التعظيم **م** وموم صبح في الصلوة **كشاف** **ش** اي
 ابتداء **م** وقاعد يركع ويسجد صبح فيها بنى قائما صلى قاعدا فلكت
 جازية على **القيام** افضل ولو في الربو طلاء بعد رجى اوله عليه
 يوما وليلة قضى فوات وان زاد ساعة **ش** عند الحنفية و
 ابو يوسف وعند عمال المعبر **الوقات** اي ان استوعب وقت ست صلوات
 تسقط وقوله وان زاد ساعة اي زما فانه ما تغاير في **الجموع** وعبارة **المتن**
 هكذا وان تعذر مع القيام اوى يركع قاعدا ان قدر ولا معه فواجب
 وجعل سجده اخفض من ركوعه ولا يرفع اليه شي يسجد والا فعلى
 جنبه متوجها الى القبلة او ظهره كذا وذا اوله والى بالركن فان تعذر
 آخر يوم صبح الى اخره وان تعذر الركوع والسجود مع القيام اوى قاعدا
 ان قدر على القعود ولا معه الا مع القيام اي ان تعذر الركوع والسجود
 للقيام فالى بما قاعدا احب وقوله والا فعلى جنبه اي ان لم يقدر على
 القعود اوى على جنبه متوجها الى القبلة او على ظهره متوجها بان يكون
 وجهه الى القبلة وقوله الا بما مشددا وبالركن **باب سجود الشوق**
م وهو سجدة بين تكبيرين بشروط الصلوة برفع يده تشهد وسلام فيها
 سبعة السجود وتجب على من تله آية من اربع عشرة آية في اعراف والاعد
 والنخل وبنى اسرائيل ومنهم واول الحج **ش** لحنوا عن الثانية وهي قوله تعالى
 او كعوا واسجدوا فاذلة سبيلة عند نخله فالش ففى كل موضع في القول
 وركع الركوع بالسجود وادبه السجدة الصلوة **م** والفرقان والتم والم **السجود**

وقد وجه البجدة والنجمة وان شئت واقرأ **اش** وعند الشافعي في اربع عشرة
ايضا ففي من عند ليس سجدة وفي الحج عند سجدتان واختلاف موضع سجدة
في حكم البجدة فعند علي رضي الله عنه هو قوله ان كنتم اياه تعبدون وبه أخذ
الشافعي وعند عبد الله بن مسعود رحمه هو قوله وهم لا يستنجون فانه
خذنا بهذا الحديث فان تأخير البجدة جائز لا تقيد به **م** او سمعها وان لم
يقصد **ش** او سمع **م** تلك الايام سجد المائتين معه وان لم يسمع وان
تلك المائتين لم يسجد اصله **س** اي في الصلوة وتبعدها **م** وسجد السامع
لما سمع المصلّي من ليس معه سجد بعدها ولو سجد فيها اعادها ان
الصلوة سمعها من امام ولم يدخل معه او دخل في ركعة اخبر سجد في ركعة
وان دخل في تلك الركعة ان كان **ش** اي الدخول قبل سجود امامه سجد معه
والا لا يسجد وسجدة الصلوة لا تقضي خارجها **ش** اي سجدة التلاوة التي
محلتها الصلوة لا يقضي خارج الصلوة وانما قلت محلتها الصلوة ولم قل التي
وجبت في الصلوة احترازاً عما وجبت في الصلوة ومحل ادايتها خارج الصلوة
كما اذا سمع المصلّي من ليس معه او سمع المصلّي من امامه واقتصر في ركعة
اخرى **م** تلك انما تنشر شرع في صلوة واعاد ركعته سجد وان تلاها وسجد
ثم شرع فيها واعاد سجد اخرى **ش** لان في الصلوة غير الصلوة صارت تبعاً
للصلوة وان لم يسجد السجدة في الصورة الثانية لما سجد قبل الصلوة لا يقع عما
في الصلوة فقط وجبت وتلقاها في الصلوة وان اعاد في سجدة اخرى في غير الصلوة
اعادها في الصلوة وفيهم من يخصها في الصلوة ان الولى في غير الصلوة **م**
كركعته في سجدة **ش** ولا فرق بين ما ذكرتم من سجدة او ركعة وسجد
ثم قرأها ولا يلزم في هذا ان ركعة ركعة واحدة يكفي سجدة واحدة سواء

سواء سجدوا أم لا وأعادتم سجدة وإن كثر هذا ركعة أخرى هذا عند أبي يوسف
 حذو فالجمل وإن بدلها **شي** آية السجدة **م** والجواب **شي** قد أتيت في الجمل
• آية واحدة في مجلسين لا يكفي سجدة واحدة **م** وأمسك بالشوب **م** والرد
 تنقل من عضو إلى عضو آخر بتدليل **شي** أي استدلال الشوب أن ينقل إلى حيث
 والرد وضرباً ويسوي فيه كدري الشوب في ذهابه ومجيئه فإن لمجد
 يتبدل بالافتقال من مكان إلى مكان **شي** وتجب أخرى **شي** أي على السجدة لو
 تبدل محل السجدة في التالي في عكس **شي** أي لا يجب سجدة أخرى على السجدة إن
 تبدل محل السجدة دون السجدة وأعلم أن الجمل ههنا يتبدل بالشرع وليس خروبا
 لا تنقل من مكان إلى مكان لا يتبدل حكمه إن كان في البيت والمسجد
 بدله في سجدة واحدة أو سجدة واحدة أمكنة مختلفة في طائر الرواية وفي
 رواية النوار مكان واحد والقبائل هذه ههنا لا يتبدل الجمل في السجدة
 فإن القيام ليس للتعريض **م** وكثر ترك السجدة **شي** أي ترك آية السجدة **م**
 وقراءة باقي السورة **شي** لا يشبهه كاستكاف **م** لا عكس **شي** أي لا يكسر آية السجدة
 وترك بقية السورة **م** ونذب ضم آية أو آيتين قبلها إليها **شي** دفعا لقولهم التفصيل
 ولا ينحس أخفاؤها عن السجدة **باب صلاة النساء** هو من فصل بواو سطر
 ثلثة أيام ولياليها وفارقا بيوت بلده واعتبر في الوسط للبرتين إلى بل والبل
 والبل اعتدال الوبع والجبل ما يليق به وله رخص ندوم **شي** كالقصر في الصلوة
 والافطار في الصوم **م** وإن كان عاصيا في سفره حتى يدخل بلد **شي** حتى يدخل
 متعلق بقوله ندوم **م** أو ينوء إقامة نصف شهرين سبلة أو قرية منها **شي**
 أي من الخوص **م** وقصر فيه الرباع فيقفصان نواقل من نصف شهر أو ثوب
 مدتها **شي** أي مدة الإقامة وهي نصف شهر **م** بموضعين أو دخل بلدان

خروجهم عن دار بعد غزو طال مكنته وكذا عسكر دخل ارض حبيب او حاص
حاصنا فيها ^{او حصاب} واهل البغعي بدلتا في مصر ونووا اقامة منها **ش** او يقص
الجماعة المذكورون والنووا اقامة نصف شهر لا يحتمل بمصر والمقيمون بنيت
اقامة **م** لاهل اخبية نوووا في ارض **ش** او لا يقص اهل اخبية نوووا اقامة
نصف شهر في اخبية ^{نوعوا او نوووا} لانه بنيت اقامة يقص منهم في مصر فان اقامة اهل
فلك يبطل انتقال من مصر الى مصر هو المصير وقيل لا يقص بنيت اقامتهم فان
الاقامة لا يصح في الامصار والقرى ولفظ المختص في مصر دارا وهو خباثي
لا بد للحرب او البغعي محاصرا كمن طال مكنته بدلتا بنيت يقص الواعى الى ان يوفي
الاقامة بمصر آت دارا طال ^{او ذليل} اخباثي اي من اهل الجباء وهو الخيمة فانه لا يقص
فان بنيت اقامة في مصر آت دارا بمصر اما عن اهل الجباء نوووا اقامة في مصر
دارا لا يقص فعلم ان من حاصر اهل البغعي دارا لا يقص منه بنيت اقامة اذا كان
في المصر ^{او قوله} لا بد للحرب عطف على قوله بمصر آت دارا فانه جعل بنيت اقامة
في مصر آت دارا غاية للنقص وحكم الغاية في السفاحم المنفي فيكون حكمه عدم القص
ثم قوله لا بد للحرب او البغعي محاصرا نفى ذلك المنفي فيكون حكمه القص ^{يقص}
ان يوفي اقامة نصف شهر بدلتا الحرب محاصرا لذلك وقوله كمن طال مكنته بدلتا
لما فهم من قوله لا بد للحرب حكم القص قال كمن طال مكنته او يقص من طال مكنته
في وقت بدلتا بنيت المكنت **م** فلو اتم فسا وقول الاول ثم فرضه **ش** لا يخفى
السلام وشبهه علم قبول صدقة الله تعالى وما زاد نقل وان لم يقو بطل
فرضه **ش** لترك القولة الاخيرة وهي فرضه عليه **م** هي امة مقيم بنيت الوقت
وبعله لا يؤيده **ش** كما اذا اقتل في الوقت بمصر فرضه اربعا بالبيعة و
بعد الوقت لا يتغير فرضه اسلام **م** وفي عكسه **ش** امامة المقيم ^{يقص}

فصل في اقامة المقيم ويقول نداء اتموا صلواتكم فان في فيبطل الوطن الاصل
 مثله لا السفر ووطن الاقامة مثله والسفر والاصل في الوطن الاصل
 هو السكن ووطن الاقامة موضع نوى ان يسقط فيه عشرة يوما او اكثر
 من غير ان يتجاوز مسكنه فاذا كان كذلك ووطن الاصل في اتخذ هو موضع آخر
 ووطن الاصل في المكان بينهما مدة السفر ولم يكن يبطل الوطن الاصل
 الاول حتى لو دخله لا يصير مقبلا الى بنية الاقامة لكن لا يبطل الوطن
 الاصل في السفر حتى لو قدم المضي الوطن الاصل في يصير مقبلا بمجرد الدخول
 واما ووطن الاقامة فانه يبطل ووطن الاقامة فانه اذا كان له ووطن الاقامة ثم
 اتخذ موضع آخر ووطن الاقامة وليس بينهما مدة سفر فيبقى الموضع الاول ووطن
 الاقامة حتى لو دخله لا يصير مقبلا الى بالنية وكذلك في شاعده وكذلك ان
 انتقل الى ووطن الاصل والسفر وضد لا يغير ان القابلية **ش** اذا قضى
 قابلية السفر في المضي بقصر وان قضى قابلية المضي في السفر لا يقصر
باب التعمد بشرط وجوبها لا ذاتها الاقامة بمسكنه والسفر والترحال
 والدعوة والبلوغ وسلامة العين والرجل فيقع ونشأن من لها فاقدها
 وان لم يجب عليه **ش** قوله فيقع نفير لقوله لا ذاتها **م** بشرط ذاتها للمس
 او فائدة **ش** اختلاف قول في تفسير المس فعند البعض هو موضع لا ميسر
 وقاض ينفذ الاحكام ويقيم الحدود وعند البعض هو اذا اجتمع اهل المس
 في الكبري لم يسعهم فاختار المس هذا القول وقال **م** مثالا يسع الكبري **جاء**
 اهله **م** **ش** واختار هذا دون التفسير لا قول الظهور والتواهي في احكام
 الشريعة سيما اقامة الروي في امصار **م** واما اتصاله بمقد المصالحه فمناؤه
ش مصالح المس كحق الخيل وجمع الكس والخروج للموت ودفن الموتى وصلوة

الجنان ونحو ذلك **م** وجازت بمنى اليوم الحليفة اولا من الجنان لا من
الموسم ولا يعرفات والسلطان او نابيه ووقت الظهر والخطبة نحو سبعة
قبلها في وقتها **ش** هذا عند الحليفة واما عند حماد فانه يدين ذكر طول
يسرى خطبة وعند الشافعي لا يدين خطبتين بشمل كل منهما على التيمم

الصلوة والوصية بالتقوى والى وعلى القراءة والثانية على الدعاء للمؤمنين

م والجمعة وهم ثلثة رجال سوى الامام فان نفروا قبل سجود بدأ بالظهر وان
بقى ثلثة او نفروا بعد سجود اتمها والاذن العام ومن صلح اماما في غير

يصلح فيها **ش** اذ ان ام المفسر او المريد او العبد في الجمعة صحت خلافه وان
له انما ليست بواجبة عليهم قلنا اذا حضر او صلوا الجمعة صارت وصلا عليهم

م ويؤمهم معذروا وسجود الجماعة في مصر يومها **ش** لان الجمعة
ليجوز في يومها ولا يجوز في يومها ولعلنا لا يجوز الجمعة عند الكوف بموضعين

الا اذا كان مصر لاجانب في مصر في حكم مصر بين بغداد فيجوز مع
موضعين دون الثلث وعند حماد لا يثبت بان يصلى في موضعين او

ثلاث سواء كان ثلثا للمصلي او لم يكن ولما ذكر حكم المعذور علم منه كراهية
ظلم غير المعذور بالطريق الاول **م** وظلم من لا عز له فيه قبلها **ش** قول

فيه في مصر **م** ثم سجد اليها والامام فيها يبطلها **ش** هذا
عند الحليفة واما عند حماد فلا يبطلها الا ان يقتدى **م** ومذكر كراهية الشهد

او في سجد السهو **م** اذا اذن الاول تكوا البيع وسعوا واخرج الاما
حرم الحرام والصلوة حتى يتم الخطبة والجلس على النبي اذن ثانيا بين يدي

واستقبلوا استمعوا ونمط خطبتين يفصل بينهما بقوله قائما
طائرا واذا تمت اقيم وصلى الامام كعدين **باب العيدين** **م** يجب يوم الفطر

ثم يلبس ثوباً من ثياب الجنة ثم يلبس اللباس الذي كان عليه في الدنيا ويجعل شجرها
 طينوتين على صلصها فوقه ثم يلقي ريقه تحت اللعافه ويعقد الكفنان خفيف
 اختشاره وصلوته ثم يكفاه **ش** وان ادعى البعوض سقط على الباقين وان
 لم يؤد له خلة لم يجمع **م** ويحان يكسب رافعاً يديه ثم لا يرفع بعده **ش** خلة
 ثالثة فقم **م** وينشئ تكبيراً ويصلي على النبي ثم تكبيراً ويدعو ثم يكبر ثم يسلم
 وله قرآن فيها **ش** خلة فالتفقم **م** وله تشهد ويقول في الصبى بعد الثالثة
 اللهم اجعله لنا وطناً اللهم اجعله لنا ذكراً اللهم اجعله لنا شافعاً مستغفراً
ش واجزاً تقديراً وأصل الفارط والفرط فمن يتقدم الوارثية كلفه الموتى
 المستغفر الذي يعمل الشفاعة والتعالي للبايعين هذا اللهم اغفر لنا **م** متناً
 وشاهداً وعباداً بيننا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا واشتادنا اللهم من احببته
 من افاضك على الاسلام ومن توفيتنا من توفقه على الايمان قال في الاول
 الاسلام وفي الثاني الايمان وان كانا متحيزين فالاسلام ينشئ على النفياد فقامته
 دعاء في حال الحيوة بالايمان والادعاء عند الوفاة وقد دعا بالشفقة
 على الايمان وهو التسليم والادعاء واما النفياد فقص العمل فغير موجود
 حال الوفاة ويعلم **م** ويقوم المسلم بخلاء صدره الميت والحق بالادعاء
 السلطان ثم القاضي ثم الامام حتى ثم الولي على ترتيب العصبة والادعاء
 باذني الامامة فان صلى عنهم بعد الوفاة ان شاء ولا يصلي عنهم بعده
 ومن يصلي عليه فدفن صلى على قبره مالم يظن انه تفسخ **ش** وقد قد شاة
 اقام **م** ولم يجوز ركب التمسك **ش** الحسن هو الدليل الذي يكون في مقابلة الوفاة
 الجلي التي سبق اليه الاقام فالقياك هناك ان يجوز الكبانة لا يصلي صلوة
 لعدم الادعاء بل هو دعاء التمسك **ش** الحسن هو صلوة من وجه لوجود التحريم

مقبول الشفاعة

فلا يترك القيام من غير غسل احتياطاً **م** وكراهة ومسبب جماعة ان
 كان الميت فيه وان كان خارجاً ^{الميت} اختلف المشايخ **ش** اختلف المشايخ بناءً
 على ان غل الكراهة عند البعض بتوهم تلويث المسجد ^{الميت} قاله كان الميت خارجاً
 لا يكره عندهم وعند البعض ان المسجد لم يبين انه للفقهاء ^{الميت} فالمسجد ان
 كان خارجاً يكره عندهم **م** ومن ولدقات شتى وغسل وصلى عليه
 ان استعمل الماء في خرقه ولم يصل عليه وغسل وهو الخ **ش** وفي
 ظاهر الرواية انه لا يغسل له في حكم الجرح حتى لا يصل على عليه فكذلك لا يغسل لكن
 الخ **م** وهو الاول **م** سبى سبي مات ان سبى بلا احداً ابويه او مع احدهما
 ولا لم تأقوا واحدهما صلى عليه **ش** فانه ان سبى بلا احداً ابويه
 مسلم تبعاً للدلالة فيصلى عليه وان سبى مع احداً ابويه فلا يكون تبعاً
 للدلالة فان لم يكن هو الخ ان اتعاقل فاسلمه صحى فصلى عليه وان اسلم احد
 ابويه يكون مسلماً تبعاً لحددهما فيصلى عليه **ش** فانه ان سبى مع
 احداً ابويه ولم يسلم احد من ابويه ولا هو عاقل لا يصل على عليه فكذا يشمل
 ما اذا لم يسلم اسلم او اسلم وهو غير عاقل **م** كانه مات بغسله ولله الم
 غسل البر **ش** اي يصت على الماء على الوجه الذي يغسل الجنات الا الماء
 يغسل بالماء باليد بالوضوء بالماء من **م** ويلقنه في خرقه ويحفر خرقه
 ويلقيه فيها وتس في الجنان اربعة وان تضع مقدماً لها مؤخرها
 على عينك ثم مقدماً لها مؤخرها على يسارك ويسرعون بها اخيراً بغير الوضوء
 وكراهة الخ **م** قبل وضعها والشئ خلفها احب ويحفر القبر ويحفر من
 فيه مما يلي القبلة ويقول واضعه لبسم الله وبالله وعلى مله رسول الله
 ويوجه الى القبلة ويحل العقد **ش** اي العقد التي على الكفن خيفة **م**

شئ
 من وصفة الجرح
 من وصفة الجرح
 من وصفة الجرح

م وسوقى البنين والقصب وسبى قبرها بثوب لا قبره **اي** يغطي قبرها
 بثوب عند دفنها **م** ويكره الا حجر الخشب ويحال التراب ويستتم
 القبر ولا يسقط **باب الشهيد** هو كل طائر بالغ قتل بحديدة ظلم
 ولم يجب به مال او وجد ميتا جريحاً في المعركة **ش** والطاهر احتراز عن جيب
 عليه الفل كالجيب والحافض والنفت والبائع احتراز عن الصبي وبجدة
 احتراز عن القمل بالظن ظلماً احتراز عن القمل حدا او قصاصاً ولم يجب به مال الا خسر
 عن قتل عليه مال والمزاد المالك لا يجب بنفسه القمل فانزاع الاب اذا قتل به
 بحديدة ظلم يكون الابن شهيداً لان المال وان وجب فانه لم يجب بنفس القتل
 وقوله او وجد ميتاً فان من وجد ميتاً جريحاً في المعركة فهو شهيد لان
 الظاهر ان اهل الحرب قتلوه ومقتولهم شهيد باي شيء قتلوه وانما شط
 البراحة فمن وجب في المعركة ليدل على انه قتل لا ميت خفف الفدية فالى صل
 ان الشهيد من قتل بحديدة ظلماً ولم يجب به مال ومن وجد ميتاً جريحاً في
 المعركة او قتل بحديدة ام لا لكن في هذا التعريف نظر وهو انه لا يشمل
 ما اذا قتله المشركون او اهل البغي وقطاع الطريق بغير الحديدة فان قتلهم
 شهيد باي الله قتلوه والتعريف الحسن الموجز ما قلناه من مقتول وهو مسلم
 بالغ قتل ظلماً وليجب به مال ولا يرث من غير ذك الحديدة والوجدان في المعركة
 فيتم قتل الشريكين واهل البغي وقطاع الطريق باي الله قتلوه ويشمل
 الميت الجريح في المعركة لانه مسلم مقتول ظلماً ولم يجب بقتله مال واتا
 مقتول غير هؤلاء وهو مسلم قتلته غير ظلم وغير قاطع الطريق ولم
 قتله ذمي فانه انما يكون شهيداً عندنا لانه اذا قتل بحديدة ظلماً فلما قال
 ولم يجب بقتله مال علم انه مقتول بحديدة لانه لو قتل بغير الحديدة لوجب المال

عنده لان الدية واجبة بالقتل بالمشقة واما عندهما فلا احتياج الى ذكر
 الحدية لان المقتول بالمشقة شهيد عندهما ولم يجب بقتله ما لم يقتل
 قسما عندهما واما قوله ولم يردت فسيبني فائدة **م** فينزع عنه غير
ش او غير ثوب تمكنوا بالميت كالقور والحيثي والقلنسوة والسلاح والنفق
م ويؤاد وينفق ليم كفته **ش** او لم يكن معه ما يكون موجباً للقتل كما
 لان اذ رغو يزداد ولو كان معه ما لم يوجب له ينفق **م** ولا يفصل ويصلي
 عليه ويدفن بدمه وعمل مبيت وجنب وجانب ونفساً ومن وجد
 قبيلته في مصر لا يعلم قاتله **ش** فانه اذا لم يعلم قاتله عكس واعلم ان قتله
 وقع بالحدية او بالعصا الكيسر والصغير لان الواجب فيه الدية والقتل
 هكذا ذكره النخبة ولم يذكروا وجده في موضع يحلف امه او لا قول للم
 ان يبعد في موضع يحلف امه اذا وجد في موضع لا يحلف امه كالتش
 والجامع فان علم ان القتل بالورد لا يفصل انه شهيد وان علم ان قتل العصا
 الكبير ينبغي ان يفصل عند اوجيفه اذ ليس شهيداً عنده خلوة فالجواب ان علم
 انه قتل بالعصا الصغير ينبغي ان يفصل اتفاقاً لان نفس القتل واجب
 فعدم وجوبها بعارض جعل المقاتل لا يجعله شهيداً اما اذا علم المقاتل فان
 علم ان القتل محذوفاً يفصل انه شهيد وان علم انه قتل بالعصا الكبير يفصل عند
 اوجيفه خلوة فالجواب ان علم انه قتل بالعصا الصغير يفصل اتفاقاً وقد قال
 في الجارية ومن وجد قبيله في المصغر لان الواجب فيه الدية والقتل
 في قول الشافعي اذا علم انه قتل محذوفاً قال اقول هذه الرواية مخالفة لما ذكر
 في النخبة لان الرواية الهداية فيما اذا لم يعلم قاتله انه عكس لم يحجب
 القتل ولا قتل الا اذا لم يعلم المقاتل في صورة علمه بالقاتل اذا علم ان

وطريق عام

ان القتل بالحدية ففي رواية الهذلية لا يفصل بين نفس هذا القتل
واجب القصاص واما وجوب الدية والقتل فلا عارض من العجز عن
اقامة القصاص فلا يخرج هذا العارض عن ان يكون استهبالا واما
على رواية الذخيرة فيفعل وعبارة الذخيرة هذا وان حصل القتل
توديعة فان لم يعلم قاتله يجب الدية والقتل على اهل الجملة فيفعل وان
علم القاتل لم يفعل عندنا في الذخيرة لم يعتبر نفس القتل ووجوب الدية
وان كان بالعارض اخرج من الشهادة وفي المتن اخذ بحد الرواية هذا اذا
علم الله باي الله قتل ما اذ لم يعلم فاقول يجب ان يفصل الله لم يعلم ان يكون
نفس هذا القتل ما هو فلم يمكن اعتباره فلا بد ان يعتبر ما هو الواجب
هذا القتل سواء كان اصليا او عارضيا والواجب الدية فلا يكون شهيدا
م او قتل بمخدا وقصاص **ش** لان هذا القتل ليس بظلم او جرح وارث با
نام او اكل وشرب او ولج او اواء خيمة او نقل من المعركة حيا او بقى عاقله
وقت مسلمة او اوصى بشئ غل وصلى عليهم **ش** ارث الجميع اي حمل من المورث
وهم ربي والارثان في الشئ ان يرتفع شئ من مرافق الحيوة او شئ
له حكم من احوال الاحياء والا بصماء ارثان عند ابو سفيان خلا فالحمل
وان قتل بغيره او قطع طريق غل ولا يمس على **باب الصلوة في اللعبة**
صح فيها الوضوء والمنفل **ش** المذكور في الهذلية خلا فالشفا في فيها والمذكور
في كتب الشفا في الجوار اذا توجه الى الجبل والكعبة حتى اذا توجه الى الباب وهو
مفتوح ولا يكون ارتفاع العتبة بقدر مؤخرة الرجل لا يجوز ولا يقبل
ايضا انه ان انهدمت الكعبة والعيان بالحد يجوز الصلوة خارجها من
البيها ولا يجوز فيها الا اذا كان بين يديه شئ او بعينه جدار وهذا حكم

عجيب لان جوار الصلوة خارجها على تقليدك نهذا لم يدل على ان القبلة
 اما من الكعبة وهو ان يجوز فيها من غير ان يتراعى ان يكون بين
 يديه شي من رفع مثل مؤخره **الرجل** ولو ظهر او ظهر امامه لا يمس ظهره
 الوجهه **شي** لان هذا تقدم **م** وكفى فوقها **شي** تعظيما للكعبة وفي هذا
 انه لا يجوز عند الشافعي وفي كتيبه انه لا يجوز الا ان يكون بين يديه شي
 من رفع **م** اقتداً متعلقين حولها وبعضهم قرب من امامه اليها جانبا
 ليس في جانبه **شي** اعلم ان للكعبة اربعة جوانب بحسب **خ** اربعة فالتوقف
 في الجانب الذي يكون الامام فيه اذا كان اقرب اليها من الامام يكون
 متقدما على الامام عزاء الواقف في الجوانب الثلاثة الاخرى فان
 من هو اقرب الى الكعبة لا يكون متقدما على الامام **كتاب الزكوة** **م** لم
 لا يجب الاتي نصاب حولي فاضلا عن حاجته الاصلية **شي** اعلم ان الزكوة
 لا يجب الاتي نصاب تام والحول هو المكن من النماء لا شئ من الاصل
 الاربعة والغالب فيها تفاوت التسع ارقام مقام النماء فادى اليكم
 عليه هذا هو المذكور في الهداية وفيه نظر لان هذا يقتضي انه اذا حال
 الحول على النصاب يجب الزكوة سواء وجد النماء او لم يوجد كما في السفر
 فانه اقيم مقام المشقة فيدار الخمسة عليه سواء وجد المشقة او لا لكن
 ليس كذلك بل لا بد من الحول من شئ اخر هو الثمنية كما في الثمنين او النذر
 والفضة والسوم كما انه نعم او نية التجارة في غير ما ذكر حتى لو كان
 له عبد لا يخدمه او دار لا يسكنها ولم ينو التجارة **الوجوه** لا يجب فيهما الزكوة
 وان حال عليهما الحول ولا بد ان يكون فاضلا عن حاجته الاصلية كالا طعمة
 والضياب واثاث المنزل ودواب الركوب وعبيد الخدم ودور السكنى

مستنة في الاثنان مئة على مستنة

المايتين مستنة فاستاناً فامثل ما ذكر بعد المائة والمئين حتى يفي في كل اثنين
حقه **م** وفي ثلثين بقراً او جواماً شبيع او تسعة ثمانية اربعين مستن او
مستنة **ش** الشبيع الذي تم عليه الحول والتبعية انشاه والمستن الذي تم عليه الحول والمستن انشاه
عليه الحول والمستن انشاه **م** وفيما زاد تحت الجنتين وفيها ضعف
ما في ثلثين ثم في كل اثنين شبيع وفي كل اربعين مستنة **ش** في ستين شيعاً
في سبعين شبيع ومئة ثم في ثمانين مستناً ثم في تسعين ثلث اثبوة
ثم في مائة شيعان ومئة ثم في مائة وعشرة شبيع ومئتان ثم في مائة
وعشرين اربع اثبوة او ثلث مئتان وهكذا الى غير النهاية **م** وفي
اربعين مئناً او مئراً شاة ثم في مائة واحد وعشرين شانان ثم في
مائتين وواحدة ثلث غنياه ثم في اربع مائة اربع شياه ثم في كل مائة شاة
وك شيعون بغل او جمل او شاة او في عوامل وحوامل وعولوفه **ش**
العوامل التي تعذب للعل كقارة الارض والحوامل التي اعتدت بحمل الا فقال
العلوفة التي تعطى العلف وهي منذ السنام ولا في حمل وفصيل وعجل الا
تبعاً للكبير ولا في ذكور الخيل منفراً وكذا في اناثها في رواية وفي كل فرس
من المختلط الذكور ثمانية دينار او اربع عشر قيمتها نفناً وجاز في
القيمة في الزكوة والكفارة والعش والنذر ولا يأخذ المصدق
الا العطا وان لم يحل السن الواجب ياخذ ان دفع الفضل والا على
ويرة الفضل ويقسم المستفاد وسلاحول في حكمه الى ثهاب من جنسه
ش رأى اذا كان له ما يصادرهم حال عليها الحول وقد حصل في وسط الحول
مائة درهم يقسم المائة الى ايتين وقوله في حكمه اي في حكم المستفاد وهو وجوب
الزكوة يعني يعتب في المستفاد الحول الذي من على اصل ويمكن ان يرجع ضمير

حكمة القول **م** والزكوة انشاؤه العفو **ش** فانه اذا كان خمساً وثلاثين من
 الذل فالواجب عفو سنت عاشر وانما هو في خمس وعشرين في الجمع
 لو هلك عشرة بعد القول كان الواجب على حاله **م** وهذا كالتصايب بعد
 الجور يسقط الواجب وهذا كالمعصية وصحته ويصرف الهلاك الى العفو
 اولا ثم لا ينشأ بليده ثم وثم ان يستوفي في شاة لو هلك بعد القول عشرون من
 ستين شاة او واحد من ست من الابل ويجب بنت عاشر لو هلك خمسة
 عشر من اربعين بعين **ش** اي يصرف الهلاك الى العفو اولا فان لم يتجاوز
 الهلاك العفو فالواجب على حاله كالمشايين الاولين وهما هلك عشرة
 من ستين شاة وواحد من ست من الابل وان جاوز الهلاك العفو
 كما اذا هلك خمسة عشر من اربعين بعين **ش** اذ لا يصرّف الى العفو احد
 عشر يصرّف الى التصايب الذي يلي العفو وهو ما بين خمسة وعشر الى
 ست وثلاثين حتى يجب بنت عاشر ولا نقول الهلاك يصرّف الى التصايب
 والعفو حتى نقول الواجب في اربعين بنت لبون وقد هلك خمسة عشر
 من اربعين وفي خمسة وعشرون في بن نصف وثمان من بنت لبون
 نقول ايضا ان الهلاك الذي جاوز العفو يصرّف الى مجموع التصايب حتى نقول
 يصرّف اربعة الى العفو ثم يصرّف احد عشر الى مجموع **س** وثلاثين اي
 كان الواجب في ست وثلاثين بنت لبون وقد هلك احد عشر
 بقي خمسة وعشرون فالواجب ثلاث بنت لبون وربع تسع
 بنت لبون وانما قوله ثم وثم الى ان يستوفي لم يذكره في المتن مثله
 فنقول لو هلك من اربعين بعين عشرون فان بعة يصرّف الى العفو
 واحد عشر الى تصايب يلي العفو وخمسة الى تصايب يلي هذا حتى يفي ^{التصايب} بعة

اربعة شياه وفسليه اذا ملك خمسة وعشرون او ثلثون او خمسة وثلثون
م والسائمة هي المكنتية بالريح في كثير الخول **ش** الرعي بالكر **م** اخذ البغاة
 زكوة السوام والعش والخراج يعني ان يعيدوا خفيته ان لم يصرف في حقه لاخراج
ش اعلم ان ولاية اخذ الخراج لا امام وكذا اخذ الزكوة في اموال الظالمين و
 هي على الحاج وزكوة السوام وزكوة اموال التجار ما دامت تحت حماية العسكر
 فان اخذ البغاة او سلاطين زمانت الخراج فلا إعادة على المالك لان ^{مصطفى}
 الخراج المقابلة وهم من المقاتلة لا هم يحاربون الكفار وان اخذوا الزكوة
 المذكورة المقدرة فان صرفوا الى مصادر فيها وهي مصارف الزكوة فلا إعادة
 على المالك وان لم يصرفوا الى مصادر فيها فعليه إعادة خفيته اي يعيدها
 الى مستحقها فيما بينهم وبين الله وانما قال يعني ان يعيدوا احسن ان يقول
 بعض المشايخ انه لا إعادة عليهم لانهم لما تسلطوا على المسلمين في حكم الانبياء
 ضرورة ولهذا يصح منهم تفويض القضاء واقامة الجمعة والاعياد ونحو
 ذلك والجواب عن هذا ان ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدر الضرورة يعني
 تنبئ القضاء واقامة ما هو من شعائر الاسلام ضرورة بخلاف الزكوة
 فان الاصل فيها الاداء خفية وقال الله تعالى وان تحفوها وثوبوها
 الفقراء فهو خير لكم وعن بعض المشايخ انه ينوي بالدفع اليهم التصديق
 عليهم بقطع عنه لانهم بما عليهم من التبعات الفقراء والشيخ الامام
 ابو منصور البصري قد زيف هذا فانه قال لا بد من اعلام المتصدق عليه
 وايضا لخفضه ان الزكوة عبادة مخفية كالصلوة فلا يتأخر عن الاداء
 الخائفة لله تعالى ولم توجد له علم ان العبادة المذكورة في الهلاية هذه و
 الزكوة مصروفها الفقراء ولا يصرفونها اليهم وقيل لا نوى بالدفع اليهم
 الزكوة ^{اداء البغاة}

عليهم سقط عنه وكذا دفع إلى كل سلطان جائز لرفعهم بما عليهم من
السيئات ^{السيئات} الفقر والاول اعطى فعليك الانشا مله هذه الرواية اهل
يفهم منها ان سقوط الزكاة عن المفلين نظرا له ودفع الحج عنه وحمل
لهذه الرواية دلا على ان يجوز للأرجح واهل الجور ان يأخذوا الزكاة ويصرفوها
الى حاجتهم ولا يصرفوها الى الفقراء ^{السيئات} بشا وبالفهم فقرنا فانظر الى هذا الذي
أدرج في الامار كنا آخر كيف يتمك هذه الرواية فستخرج لولاه ههنا اخذ
المشهور والزكاة بالصفة المعلومة بل قد علمت ذلك وحكم بكفر من انكره والصفة
المعلومة ان يخرجها ^{السيئات} الاغنية في اخذ الخارج من الارض مضاعفا مضاعفة فيضوعا
على الملكات فيقيم ويأخذ ونحوها ^{السيئات} وقهر ويصرفونها كما هو عادة اهل الارض وال
بشرا في اذ التمتع ^{السيئات} ولا يشتر في مال الصبي التغلبي وعمل الدار ما عدا اهل منهم ^{السيئات} ش
تغلب بك الله اسم قبيله والنسبة اليها تغلبي يفتح اللام تنبيها لتوالي الكس
ورثا والوالد كس هكذا في الصراح وينو تغلب قوم من مشركي العرب طاب لهم
عمر ومنه بالحيبة فابوا وقالوا تعطى الصدقة مضاعفة فصولا وعلا ذلك فقال عمر ههنا
جزيتكم فها ما شئتم فلما جرى الفصل على ضعف كوة المسلمين لا يؤخذ من صبيهم
ويؤخذ من سواهم كالمسلمين مع ان الحيبة لا توضع على النمام ^{السيئات} م وجان
تقديمها الحول ولو كثر منه ونصب لنفسه ^{السيئات} م الاصل في هذا ان المال الناق
سبب لوجوب الزكاة والحول شرط لوجوبه الا اذا واذا وجب السبب يفتح الدار
مع انه لم يجب فاذا وجب النصيب يفتح الدار قبل الحول وانما كان له نصيب ولولا كافي
ما في دهم منك فيؤخذ لك من نفسك ولولا ذلك لكانت الزكاة على الدار وما اجزئته
ما ادى من قبل ان لم يملك نصيبا اصله لم يفتح الدار ^{السيئات} م وهو الذي ذهب عنه
مشعلا وللغضنة ما بين دهم كل عشرة منها سبعة ما قبل ^{السيئات} م اعلم ان هذا القول

الوزن يستوي وذلك سبعة وفوقه يكون درهم ^{أو الوزن} سبعة أجزا من الدينار التي
 يكون المشقال عشرة منها أي يكون الدرهم نصف مشقال ومثقال فيكون
 عشرة دراهم بوزن سبعة مثقال والمشقال عشرون قيس الطاء والدرهم
 أربعة عشر قيس الطاء والقيس الطاء خمس شعيرات ^{غير مضروبة} م وفي قوله وفيه وعشرون قيس الطاء
 قيمته نصاب من أحدهما متوقفا بالآخر لنفع للعقر أربع عشر ^{منه} ش إذا كان التوقف
 بالدرهم انفع للعقر أقوم عروضا لثبوت بالدرهم وإن كان بالدينار انفع قوت
 بهما ثم قل في خبرنا على النصاب عشرين ^ش أن الزكوة لا يجب في الكسور عندنا
 إلا إذا بلغ خمس النصاب وإذا زاد على ما في درهم أربعون درهما زاد في الزكوة درهم
 وإذا زاد ثمانون درهما زاد درهما ولا شيء في الأقل ^ش وقدر غلب فضة فضة وما
 غلب غشة يقوم ونقص النصاب في كل هذا ^ش ولو كان في أول حول عشرون
 دينارا ثم نقص في أثناء الحول ثم في آخر الحول يجب الزكوة ^ش ويقسم الذهب إلى الفضة
 والعروض البهيمة بالقيمة ^ش هذا عندنا في حيفة وأما عندنا في قسم الذهب إلى الفضة
 بالجزء حتى إذا كان له عشرون دينار وتسعون درهما قيمته عشرون يجب عنده
 لأعندنا أما إذا كان له عشرون دينار ومائة درهم تجب بانها قيمته وأما عندنا فثلثه
 بالجزء وأما عندنا في حيفة فإذا زاد درهم إن كانا قيمته عشرة دنانير فطاهران كان
 أكثر فكذا لو جرد نصاب الذهب من حيث القيمة فوجب الزكوة وإن كانت
 أقل يكون قيمته عشرة دنانير أكثر من قيمة مائة درهم ضرورة فوجب باعتبارها
 وجود نصاب الفضة من حيث القيمة ^{باب الفاسر} هو من نسب إلى ما في الطريق
 لخذ صلتها إلى روضه مع اليمين من الكسور منهم تمام الحول أو الواعظ عن الدين
 أو أتم إذا إلى الفقير في مصر في غير السواجم حتى إذا دعي إلى الفقير في مصر في
 السواجم لا يصدق إلا في السواجم ^ش وإذا دعي إلى الفقير بل يأخذ منه السلطان ^ش

الى مصرفه او عشرين اخرين وجد في السنة **ش** واذا رعى الله الى عشرين اخرين والى
ان عشرين اخرين موجود في هذه السنة **م** بله اخراج البرائة **ش** الى لا يشتري طان يخرج
البرائة من العشر بل يصدق مع اليدين **م** وما صدق فيه السلم صدق الذمى لا لا حتى
القول له لا مئة بل مائة **ش** وكلف **ش** اذا راعى الخلف الى هذه الا مقام ولف يصدق
ولا يؤخذ منه شيئا **م** واخذ من السلم ربع عشر ومن الذمى ضعفه ومن الخلف
العشر ان بلغ ماله نصابا ولم يعلم قدما اخذ مائة **ش** وان لم يعلم قدما اخذ مائة
اهل الحب اذا آمن تاجر تأجيلهم **م** وان علم اخذ مثله ان كان بعضا الا ان اخذوا
مئة **ش** وان علم قدما اخذ مائة اهل الحب فعاشرنا اخذ من الخلف مثل ذلك ان كان
بعض الخلف ان اخذوا كل اموالنا فعاشرنا لا يؤخذ كل اموال الخلف المات **م** ولا من
قليله وان اقربنا الى النصاب في بيته **ش** القليل ما لا يبلغ نصابا **م** ولا شيئا منه
ان لم ياتخذوا شيئا من **ش** الصنيع لم ياتخذوا **م** يرجع الى اهل الحب وان لم يذكر هذا
الاعظم ولو عشر ثم من قبل حول ان جاز من داه عشر ثانيا والا فلا **ش** وان اخذ
من الخلف العشر ثم من قبل حول ان كان في المرة الثانية جاء من داه عشر ثانيا
ان كان رجوعا من داه الى داه لا يؤخذ منه شيئا وعشر من داه لا يؤخذ من
بها او واحد **ش** هل عندنا حنفية وام عند الشافعي لا يعشروها وعند زرقي
يعشروها وعند ابو يوسف ان مر بها يعشروها فجعل الخنزير بيعا للزمن وان مر
بها منصرفا يعشروها وان من الخنزير منصرفا لا يعشروها **م** والوزن عندنا ان الخنزير من
ذوات اليم فاخذ قيمته كاخذه **م** والخنزير من ذوات الهمال فاخذ قيمته لا يؤخذ
كالحل العيون **م** ولا بضاعة ولا مضاربة **ش** الى ان من المضارب يمال المضارب
لا يؤخذ منه شيئا **م** وكسب ما دون غيب مديون الا موده موده **ش** ان
ان من عبد ما دون فان كان مديونا لا يؤخذ منه شيئا وان لم يكن مديونا فكم

فكسبه ملك لولاه فان كان المولى معه يتخذ منه الزكوة وان لم يكون المولى معه
لا يتخذ **باب الزكاة في الركا** الزكاة هو المال المكون في الارض مخلوقا كالدواب وموضوعا
والعبد ما كان مخلوقا والكنز ما كان موضوعا **م** معدك ذهب او فضة
وغنوه وجدة او من خراج او عشر خمس وباقيه للواجدان لم تملك ارضه ^{كالفان} والة
فلما لكها والة شيتي فيه ان وجده في ران وفي ارضه واما ان ولا في تولد و
عبر وغيره ونج وجدة جبل وكنت فيه ^{الكنز} كالكلمة وما فيه بركة الكفر
خمس وباقيه للواجدان لم تملك ارضه والة فلان ^{الملك} والة الملك اول الفتح وكان
صلى الله عليه وسلم ملكا لثمان وجدة **ش** وان دخل اربوا دار الحرب بامان ونجدة في
لحم اربها كانا فدية له **م** وان وجدة في دار منها زعمها لكها وان وجد ران
متاعهم في ارض منها لم تملك ^{دوا دار الحرب} خمس وباقيه **باب زكاة الارواح** فعلى الارض عشرة
او جبل وعشر وما يخرج من الارض وان لم يبلغ خمسة او يوا اوله يبق سنة
وسقاه سبعة او مطلقا **ش** عشر مستلوه قوله في ارض غيره وهذا عندنا في
حنيفة واما عندنا وعند الشافعي ليس فيها ولا خمسة او يوا صدقة والفسوق
ستون صاعا والفساق ثمانية اذ طال وايضا لعنهم في الحضر والصدقة
ولا فيما يبق سنة صدقة واعلم ان عندنا في حنيفة يجب في الحضر والصدقة يوا بها ^{من غير معاملة}
المالك الى الفقير لا ان يأخذها السلطان هكذا في الاية سر للقاضي الامام ابو زيد **م** ان
في محو صلب **ش** كالقصب والشمش **م** وفيما قل في غريب او دالية نصف عن **ش**
مؤن الزرع **ش** اي يجلو لطيفة وهي عشر الكل الا ان ترفع مؤن الزرع كالحرا
وغنوه ثم يعطى لطيفة وهي عشرا في او نصفه **م** عشر تغلبت لدار من عشر تجله
وطفله وان شاة سواء وان سلم او شراها مني او سلم **ش** اعلم ان العشر يؤخذ من
الاطل طافا لا فيؤخذ نصف ذلك من ارضي طافا لهم لا يسهط عنهم العشر المضاف

بالا سلام عبد الحنفية واما عند ابو يوسف فيخذ عشرين ولو **م** ولو الخراج
 من ذمتي اشترى عشرين مسك وعشرون **م** او هاهنا بشفعة او ذمت عليه ^{من ذمتي}
 ايضا **الف** البيع **ش** او اخذها من ذمتي بشفعة او اشترى الذمتي من المسك ^{الفضة}
 ثلثت على السلام **الف** البيع عادت عتيق لكانت **م** وفي دار جعلت بسنة ^{البيع}
 ان كانت لذمتي او لم يسقها بما **ش** اي عا الخراج **م** وان سقها بما العشر عشرين
 ومائة السمتي والبشر والعين عشرين وما انما حفرها العا **م** خراج **ش** كغير
 ين دعو **م** وكذا سيمون وجيكون وبعوله والعرات عند ابو يوسف ^{البيع}
 عند **ش** ولا شيت في عين قيس ونفطه في عشرين وفي ارض خراج في عشرينها الصالح الزرع
 خراج **ش** فيها اذا كان يوم العين صالحا للزراعة **م** في البيع **ش** في العين **ب**
المصروف منهم الفقير وهو من له ادى بشي والمسكين اي من له شتي له وعامل
 الصدقة فيعطى بقدر عمله والمكاتب فيعان في فك رقبته ومليون لا يملك ثمنها
 فاضل عن دينه وفي سبيل الله وهو منقطع الواج عند محمد ومنقطع الفرائض
 عند ابو يوسف وابن السبيل وهو من له مال معه واليتيم من فيها الى اهلهم واليتيم
ش احتراز عن قول الشافعي ان عند له بذلك يدفع الى جميع الاصناف فيعطى من ^{بصرفه}
 كل منصف ثلثه لان اقل الجمع ثلثه وعنى نقول اذا دخل الله على الجمع ولا يمكن جملا على
 المعهود ولا على الاستغراق بل بد بها الحبس سطر الجموع كما في قوله تعالى لا يعمل لك اناس
 من بعد فخذها بل العهود والاستغراق لانه ان اريد هذا فله بذلك بل ان جميع ^{فان}
 الدنيا بجميع الفقير ادى الخوف فله يجوز ان يكون واحد وليس هذا في وشع احد على ان
 اريد جميع الصدقات لجمع ^م لا يجب ان يعطى كل صدقة جميع الاصناف ولا ان
 يعطى ثلثه من كل منصف فصار كقول الصدقة للفقير والمسكين الى آخره ولا يراد ان ^{الصدقة}
 مقتصرة على هؤلاء لانها ان قُسمت على الاصناف فما اصاب الفقير لا شكرانه

ان يطلق عليه اسم الصدقة فيجب ان يكون مقبولا ايضا على ما اذا قال ثلث
 ما للفقراء والمساكين فعلم ان المراد بيان المصروف في الصدقة **م** لا الى بناء
 مسجد وكفن ميت وقضاء دينه وثمن ما يعتق **ش** لانه لا بد ان يملك
 احد المستحقين فلما قال في المني من فيصر في المال كل واحد بعض فليعلم ولا
 الوثن بينهما وله ذا ورجية **ش** اولا يعطى اصدء وان على وفرغ وان سفل
 وله يعطى الزوج ورجته وله الزوجة ورجها **م** ومملوكه **ش** اى مملوك
 الحر **م** وعبد اعتق بعضه وغنى ومملوكه **ش** اى مملوك الغنى والراغب
 المكاتب ان يجوز ان يؤتى الى مكاتب الغنى وطفله **ش** اى طفل اهل الغنى
م وبنيها شتم وهم آل على وعكس ومغفور وعقيل والحارث بن عبد المطلب
 ومواليهم **ش** اى اعتق هؤلاء **م** وله الى ذمتي جاز غيرهما **ش** اى جاز ان
 يصرف الذمتي صدقة غير الزكاة **م** دفع الى من طئته مصرفا فان الله عبده **ش**
 يعيدها وله بان غناه او كفره او انه ابع او ابنه او عا شتم بعد خلافا
 لا يوفى وحجب دفع ما بغنيه عن السؤال ليوم وكوه دفع ما في ذمتهم
 الى فقير غير مديون ونقلها الى بلاد خلافة الولاية **ش** اى الجاهل من اهل البلد
باب الفطر الفطرة من تبر او دقيرة او سويقة او نسيب نصف صاع و
 من تمر او شعير صاع فايسع فيه ثمانية ارطال من حج او عيس **ش** الصانع
 كبر يسع فيه ثمانية ارطال فقد ثمانية ارطال من الحج وهو كذا **ش** اى من العيس
 ولما قد علم الفطرة التفاوت بين جباقي عظماء وصغار او غلمان او نساء
 بخلاف غيرهما من الجن فان التفاوت فيها كثير غاية الكثرة ولو قل
 اكثر والشعير والحنطة الجيدة المكتتزة وجعلتها في الكيل فالكس اتل من
 الحنطة والحنطة من الشعير فالكيل **ش** اى ثمانية ارطال من الحج **م** باقى من

ثمانية ارطال من الحنطة الجيدة المكتسبة فالحوطان يقدر الصاع ثمانية ارطال
من الحنطة لانه ان قدر الحنطة المكتسبة فكلما يجعل اول غينه ثمانية ارطال من مثل
ذلك الحنطة يملك شيئا وان كان يملك باقل من ذلك اذا كان الحنطة متحللة
لكون قدر بالبحر يكون اصغر من الاول ولا يسع فيه ثمانية ارطال من انواع
الحنطة فيكون الاول احوط ثم اعلم ان هذا الصاع هو الصاع العراقي والاسلامي
الحجازي فهو خمسة ارطال وثلاث رطل فالواجب عند الشافعي من الحنطة
صاع من الحجازي وعندنا نصف صاع من العراقي وهو منوان عا ان المن
اربعون استار او الاستار اربعة مثاقيل ونصف مثقال فالمن مائة وثمانون
مثقال **م** ومنوان برأجا زخا فالمن **ش** فان عنده لا بد ان يقدر بالكيل **م** وان
البرقي موضع يشتري به الاثبات احب وعندنا يكون الداهم احب ويجوز حصر
مسلم له نصاب الزكاة وان لم يتم **ش** فذكرنا في قول كتاب الزكاة ان النما
لحول مع الثمن والسوايم وسنة التجارة فمن كان له نصف الزكاة او نصف فاضل
عن حاجته الاصلية فان كان من احد الثمنين والسوايم او مال النبي ربه عليه
الصدقة وان لم يحل عليه الحول وان كان من غير هذه الاموال كذا ان يكون للسكنى
ولا للتجارة وقيمتها تبلغ النصاب فيلزمها صدقة الفطر مع انه لا يجزئها الزكاة **م** وبه
عموم الصدقة والاضحية ونفقة الزوج **ش** فهذا النصاب نصاب حرمان الزكاة ولا
يشترط فيه النماء في نصاب وجوب الزكاة **م** لنفوس طفله فقير او غارمه ملكا
ولو مدبرا او ام ولد او كافرا او زوجته وولده الكبير وطفله الغني بل من ماله
ومكاتبه وعبد النبي ربه وعبد الله ابوا لا بعد عوده ولا لعبد او عبيد بين اثنين
على احدهما **ش** هذا عند الحنفية واما عندنا فيجب عليهما **م** ولو بيع بخيار او بعدا فعلى
من يصيب له بطولع في الفطر فيجب لمن اسلم اولاد قبله **ش** اي قبل الطلوع وهذا عند

فاما عند الشافعي فيجب بغروب الشمس في اسلام ليلة او ولد فيها
 لا يجب عليه عنده **م** ان لمن مات في ليلة **ش** خلافا للشافعي فانه يجب عليه لانه
 ادرك وقت الغروب **م** او اسلام او ولد بعده **ش** او بعد طلوع الفجر فانه يجب
 عليها اجماعا اما عندنا فلا ذلك يدرك وقت طلوع الفجر واما عنده فلا ذلك
 يدرك وقت الغروب **م** وان قد امت جاز بك فصل بين مدة ومدة ونذبا عليها
 ولو اخذت لا تنقطع **كتاب الصوم** وهو ترك الاكل والشرب والوطي من الصبح
 الى المغرب مع النية وصوم رمضان فرض على كل مسلم مكلفا اذ وقضاء و
 صوم النذور والكفارة واجب وغيرهما نقل **ش** ذلك في الهداية ان صوم رمضان
 فريضة لقوله تعالى كتب عليكم الصيام وعلى فرضية انعقد اجماع ولهذا بقوله
 جلعول والنذور واجب لقوله تعالى وليوفوا نذورهم فقبل في الوشيان قوله تعالى
 وليوفوا نذورهم عام يخص منه البعض وهو النذور بالمعينة والظهار و
 عبادة المريض وصلاة الجنان فلا يكون قطعيا فيكون واجبا قول النذور ان
 كان من العبادات المقصودات كالصلاة والصوم والحج ونحو ذلك فليزومه ثابت
 بالاجماع فيكون قطعي الثبوت وان كان كسائر اجماع ظنيا وهو العام المحض
 فينبغي ان يكون فرضا وكذا صوم الكفارة لانه بثبوته بنقض قطعي مؤيد بالاجماع فيقول
 صاحب الهداية ان النذور واجب يمكن ان ادب بالواجب الفرض كما قال في افتتاح
 كتاب الصوم الصوم ضربان واجب ونقل ويصح صوم رمضان والنذر المعين بينة
 من الليل الى الصبح الكبري عندهما في الصحاح **ش** اعلم ان النهار الشرعي من الصبح الى
 المغرب فالرب بالضم الكبري منتصفه ثم لا بد ان يكون النية موجوبة في اكثر النهار
 فيشترط ان يكون قبل الصبح الكبري وفيه الى مع الصبح بينة قبل نصف النهار الشرعي في
 مختص القدوة والنذور الاول اتم وبينه مطلقة او بينة نقل واذا رمضان

بنية واجب آخر التي في مرض وسفر بل غما نوى والنذر المعين عن واجب آخر نواه
شئ أي الذي في رمضان يصح عن واجب آخر في السفر والمرض فإنه يقع عن ذلك أن
الآخر وإذا نذر صوم يوم معين فنوع في ذلك اليوم واجب آخر يقع عن واجب
آخر سواء كان في أو مقبلا يصح أو مريضا وعبارة المنع من هذا ومقتضى أدائه
رمضان بنيتة قبل نصف النهار الشرعي وبنيتة نفل وبنيتة مطلقة وبنيتة
واجب آخر التي في سفر أو مرض وكذا النفل والنذر المعين التي في غير أحكام النفل
والنذر المعين حكم الآخر رمضان الذي في غير وهو الواجب التعميم والتفعل وبنيتة
بنيتة مطلقة قبل الزوال لا بعده ونشؤا للقضاء والكفارة والنذر المطلق التبييت
والتعيين **شئ** المراد بالتبييت أن ينوي من الليل وأن غم ليلة **شئ** أي ليلة
الثلاثين من شعبان **م** لا يصام إلا نفلا ولو صامه لواجب آخر كمن ويقع عنده في ذلك
صحة **شئ** أي يقع عن الواجب التخيير في أن يصح وقبل يقع تقطوعا لأن غيره منتهي عن ذلك
يتأدى به الواجب **م** أن لم يظهر رمضان ولا فعند **شئ** أي عن رمضان فإن صام
رمضان يتأدى بنيتة واجب آخر والنفل فيه احتياجا لكان وافق صوما بعد
والله يصوم الخواتم **شئ** كالمفني والقاضي ويفطر غيرهم بعد الزوال وله صوم
لنوعه لكان الغد من رمضان فإنا صائم عنده والله فلو وكروا لنوعه لكان الغد
من رمضان فإنا صائم عنده والله فعن واجب آخر والله فعن نفل **شئ** أي ينوي أن كان
الغد من رمضان فإنا صائم عنده والله فعن نفل **م** فإن ظهر رمضان كان عند **شئ**
الوجود مطلق النية **م** والله فنفل فيهما **شئ** أي فيما قال والله فعن واجب آخر وفيما
قال والله فعن نفل أمرا في الصورة الأولى فلا أنه متوحد في الواجب التخيير فلا يقع
عنه فبقية مطلق النية فيقع عن النفل وفي الثانية لوجود مطلق النية أيضا **م**
رأس كل صومها وفطر وحده يصوم وأن رتبوا له وإن فطر فبقية فقط **شئ** ذكر

بغيره

ذكر القضاء فقط بيان انه كفارة عليه خلافه قال في م وقيل انه دعوى لفظ
 اشهد للصوم مع غيره خبر في بشرط انه عدل ولو قنأ او امرأه او محرماً وفي
 قذف ثابتاً وشرط للفطر رجلان او رجل وامرأتان ولفظ اشهد لا يجوز
 وبلوغهم شرط جمع عظيم فيهما **ش** بلع العظيم جمع يقع العلم غيرهم ويحكم العقل
 بعدم نواظيرهم على الكذب **م** وبعد صوم ثلثين بقول عدلين حل الفطر و
 بقول عدل **ش** اذا شهد واحد عدل فلهك رمضان وفي التسمية عليه قضاء
 ثلثين لا يحل الفطر لان الفطر له ثبت بقول واحد خلافه فالحمد لله فان الفطر ثبت
 بتبعية الصوم وكمن يشي يشي ضمنه ولا يثبت قصداً **م** والوجه في الفطر
ش اربعة الاحكام المذكورة **باب موجب الفقسا** اي ما يجزئ الاون كالقضاء والكفارة
م من جماع او جومع في احلام سيلين او اكل او شر من غداء او دواء عمداء او
 احمى فقلقته فطره عمداء وفيه وكفره المطاير **ش** او كفارة من كفرة الطهارات
 وهو **ش** او التكفير باف صوم رمضان لا يغني **ش** اي باف اداء رمضان
 عمداً وان افطر خطأ **ش** وهو ان يكون ذا كمال لم يافطر من غير قصد كما اذا
 تمضمض فدخل الماء فخلقه **م** او مكروهاً واحتقن او تسقط **ش** اي صب الدواء في
 الانف فوصل الى قصبه الانف **م** او قطر في اذن او باع جارية او امته فوصل
 الى جوفه او دماغه **ش** الجارية المراجعة التي نفقة البون والامه الشبهة التي لم يمت
 امه الدماغ **م** او ابتلع حماً او جديداً او سقاء مده فيه او سحر او فطر بطنه
 ليله وهو يوم او اكل ناسياً فقلقته فطره فاكل عمداء او جومعت نائمة او نبو
 في رمضان كلية صوماً ولا فطر او اصبغ غير او للصوم فاكل قضى فقط ولو اكل او
 شرب او جامع ناسياً **ش** اي غني ذاك للصوم **م** او نام فاحتمل او نظرت فارتدت او
 ادخن او اكل او اغتاب او قيل او غلبه القنن او تقيد او كيد او اصبغ جنباً او

صبي في الغليظة دعي او اذا نه ساء او دخل غبار او دخان او ذباب حلقه لم
يفطر والمطر والتنجيف في الاصح ولو وطئ مسدة او لحيمة او غرس فرج **ش**
وجو التفخيم **م** وقبل المشرق انزل وقضى والا فلا كالمرايين اسنانه
مثل الخصة فمنى فقطرة اقل منها الا اخرجها واخذ بيده ثم اكل **ش** التقييد
بالخذ باليد وقع اتفاقا **م** ولو بدا بالاسم فداة اذا مضغ **ش** فانه
ينكس في فمه بالمضغ **م** وقضى كسوعا واعيد يفر لا القليل في الاصح **م** بعد
بلعاده القليل للعود والكثير **ش** اذا عان القوي والمعتبر عند اليوسف الكثير
اي ملكه **م** والمعتبر يعنى الصنع او العادة في العادة الكثير يفر اتفاقا في
عود القليل يفر اتفاقا وفي عادة القليل لا يفر عند اليوسف فذلك في العادة
عود الكثير يفر باليوسف لا عند **م** وكبر له الذوق ومضغ شئ الى طعام يست
ضرورة والقبلة ان لم يأس الكحل وحسن الشارب والسواك ولو عشتا
ش احتوان عن قول الشافعي ان عند يرك عشتا لا يزي بالذوق **م** وشيخ
فان عجمي عن القلو يفر ويطلع لم كل يوم مكينا كالفطرة ويقضى ان قدر
حامل او مريض خاف على نفسها او ولدها او مريض خاف زيادة مرضه او
المشاة افطر او قضوا بك قد يفر عليهم **ش** قيل حل الا فطار فحتم يرضع ابنته
نفسها لا رضاع ولا يعمل للوالدة اذ لا يرب عليها الا رضاع اقول لو كان رجل
الا فطار سنة على وجوب الرضاع فعقد الجارة لو كان قبل رمضان يحل الا
فطار لكن لو لم يكن قبل رمضان بل تجوز نفسها في رمضان يشفي ان لا يحل لها الا
فطار اذ لا يجب عليها الجارة الا اذا ادعت الضرورة اليها اما الوالدة فلا
يحل لها الا فطار الا اذا تعينت في يجب عليها الا رضاع فحل الا فطار **م** وصوم
ما لا يشتر احب ولا قضاء ان مات في سفره او مريضه **ش** الا يجب العذبة **م** و

وان صام ايام ثلث وعنده وليته بقدر ما فات ان شاء بعد بقدره والية
فبقدرها **ش** اي بقدر الصيام والاقامة فانه اذا فاتت عشر ايام فاقام بعد
رمضان في ايام من مان وفتح بعد رمضان في ايام ثلث مات فعليه
في ايام **م** وشوطها الا يصام ويقع من الثلث وفدية كل صلوة كسوم يوم
هو الصبي **ش** وعند البعض فدية صلوات يوم وليلة كغدة صوم يوم **م** ونقص
رمضان وصلاته وقصده فان بوا بآخر صامه ثم قضى الاول بلك فدية **ش** وعند
الشافعي في الغدة **م** ولا يصوم ولا يصلي عنده وليته ويلزم صوم نفل شرع
فيه اذا عوقف **ش** اي يجب عليه اتمامه فان افسد فعليه القضاء **م** الا في ايام
المنهية **ش** وهي في ايام عيد الفطر وعيد الاضحى مع ثلثة بعد **م** ولا يفطر
بل عذر في رواية **ش** اذا شرع في صوم التطوع ليكن له الا فطر بلك عذر له ايضا
العمل في رواية اخرى يجوز له ان القضاء خلفه **م** ويبلغ بعد ضيافة **ش** هذا
الحكم يشمل الضيف والضيف **م** ويمك بقية يومه صبي بلغ وكافرا اسلام
حاضر طهرت وفشا قدم ولا يقضي الا قبل ان يومها وان كان فيه بعد النية
ولا ما منى **ش** اذا حدث هذه الامور في النهار رمضان يجب ان يكس بقية اليوم
في شهر رمضان لكن لا قضاء على الصبي الذي بلغ والحال الذي اسلم لعلم الاهلية في
اول اليوم فليجب له ذلك في القضاء وان كان البلوغ والاسلام قبل نصف النهار
فتوفي الصوم ثم احلهم نوافل الفطر وقدم فتوفي الصوم في وقتها مع وفرة
يجب عليه **ش** الصغير في وقتها يرجع الى النية وفي فتح يرجع الى الصوم كما يجب
الا تمام على مقدم فتوفي يوم منه لكن لو اوطس كفارة فيها **ش** اي في قروم
الضوا وسفر المقدم وقضى باتمامه في يومها ^{عليه} الا في يومها حدث فيه ^{راة غداء} ليلة **ش** لا اذا اعلم عليه
اقامه يوجد منها نية فيما عدا اليوم الا في تمام اليوم الا في الطاهر ^{نوع}

الصوم فيه اقول هذا اذ لم يذكر انه نوى فله شك في التحريم وان علم انه لم ينو فله
 في عدم التحريم **م** ولو جاز كل ذلك بقضي فان افاق بعضه قضى ما مضى سواء بلغ
 مجزئاً او عاكلاً **م** ثم جاز في ظاهر الرواية **ش** الجنون اذا استغرق شهر رمضان فقط
 الصوم وان لم يستغرق لا يلزم القضاء ولا فرق في هذا بين ما اذا بلغ عاكلاً ثم
 جن وعندهما اذا بلغ مجزئاً لا يلزم عليه الصوم مع انه لا يكون مستغرقاً فالجنون
 اذا اقل بالقبض اوجب الصوم في الجنون يكون مانعاً فيكفي للمنع الجنون الضعيف
 وهو غير المستغرق اما ان اجر البالغ فانه رافع للصوم الواجب فكذلك يكون
 جنوناً قوياً وهو المستغرق **م** نذ بصوم يوم العيد والايام الشريفة او يوم
 السنة **م** واظهر هذه الايام وقضاها ولا عذر ان صامها **ش** وقوا بين النذر
 والشروع في هذه الايام فلا يلزم بالشروع له معصية ويلزم بالنذر ان
 لا معصية في النذر **م** ان لم ينو شيئاً او نوى النذر لا غير او نوى النذر
 ونوى ان لا يكون يمينا كان نذراً فقط وان نوى اليمين ونوى ان لا يكون
 نذراً كان يمينا وعليه كفارة يمين ان افطر وان نواه او نوى اليمين **ش**
 اي من غير ان ينوي النذر **م** كان نذراً ويمينا **ش** حتى لو افطر يجب عليه القضاء
 للنذر والكفارة لليمين **م** وعندنا في يوسف نذر في الاول ويمين في الثاني
ش المارد بالاول ما اذا نوى بهما والثاني ما اذا نوى اليمين فاعلم ان ان وسم
 ما اذا نوى شيئاً او نوى كليهما او نوى النذر بلفظ اليمين او مع نذره ونوى
 اليمين بلفظ النذر او مع نفسه في الهداية جعل اليمين معنى مجازياً والعدالة
 بين النذر واليمين ان النذر يلحقه المباح فيدل على تحريم صده وتحريم الودل
 يعني لقوله تعالى لم تحرم ما احل الله لك الى قوله قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم فاما
 كان اليمين معنى مجازياً راد عليه انه يلزم الجمع بين الحقيقة والجاز فلو دفع هذا

هذا قبل كتاب اصولنا ليس اليه من معنى مجازي بل هذا الكلام نذر
 بصيغة عين بموجبه والمرد بالموجب الا انه كما ان شرا القريب شر
 بصيغة اعتنا بموجبه فينظر بها الى ان اليه من لو كانت موجبه لثبت
 بل فيته كشر القريب بل هي معنى مجازي فالجواب عن الجمع بين الحقيقة
 والجان الى الجمع بينهما في الازالة لا يجوز وهذا ليس كذلك فان النذر
 يثبت بآرائه بل بصيغته فان صيغته انشأ النذر فيثبت النذر سواء
 اذنا له من مالم ينو ان ليس بنذر انما ان نوا ليس بنذر فيصديق فيما
 بينه وبين الله تعالى فان هذا امر له محل فيه لقضاء القاصي والمعني للمجاز
 يثبت بآرائه فلا جمع بينهما في الازالة **م** وتفرق صوم الستة فيشعوال
 ابعال الكراهة والشبهة بالنصارى **باب الاعتكاف** الاعتكاف سنة مؤلفة و
 يولدت ساعة في مسجد جماعة بنية واقله يوم فيقضى من قطعه بعد الشروع
 فيه يوما **ش** اذا شيع الاعتكاف فقطعه قبل تمام يوم وليلة فعليه القضا
 خلة فالجواب فان اقله ساعة عنه وقد حصلت **م** ولا يخرج منه الحاجة
 الا من اوجعه وقت الزوال ومن بعد من اقله منه فوقيتا يدركها ويصلي
 السنن على الخوف **ش** وهو ان يصلي قبلها اربعاً ورواية شاذة كعتين تحية
 مسجد واربعاً سنة وبعدهما اربعاً عند خفيفة وستاً عند هام ولا يفك
 المني من فلو خرج ساعة بلا عذر فسد وبأكل ويشرب وينام ويبعد ويشوي
 فيه بلا احتضار يسع لا غير **ش** اي لا يفعل غير المعتكف هذا في فوات المسجد
م ولا يمت ولا ينكح ولا يغيب ويبطله الوطئ وتوليكا واناسيا ووطئه في
 غير فوج او قبله او لمسا انزل والا فاك وان حرم والمرح تعتكف في بيتها
 نذر الاعتكاف ايام لزمه بلياليها ولا بد شطرا وفي يومين بلياليها

العنق خاصة **كتاب الحج** **ش** اعلم ان الحج فريضة يكفر جاحده لكن اطلاق عليه الوجوب
 ولذا الفريضة حيث قال **م** يجب على كل مسلم مكلف حج بمعيته ولو زاده وحلده
 فصلة له ان يذمه وعن نفقة عياله الى حين عوده مع امن الطريق
 والزواج والحرم للمرأة ان كان بينها وبين مكة مسيرة سفرة العزومة على
 الفور **ش** هذا عند ابو يوسف واما عند محمد فعلى التراخي فزعم بعض المتأخرين
 ان هذه المذاهب بينهما مبني على ان الاطلاق عند ابو يوسف للفور وعند محمد لا
 وهذا غير صحيح لان الاصل لا يوجب الفور باتفاق بينهما فمسئلة الحج مسئلة
 مبني على ان ابو يوسف انه بالفور لا تراخي الفور حتى اذا تم بعد التمام
 الاول كان اداءه عند محمد وجوبه على التراخي بشرط ان لا يفوت حتى لو
 لم يؤت في العام الاول ومات يكون ايها اتفاقا اما عند ابو يوسف فظاهر وانما
 عند محمد فانه فاق عن العام الاول وعده فوته في العمر مكروك فيكون انما موافق
 فان ادعى بعد ذلك يرتفع الائم عند محمد وعند ابو يوسف انه لا يرتفع الائم التام
 فثمرة الخوف فانه ان اداه بعد تمام الاول ياتم التأخير عند ابو يوسف
 حله فالجهد **م** فلو احرى صبي فبلغ او عبدا فعوق ففرضه لم يرد ففرضه فلو جرد
 الصبي احرامه للفرض ثم وقف جاز عنه نكاح العبد **ش** لان احرام الصبي
 لم يكن لان ما علم الاهلية واحرام العبد لانه فلا يمكن الخروج عنه بالشرك
 في غيره **م** وفرضه الاحرام والوقوف بعرفة وطواف الزيارة واجبة
 وقوف جمع **ش** وهو المزدلفة **م** والسعي بين الصفا والمروة والرجوع
 وطواف الصدر لا فاق وللقاف وغيره كسكن وآداب واشهره شوار وذو
 القعدة وعشر ذي الحجة وكره احرامه له قبلها والعمرة سنة وفي طواف
 وسعي ولقوف **ش** لها وجازت في كل السنة وكروحت في يوم عرفات او بعد

الحرام
 الحرام

اربعة بعدها وسقاة المدفد والخليفة والعراقي ذات عرق والشامى
 حجة النجدي في قرن واليمنى بللم يوم تأخير الاحرام عنها الى قصد
 دخول مكة لا التقديم وحل لا يلها داخلها دخول مكة غير محرم فيقاته
 الحل **شأن** من يؤخر داخل المواقيت لكنه خارج مكة فيقاته الحل الخارج للمرم
 ومن بمكة الى الحج المرم وللعمرة الحل **شأن** لان الحج العرفات ويبنى الحل فاحرامه
 من المرم والعمرة المرم فاحرامه من الحل المتحقق نوع سفوف ومن شاء احرأه
 قوضاء وعنده حب وبسر اذا اراد طائفتين وتطيب وصلى شفعوا
 قال المفرد بالحج اللهم اني اريد الحج فيسر ولو تقبله مني ثم يلبى بنوعى الحج وهو
 ببيتك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك
 لك ولا ينقص منها وان راى جازوا ذا البتي فاويا فقد احرأه فتمشي الترف و
 الفوق والجبال **شأن** الترف الجماع والحدود انفا حشا وذكى الجماع محضون
 الت فقد روى عن ابن عباس رفته انشد قوله: وهن تمشين بناهيك
 ان يصدق الطير منك لبيك قيل لا ترف وانت محرم فقال ابن عباس انما
 الترف ما خوطب به الت ^{القال} والضمير في هن يرجع الى الابل والحجر وصوت
 نعل اخفها واليس اسم جارية والمعنى تفعلها ما ترى لا يصدق القال والعسوف
 هو المعاصي والجبال ان يجادل رفيقة وقبل مجادلة المشركين في تقدم وقت
 الحج وتأخير **م** وقبل صيد البر والبحر والاشارة اليه والاكالة عليه والتطيب
 وقلم الظفر وستر الوجه والكر وكر غسل الرأس والحجته بالخطمي وقصها وخلق
 رأسه وشعر يده وبسر قبض وسراويل وقبأ وعمامة وخفين وثوبان
 بماله طيب لا بعد زوال طيبه لا لا سحمام والا سفلان بيت ومحل **شأن**
 المحل بفتح الهم الا قول وكسر الشا وعلى العكس التودج الكبير وسد تخيان في

وهو كسب الكمال المجتهد ببيت بغيره
 التماس ما عندنا حليقة فلا تظن
 وانما عندنا فلا تيقظ الاموال ونش الكاف
 ثم نظم فيما يجب بسبب فخر الصفة دم وعندها صدقة

لانه لو غسل راسه باخرص
 والمتباون فلا شئ بالافهم

وسطه **ش** يعني المجمع انه مخيط لا يمس بشئ على حقه **م** واكثر التلبية
متى صلى أو غدا شرفا أو هبط واديا أو لقي ركباً أو استروا إذا دخل مكة بدءاً
لمسيره حين رأى البيت كبر وهلل ثم استقبل الحجر وكبر وهلل ورفع يديه
كالصلوة وسلمه **ش** أي تناوله باليد أو بالقبلة أو مسحه بالكف من السمة
بفتح السين وكسر اللام وهلل **م** ان قد غرس مؤزحدا **ش** أي من غير ان
يؤذى مسداً ويؤخذ **م** والاعتمس شيئاً في يده ثم قبله وان عجز عنهما ^{استقبله}
وكبر وهلل وحمل الله تعالى وصلى على النبي **م** وطاف طواف القدوم **م** وسن
للأفاقي فأنزعه بمسحه مما يلي الباب **ش** الضمير في مسحه يرجع إلى الصلاة
فالتأنيف المستقبل **م** يكون بمسحه إلى جانب البنا فيستلزم من الحج أهياً من هذا
إلى هذا الجانب وهو المتلزم أي ما بين إلى البنا **م** جاءه ردائه ثم انطه
البنى ملقياً طرفه على كتفه اليسرى **ش** وفي الخبر قلث مضطجعا ومعنى
الاضطجاع هذا **م** وركب الحطيم سبعة اشواط **ش** الحطيم مشتق من الحطيم
هو الكسر وهو موضع فيه الميزاب سمي بذلك لأنه حطم من البيت أي كسر
روى عن عائشة رضي الله عنها أنها نذرت ان فتح الله مكة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ركعتين فلما فتحت مكة اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدها ودخلها الحطيم وقال
صلى الله عليه وسلم فان الحطيم من البيت الآن قوموا فصرت بهم النفقة فخرجوه من
البيت ولولا ذلك لكان عهد قومك بالجاهلية لنقضت بناء الكعبة ^{وكانت}
فوالله لوليل ودخل الحطيم في البيت ^{فكانت} والنقضت العبة على ان رضوا وجعلت
له بابين باباً شرقياً وباباً غربياً ولتين عشت إلى قارن لا فعل ذلك فلم
يعشر ولم يتفرغ لذلك الخلفاء الواسعون حتى كان زمن عبد الله بن الزبير
وكان يسمع الحديث منها ففعل ذلك ^{ومبنى البيت} والظهر فوالله لوليل لمحض من الناس

من وادخل الحطيم في البيت فلما قتل كره الحجاج ان يكون بناء البيت على
 ما فعله ابن الربيع فنقض بناء الكعبة واعاده على ما كان في الجاهلية فلما
 كان الحطيم من البيت يطاف ورك الحطيم حتى لو دخل الفرجة لا يجوز لكن
 ان يستقبل المصل الى الحطيم وحده لا يجوز لان في مضى التوجه بقصر الكتاب فلا
 يتأدى بما شئت من الرضا احتياطا واحتياطا في الطواف ان يكون
 ورك الحطيم **م** دمل في اثنية الاول فقط من الحج الحشر وهو ان يمشى سريعا
 ويهتف في مشية الكتفين كالمبارك بين الصغين وذلك مع الاضطباع
 وكان سببه اظهار الجلالة للمشركين حيث قالوا اضيقهم حتى يثرب ثم
 يقولكم بعد ذوال السبب في ذين النبي **م** وبعده **م** كلما مر بالبحر فقول ما ذكره
 وبسم الرحمن اليماني وهو حسن وختم القلوف بكتك من الحج ثم صلى شععا
 يجب بعد كل سبوع عند المقام او غيره من المسجدين ثم عاد واستلم الحجر وخرج
 فصعد الصفا واستقبل البيت وكبر وتخلل وسألى على النبي **م** ورفع يديه
 ودعا بما شاء ثم مشى نحو المروة ساعيا بين الميلين الاخيرين وصعد
 فيها وفعل ما فعله على الصفا بفعل هكذا سبعا يبدأ بالصفا وتختتم بالمروة
ش او السعي من الصفا الى المروة شوط ثم من المروة الى الصفا شوطا آخر فيكون ثلثا
 السعي من الصفا وتختتم وهو تابع على المروة وفي رواية الظاهر والسعي من
 الصفا الى المروة ثم منها الى الصفا شوطا واحدا فيكون اربعة عشر شوطا على الزوايا
 الاولى ويقع الختم على الصفا والصحيح هو الاول **م** ثم سكن بركة عمر واطاف
 بالبيت فلما مساء وخطب الامام سابع ذي الحجة وعلم فيها المناسك **ش**
 وهي التوجه الى منى والصلوة بعوفات والا فاضمة **م** ثم التمسع بعوفات ثم
 المادى عشر منى يفصل بين كل خطبتين بيوم ثم خرج غداة يوم التروية

ش وهي اليوم الثامن من ذي الحجة يسمى بذلك لأنهم يترون الأبل في هذا اليوم
م إلى متى ومكث بها إلى فجر يوم عرفت ثم منها إلى عرفات وكلها موقوفة
بطنى عنزة وإذا زالت الشمس منه خطب الإمام خطبتين للجمعة وعلم فيهما
المناسك **ش** وهي الوقوف بعرفة والرد لفة والجمار والنحر والحلق وطوا
الزيارة **م** وصلى الإمام الظهر والعصر **ش** في وقت الظهر بإذان وإقامة
بشط الإمام والاعوام فيهما فلا يجوز العصر للمنفرد في أحدهما وإنما صلى
الظهر جماعة ثم أتمه إلا في وقت **ش** وهذا استثناء من قوله فلا يجوز
العصر وإنما خفف العصر بهذا الحكم لأن الظهر جائز لو وقع في وقته أما العصر
فلا يجوز قبل الوقت إلا بشرط العلم بفسخ الظهر والعصر وكونه محرراً في كل
واحد من الصلوات **م** ثم ذهب إلى الموقوف بغسل تسويين وقفا لإمام على ناقته
بقرب جبل اتقى مستقبلاً إلى الكعبة ودعا جليلاً وعلم المناسك ووقوف الناس
خلفه بقرب مستقبلين سامعين مقوله وإذا غابت الشمس لفة وكلها
موقوفة إلى أن تغرب الشمس ونزل عند جبل فرج وصلى العشاءين بإذان وإقامة **ش**
ههنا جمع المغرب والعشاء وقت العشاء **م** وأعاد معاً أن أراه في الطريق
أو بوفات ما لم يطلع الجبل بعد **ش** فانه إن صلى المغرب قبل وقت العشاء
لا يجوز عند الوضوء والحمد لله فيجب عادة ما لم يطلع الجبل فإن الحكم بعد
الجواز لا يرد كفضيلة الجمع وإذا طلع الجبل في وقت الجمع سقط القضا
لأنه إن وجب القضاء ما إن وجب قضا فضيلة الجمع وذلك يمكن أن لا يملكه
وإنما لا يجب قضا بنفس الصلوة فقد أداها في الوقت فكيف يجب قضاؤها
م وصلى الجبل غلبت وقوف ودعا وهو واجب لا ركن وإذا أسفر منادى
بحرمة العقبة من بطن الوادي سبعا خذاً وكثيراً من أهلها وقطع تلبسته وألحاقه

ثم يخرج ان شئت فسمي وحلقه افضل وحل له كل شئ الى انك ثم طواف للزيارة يوم
من ايام النحر تسعة بلا رمل وسعي ان كان سعي من قبل ولا تفعلها اول وقت
بعد طلوع فجر يوم النحر وهو فيه افضل **ش** اي في يوم النحر وحل له ان كان
اخره عنها كره **ش** عن ايامهم ووجب دم ثلثي مناء وبعد زوال ثاني النحر الى الجمار
الثلاث يساء بما يلي المسجد **ش** اي مسجد الخيف ثم بما يليه ثم العقبه سبعا
سبعا وكفى بكل ^{مضاه} وقف بعد رمي بعده رمي فقط **ش** اي يقف بعد رمي الاول
وبعد الثاني لا بعد الثالث ولا بعد رمي يوم النحر ودعا غلادك ثم بعده
لكذلك مكث وهو اجبت وان قدم الرمي فيه **ش** اي في يوم الرابع على الزوال اجبت
وله النقص قبل طلوع فجر الرابع **ش** النقص خروج الحاج من مناء لا بعده **ش** فانه اذا
توقف حتى طلع الفجر وجب عليه رمي الجمار وجاز الرمي الى الباقى الى ولين شئنا -
اجتبه العقبه **ش** اي الى وليان ما يلي مسجد الخيف ثم يليه **م** ولو قدم ثقله الى
مكة واقام بها للرعي كره واذا نفر الى مكة نزل بالمحصب ثم طواف للصلوات تسعة
اشواط بلا رمل وسعي وهو واجب الى على اهل مكة ثم شرب من زمزم وقيل
العقبه ووضع صلته وجهه على الملتزم وهو ما بين الجبل والباب **م** وثبت
بالاستساعة ودعا مجتهدا ويكفي ويجمع فقهي حتى يخرج من المسجد
يسقط طواف القدوم عن وقف بعرفه قبل دخول مكة ولا شئ عليه بتركه
ش الا لا يجي عليه شئ يترك السنة **م** ومن وقف بعرفة ساعة من ذوالالحجة
او طلوع فجر يوم النحر او اجاز نائما او نفي عليه عليه او اهل عنده رفيقه **م** او جعل
العرفة نية ومن لم يقف فيها فان حجة وطاف وسعى وتحلل وقضى من قابل
ش هلا من احرم ولم يذكر كمال **م** والمرأة كالرجل لكنها لا تكشف رأسها بل ويحجبها ولو
استلثت عليه شئ او جازته عليه حرة ولا تلبس ثيابا ولا تسبيح بين اليدين الا صغيرا

ولا تخلو لئلا تقصر وتلبس المحبط ولا تقرب في الزحام ويحفظها لا تمتنع كما
 إلا الطواف **ش** فاته في المسجد ولا يجوز للحائض دخوله **م** وهو بعد أن
 يسقط طواف الصلوة **ش** أي الحائض بعد الوقوف بعرفة وطواف الزيارة يسقط
 طواف الواجع وعلم أن الزحام قد يكون بسوق الهدي وأراد أن يبينه فقال
 قلد بدنة نفل أو نذرا وجزاء صيدا أو نحوه **ش** كالدماء الواجبة بسبب الجناية في
 السنة الماضية **م** يريد الحج أو البعث بها المتعة **ش** أي بعث بالبدنة ليمتع وتوجه
 معها أنيسة العوام فقد اخرج **ش** المراد بالتقليد أن يرتبط قلادة عاتق البدنة
 فيصير به محرما كالباثلية **م** ولو اشعرها **ش** أي شوا سناها أي العلم لها هذا **م**
 أو جعلها أي جعل على ظهرها **م** أو قلد شاة ليعلم وكذا لو بعث بدنة وتوجه حتى
 يطعمها **ش** أي لا يمتنع مع البدنة ولم يسخها بل بعثها لا يصحبها حتى يحقها
 فإذا حقها يصير محرما **م** والبكر من الإبل والبقر **ش** هذا عندنا وأما عند
 الشافعي فهو البدنة من الإبل فقط **باب التمتع والقرآن** القرآن أفضل
 مطلقا **ش** أي أفضل من التمتع والإفراد **م** وهو أن يهلل بحج وعرة من ليثا
 معا **ش** **أول** رفع الصوت بالتلبية **م** ويقول بعد الصلوة **ش** أي الشفع النبي
 يصلي من يلاؤهم **م** اللهم إني أريد الحج والعمرة فيسري إلي وتقبلهما مني في
 طواف للعمرة بعد برودة الثلاثة الأولى ويسعى بلا حلق ثم يحج كما مر فإن
 بطوافين وسعيين لها **م** **ش** أي بطواف أربعة عشر شوطا سبعة للبرق وسبعة
 لطواف القدوم للحج فيسعى لها وأما من لا نه آخر سعى للعمرة وقد طواف القدوم
م وفتح القرآن بعد يوم النحر والنجي صام ثلاثة أيام أخرها عرفة وبعد
 حجته أي شاء **ش** أي بعد أيام التشريق **م** فإن فاتت الثلاثة تعين الدم فإن وقف
 قبل العمرة بطلت **ش** أي العمرة **م** وقضيت ويجب دم الوضئ وسقط دم الزمان والتمتع

افضل من الاواند وهو ان يحرم لمة من الميقات في اشهر الحج ويطوف ويسعى
 ويحلق ويقص ويقطع التلبية في ذلك طوافه **ش** اي في اول طوافه لعمرة **م** ثم
 احرم للحج التروية وقبله افضل وحج كالمفرد **ش** الا انه يؤم في طواف الزيارة
 ويسعى بعده لانه اول طواف للحج بخلاف المفرد لانه قد سعى مرة ولو كان هذا
 التمتع بعدما احرم للحج طاف وسعى قبل ان يرفع اليمنى ثم لمدة طواف الزيارة
 ولا يسعى بعده لانه قد اتي بذلك مرة **و** **و** **و** ولم ينبذ الا نحية عنه **ش** اي عن دم
 التمتع **م** وان عجز صام كالقرآن وجاز صوم الثلثة بعد احوالها قبله وتأخيرها **ج**
ش ان اشهر الحج وقت لصوم الثلثة لكن بعد تحقيق السبب وهو الترام وكذا في
 القرآن لكن التأخير افضل وهو ان يصوم ثلثة متتابعة او غير متتابعة **م** وان شأ
 السوق وهو افضل احرم وساق هديته وهو اولى من قوته وقلة البدنة وهو
 اولى من التجليل **ش** التجليل جائز لكن التقليد اولى منه ولا يكلف هذا على انه يصيب
 بالتجليل محرماً فانه قد قيل هذا الباطل انه يصيب بالتجليل محرماً بالآية من التلبية
 او فعل يقوم مقامها وهو التقليد **م** وكوه الاشعار وهو شق سنائها
 من الايسر وهو **ش** الاشبه بالصواب فان النبي **م** قد طعن في
 جانب اليسر قصداً وفجانب الايمان اتفاقاً وابو حنيفة رحمه الله دائماً كوه
 هذا الصنع لانه مثله **ش** وانما فعله النبي **م** لانه المشركين كانوا لا يمتنعون
 عن تركه الا لهذا وقيل انما كوه هذا الشعاع لانه لم يزل يمازى فيها لغتهم فيحتج
 على اوفائه السريانية وقيل انما كوه ايثاره على التقليد واعتمده ولا يخل
 منها **ش** اي من العرق وهو عند سوق الهدى اما ان لم يكن يسوق الهدى
 يخل من احرام العمرة كما من **م** ثم احرم للحج كما من **ش** اي يوم التروية وقبله افضل
م وحلق يوم النحر وحل من احرامه والمكئ يفر فقط **ش** اي لا قرآن له ولا تمتع **م**

صحيحاً بينهما فالذي اعتمر بلا سوق
الهدى لا عاد لا بلده ثم المأمور ٩٢

ومن اعتمر بلا سوق ثم عاد الى بلده فقد اتم مع سوقه تمتع **ش** اعلم ان التمتع
وهو التوقف باداء النسكين التخييري في سفر واحد من غير ان يتم باهله لما مكة
فيطلب تمتعه قول فقد اتم ذكر المنزلة وقصد الاقامة وهو بطلان التمتع اما اذا
ساق الحذوق لا يكون اقامة صحيحاً لانه لا يجوز له التعمل فيكون عوده واجباً
فلا يكون اقامة صحيحاً فاذا عاد وحضر الحج كان متمتعاً وان طاف ولما اقل من
اربعة اشهر الحج وانما فيها وجع فقد تمتع وان طاف اربعة بها **ش** ولو طاف
اربعة قبل اشهر الحج لا يكون متمتعاً كوني عمل من عمر فيها **ش** اعلم ان سفر الحج
م وسكن ببصرة او مكة وجع فهو تمتع **ش** لان السفر الاول لم ينته برجوعه الى
البصرة فصاحب كاد لم يخرج من الميعات **م** ولو افسدها ورجع من البصرة
وفيها وجع **ش** لان حكم السفر الاول لما بقي بالرجوع الى البصرة فصاحب كاد
لم يخرج من مكة ولا تمتع للسكنى بمكة **م** الا اذا اتم باهله ثم ابقى **ش** لا نداء
باهله ثم رجع واتى بالعمرة والحج كان هذا ان شاء سفره لتمام السفر وان اقام
فاجتمع مسكون في سفر واحد فيكون متمتعاً واتى افسد اتم بذكره **ش** اي من
اعتمر في اشهر الحج وجع من عامه واتما افسد متى قبله لانه يمكن للزوج منعه **الحرام**
الا بالافعال وسقط ادم التمتع لانه لم يتوقف باداء النسكين التخييري في سفر
واحد **باب الجنائيات** ان طيب محرم عضو او خضب راسه بجنائيات **ش** وعن
بزيت **ش** اي استعمال الدهن في عضو الا ودهان ان كان بزيت خالص وجعل
خالص بحب الدم عند ابي حنيفة رحمه وعندهما بحب السلقه وعند الشافعي رحمه
ان استعمله في الشعر بحب الدم وان استعمله في غيره فلا شيء عليه واما
الدهن المطيب كدهن البنفسج وغيره فيجب الدم اتفاقاً للتطيب **م** او لبس
مخيط او ستر كستره يوماً كاملاً او حلق ربيع كستره او حمله او احد

أبطية أو عانت أو قسدة أو قس أو أظفار يديه أو رجله في مجلس واحد أو
 يداً ورجلاً أو طاف للقدوم أو للصد رجلاً أو للفضي للحدوث أو أفاض من عني
 قبل الدمام أو ترك أقل سبع الغرض **ش** أو ترك ثلاثة أسواط أو أقل من طواف
 الزيارة **م** ويترك أكثر من طواف **ش** أو ترك أربعة أسواط أو أكثر في
 طواف **م** أو طواف الصدرة أو أربعة مندا والسجدة أو الوقوف
 بجمع أو التمسك به أو في يوم واحد أو الوصل أو أقل أو أكثر **ش** وهو رديحة
 العقبة يوم النحر أو خلق في حال الحيض أو علة **ش** فإن الملقأ اختل من هنا وهو من
 الحرم **م** في معتمد جمع من حل ثم قص **ش** أو لا يخرج المعتمد من الحرم ثم عاد إليه
 وقص أو شئ عليه أو تأخر من المعتمد أن الحاج أن يخرج من الحرم قبل الحمل ثم
 عاد الحرم يجب عليه الدم **م** أو قبل أو من بشهوة أنزل أو لا **ش** اعلم أن
 قوله أو قبل ليس معطوفاً على قوله ثم قص بل هو معطوف على قوله أو علق
 في حل **م** أو خلق أو طواف الفرض عن إقام الحز أو قدم شئ على آخر **ش** كالخوف
 قبل التمسك أو علق الفارق قبل التمسك أو خلق قبل الذبح **م** فعليه دم **ش** هذا جواب الشرط
 وهو قوله أن طيب يوم عضو **م** فيجب ما كان على فارق خلق قبل في جملة دم **ش** الخوف
 قبل أو أنه ودم **ش** لا خيل للذبح عن الخلق وعند هدم واحد وهو أن **ش** فقط **م**
 وإن طيب أقل من عضو أو ترك أو لبس أقل من يوم أو خلق أقل من ربع
 ركعة أو قصر أقل من خمسة أظفار أو خمسة متفرقة أو طواف للقدوم أو للصد
 حدثاً أو ترك ثلاثة من سبع الصدرة أو أحد جمار ثلث **ش** وهي ما يلي مسجد الحيف
 وما يليه والعقبة في يوم بعد يوم النحر **م** أو خلق ركعتين يتصدق بنفسه
 صاعاً من بركة طيب أو خلق بعل **ش** وإن طيب عضو أو خلق ربع ركعة **م**
 ذبح أو تصدق بثلاثة أصوع طعام على ستة مساكين أو صام ثلاثة أيام

ووظيفته وتكونا ساقبل وقوفه فرضي بفسحة وتمضي وينزع ويقضي
لم يقترق **ش** اى ليس عليه ان يفارقها في وقتها ما افترده وعند ما لا يفارقها
اذا خرجا من بيتها وعند زفر حمارا او حمارا وعند النساء في اذ بالغ الى المكان الذي
واقعا فيه **م** وبعد وقوفه لم يفسد ويجب بدنة وبعد الحلق شاة وفي
عمر قبل طواف اربعة مفصلها فمضى ونزع وقضى وبعد اربعة نزع ولم
يفسد **ش** اى وطئة في عمر قبل ان يطوف اربعة اشواط مفصل للعمرة فيجب
المضي فيها والذبح والنحر والقضاء وبعد اربعة اشواط يجب بالذبح ولا يفسد
به العمرة **م** فان قتل محرما ميلا او قتل عليه قاتله بدنة او عودا **ش** اى سواء كان
اول مرة او **م** سهوا او عمدا فعليه جزاؤه ولو سبعا **ش** اى ولو كان الصيد
سبع **م** او متائبا او حمارا مشركا او هو مضطرا الى كذبه وجنأؤه
ما قوته عدلان في مقتله او اقرب مكان من مقتله **ش** اى ان لم يكن له قيمة
في مقتله فيقول في اقرب مكان من مقتله يكون له فيه قيمة **م** لكن في السبع
لا يزيد على شاة ثم لانه يشتري به هديا ويؤتيه بمكة او طعاما ويتصدق على كل
مسكين نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير لا اقل منه او صاع من طعام كل
مسكين يوما وان فضل اقل من طعام مسكين تصدق به او صاع يوما
ش هذا عندنا جيفة والى يوسف رحمه الله واما عندنا فالحل للشافعي رحمه الله
فان كان للصيد مثل صوتك ينجي ذلك ففي الطبيع والضبع شاة وفي الزنب
عنا وفي البر بوع جفوة وفي النعام بدنة وفي حمار الوحش بقرة وفي الحمام
شاة والتمسك في هذا الباب قوله تعالى ومن قتل منك متعمدا فجزى مثل قتل
من النعم بحكم به ولو عذلي منكم هديا بالغ الكعبة او كفارة طعام مسكين
او عدل ذلك صياما ليدرك وبال امره في الشافعي رحمه الله بخلاف المثل

المثل على مثل صورة بدليل تفصيل المثل بالنعم ونحن نقول المثل في الضمان المثل على
 في الشئ المعنى وان كان به المثل صورة ومعنى وهو القيمة في غير المثل انما
 البقول في المثل هو الحش وكذا البدنة للنعام وكذا البواقي فقله من
 النعم اي كائن والمعنى الواجب جزا مماثل لما قيل وهو القيمة كافي من النعم ان
 يشترى من تلك القيمة بعض النعم ثم قوله يحكم به ذو العلي يؤيد هذا
 المعنى فان التقويم يحتاج الى الرأى العادل ولولا التقويم اولا كيف ثبتت
 بين النعم والكفارة والقياس وايضا لو لم يكن له نظير من النعم فعند محمد
 والشافعي يجب ما يجب عند غيره في حقيقته اولا في المثل على القيمة ولولا ذلك لكان
 على هذا المعنى ويجب تخرجه وتنقص شعره وقطع عضوه ما نقصه شفق
 ريشه وقطع قوامه وكسره ويسفه وكسره وخروج فرخ ميت وفيه
 الخلل في اللحم وحليته وقطع حشيشه وشجره غير مملوك ولا منبت
 قيمته الا ما جف **ش** ويجب بنصف ريشه الى آخره قيمته ففي شفق الرشد
 وقطع القوائم يجب قيمة القيد لا تخرجه من حيث الا متناع وفي كسره
 يجب قيمة البيض وفي كسره مع خروج فرخ ميت يجب قيمة الفرخ حيا وفي
 الخلل قيمة اللبن قوله ولا منبت اي ليس مما ينبت الناس ولم ينبت احد بل ينبت
 بنفسه فان لم يكن مملوكا فعليه قيمته الا ملحق وان كان مملوكا وقد قطعه
 عن المالك فعليه مع وجوب تلك القيمة وقيمة اخرى لذلك سواء جف او
 وانما قلنا انه ليس مما ينبت الناس ولم ينبت احد حتى لو كان مما ينبت الناس
 عادة فلا شئ فيه سواء ما ينبت انك اولا لان كونه مما ينبت الناس اقيم مقام
 النبات ينبت لان مرعائه فكل شجرة متعلقة فاذا اقيم مقام النبات في
 نبات سبب للملك ولم يتعلق به حرمته الحرم وانما كان مما ينبت الناس عادة

فإن ابتعدت ذلك شيء فيه لما ذكرنا أن لم يبتعدت أنت ففيه القيمة فعلم من
هذا أن لا وقت إلا ربعة ولا قيمة إلا في قسم واحد وعلم أيضا أن التقيد بعد
الإنبات ذكرنا فادة نفى الحكم عما عداه كما ذكرنا لنفي التقيد بعدم المملوكة
لم يذكر فادة هذا المعنى إلا في صورة وجوب القيمة لو كان مملوكا فذلك ^{القيمة}
ولجبة مع التي يجب قيمة أخرى بل يفيدك هذا الصمان واجب لا غير سبب
تعلق حرمة الحرم ولا صوم في البعثة **ش** أي لا صوم في ذبح صيد الحرم ^{حليته}
وقطع حشيشه وشجره ولا يبيع الحشيشه ولا يقطع إلا في ذبحه ^{يقتل}
فإن يبيع يبيع ويقتل قلة أو جرادة صدقة وإن قتل ولا شيء يقتل غراب
وحلّة وعقرب وحية وفأرة وكلب عقوب وبعوضة وبرغوث و
قرد وسحفا أو سبع مائل وله ذبح الشاة والبقر والبعير والدجاج
والبطة والكل ما صاد حلالا ونجاسة بلا دالة محرم وامره به ومن
دخل الحرم بصيد أرسله ودك ببعده أن بقي **ش** أي رد بيع الذي أتى به في
أحواله بعد دخوله في الحرم أن بقي الصيد بذلك ترى **م** ولا تجزئ بيع الحرم
صيد **ش** أي رد ببعده أن بقي والذي جرى سواء بآء من الحرم أو حلال **م** لا
صيد في بيته أو في قفص ماله أن لو **ش** أي أن الحرم وفي بيته أو في قفصه ^{صيد}
ليس عليه أن يرسله لأن الأوامر لا ينافي مالكية الصيد ومخافته بخلاف
من دخل الحرم بصيد فإن الصيد صار صيد الحرم فيجب ترك التوضؤ **م** من
صيد في الحرم أن أخذ حلالا ضمنى وإن فله أن قتل الحرم صيد مثله
فكل عرنى وجمع أخذه على قاتله وما به دكم على المفرد فعلى القاتل به دمان
ش دمه لحجة ودم لمرته **م** ألا يجوز أن الوقت غير الحرم **ش** المراد بالوقت
الميعات لأن الواجب عليه عند الميعات أحواله واحد **م** ونشئ جزاء صيد

صيد قبله محرمان والمحل لو قتل صيد الحرم حلاله **ش** فان ذلك جزء المفعول
 الفعل متعدّد وجوز صيد الحرم جزاء المحل والمحل ولعدم باع الحرم صيداً أو شراً
 بطل ولو ذبحه حرّم ولو اكل منه غرة قيمه ما اكل له حرّم لم يذبحه **ش** ولو اكله محرم
 آخر له يغمم **م** ولأنّ طبيئته أخيرت من اللحم وما تأخرها **ش** والطبيئته والولاء
 فان أدّى جزاءها ثم ولدت لم ينجس **ه** افا في يربد الحج والعمرة وجاؤز وقصد **ش** أي
 ميقاته **م** ثم احرم لزمه دم **ش** انما قال يربد الحج والعمرة حتى انه لو لم يربد شيئاً
 منهما لا يجب عليه شيئاً عجزاً ووزن الميقات وقوله ثم لعلم لا احتياج الى هذا
 القيد فانه لو لم يحرم بحج عليه الدم ايضاً فحق الهادم ان يقول جاؤز وقصد لزمه
 دم ويمكن ان يبيح عند بانه انما ذكر قوله ثم احرم ليعلم ان الدم لا يسقط بهذا
 الاحرام بل في ما اذا عاد الى الميقات فاحرم فانه يسقط لانه تدارك حق
 الميقات ثم قوله **م** فان عاد فاحرم **ش** معناه انه لو لم يحرم من الميقات فعاد
 الى الميقات فاحرم فانه يسقط الدم اتفاقاً **م** او محرم ما لم يرشع في نكاحه ولبي سقط
 دمه والذلة **ش** اي وان احرم بعد الحج ووزن ثم عاد الى الميقات قبل ان يرشع في
 ملكية يسقط الله عندنا قوله قال في رحمه الله فاذا كان يسقط الدم عنده
 انما قال لم يرشع في نكاحه حتى لو احرم وشرع في نكاحه ثم عاد الى الميقات
 ملكية لا يسقط الله اجماعاً وانما قال ولبي احترازاً عن قولها فان العود الى
 الميقات هو ما كاف لسقوط الدم عندها وانما عندنا حنفية دمه فلا بد
 من ان يعود محرماً ملكية للمكي يربد الحج ومتمتع فرغ من عمرته وخرجاً من الحرم
 واخر **ش** تشبيهه بالمسئلة المتقدمة في لزوم الدم فان احرام المكي من
 الحرم والمتمتع بالعمرة يادخل ملكة وأقي بالعمرة صاد ملكية واحرامه من الحرم
 فيجب عليهما دم لمجاوزة الميقات بذكر احرام **م** فان دخل الكوفة البستان

لحاجة فله دخول مكة عن غير محرم ووقته البستان كالبيتاني **ش** بيتاني
 بني عامر موضع داخل الميقات خارج الحرم فاذا دخله لحاجة لا يجب عليه
 التحرام لكونه غير واجب التعظيم فاذا دخله التحريم باهله ويجوز له اهله
 دخول مكة غير محرم لكن ان اراد الحج فوقفه البستان اي جميع الحول الذي بين البستان
 والحرم كالبيتاني **م** ولا شيئي عليهما اي لا شيئي على البستان في وعلى من دخله
ش ان احرم ما من الحول وفقا بوفرة **م** لا تحرم احراما من ميقاتهما **م** ومن دخل مكة به
 احرام لم يزد حج او عمره وبعث منه لو حج بماله في عامه ذلك لا يولد جاوز وقته
 فالجزم بعمره وانفسد هاهنا وقته ولا دم عليه لترك الوقت **ش** فانه يكون قاضيا
 حق الميقات بالاحرام منه في القضاء **م** مكبي طواف لم يزد شوطا فاحرم بالتحريم
 وعليه دم وحج وعمره **ش** الدماء لا تجزى الرضخ واليخ والعمره لا تفتل الحج وهذا عندنا في
 حيفه نعم وانما عندنا برفض العمرة وانما قال طواف شوطا لا يولد لو طاف ان
 اشواط برفض احرام الحج اتفاقا فاولوا تمها صح ونجس لانه في بافعالها الكثرة منهي
 عنه والنهي عن الافعال الشريعية يحقق المشروعية لكنه يجب دم للقسامان **م**
 ومن احرم بالحج نذر يوم النحر باخر فان حلق للقول لزمه القتل بدم ولا دفع عي
 وقصر اول **ش** ولو لم يزد بالحج فحرم يوم النحر عي اخر في العام القابل قال حلق
 للقول قبل هذا الاحرام لزمه الاخذ بدم وان لم يحلق لزمه الاخذ بدم **م** ومن اتى
 بعمره لا يولد فاحرم باخرى ذبح **ش** لا يجمع بين الاحرام في العمرة وهو مكروه
 فلزمه دم **م** افاقى احرم به نذر بها الزمناه **ش** لان الجمع بينهما مشروط في
 فاقى كالقربان **م** وبطلان بالوقوف قبل افعالها لا بالتوجه **ش** اي بالتوجه الى اعقاب
م وان طواف له ثم لم يزلها فمضى عليهما ذبح **ش** لانه في بافعال العمرة على افعال
 الحج **م** ونذر وقصها فان رخص وقصر ولا فاقى فاحل بعمره يوم النحر او تثلثه با

يليه لو تمت ودُعُفَتْ وَقُضِيَتْ مَعَهُ **ش** اَعْلَى مِنْهُ لَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ احَدٍ مِنَ الْحَجَّ وَالْعَمْرَةِ **م** فَمَنْ مَضَى صَحَّ وَيَجِبُ دَمٌ فَاَبْتِ الْحَجَّ اَهْلُ بِهِ اَوْ جَعَلَ فَنَفَوْ وَقَضَى وَبَدَعَ
ش اَوْ فَاَبْتِ الْحَجَّ اِذَا اَوْرَمَ فَحَجَّ اَوْ عَمَرَ يَجِبُ اَنْ يَوْفِيَ الْحَرَامَ وَيَتَوَلَّى اَفْعَالَ الْعَمْرَةِ لَا
 فَاَبْتِ الْحَجَّ يَجِبُ عَلَيْهِ هَذَا ثُمَّ يَقْضِي مَا اَوْرَمَ بِهِ لَقِيَ الشَّرْعَ وَيَذْجُ وَأَتَا يَوْفَى
 اَوْرَمَ الْحَجَّ لَنْ يَصِيرَ جَامِعًا بَيْنَ احَدٍ مِنَ الْحَجَّ فِي فَرْضِ الشَّائِي وَالْمَا يَوْفَى اَوْرَمَ الْعَمْرَةَ
 لَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ عَمْرَةٌ بِقَوَاتِ الْحَجَّ فَيَصِيرُ بِالْحَرَامِ جَامِعًا بَيْنَ الْعَمْرَةِ بَيْنَ فَرْضِ الشَّائِي
 فَاَتَا يَجِبُ عَلَيْهِ الذَّبْحُ لِلتَّحْلِيلِ قَبْلَ اَوَّلِهِ بِالْفَرْضِ **بَابُ اَلْحَصَا** اِنْ اُخْصِرَ الْحَجَّ بِعَقْرِ
 اَوْ مَوْضِعٍ بَعْدَ الْمَقَرِّ دَمًا وَالْقَارَنَ دَمَيْنِ وَعَيْنٌ يَوْمًا يَذْجُ فِيهِ وَلَوْ قَبْلَ يَوْمِ الْحَجْرِ
ش وَهَذَا عِنْدَ الْحَنِيفَةِ وَتَمَاعُنْهَا اِنْ كَانَ مُحْصَرًا بِالْعَمْرَةِ فَكَذَا وَكَذَا اِنْ كَانَ مُحْصَرًا
 بِالْحَجَّ لَا يَجُوزُ الذَّبْحُ اِلَّا فِي يَوْمِ الْحَجْرِ فِي جِلْدَةٍ وَبَذْنُهُ عَمَلٌ قَبْلَ حَلْقٍ وَتَقْصِيرٍ عَلَيْهِ اِنْ
 حَلَّ مِنْ حَجَّ حَجَّ وَعَمْرَةً وَمِنْ عَمْرَةٍ وَمِنْ قَرَنٍ حَجَّةٌ وَعَمْرَتَانِ وَاقْدَارُ اَلْحَصَا
 وَامْكُنْ اِلَى وَالْهَدْيُ تَوَجُّدٌ مَعَ احَدِهِمَا فَقَطْلُهُ اِنْ حَلَّ **ش** هَذَا عِنْدَ الْحَنِيفَةِ
 حَنِيفَةُ رَحْمَةً فَانَّهُ يَكُنْ اِدَاكَ الْحَجَّ ~~بِدُونِ~~ اِدَاكَ الْهَدْيِ اَضْعَفُهُ يَكُونُ
 الذَّبْحُ قَبْلَ يَوْمِ الْحَجْرِ تَمَاعُنْهَا فَيَحْتَسِبُ اِدَاكَ الْحَجَّ وَالْهَدْيُ لَنْ يَذْجُ عَلَيْهِ
 اِنْ فِي يَوْمِ الْحَجْرِ قَبْلَ مَنْ اِدَاكَ الْحَجَّ اِدَاكَ الْهَدْيِ **م** وَمَنْعُهُ عَنْ رَكْنَيْ الْحَجَّ بِمَكَّةَ اَخْصَارُ
 وَعَنِ احْدِهِمَا وَمِنْ عَجْرٍ فَاتَّجَّ صَحَّ وَيَقَعُ عَنْهُ اِنْ دَامَ عَجْرُهُ اِلَى مَوْتِهِ وَنَفَى
 الْحَجَّ عَنْهُ وَمَنْ حَجَّ عَنْ امْرَأَةٍ وَفَعَّ عَنْهُ وَتَمَنَّى مَا لَهَا وَلَا يَجْعَلُهُ عَنْ احْدِهِمَا
 لَهُ ذَلِكَ حَجَّ عَنْ ابْوَيْهِ **ش** اَوْ مَتَّبِعٍ يَجْعَلُ ثَوَابَهُ عَنْهُمْ **م** وَدَمُ اَلْحَصَا عَلَى
 الْاَمْرِ وَفِي مَا لَمْ يَمُتْ وَدَمُ الْقَرَنِ وَالْجَنَابَةِ عَلَى الْحَجَّ **ش** اِنْ كَانَ امْرُؤُهُ اِنْ يَقَرَّنَ
 عَنْهُ دَمُ الْقَرَنِ عَلَى الدَّامُونَ وَضَمْنُ النِّفْقَةِ اِنْ جَامَعَ قَبْلَ وَقُوفِهِ لَا بَعْدَهُ فَا
 نَ مَتَى فِي الطَّرِيقِ يَحْجُّ عَنْ مَنْزِلِ امْرَأَةٍ فَلَمْ يَبْقَ لَهَا مِنْ حَيْثُ مَاتَ **ش** اِذَا اَوْصَى

ان يحج عنه فاجتوا عنه فمات في الطريق فعند ابي حنيفة رحمه الله عنه بذلك
ما بقي فان قامة الوصي وعزله المال لا يصح الا بالتسليم الى الوجه الذي
عينه الوجه ولم يسم الى ذلك الوجه لان ذلك المال قد ضاع فينفذ وصيته
من ثلث ما بقي وعند ابو يوسف رحمه الله ينفذ من ثلث الكل وعند علي بن محمد ان بقي
شيء مما دفع الى الاول يحج به وان لم يبق بطلت الوصية **م** للذي من ابل و
غنم وبقر ويجب تعينه **ش** اي الذهاب به الى عرفات وقيل المراد الاضحية
كالنقل **م** ولم يحج فيه الاجابن الا ضحية وجاز الغنم في كل شيء الا في طواف
فمن جنباً وطأ به بعد الوقوف واكمل من هذه تطوع ومثوعة وقيل -
فحب وتعين يوم النحر للذبح الاخيرين وغيرهما متى شأ كما تعين يوم
للآل مقيس لمصدقته **ش** اي لا يتعين فقير الحرم لمصدقته **م** وتصدق بجلته
وخطامه ولا يعطى لغيره حتى آرمه ولا يركب الا ضرورة ولا يحمل بسنه ولا
يقطعه بنفخ ضرعه بما يبري وما عطف او تعيب بفاحش **ش** اي ذهب
اكثر من ثلث ذنبه او اذنيه او عينيده **م** ففي واجبه اذلك والمعيب له
وفي ثقله لا شيء عليه ومن يذلة النفل ان علبت في الطريق ومبغ نعل
بذمها وضرب به صخرة نسأها لياكل منها الفقير له الغنى وان شهدوا
بوقوعهم بعد وقته لا تقبل **ش** اي اذا وقف الناس وشهد قوم الهوى وقول
بعد يوم معرفة لا تقبل شهادتهم لان التدارك غير ممكن فيقع بين الناس
فتنة وكذا اذا شهدوا بعد عشيته يوم يعتقد الناس انه يوم التروية -
بوقية الحدان في ليلة يصير هذا اليوم باعتبار ما يوم معرفة فانه لا تقبل
شهادته لان اجتماع الناس في هذه الليلة متعذر وفي قبول الشهاداة
وقوع الفتنة **م** وقبل وقته قبلت **ش** لفظ الراهية اعتباراً بما اذا وقع

ايوم التروية وقد كتب في المواسي شهد قوم ان الناس وقفوا يوم التروية
 اقول صورة هذه المسئلة مشككة لان هذه الشهادة الابان الهلالي لم يتر
 ليلة كذا وهو ليلة يوم الاثنين بل راي ليلة بعده وكان شهر ذي القعدة قائما
 ومثل هذه الشهادة لا تقبل لاحتمال كون ذي القعدة تسعا وعشرين يوم
 صورة المسئلة ان الناس وقفوا ثم علموا بعد الوقوف انهم غلطوا في الابان
 وكان الوقوف في يوم التروية فان علم هذا المعنى قبل الوقت بحيث يمكن
 التلاذك فالامام يأس ان الناس بالوقوف وان علم ذلك بوقت لا يمكن تداركه
 فبناء على الدليل الاول وهو امكن التلاذك ينبغي ان لا يعتبر هذا المعنى يقال
 قد تم حج الناس لما بناء على الدليل الثاني وهو ان جواز المقدم لا يفسد ليله
 يصح الحج **الم** رضى في اليوم الثاني الا لا ولو كان رضى الكل حسن وجاز لا ولو وحده
 او رضى في اليوم الثاني الجوهرة الوسطى والثالثة ولم يرد الا ولو فعند القضاة ان رضى
 حسن وان قضى لا ولو وحده لاجان **م** نذرت شيئا مشى حتى يطوف الفريضة **ش**
 اي بعد طواف الزيارة وجاز له ان يركب **م** اشترى عارية محرمه بالذن له ان
 يعلتها بقبض شعير او بقبض طير في جامع وهو اولى من ان يخلع **ش** قول
 بالاذن متعلق بقوله محرمه اي نعمت باذن المالك حتى لو احوست بذاذنه فلا
 اعتبار له **كتاب النحر** هو عقد موضوع لذلك المنفعة ايجل استمتاع او جمل
 من المرأة والعقد بطلان حتى التصرف في الايجاب والقبول شرعا لكن هذا اريد
 بالعقد المصل بالمصدر وهو الارثبات لكن النحر هو الايجاب والقبول مع
 ذلك الارثبات وانما قلنا هذا لان الشئ يعتبر الايجاب والقبول لانها اذا
 عقد النحر لا امور خان حية كالشئ يطوعها وقد ذكر في شرح التنقيح في
 فصل النهي كالباع فان الشئ يحكم بان الايجاب والقبول الموجودين حيا

فوق العاقل كالتجارة للسيرة
 علة مادية كقطع الخشب للسيرة
 الترتيب ليس الا ان يتأدى
 الى حسن الى المصلحة كالمصلحة السلطانية

يرتبطان ارتباطاً عاكساً فيحصل معنى شرعي يكون ملكاً للشئ أو لغيره فذلك
 المعنى هو البيع فالمراد بذلك المجموع المركب من الإيجاب والقبول مع ذلك
 الارتباط الشرعي لأن البيع هو مجرد هذا المعنى الشرعي والإيجاب والقبول
 الأدلة كما نوههم البعض لأن كونهما ارتباطاً في ذلك ولا شك أن لعلنا أن يعافا
 لعلنا فاعلية التعاقدان والمادية الإيجاب والقبول والصورة هو الارتباط المذكور
 الذي يعتبر الشرع وجوده والغائية المصالح المتعلقة بالمصالح وإنما قلنا عقد
 موضوع لأن البيع والطمبة ونحوهما يشبه به ملك المتعة لكن غير موضوع
 له فلذلك يقع البيع ونحوه في محل لا يعمل إلا بتمتع بخلاف النكاح وهو
 ينعقد بإيجاب وقبول لفظهما أما في الزوجية وتزوجت أو ما في مستقبل
 كزوجتي وقال زوجت وإن لم يعلم معناهما **ش** لا انعقاد هو الارتباط
 الشرعي المذكور والراد بالمستقبل الأمر وقوله زوجتي حذف مفعوله نحو
 زوجتي بنتك ونفك وأعلم أن زوجتي ليس بالحقيقة إيجاباً بل هو وكيل
 ثم قوله زوجت إيجاب وقبول فإن الواحد يؤول في النكاح بخلاف البيع
 فإنه إذا قال يعني هذا الشيء فقال بعث لا ينعقد البيع إلا أن يقول لا شري
 فإن الواحد لا يؤول في البيع وذلك لأن حقوق العقد ترجع إلى العاقل
 باب البيع وأما النكاح فحقوقه ترجع إلى الزوج والزوجة والعاقلان كان غيرهما
 فهو سفير محض **م** وقولها راد وبز برفت بك يم بعد رادي وبز برفتي **ش** وإذا
 قيل المرأة خويشتن لا يؤول بفردان رادي فقالت راد ثم قيل لا يؤول برفتي
 فقال بزي برفت بحرف الميم يصح النكاح **م** كبيع وشراء **ش** أي لو قيل للبايع
 فروعتي فقال فروعت ثم قيل لا شري خويدي فقال خويدي وإن لم
 لم يقول خويدي ثم فروعت يصح البيع **م** لا يقول عند الشهود ما في

وشوئهم ويصح بلفظ نكاح وتزويج وجهية وتمليك وسدقة وسبع و
 شرا ولا بلفظ اجارة وعارة ووصية **ش** لفظ الى نفس هذا ويصح بلفظ
 نكاح وتزويج وما وضع لتمليك العين حال هذا هو الطارط فلا يخ
 بلفظ الاجارة والاعارة لا يخفى لم نؤمنها لتمليك العين ولا بلفظ الوصية
 لأنها وضعت لتمليك العين لا في الحال فاللفظ الذي وضع لتمليك العين
 اذا اطلق وتكون القرينة والدلالة على الموضوع للغير من ان يكون الزوجة
 حرة ثبت هذا المعنى الى ان **م** وهو ملك المتعة فان ملك العين بسبب ملك
 المتعة فيكون اطلاق لفظ السبب على المسبب وعند الشافعي رحمه لا ينعقد
 هذه الالفاظ وانفقاده بلفظ الهبة مختنص بالنبي **م** لقوله تعالى خالصة لك
 ولنا قوله تعالى ان وجهت نفسها النبي عليه السلام **م** لا يخفى
 بحضرة الوالة وقوله تعالى خالصة لك في عدم وجوب الهبة والكلان
 هن خالصة لك اي لا يحل لاحد نكاحهن **م** وشرا سمياع واو احد منهما
 لفظ الآخر محضو حزين او حرة **ش** خلة فالشافعي رحمه ادعاه
 لا يصح ان يشهاده اقول **م** مكلفين مسلمين سامعين معافين لها **م**
ش ان لا يصح ان سمياع متفرقين **ش** ولا لواعاد النكاح ويبمع من لم يسعه
 اوله الاخر كما اذا نكح المحضور واحدا ثم غاب هو وحضر آخر فاعاد المحضور
 وصح عندنا سقمت او محذوفين في قذف وعندنا عيبين وابني الزوجين و
 ابني احد هما لكن لا يظهر لي ان ادعى القريب **ش** او ادخل المحضور ابني الزوج
 فان ادعى ولم تقبل شهادته ابدا له امان ان ادعت المرأة تقبل شهادتها لها وان
 نكح عند ابني الزوج ان ادعت لا تقبل شهادتها لها وان ادعى الزوج تقبل
 له **م** كما صح نكاح مسلم ذميرة عند فقيسين ولم يظهر لهما ان **ش** فان شهادته

الحاء فعلى الم لم لا تقبل وان ادعى الم لم تقبل له **م** امرؤاخذ ابنك صغيرته ونكح عند
 قربة ان حصى ابوها صح والة فلا **ش** فان الاب اذا كان حاضرا يستقل عبادة الوكيل
 الى الاب فصا كان الاب عاقد والوكيل مع ذلك الفرد شاهدان **م** كابد نكح
 بالغة عند فرد ان حصى صح والة فلا **ش** فصا كان البالغة عاقدة والاب و-
 ذلك الفرد شاهدان وعبدان الى من هو هذا والوكيل شاهدان حصى موكله
 فالولى ان حصى مولى لبيته بالغة **م** ومولى على المصلة وورثه واخذته وشها
 وبنت اخيه وعمته وخالته وبنت زوجته وطئت وام زوجته وان لم توطأ و
 زوجت اصله وفرعه **ش** لفظ الى من هو زوجت اصله وفرعه وفرع اصله القريب وصلبيته
 اصله البعيد فالاصل القريب الاب والامه وفرعها الاخوة والاحوات وبنات الاخوة
 والاحوات وان سفلن ^{سفلن} في جميع هؤلاء والاصل البعيد الاجداد والجدات فيهم
 بنات هؤلاء الصلبيية اي العمات والخاللات لا ام اولاد اولاد وكذا عمات الاب
 والام وعمات الجدات والجدات لكن بنات هؤلاء ام لكن صليبة لا تحرم كبت العم و
 العمه وبنت الخال والخاله **م** وكل هذه رضاعا **ش** هذا يثبت ملة اقامت كبت الة
 حوت مثلا تثمل البنت الرضاعية لا محض النسبية والبنت النسبية لا محض
 الرضاعية والبنت الرضاعية لا محض الرضاعية **م** ورضع من لبنه وموسسته وما
 مشبهه ومنظور الى فتحها الدخول بشهوة والى **ش** المستمسك بشهوة عند البعض
 ان يستلحق قلبه ويتلف فيه ففي البنت لا يكون الا هذا وما في الجوارح فعند
 البعض ان يستشرك الاله او ينزل ان تستشرك هو الصحيح **م** وما دون تسعين
 ليست بمشاهدة وبه يفتى **ش** اعلم ان بنت تسعين سنين او اكثر قد تكون
 مشهدة وقد لا تكون وهذا يختلف بعظم الجثة وصفوها اما قبل
 ان تبلغ تسعين سنين فالقوى على الجاهلية مشهدة والجمع بين الة ^{خاتين}

ختين نكحوا وعدة ولؤم من باين ووطأ بملك يمين ويس من اثنين ابنتهما.
 فوضت ذكر لم يلح له الاخرى **ش** عبادة التي تصح هذا ونكح نكاح امرأة وتحتل
 نكاح امرأة اخيرا بنتهما فوضت ذكر لم يلح له الاخرى ووطأها من نكاحها وكذا وطأ
 ملكا ووطأها نكاحا وملكها نكاحا فان نكح لا يوطأ واحدة حتى نكح له الاخرى
 او يكون المرأة في نكاح رجل او في عدة وتؤم من طلاق باين تحت نكاح امرأة ابنتهما.
 فوضت ذكر لم يلح له الاخرى وايضا تحت وطأ هذه المرأة بملك يمين وامأ.
 وطأ احدتهما بملك يمين فتم وطأ الاخرى نكاحا وملك يمين لكن لا تحت
 نكاحها حتى اذا نكحها لا يوطأ واحدة حتى تفرغ عليه الاخرى هذا معنى ما
 قال **م** فان تزوج ما تحت امه ووطأها لا يوطأ واحدة حتى تحت احداهما عليه
ش اما بالالة الملك عن كلهما او بعضها او بالزنى **و** **م** ولا تنكح ابعد من
 وسببى والوطأ فوق بينهما ولها نصف المحرم **ش** لان نكاح الاخيرين باطل غيب
 موجب للمهر والنكاح اقبل الاول صحى وقفا راقا الا قبل الوطأ فيجب نصف
 المحرم ولا يردك لمن هو فنصف بينهما وانما قال بعقد من حتى لو تزوج بعقد واحد
 يبطل نكاحها فلا يجب شي من **الم** لا بين امرأه وبنت زوجها لامنها **ش**
 لان بنت الزوج لو فوضت ذكر كان ابن الزوج وهو حر اما المرأة الاخرى لو
 فوضت ذكر لا يحرم عليه تلك المرأة **م** وصح نكاح الكنا بية والسبا بية المنة
 بسبب الموقرة كتاب لا عبادة كوكب لا كتاب لها **ش** لعلم ان نكاح السبا بية
 محل طلاق خفيفة لا عندهما فقبل هذا المذوف بن اشعلى نفس السبا بسبب قابي
 حينئذ زعم ان السبا بسبب من اهل الكتاب فان كان كذلك يجوز نكاح السبا
 وبها انضم انه من عبدة الكواكب لا كتاب لهم فلو كان كذلك ليجوز نكاحها
 ثم عطف على نكاح الكنا بية قوله **م** ونكاح المرم والممة والامة المسلمة و

الكتابية **ش** وفيه خلاف الشافعي رحمه الله تعالى ان التحريض بالوصفي واجب
ففي الحكم عما عداه عنده لا عندنا فقولنا نعم من قتيلا نكلم المؤمنين ينفي جواز
نكاح الكتابية عنده **م** ولو مع طول خرق **ش** المراد بطول المدة القدرة على النكاح
بان يكون له قادر على المدة ونفقته وفيه خلاف الشافعي رحمه الله تعالى ان
التولييع بالشوط يوجب العدة عند عدم الشوط فقولنا نعم ومن لم يستطع
منكم طول دل على انه لو كان طول المدة لم يكن نكاح الامة اما عندنا فهو سائر عن هذا
الحكم فبقي الحكم على تقدير الطول على الجلال صلى الله عليه وسلم في الامة الكتابية **م** والحق على
الامة والابيع من حر دين وامر فقط للعبد نصفها وحمل من زنا ولا نوطا
حتى تضع حملها وموطاة سيدتها او ذاك **ش** اي يجوز نكاح امه وطهرها
ولا يجزى على الزوج الا تسير وكذا نكاح من وطهرها من الزنا ولا يجزى على الزوج الا تسير
م ومن ضمن المصلحة **ش** اي تزوج امرأتين بعقد واحد واحدهما محرمة عليه
صحة نكاح الاخرى **م** لا نكاح امته وسيدته والمجوسية والوثنية ومخلة فعدة
اربعة **ش** هذا للحس اما للعبد فلا يجوز الثالثة فعدة الثانية **م** وامه على
او في حملها وحامل من سبتي وحامل ثبت نسب حملها ولو هي ام ولد حملت من
سيدتها **ش** تزوج مشبهة بماله لا يجوز النكاح لان حملها ثابت النسب
او ذهاب بالذم وان كانت ذليلة تحت قوله وحامل ثبت نسب حملها لا ذل
ان ولدها ثابت النسب ام لا فله يعلم حكم نكاحها فافرها بالذم وقوله ولو هي
ام ولدها قال كذلك ومثل هذا الكلام يستعمل في مقام بحث الملبغة لان الملب
التي ثبت نسب حملها اما منكوبة او مستولدة والمنكوبة هي الغراش القوي فلدفع
توهم اختصاص هذا الحكم بالغراش القوي قال بطل نكاح حامل ثبت نسب حملها وان
كان الغراش غير قوي وايضا قد ذكرنا نكاح موطاة السيد صحيح فهذا المعنى

أَوْ هَمَّ صِيَّةً نِكَاحًا مِنَ السَّيِّدِ فَالْحَتَا مَوْطُوءَةً السَّيِّدِ فَقَالَ بَطْلُ نِكَاحٍ
 حَامِلٌ شَبَّتَ نَسَبَ جَمَلِهَا وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْحَامِلُ مَوْطُوءَةً السَّيِّدِ فَإِنَّ هَذَا
 الْمَعْنَى يُوْجِبُ صِيَّةَ النِّكَاحِ فَمَعَ ذَلِكَ بَطْلُ نِكَاحِهَا بِإِعْتِبَارِ ثَبُوتِ نَسَبِ
 جَمَلِهَا وَنِكَاحِ الْمَتْعَةِ وَالْمَوْقُوتِ **ش** صَوْرَةُ الْمَتْعَةِ أَنْ يَقُولَ أَمْتَعْتُ بِكَ كَذَا
 مَدَّةً بكذا مِنَ الْمَالِ وَصَوْرَةُ الْمَوْقُوتِ أَنْ يَقُولَ تَزَوَّجْتُكَ بِكذا إِلَى شَهْرِ **بَابِ**
الْوَلِيِّ وَالْكَفْوِ يَنْفَذُ نِكَاحُ حُرَّةٍ مُكَلَّفَةٍ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ كِفْوٍ بِلَا وَلِيٍّ وَلَوْ لَا
 عِتْرَاضَ هُنَا **ش** أَيْ لِلْوَلِيِّ أَلَّا عِتْرَاضَ زَوْجٍ غَيْرِ الْكَفْوِ وَزَوْجُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ
 رَحِمَهُ اللَّهُ جَوَانِ **ش** أَيْ النِّكَاحُ مِنْ غَيْرِ كِفْوٍ وَعَلَيْهِ فَنَوَى قَامِيْنِ **ش**
 أَعْلَمُ أَنَّ الْوَلِيَّ الْعَاقِلَةَ الْبَالِغَةَ إِذَا زَوَّجَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ وَلِيٍّ فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَ
 ابْنِ مَرْزُوقٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ يَنْعَقِدُ فِي رِوَايَةٍ عَنْ ابْنِ أَبِي شَلَالَةَ يَنْعَقِدُ الْبَوْلُ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ
 رَحِمَهُ اللَّهُ يَنْعَقِدُ مَوْقُوفًا عَلَى إِجَازَةِ الْوَلِيِّ وَعِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ لَا يَنْعَقِدُ
 بَعْدَ انْتِائِشٍ وَأَمَّا مَسْئَلَةُ الْكَفْوِ فِي ظَاهِرِ رِوَايَةِ النِّكَاحِ مِنْ غَيْرِ كِفْوٍ يَنْعَقِدُ
 لَكِنْ لِلْوَلِيِّ أَلَّا عِتْرَاضُ أَنْ شَاءَ فَسُخِّجَ وَإِنْ شَاءَ إِجَازَةً وَفِي رِوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ
 أَبِي حَنِيفَةَ لَا يَنْعَقِدُ وَلَوْ يَجْبُرُ وَلِيًّا بِالْعَدَّةِ وَلَوْ بَكَرَ **ش** أَعْلَمُ أَنَّ وَلَا يَدْرِي أَلَّا
 يَجْبُرُ ثَابِتَةً عَلَى الصَّغِيرَةِ وَزَوْجُ الْبَالِغَةِ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ ثَابِتَةً عَلَى الْبَكْرِ وَزَوْجُ
 النِّسْبِ فَالْبَكْرُ الصَّغِيرَةُ يَجْبُرُ إِذَا قَالَ الشَّيْبُ الْبَالِغَةُ اتَّعَاقًا وَالْبَكْرُ الْبَالِغَةُ
 لَا يَجْبُرُ عِنْدَنَا وَيَجْبُرُ عِنْدَهُ وَالشَّيْبُ الصَّغِيرَةُ يَجْبُرُ عِنْدَنَا لَا عِنْدَهُ فَعِنْدَنَا
 كُلُّ وَاحِدٍ قَدْ لَدَّ وَلَا يَدْرِي أَلَّا إِجَازَةً وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ الْوَلِيُّ إِلَى بَرٍّ أَوْ إِلَى الْوَلِيِّ
٢ وَصَمَمُهَا وَصَمَمَ بِهَا وَبُكَاهَا بِلَا مَوْتٍ إِذَنْ وَمَعَهُ رُخْصَةٌ لِسَيِّدَانِهِ أَوْ
 بَعْدَ بُلُوغِ الذَّكَرِ إِلَيْهَا بِشَرْطِ نَسَبِهَا الزَّوْجُ لَا إِلَيْهِمَا **ش** إِذَا لَمْ يَسْتِزْأَنَّ
 وَبُلُوغُ الْحَبْلِ هُوَ الصَّبِيُّ **ش** الْقَتْمِينَ فِي صَمَمَتِهَا لِيُجْعَلَ إِلَى الْبَكْرِ الْبَالِغَةِ فَإِذَا اسْتَأْذَنَ

الولي فسكت كان رضا واذ بلغ اليها خبر نكاحها فسكت فهو رضا لكن بشرط
تسمية الزوج حتى لو لم يذكر الزوج فسكوها لا يكون رضا ولا يشترط
ذكر المحرم ولو استاذن غير ولي اقرب فرضاها بالقول كالنكاح **ش** ولو استاذنها
الا بجنبة او بعد فإلزاما لا يكون الا بالقول كما في النكاح **م** والنكاح كالنكاح
بوثنية او جني او جارية او عتق او زنا بغيرها **ش** او لها حكم البكر فان
سكوها رضا **م** وقولها اذنت اولي من قوله سكنت **ش** اي قال الزوج للبكر
البالغة بلغك النكاح فسكت وقالت بل اذنت قال قول قولها **م** وتقبل بيته
على سكوها ولا تخلف على ان لم تقم البيعة **ش** وهذا عند الحنفية بانه بناء على
انها لا تخلف في النكاح **م** وللولي النكاح الصغير ولو نكحها **ش** هذا عند من زعم
قول الشافعي كما في **م** ثم ان زعمي الاب والجد لزوم وفي غيرهما فسخ الصغير ان
حين بلغا وعلما بالنكاح بعده **ش** وان كانا عاقلين بالنكاح فلهما الفسخ عند
البلوغ وان لم يكونا عاقلين فلهما الفسخ حين علم ابعده خاك فالشافعي
دخولان تنويح غير الاب والجد قبل البلوغ لا يقع عنده لما ذكرنا ان الولي
المجنون عنده ليس الاب والجد **م** وسكوت البكر رضاها **ش** اي عند البلوغ
او العلم بالنكاح بعد البلوغ **م** ولا يمتد خيارها الى التولي الجلي وان جعلت به **ش**
اي بالجلد فان البكر اذا سكنت بعد البلوغ والعلم بنكاحها على التام تعلم ان
لها الخيار بسطل خيارها فان سكوها رضا ولا تعذر بالجلد والجلد ليس
في حقها **م** بخلاف المعتقة **ش** اي اذا اعتقت الامة ولها زوج ينسب لها الخيار
فان لم تعلم ان لها الخيار فلهذا عذر لها لا تستغنى للتعليم بخلاف الحرة فان
طلب العلم في نكاحه على كل مسلم ومسلمة وبالتقصير لا تعذر فان قيل
كلامنا في البكر حال بلوغها وهي قبل البلوغ غير كافية بالشرع قلنا اذ اهاق

هو الصحيح والصبيبة فاما ان يعي عليها تعلم الايمان واحكامه او وجب على
 وليها التعليم وله ينبغي ان ينسب ان ينسب كما سدد قال النبي عليه السلام مؤلف
 صبيبا لكم بالصلوة اذا بلغوا سبعا واضربوهم اذا بلغوا عشرا **م** وغيره
 الغلام والشيب لا يبطل بك رضا صبيح او دلالة **ش** الضريح ان يقول رضى
 والدلالة ان يفعل ما يدل على الرضا كالقبلة والمس والاعطاء الغلام
 وقبول الشيب **م** ولا يقهاهي عن الجاس وشط القضاء لفتح نس
 بلغ لا من عتقت **ش** فانه الاول الزام الضرب على الزوج بخله والفتح للعقبة
 فانه منع زيادة الملك للزوج عليها فانه اعتبار بالطلاق عندنا بالنساقا
 واعتقت صار الملك عليها بذلك تطليقا بعد ما كان تطليقا ويكون
 الفتح استلزاما عن هذا فلا يحتاج الى قضاء القاضي **م** وان مات احد هما
 قبل التوقيع بلغ اوله ورثة الآخر **ش** لتحق النكاح بينهما **م** والولى العصبه **ش**
 المرن العصبه بنفسه اذ كفى يتصل به توسط اشق اما العصبه بالغير والبنت
 اذا صارت عصبه بالابن فلا ولاية لها على امها المجنونة وكذا العصبه مع الغير
 حقت مع البنت ولا ولاية لها على اخوها المجنونة **م** على ترتيب الارب والنجس **ش** وقد
 الجوى وان سفلت لولا اصل وان علة تخرج من اصل القريب كالخ ثم ينسب وان سفلوا
 تخرج من اصل البعيد كالعتم ثم ينسب وان سفلوا تخرج من ابية ثم ينسب وان سفلوا
 تخرج من جد ثم ينسب وان سفلوا اقرب والا قرب ثم تخرج بقوة القرابة الى قدم الا
 غير ذلك **م** بشي طرية وتكليف واسلام في ولد مسلم دون كافر ثم لا ثم ذو
 الرحم الا قرب والا قرب ثم مو الموالاة **ش** اي من ذك وذات له والنجس على ان نجس
 فارشه عليه وان مات من ذك له **م** ثم قاض في مشوره **ش** اكتب في مشوره ان
 له ولاية الزوج **م** والا بعد من زوج بغيبه الا قرب ما لم يتطلى القولا في طبعه من ذك

عليه الاكثر ومدة السقر عند جمع من المتأخرين **ش** اعلم ان لا بعد ولا زيادة السقر
عند غيبة الا قرب غيبته منقطعة وتفسيد ما عند الاكثر ما ذكر وهو قوله
ما لم ينتظر اياماً لم ينتظر الكفو والمخاطب ثم عطف على ما لم ينتظر قوله ومدة
السقر عند جمع من المتأخرين **م** وفي الخبر انه ابنه ولوع ابيه **ش** بناء على ما
ذكره الا بن مقدم في العصبية على الباب **م** وتعتبر الكفاءة في السلاح نسباً
فقرش من بعضهم كفو لبعض والعرب بعضهم لبعض **ش** والعرب الذين
يكونون من قرش بعضهم كفاء لبعض اعلم ان كل من هو من اولاد نضري
كناثة قرش وانما اولاد من هو فوق النضري كوناثة قرش الكفاءة في
النسب بالعرب لان العجم ضيقوا انسابهم **م** وفي العجم ما قد ابوين
في الاسلام كفوا لذى باء فيه ومسلم بنفسه غير كفوا لذى اب فيه ولا ذى
فيه الذي ابوين فيه وعربية فاعلم ولا معوق كفوا لآلة اصلية ولا معوق
ابوه كفوا لذات ابوين حرين وديانة فليس كفوا لبنت صليح وان لم يعلن
في اختيار الفضلى رجة **ش** وعند بعض المشايخ الفارق اذا يعلن يكون كفواً
لبنت الرجل الصالح **م** وملافاً لما مر عن المحرم والنفقة ليس كفواً للفقير
ش وانما قال الفقير لوقع ونهم من توهم ان الفقير يكون كفواً للفقير و
لذا غلبت به الطريقة الاولى لان العجم عن آباءهم والنفقة الواجبين محقق
مع زيادة التعيين والقادر عليهما كفواً لذات اموال عظيمة هو الصحيح **ش**
لان المال غادر وبيع فكيف يعبر بعلمه الا ان يكون غيبته لا يقدر على اداء الواجب
وهو المحرم والنفقة **م** وقوله في ذلك وانجاما وكتماناً واتباعاً ليس كفواً للفقير
او غيرا وصرافاً وبه يفتى وان كانت باقية من مهر **ش** او مهر مثلهام فللولي
الاعتراض حتى يتم او يفرق ووقف نكاح فضولي وفضولي بن علي البجاة

وانما

اي يجوز ان يكون من جانب الزوج ففصول ومن جانب المرأة ففصول
 فتوقف على ايجازها **م** ويتولى طرف النكاح واحد ليس بفصول من جانب
ش اي يتولى واحد الا يما والقبول ولا يشترط ان يتكلم بها فان الواحد
 اذا كان وكيلاً مسلماً فقال زوجها اياه كان كافياً وهو على اقل امان
 يكون اميداً واما كابن العم تزوج بنت عمه الصغيرة واصيداً ووكيلاً كما
 اذا وكلت رجلاً بان يتزوجها من نفسه او ولياً من ابائين او وكيلاً من
 ابائين او ولياً من جانب ووكيلاً من جانب ولا يجوز ان يكون فصولاً كما
 اذا كان اميداً وفصولياً او ولياً من جانب وفصولياً من جانب او وكيلاً من
 جانب وفصولياً من جانب وفصولياً من ابائين **م** ومن نكاح امية زوجهما
 من امرئ نكاح امرأة ولا يره **ش** اي وكله ان يتوجه امرة في وجه امية **م**
 والنكاح الاب والجد الصغير والصغيرة بغيب فأجبر ومن غير كفول لا
 لغيب **ش** اي لو فعل الاب والجد عند عدم الاب لا يكون للصغير والصغيرة
 حق الفسخ بعد البلوغ وان فوّل عنهما فلهما ان يفسخا بعد البلوغ **م** ولا نكاح
 واحدة من اثنتين زوجتهما المأموذ واحدة فلا يره **ش** اي ان امرئ تزوج بنته
 امرة فزوجه امراً بن بعد ولعل لا يصح نكاح كل واحدة منهما اما اذا تزوج
 بعدلين فالاول صحيح دون الثاني **باب الحرة** اقله عشرة داهم **ش** هل عندنا
 واما عند الشافعي كما يصلح ثمانية صلح مهر أسود كان عشرة اقل **م** ويجوز
 ان سمي دونها وان سمي غيره **ش** اي غيره دون عشرة داهم وهو امان
 العشرة واما فوفها **م** فالمتسمى عند الوطء او موت احدهما وفصولاً قبل
 وطء وخلوة **ش** اي خلوة القربة وسيبقى نفسها فان قلت لم يكن
 بقوله قبل خلوة صحته فانه اذا كان قبل الخلوة كان قبل الوطء قلت لا ثم فانه يمكن

ان يكون قبل الخلوة الصحيحة ولا يكون قبل الوطئ بان وطئ بخلوة صحيحة
 لحوان وطئ مع وجود المانع الشرعي كصوم رمضان وغنوم **م** وصح النكاح به
 ذكره مع نفيه ونحوه ونحوه وهذا الذي هو الخلل فاذا هو خير وهذا
 العباد فهو خير وشوب وبداية ابين جنسها وتعليم القرآن ونحوه الزوج
 للوطئ **سنة** فما قيل للوطئ انه لو كان عبدا لغير الخدمة وسجني وقزوح
 بنته واخته منه على تزويج بنته واخته منه معاوضة بالعقد **سنة** او صح
 النكاح في صورة تزويج بنته منه على تزويج بنته واخته وقوله معاوضة على
 ان يكون تيقن احواله عن التزويج احوال كون التزويج تعويضا لهذا العقد
 بذلك العقد ولذلك العقد **م** ونحوه على مثلها في البيع عند وطئ او موت
سنة اكتفي بذلك الوطئ ولم يذكر الخلوة الصحيحة لانه اذا اراد الوطئ حقيقة **سنة**
 ففي الخلوة دالة الوطئ اقامة للداعي مقام للدعوى وقوله او موت ^{الوطئ} او موت الزوج
 او الزوج وعبارة المختصين في النكاح به ذكره مع نفيه وشيئ غير مال
 متفق عليه **سنة** ويجب على المثل كما في اوصفته والوطئ او قيمته او صح النكاح
 بمجهول بصفة في الوطئ او قيمته **م** ومتعة لا تزيد على نصفه ولا تنقص على
سنة او لا تزيد على نصف المثل ولا تنقص عن **سنة** ذلك **م** وتعين على
 في الصحيح **سنة** لقوله على الموضع قد رآه الآية وعند الكرخي تعين على الهام **م** وهو ربح
 ونحوه وملحوظ بطلان قبل الوطئ والخلوة **سنة** اعني الصورة للخلوة وهو قوله
 به ذلك كالملاحة **م** ونحوه الزوج العبد لها **سنة** او يجب على معنى للذمت في
 النكاح ونحوه الزوج العبد لها **م** والمفوضة ما فوض لها ان وطئت او مات عنها
 والمتعة ان طلقت قبل الوطئ **سنة** المفوضة هي التي تحت به ذكره على ان لا يحس
 لها ان ترأى على مقدار فلها ذلك المفوض وان وطئها او مات عنها والمتعة ان

ان يطلقها قبل الدخول وعند بلوغه فسد حتم وهذا قول الشافعي نصف المفروض
 ٢ وما زاد على المحبوب وبسقط بالطلاق قبل الدخول وصح حطها عند **ش**
 حطها عن الزوج ولم يذكر مفعول الحط بل دل على العموم كما في قوله فلان يطلي
 ويمنع فدل على حط كل المحرم وبعضه والزيادة في صورة زاد على المحرم منه **م** خلوا
 به ما منع وطلي حبسا وشرا وطبعا كمن يمنع الوطى **ش** هذا نظير لما منع الحسنى
 ٢ وصوم رمضان والحرام لغيره ونقل **ش** هذا نظير لما منع الشرع **م** وحيض ونفاس
ش هذا نظير لما منع الطبعي ولا يضرك ان يكون لما منع الشرعي موجودا فيها تؤكده
ش ان تؤكل المحرم فخلوة بمثله وتؤكده خبره واعلم ان المراد بالخلوة اجتماعهما بحيث
 لا يكون معهما عاقل في مكان لا يطلع عليهما احد بغير الخفا او لا يطلع عليهما
 احد للظلمة ويكون الزوج عالما بانها امرأته كخلوة للمحبوب وعينين او خبيتي
 او صائم قضائي الاضحية ونزله في رواية ومع احد الخبيتي المتقدمة لا والصلوة
 كالصوم وضاه ونقل **ش** ولا تكون الخلوة صحيحة مع الصلوة المفروضة كما في الفتوى
 المفروضة ويكون صحيحة مع صلوة النفل كما في صوم النفل **م** وجب العدة في الحال احيانا
ش اربع جميع ما ذكر من اقسام الخلوة سواء وجد البائع كالمزوجة او لم يوجد
 ٢ وجب المتعة المطلقة لم توطأ ولم يستلمها **ش** وسُمي لمن سواها التي سمي
 لها وطئت قبل وطئ **ش** المطلقات اربع مطلقة لم توطأ ولم يستلمها **ش** فوطئها
 المتعة ومطلقة لم توطأ وقد سُمي لها **ش** التي لم يستلمها المتعة ومطلقة
 قد وطئت ولم يستلمها **ش** ومطلقة قد وطئت وسُمي لها **ش** فان يستلم
 لها المتعة فالمراد بالصلوات اوطأها يستلمها المتعة سواء سُمي لها **ش** ولا بد ان
 حشاها بالطلاق بعدما سُميت اليد المتعقوبة عليه وهو البضع فيسحق ان يعطيهما
 شيئا زاد على الواجب وهو المسمى في صورة التسمية وهو المثل في صورة عدم التسمية

وان لم يطأها ففي صورة التسمية تأخذ نصف الشيء من غير تسليم البضع
فلا يستحب لها شيء لو وفي صورة عدم التسمية في المتعة لا تطأ لم تؤخذ
شيئاً واستغناء البضع لا ينفك عن المال **م** وان قبضت الفأسي ثم
^{أطلب} وجهته له وطلعت قبل وطئ رجع نصفه **ش** لأنها قبضت تمام اللف ولم يرب
إلا النصف فمن النصف واللف الذي وجهته لم يتعين أنه الفأسي لأن الدائم
والدائري لا يتعين في العقود والفروج **م** وان لم تقبضه او قبضت نصفه
ثم وجهت الكل او ما بقي او وجهت عرض المحرم قبل قبضه او بعده **ش** او لا
عليها شيء في صور مثل هذا ان لم تقبض شيئاً ثم وجهت الكل او حصة عن ذمة
الزوج ثم طلقها قبل الوطئ فك شيء عليها ان حكم الطلاق قبل الدخول ان
تسلم له نصف المحرم وقد حصل بل بزيادة والمرة لم تؤخذ شيئاً لتوجه اليه في
المسئلة الا وطئ وهي التي قبضت الفأسي ثم وجهته له وطلعت قبل وطئ
وان قبضت نصف المحرم ثم وجهت الكل **ل** او وجهت الباقي ثم طلقها قبل الوطئ فانه
لا شيء عليها الماذني ولو كان المحرم عرضاً فقبضته ثم وجهته له او قبضه
في حلقه عن ذمته ثم طلقها قبل الوطئ فلا شيء عليها واما في صورة عدم القبض
فلما مر واما في صورة القبض فكذلك لأنها وجهت العرض له فانتزعت قبض
المهران والعروض متعينة **ل** والمسئلة الاولى فان الدائم غير متعينة
م وان نكح بالوعلى ان لا يخرجها من بلدها او لا يزوج عليها او بالوفاء اقام
بها وبالعين ان اخبرهما فان **ش** اي فيما نكحها على ان لا يخرجها او لا يزوج
عليها **م** واقام **ش** اي فيما نكحها بالوفاء اقام وبالعين ان اخبر **م** فلي اللف
ولا في مثلها **ش** هذا عند الجنبه رعية فعنده الشرط الاول صحيح والثاني
عندهما الشرطان صحيحان وعند فرقة كل مسلمة **م** لكن في الثانية لا يزداد على

على العين ولا ينقص عن الف **ش** المراد بالثانية المسئلة الثانية وهي -
 قوله او بالغان اقامتها وبالعين ان الخي جاي محو المثل لكن ان كان
 محو المثل اكثر من العين لا تجب الزيادة ولا كان اقل من العجب لا لغو له
 ينقص منه شيء لا تفاقم على ان لا يبين يد على العين ولا ينقص عن الف
م وان نكح بهذا وهذا فلها محو المثل ان كان بينهما والعسر لو دونه والاخر
 لو فوقة **ش** اذ نكح بهذا العبد وبذلك ولعدها اكثر قيمة من الاخر يجب
 محو المثل ان كان بين قيمة العبدين ويجب العبد الاقل قيمة اذا كان محو المثل
 دون قيمة هذا العبد ويجب العبد الاكثر قيمة ان كان محو المثل فوقة قيمة فلم
 منه ان اذا كان محو المثل مثا القيمة احدهما يجب هذا العبد **م** ولو طلق قبل
 وطى فنصف الفخر اجتماعا وان نكح هذين العبدين واحدهما حر فلها
 العبد فقط ان ساوى عشرة وان شرط البكارة وجعلها ثيبا لزمه -
 الكل ففتح انهما فيس وثوب حر في بالغ في وصفه اوله ومكيل وموزون
 ميسر اجنه **م** لا وصفه ويجب الوضوء لقيمة وان بين جنس المكمل والوزون
 ووصفه فذاك ولا يجب شيء في عقد كمله وطى وان خلا وان وطى في المثل
 لا يزاد على مسمى **ش** اذ ان كان محو المثل مثا المسمى او اقل محو المثل واجب وان
 كان اكثر لا تجب الزيادة **م** وسيت النسب ومثله من دخوله عند حمل رحمته
 وبديهي **ش** اذ ان كان من وقت الدخول الى وقت الوضع ستة اشهر ثبت
 النسب وان كان اقل له وعند الحنفية واليوسف رحمهما الله يعتبر من وقت
 النكاح كما في النكاح الصحيح **م** وهو مثلها محو مثلها من قوم ابيها وقت العقد **ش**
 اي ثبت محو مثلها في بيته بقوله محو مثلها فيس اذ قال المعنى المصطلح شرعا والتقاء
 المعنى للغو اي الامارة مماثلة لها وهي من قوم ابيها ثم بين ما به لماثلة بقوله

سِتَام وَجَاءَ وَمَلَأَ وَعَقَدَ وَبَنَى وَبَلَدَ وَعَصَرَ وَبَارَعَ وَشَابَعَ فَإِنْ لَمْ يُولَدْ
 مِنْهُنَّ الْجَوَابُ لَا يَهْرُهَا وَخَالَتَهَا إِلَّا إِذَا كُنَّا مِنْ قَوْمِ أَبِيهَا **ش** وَإِذَا كَانَتْ
 أُمُّهَا بِنْتُ عَمِّ أَبِيهَا **م** وَصَحَّ ضَمَانُ وَلَيْتِهَا هُوَ وَلَوْ صَغِيرَةً وَتَطَالِبُهَا شَأْنَتْ
 وَلَوَدَّ يَجْعُ عَلَى الزَّوْجِ أَنْ ضَمِيَ بِأَمْرِهِ وَالْقَوْلُ **ش** إِذَا ضَمِيَ الْوَلِيُّ الْمَصْحُوحُ ضَمَّ شَأْنَهُ
 الْمَرْأَةَ فِي الْخِيَارِ مَطْلَبَتَهَا وَزَجَّهَا أَوْ لَيْتَهَا وَجَعَّ الْوَلِيُّ إِذَا دَعَى عَلَى الزَّوْجِ أَنْ كَانَ
 بِأَمْرِهِ كَمَا هُوَ التَّوَمُّ فِي الْكِفَالَةِ وَإِنَّمَا قَالَ وَلَوْ صَغِيرَةً لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ صَغِيرَةً --
 فَطَلِبَ الْمَهْرَ لَيْسَ إِلَّا وَلَيْتَهَا فَتَوْجِهْ لَهُمْ لَا يَمُوتُ الْقَتْلَانُ لَكِنَّهُ بَاعْتِبَارُ الضَّمَانِ أَنْ
 يَكُونَ مَطْلَبًا فَيَكُونَ الشَّيْءُ عَلَى الْوَلِيِّ مَطْلَبًا وَمَطْلَبًا لَكِنْ لَا غَيْرَ مِنْ هَذَا
 الْوَجْهِ لَكِنَّهُ حَقُوقُ الْعَقْدِ هُنَا رُجْعُهُ إِلَى الْإِصْبِلِ وَالْوَلِيُّ ^{وَهُوَ الزَّوْجُ} صَغِيرٌ وَمُعْتَبَرٌ بِمَالِهِ
 الْبَيْعُ فَإِنَّهُ إِذَا بَاعَ الْأَبُ مَالَ الصَّغِيرِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَضْمِنَ الشَّيْءُ لَكِنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ
 رُجْعُهُ إِلَى الْعَالِ قَدْ مَلَأَ مِنْهُ مِنَ الْوَلِيِّ وَالسَّفَرِ وَهِيَ النِّقَّةُ لَوْ مَنَعَتْ **ش**
 أَوْ لَهَا النِّقَّةُ عَلَى قَدْرِ الْمَنْعِ **م** وَلَوْ بَعْدَ وَطْئٍ أَوْ خُلُوعٍ بِرِضَاهَا **ش** احْتِرَازٌ
 عَنْ قَوْلِهَا فَإِنَّهُ إِذَا وَطِئَهَا وَخَلَعَهَا مَوْتٌ بِرِضَاهَا لَا يَنْبَغِي لَهَا حَقُّ الْمَنْعِ لِأَنَّهَا
 سَلِمَتْ إِلَيْهِ الْمَقْهُورُ عَلَيْهِ فَلَا يَكُونُ لَهَا حَقٌّ إِلَّا تَوَدَّ وَلَيْتَ حَنِيفَةً --
 أَنْ تَكُونَ طَلِيقَةً مَعْقُودَةً عَلَيْهَا فَتَلِيمُ الْبَعْضُ لَا يُوْجِبُ تَسْلِيمَ الْبَاقِي **م** قَبْلَ
 اخْتِذَا مَا يَبَيِّنُ نَجْدِيَّةً كَذَا أَوْ بَعْضًا **ش** الظُّرْفُ وَهُوَ قَبْلَ مَعْلُوقٍ بِقَوْلِهِ وَلَهَا مَوْتُهُ
 ثُمَّ غَطَّ عَلَى قَوْلِهِ مَا يَبَيِّنُ نَجْدِيَّةً قَوْلَهُ **م** أَوْ قَدْ رَمَى بِجِلِّ الشَّيْءِ مِنْ مِثْلِ طَرَحِهَا عَوْنًا
 عَنْ مَقْدَرِ الزَّوْجِ وَالْمَرْأَةِ لَمْ يَبَيِّنْ **ش** لَفْظُ الْمُخْتَصِّصِ هَذَا وَالْمَعْجَلُ وَالْمَوْجَلُ ابْنُ بَيْنَا
 ذَلِكَ وَالْقَالَ تَعَارَفَ **م** وَالسَّفَرُ وَالزَّوْجُ إِلَى الْجِدَّةِ وَبِإِذْنِ أَهْلِهَا بَلَا إِذْنَهُ قَبْلَ
 بَيْعِهِ **ش** أَوْ لَهَا السَّفَرُ إِلَى آخِرِهِ قَبْلَ قَضِ الْمَعْجَلِ **م** لَا بَعْدَهُ وَلَا لَهَا الْمَنْعُ لِقَبْضِ الْكُلِّ
 فِي الْحَيَاتِ **ش** وَإِنَّمَا لَمْ يَبَيِّنْ الْمَعْجَلُ وَالْمَوْجَلُ لَكِنَّهُمَا وَلَا يَتِمُّ الْمَنْعُ لِقَبْضِ الْكُلِّ

المحقق في الحكم قد فهم مما تقدم فانه قال وقد روي عن ابي القاسم انه لم يبين فتقيد
 ولاية المنع بقدر المعجل بذلك بطريق المفهوم على ان ليس لها المنع لقبض الا بعد
 على هذا ولا خلاف في ان التخصيص المذكور في الروايات يدل على قولهم بما عدا ذلك
 ايراد التخصيص بهذا المبدأ على انه مختلف فيه والمختار هنا فان المشايخين اختلفوا
 هل ثبت ان على المتعارف وان كان اصل المذهب له ولاية المنع بخلاف
 كل المذاهب يبين مقدار محو المعجل والمؤجل ان المحو عرض البضع فاما يقبض
 كل العوض لا يجب عليها تسليم البضع **م** ولا راجع كله **ش** فانه ان اجل كل المحو
 سقط فحقها فلا يكون لها منع النفس لا خله **م** وله السفر لها بعد اذنية في ظاهر
 الرواية **ش** اعداد ما بين تعجيله او قدما يجعل مثلها **م** في ظاهر الرواية وقيل لا وبه
 افتى الفقيه ابو التيث وله ذلك فيما روي من مدته **ش** وله نقلها فيما روي من مدة
 السفر **م** وان اختلفوا في المحو في صلبه يجب للمثل اجماعا **ش** اذا اختلفوا في قول
 احوالهم لم يتم محرو وقال لا تتوقف سمي فان اقام البيعة لا شك في قبولها وان
 لم يقم فعند اجماعا يخلف وان شك في دعوى التسمية وان حلف يجب للمثل وانما
 عندنا حنفية ردة ينبغي ان لا يخلف لانه لا يخلو في النكاح فيجب للمثل **م** وقد روي
 حال قيام النكاح القول لمن شهد له المحو مع يمينه **ش** ان كان المحو ماثلا
 لما يدعيه الزوج او اقل منه فالقول له مع اليمين وان كان ماثلا لما يدعيه
 او اكثر منه فالقول لها مع اليمين **م** واي اقام بيعة قبلت شهد للمثل ولو
 لها **ش** وذلك لانه المودة تدعى الزيادة فان اقامت بيعة قبلت وان اقام الزوج يقبل
 ايضا لانه البيعة تقبل لدفع اليمين كما اذا اقام المودع بيعة على رطل او ديوعة او
 المالك تقبل **م** فان اقاما فبيتهما ان شهد له وبيته ان شهد لها **ش** لانه
 البيعتان شريعتان فبات ما هو خله والظاهر ان اليمين شرعت لا بقا **م**

فيجب

ان اعراض عنه فهو المثل اعراض عن المولى **باب نكاح ارقى** والناظر
 نكاح ارقى والمكاتب والمذنب والامة وام الولد بك اذن السيد موقوف
 ان اجاز بغير اذن بطل فان نكح بالاذن فالمرء عليهم وسيع ارقى فيه
 له الاخر **ان** **ش** اى المكاتب والمذنب بغير اذن وقوله طلقها حعية
 اجازة لا طلقها او فارقها **ش** اى اذا تزوج عبد بغير اذن مولاه فقال المولى
 طلقها حعية فهو اجازة لان الطلاق الرجعى يقتضى سبق النكاح بخلاف
 طلقها اذ يمكن ان يكون المراد انكحها وهذا المعنى اليق بالعبء المتمرد فاقام
 رخصا فهو المهر **هذا المعنى** واذا نكح بعد النكاح بغير جائزة وفاسدة
 فيباع العبد للمهر من نكحها فاسدا بعد اذنه فوطئها ولو نكحها ثانيا او
 اخرى بعد ما صحى او وقف على الاجازة **ش** ان نكحها نكاحا ثانيا صحى او
 او نكح امرأة اخرى بعد تلك المرأة نكاحا صحى او وقف على الاجازة لان النكاح
 فلا ينقض بذلك النكاح الفاسد ولو تزوج عبد امدا بغير اذن وساق
 غنما وه في مهر **ش** اى ساوة المرأة غنما مائة ومقدار مهر المثل اى ان يسع
 العبد يقيم بمئة بين المرأة وغنما مائة بالحقة فشاخذ بحصة مهرها ان
 المهر اقل من مهر المثل او مساويا اما اذا كان زائدا فلا تأخذ بحصة ما زاد ومن
 زوج امدة غنما ويطأ الزوج ان طفر ولا تجب البتوة لكن لا نفقة ولا
 سكنى الا بها **ش** اى لا يجب على الزوج نفقتها وسكنها الا بالبتوة **ثم** وهي
 ان تحل بسنها وينه **ش** اى بين الزوج **م** في مثل له ولا يستحل رخصا **ش** اى المولى
م فان بوطئها ثم رجع صحى او الرجوع **م** وسقطت **ش** اى النفقة عن الزوج
 الرجوع المولى عن البتوة **م** ولو خول امدة لا استحلامه **ش** اى خدمته
 بلا استخدامه مع وجود البتوة لان سقط النفقة عن الزوج والبتوة مصدر

منزلة وبوت له إذ هيأت له منزلة والمولى والله لم يهتئ المنزل بالسبوة شئند
 إليه باعتبار أنه يمكن الزوج من ذلك **م** وله إخراج عبده وامته كرها **ش** أي
 يزوجه كل واحد بل رضاه **م** ولحقه قتلت نفسها قبل الوطئ المهر للمولى أمة قتلتها
 قبله **ش** أو قبل الوطئ لأنه يحل بالقتل أخذ المحجوزة بالجماع ما إن أماني الصوفى
 إلا وفوا القاتلة لا تأخذ شيئاً فحمل المهر بالموت وإنما قال قبل الوطئ لأن بعد
 الوطئ المهر واجب في الصورتين **م** وزوج الأمة يعزل باذن سيدها **ش** فإن
 العزل منع عن حدوث الولد وهو ملك مولاه **م** وخيرت أمة ومكاتبه
 عتقت تحت حرة وعبد **ش** فإن كانت تحت العبد فالحري أن اتفاقاً دفعاً
 للعار وهو أن يكون الحرة في حال العبد وإن كانت تحت الحر ففيدة خلاف
 الشافعي رحمه وهذا بناء على مسألة اعتبار الطلاق فإنه عندنا بالثأل فالحري
 الحري أن يمنع الزيادة الملك عليها وعنده بالتأجل فلم توجد علة الفسخ و
 هو العار وزيادة الملك **م** أمة نكحت بذاذن فعقت بغذا السكاح ولم
 تخبر **ش** لأنها قد فضيت **م** وما سمي للسيد وإن زاد على مهر مثلها ولو طئت
 فعقت وإن عتقت أو لا فلهما ومن وطئ أمة ابنه فولدت فادعاه
 نسبه وهما وليه ووجبت على الأب قيمتها **ش** فإن قوله عليه السلام
 أنت وما لك لا يسكن واجب ولاية تملك الأب ما إن الابن عند الحاجة فقبل
 الوطئ تسمى ملكاً له ليلا يكون الوطئ حراماً فبقيت قيمتها على الأب **م** لا مهر
ش لأنه وطئ مملوكته **م** ولا قيمة ولدها **ش** لأنه ولد ملك الأب **م** والموت
 كالأب بعد موته فيه **ش** أي بعد موت الأب في حكم المذكون لا قبله **ش** أي
 لا قبل موت الأب **م** وإن نكحها صح **ش** وإن نكح أمة ابنه صح **م** ولم يفسد من المهر
 ويحب محله قيمتها ولدها حتى يقر ابنه **ش** أي بقرابة الابن فإن الأمة

ملك الابن فينبهها الولد فيعتق على اخيه **م** وقد فسخ حرته قالت
 سيدتي بجي اعتقه عني الف ففعل **ش** احرته تحت عبد قالت سيد
 زوجها اعتقه عني بالف ففعل **م** الا من يعتق الزوج على امراته فقد
 الفسخ خذوا لفرجه فانه لا يعتق على المرأة عنده لعدم الملك ومعنى نقول
 بالاقتضاء ثبت الملك فصار كما لو قالت بعه مني كذا ثم اعتقه عني
 وقول المولى اعتقت صار كما لو قال بعه منك ثم اعتقتك عنك فلما ثبت
 الملك اقتضاء فسخ الفسخ **فان** قيل ويرى عليه ان غاية ما في الباب الله صا
 كقوله بعه عبدك عني بالف وقال لا خربعت لا ينعقد البيع لان الواحد
 يتولى طرفي البيع بخلاف الفسخ وايضا الملك الذي ثبت بطريق الاقتضاء
 ملك ضروري فثبت بعد الضرورة ولا ضرورة في نيوته في حق الفسخ حتى
 يفسد الفسخ والجواب عن الاول ان البيع الثابت بالاقتضاء مستغن عن
 القبول فانه قد عرف في اصول الفقهاء ان مقتضى ليس المفقوظ بل هو مؤثر
 ضروري فيسقط من الدركان والشروط ما يحتمل السقوط وعن الثاني
 اثبت بالاقتضاء وان كان ضروريا يثبت بدلا لزامه التي لا تحتمل السقوط
 كما سبق في مسئلة الهبة ان الهبة لا تقتضيه بل لها من القبض بطلان ملك
 الفسخ من لوازم شوق ملك اليمن بحيث لا ينفك عنه **م** والولاية لها **ش** لانه
 عتق عليها **م** ويقع عن كفارتها لو نوت به **ش** او لو نوت بهذا الاعتاق **ع**
 عن الكفارة يقع عن الكفارة **م** وان قالت ذلك بلك بدل لم تنفذ والولاية له
ش اي للسيد وهذا عندنا في حنيفة ومالك رحمهما الله واما عندنا في يوسف
 هذا الاول سواء ثبت الملك حنا بطريق الهبة ويستغنى للهبة عن القبض
 وهو شرط كما يستغنى البيع عن القبول وهو ركن فنقول فنقول القبول

ركني تحمل السقوط كما في التعاطي اما القبض فلا يحمل السقوط في المصلحة بحال
م فان سلم المترجمان بلا شهود او في عدة كاف معتقدين ذلك او عليه و
 ان سلم الزوجان المهران فارق بينهما والطفل مسلم ان كان احدا بولي سلم
 او سلم احدهما وكتباي ان كان بين مجوسي وكتباي **ش** لان الطفل يتبع خي
 الابوين **و** بنام وفي اسلام زوج المجوسية او امرأة الكافر **ش** اي سؤله كان
 مجوسيا او كتابيا **م** يعرض الاسلام على الفراق ان سلم فله والة فارق بينهما
 وهو **ش** اي التوفيق **م** طلاق ولو اتي بالثبوت **ش** لان الطلاق لا يكون من النساء
م ولا هو هنا **ش** اي بائناهما **م** التلويطة **ش** اما في صورة اداء الزوج فان كانت
 موطوءة فله المهر فان لم تكن فنصفه لان التوفيق هنا طلاق قبل الدخول **م**
 ولو كان ذلك في دارهم **ش** اي اسلام زوج المجوسية او امرأة الكافر لم يثن حتى
 تحضر في ذلك فاقبل اسلام الآخر ولو اسلام زوج الكتابية فله وثمانين مائلا
 ولا يثنى له بالثبوت فلو خرج احدهما اليها مسلما او اخرج مسيئا بآت
 وان سببتا معا او من هاجرت اليها بآت بلا عدة الا الى امل وادتداد
 كل منهما فسنح عجل ثلث ثلثون مائة كل مهرها و غيرها نصفه لو اذلت شي
 لو اذلت وبقى النكاح لو اذلت معا وفلان اسلام احدهما قبل الآخر
باب القسم يجب العزل فيه والبكر والشيب والجذبة والعقيدة و
 المسلمة والكتابية سواء ولا ممة والمكاتبه وام الولد والمذبة نصف
 الحرة ولا قسم في السفوف فما عني شاء والقرعة اولى وان تركت قسمها
 لضررها صح وان رجعت جان **كتاب الرضاع** يثبت بمصاة في حولين
 ونصفه بعد امومة المصعة للرضيع وابوة زوج مصوعة لبنها منه
 له **ش** اي للرضيع فالحو لان ونصف في قول ابي حنيفة رحمه الله عند غيره

ع يعني اذا كان احد الابوين مجوسيا
 والآخر كتابيا والطفل يتبع كتابي

غيرة فدلته حولان **م** فيجوز منه ما يحرم من النسب الأم اختد واخيه **ش** فان
 أم الاخت والاخت من النسب هي الأم وموطوءة الأب وكل منهما إمام ولا كذلك
 من الرضاع وهي شاملة لتلك صور الأم رضاعاً للاخت وللاخت نسباً
 الأم نسباً للاخت والاخت رضاعاً والأم رضاعاً للاخت والاخت رضاعاً
 فان قيل قوله الأم اخت إذا اريد بالأم الأم رضاعاً وبالخت الاخت رضاعاً
 لا يشمل ما إذا كانت أحدهما فقط بطريق الرضاع وان اريد بالأم الأم
 نسباً وبالخت الاخت رضاعاً وبالعكس لا يشمل التصورين إلا
 خوفاً قلنا المراد ما إذا كانت أحدهما بطريق الرضاع اعم من ان يكون أحدهما
 فقط أو كل منهما **م** وأخت ابنه **ش** اخت الابن من النسب ما ثبتت وإما -
 البينة وابتها كانت فقط وطبقت أمي ولا كذلك من الرضاع **م** وجدة ابنه
ش جدة الابن نسباً أم موطوءة ولا كذلك من الرضاع **م** وأم عمه وعمته
 وأم خاله وخالته **ش** علم ان أم هؤلاء موطوءة الجد الصحيح والجد الفاسد
 ولا كذلك من الرضاع ولا تنسب الصور الثلاث في جميع ما ذكرنا **م** للرجل **ش**
 أي هذه النسب المذكورة لا تقوم للرجل إذا كانت من الرضاع **م** وأخت ابني المرأة
 لها رضاعاً **ش** أي لهما أخوان في المرأة إذا كان من الرضاع وعلم ان هذا مكر
 لأنه ذكوات الاخت وقد كانت المرأة أم أخ رجل كان الرجل حراً في تلك المرأة غير
 المحمي كانت كذلك فيجوز منه ما يحرم من النسب الأم أوله وأصوله وأخت
 ابنه وجدة فاوله والأصول الاخت والعم والدة والحال هي الأم
 فأم هؤلاء هم من النسب لا من الرضاع ثم غيبت العبارة إلى هذا -
 فيجوز مع قوتها عليه كالنسب وزوجه والزوجة عليها التحريم
 الموضوعة وزوجها على الرضيع وتحريم قوتها على الرضيع كما في النسب ويجوز

فزوج التزويج على الموضوعة وزوجها ويجوز زوج التزويج على الموضوعة وزوجها
 أي التزويج ان كان ذكر أو أنثى زوجته على زوج موضوعة وان كان التزويج
 أنثى أنثى زوجها على موضعها وضابطه في هذا البيت الفارسي أن جانب
 مشيرة على خويش شوند از جانب بنين خود وروغان و فروع **م** وعمل
 اختا حیدر و ضلعاً كما عمل نسباً كالج من الاب له أخت من أمه عمل لأخيه
 من أبيه ورضيعاً نذري كالج و أخت له من أمه شاة وحكم خلط لبنها
 بأمه وأوقاد ولبن أخويها وشاة بالغلبة ويطعام الحلب **م** وحكم خلط لبنها
 بيطعام الحلب كما في لبن رجل **م** أي إذا نزل للرجل لبن فبشره صبي لا يتعلق به
 حرمه التزويج **م** واحتقان صبي لبنها وحرم لبن البكر والميتة وإن أنضعت
 ضرسها أو رضعت **م** أي إذا رضعت امرأة ضرسها حال كون الضرس موضوعة
 حرمها على الزوج **م** ولا يجوز للبيك أن لم توطأ وللرضيع نصفه ورجع به
 على الموضوعة إن قصرت النفس أو أذلة وتحت رجلان أو رجل وامرأتان
 والله أعلم **كتاب الطلاق** أحسنه طلاقه فقط في طهره ووطئ فيه وحسنه
 وهو السني طلاقه لغو موطنه ولو في خيفه ولو موطنه تنريق الثلث في أطهار
 له ووطئ فيها فمن تحيض واشهره الأيسر والصغيرة والحامل **م** فقوله
 اشهر عطف على أطهار **م** وطلاقه من عقيب الوطئ وبزعة ثلاث أو ثنتين
 بمرة أو مرتين في طهره زوجة فيه أو واحدة في طهره وطئت فيه أو
 حيض موطنه ونجب رجعتها في الأصح **م** وعند بعض ما نحن متخبر
 وأعلم أن الطلاق باغض المباح فلا بد أن يكون بقدر الضرورة فأحده
 واحدة في طهره له ووطئ فيه أما واحدة فلا تأقلاً وأما في الطهر فلا أن
 كان في الحيض يمكن أن يكون نسف الطبع لا إدخال المصلحة وأما عدم الوطئ

عَيْلًا يَكُونُ شِبْهَهُ الْعُلُوقُ **م** فَإِذَا طَهَرَتْ طَلَّقَهَا إِنْ شَاءَ وَإِنْ قَالَ مَوْطُوءٌ
 أَمْتُ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَالسَّنَةُ بِهَا نِيَّةٌ تَقَعُ عِنْدَ كُلِّ طَهْرٍ طَلْقٌ **ش** لِأَنَّ الطَّلَاقَ
 السَّنَةَ هَذَا **م** وَإِنْ نَوَى الْحُلَّ السَّاعَةَ مَتَى **ش** أَوِ النَّيَّةَ حَتَّى يَقَعَ الثَّلَاثُ فِي
 الْحَالِ خَلَا وَالزَّوْجُ رَحِمًا لَهُ بِذَعْبِي وَهُوَ مِنْدُ السَّنَةِ وَعِنْدَنَا الثَّلَاثُ فَعْدَةٌ
 سَنَتِي الْوُقُوعُ أَيْ وَقُوعُهَا مَذْهَبُ أَهْلِ السَّنَةِ **م** وَيَقَعُ طَلْقٌ كُلُّ
 زَوْجٍ عَاقِلٍ بَالِغٍ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ أَوْ سَكْرَانٍ طَالِبٍ أَوْ مُكْرَهٍ أَوْ غَيْرِ بَاشِرٍ
 الْمَعْلُومَةِ **ش** أَيْ وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ سَكْرَانًا خَلَا وَاللِّسَانُ فَعِي **م** لَا طَلْقَ
 كُلِّ صَبِيٍّ وَبُخْنُونٍ وَنَائِمٍ وَسَيْدٍ عَلَى زَوْجَتِهِ عَبْدٌ وَطَلَقُ الْمَرْءِ وَالْأَمَةِ
 ثَلَاثَةٌ وَاثْنَانِ **ش** أَيْ طَلَقُ الْمَرْءِ ثَلَاثَةٌ وَطَلَقُ الْأَمَةِ اثْنَانِ **م** وَلَوْ زَوَّجَهَا
 خَلَا فِيهَا **ش** فَإِنْ أَعْتَبَرَ الطَّلَاقَ عِنْدَنَا بِالثَّلَاثِ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَجْعِيًّا بَا
 لَوُجَاهٍ فَإِذَا كَانَ زَوْجُ الْأَمَةِ حُرًّا فَالطَّلَاقُ عِنْدَنَا اثْنَانِ وَعِنْدَهُ
 ثَلَاثَةٌ وَإِنْ كَانَ زَوْجُ الْمَرْءِ عَبْدًا فَالطَّلَاقُ عِنْدَنَا ثَلَاثَةٌ وَعِنْدَهُ اثْنَانِ **بَابُ**
إِقْعَاعِ الطَّلَاقِ صِيَغُهُ كَمَا تَقُولُ فِيهِ دُونَ غَيْرِهِ مِثْلُ أَنْتَ طَالِقٌ وَمُطْلَقَةٌ
 وَطَلَّقْتُكَ يَقَعُ بِهَا وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ وَأَنْ نَوَى مَذْهَبُ **ش** أَيْ خِلَافُ الْوَاحِدَةِ
 الرَّجْعِيَّةِ وَحِي الْوَاحِدَةُ الْبَائِنَةُ أَوْ أَكْثَرُ مِنَ الْوَاحِدَةِ وَلَفْظُ الْمُخْتَصَرِّ وَيَقَعُ بِهَا
 رَجْعِيَّةٌ أَيْدًا أَوْ سَوَاءً نَوَى وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً أَوْ بَائِنَةً أَوْ أَكْثَرَ مِنَ
 الْوَاحِدَةِ أَوْ لَمْ يَنْوِثْ **م** وَخَانَتْ الطَّلَاقُ أَوْ أَنْتَ طَالِقُ الطَّلَاقُ أَوْ أَنْتَ
 طَالِقٌ طَلَا فَأَيُّعُ وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ إِنْ لَمْ يَنْوِثْ أَوْ نَوَى وَاحِدَةً أَوْ ثَنَيْنِ
 وَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا فَثَلَاثُ **ش** هَذَا لِلْوَحْدَةِ وَاتِّمَامِ الْأَمَةِ فَثَنَيْنِ بِمَنْزِلَةِ الثَّلَاثِ
 فِي الْمَرْءِ وَذِكْرُ أَصُولِ الْعَقْدَةِ أَنَّ لَفْظَ الْمَصْدَرِ وَلِوَحْدَةٍ يَدُلُّ عَلَى الْعَدَالَةِ فَالْثَّلَاثُ
 وَاحِدٌ عِبَارَةً مِنْ جِبْتِ أَنْهُ مُجْمَعٌ فَصَحَّ نِيَّتُهُ وَإِنْ لَمْ يَنْوِثْ يَقَعُ الْوَاحِدُ

الحقيقى اما الاثنان في الحرة فعود محض لا دلالة للفظ المفرد عليه **م**
 وباضافته الطلاق لا يكملها الا ما يعبر به عن الصل كانت طالق او ثلث
 او رقتك او عنقك او روحك او بدلك او جسدك او وجهك
 او فخذك او الى جزء شايع كنصفك او ثلثك يقع والمزيد بها او كلها
 لا وكذا الطهر والبطن وهو الاظهر **ش** لانه لا يعبر بها عن الصل وعند
 البعض يقع **م** وينصف طلاقه او ثلثها ومن واحدة الى اثنين او ما بين
 واحدة الى اثنين واحدة **ش** فقلوله واحدة مبتدأ وخبره بنصف طلاقه
م وفي من واحدة الى ثلث او ما بين واحدة الى ثلث شتان وبثلاثة
 انصاف طلاقين ثلاث وبثلاثة اصناف طلاق طلقان وقيل ثلث
ش وجهه ان اول ان ثلثة اصناف طلاق تكون طلاقه ونفسا فتكمل
 النصف فحصل طلقان ووجه الثاني ان كل نصف يكامل فحصل ثلث **م** و
 في انت طالق واحدة في اثنين واحدة نوع الضرب او **ش** قالوا لان
 عمل الضرب في تكثير الاجزاء لا في زيادة المضروب **م** وان نوع واحدة و
 اثنين ثلث وفي غير الموطوعة واحدة مثل واحدة وشنتين **ش** اذا قال
 لغير الموطوعة انت طالق واحدة في شنتين ونوع واحدة وشنتين يقع ولو
 كما اذا قال لغير الموطوعة انت طالق واحدة وشنتين يقع واحدة **م** وان
 نوع مع شنتين ثلث في شنتين في شنتين ونوع الضرب شتان وفي من
 هذا الى ثام واحدة حقيقة ونحو الطلاق بمكة او في مكة او في الثلاث **ش**
 اي اذا قال انت طالق بمكة او في مكة او في الدار فهو تحريم **م** وعلق في
 اذا دخلت مكة او في دخولك الدار يقع عند الوجه انت طالق غدا
 في غدا ويصح نيئة العوض في الثاني فقط **ش** فانه اذا قال انت طالق غدا

غداً يقتضي ان يكون موصوفة بالطلاق في كل الغد فيقع عند الفجر ولا يقع
 فيه العوض كما اذا قال صمت السنة يدل على انه صام كلها بخلاف صمت
 في السنة وفي قوله انت طالق في غداً يقتضي وقوع الطلاق في فجر من الغد
 وليس جزء من الاصل من الجزاء الا في يقع عند الفجر لا يلزم الترجيح من
 غير ترجيح اما اذا نوى جزاء معيناً صح نيته **م** وعند الفجر في اليوم غداً او
 غداً اليوم **ش** وان قال انت طالق اليوم غداً يقع في اليوم وان قال انت
 طالق غداً اليوم يقع في الغد **م** وان قال انت طالق قبل تزوجك وانت
 طالق أمس لمن نكح اليوم ويقع الا ان فيمن نكح قبل أمس **ش** وان
 قال انت طالق أمس لا مرة نكحها قبل الامس يقع في الحال اذ لا قدرة
 له على ان يقع في الزمان الماضي **م** وفي انت كذا ما لم اطلقك او متى لم
 اطلقك او متى ما لم اطلقك وسكت يقع حلاً وان لم اطلقك اخر من
 واذا ما بدله نيته مثل ان عندك حنفية رح وعندك اكنة ومع نيته
 الوقت والشروط وكينته **ش** وهذا بناء على ان اذا عندك حنفية رح **ش**
 بين الطرفين والشروط وعندك حنفية في الطرف وقد بقي للشروط بطريق
 الجواز فقولك اذا لم اطلقك يكون بمعنى متى اطلقك يكون كما اذا قال طلقني
 نفسك اذا سبته فانه بمعنى متى سببت وعندك حنفية رح لما كان
 مشتركاً بين المعنيين قال في قوله اذا لم اطلقك ان كان بمعنى متى يقع
 في الحال وان كان بمعنى ان يقع في آخر العزم فوقع الشك في وقوعه في
 الحال فلا يقع بالشك واما مسألة المشية فان الطلاق تعلق
 بمشيتها فان كان اذا بمعنى ان انقطع تعلقه بمشيتها بانقضاء
 الجواز وان كان بمعنى متى لم ينقطع فلا ينقطع **م** وفي انت طالق ما لم

أنت طالق تطلق بالاخيرة **ش** إذا قال أنت طالق ما لم اطلقك أنت طالق
تطلق بالاخيرة وهي قوله أنت طالق حتى لو قال أنت طالق ثلاثا لم
اطلقك أنت طالق يقع واحدة **م** واليوم للنهار مع فعل ممتد للوقت
المطلوع مع فعل لا يمتد فعند الشرط لا يمتد في امرك بيدك يوم
يقدم زيد وتطلق في يوم اتزوجك وانت طالق **ش** اعلم ان اليوم اذا
قرون بفعل ممتد يراد به النهار واذا قرون بفعل غير ممتد يراد به الوقت
وذلك لان طرف الزمان اذا تعلق بالفعل بلا لفظ في يكون معيارا له
كقولنا صمت السنة يخالف قولنا صمت في السنة فاذا كان الفعل
ممتدا كالسنة كان المعيار ممتدا فيراد باليوم النهار هنا وان كان الفعل
غير ممتد كوقوع الطلاق كان المعيار غير ممتد فيراد باليوم الوقت واعلم
قد وقع خبط واضطراب في ان الاعتبار في ممتد وعدد الفعل الذي
تعلق به اليوم او الفعل الذي اضيف اليه اليوم والمذكورة في الهداية في
هذا الفصل ان اليوم يجرى على الوقت اذا قرون بفعل لا يمتد والطلاق من
هذا القبيل فينظم الليل والنهار فكذا ليل على ان الاعتبار الذي تعلق
به اليوم وهو الطلاق في قوله يوم اتزوجك فانت طالق والمذكورة في ايمان
الهداية انه اذا قال يوم اكلم من فله فانت طالق يتناول الليل والنهار لان
اليوم اذا قرون بفعل لا يمتد يراد به مطلق الوقت والحكم لا يمتد فكذا
على ان الاعتبار الفعل الذي اضيف اليه اليوم اذا عرفت هذا فان كان كل
واحد منهما غير ممتد كقوله أنت طالق يوم يقدم زيد يراد باليوم مطلق
الوقت وان كان كل منهما ممتدا نحو امرك بيدك يوم اسكن هذا الدار يراد
باليوم النهار وان كان الفعل الذي تعلق به اليوم غير ممتد والفعل الذي

الذواضي في هذا اليوم تمتد أعوان طالق يوم اسكن هذه الدار والعكس
 نحو امرك بيدك يوم يقدم زيد ينبغي ان يراى باليوم النهار ويحيى الحقيقة
 وانما قلنا ان الطلاق غير ممتد لان المراد بقاء الطلاق فلا يقال ان كفى
 المرأة طالقاً ممتد لان الطلاق اذا وقع تكون المرأة طالقاً وهو امر مستمر
 فلا فائدة في تعليق اليوم به فيكون اليوم متعلقاً بايقاع الطلاق لا يكون
 المرأة طالقاً واعلم ان المراد بالاستداد استداداً يمكن ان يستوعب النهار
 لا مطلق الاستداد لانهم جعلوا التكلم من قبيل غير الممتد ولا شك ان التكلم
 ممتد زماناً طويلاً لكن لا يمتد بحيث يستوعب النهار **م** ولجعت وانت
 طالق مع عتق سبيك لو اعتق **ش** رجل تزوج امه غيره فقال لها انت
 طالق مع عتاق مولدك اياك فاعتقها المولى فطالقت شئتين فالزوج
 يملك الرجوع لانه اعتاق المولى شرطاً للتطليق فيكون مقدياً عليه فار
 لعتق يكون مقدياً على وقوع الطلاق فيقع الطلاق وهو حرج فيصير طالقاً
 ثلثاً فانيملك الرجعة فان قيل كذا مع القرآن قلنا اجازت لنا شئنا مع
 العيسوي **م** وعند محمد بعد تعليق عتقها وتطليقها بالجملة لا خلاف
 لمحمد **ش** يعني لو قال المولى اذا جاء الغد فانت حرة وقال الزوج اذا جاء الغد
 فانت طالق شئتين في الغد وقع العتق والطلاق ولا يملك الزوج الرجوع
 لان وقوع العتق معاناً لو وقع الطلاق فيقع الطلاق وهي امه بخلاف
 المسئلة الاولى فان وقوع الطلاق متوقف على وقوع العتق فاعتبر
 التقديم والتأخير بالرتبة وعند محمد رتبة يملك الرجعة لان العتق اشيع
 وقوعاً لانه رجوع الى الحالة الاصلية وهو امر مستحسن بخلاف الطلاق
 فانه ابغض المباحات فيكون في وقوعه بطون وثأخوم وتعد كل مرة **ش** بالان

اخذاً بالاحياط **م** ويقع بانامك باين او عليك حرام ان نوى بانامك
 طالق وان نوى وانت طالق واحدة او لا او مع موث او مع موثك و
 لا طلاق بعد ما ملك احدهما صاحبه او ينقصه **ش** لانه وقع الفرقة
 بينهما بملك الرقبة والطلاق يستدعي قيام النكاح **م** وبانت طالق هكذا
 يثنى بالصبغ يقع بعده **ش** اي بعد الا صبغ والا صبغ يدك ويؤ
م وتعتبر المنشورة ولو اشار بظهرها فالمضموم **ش** لانه اذا اثنى بال
 صابع المنشورة فالعادة ان يكون بطن الكفة في جانب المطلب واذ اعتد
 بالاصابع يكون بطن الكف في جانب العاقل **م** وبانت طالق باين او انت -
 طالق استاذ طلاق او الفخذ او اخبته او طلاق الشيطان او البعثة
 او الجبل او كما تروا من البيت او تطلقه شديدة او طويلة او عن يمينه
 نية ثلث واحدة باينة ومعها ثلث **ش** قوله بك نية ثلث فيشمل ما اذا
 لم ينو عدداً او نوى واحدة او اثنين وهذا في المرة اما في الامة فنحن ان
 الثلث في الخبر **م** ومن طلقها ثلثا قبل الوطئ وقع فان فراقا بانت بالوطئ
 ولم يقع الثانية فاني طالق ولولة وولولة تقع واحدة ويقع بعدد
 قوله بالطلاق لا به فلو انت طالق لو ماتت قبل ذكر العدد وبانت
 طالق واحدة قبل ولولة او بعدها واحدة واحدة **ش** لانه الواحدة الاولى
 وصفت بالقبلية فلما وقعت لم يبق للثانية محل **م** وبانت طالق ولولة
 قبلها واحدة او بعدها ولولة او مع واحدة او معها واحدة شتان **ش**
 اما في قبلها وبعد ذلك الواحدة الاولى وهي التي تقع في الحال وصفت
 بالبعدية فاقترنت وقوع واحدة متقدمة عليها الكولادة على الا
 يقع في الزمان الماضي فيقع في الحال فتكون الواحدة الاولى والثانية متقا

متقاربتين وأما في مع ومعهما فطاعهم وفي الموطوءة شتان في طاعتها
 أنت طالق وأحدة وأحدة إن دخلت الدار شتان لو دخلت وولدت
 إن قدم شرطه **في** أي قال إن دخلت الدار فانت طالق وأحدة وأحدة
 فعند الشرط يقع واحدة وهذا في غير الموطوءة فإن الواحدة الثانية
 تعاضت بالشرط بولسطة لا ولو فإذا وجد الشرط يقع بهذا الترتيب و
 هذا عند أبي حنيفة صحيح وأما عندهما يقع شتان وتحقيقه في أصول الفقه
 في حروف المعاني **وكما يته** ما لم يوضع له واحتمله وغيره فلا تعلق إلا
 بنية أو دلالة الحال ومنها اعتدي واستبوي رجل وأنت واحدة ولها يقع
 واحدة رجعية وبها قيها كانت باين بنة قبله ثم لم تحبك على غار بك
 الحق باهلك وهبك لا هلك سخطك فارقك لم يركبك كانت حق
 نفقني فخرني استنكرتني فخرجني فخرجني فخرجني فخرجني فخرجني فخرجني
 بآينه أن نواها أو شتيين أو ثلاث أن نواه وفي اعتدي ثلاث مرات لو نوي
 بالاول طلاقاً وبغيره حبساً صديق وإن لم ينو بغيره شيئاً قلت **في**
 عبارة المحققين ونحو الخرج وإن هبني وقوي محمل رداً ونحو خلية وبرية بنة
 حرام باين يصلح سبباً ونحو اعتدي واستبوي رجل أنت واحدة أنت حرة
 اختياراً ولم يركب يديك سخطك فارقك لا يحتمل السبب والرد في الأوصاف
 يتوقف الحال على النية وفي الغضب الأول وفي مذكرة الطلاق الأولى فقط
 الملبى بالرضا أن لا يكون غضب ولا مذكرة طلاق في يتوقف الأول
 الثلاثة وفي حال الغضب يتوقف الأول أن لا يصلح رداً أو ما يصلح سبباً
 على النية أن نوي الطلاق يقع لها الطلاق وإن ينو لا يقع أما الفهم
 وهو لا يصلح رداً ولا سبباً يقع به الطلاق وإن لم ينو في حال مذكرة

الطلاق يتوقف الاول اى ما يصلح رد على النية اما الاخران وهما ما
 يصلح سببا وما لا يحمل الرد والسبب فيقع بهما الطلاق وان لم ينو
 التفويض ولو قيل لها طلقى نفسك او امرتك بيدك واختار في نية
 الطلاق وتطليقها في مجلس علمت به وان طال **ش** قوله بتطليقها
 مبتدأ ولو قيل خبره ثم فسّر المجلس بقوله **م** ما لم تقم ولم تعمل ما يقطعها
 لا بعده **ش** فان المجلس يتبدل باحد الامرين بالقيام او بعمل لا يكون من
 جنس ما مضى لا بعده اى لا يكون لها الاختيار بعد قيامها عن المجلس
 جلوس القائمة وانحاء القاعدة وقعود المتكئة ودعاء الاب
 للشورى وشهود تشهدهم وقف دابة هي ركبتهما وتلك كسبتهما
 ويتوابعها كسبتهما **ش** حتى لا يتبدل المجلس بحرى العاك ويتبدل
 بسير الألبه وفي اختيار لا يقع نية الثالث بل تبين ان قالت اخترت
 نفسي واختار نفسي شرط ذكر النفس من احدهما وفي اختار واختار
 لو قالت اخترت تبين **ش** اى ان لم يذكر احدهما النفس بل قال الزوج اختار
 اختيارة يقع ان قالت اخترت **م** ولو كرر اختارى ثلثا فقالت اخترت
 اختيارة واخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة يقع ثلث بلانية **ش**
 ويبدأ عند اى حليفة سره لانه اجتمع في ملكها الطلاق الثلاث بلا ترتيب
 كالاجتماع في الكفا فانما بطل الاولى والدرعية والاخيرة يقع مطلقا
 فصار كما لو قالت اخترت **م** ولو قالت طلقت نفسي واخترت نفسي
 بتطبيقه بان بواحدة **ش** ذكر في الهداية انه يقع واحدة بملك الرجعة
 وقيل بعد غلط وقع من كمال الصواب انه لا بملك الرجعة وقيل فيه
 روايتا احدهما انه يقع واحدة رجعية لان لفظها صريح والاخرى

ى انه بائنة وهذا **صحيح** ولو قال امرك في تطليقة او اختارى تطليقة فاختار
 نفسها يقع رجعية ولو قال امرك بيدك ونوى الثالث فقالت اخترت
 نفسي بواحدة او بتمرة واحدة يقع وان قالت طلقت نفسي واحدة
 او اخترت نفسي بتطليقة فواحدة بائنة ولو قال امرك بيدك اليوم
 وبعد غد لا يدخل الليل فيه وبطل امر اليوم ان ردتته وبقي الامر بعد غد
 وفي امرك بيدك اليوم وغدا دخل الليل ولا يبقى الامر في غد ان ردتته في
 يومها **ش** لان الليل يصير تابعاً لها هنا فيصير المجموع تفويضاً واحداً فادارة
 في البعض بطل المجموع بخلاف الفصل الاول لانه يصير تفويضين فاذا
 ردت احداهما بقي الاخر **م** ولو قال طلقك نفك ولم ينو ونوى واحدة
 فطلقت نفسها يقع رجعية وان طلقت ثلاثاً ونواه صح وبئس التفتين **لا**
ش الا اذا كانت المنكوحة امة لانه واحد اعتباري في حقها لان قوله
 طلق بمعناه افعلى فعل الطلاق فالطلاق مصدر وهو لفظاً فرد مجمل
 الواحد الاعتباري وهو الثلاث لا يد على العدد **م** ويقع بائنة نفسي
 رجعية **ش** لانها قالت في جواب طلقك نفك فليس لها ايقاع ابابن
 بل مطلق الطلاق في قولها بئنت نفسي بطلت صفة الابانة وبقي طلاق
 الطلاق وهو الرجعي **م** وباخترت نفسي لا يقع شيء **ش** لانه ليس من ^{الفاظ}
 الطلاق **م** ولا يصح الرجوع من طلق نفسك ويتقيد بالجلس وفي طلق
 ضررك وطلق امرأتى خلافاً **ش** اى يصح عنه الرجوع ولا يتقيد بالجلس
 لان طلقك نفك ليس بتوكيل بل هو مأمور لانه تعليق الطلاق بتطليقها
 واليمين تصرف لازم فلا يقبل الرجوع منه هو عليك لانها تعمل نفسها
 فيتقيد بالجلس واما طلقك ضررك وطلق امرأتى فتوكيل فيقبل الرجوع

ولا يتقيد بالجلس **م** وفي طلقى نفسك متى شئت لا يتقيد **ش** اب
بالجلس وفي طلقها ان شئت يتقيد ولا يرجع **ش** او قال لا حد طلقى متى
ان شئت يتقيد بالجلس لانه علقه بمشيته فصار تملكه لا توكيله
فيتقيد بالجلس ولا يرجع عنه كما في طلقى نفسك **م** ولو قال طلقى
نفسك ثلاثا فطلقت واحدة فواحدة ولا يقع شيء في عكس **ش** او قال
لها طلقى نفسك واحدة وطلقت ثلاثا لا يقع شيء عندى حينئذ ولا في
اليها ايقاع الواحدة فصلا في ضمن الثلث وعندهما يقع واحدة **م** ولو ان
بالبين او التوحي فيكسث وقع امره ولا يقع في طلقى نفسك ثلاثا ان شئت
لوطلقت واحدة وعكس **ش** او قال لها اطلقى نفسك واحدة ان شئت
فطلقت ثلاثا لا يقع شيء في الاولى لا يقع شيء لان المراتب شئت الثلاثة
ولم توجد مشية الثلث وفي الثانية لا يقع شيء عندى حينئذ ولا في
المراد طلقى نفسك واحدة فصلا ان شئت ولم توجد مشية الواحدة
فصلا وعندهما يقع واحدة **م** ولا في انت طالق ان شئت فقالت شئت
ان شئت فقال شئت **ش** لانه علق الطلاق بمشيته الموجودة في
الحال ولم يوجد ذلك لانها علق وجود مشيتها بوجود مشيته ولا
علم لها بوجود مشيته وذلك لان قوله انت طالق ان شئت انت
هو ايقاع في الحال لكن بشرط مشيتها فمشيتها لا بد من وجودها في الحال ولا
يوجد ذلك **م** وان نوى الطلاق **ش** او وان نوى الطلاق بقوله شئت قال
في الهداية لانه ليس كلام المرأة كذا الطلاق ليس الزوج شائبا لانه
والنسية لا تعمل في غير المذكور حتى لو قال شئت طلاقا لا يقع ان نوى
لانه ايقاع مبتدأ لان المشية تنسب عن الوجود اقول اذا قال الزوج انت

انبت مالم قال ان شئت فعنا ان شئت طلاقك فقالت شئت ان
 شئت اي شئت طلاق فقال الزوج شئت اي شئت طلاقك فلما كان
 الطلاق مقدراً بعمل النية فيه فتمكن ان يجاب عنه بان المقدّر هو الطلاق
 الذي هو مفعول المشية واذا قال الزوج شئت فدلّله مفعول وهو
 الطلاق فهذا هو الطلاق الذي جعل مفعولاً للمشية لا الطلاق الذي
 جعل جزءاً للمشية وتقدير ذلك الطلاق لا يوجب الوقوع لانه على
 الطلاق بمشيتها الطلاق مشية موجودة ولم توجد تلك بل علقّت
 المرأة وجودها بوجود مشيتها وهو غير معلوم لها الا لما قال شئت
 الطلاق ونوى الزوج يقع لان هذا انشاء مبتدأ وانما احتاج الى النية لا
 يمكن ان يراد بالطلاق ما هو مفعول المشية فان نوى هذا يقع وان نوى
 طلاقاً ابتدائياً يقع فلا بد من النية **م** وكذلك تعليق بمعلوم ويقع لو
 علقّت بموجود **ش** كما لو قالت شئت ان كانت السماء فوق الارض
م وفي اذنت طالق اذا نسيت واذا ما نسيت ومتى ما نسيت لا يراد له
 من يردّها **ش** لانه ملكي الطلاق في الوقت الذي شاءت فلم يكن تعليقاً قبل
 المشية حتى يرد بالردم وتطلق متى شاءت واحدة لغير في كل ما نسيت لها
 ايقاع واحدة ثم وثم لا ايقاع الثلاثة جميعاً ولا التطبيق بعد زوج **ش**
ش قوله ولا التطبيق بالرفع عطف على الايقاع المضاف بالثلاث تقديره
 ليس لها ايقاع الثلاثة جميعاً ولا التطبيق **م** وفي حيث شئت واي شئت
 يتقيد بالمجالس في كيف شئت يقع رجعية وآلم تشاء فان شاءت
 كالزوج باينة او ثلثاً يقع وان نوى ثلثاً والزوج واحدة باينة او با
 لقب رجعية وان لم ينو شيئاً فما شاءت **ش** هذا قول ابو حنيفة رج و

حاصله ان الكيفية مفوضة اليها اصل الطلاق فيقع رجعية ان لم تنشا
 المرأة اما ان شادت فان وافقت مشيئة مشيتها في البائن والثلثان وقع
 ما اتفقا عليه وان خالفها يقع رجعية لا تملك بد من اعتبار مشيتها لان
 الزوج فوض اليها ولا بد ايضا من اعتبار مشيئته لان مشيتها مستفادة
 من الزوج فاذا عارضتها تناسا وتنافيا اصل الوحدة الرجعية وان لم توجد
 مشيئة الزوج تعتبر مشيئة المرأة في الكيفية واما عندهما فكما ان الكيفية مفوضة
 اليها اصل الطلاق مفوض اليها ايضا **م** وفيكم شئت او ما شئت طلقت ما
 شئت في مجلسها لا بعده وان ردت اردد وفي طلق نكح من ثلث ما شئت
 لها ان تطلق ما دونه لا فلا **ش** هذا عندنا في حنفية رج لان من التبعيض و
 عندها لها ان تطلق نفسها ثلثا فيكون من ليسان قلنا اصل محمل والبعض
 مبني على فيمحل عليه **باب الخلف بالطلاق** شرط صحته الملك والاضافة اليه فلا
 تطلق اجنبية لو قال لها ان كلن فانك كذا فنكحها فطلما وتطلق بعد
 الشرط ان قال له زوجته فطلما **ش** لوجود الملك وقت التعليق **م** او
 قال لا جنبية ان كلن فانك كذا فنكحها **ش** لوجود الاضافة الى الملك وعند
 الشافعي لا يقع والمراد بالضافة الى الملك تعليق الطلاق بالملك **م** والفاظ
 الشرط ان واذا ما وكل **ش** نحو كل من اقل تدخل الدار فهي طالق **م** وكل من
 ومنهما وفيها تحل اليه من اذا وجد الشرط مئة الا في كل ما تدرج بعد
 الطلاق الثالث **ش** المان بالتحلل اليه من بطلان اليه من يبطله التعليق **م**
 فلا يقع ان نكحها بعد زواج امرأه اذا دخلت على الزوج في نحو كل من تزوجت
 فانت كذا **ش** فانه كل تزوجها تحلل وان كان بعد زواج امرأته من كل مرة
م واولا الملك لا يبطل اليه من وتنحل بعد الشرط مطلقا وشرط للطلاق الملك

ش الملك وقوله مطلقا الى سوا وجود الشرط في الملك او في غير الملك فان
وجود الملك ينحل الى اجزاء اي يبطل اليمين ولا يترتب عليه الجناء
وجوده في الملك ينحل الى اجزاء اي يبطل اليمين ولا يترتب عليه الجناء
فان قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا فان اراد ان تدخل الدار من
غير ان يقع الثلث فحيث ان يبطلها واحدة وتنقضي العدة وتدخل الدار
حتى يبطل اليمين ولا يقع الثلث ثورين وجهها فان دخلت الدار فلا
يقع شيء يبطل اليمين **م** واذا اختلفا في وجود الشرط فالقول له الاعم
حجتها وفي شرط لا يعلم الا منها صدقت في حقه خاصة ففي ان حصة فانت
طالق وفلانة او ان كنت تحبين عذاب الله تعالى فانت كذا وعبدت ثورين
قالت حصة ولحبة طلقت هي فقط وفي ان حصة يحكم بالحي بعد
الدم بثلاثة ايام من اوله **ش** او ان قال ان حصة فانت طالق فبعد
رايت الدم ثلثة ايام يحكم بالحي من اول الدم لانه يبين بقوة الدم ثلثة
ايام انه حيض فيكم بعد الثلث بوقوع الجناء **م** وفي ان حصة
حيضة لا يقع حتى تظهر **ش** فان الحيضة هي الحاملة **م** وفي ان صمت يوما
فانت طالق تطلق حين غربت من يوم صامت بخلاف ان صمت **ش** فانه يقع
على نوم ساعة **م** ولو علق طلق بولادة دكر فطلقتهن بانتي فولدت مما
يذكر الاول تطلق واحدة قضاء وثنتين تنزها **م** او بدالة فيما بينه
وبين الله تعالى وانقضت العدة **م** او بالوضع الثاني ولما لا يقع به طلاق اخر
لان العدة تنقضي بالوضع قال الله تعالى ولات الا بالاحل ان يضعن
احلن ثم الوضع شرط لوقوع الطلاق فهو مخرج عن الوضع وتنقضي العدة
بالوضع فلا يقع بعده طلاق **م** ولو علق الطلاق بشيئين يقع ان وجد الثاني

في الملك والدة فلا **ش** قوله ان وجد الثاني في الملك يشتمل على ما اذا وجد في الملك
 او وجد الثاني فقط في الملك وقوله والدة فلا يشتمل ما اذا لم يوجد شيء منهما
 في الملك او وجد الاول في الملك فقط دون الثاني **م** والتبر من بسط التعليق
 فلو علق الطلاق بشروط ثم عجز الثالث ثم عادت اليه بعد التحليل ثم وجد
 الشرط لا يقع شيء ومن علق الثالث بوطي زوجته فأولج **ش** او ادخل
 خشفته حتى التقى الختانان **م** ولبت فلا عفي عليه **ش** العفر هو المثل وقيل
 هو مقدار الجرة الوطئ لو كان الزنا حلالا **م** وكذا لو علق عتقا امته بوطئها
 ولم يفرجها في الرجعي ولو نزع ثم افرج عجب العفر وكان رجوعا ولو قال
 انت طالق ولو قال انت طالق ان شاء الله متصدا او ماتت قبل ان شاء الله تعالى
 لم يقع ولو مات هو يقع **ش** او قال انت طالق فاخذ في التكليم بان شاء الله تعالى
 فذلك قبل تمامه **م** وانت طالق ثلاثا لا تنس في يقع واحدة وفي الاو
 ثنتان **باب حكم المريض** المريض الذي يصير فارقا بالطلاق ولا يضح
 تبرعه الا من الثالث من غالب حاله الهلاك بمريض او غيره كما اذا كسرت
 السفينة فبقى على لوح فمناضاه مريض وجي عن اقامة مضالجه خارج
 البيت وقد فية **ش** او على اقامة مضالجه في البيت **م** ومن بارز رجلا او
 قد لم يقتله قصاصا او رجم مريض **ش** او على الذي مات فلوا بان
 زوجته وهو كذلك ومات بذلك السبب وبغيره ثرت **ش** خلا
 للمسا فقبح واعلم ان الخوف فيما اذا طلقها ثلثة ثلثة ان طلقها صريحا
 ثرت اتفاقا وكذا ان طلقها بالكناية اما عندنا فلو ان امرأة اطلقت ثرت
 واما عندنا فلو ان الكناية ارجع وان خالفها لا ثرت اتفاقا لا انها رخصت
 بالفرقة فبقى الثالث فهو محل النزاع **م** وكذا طالبة رجوعه طلقت ثلثة

الاقلية ثابتة فاما الكيفية بحسب ما بين **م** كمن طاعت ثلثا ما موهبا في مذهب
 اقر او وضع شيئا **ش** فان لها الاقل من ذلك ومن الارث في قولهم
م ولو علق الثلث بشرط ووجد في مريضه ان علقه بمجي وقت كرجاء بفعل
 اجنبى ترث الا اذا علق في صحته وان علق بفعل نفسه ترث سواء كان التعليق
 والشرط في مريضه او التعليق في صحته **اولا** والفعل منه بد كالحلام مع الاجنبى
 اوله بدله منه كالحل الطعام وصلاة الطهر وكلام الابوين وان علق بفعلها
 فان كانا **ش** او التعليق والفعل **م** في مريضه والفعل لها بد منه لا ترث
 وان لم تكن لها منه بد ترث وان كان **ش** او التعليق **م** في صحته لا ترث
 الا فيما لا بد لها منه عند الجبنفة روح واني يوسف روح خلة فالزوج يرث
 روح الله تعالى **ش** فانه اذا ترث عندهما الا انه لم يوجد من الزوج شئ بل
 تعلق حقه بما لا هذا عبارة الهادية ومعناها ان امرأة الفاتما
 ترث اذا وجد من الزوج في مريضه موهبة شئ في ابطال حقه بعد ما
 تعلق حقه بما لا بسبب الموهبة لم يوجد ذلك الصنع لان التعليق
 كان في صحته لا المرأة ابطلت حقه بايتيها بذلك الفعل فجوابها ان
 الفعل لا بد لها منه في مضطرة الى الايمان به فصار فعلها مضافا
 الى الزوج كما في الدعواه **م** وفي الرجوع ترث في العول اجمع وخمسها
 بموتها في عاتقها **ش** اما اذا انقضت عتقها ثم مات لا ترث اجماعا وعيا
 للمختص هكذا وان علق بينوها بشرط ووجد في مريضه ترث ان
 علق بفعله او بفعلها ولا بد لها منه او غيرها ولو علق في المريض
 لحاصل ان التعليق ان كان بفعله ترث مطلقا وان كان بفعلها ولا بد
 لها منه فذلك الا انه ان كان التعليق في الصبي ففيه خلاف فانزو

ومحمد رحمهما الله تعالى وان كان لها منه بدل توث ولا علق بغير فعلها
 فان كان التعليق في الرضوث والآلة **باب الرجعة** هي في العدة لا بعد
 لمن طلق دون الثلاث **ش** اى في المرة اما في الامة فلا رجعة التي اولى حدة
م وان ابنت بنحو رجعتك وبوطئها ومساها بشهوة ونظر الى فرجها
 بشهوة **ش** هذا عندنا واما عند الشافعي ربح فلا تصح الا بالقول **م**
 ونذرب اشهاد على الرجعة وعلقها بها **ش** اى اعلام الزوج اياها
 بالرجعة **م** وان لا يدخل عليها حتى يؤذنها ان لم يقصد رجعتها ولو اكلها
 بعد العدة الرجعة فيها وصدقته فهو رجعة وان كذبته فلا ولا يمين
 عليها عندنا بحيفة **رج** **ش** فان الرجعة من الا شيئا الذي لا يمين فيها عند
 ابي حنيفة **رج** **م** وان قال رجعتك فقات مضت علق فلا رجعة
ش وان كانت المدة مدة تحمل النقصاء العدة والمرأة تصدق في احوال
 بالنقصاء العدة وهذا عندنا بحيفة **رج** واما عندنا ففتح الرجعة
 لا لها لم تحبس قبل الرجعة بالنقصاء العدة والظاهر بها **م** كما في زوج
 امة اخبر بعد العدة بالرجعة فيها لسيدها وهو صدقه وكذبته **ش**
 فان القول قولها عندنا بحيفة **رج** واما عندنا فالقول قول المولى
 او قال رجعتك فقات مضت علق وانكس **ش** اى الزوج والسيد مضى
 العدة **م** وان افقع دمه اخو العدة لعشرة تمت ولا قل منها الا حتى تغتسل
 او يمضي وقت فريها او يتم فتصلى ولو نسيت غسل عضو الرجوع وفيما
 دونه لا **ش** او نسيت غسل ما دون العضو فلا تصح الرجعة لا لانه اعتبار
 ما دون العضو فحاله اغتسلت ومضت علقها **م** ولو طلق حاملا فاق
 من ولدت منك او طئها فلا الرجعة **ش** اى طلق امرأته وهي حامل فانكس

وطئها فله الرجعة اقول في قوله فله الرجعة نساهل لان وجود الحمل وقت
الطلاق انما يعرف اذا ولدت لا قبل من ستة اشهر من وقت الطلاق فاذا
ولدت انقضت العدة فله يملك الرجعة فيكون المراء الرجعة قبل وضع
الحمل فيكون المراد انه راجع قبل وضع الحمل فولدت لا قبل من ستة اشهر
يحكم بقية الرجعة السابقة ولا يراد انه يحل له الرجعة قبل وضع الحمل
لما انكر الوطئ والشرع لا يحكم بوجود الحمل وقت الطلاق بل انما يحكم اذا
لا قبل من ستة اشهر من وقت الطلاق فلم يوجد تكذيب الشرع قبل
وضع الحمل فالصواب ان يقال ومن طلق حاملا منكرا وطئها فراجعها
فيما عت بولده لا قبل من ستة اشهر صحت الرجعة اما مسألة الولادة
فصورها انه طلق امراته التي ولدت قبل الطلاق منكرا وطئها فله الرجعة
وانما تلحق الرجعة في مسئلة الحمل والولادة مع انحاده الوطئ لان الشرع
كذب في انحاده الوطئ لان الولد للفرش **م** وان خلد في وانكر فلا **ش**
اي لا تلحق رجعتها لانه انكر الوطئ ولم يوجد تكذيب الشرع في انحاده
فيكون انحاده حجة عليه وانما يثبت كذب الوطئ لانها سلمت اليه المعقود
عليه لانه قبض المعقود عليه بان وطئها **م** فان طلقها فراجعها
فيما عت بولده لا قبل من سنتين صحت **ش** هذه المسئلة متعلقة
بمسئلة الخلو صورها انه خلد بامرته وانكر وطئها فله طلقها فراجعها
فيما عت بولده لا قبل من سنتين فانها اذا ولدت لا قبل من سنتين من
وقت الطلاق ثبتت نسب هذا الولد من ادعى بغيره فانقضت العدة و
ولده **م** لا يبيح في البطن هذه المدة فلا بد من ان يجعل الزوج وطئا
قبل الطلاق لا بعده لانه لو لم يطأ قبل الطلاق بول الملك بنفسه

بنفسه الطلاق فيكون الوطى بعد الطلاق حراماً فيجب له صيانة فيقول المسلم
 عنه فإذا جعل واطئاً قبل الطلاق تصح الرجعة **م** ولو قال إذا ولدت
 فانت طالق فولدت ولداً ثم تلقي بيطنين فهو رجعة **ش** المراد بيطنين
 ان يكون بين الولادة الأولى والثانية ستة اشهر أو اثراً إذا كان
 اقل يكون بيطن واحداً وما ثبت الرجعة لها أطلقت بالولادة الأولى
 ثم الولادة الثانية دللت على أنه راجعها بعد الولادة الأولى ليكون
 الوطى حلالاً أما إذا كانا الولدان بيطن واحداً ثبتت الرجعة
 لأن علوق الولدان في كان قبل ولادة الأولى **م** وفي كل ولدت
 فانت طالق فولدت ثلاثة بيطون يقع ثلاثة والولد الثاني
 رجعة كما الثالث وعليها العدة بالحيض **ش** أو عدة الطلاق الثالث
 بالولادة الثالثة **م** ومطابقة الرجعتي تترين **ش** ليرغب الزوج في جمعها
م ولا يسافر حتى يشهد على رجعتها وله وطئها **ش** هذا عندنا وأما
 عند الشافعي رجح لا يعمل وطئ مطلقه الرجعتي حتى يراجع بالقول وعندنا
 الوطئ يصير رجعة **م** ونكاح مبائة بك ثلاث في عدتها وبعدها
 ولا تحمل حرة بعد ثلاث ولا أمة بعد ثنتين حتى يطأها غيره
 بنكاح صحيح ونقض عدة طلاقه أو موته **ش** هذا عند الجمهور وعند
 المسيب لا يشترط وطئ الزوج الثاني بل يكفي مجرد النكاح استدلوا
 بقوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره ولنا حديث العنبرة وهو حديث
 مشهور بمجون الزيادة به على الكتاب فيكون التي ليل بدون الوطئ
 مخالفاً للحديث المشهور حتى لو قضى القاضي به لا ينفذ **م** والمراهق
 محل لا سيدها **ش** المراهق مبيى قارب البلوغ فيجاسع مثله ولا بد

من ان ينزك الله ويستهي وكونه النكاح بشرط التحليل ويجل
للاول والزوج الثاني فعلم ما دون الثلاث فمن طلقت زوجها
وعادت اليه بعد ان عادت بثلاث خلو فالحمل صحيح والمباعدة -
بثلاث لو قالت خلعت في مدة تحمله وغلب على طئه صحتها -
خلعت للاول **ش** قيل قل تلك المدة تسعة وثلاثون يوماً لا ثلاثة
من ثلاث حبيبي وطلعتين فاقل مدة الحيض ثلاثة ايام وقل الظاهر
خمسة عشر يوماً **باب الايلاء** هو حلف يمنع وطئ الزوجة مدته
ش اى مدة الايلاء **م** فلا ايلاء لو حلف على قتل منها او على ما يبع
اشهر وللمدة شهران وحكمه طلقه باينة ان بر والكفارة والحج
ان حنث فلو قال والله لا اقربك او يبع اشهر **ش** الاول موثب
والثاني موقت باربعة اشهر **ش** اوان من نكح فعلى حج او صوم او
صدقة او فانت طالق او عبد حر فقل الحان فليها في المدة حنث و
حبس الكفارة في الخوف بالله تعالى وفي غيره الجوار وسقط الايلاء والة
بانت بواحدة **ش** اوان لم يقرها بانت بطلقة واحدة **م** وسقط الحلف
للموقت لا المؤبد **ش** حتى لو كان الخوف موقتا باربعة اشهر ولم يقرها
بانت بواحدة وسقط الحلف حتى لو نكحها فلم يقرها بعد ذلك لا تبين
انما في الحلف المؤبدان نكحها فلم يقرها اربعة اربعة اشهر تبين
ثانياً ثم ان نكحها ولم يقرها اربعة اشهر تبين ثالثاً وهذا معنى
قوله **م** تبين باخرى ان مضت مدة اخرى بعد نكاح فان بلا في
ثم اخرى كذلك بعد ثالث **ش** فقوله بلا في أى بلا في ان **م** و
بقى الحلف بعد ثلاث لا الايلاء فلو قرها كفو ولا تبين بالايلاء **ش**

ثم في الحلف المؤبد اذا وقع ثلاث تطليقات من غير فريان بقي
الحلف لا يبرأ بعدها فلم يحل اليمين لكن لم يبق الا ملاء فلو نكحها بعد
الزوج الثاني وقربها حثت بجوار الكفارة لبقائها اليمين ولو لم يقربها
لا تبين بالادلة ولا انه لم يبق الا ملاء وقوله وبقي الحلف بعد ذلك
فيه تفصيل ان كان الحلف بغيب طلقها بقي اليمين وان كان اليمين
بطل في الا يبق لانه السنن ^{التعليق} بسطل اليمين **م** وقوله والله لا اقربك
شهرين وشهرين بعد تحذين الشهرين اذ لم يخلد في قوله بعد
يوم والله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين **ثم** اذ لو
قال والله لا اقربك شهرين ومكث يوماً ثم قال لا اقربك
شهرين بعد الشهرين الاولين لم يكن مولى لان في اليوم الاول
حلفه على شهرين وفي اليوم الثاني حلفه على اربعة اشهر الا يوماً
واحداً **م** والله لا اقربك سنة الا يوماً وقوله بالبصرة والله
لا ادخل الكوفة وامرته بها ولا ايك ^{فيها} من مبانة واجنيبة نكحها
بعد ذلك فاما مطلقه الرجعي فما رجوعه ولو عجز عن العيش بالوطئ
لم يبرأ من احد هما او صغيرهما او تفهما الطسيرة اربعة اشهرين سنهما
فقية قوله فيئ اليها فلا تطلق بعده لو مضت مدته وهو عجز
فان صح قبل مدته ففئة بوطئه وانت على حرام ان نوى به الطلاق
فباينة وان نوى الطهار او الثلث والكذب فما نوى وان نوى
التميم اولى بنوشها ملاء وقيل هو طلاق او حل على حرام ووجهه
بذلك راسخ كبره نوى حرام طلاق في بك نية للعرف وبه يعني **باب**
الحلية لا يخلو به عند الحاجة بما يصح مهر او هو طلاق بائن ويلزم

بدله وكونه اخذه ان نشئ ^{اي جاز} اخذ الفضل ان نشئ ^{اي جاز} اي اخذ الفضل
 على ما دفع اليها من المهر ولو طلقها بمال او على مال وقع باين ان
 قبلت ولو بماله ان ولو خلع او طلق بمهر او خنزير لم يجز شي
 ووقع باين في الخلع وجعته في الطلاق وان قالت خالغي على ما في
 يدك او على ما في يد من مال او من ذراهم ففعل ولا شيء في يدها لم
 يجز شي في الاول والثاني قبضت في الثانية وثلاثة ذراهم الثالثة
 وان اختلفت على عبد الله بن ابي ثعلبة من ضمانه ثلثة ان قدرت
 وقيمته ان عجزت وان طلبت ثلثا باللف او على الف فطلقها وحده
 يقع في الاول والباينة بثلث اللف وفي الثانية رجوعه بلا شيء
 عند ابو حنيفة **رح** ش وما عندنا يقع باين بثلث اللف فانها قال
 طلقني ثلثا باللف جعل اللف عوضا للثلث فاذا طلقها واحدة يجب
 ثلث الاول ان اجز العوض منقسم على اجز المعوض اما اذا قالت
 طلقني ثلثا على الف فكله على الشرط والطلاق يصح تعليقه بالشرط
 فابو حنيفة **رح** يحملها عليه واجز العوض لا تنقسم على اجز
 الشرط وابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعاجله على العوض بمعنى البتة
 كما في بيع عبد باللف او على الف فالجواب ان البيع لا يصح تعليقه بالشرط
 فيحمل على العوض ضرورة ولا ضرورة في الطلاق لقبحه تعليقه بالشرط
م وان قال طلق نفسي ثلثا باللف او على الف فطلقت واحدة لم يقع
 شيء **ش** لان الزوج لم يرض باليسونة الا لئلا له اللف كلها ولم
 تسلم تجزء فقولها طلقني ثلثا باللف فالحال ان رضيت باليسونة باللف
 في ارضى باليسونة ببعضها **م** واذا قال انت طالق وعليك الف او انت

أنت حرة وعليك ان تقبلت أو لم تقبل طلق وعنت بدشيتي
ش هذا عند أبي حنيفة ربح وعندهما ان قبلت المرأة طلق بالف
 وان قبلت الأمة عنت بالف وان لم تقبل لا يقع شيء فما
 لها جعل الواو في قوله وعليك للحال والحال بمنزلة الشرط
 وأبو حنيفة ربح جعل الواو للعطف وتناسب الملتزمين في كونها
 اسميتين يدل على العطف فيكون اجباراً بان عليها البشيت فيقع
 بلا شيء **م** والخالع معاوضة في حقها يصح رجوعها **ش** اي اذا كان
 اليها منها فقبل قبول الزوج يصح رجوعها **م** وش طليان لها
ش هذا عند أبي حنيفة ربح اما عندهما لا يصح ش طليان لحدفا
 لطلاق واقع والبدل واجب **م** ويقتصر على المجلس **ش** اي اذا كان
 اليها من قبلها لا بد من قبول الزوج في الجوامع ويمين في حقة حتى
 انعكس الحكم **ش** اي اذا كان اليها من جهة لا يصح رجوعه قبل قبول
 المرأة ولا يصح ش طليان له ولا يقتصر على المجلس اي يصح ان قبلت
 المرأة بعد المجلس وانما كان الخالع كذلك لان فيه معنى المعاوضة فان
 المرأة تبذل مالا لتلها نفسها وفيه معنى اليمين فان اليمين بغيب
 الله تعالى ذكر الشرط والجزاء فالخالع تعليق الطلاق بقبول المرأة
 وهذا من طرف الزوج فجعل من جانبه يميناً ومن جانب المرأة معاوضة
م وطرف العبد في العتاق كطرفها في الطلاق **ش** فيكون من طرف العبد
 العبد معاوضة ومن جانب المولى يميناً وهي تعليق العتق بشروط
 قبول العبد فيترتب احكام المعاوضة في جانب العبد وفي جانب
 المولى **م** ولو قال طلقك انك امرءة فقلت لا تقبلني وقالت قبلت فانقول

له ولو قال البايع كذلك فالقول للمشتري **ش** اي اذا قال البايع -
 بعث هذا العبد منك بالوفاء لم تقبل وقال المشتري قبلت فالقول -
 للمشتري وجه الفراقان قول البايع بعث اقراره بقبول المشتري ان
 البيع لا يصح الا باليمين والقبول فقله ولم تقبل يكون رجوعا على
 اقراره بخله والمخلع فانه يمين في حقه فيمكن انفاكه عن البذل فلو
 يكون اقراره بقبول المرأة فيكون القول قوله لا تدهمك الخلع في المرأة
 تدعيه **م** ويسقط الخلع والمبارات كل حق الخلع ويورث منهما على الفسخ
 مما يتعلق بالنكاح **ش** فلا يسقط ما لا يتعلق بالنكاح كمن يما
 اشترى عن الزوج ويسقط ما يتعلق بالنكاح كالخبر والنفقة المالية
 النفقة العدة فلا يسقط الا بالدفع كذا في الخيرة والمهر يسقط من -
 غير ذكوره **م** وان خلع صبية بما لها لم يجب عليها شي وبقي مهرها
 وتطلق في ان صح فان خلعها على الله صامن صح وعليه المال وان
 بشرط المال عليها تطلق بلا شي ان قبلت **باب الطهارة** هو صبغة
 نهجته وما عتبه عنها او جزء شاي منها بعضه عوى نظره
 اليه من اعضاء محارمه نسب او رضاعا كانت على كظفر اي اقر
 راسا او نحوه او نصف كظفر اي او كبطنها او كفنيها او كفنيها او كفنيها او
 كظفر خشي او عمتي ويصير به مظاهرو عوى وطئها ودفعه حتى
 يكفونان وطئ قبله **ش** اي قبل التكفير **م** استغفر الله وكفر للطهارة فقط
ش اي يجب كفارة الطهارة ولا يجب شي اخر لو طئ للمرام ولا يعود حتى
 يكفر **ش** اي لا يطأها ثانيا حتى يكفر **م** والعود الموجب للكفارة هو
 عونه على وطئها وليس هذا الا طهارة **ش** اي ما ذكر ليس الا طهارة

[illegible]

يجب ان يكون قبل المسيس وعندهما يجوز لان اعتاق البعض اعتاق
 الكل عندهما وان عجن عن العتق صام شهرين ولا وليس فيها
 شهر رمضان ولا حجة فهي صومها وان افطن بعد ذلك وبغيره او
 وطئها في شهرين ليلة هذا او يوماً سهواً استأنف الصوم الا
 طعام ان وطئها في خلافه **ش** وعند أبي يوسف دفع له نيتاً انما الصوم
 لا تذهب ان يكون متتابعاً مقدماً على المسيس والتتابع هو الذي بقي
 ان التقدم على المسيس غير حاصل لكنه ان استأنف يكون الكل مؤخر عن
 المسيس ولو لم يستأنف فبعضه مقدم على المسيس فهو اوله وله
 حنفية وعجز جميعها الله تعالى انه يجب ان يكون مقدماً على المسيس خالياً
 عنه فالتقدم على المسيس قد فات لكن خلو عن المسيس ممكن فوجب
 رعايته **م** وان عجن عن الصوم اطعم هو او نائبيه ستين مسكناً
 فلا قد الفطر او قيمته **ش** هذا عندنا وعند الشافعي يجب لا يجوز دفع
 القيمة **م** وان غداهم وعشاهم واشبعهم فيها وان اقل ما اكلوا او
 اعطوا من برق ومولى فركل شعير او واحد شهرين جان وفي يوم واحد
 قد الشهورين لا الا عن يومه **ش** وان اعطى شخصاً واحداً في يوم قد
 الشهرين لا يجوز الا عن هذا اليوم هذا مذهبنا وانما الشافعي يجب فلا
 بل عن التملك كما في الكسوة وجد قولنا ما نكره اصول الفقهاء في دلالة
 النقل الى طعام جعل الغير طاماً وهو بالذات باحة الى اخره **م** وان
 اطعم ستين مسكناً فلا ضاعاً عن طهارين لم يقر الا عن واحد وعن
 افطار وطهار **ش** هذا عند أبي حنيفة وابي يوسف قد رحمهما الله تعالى عند
 فتح رجحون عن الطهارين هما يقولان النية تعمل عند اختلاف

فالجنبين كالأفطار والظهار له عندنا دهما فإذا لغت البنية و
 الصاع يصلح كفارة واحدة لأن تصف الصاع من أدنى المقادير
 فالمؤدى وهو الصاع يصلح كفارة واحدة جعلها للظهارين
 فلا يصح **م** كصوم أربعة أشهر أو طعام مائة وعشرين مكيلاً
 أو اعتاق عبد من عن ظهارين وإن لم يعين واحداً للواحد **ش**
 لأن الجنس في الظهارين ممتد فلا يجب التعيين **م** وفي اعتاق
 عبد عنهما أو صوم شهرين لأن يعين لأى شاء والعتق عن
 قتل وظهار لم يجز عن واحد **ش** وعند فروج لا يجزى عنه
 أحدهما في الفصلين وعند الشافعى يجزى أحدهما في
 الفصلين **م** وكفر عبد ظاهراً بالصوم فقط لا سيده بالمال عنه
ش لأن الكفارة عبادة عليه ففعل الأمر لا يكون فعلة **باب اللعان**
 من قذف بالزنا زوجته العفيفة **ش** أو عن فعل الزنا غير متهم
 به كمن يجوز معها ولد لا يكون له أب معروف وإنما اقتصر على
 كون الزوجة عفيفة ولم يقل والمرأة ممن يحد قاذفها كما قال
 في الحداية ولا شك لأن العفة أعم من كونها ممن يحد قاذفها
 لأن الشقاق كونها من أهل الشهادة يترك على الحرمة والتكليف
 والسلام فلا حاجة إلى قوله وهو ممن يحد قاذفها بل يكفي ذكر العفة
م وكل صلح شاهد أو نفي ولدها وطالبته به **ش** أو لزوجها بقذف
م لا عن فإن أبى **ش** أو امتنع عن اللعان **م** حبس حتى يلاعن أو
 يكذب نفسه فيحد فإن لا عن لعنت ولا حبست حتى تلاعن
 أو تصدقه **ش** فينفي بنسب ولدها عنه لكن لا يجب عليها اللعان

هَذَا التَّصْلِيحُ **م** فَإِنْ كَانَ هُوَ عَبْدًا أَوْ كَافِرًا أَوْ مُجْرِمًا فَقَدْ
خُذَ **ش** لَا تَهْلِكُ مِنْ أَهْلِ اللِّعَانِ لِعَدَمِ أَهْلِيَّةِ الشَّهَادَةِ **م** فَإِنْ
صَلَحَ هُوَ شَاهِدًا وَهِيَ أَمَةٌ أَوْ كَافِرَةٌ أَوْ مُجْرِمَةٌ فَقَدْ فُتِيَ **ش** وَصِيَّةُ
وَبُخْلُهَا أَوْ زَانِيَةٌ فَلَا حُدَّ عَلَيْهِ وَلَا لِعَانُ **ش** لَا تَهْلِكُ أَنْ تَصِفْتَ
بِالنِّزَالِ أَوْ تَكُونَ عَفِيفَةً وَإِنْ تَصِفْتَ بغيرِهِ تَمَازُكُ لَا يَكُونُ أَهْلًا
لِلشَّهَادَةِ فَلَا حُدَّ عَلَى النِّزَاجِ لِعَدَمِ احْتِصَالِهَا وَلَا لِعَانِ لِعَدَمِ
عِفَّتِهَا وَأَهْلِيَّتِهَا لِلشَّهَادَةِ **م** وَصُورَتُهُ أَنْ يَقُولَ هُوَ أَوْ لَا يُقَالُ
مَرَّتَيْنِ أَشْهَدُ بِاللَّهِ تَعَالَى فِي صَادِقٍ فِيمَا رِيشَتُهُ مِنْ الزَّانِوَغِ
الْحَامِسَةِ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَنْ كَانَ كَاذِبًا فِيمَا رِيشَتُهُ مِنْ الزَّانِوَغِ
مُشِيرًا إِلَيْهَا فِي جَمِيعِهِ ثُمَّ يَقُولُ عَارِيعُ مَرَّتَيْنِ أَشْهَدُ بِاللَّهِ تَعَالَى
أَنَّهُ كَاذِبٌ فِيمَا رِيشَتُهُ مِنْ الزَّانِوَغِ الْحَامِسَةِ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا
أَنْ كَانَ صَادِقًا فِيمَا رِيشَتُهُ مِنْ الزَّانِوَغِ ثُمَّ يَفْرُقُ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا
وَأَنْ قَذَفَ بِنَفْسِ الْوَلَدِ أَوْ بَدَنِهِ وَبِالنِّزَالِ أَوْ فِيهِ مَا قَذَفَ بِهِ ثُمَّ يَفْرُقُ
الْقَاضِي بَيْنَهُمَا وَبِنَفْسِ نِسْبَةٍ وَيُلْحَقُهُ بِأُمِّهِ وَتَبَيَّنَ بِطَلْقِهِ وَاحِدَةٌ
فَإِنْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ حُدَّ وَحُلَّ لَهُ نَاجِي **ش** لَا تَهْلِكُ لِمِيقَاتِ اللِّعَانِ بَيْنَهُمَا
فَقَوْلُهُ **م** الْمَتْلُكَ عِنْدَ أَنْ لَا يَجْتَمِعَ ابْدَاءً أَوْ مَا ذَا مَا مَتْلُكَ عَنِ بَيْنِ لَوْ
عَلَّةُ عَدَمِ اجْتِمَاعِهَا اللِّعَانُ فَلَمَّا بَطَلَ اللِّعَانُ لَمْ يَبْقَ حُكْمُهُ وَهُوَ عَدْلُ
الاجْتِمَاعِ أَبَدًا **م** وَكَذَا أَنْ قَذَفَ غَيْرَهَا فَيُحْذَرُ أَنْ تَبْعَلَ التَّلَا عَنْ
فِي **ش** وَحُلَّ لَهُ نَاجِي أَنْ قَذَفَ غَيْرَهَا بَعْلَ التَّلَا عَنْ فَيُحْذَرُ
زَنْتَ بَعْلَ التَّلَا عَنْ فَيُحْذَرُ فَإِنْ بَقِيَ أَهْلِيَّةُ اللِّعَانِ شَرْطُ
بِقَاءِ حُكْمِهِ وَلَا لِعَانُ بِقَذْفِ الْآخَرِ وَنَفْيُ الْإِلْمِ وَأَنْ وَلَدَ

لا قل من سنة اشهر **ش** هذا عند ابي حنيفة وزفر تكهما وعند
 ابي يوسف ومحمد رحمهما يجيب اللعان اذا ولدت لا قل من
 سنة اشهر لانه حبيتي انه كان موجوداً وقت النفى ولا في
 حنيفة روح لا يتيقن بوجود الحمل وفيما اذا ولدت لا قل من
 سنة اشهر يصير كانه قال ان كنت حاملاً فحملك ليس بشيء
 بتبين انها كانت حاملاً والقذف لا يصح تعليقه بالشروط
 وبزيت وهذا الحمل منه تلعنا ولا ينفي القاضي الحمل **ش** لان
 تلعنها كان بسبب قوله زيت لا ينفي الحمل **م** وان نفى الولد
 زمان التهنية وشرع الله الولاية صح وبعده لا ولا عن في
 حاله **ش** اي حال النفى زمان التهنية وحال النفى بعد زمان التهنية
م وان نفى اول توأمين واقربا اخر **ش** لانه اكدب نفسه
 بدعوى الثاني لانها خلقاً من ماء واحد **م** وفي عكسه لا عن **ش**
 اي اذا قرب بالاول ونفى الثاني لا عن لانه قذف بنفى الثاني ولم
 يرجع عنه **م** وصح نسبهما في الوجهين **ش** لا عن افاده باحدهما و
 هما من ماء واحد **باب العنين** اذا قرأته لم يصل اليها اجلة الحاكم
 سنة قمرية في الصحيح **ش** وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة روح انه
 يؤجل سنة شمسية وفي طاهر الرواية سنة قمرية فالسنة الشمسية
 مدة وصول الشمس النقطة التي فارقتها من فلك البروج وذلك
 في ثلثمائة وخمسة وستين يوماً وربع يوم والسنة القمرية اثنا
 عشر شهراً قمرية ومدتها ثلثمائة واربع وخمسون يوماً وثلث يوم
 وثلث عشر يوم **م** ورمضان واما ما حيفها منها لا مدة مرضه

ومريضها فان لم يصل فيها فرق القاضى بينهما ان طلبته **شراى** ان
 طلبت المرأة التفريق **م** وتبين بطلقة ولها كل المهر خلاها **ق**
 العدة وان اختلفا **شراى** عطف على قوله ان اقر المراء لا خلاف
 ابتداء لا بعد الشا جيل **م** وكانت ثيباً او بكرأ فنظرت النثـ
 فقلن **ثيب** حلف فان حلف بطل حقها وان نكل او قلن بكرأ
 اجل ولو اجل ثم اختلفا فالنقسم هنا كما مر وبطل حقها
 محلقة حيث بطل ثمه كما لو اختارتة وخبرت هنا حيث اجل
 ثمه **شراى** لا يلحقوا اما ان تكون ثيباً او كانت بكرأ فنظرت
 النثـ فقلن **ثيب** فان حلف بطل حقها كما في لا اختلاف
 قبل الشا جيل وان نكل خبرت المرأة وان قلن هي بكرأ خبرت ايضا
 وقوله كما لو اختارتة فان المرأة اختارت نكحها بطل حقها في
 طلب التفريق **م** والحقى كالعين فيه **شراى** في الشا جيل **م** وفي الجوب
 فترق حاله **شراى** في الحال **م** بطلبها **شراى** ان لا قابلة في اجيله بخلاف
 الحقى فان الوطى منه متوقع **م** ولا تخير احد هما بعيب الآخر
شراى خلا فالشافعى رح في العيوب للرجل وهي الجنون والجدام
 والبصر والقرن والرتق وعند محمد رح ان كان بالزوج
 جنون او جذام او بصر فالمرأة بالخير وان كان بالمرأة فله
 يمكن للزوج دفع الفتر عنه بالطلاق **باب العدة** العدة هي
 الحق تحيض للطلاق او الفسخ **شراى** كالغنى بخيار البلوغ ومملك
 احد الزوجين لا تزويق قبلها ابن الزوج بشهوة ولا تداد
 وعدم الكفاءة **م** ثلاث حيفى كوا مل **شراى** افاد بقوله كوا مل انه

انه اذا طلقها في الحيض لا يحسب هذا الحيض من العدة **م** كام ولد
 ما من مولدها واعقبها وموطوءة بشبهة **ش** كما اذا دفنت اليه غيب
 امرأته وهو لا يعرفها فوطئها **م** او بنكاح فاسد **ش** كالنكاح الموقت
م في الموت والفرقة **ش** يتعلق بالوطئ بالشبهة والنكاح الفاسد
 فالعدة فيهما ثلاث حيض سواء مات الزوج او وقع بينهما
 وفرقة **م** ولم ينل بحض **ش** عطف على قوله لثمة تحيض **م** لنصف او كبر
 او بلغت بالسن ولم تحض ثلاثة اشهر **ش** اي العدة لثمة لا تحيض
 للنصف ونحوه للطلاق والفسخ ثلاثة اشهر **م** والموت اربعة اشهر
 وعشر **ش** قوله للموت عطف على قوله للطلاق والفسخ معناه العدة
 للثمة اربعة اشهر وعشر **م** ولامة تحيض حيضتان ولم تحض
 او مات عنها زوجها نصف ما للثمة **ش** اي العدة لامة تحيض
 للطلاق والفسخ حيضتان ولامة لم تحض للطلاق والفسخ
 نصف ما للثمة اي شهر ونصف شهر واما الموت فنصف ما للثمة
 ايضا وهو شهران وخمسة ايام **م** وللحامل المدة والامة **ش** فانه لا
 فرق في الحامل بين ان تكون حرة او امه **م** وان مات عنها صبى
 وضع حملها **ش** اي وان كان زوجها الميت صبيا فعدةها
 بوضع الحمل وعند الجيوسف والشافعي رحمهما الله عدتها
 عدة الوفاة لان العدة بوضع الحمل انما يجب لصيانة الماء وذلك
 في ثابت النسب وهما لا يشترط النسب عن الصبي ولا في حنفية
 ومحمد يح ان قوله تعالى اولاد الا حلال اجلهم ان يضعن
 حملهن نزل بعد قوله تعالى والذين يتفولن منكم فيكون

ناسي له في مقدار ما يتناول له الايتان وهو حامل توفي عنها
زوجها فان قيل المراد اول ذاك الجمال الذي ثبت نسب
حملهن قلنا لا نسلم بل اول ذاك الجمال الذي وجبت عليهن
العدة فعلمن ان يضمن حملهن م ولهن جلت بعد موت
الصبي علة الموت **ش** لا لها المالم تكن حاملا وقت موت الصبي
توفي علة الموت م ولا نسب في وجهه **ش** اي فيما جددت
قبل موت الصبي وبعده م ولا سرة الفار للباين ابعدا العجلين
ش اي انقضت علة الطلاق وهي ثلاث حيض مثلا ولم تنقض
علة الموت فلا بد ان تنقض بقضاء علة الموت ولو انقضت
علة الموت ولم تنقض علة الطلاق تنقض علة الطلاق م والحق
ما للموت ولهن اعتقت في علة رجعي كعلة حرة **ش** اي علةا كعلة
حرة م وفي علة باين او موت كامة **ش** اي علةا كعلة امه م وابيسة
وات الدم بعد علة الا شهر تسنانف بالحيض **ش** اي اذا كانت الزوجة
في سن ايسر اى خمسة وخمسين سنة فصاعدا وقد انقطع
دمها فطلقها الزوج تعتد بشدة ثة اشهر فقبل انقضائها اى
الدم فعلم الهالم تكن ايسة فتسنانف بالحيض قال في هذه
هو الصحيح وفي رواية اى على الدقاق الهامنى لآت الدم بعد ما حكم
بايلها انه لا يكون حيضا ولا يبطل الايسر ولا يظهر ذلك فاستأ
الكلية لا تدم في غير آواندم كما تسنانف بالشهور من غائبة خمسة
ثم ايسر **ش** اي انقطع دمها وهي في سنين الا سنانف با
لشهور اقول التسنانف مشكلا لا لو ظهر ان علةا بالاشهر من وقت

وقت الطلاق فالحبيضة التي رأت قبل الايكس مثله على الوقت
 فيكون محسوبا من العدة من حيث انه وقت **م** وعلى معتدة
 وطئت بشبهة عدة اخرى وتدخلنا وحيض تراه منها **ش** حيض
 مبتدأ وتراه صفته ومنهما خبر اي حيض تراه بعد الوطئ بالشبهة
 وقد فهم هذا من ان وطئت فعل ماض وتراه مستقبل ومنها
 اي من العديتين واعلم ان هذا مذهبنا واما عند الشافعي رحمه
 فيدخل اخلان ان كان الوطئ بالشبهة من الزوج وهي في عدة اما
 ان كان من آخر فلا **م** فاذا تمت الاوطء دون الثانية يجب انما **ش**
 صورته طلقها الزوج باين او تلك فاحصت حيضة فوطئها
 غير الزوج بشبهة او طلقها زوجا فاحصت حيضة فوطئها بشبهة
 فعليها عدتان فالحبيضة الاولى من العدة الاولى وحيضتان
 بعدها تكونان من العديتين فتمت العدة الاولى فوجب حيضة
 رابعة لتمام العدة الثانية **م** وتنقضي عدة الطلاق والموت وان
 جهلت بهما **ش** اي بتطبيق الزوج وموته ومبتدأها عقيبها وفي
 النكاح فاسيد عقيب تفريقه او عزمه على ترك الوطئ ولو
 قالت انقضت عتقي خلعت **ش** اي قالت المرأة انقضت عتقي و
 كذبها الزوج فالقول ولها مع اليمين **م** ولو نكح معتدة من باين
 وطلق قبل الوطئ فعليه محرم تام وعدة مستقبله **ش** هذا عند
 حنيفة والشافعي رحمه فانه انى الوطئ في النكاح الاول باق وهو
 العدة فصا كان الوطئ حاصل في هذا النكاح وعند محمد رحمه يجب انما
 العدة الاولى فقط ولا عدة للطلاق الثاني لان الزوج طلقها

قبل الوطى فيه وعند فخرج له عدة عليها اصله لان عدة الاول
 سقطت بالتزويج ولم يجز بالساح الثاني لدليل محمد بن م^م ولعدة
 على ميتة طلقها ذى **ش** هذا عندك حنفية ربح اذا لم يكن معتق اهل ذلك
 وان كان معتقهم ذلك يجب عنده وعندهما يجب مطلقا ولا خوئية
 خرجت اليها مسلمة ومحمد معتدة البايين والموت كبيرة مسلمة
 حرة **اولا ش** فقله ولا عطف على قوله حرة وعند الشافعي ربح ^{حدا}
 على معتدة البايين **م** بترك الزينة ولبس المزعفر والمخضر والخيا
 والطيب والادخن والكحل الا بعد ذلك معتدة عتق **ش** اذا اعتق
 المولى ام ولد ومكاح فاسد لانه واجب الترفع فلا تأسف على فوته
م ولا تخطب معتدة الا تعريفا ولا تخرج معتدة الرجعي والباي من
 بيتها اصله **ش** لقوله تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن الا به **م** وتخرج
 معتدة الموت في المأوى وتبث في منزلها اذ لا نفقة لها فتحجب
 للخروج بخلاف المطلقة لان النفقة ذات عليها وتعتد في منزلها
 وقت النقرة والموت الا ان تخرج او خافت تلف مالها او لا تحل له
 لم يجد كرا البيت ولا بد من شتر فيسكنها في البايين وان منق المنزل
 عليها فالأولى خروجه وكذا مع فسقه وحسن ان تجعل بينهما اذ
 على الخلو **ش** اي يكون بينهما امرأة ثقة تحول بينهما **م** ولو اباهما او ما
 عنهما في سفر وليس بينهما وبين مصر حامير في سفر رجعت وان
 كانت تلك من طوائف خيبر معها ولي او لا والعقد امر وان
 كانت في مصر عتق **م** تخرج بمجر **ش** لعلم ان الابانة والموت في السفر
 اما في غير موضع الا قامة فان لم يكن بينهما وبين مصر حامير اي الذي خرج

خرجت منه مسيرة سفر رجعت وإن كانت تلك بينهما من كل جانب
 خیر بین الرجوع والتوجه إلى المقصد سواء كان معها ولي أو
 لكن الرجوع أولا فيكون الاعتداء بمنزل الزوج ولو كان أمام
 الشئسني تخار قترهما بقي ههنا فكلما احدهما ما إذا كان من
 كل جانب أقل من مسيرة سفر ينبغي أن يخرج وعلى قيس قول الشئسني
 تخار قترهما والثاني ما إذا كان بينهما وبين مصرهما مسيرة
 بينهما وبين المقصد أقل فتوجه إلى المقصد وأما في موضع الإقامة
 وهو ما قال وإن كانت في مصر وإن كانت في مصر حين إباحتها
 أو مات عنها فإن لم يكن معها ولي تعتددة ولا يخرج منه بل هو
 الولي وإن كان معها ولي فكذا عند أبي حنيفة صح لأن خروج
 المعتدة حرام وإن كانت المسافة أقل من مدة السفر وعندهما محل
 الزوج لأن نفس الزوج مباح دفعا للوقت والفرقة وأما المدة
 للسفر وقد نفعت بوجود الولي أو لا يملك الزوج عندهما قال
 أبو الجائدين فتوجه فينبغي أن يكون الحاكم على التفصيل الذي مر
باب النسب والوفاء من قال لا نكحها في طالق فنكحها فولدت
 لنصف سنة منذ نكحها الزم منه نسبه وهو **ش** لأنه لا يبعد أن
 الزوج والزوجة وكلمة بالسكاح والوكيلون نكحوا في ليلة معينة و
 الزوج وطبقها في تلك الليلة ووجد العلوق ولا يعلم أن السكاح مقدر
 على العلوق أو مؤخر فلا بد من الجمل على المقارنة على أن الزوج أن علم
 أنه لم يكن على هذه الصفة وأنه لم يطبقها في تلك الليلة فهو قادر
 على اللعان فلما لم ينشؤ الولد باللعان فليس عليه إتيان الفقه عن الفقه شمع

تتحقق إلا مكان **م** ويثبت نسب ولد معتدة الرجعي والد جاسق به لا كش
من سنتين مالم تقرب بانقضاء العدة **ش** لا يحتمل العلوق في العدة
وجواز كون المرأة ممتدة الظاهر ما لواقع بانقضاء العدة ثم ولدت
وبين الطلاق والولادة أكثر من سنتين لا يثبت النسب على ما يأتي
انما يثبت اذا كان بين المذتين اقل من نصف سنة **م** وبانت في
الاقل واجع في الاكش **ش** اي ان كان بين الطلاق والولادة اقل من
سنتين بانت لان الحمل على ان الوطئ المعلق كان في النكاح اولى من الحمل
على كونه في العدة على ان الرجعة امس حادث فلا يثبت بالشك واما
اذا كان بين الطلاق والولادة أكثر من سنتين فلا بد من ان يحمل على ان
الوطئ المعلق في العدة فنثبت الرجعة او مبسوطة ولذلك لا قل منهما
ش ومبسوطة بل يرتعطف على معتدة الرجعي اي يثبت نسب ولد المطلقة
طلاقا بايثان اقل من سنتين من وقت البسونة الى وقت الولادة لا
العلوق في زمان النكاح **م** وان ولدت لتمامها الا انه يدغوة ويحمل
على وطئها بشبهة في العدة ومن اهققت به لا قل من تسعة اشهر
ولسعة **ش** ومن اهققت بل يرتعطف على مبسوطة اي يثبت نسب ولد
مطلقة مرهقة انت بولد لا قل من تسعة اشهر من وقت الطلاق و
المراد بالمرهقة صببية يجمع عليها وهي في سن يمكن ان تكون بالغة ف
تسع سنين فصاعدا ولم يظهر فيها علما بلوغا وانما اعتبر
تسعة اشهر لان ثلثة اشهر متعطفها وستة اشهر اقل من مدة الحمل
وانما اعتبر اقل مدة الحمل في البالغة لان النسب يثبت بالشبهة لا بشبهة
الشبهة ففي البالغة شبهة الوطئ في زمان النكاح او العدة ثابتة وخفيفة
الو

الوطى في أحدهذين الزمانين توجب ثبوت النسب فكذلك شبهة ولما
 في المراجعة فشبهة الوطى في المراجع أو في العدة وهي ثلاثة أشهر ثابتة ثم
 حقيقة الوطى في أحدهذين الزمانين لا يوجب ثبوت النسب لعدم
 تحقق البلوغ فالبلوغ وهو امر حادث يضاف الى اقرب الزمانات
 وهو ستة أشهر الى وقت الولادة فهذا المذهب ^{أو النسب} ابي حنيفة وفيه مخرج
 وانما عند ابو يوسف فدية فان كان الطلاق رجوعياً فالى سبعة وعشرين
 شهراً وان ثلثة أشهر مدة عتقها وستان اكثر مدة الحمل وان كان الطلاق
 بائناً فالى سنتين لانها معتدة بحمل ان يكون حاملاً ولم تقر بانقضاء
 العدة فصارت كالكبيرة **م** ومعدة اقرب بمعنى العدة وولدت قبل
 من نصف سنة ونصفها **ش** لانها لم تلد قبل من نصف
 سنة من وقت الاقرار ظهر كذا يبيح من فبطل اقرارها ما ان و
 لنصف سنة واكثر من وقت الطلاق لا يثبت النسب قالوا نعم بطلان
 الاقرار لفظ المعتدة يشمل كل معتدة **م** ومعدة ظهر حملها او
 اقرار الزوج به او ثبت ولانها بجهة تامة **ش** او يثبت نسب ولانها
 معتدة ادعت ولادته وانكرها الزوج وقد كان قبل الولادة حبل
 ظاهراً او اقترن الزوج بالحبل وشهد على الولادة رجلاً او رجلاً وامراً
 بان دخلت المرأة بيتاً ولم يكن معها ولد في البيت شيئاً وانجبت
 على الباب حتى ولدت فعلموا الولادة بروية الولد او سماع صوته
 وانما قيل للجهة بالتامة حتى لا يثبت بشهادة امرأة واحدة على الولادة
 حله فالحق ما لا عند ابو حنيفة رج ان كان للمعدة حبل ظاهراً
 او اقترن الزوج به يثبت الولادة بشهادة امرأة واحدة وان لم يوجد الحبل

الطائر وافر الزوج فلا بد من المصلحة التامة وعندهما يثبت بشهادتها
واحدة **١** او ولد له قل من سنتين وافر الورثة لهما **٢** ان كانت
العدة عدة وفات والمدة بين الموت والولادة قل من سنتين اعلم ان
لفظ الولادة ^{الوقاية} وقع بالواو في قوله وافر الورثة لهما والمذكور في الحداية
يقتضي كلمة اولان عبارة للحداية هكذا ويثبت نسب ولد المتوفى عنهما
زوجه ما بين الوفات وبين السنتين فقوله ما بين الوفات طرف الولد
فالولد يعني للولد اي يثبت نسب من ولد في وقت بين الوفات و
بين السنتين ثم اورد هذه المسئلة فان كانت معتلة عن وفات فمصرحتها
الورثة بولد دها ولم يشهد على الولادة احد فهو ^{اشبه} فعلم من هذين المسلتين
ان احدهما كاف وهو كون المدة اقل من سنتين او اقل احد الورثة فان
قيل ان اقرب الورثة والمدة بين الوفات والولادة سنتان او اكثر لا اعتبار
له قردهم وانما يعتبر اقرارهم اذا كانت المدة اقل من سنتين فالولي كونه
الواو قلنا احدهما كاف او المدة او لا قلنا ان كانت المدة اقل من سنتين
يثبت النسب وان لم تعلم المدة بين الوفات والولادة فيحتمل ان اقر الورثة
يعتبر اقرارهم في تعيين عبارة الوقاية الى هذا النمط او ثبت ولدها
بحجة تامة او علم انها ولدت بعد وفاته لا قل من سنتين او لم يعلم وقت
الورثة به فقوله او لم يعلم ايشمل ما اذا لم يعلم انه ولد قبل الموت او بعد
وعلى تقدير العلم بان ولادته بعد موت الزوج لا يعلم انه ولد لا قل من
سنتين او لسنتين او اكثر لكن ان اقر الورثة ان هذا الولد وله مورثهم
يثبت النسب فانما اقروا بذلك فالذاقر ان لم يكن يسمع شهادته لعدم
نصاب الشهادة او عدم العدالة يعتبر اقراره في الارث في حقه فقط وان

وان صح شهادته ثبت نسبه مطلقا في حق المورث وفي حق غيره **م** ^{مكروه}
انت به لستة اشهر **ش** اي من وقت النكاح **م** اقرب الزوج او سكنت
ش فان ثبوت النسب ولد المنكوح لا يحتاج الى الاقرار **م** فان جرد
ولدها ثبتت بشهادة امرأة واحدة **ش** ولا عن ان نفاه **ش** اي بعدما
ثبتت ولدها بشهادة امرأة ونفي الولد قال ليس **م** ولا قل
منه **ش** اي ثبت **ش** عطف على قوله لستة اشهر فانه اذا كان بين النكاح و
الولادة اقل من ستة اشهر لا يكون منه **م** فان ولدت وادعت كالحج
من ستة اشهر والزوج الاقل صدقت بيمين عند خفيفة **ش**
لان الظاهر شاهد لها بان الولد من النكاح لا من البسوا **م** ولو علق
طلقها بولدها فشهدت امرأة لم يقع **ش** هذا عند خفيفة رج
وعندما يقع لان الولادة تثبت بشهادة امرأة ثوبت الطلاق بها
لتسعيده ولما ان الولادة تثبت ضرورة فتقدربقدها ولا تنعقد
الى الطلاق وهو ليس بعالها لان كذا مستلزم يوجدون الاخير
م وان اقرب بالحبيل ثم علق يقع بلك شهادة **ش** اي علق طلقها بولدها
فقلت فذولدت فكذلك الزوج يقع بلك شهادة عند خفيفة
رج وعندهما يشترط شهادة القابلة لانها تدعى حشده فلا بد
من الخيرة وله ان اقر به بالحبيل اقرار بما يرضى اليه وهو الولادة **م**
اكثر مدة الحمل سنتا واقلمها ستة اشهر ومن نكح امه فطلقها
فشرها فان ولدت لا قل من ستة اشهر منذ شرها من مد والة فلا
ش لانه اذا كان بين الشر والولادة اقل من ستة اشهر منذ شرها
كان العلوق سابقا على الشر فهو ولد منكوحته فيلزم بلاد دعوى

اما اذا كانت المدة ستة اشهر او اكثر فالولد ولد مملوك كذا لان العلق قائم
 حادث فيصاف بالاقرب الاوقات فله يلزم بلا دعوة **م** ومن قال لا
 ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت على الولادة امر في ام ولده
 او لطفل **ش** عطف على قوله لا منه **م** هو ابنه وامان فقالت ام الطفل
 هو ابنه وانا زوجته يرثه **ش** اي يرث الطفل وامه من المقلون
 للسئلة فيما اذا كانت المرأة معروفة بالحرية وبكونها ام الطفل فلا يسيل
 الى نسوة الطفل لان بها حامية نكاحا صحيحا لانه هو الموضوع للحل
م وان قال وارثه انت ام ولده وحملت حرة شهلا ترث **ش** ام -
 الطفل ويرث الطفل والحضانة للام بلب جسيها طلق اوله ثم
 اتها وان علت ثم ام ابسه ثم اخته لاب وام ثم لام ثم لاب ثم
 حاله كذلك **ش** اي لاب وام ثم لام ثم لاب فان الحالة اخذت ام
 فاختها لاب وام او في ثم اختها لام ثم لاب وذلك لان الاصل في
 هذا الباب الام فالقرابة من جهةها قد است على القرابة من طرف الاب
م ثم عمته كذلك **ش** اي لاب وام ثم لام ثم بابا فان العمة اخت الاب فتعد
 اخته لاب وام ثم لام ثم لاب **م** بشروط حتى يتحقق فلا حق لامه وام
 ولديه **ش** اي في الولد والذمية كالمسلمة في حق الحضانة حتى يعقل
 دين **ش** اي في ولد المسلم وفي الخلافة ما لم يعقل ديناً او يخاف ان يؤلف
 الكفر يستخرج منها وقوله ان يخاف يجب للمؤمن لانه عطف على الجزاء
 بل لان المعنى ما لم يخف وهذا القيد لم يذكر في الوقاية وعبر رعايته
 لان تألف الكفر قد يكون قبل تعقل الدين فاذا خيف تألف الكفر
 ينتزع منها ونكاح غير محرّم منه يسقط حقها ويجرم لاكم تكت

نكحت عمه وجدة جده **ش** اي جدة نكحت جده فهذا من باب العظمى على
 معمولي عامليين والموارد مقدم **م** ويعود الحق بزوال نكاح يسقط
 به **ثم** البنت على ترتيبهم لكن لا تدفع مبينة الى عصبه غير محرم كولي
 العتاقة وابن العم ولا فاسق مباحين ولا ينجس **ش** اي في الحضنة
م طفل **ش** خلاه الشافعي رحمه **م** والام وليلة احق بالابن حتى ياكل
 ويشرب ويلبس ويستنجي **وعده** **ش** فله الحنف ان يسبع سنين
م وبالبنت حتى تجف وعنده **م** حتى تستطلي وهو العمد
 لفد الزمان وغيرهما حتى تستطلي **ش** اي غير الام وليلة احق با
 لبنت حتى تستطلي ولا نفاس مطلقه بولها الا الى وطنها الذي
 نكحها فيه وهذا لام فقط **ش** والسفر المذكور **باب النفقة** يجزي
 الكوة والسكنى على الزوج ولو صغيرا لا يقدر على الوطئ للورس
 مسلمة او كافرة كبيرة او صغيرة **توطئا** **ش** حتى لو لم توطأ كان المنة
 من تحتها فلم يوجد تسليم البضع فلا يجزي النفقة بخلاف ما اذا كان
 الزوج صغيرا لا يقدر على الوطئ فان المانع من جهته **م** بقدر حالها
 في الوسرين نفقة اليك والعشرين نفقة العتاق والوسرين للعسر
 وعكسها **المالئين** **ش** هذا عندنا واما عند الشافعي ربة والمعتبر حال
 الزوج **م** ولو في بيت ابسها او موصت في بيت الزوج لا لثمة في بيت
 من بيته بغير حق **ش** احتراز عن خروجها حتى كما لو لم يوطأها المحلل
 فخرجت **من بيته** **م** ومحجوبة بدين ومريضه لم تزف ومفصولة كرها او
 حاكمة لا معه ولو كانت معه فلها النفقة للمضنى السفر والكرام
 وعليه مؤسر نفقة خادم لها فقط **ش** هذا عندنا خفيفة ومحمد رحمهما

واما عند ابى يوسف فمدح فعليه نفقة خادمتين احدهما لمصالح الدخول
والاخر لمصالح خارج البيت وهما يقولان الواحد يقوم بهما لا معسر
في الاصح **ش** احراز عن قول محمد بن قيس فان عنده يجب على المعسر نفقة
المخادمة **م** ولا يفوق بينهما بالعجز عنها وتؤمن بالفتلانة عليه **ش** او ثوب
بان تستقرض عليه وتصرف في نفقتها حتى ان غنى الزوج يؤدى ثوبها
وهذا عندنا واما عند الشافعي فالقاضي يفوق بينهما لانه لما عجز عن
الا مسكن بالمعروف فينوب القاضي من اية في التسريح بالاحسان والافاضة
لما شاهد الضرورة في التوفير لان دفع المأجور الدائمة لا يمتنع باله
سنة والظاهر ان لا يجد من يقرضها وغنى الزوج في المال امر
متوهم استحسنوا ان ينصب القاضي نائباً شافعي المذهب يفوق
بينهما **م** ومن فرضت لعشاً فارتفع نفقة رثا ان طلبت وسقط
نفقة مدة مضت الا اذا سبق فرض قاضي او رضيا بشئ فوجب لما مضى
ما لم يجزئ فان مات احدهما او طلقها قبل قبض سقط المفروض
الا اذا استدانه بامر قاضي **ش** هذا عندنا واما عند الشافعي فلا يسقط
بالموت بل يصير ديناً عليه **م** ولا تستثنى معيضة مدة من احدهما قبلها
ش او اذا جازت نفقة مدة كسنة اشهر مثلاً فان احدهما قبلها
او اتمت عند مضي شهر لا يسترد منها شيئاً عند ابى حنيفة وادى يوسف ثوبها
لانها صلة اتصل بها القبض بالموت سقط التزوج كما في العبد وعند
محمد والشافعي تحتهما تحت نفقة ما مضى وهو شهر للزوج ونفقة
ثلاثة اشهر للمسترد لانها عوض عما تستحقه عليه بالاحتساب وقد اطل
الاحتفاظ بالموت فبطل العوض بقدر **م** ونفقة عن سائر القى عليه

عليه يباع فيها مرة بملاخي وفي دين غيبيها يباع مرة **ش** صورته عبد
تزوج امرأته المولى وفرض القاضي النفقة عليه فاجتمع عليه الف
درهم فبيع بمائة وهي قيمته والمستوى عالم أن عليه دين النفقة
يباع مرة أخرى بخلافه وما إذا كان هذا الدف عليه بسبب **ش** فبيع بمائة
لا يباع مرة أخرى ويجب كسرها في بيت ليس فيه أحد من أهله ولو
ولد من غيبيها إلا بوضاها وبيت مفرد من دله غلق كفلها أو
له منع والديها أو ولدها من غيبي من الدخول عليها **ش** بناء على أن
البيت ملكه فله المنع من الدخول فيه **م** له من النظر إليها وكلامها متى
مشاؤا وقيل لا يمنع من الزوج إلى والدتي ولا من دخولها عليها كل
جمعة وفي عمر غيبيها كل سنة هو الصحيح ويوفى نفقة عرس الغائب
وطفله وأبويه في مال له من جنس حقهم فقط **ش** كاللداهم والدائنين
أو الطعام أو الكسوة التي تلبسها في بخلاف ما إذا لم يكن من جنس حقهم
أو عوض التي يحتاج إلى بيعها لتصرف إلى نفقتهم **م** عند مؤن أو مضاً
أو مليون أن اقرب به وبالنكاح أو علم القاضي ذلك ويخذه هو أو
يخلفها أنه لم يعطها النفقة ويكفلها **ش** أي يأخذ منها كفيلاً القيس
فإنه ضمي من الغائب **م** لا باقاة بيته على النكاح **ش** أي لا يفرض القاضي
النفقة باقاة البيته **م** ولا أن لم يخلف ملاً فاقامت بيته **ش** أي على
النكاح **م** ليفرض القاضي عليه النفقة ويأمرها بالاستدانة عليه ولا
يقضي به **ش** أي بالنكاح لأنه قضاً على الغائب **م** وقال زفر بن يحيى
بالنفقة لا بالنكاح وعمل القضاة اليوم على هذا الوجه ولمصلحة الحق
والبيان والمعرفة بلا معصية كحب العتق والبلوغ والتزويج لعدم الكفاءة

النفقة والسكنى **ش** اي ما دامت في العدة وفي المعتدة البايين خلافاً لما
 روي في المعتدة من حديث فاطمة بنت قيس ولنا في عمر رضي الله
 عنهم لا لمعتدة الموت والموتقة بمعصية كالزوجة وتقبيل ابن الزوج
 وردة معتدة الثلاث تسقط لا تمكيتها **ابنه** **ش** لا تتركه الا الزوجة
 والتمكين في الزوجة لا تھا قد ثبتت قبلهما فلا يسقطان النفقة
 الا ان المودة تجب تنوب ولا نفقة المحبوبة بخلاف المكنة ابن الزوج
م ونفقة الطفل فقير على ابيه **ش** اما قال فقير حتى لو كان غنياً
 فهي في ماله **م** لا يشركه احد في نفقة ابويه وعمره **ش** اعلا يشركه
 في نفقة طفله كما لا يشركه في نفقة ابويه وعمره **م** وليس على امه
 الرضاعة الا اذا تعينت **ش** بان لا يوجد من ترضعه ولا يشرب لبن عينا
م ويستأجر الاب من ترضعه عندها **ش** اذا لم تتعين الا **م** ولو استأجرها
 منكوبة او معتدة من الرضعة لترضعه لم يجز وفي المبسوطة رواية **ش** اعلم
 ان قوله تعالى والوالدان يرضعان اولادهم اوجب الرضاع على الامهات
 ثم قوله تعالى ياكلن من لبنهن الا وسعها لا تضار والدة بولدها ولا موت
 له اوجب دفع الضرع عن الامهات والاباء فان امتنع والاب لا يتضرر
 بل يتبين المرضع لا يجزى الا تم له الظاهر ان امتناعها للعجز ان اشفاق
 الام مؤبده يدل على انها لا تمتنع الا للعجز فاذا اقدمت عليه وطلبت
 الاجرة لا تعطى له ثم ظهر قبحها قال بيان بالوجب لا يوجب الاجرة
 على ان الشرع لم يوجب للرضعة الا النفقة قال الله تعالى وعلى المولود له
 رزقهن وكسوتهن بالمعروف في كل من تأخذ النفقة وهي المنكوبة ومعتدة
 الرجعي لا تعطى شيئاً **ش** الا **م** ولا رضاع واماً المبسوطة فكذلك رواية واماً على

على الزوايا الاخرى فان الزوج قد اوجسها بالادانة فلا يجرى منها الم^{هلة}
 والمصلحة فصارت كما بعد العدة وانما يجوز الادارة بعد العدة لان
 النفقة غير واجب لها فبقي الجور لقوله تعالى وعلى المولود^{النفقة} له من
 ابيه **م** ولا رضاعه بعد العدة اوله منه من غيرهما **ش** او لا يستحق
 لارضاع ولده الذي منها بعد ما طلقها وانقضت عدتها ولا يستحق
 لارضاع ابنه الذي من غيرهما **م** صح **ش** سواء كانت المستأجرة في ح^{جده}
 او في العدة او بعد العدة **م** وهي **ش** والام **م** احق من الابيسة ان اذا
 طلبت زيادة اجرة ونفقة البنت بالغة فالابن راضع على الاب خاصة
 به يعني **ش** انما قال هذا لان على رواية الخصاص والحسن راجح ^{الثلاثا}
 ثلثها على الاب وثلثها على الام وهذا اذا لم يكن لها مال حتى لو كان لها
 مال والنفقة في مالها **م** وعلى الموصي سائر الفطرة لا المعسر نفقة ^{له}
 الفقير بالسوية بين الابن والبنت ويعتبر فيها القرب والحزنية
 لا الارث ففي من له بنت وابن ابن مكته على البنت وارثه لها وفي ولد
 بنت وابنه على ولدها وارث ^{كلمة} **ش** مع ان الارث ينصف بين البنت و
 ابن الابن والارث مكته للاخ ولا شيء لولد البنت لان من ذوى
 رحام **م** ونفقة كل ذي رحم محرم صغير او انثى بالغة فقيرة او ذك^ر
 ذمي او اعرج على قدر الارث ويجوز عليه ويعتبر فيها اهلية الارث لا
 حقيقته **ش** انما قال هذا لان نفقة هؤلاء انما تجب لقوله تعالى وعلى
 الوارث مثل ذلك فينبغي ان لا تجب الا على الوارث فقال المعسر اهلية الارث
 رث لا حقيقته وذلك لان حقيقة الارث لا تعلم الا بعد الموت فمن له
 خال وابن عم يمكن ان يموت ابن العم ويكون الارث للخال فاعتبر ^{بسته}

مع اهلية الميراث **م** نفقة من له اخوات متفوقات عليهن انما ساكنة
ونفقة من له خال وابن عم على المال ولا نفقة مع الاختلاف بين
الزوج والزوجة والاصول والافروع وليس على النضر في نفقة اخيه المسلم ولا
في عكسه **ش** ثم بعد هذا يحسن زيادة هذه ^{اللازمة} ولا على الفقير اليها و
للفروع ولا لغنيها اليها وعبارة التي تمسح بها هذه العبارة وجعلها
ان النفقة لا تجب على الفقير الذي له زوجة والافروع ولا يجب للغني الذي
لله زوجة وامّا غني الزوج فان كان غني لا يجب له النفقة على احد
م وباع الاب غرض ابنه له عقارة لنفقته ولا لذين له عليه سواها
ش اي لا يبيع الاب مال الابن لذين سوى النفقة له على الابن قالوا
ان للاب ولاية حفظ مال الابن وسبع النقول من باب الحفظ لا
العقارة ثم محقق بنفسه فاذا باع المنقول فالتمس من جنس حقه وهو
النفقة فيصرفه اليها قلت الهلام في انه حال محل بيع العوض لاجل النفقة
لا في البيع لاجل المحل فطعن في انفاق من التمس على الة ائيلة لو كانت هذا
لجاء البيع لذين سوى النفقة بعين هذا الدليل بل العلة ان للاب ولاية
تملك مال الابن عند الحاجة كما في استيلاء جارية الابن فيكون له ولاية بيع
غرض الابن لبقاء نفسه وانما لا يجوز بيع العقار لانه معد للاشتغال به
مع بقائه وهو التي راعه وولاية الاب نظرية ولا تنفذ في بيع العقار
بل يبيعه الحيوان فيصلي اليه بن ابقائه والا شتفاع به **م** والتم لا يبيع
ماله لنفقته **ش** لان تملك مال الابن لمخصوص بال بيع لبقوله ثم انت
ومالك لا يملك ولا لله ليس له ولاية التصرف في مال الابن **م** ومن
مؤيد الابن لو انفقها على ابويه بل امر قاض الابوان اذا انفق ماله

٩٠
ماله عندهما واذا قضيت نفقة غير الفرس ومضت مدة سقطت **شي**
لان نفقة هؤلاء اما تجب كفاية للحاجة فاذا مضت المدة حصلت
الكفاية وقد نقل عن جامع الكبير للبرزدعي عن هذا اذا طالت المدة
بعد الفرض اما اذا قصرت فلا يسقط وقد قال القاصي بما دون
الشهر **م** الا ان ياذن القاضي بالاستدانة **شي** اي ياذن القاضي فاستدانة
في تصير ديناً على الغائب **م** ونفقة المملوك على سيده **شي** فان ابي
كسب وانفق وان عجز امر ببيعة **كتاب العتاق** هو بيع من حر
مكلف بصريح لفظه بانه نية كانت حرّاً ومعتق او عتيق او عتقتك
او حرّاً وحرّاً ذلك او حرّاً مولاى او يامولاى **شي** لفظ المولى مشترك
احد معانية المعتق وفي العبد لا يليق الا هذا المعنى فيعتق فيعتق بانه
نية **م** ولا سك حرّاً ونحوه مما عتبر به عن البطل وبكنايته ان نوى
كلاً ملكاً لى عليك ولا سبيل ولا رق **شي** واما كان له ملك لى عليك
كناية لا تدعى بمل عدم الملك بالبيع ونحوه او بالعتاق وكذلك
لى الملك الى التصرف فيه والى الا نتولع بك وكذلك سبيل لى عليك
الى ملك لى عليك فان الملك هو الطريق المؤدى الى التصرف ولا نتقل
واما لا رق لى عليك فاعلم ان الرق هو عجز شىء حتى يثبت في الا برك
اثر للكفر وهو حق الله تعالى واما الملك فهو اتصال شىء بى الله
وبين شىء يكون مطلقاً لتصرفه فيه وحاجته عن تصرف الغير فيه فالتش
يكون مملوكاً ولا يكون مرفوقاً لكن لا يكون مرفوقاً الا وان يكون مملوكاً
فالرق في الا بتداء سبب الملك فعوله لا رق لى عليك اطلق الرق واراد به
الملك ونحوه من ملكي وخليتي سبيلك ولا منه وقد اطلقتك وبهذا انى

لله صغر والكبر **ش** وإنما بلفظ الباء في قوله بهذا ابني ليعلم أنه عطوف على
 قوله وبكنايته ولعلم يذكروا حرف الباء أو هم الله عطوف على أمثلة الكناية -
 نحو له ملك عليك فيلزم ح الله كناية وليس كذلك فإن المقرر أن
 كان مما يؤول لمثله لمثله وهو مجهول السبب يشبث منسبه منه ويكون
 حراً وإن لم ينزل لم يكن كذلك يكون هذا اللفظ مجازاً عن الحقيقة فيقول
 وإن لم ينزل المجاز متعين ولو كان كناية يحتاج إلى التبيين وفي
 الكبر سناً منه خلة فإني يوفق والمجروح وقد بلغت في تحقيق هذه
 المسئلة في فصل المجاز من كتاب التفتيح وحاصله أن إمكان المعنى
 الحقيقي لا يشترط الصحة المجاز كاطلاق الله سبحانه على نبت الشجر
 فلا يشترط إمكان البتوة لصحة المجاز وهو الخيرة **م** لا يبين ابني وباني
ش لأن المقصود بالثناء استحضار المنادى بصورة الله سم من عنى
 قصد إلى المعنى وإذا لم يكن المعنى مقصوداً لا يشبث مجاز وهو الخيرة بخلاف
 ولا حرة أنه صريح فلا يحتاج إلى قصد المعنى **م** ولا سلطان إلى عليك
ش لا يذوق فيمكن أن يكون عبداً ولا يكون عليه يذو كالحا تب **م** ولعطف
 الطلاق وكنايته مع بنية العتق **ش** فانه إذا قال له متدانت طالق ونوى
 العتق لا يعتق عندنا وعند الشافعي يح يعتق لأنه أعتق وهو الله
 ملك الرقبة والطلاق وهو الله ملك المتعة فيجوز اطلاق كل واحد
 منهما على الآخر مجازاً قلنا المجاز لفظ يذو كوير له لونه وإن الله
 ملك المتعة لا نزل الله ملك الرقبة فانه إذا اعتق أمته يوزل ملك
 المتعة ولا لزوم على العكس فيجوز المجاز من أحد الطرفين وهو أن
 يذو كويرية ويراد به الطلاق لا على العكس **م** وانت مثل الخيرة وما

ما انت الاحرة ومن ملك دار جيم محرم منه واعتق لوجه الله تعالى
 للشيطان او للصنم او منكها او سكرانا او مضاف عتقه الى ملك او
 شرط ووجد عتق **ش** قوله دار جيم اي قرابة بسبب التجم وقوله محرم
 صفة دار جيمه الجوار وقوله الى ملك نحو ان ملكك عبداً فهو حراً وشرط
 ووجد نحو ان قدم فلان فعليه حرة فوجد الشرط عتق لكن بشرط ان
 يكون العبد في ملكه وقت التعليق كما عرفت وقوله عتق اي عتق عليه
 ليكون ضمير عليه راجعاً الى المبتدأ وهو من **م** كعبد الحر في خرج البنا
 مسلماً والحر يعتق بعتق امه لا هي بعتقه **ش** واعلم ان الحر يعتق بعتق امه
 لا بطريق التبعية بل بطريق الصلة حتى لا ينجز ولاءه الى مولى الاب
 وهذا اذا ولدت بعد عتقها لا قبل من سنة اشهر **م** والولد يتبع امه
 في الملك والرق والعتق وفروعه **ش** اي اذا كانت الام في ملك زيد قال ولد
 المولود في ملك زيد يكون ملكاً له وان كانت الام مشركة كان الولد مشتركاً
 على سهام الام وان كانت الام من قوقه فالولد المولود حراً وقيتها
 يكون مرقوقاً وكذا يتبعها في العتق وفروعه كالكتابة والتدريس
 فعتق الولد بتبعية الام انما يكون اذا كان بين العتق والولادة و
 الولادة سنة اشهر في بخرى الولد الى مولى الاب فعلم انه لا تكرار ولد
 الام من زوجها ملك لسيدها ولدها من مولاها **باب عتق**
البعث فان اعتق بعض عبده صح وسعي فيما بقي وهو كالمكاتب
 بل قد الى الرق لو عجز فلا يعتق كله **ش** هذا بناء على ان العتق لا يتجزئ
 بالتفريق فكذلك العتاق المعتاق عند حاله انه ان بان العتق كالكسر
 الى نكسا وفيلق **م** من عدم تجزئ الا ان **م** وهو العتق عدم تجزئ مازد

وهو العتاق لكونه اوجيفه رحمه يقول العتاق ازالة الملك لانه
ليس للمالك ازالة حققة وهو الملك والمالك يتجنى فلذا ازالة واعتاق
البعوض ثبات بسط العلة فلا يتحقق المعلول الا وان يتحقق تمام
العلة وهو ازالة الملك كله **م** ولو اعتق شرك حطاً اعتق الآخر
او استسعاؤه او ضمن المعتق **موسى** **ش** اي في حاله كونه المعتق **موسى**
م قيمة حطه **ش** التميمي يرجع الى الآخر **م** له معسر والولاة على ان يعتق
او يستسعى ان ضمنه ورجع به **ش** اي بالثمان **م** على العبد وقاله **ش** نعم
غني **ش** ولا تخلف فيمن المعتق حال كونه غنياً **م** والسعيا فقير فقط
والولاة للمعتق **ش** لان اعتاق البعض عتاق الكل عند **م** ولو شهد
كل شرك بعتق الآخر سعى لهما في حطهما والولاة لهما وقاله سعى للمعسر
لا للموسرين **ش** لان على اصلي الضمان مع اليأس والسعاية مع العتاق فان
كانا معسرين تجب السعاية وان كانا موسرين فلا سعاية ولا ضمانا ايضا
لان كل واحد يدعي اعتاق الآخر والآخر ينكر ولا بينة **م** ولو غاى القايسا
سعى للموسر لا لصدقه **ش** لان عتقه يثبت بقولهما انه الموسر بنعم ان
حققة في السعاية والمعسر بنعم انه لا حق له في السعيا لان المعتق
موسر ولا يقدر على ثبات الضمان لان شركه منكرو ولا شيء له
اصلا فان قلت ينبغي ان لا تجب السعيا في شيء من الاحوال لان العتق
اغما يثبت باقرار كل منهما باعتاق شركه والشرك منكرو فصار اقرار كل
واحد منهما انشاء للمعتق فلا تجب السعيا قلت العبدان كذب كل واحد
فيما نعم لا يثبت عتقه وان صدق فتصدىقه كل واحد منهما يكون اقرارا
يوجب سعيا به له على اصل اوجيفه رحمه واما على اصليهما فتصدىقه للمعتق

ين يكون اقراراً بالسَّعَا وكذا تصد بقاء الموصر اذا كان شريكه معسراً **وقف**
 الولاء في الاحوال **ش** اي حال يُسَاهِمَا وَعَسَاهَا وَيَسَاهَا وَعَسَاهَا وَعَسَاهَا
 لان كل واحد منكم اعتاقه فيوقف الولاء الى ان يسفقا على اعتاق احدهما **م**
 ولو علق احدهما عتقه بفعل غداً والآخر يومه فمضى وبجمل شرطه عتق
 نصفه وسعي في نفسه لما وعز محمد بن سعي في ملكه **ش** لان المقضي عليه
 بسقوط السعاية مجهول ولا يمكن القضاء على المجهول قلنا نصف السعاية فقط
 يقيم وكل واحد من الشريكين يقول لصاحبه لان النصف الباقي هو
 نصيبك **والساعة** نصيبك فيستصف هو بينهما **م** ولا عتق في عبيدين
ش اي قال رجل ان دخل فلان الدار غداً فعبده حر فقال الامران لم
 يدخلك ان الدار غداً فعبده حر فمضى ولم يدركه دخل اوله لا يعتق
 شيئاً من العبدين لان المقضي عليه بالعتق والمقضي له مجهولان فحُثَّ
 للجها **الم** ومن ملك ابنه مع امير بشر او هبة او وصية واشترى نصف
 ابنه من سيده او علق عتقه بشر نصفه ثم اشتراه مع امير عتق حصته
 ولم يضمن الاب علم الشريك حاله **ولا ش** اي علم الشريك انه ابن لشريكه او
 لم يعلم **م** كما لو دناه **ش** لا يضمن الاب نصيب الشريك في الصور المذكورة
 كما لا يضمن الاب اذا ورث هو وشريكه ابنه وصورة ماتت امرأته ولها
 عذر هو ابن زوجها فتركت الزوج والامخ فوثر الاب نصف ابنه فعتق
 عليه ولا يضمن حصته اخيهما اتفاقاً قاله الاثر ضرر عتق اخيه للاب
 في ثبوته واعتقه الاخر وسعي له **ش** اي كما لم يكن للشريك وله بالتفصيل
 بقى له احده من بين اما الاعتاق او السَّعَام وقاله في غير الدار ضمن نصف
 وقيمة غنيا وسعي له فقير **ش** لان شريك القريب اعتاق فان كان موصراً

يجب العتق وان كان معسراً يسقى العبد وابو حنيفة ربح يقول الله رضى با
فشا نصيبه فله يفتنه كما اذا اذن باعناق نصيبه حيث يشاركه في عمله -
العتق وهو الشراء وان جهل فالجمل لا يكون عتقاً **م** وان اشترى نفسه فله ان
باقيه ضمن له غنياً او سعي وخالفاً فيها **ش** اي ابو يوسف وجعل ربه ففى -
هذه الصورة لم يضمن الشريك بافشا نصيبه فيمخر وعندهما لا سعي
لان للعتق غنى **م** ولو دبر احد الشريكين واعتقد لخرجهما موسراً فتمن
الساكن مذبذب لا معتقة والمذبر معتقة ثلثة مذبذباً بما ضمنه **ش** هذا عند
ابو حنيفة ربح وذلك لان التدبير متجنى عنده كالا عتاق فيقتصر على نصيبه
لكنه افسد نصيب شريكه فاحلها اختار عتاق حصته فتعين حقه -
فيه فلم يسق له اختياراً او اخره كالتعنين وغيره فتمت ائت توجه -
سبباً ضمان اي ضمان التدبير والعتاق لكن ضمان التدبير ضمان
معاوضة لانه قابل للاعتقال من ملك الى ملك و ضمان المعاوضة هو الاصل
فيضمن المذبر ثلث المذبر ان يضمن المعتق ثلث قيمة العبد مذبذباً وقيمة -
المذبر ثلثاً وضمنه وقال ان المنافع ثلاثة انواع الوطى والاستحرام والبيع
فبا التدبير فوات البيع ولا يضمن المذبر المعتق الثلث الا في ضمنه الساكن
مع ان ذلك الثلث صار ملكاً للمذبر بسبب العتق لان ملكه باء الضمان
ملكاً مستنداً وهو ثابت من وجه دون وجه فلا يظهر في حق التعنين
واما الوطى فثلثاه للمذبر وثلثه للمعتق **م** وقال ضمن مذبذب لشريكه -
موسراً كان او معسراً **ش** لان ضمان تملك فله يختلف باليسر والعسر
بخلاف ضمان العتاق اذ هو ضمان جنائية **م** ولو قال حي ام ولد شريكى
وانك تخدمه يوماً وتقف يوماً **ش** هذا عند ابو حنيفة ربح وذلك لان

المقرآن لا حصة له عليها فلو أخذ باقراره ثم المنكرين علم لها كما كانت فلا
 حصة له الا في نصفها وانما عندهما فليكن ان يستسعى الجارية في نصف
 قيمتها ثم تكون حصة له لانه لم يصدقها صاحبه انقلب ان عليه
 استولدها فعتق بالسعي **م** ولا قيمة له ولا فله يضمن غنى
 اعتقها مشتركة **ش** اعلم ان ام الولد غير متقومة عند ابي حنيفة ربح
 عندها متقومة حتى لو كانت ام ولا مشتركة بين شركيين اعتقها
 احدهما او سراً يضمن عند ابي حنيفة ربح وعندهما يضمن **م** ولو قال
 لعبدني عندك من ثلثة اعبله احدا كما حررتي فخرج واحد منهم ودخل
 اخر فاعاد ومات بلك بيان عتق ممن شئت ثلثة ارباعه ومن كل من
 غيره نصفه وعند محمد ربح ربع من دخل ومن غيره كما قال **ش** ^ن
 الا يجب الاول دائر بين الخارج والثابت فيستصف بينهما ثم لا يجب
 الثاني ثم لا يجب الثاني دائر بين الثابت والداخل فيستصف بينهما والنصف
 الذي اصاب الثابت شاع فيه فاما اصاب النصف الفارغ وهو الربع بقي فعتق
 منه ثلثة ارباعه واما من الداخل فيعتق ربعه عند محمد ربح له هذا الا
 لما اوجب عتق الربع من الثابت فكذا من الداخل لانه متصف بينهما و
 هما يقولان المانع من عتق النصف يمتنع الثابت ولا مانع في الداخل
 فيعتق نصفه **م** وان قاله من يمان ولم يجز وارث جعل كل عبك سعة
 كسها م عتق عندها وعتق ممن شئت ثلثة ومن كل من غير سهمان
 وعند محمد ربح كل ستة كسها م عتق عنده وعتق ممن خرج سلمان و
 ممن شئت ثلثة ومن دخل سهم وسعي كل في باقية على القولين ويصح الثلث
 والثلثان **ش** ولو قال ذلك في مرض الموت ولم يجز وارث ولا مال له ^{سوى}

النصفين بالاجاب انه قد اصاب النصف
 النصف

في العبد الثلاثة وقيمته مساوية جعل كل عبد سبعة عندهما كسهما العتق
 لأن من خرج الكسور اربعة لانه يعتق من الثابت ثلاثة ارباع وهي ثلاثة
 ارباع من اربعة ومن الخارج النصف وهو اثنان من اربعة ومن الداخل
 كذلك فصلا المجموع سبعة بطريق القول من اربعة الى سبعة وعند عمل
 ربع يعتق من الداخل اربعة وهو واحد من اربعة فتعول الستة فعند
 يجعل سهام العتق وهي سبعة ثلث المال ويجعل كل عبد سبعة لانه قيمة
 كل عبد ثمانية وثلث المال فيعتق من الخارج اثنان وهو السبعان وسعي
 خمسة اسباع قيمته وكذا الداخل واما الثابت فيعتق منه ثلاثة وهو
 ثلثة اسباعه ويسعى في اربعة اسباع قيمته وعند عمل جمع يجعل سهام
 العتق وهي ستة ثلث المال فكل عبد يجعل ستة يعتق من الخارج اثنان
 وهو ثلث الستة ويسعى في ثلثي قيمته ومن الثابت ثلاثة وهي نصف الستة
 ويسعى في النصف ومن الداخل واحد وهو التسديس يعتق من السبعين
 فلو كان قيمة كل عبد اثنين وان يعين درهما وهو الثلث فكل المال مائة و
 ستة عشرون فعند ما يعتق من الخارج السبعان اثنان عشرون
 في خمسة اسباعه وهو ثلثون وكذا الداخل ويعتق من الثابت ثلاثة
 اسباعه وهي ثمانية عشر ويسعى في اربعة اسباعه وهي اربعة وعشرون
 وعند عمل اربع يعتق من الخارج من اثنين وان يعين ثلثها وهو اربعة
 عشرون من الثابت نصفه وهو احدى وعشرون ومن الداخل تسعة وسبعون
 فيجمع سهام العتق على القولين اثنان واربعون وهو ثلث المال و
 سهام السعاية اربعة وثمانون وهي ثلثا المال وان طلق كذلك قبل وطى
 يسقط ربع محلي من خرجت وثلاثة اثمان من ثبتت وثلث من دخلت

العبد الثلاثة وقيمته مساوية جعل كل عبد سبعة عندهما كسهما العتق
 لأن من خرج الكسور اربعة لانه يعتق من الثابت ثلاثة ارباع وهي ثلاثة
 ارباع من اربعة ومن الخارج النصف وهو اثنان من اربعة ومن الداخل
 كذلك فصلا المجموع سبعة بطريق القول من اربعة الى سبعة وعند عمل
 ربع يعتق من الداخل اربعة وهو واحد من اربعة فتعول الستة فعند
 يجعل سهام العتق وهي سبعة ثلث المال ويجعل كل عبد سبعة لانه قيمة
 كل عبد ثمانية وثلث المال فيعتق من الخارج اثنان وهو السبعان وسعي
 خمسة اسباع قيمته وكذا الداخل واما الثابت فيعتق منه ثلاثة وهو
 ثلثة اسباعه ويسعى في اربعة اسباع قيمته وعند عمل جمع يجعل سهام
 العتق وهي ستة ثلث المال فكل عبد يجعل ستة يعتق من الخارج اثنان
 وهو ثلث الستة ويسعى في ثلثي قيمته ومن الثابت ثلاثة وهي نصف الستة
 ويسعى في النصف ومن الداخل واحد وهو التسديس يعتق من السبعين
 فلو كان قيمة كل عبد اثنين وان يعين درهما وهو الثلث فكل المال مائة و
 ستة عشرون فعند ما يعتق من الخارج السبعان اثنان عشرون
 في خمسة اسباعه وهو ثلثون وكذا الداخل ويعتق من الثابت ثلاثة
 اسباعه وهي ثمانية عشر ويسعى في اربعة اسباعه وهي اربعة وعشرون
 وعند عمل اربع يعتق من الخارج من اثنين وان يعين ثلثها وهو اربعة
 عشرون من الثابت نصفه وهو احدى وعشرون ومن الداخل تسعة وسبعون
 فيجمع سهام العتق على القولين اثنان واربعون وهو ثلث المال و
 سهام السعاية اربعة وثمانون وهي ثلثا المال وان طلق كذلك قبل وطى
 يسقط ربع محلي من خرجت وثلاثة اثمان من ثبتت وثلث من دخلت

ش او ان كانت له ثلث زوجات فمهرهن على السواء فوطئهن قبل الوطئ على الصفة
المذكورة فبالايجاء الاول يسقط نصف مهر واحدة منصفاً بين
الخارجة والثابتة فسقط ربع مهر كل واحدة ثم بالايجاء الثاني يسقط
الربع منصفاً بين الثابتة والداخله فاماب كل واحدة الثمن فسقط
ثلثه ثمان على الثابتة بالايجاءين وسقط ثمن مهر الداخله وثمان
من الخارجة واما فرضت المسئلة في الطلاق قبل الوطئ ليكون الايجاء
الاول موجباً للبينة فما سابه الايجاء الاول لا يبقى محله بالايجاء الثاني
فيمسح بهذا المعنى كالعقود قال بعض المشايخ هذا قول محمد بن
خاصة وقيل هو قولهم ايضا فعلى هذه الرواية لا بد لها من الفرق
بين العتق والطلاق وهو ان الايجاء الاول في العتق والطلاق واجب
التصنيف بين الخارج والثابت فلما مات قبل البينة بقي ان في صورة
العتق كما حكم صار منصفاً بينهما لان الاصل ان العتق ان يشترط
حكمهما مقارناً للكل لم يجر الا ان يمنع مانع ففي العتق ارادة الخارج تنافي
ارادة الثابت فبالايجاء الاول يوزع بينهما حتى صار كل واحد معتقاً
البعض وهذا عندنا في حنفية راجح او يمسح متركه واما بين الحرية والرقبة
كالمكاتب وهذا عندنا في يوفى سفوح والايجاء الثاني لا يمكن ان يراد به الا
خبر للكذب فيكون امثله بد من المحل لا لداخل كونه على فيعتق
منه نصفه والثابت لو كان كله محله ليعتق بهذا الايجاء نفسه فاذا
كان نصفه محله ليعتق منه ربه واما في الطلاق فلا يمكن ان يكون
كل منهما مطلقاً البعض لان مطلقاً البعض مطلقاً كلها فليمن نصفه الى
الايجاء الاول فالمطلقه اما الخارجة بالثابت فان كانت الثابتة طلقته

بالقول فلا حكم لا يبيح النكاح له فله يمكن ان يراد به الخبر وان كان متعلقا
فان يبيح النكاح يكون دأبنا بين الثابتة واللاحقة على السوية فينبى بعده
لان ان يبيح النكاح باطل على احد التقديرين هو اعادة الثابت باليحيى الى
ولد وهو على التقدير الآخر وهو نصف التقديرين فينصف ونصف
النصف ربع فيقطعه من المهر والوطى والموت بينا في ذلك مبهم
كبيع وموت وتديس واستيلاء وعبد ومدة مسلمتين في عتق
مبهم دون ووطى فيه **ش** اي اذا قال لزوجة احدكما طالوا فوطى احد
او ماتت احدهما فكل منهما بين ان المراد هي الاخرى لما الوطى فلا نكاح
عقد وضع على الوطى والطلاق وضع لازالة ملك النكاح اي لازالة
الوطى اما في الحال او بعد انقضاء العدة فالوطى دليل على ان الموطوءة لم تكن
مرأة بالطلاق واما الموت فلما عرف ان البيا انشاء من وجه فلا بد
له من محل وان قال احدكما حر فباع احدهما او مات احدهما او دبر
احدهما واستول احدهما او وجب لاحدهما او تصدق به وسلم فلذلك
بيان ان المراد هو الآخر اما ان وطى احدهما لا يكون بينا في العتق لان
الاعتاق ازالة الملك فالبيع ونحوه يدل على ان الملك باق في البيع فلا
يكون من ازالة عتاق واما الوطى فلا نكاح العتاق لم يوضع لازالة محل
الوطى بل محل الوطى اعم من ولد بتبعية زوال الرق او زوال ملك الرتبة
ولم يزل شيئا منهما ومحمد قول ابو حنيفة رحمه الله واما عندهما والوطى في
العتق المبهم بيان ايضا لان الوطى لا يحل الا في الملك فيدل على ان الوطى
ملك فلم تكن مرادة بالاعتاق **م** واما ولد يولد منه ابنا فانه حر وان
ولدت ابنا وبنتا ولم يولد له الا ولد عتق نصف الام وبنت والابن

عبد الله لان القول ان كان هو الابن فالتم والبنت حران وان كانت البنت
 لم يعق احد فنعق منصف الامة والبنت وامان الله بن هو عبد في كلتا الحالتين **٢**
 ولو شهدا بعق احد عبدته بطلت الاتي الوصية **ش** اي شهدا انه اعق احد
 عبدته فالشهادة باطلة عندنا في حنفية راجع لعدم المدعى ان يكون هذا في
 الوصية بان شهدا انه اعق احدهما في مرض موته او شهدا على تدبيره في المحنة
 او في مرضه وادام الشهادة في مرض موته او بعد الوفاة تقبل استجساذا
 لان التدبير والعق المذكور وصية والحكم المدعى في اثبات الوصية
 انما هو الموصي لان نفقه يعو دالية وهو معلوم وله خلف وهو الوصي
 او الوارث ولان العقق يشيع بالموت فيكون كل من العبدتين خضعا متعينا
 اقول الدليل الاول مشكل لان المتنازع فيه ما اذا انكر المولى تدبير احد
 والوارث انكر ذلك بعد موت المورث والعبدان يريدان ان يثبتا فكيف
 يقال ان المدعى هو المولى او يائيه والدليل الثاني يوجب الشهادة بعق
 احد عبدته بغير وصية ان اقيمت بعد الموت تقبل شيوع العقق بالموت
٢ وقبلت في طلاق احد ونسائه لشبهة الدعوى في عق العبد عندنا في حنفية
 راجع لانه الطلاق وعق الامة ان حرم الفرج اي شهدا انه اعق الامة فلعن في
 عق احد امتيه لعدم التحريم **ش** اي قبلت الشهادة في طلاق احد ونسائه و
 هذا الفرج وهو عدم قبول الشهادة في عق العبدتين والقبول في طلاق
 احد النساء انما هو عندنا في حنفية راجع لانه فان الشهادة مقبولة
 عندنا في الصوريين واما في ابو حنيفة راجع لان الدعوى شرط في عق العبد
 عنده دون الطلاق لان في الطلاق لا يحرّم الفرج وهو حق الله تعالى ولا يشترط
 الدعوى وفي العبد يشترط الدعوى وان لم يكن المدعى وهو احد العبدتين متعينا

لا يبرح الدعوى واما عتق الامة فلا يشترط الدعوى فيه عند الحنفية راج
 اذا كان فيه تحريم الفرج اما اذا لم يكن فيشرط في عتق احدى الامتين لغت
 الشهادة اذ ليس فيه تحريم الفرج عند الحنفية راج فلا بد من الدعوى فاذا
 لم يكن المدعى معتق لم يبرح الدعوى فلو ان الشهادة **باب الحلف بالعتق** يعق
 بان دخلت الدار فخل عبد لي يومئذ حر من له حين دخل ملكه بعد حلفه او
 قبله وبلد يومئذ من له وقت حلفه فقط مثل كل عبد له او ملكه حر بعد
 عنده **ش** فقولته كل عبد لي كما يعق من له وقت حلفه فقط فقولته كل
 عبد لي او ملكه حر بعد عنده اي يعق من عنده بعد الفداء لا يملك كل
 مملوك في ذكر حر وان ولدته لا قل من نصف سنة **ش** واما قيد ما
 لذكرك انه لو لم يقيد يعق الممل بسبعة ايام **م** ودبر بكل عبد له او ملكه
 حر بعد عتق من له يوم قال لا من ملك بعده **ش** فقولته من له يوم
 قال مفعول قوله ودبر **م** وان مات عتق من الثلث **ش** اعلم الله ما ضا
 ف
 العتق الى الموت فمن حيث انه لا يجزى العتق بين اول المملوك في الحال
 فيمير مدبر تعلية بالموت فلا يجوز بيعه ومن حيث انه لا يجزى بيعه
 يصير وصية فينت اول ما يملكه بعد هذا القول ان المعقب في الوصية
 الملك حال الموت ولا يكون مدبر الا انه لم يوجد ما ان لا يجزى بيعه
 العتق فيجوز بيعه **م** ومن اعترق على مال اوبه فقبل عتق والمال دين
 عليه بكل له بخلاف ذلك الكتاب **ش** صورته ان يقول انت حر على الف
 او الف فقبل عتق والمال دين عليه بفتح الكفالة بائنا لا انه دين صحيح
 لكونه ديناً على حر بملك ف بذلك الكتاب فانه دين على عبده **م** والمعلق
 عتقه بالادعاء اذ ان ادعى عتق لا مكاتب **ش** صورته ان يقول ان

ان ادبته الى كذا فانت حر فانه يصير مآذونا بالبيان ليمكن من ادائه
 للمال **م** ويقيد الادب بالمجلس ان علق بان وبازا لا ويرجع للمولى عليه
 ان ادبته مما كسبه قبل التعليق لا مما بعده وعتق في حاله **ش** اى في
 حال ادبته مما كسبه قبل التعليق وحواله فانه مما كسبه بعده **م** وان
 خلى بينه وبينه **ش** اى بين المولى وبين المال بان وضع المال في موضع يمكن
 المولى من اخذه وقوله وان خلى يتصل بقوله وعتق اى يعتق وان
 كان الاقام بطريق التحلية اى الاقام يحصل بطريق التحلية **م** لان ادب
 بعضه **ش** اى لا يعتق ان ادب بعضه **م** ولا ينزل قابضا في فصله **ش**
 يتصل بما ذكر من العتق بالكل وعدم العتق بالادب البعض فانه يعتق في
 الفصل الاول ولا يعتق في الفصل الثاني مع انه ينزل قابضا في كلا فصليه
 وانما قال هذا لان عند بعض المشايخ ان ادب البعض لا يجزى على القبول
 فعلى هذه الرواية ان ادب البعض بطريق التحلية لا ينزل المولى منزلة
 القابض لكن المآثر ان لا يكون قابضا لكنه لا يعتق لان شرط العتق اداء
 الكل فلا يعتق على المعنى لانه لم يصح قابضا للبعض وفي انت بعد موافق بالقبول
 ان قبل بعد موته واعتقه الوارث عتق والا فلا **ش** اى عتق بالمال المذكور
 وانما قيد بهذا القيد لانه قال وانه فلا اى ان لم يوجد الجميع وهو القول
 بعد الموت واعتاق الوارث لا يعتق فيشمل ما اذا قبل بعد الموت لكن الوارث
 لم يعتقه في لا يعتق فيصدق ان يقال لا يعتق بالمال المذكور فيشتمل
 ما اذا لم يقبل بعد الموت لكن الوارث اعتقه في يصدق ايضا انه لا يعتق
 بالمال المذكور ولا يصدق ان يقال انه لا يعتق ضرورة انه يعتق بتمامه ولو
 حرره على خذ منه سنة فقبل عتق وعليه خذ منه سنة **ش** اى وجب عليه

فلهذا في المدة المذكورة والنفوس في مدة يرجع الى المدة في المدة البده
 بادى ملا بده اى مدة ضمنت له ومدها في نسخة بخط المصنف رحمه الله
 يعنى مدة الخدمه اى مدة ضمنت للخدمه فان مات مولده قبلها **شئ** اقبل
 المدة **م** يجب قيمته **شئ** اى قيمه العبد **م** وعند حمل روح قيمه خدمته كبيع
 عبد منه بعين وحلكت يجب قيمته وعند فواتها **شئ** اى الختان وفي هاتين
 الخدمه بناء على الاختلاف وفي هذه المسئلة وهي ما اذا قال لعبد بعت نفسك
 منك بعه العين كشوب معين مثله فكذلك العين يجب قيمه العبد **م** عند
 محمد ح قيمه العين لتعذر الوصول الى البدل ههنا كما في تلك السورة وانما
 يجب قيمه العين عنده لان العين بدل شئ ليس به مال وهو العتق والعتق
 لا قيمه له فيجب قيمه العين ولما انة العين بدل عن نفس العبد فصار كما اذا باع
 عبدا بجارية فان العبد ثم فسخ العقد الجارية يجب قيمه العبد **م**
 وفي اعتقها بالبيع على ان تزوجها ان فعل وابت الجارية عتقت
 ولا شئ على الا **شئ** اى قال رجل لاخر اعتق امك بالبيع على سلطان تزوجها
 فاعتقها المولى وابت الجارية التزوج فلا شئ على المولى ان اشترط
 البدل على الغيب لا يجوز في العتق **م** ولو فتمه عن قسم على قيمتها ومجراها
 ويجب حصه القيمة **شئ** اى لو قال اعتق امك عنى بالبيع وباقى المسئلة
 بحالها فانه يقع الاعناق عن الامور بطريق الا قضاء كما عرفت فيقسم
 الالف على قيمتها وهو مثلها ففى ضمنا ان قيمتها الف ومثلها اثنتان
 فقيم الالف على الف وثلثا وثلثا الالف حصه القيمة وثلثا حصه
 هو المثل فوجب عليه اذ اثلث الالف الى الموطو سقط عنه ثلث الالف
 لانه قابل الالف بالقيمة شراءه بالبيع فالحاقه فليس له القيمة دون البيع

البضع فوجب حصة ما سئمه له ولم يجب حصة ما لم يسئمه لهم ولو نكحت
 فحصة على زوجها وجهيه **ش** وهذا الذي ذكرنا إنما هو على تقدير إبقاء
 أساذم قاب ونكته فهي حصة على المثل من المال وهو ثلث المال
 فيما فرضنا وقوله في وجهيه أي فيما لم يقل عني وفيما قال عني **باب**
التدبير والاستيلاء من اعتق عن دبر مطلقا باديته فانت حر أو
 انت حر عن دبر متى وانت مذكور أو دبرتك أو انت متلى مائة سنة و غلب
 مؤنه قبلها فذبر **ش** فقول من اعتق مبتداً خبره فذبر واعلم أنه قال في
 الحد يمان التدبير إثبات العتق عن دبر وإنما فتره بهذا عاية لموضع
 اشتقاق التدبير فلهذا قال في المتن من اعتق عن دبر وإنما قال احترازاً
 عن المقيّد والمطلق ان يعلق العتق بموت مطلق أو مقيّد بقيد يكون
 الغالب وقوعه والمقتل يعلق بموت مقيّد بقيد لا يكون كذلك عدا
 عنان مت في منى هذا فهو حر فقول ان مت الى مائة سنة وهو ابن ثمانين
 سنة مثلاً وان كان في الصورة مقيّداً فهو للعن مطلقاً ان الغالب ان
 يموت قبل هذه المدة فقول ان مت الى مائة سنة يكون بمنزلة قوله انت
 فيكون في حكم المطلق وقوله ان مت الى مائة سنة تقديره ان مت في وقت
 من هذا الزمان الى مائة سنة ثم شرع في حكم التدبير فقال **م** لا يباع ولا يهب
 ويستأجر ولا مدة نوطاً وتك **ش** هذه عندنا وعند الشافعي
 رحم فيجنون انتقاله من ملك الى ملك **م** فان مات سيده عتق من ثلث ماله
 وسعي في ثلثه ان لم يشرك غيره وفي طه ان استغرق دينه **ش** له ثلثا كان لغيره
 بعد الموت كالحكم الوصية **م** وسبع ان قال لاني مت في سفر ولو من صخر هذا
 او كسنة او نحوهما فما يمكن غالباً وعتق ان وجد شمله كعتق التدبير فقول

وبع **أصح** بيعه وكل جماع ما يوجب له انتقال من ملك إلى ملك وقوله مما
يمكن غالباً أي مما لا يكون وقوعه واجباً في الغالب كواله مكان وإلا التردد
م وأمة ولدت من سيد لها أو من زوج فملكها أم ولد حكمها كالمذبة إلا
أنها تعتق عند موته من كل ماله ولم تسع لدايته ولا يثبت نسب ولدها
إلا أن يقول له فإن أم بالولد لا ولد فولدت أمه يثبت نسبها بلا دعوة
وانتفى بنفيه **ش** أعلم أن الفرائش ما ضعيف أو متوسط أو قوي فإ
لضعيف هي الأمة فلا يثبت نسب ولدها إلا بدعوة سيد لها فإذا
أدعى صارت أم ولد وهي الفرائش المتوسط ويثبت نسب ولدها بلا
دعوة لكنه ينتفى بنفيه والفرائش القوي هي المنكحة يثبت نسب ولدها
بلا دعوة ولا ينتفى بالنفي بل يجب اللعان **م** وأم ولد النحر إلى إذا سلمت
تسعى في قيمتها وتعتق بعدها **ش** أي بعد التسعابة **م** أن عرض عليه الاستدلاء
فإن وجب عليها أن عرض فاسلم **ش** أي يكون أم ولد كما كانت **م** فإن ادعى ولد
أمة مشتركة **ش** أي بين المذبة وبين أمه يثبت نسب منه وهي أم ولده و
ضمن نصف قيمتها ونصف عقرها وقيمة ولدها **ش** لا ثلثاً استول الجارية
يثبت النسب في النصف لمصادفته ملكه فيثبت في الباقي ضرورة أن النسب
لا يجوز أن الولد لا يتعلق من مائتين فيلزم تملك الباقي فيجب عليه نصف
قيمتها وأيضاً نصف عقرها خمسة الوطئ بخلاف وطئ جارية إلا أن فإن
قوله عم أنت وما لك لا يملك له وإن به المعنى الحقيقي وهو أن يكون ملكاً
للأب ضرورة كونه ملكاً لابن بذكر عليه قوله أنت وما لك فيقال المعنى
الجزائي وهو جمل الاستفاد فبصير قبيل الوطئ ملك للأب ليكون الوطئ
حلاً له فلا يجب العقر في مسئلتنا وقع الوقوع في محال بعضه ملك الغني

ولا سبب لجل الوطى فخرج فنج العقر والملك يشبت منورة شوت
 النسب فيثبت قبيل العلوق لكن بعد ابتداء الوطى فلا يجب قيمة
 الولد **م** وان ادعياه معا فهو منهما **ش** حذك فالشافعي رحمه فان عنده
 يرجع الى قول القاييف وهو الذي تتبع آثاره باي الابن **م** وهما **م** ولا
 وعلى كل نصف عقرها ونقاصا ويرث من كل اثن **ش** لان المويثخذ
 باقر **م** وورثا من اثن **ش** لان الابن احدى الكنته غير معلوم فونع
 ميراث الاب عليهما **م** وان ادعى ولدا من مكاتبه لزم عقرها ونسب الولد
 وقيمت **ش** لانه وطى معتمدا على الملك فيكون ولده ولد المولى وحقت
 النسب وهو حر بالقيمة **م** لانه مية **ش** لانه نصير الامه ام ولد له اذ ملكه
 له فيها حقيقة **م** ان صدقه مكاتبه **ش** اي انما يشبت النسب كصدق المكاتب
 وعند ابو يوسف رحمه لا يشترط تصديق المكاتب **م** والة لا يشبت نسبه **ال**
 اذا ملكه يوما **ش** اي ان لم يصدق المكاتب المولى لا يشبت النسب الا اذا ملك المولى
 الولد يوما **كتاب اليمان** **ش** اليمين تقوى الحبر يدنو الله تعالى والتعاقب
م وهي ثلث **ش** اي اليمان التي اعتبرها الشرع ورثت عليها الاحكام
 ثلث **م** وانما قلنا هذا لان مطلق اليمين اكثر من الثلاث كاليمين على
 الفعل الماضي صادقا وعين بتوسيب الاحكام عليها ترسب المولجزة
 على الغموس وعدا على النغو والكفاوة على المنعقدة **م** فحلفه على فعل او
 ترك ما من كاذبا غير **ش** يمكن ان يلان بالفعل مصطلح النجاة او
 مصطلح اهل الكلام وهو المصدر اعم من ان يكون قائما بالعقلاء والجماع
 نحو والله لقد حبت اليمح فان قلت اذا قيل والله ان هذا اجر كيف يصح
 ان يقال هذا الحلف على الفعل قلت نقدر كلمة كان او يكون ان اردت

الزمان الماضي والمستقبل والامر بالترك عدم الفعل وقوله كاذب لحال من -
 الفهم في قوله في لفظه ثم بين حكم الغموس بقوله **م** بانه به **ش** ثم عطف
 على قوله كاذب بقوله **م** وطائفة حق وهو ضله لغو **ش** ثم بين حكمه بقوله
م ينجى غمونه **ش** ثم عطف على فعل او ترك قوله **م** وعلى آت منعقد **ش** ^{المراد}
 ان يقال وآت منعقد بكلمة على ليكون معطوفاً على فعل او ترك فعل
 لهذا ان يُقَرَّرَ بقوله آت موصوف وهو فعل او ترك فيكون فيه اطلاق
 وجوب تقدير ما ليس مذكور ولو اسقط لفظه على حتى يكون عطفاً على
 ما في فقيه ايمان بك الاحتياج الى تقدير شيء غير ملفوظ فان قلت الخلف
 كما يكون على الماضي والذي يكون على الحال ايضا فلم يذكره وهو من آت
 الخلف قلت انما لم يذكره لمعنى دقيق وهو ان الحكم يحصل اولاً في النفس
 فيعتبر عنه بالآت فالخبر المعلق بن مان الحال لا يحصل في النفس
 عند بالآت فاذا تم التعبير بالآت انعقد اليقين في مان الحال صار ما في
 بالنسبة الى زمان انعقاد اليقين فاذا قال كتب له بد من الكتابة قبل
 ابتداء السك وإذا قال سوف اكتب له بد من الكتابة بعد الفراغ من السك
 بقى الزمان الذي من ابتداء السك الى آخره فهو زمان الى ان يحسب العرف
 وهو ما في النسبة الى ان الفراغ وهو ان انعقاد اليقين فيكون الخلف
 عليه كالموجود على الماضي **م** وكفى فيه فقط ان حث **ش** اما قال فقط
 احترازاً عن مذهب الشافعي رحمه من الكفارة في الغموس **م** ولو سئلوا او
 كرها حلف او حث **ش** يعني يجب الكفارة وان كان الخلف بطريق الشهوة
 او بالذكراة حلفا لثا فخرية وقال في الهداية الفاصل في اليمين واليمين
 والناسي قاء والمراد باننا سئ الساجي وهو الذي حلف من غير قصد كما يقال

خَوْزَمَةٌ بِمَالٍ يُبْطَلُ وَزَنْ وَإِنْ فَعَلَهُ فَعَلِيهِ غَضَبُهُ أَوْ سَخَطُهُ أَوْ لَغْزُهُ أَوْ
أَوْ نَارُ زَنْ أَوْ سَارُ أَوْ شَارِبُ نَجْوٍ أَوْ كَلْبٌ يُولَى **و** عُرُوفُ الْقَمِيمِ الْوَلَوِ
الْبَاءُ وَالْيَاءُ وَتَضَمُّنُ اللَّهِ أَفْعَلُهُ وَكَفَارَتُهُ عِثْقُ رَقَبَةٍ أَوْ طَعَامُ عَشْرَةِ
كَيْبَنٍ كَمَا تَرَاهَا فِي الطَّهَارِ وَكَسْوَتُهُمْ لِكُلِّ نَوْبٍ يَنْتَسِلُ عَلَيْهِ بَدَنُهُ فَلَيْمَ عِزُّ السُّلَى
فَالْعَجْزُ عَنْهَا وَقَدْ آتَى **ش** أَوْ عَجْزٌ عَنْ آتٍ شَيْئًا آتِيًا وَفَتَاوَاةُ الْوَلَى
م صَامٌ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَمْ يَحِمْ بِهَذَا حَنْثٌ **ط** السَّكْفِيُّ قَبْلُ حَنْثٍ لَا يَجُوزُ عِنْدَ
حَتْمٍ لَوْ كَفَرُوا قَبْلَ الْحَنْثِ ثُمَّ حَنْثُوا بِإِكْفَارِهِ خَلَا فَالْثَّافِعِيُّ رَجَعَهُ فَعْنَدَهُ -
الْيَمِينُ سَبَبُ الْكُفَّارَةِ وَالْحَنْثُ شَرْطُ وَجُوبِ الْآدَاءِ فَيَجُوزُ التَّقْدِيمُ عَلَيْهِ
عِنْدَنَا الْحَنْثُ سَبَبٌ لِذَلِكَ الْيَمِينِ أَنْ تَعْقِدَ لِلذَّبْرِ وَالْكَفَّارَةِ عَلَى تَقْدِيمِ الْحَنْثِ
فَلَا يَكُونُ الْيَمِينُ سَبَبًا لَهَا فَلَا حَنْثُ سَبَبٌ وَالْيَمِينُ شَرْطٌ فَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْحَنْثِ
وَحَلُّهُ الشَّافِعِيُّ رَجَعَهُ فِي الْكُفَّارَةِ الْمَالِيَةِ فَإِنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَنْتَسِلَ نَفْسُ الْوَجُوبِ
وَجُوبُ الْآدَاءِ كَمَا فِي الثَّمَنِ فَنَفْسُ وَجُوبِهِ يَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ وَوَجُوبُ الْآدَاءِ
بِالْفِعْلِ فَلَمَّا الْمَالُ غَيْرُ مَقْصُودٍ فِي حَقِّهِ فَالْكَفَّارَةُ الْمَالِيَةُ وَغَيْرُ
الْمَالِيَةِ عَلَى السَّوَاءِ عَلَى أَنْ نَفْسُ الْوَجُوبِ يَنْفَلِكُ عَنْ وَجُوبِ الْآدَاءِ وَالْعِبَادَةِ
الْبَدَنِيَّةِ فَنَفْسُ الْوَجُوبِ يَتَعَلَّقُ بِالْهَيْئَةِ الْمَوَاضِعَةِ لِلْعِبَادَةِ وَوَجُوبُ الْآدَاءِ يَتَعَلَّقُ
بِإِقْرَاعِ تِلْكَ الْهَيْئَةِ عَلَى مَا حَقَّقْنَاهُ فِي شَرْحِ التَّقْدِيمِ **م** وَمِنْ خَلْفٍ عَلَى مَعْصِيَةٍ
كَعَدَمِ الْخَدَمِ مَعَ أَبِي الْحَنْثِ وَكَفَرٍ وَكَفَّارَةٍ فِي خَلْفٍ كَافٍ وَإِنْ حَنْثَ مُسْلِمًا
وَمِنْ عَدَمِ مُلْكِهِ لَا يَحِمْ وَإِنْ اسْتَبَحَّ كُفْرًا **ش** أَوْ إِنْ عَامَلَهُ بِمَعَامِلَةِ الْمُبَاحِ
كَفَرًا لَا يَحِمْ لِلْحَلَالِ يَمِينٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَفَضَّلَ اللَّهُ لَكُمْ تَحْلَةً يُؤْمِنُ عَلَيْهَا عَلَى الْيَمِينِ
إِنْ كَانَ عَلَى فِعْلٍ وَجُودِيٍّ فَهُوَ بِمُبَاحٍ وَإِنْ كَانَ عَلَى عَدَمِيٍّ فَهُوَ بِحَرَامٍ
م وَعَلَى حَلَالٍ عَلَى حَرَامٍ فَهُوَ أَقْبَحُ عَلَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَقَالُوا نَطْلُقُ أَمْرًا بَدَلًا

بلائية وبه يغني كحذف بؤ في حاتم وخبر جده بلائست راسيت يسم بؤ في حاتم
 للعرف ومن نذر مطلقاً **ش** أي غير معلوق بشرط نحو لله تعالى صوم هذا اليوم
 أو معلوقاً بشرط بؤ بده كان قد غايبي فوجدوني وبالم بؤ بده كان زنيته
 وفي أو كفو هو القميص **ش** وإنما قال هذا احترازاً عن القول الآخر وهو أن
 الوفا مسوقاً لعلقه بشرط بؤ بده أو لا بؤ بده وإنما كان هذا صحيحاً لا تده
 إذا علقه بشرط لا بؤ بده ففيه معنى اليمين وهو المنع لكنه بظاهره
 فيتميز بغير قول أن كان الشرط أمراً حراماً كان زنيته مثلاً ينبغي أن لا يستخير
 لأن التخيير تخفيف والحرام لا يوجب التخفيف ومن وصل إلى شاة
 الله علفه بطل **باب حلفا بفعل** من حلف لا يدخل بيتاً حثت بدخول
 صفة لا الكعبة أو مسجد أو بيعة أو كنيسة أو دجيل أو طلة باب دار
ش لأن البيت موضع أعد للستونة فالصفة بيت لهذه المواضع كما
 في لا أدخل داراً فدخل داراً خربة **ش** حيث لا يحث **م** وفي هذه الدار يحث إذا
 دخلها منهدماً صريحاً أو بعد ما بنيت لغوياً أو وقف على سطحها وقيل في
 غنى فإلا يحث **ش** أي بالوقوف على السطح كما لو جعلت مسجداً أو حراماً
 أو بيتاً أو بيتاً أو دخلها بعد حرم الحرام **ش** حيث لا يحث لأنها لم يبق داراً
 أصلاً **م** وكذا البيت ودخله منهدماً صريحاً أو بعد ما بنيت لغوياً **ش** وأنه لا
 يحث لو وال اسم البيت وأعلم أنهم قالوا في لا يدخل هذه الدار فدخلها
 منهدماً أنه يحث لأن اسم الدار يطلق على الخربة فهذه العلة توجب
 الحث في لا يدخل داراً فدخل داراً خربة ثم تفرقهم بأن الوصف في الماضي لغو
 وفوقه لأن معناها إذا وصف المسار إليه بصيغة نحو لا يملك هذا الشاب
 وكلمة شيخاً يحث لأن الوصف بالشاب صار لغوياً في قولنا لا يدخل

هذه الدار ولا يدخل داراً إلى الوصف حتى يكون لغواً في أحدهما غير لغو في
الأخرى فهذا المعنى يوجب المحنت في لا يدخل هذا البيت وعدمه في لا يدخل
بيت أن دخله منه مأخوذاً لأن البيت وصف ولغا في المشار إليه فلو
اسم البيت ينبغي أن لا يعنى في المشار إليه ثم قالوا في لا يدخل هذه الدار
فدخلها بعدما بنيت جأماً أنه لا يحتمل أن ندلم ببق داراً أقول لفظة الدار في
الدار المعمورة غالباً استعمال وقد يطلق أيضاً على المنهدة وإذا قيل لا دار
داراً قالوا لا دار المعمورة وإيضاً وجوب صرف المطلق إلى الكامل أو
إرادة الدار المعمورة وإذا قيل لا يدخل هذه الدار فاحتمل بناءً واحداً في
اطلاقها على المنهدة ترجيحاً بالشارة فيحتمل أن دخلها منهدة وأن
داراً أخرى يحتمل بل دخولها أيضاً أما لو جعلت جأماً أو بساً فافلح محنت
لأنه زال عنها اسم الدار بالحكمة وأما البيت فلا يطلق أيضاً إلا على موضع
أعد للبيتة وإذا خرب لم يصح إطلاق البيت عليه أصلاً ولا يقال إن البيت
وصف والوصف في المشار إليه لغو لأن البيت اسم جنس مع أنه مشتق
من البيتة وليس اسم صفة كالشباب ونحوه فاسم الدار إذا دخل على
الصفات يكون الوصف لغواً نحو لا يحلم هذا الشاب فيلزم شئ يحتمل
أما إذا دخل في اسم الجنس أو كان مشتقاً نحو والله لا يشرب
هذه الخمر فلا بد من بقاء حقيقتها حتى تمثل فيشرب لا يحتمل ولو حلف
لا يشرب هذه الخمر الخلو فشرب بعدما صار من المحنت فاحفظ هذه
الحنت فإنه مقلد الله قدامه **م** وهذه الدار فوق في طاق باب لو أغلق
كان خارجاً عنه أو لا يسكنها وهو ساكنها ولا يلبسها وهو لبسها
أو لا يركبها وهو ركبها فاحذف النقلة ونزع ونزل بكسرة إذا حلف لا

لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فلا بد من ان يات في النقلة بله مكث حتى لو
 مكث ساعة لم يحن هذا عندنا وعند فرجيم يحن لوجود السكنى وان
 قل قلنا الايمن شرع للبر فرمان تحصيل التبر يكون مستثنى وكذا في
 يمينه وهو له بسبه اولا يركبه وهو راكبه **م** اولا يدخل فمعه فيها **ش**
 فانه لا يحن بالمكث فان الدخول هو الارتفاع من الخارج الى الداخل فليحن
 بالمكث بخلاف السكنى واللبس والركوب فانه في حال البس ساكن ولا يسكن
 راكب فمن قولنا وقيل لا يحن الى هذا الحكم عدم الحنث **م** الثاني يخرج
 ثم يدخل هذا استثناء مفعول من قبيل الطوف فان قوله الا ان يخرج معناه
 الا لو خرج ثم لمصدر يقع حينئذ في اقبل خوفه وتقدير الكلام ان في
 قوله لا يدخل ففعل لا يحن في وقت من الاوقات الا وقت خروجه ثم
 دخوله **م** وفيه لا يسكن هذه الدار لا بد من خروجه باهله ومساءه اجمع
 حتى يحن بويده **ش** هذا عندنا في حنفية رجة واما عندنا في كوفية
 فيعتبر نقل الاكثر واما عندنا في رجة فيعتبر ما يقوم به كدخول البيته
 قالوا هذا اخر واوقف بالناس **م** بخلاف الصبر والمقيدة **ش** فانه لا
 يشترط نقل الاهل والمساء **م** وحنث في الخروج لو حل والخروج باسمه ان
 اخرج بداره مكرها او رفقيا ومشله لا يدخل اقسا وحكما **ش** فالا ف
 ان يخرج باسمه وان يخرج كماله امه انا مكرها او راضيا فالحكم للحنث في الاول
 وعلمه في الثاني **م** ولا في لا يخرج الا بالخيار ان يخرج اليها ثم الى
 اخرى **ش** فانه لا يحن لان خروجه لم يكن الا بالخيار **م** وحنث في لا يخرج الى
 مكة فيخرج بديلها ورجع **ش** لان الخروج الى مكة قد تحقق **م** ولا في لا يات
 حتى يدخلها **ش** لو حل وان لا ياتي مكة لا يحن حتى يدخلها **م** وفيها لا يحن **ج**

في الاصحاح الاول حلف لا يذهب الحنكة قال في الله مثل لا يخرج الى مكة وعند
 البعض هو مثل الينا في مكة والواضح لقوله تعالى في ذهب الى مكة في متون
 اليد واما الوصول فليس في وسعهم وفي لينا بين مكة ولم يالهال
 بحث الينا في آخر حيا الله لا نخرج بمحقق علمه الا بيان م وحديث في
 لينا بينه عدا ان استطاع ان يأتته بلامانع كمرض او سلطان ودين
 الحقيقة **ش** وان قال عيش لا استطاعة الحقيقة وهي القدرة التامة
 التي يجب عندها صدور الفعل فيكون ان تكون له مقارنة للفعل بصدق واثبات
 لا قضاء لا لها انطلق في العرف على سلامة الاسباب والالتفات فالمعنى
 خلو الظاهر فلا يصدق قضاء م وشروط للبر في لا يخرج الا بانته الحال
 خروج اذن **ش** لان تعذيبه لا يخرج الا خروجاً مطلقاً بان في فلسطين
 هو الخروج المطلق بالاذن فاسواه بقي في صدور الكلام م في الا ان اذن
 لك **ش** اي ان قال لا يخرج الا ان اذن لك لا يشترط كل خروج اذنه
 الا ان للغاية مثل الا ان فاذا ان من استعمل الحيلة ويمكن ان يرد الوقت
 انذ بان يجعل المصدح حيث فيجب كل خروج اذن والجواب انه اذا ان
 من في خرج ثم خرج مرة اخرى بل اذن فعلى الاول لا ولا يخرج
 وعلى الثاني بحث فلا يخرج بالسليم وللبحث في ان خرجت وان
 ضربت لم يرد خروج او ضرب عبد فلهما فور **ش** لا شروط للبحث
 في ان خرجت وان ضربت فعلى فور م وفي ان تعذبت بعد تعال تغد
 مع تعذيبه معه **ش** اي شروط للبحث في ان تعذبت تعذيبه معه م وكفى
 مطلق التعذيب ان ضم اليوم **ش** اي كفى للبحث مطلق التعذيب ان قال ان
 تعذبت اليوم فانه لو كان جواباً يكفي قوله ان تعذبت فلما زاد اليوم علم

علم الله كلام مبتدأ فيكون مطلق التعازي فهذا اليوم وله يشترط لبحث
 التعازي معلوم ومركب المأذون ليس بمولاه في حق الحلفاء اذ لم يكن
 عليه مستغرق ونوآه **شأى** حلفاءه يركب دابة زيد فركب دابة
 عبده المأذون فان كان عليه دين مستغرق لرفيقته وكسبه لا بحث
 لان هذه **الذابة** ليست لزيد وان لم يكن عليه دين مستغرق فان
 نوى دابة زيد وابعد الى امه لا بحث وان نوى دابة هي ملك زيد اعلم من
 ان يكون خامسة له او يكون دابة عبده المأذون في بحث وقال ابو يونس
 رجة بحث في الوجوه كلها اذ نوآه وقال محمد رجة بحث وان لم ينو
 ويقتد الاكل من هذه النخلة **شأى** لان المعنى الحقيقي محجوب بحث
م وهذا البنى باكله **شأى** عندى خيفة رجة حله فالحا ابناء على ان
 اللفظ ان كان له معنى حقيقى مستعمل ومعنى مجازى متعارف
 قابو خيفة رجة يخرج المعنى الحقيقي ومحجوب عن المعنى المجازى فا
 المراد عندهما اكل باطنه محجوب بحث باكله سواء كان بالقضم او
 غيره فيقولان بعموم **الحجاز** وهذا الدقيق باكل خبره فله بحث
 لو استغنى كما **شأى** باكل ما يتخذ منه كخبز ونحوه لان المعنى الحقيقي
 محجوب فيلزم **المجاز** والشواهد بالتحكم في الباء نجان والمجاز في
 الباطن بما طبع من اللحم والروى الى كسب في التثنية ويبيع في
شأى علة بالعرف فان الايمان مبنية عليه **م** والشهم شهم البطن **شأى** هذا
 عندى خيفة رجة وعندهما يتناول شهم الظهور ايضا والخبر مخبر
 البنى والشهم لا خبر الارث ببلد له يعقاد والفاكهة بالتفاح و
 المشمش والتعليق العنب والرمان والبقلاء والخيار والوطيب **شأى**
 ان يثمنه

هذا عند الحنفية رجة وعندهما الغيب والومان والرطب فأكلمه **م**
 والشرب من نحر الكرم منه فلا يحنث لو شرب بآنية **ش** هذا عند
 أبي حنيفة رجة فإن من عنده لا يبدأ الغاية وعندهما للتبعيض
 لا يشرب من مائه **م** بخلاف الحلف من مائه وتحليف الولي ليعمله
 بكل ما أمر في البلد بحال ولا يته **ش** أي تقيد تحليف الولي رجدة ليعمله
 بكل مفيد في البلد بحال ولا يته **م** والضرب والكسوة والكلام و
 الدخول عليه بالحياة لا الفل **ش** أي أن حلف يفسد من زيد تقيد بحال
 حيوة زيد **م** ولو حلف لأغلق زيد لا يتقيد بحال حيوة والقرب
 بما دون الشهر **ش** أي تقيد القريب بما دون الشهر في ليقضين بينه
 والقريب والشهين بعيد وما اضطبع به فإدام وكذا الملح لا الشواء
ش في المغرب قال ابن الأثير الإدام ما يطيب الخبز ويظلمه و
 يتلذذه الأكل وهو نعم المباح وغير المباح وأما الصبي فمخض بالماء
 وهو ما يفسد فيه اللبن ويلون به **م** ويحنث في أنه يأكل من هذا اللبن
 فأكل من رطبه أو من هذا الرطب واللبن فأكله ثم أو شرب أو **ش**
 فأكل رطباً **ش** أي لا يحنث في أنه يأكل شراً فأكل رطباً وأعلم أنه لا فرق بين
 قولنا أنه يأكل من هذا اللبن فأكل رطباً وبين قولنا أنه يأكل شراً فأكل
 رطباً بناء على أن اللبن والرطب من اسماء العجاس فإذا صار
 رطباً صار ماهية أخرى كما يثبت في لا يخل بيتهم أو لمأ فأكل سمي **ش**
 أي لا يحنث في أنه يأكل لمأ فأكل سمي **م** أو لمأ أو شياً فأكل البية ولا في **ش**
 كسوة يثوبها رطباً وحنث لو حلف أنه يأكل رطباً أو شراً أو **ش**
 شراً فأكل مذنب **ش** أي حلف أنه يأكل رطباً فأكل مذنباً أو حلف أنه يأكل

بسراً فكل مذنب أو حلف لا يأكل رطباً ولا يشرباً فكل مذنباً حنت عند
 أبي حنيفة رحمه الله أن المذنب بوعضة رطب وبعضة بشر فمن أكله
 أكل الرطب والبشر معاً وقال في الهداية إن عندهما إذا حلف لا يأكل
 رطباً لا يحنت بالبشر للمذنب وإذا حلف لا يأكل بشراً لا يحنت بالرطب للمذنب
 وقد قال في المغرب البش للمذنب وقد نبت البش إذا بكاء الرطب من
 قبل أن ينبت وهو ما سفل من جانب القمع ^{العلاقة} ولا شك أن الرطب ليس إلا
 من جانب واحد وهو الذي ليس عليه القمع والعلاقة فهذا الذي هو
 المذنب فإذا عرفت هذا فكيف يفهم ما قال في الهداية إن الرطب المذنب
 ما يكون في ذنبه قليل بشر والبشر المذنب على العكس ما في ذنبه قليل
 رطباً فافهم الصنف الثم الذي رأيناها من ثم تعداد وفارش وثمان
 يبدأ الرطبها من الجانب الذي ليس عليه القمع ففي غير هذه البلاد
 إن كان يبدأ الرطب من طرف القمع فما قال صاحب الهداية يكون
 صحيحاً وإن لم يكن الرطب من جانب القمع فوجه صحته أن الرطب
 المذنب ما يكون أكثر رطباً والبشر المذنب ما يكون أكثر بشراً ثم لما كان
 البش من طرف القمع فهو البش على القمع وذنبه الطرف الثور ولما كان الرطب
 هو الطرف الثور فهو الرطب طرفه الحاد وذنبه طرف القمع فهذا وجه صحته
 أوله يأكل لحمياً فكل كبداً أو كرساً أو لحم خنزير أو مسكاً ^ش قيل لا يحنت كل
 كبداً وكرساً ففهمنا أنه لا يعدل لحمياً وإنما اللحم الخنزير والانس فالحكم
 حقيقة فيحنت لحمياً والغذاء لا كل من طلوع البحر إلى الظهر والعشاء منه
 إلى نصف الليل والبشر منه إلى الفجر وفيه أن لبساً أو كرساً أو بشرية ونحوها
 لم يصدق أصلاً ^ش أي أن نوى ثوباً معيناً أو طعاماً معيناً أو شرباً معيناً

لم يصدق قضاؤه ولا يأنه لأن النفي ما حيد البر ولا دلالة له على النفي
الاقضية والمقتضى لا عموم له فلا يصح فيه نية التخصيص ولو ضم ثوباً
أو طعاماً أو شيئاً ذيق **ثم** أي صدقاً وبإثباته لا قضاؤه لأن النطق عام
فنية التخصيص خلافه فلا يصدق في القضاة **م** وتصور البر شرط صحة
الحلف فلا بد من يوسف **ف** رجة من حلفه فستبين ما هذا الكون اليوم ولا
ما فيه أو كان فصبت في يومه لا يحث **ثم** اعلم أن إمكان البر شرط صحة
الحلف عند أبي حنيفة وعمل جمهورهما الله تعالى سوا كان الحلف بالله تعالى أو بما
لطاق أو بالعاق وعند أبي يوسف رجة ليس شرطاً من حلفه والله لا
شترين الماء الذي في هذا الكون اليوم ولا ماء فيه أو حلقاً لم اشرب
الماء الذي في هذا الكون اليوم فأمثلة طالق ولا ماء فيه لا يحث عندهما
وعند أبي يوسف رجة الله تعالى يحث وإن حلف وكان فيه ماء فأريق
في اليوم فالحكم على ما في **م** وإن اطلق فكذلك الأول دون الثاني **ثم** وإن
لم يقل اليوم لا يحث فيما لم يكن في الكون ماء عند حمله فلا بد من يوسف رجة
وإن كان فصبت يحث إجماعاً وذلك لأنه إذا لم يكن في الكون ماء فالبر
غير ممكن سواء ذكر اليوم أو لا وإن كان فيه ماء فإن ذكر اليوم فالبر
اتماجب عليه فالجواب الأخير من اليوم فإذا صبت لم يكن البر متصوراً
وإن لم يذكر اليوم فالبر اتماجب عليه إذا فرغ من التكليم لكن موسوعاً
بشرط أن لا يفوته في مدة عمره والبر متصور عند الفراغ من التكليم فأما
عقد اليمين وعند أبي يوسف رجة يحث في الحل ففي الموقت بعد مضي الوقت
في غير الموقت يحث في المال وفي بعض هذه السما أو ليقبلن هذا المحكي
ذهبا أو ليقبلن فلا تأعالمأ بموته انعقد لتصور البر فحين للعجز وإن لم يعلم

يعلم فلا **ش** وفيل خلا في زفر حته فعنده لا يقع اليمين لكون البر تحيلة
 عادة قلنا هذه الامور ممكنة في ذاتها فيكفي هذا لا نحتاج اليمين ونحن
 الخيال بله توقف الى زمان للوقت للعين عادة وانما قلنا عالما بموته لانه
 ح يرا قتلها بعد حيائه الله تعالى وهو ممكن غير واقع فينقل اليمين و
 يحدث في الخيال اما ان لم يكن عالما بموته فالمراد العقل المتعارف ولما كان ميتا
 كان العقل المتعارف مستغافرا كسئلة الكونم ومد شعورها وخفها
 وعصتها كضربها وقطن ملكه بعد ان لبست من غزل ذلك فهدى ففوت
 ونسج وليس هدى **ش** وقطن مبتدأ وهدى خبره ومعنى الهدى ما هدى
 الى مكة ليتصدقا وعندهما ان كان القطن ملكه يوم الحلف ففوت لته
 ونسج وليس يجب اليه ملكه والى لم يكن القطن ملكه يوم الحلف
لهم وخاتم ذهب خالي لا خاتم فضة وعندهما عقد لؤلؤ لم يرفع خالي
 وبه يعني ومن حلف لا ينام على هذا الفراش فنام على قرام فوقه
 حنثا من جعل فوقه فراشا **آخر ش** لان القرام تبع للفراش لا الفراش
الاخوم او حلف لا يجلس على الارض فجلس على بساط او حصير فوقها **حنث**
ش لانه لم يجلس على الارض **ولوحان** بينه وبينها كبسالة **حنث ش** لانه جلس
 على الارض وكبلة تبع **لهم** كمن حلف لا يجلس على هذا السرير فجلس على بساط
 فوقه **ش** لان البساط على السرير لا يفتا ويرون ان يجعل عليه بساطا لكون
 على البساط جالس على السرير **بما** لا يجلس على سريره **فوقه ش** فان قالوا على
 البساط يكون جالسا على ذلك السرير ولا يقع عليه يقع على البساط فيكون
ش اعلم ان قوله لا يفعل هذه الفوق سلب لقوله يفعل وقوله يفعل واقع
 علامة ففعله لا يفعل يكون للابن **وبعلى** المشي الى بيت الله والى الكعبة

يجزئ أو غرة مشياً ودم أن ركب ولا شئ يعلى الخروج أو الذهاب
والبيت الله تعالى والمشى الحرام **ش** هذا عند أبي حنيفة رحمه وأما عند أبي يوسف
رحمة ومحمد رحمه فيلزم جزئ أو غرة مشياً أو المسبح للجم أو الصفاة
المروية ولا يعقوب عبد قيس له أن لا يجزئ العام فانت حر فشهد بالخبر بكوفة
ش هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله يعقوب أنه قامت شحها على
امر معلوم وهو النضحية بكوفة ومن ضرورتها على الخ وهو شرط العتق
وقال هذا شهادة على النفي فنقول النفي الذي يخط به علم الساهد هو
مثل الإثبات على ما بين في الصول في التوزيع **م** وحث بصوم ساء
بنيته في لا يصوم لا لو تم يوماً أو صوماً حتى يتم يوماً **ش** فإن قلت
الشعري هو صوم اليوم واللفظ إذا كان له معنى لغوي ومعنى شعري تجمل
على المعنى الشعري قلت الشعري قد أطلقه على ما دون اليوم وقوله تعالى ثم
اتموا الصيام إلى الليل فالصوم التام صوم يوم فإذا قال لا اصوم يوماً أو
اصوم صوماً يراد به الصوم التام **م** ويؤكد في لا يصلي لا يماريها ولو
تم مسكوة فيشفع لا بأقل ويولد ميت في أن ولدت فانت كذا فعق
الحق في أن ولدت فهو حر أن ولدت ميتاً ثم جئنا **ش** هذا عند أبي حنيفة
رحمة وأما عند محمد فلا يعقوب لأن اليمن انحلت بولادة الميت قلنا لم
نحل لأن قوله أن ولدت المراد به الذي يعقوبه قوله فهو حر فإن الميت لا
يمكن حرته **م** وفي ليقضين دينه اليوم فقضاه زيوفاً أو ينهض أو
مستحقاً أو باعده شيئاً أو قبضه بئ ولو كان ستوقه أو رصاماً أو
وهبه له لا **ش** سبي في مثل شئ من كتاب القضاء أن الزيوفاً ما يترده
بيت المال وابن جهم ما يترده البقا والستوقه ما غلب غشقه فالزويوف و

والبهيمة ما يكون الفضة غالبه على الفسح حتى يكون من جنس اللؤلؤ
 كثر من الفسح في المغرب قيل الزئبق دون البهيمة والبرادة لا تد
 برده بيئ المال والبهيمة برده الجنان ولا يقبض دينه ودرهما دون درهم
 حنث بقبض كله منقرا لا بعوضه دون باقيدته وكله بوزن ثم يتحلى
 الاعمى الوزن ولا في ذلك ان لا آية وكذا ولم يملك الا خمسين **ش** هذنا
 على ان الاستثناء عندنا حكم بالباقي بعد استثناء وليس الاستثناء من الشيء
 اثباتا فان قوله ان كان في الآماية فكذا معناه ليس في الآماية فهو لفي ما فوق
 الماية واما اثبات الماية فغير لازم عندنا **م** ولا في هسثم وثمانان ستم
 ودرهما او يا سمين **ش** لان الزئمان تمالا ساوا له والورد والياسمين هما
 ساق **م** والبفسح والورد على الورق **ش** وورقا الورد دون الخمار
 الوردا التي عليها الورق **ب** بحلف القول وحنث في حلف لا
 يحكمه ان كلمة نائما بشرط ايقاظه وفي الآماية **ش** حنث في حلف
 لا يحكمه الا باذنه ان اذن ولم يعلم به فحكمه لان الاذن اعلام فانه
 اذن فلم يعلم فلهذا ان يكون اذنا عندهما وعند ابو يوسف رجه لا
 يحنث لان الاذن هو الاطلاق **م** وفي لا يحكم صاحب هذا الشوب
 فباعه فحكمه وفي لا يحكم هذا الشاب فحكمه شيخنا **ش** لان الوصف
 المذكور لا يصلح مانعا من التكلم في ذات **م** وفي هذا حنث ان بيعته
 او شريته ان عقد بالخيار **ش** اي قال ان بيعته فهو حنث فباعه على
 بالخيار ويعتق لانه لم يخرج عن ملكه وقد وجد الشرط وهو البيع
 ولو قال ان شريته فهو حنث فشراءه على انه بالخيار عتقوا ما على
 اصلها فلهذا دخل في ملك المشتري واما على اصله حنيفة رحمه الله

علق العتق بالشراء فانه قال بعد الشراء بالخير فهو حر فيعتق
م وفي ان لم ابعه فكذا فاعتق او بترش اي قال ان لم ابعه فكذا
اي امراته طالق فاعتقه او بتره طلقت امراته لان الشرط هو
عدم البيع وقد عتق **م** وبفعل وكيله في حلف النكاح والطلاق
والخلع والعتق والكتابة والصلح عن دم عمده ولحمده والصدقة
والقرض والعتراض والايديع والميتاع والعاره والامتارة
والتبع ضرب العبد وقضاء الدين وقبضه والبناء ^{للمسألة}
والكسوة والمثل **ش** فان الوكيل في هذه العقود سفير محض
حتى ان الحقوق ترجع الى المرفوع من فعل نفسه **م** لا في حلف
البيع والشراء والجاره والامتارة والصلح عن مال والخصومة
والقمة وضرب الولد **ش** لان العقد صدق عن الوكيل في
ان الحقوق ترجع اليه فلم يصدق عن الموكل فلا يحنث والفرق بين
ضرب العبد وضرب الولد ان الضرب فعل حسبي لا تنقل من
احد الى آخر الا اذا صح التوكيل وصحة التوكيل تكون في الاموال ^{مضمرة}
في العبد دون الولد **م** ولا في لا يتكلم فقراء القرآن او سبيح او هلل
او كبر في الصلوة او خارجهما **ش** هذا عندنا فانه لا يستمي محمداً غير
وشعراً وعند الشافعي ربعة يحنث وهو القيس لانه كلام حقيقه
م ويوم اكله على الملوك **ش** قال امراته طالق يوم اكله فانه على
الليل والنهار لما في باب ايقاع الطلاق ان اليوم اذ اقرن بفعل غير
متدبر اذ به مطلق الوقت **م** وصحة نية النهار **ش** لانه مستعمل فيه
ايضاً وعند الجبتي سبعة يصدق ديانته لا قضاء لانه خلاص

خلا والمتعارف **م** وليله الكلمة على الليل والآن ان للغاية حتى ففي الي
 كلمته ان يقدّم زيد وحتى يقدّم حذرك كلمة قبل قدومه لان
 كلمة بعده وفي لا يحكم عبده وامرأته او صديقها ولا يدخل داره ان
 زالت اضافته فكل لا يحث في العبد اشار اليه هذا اوله وفي غيره
 ان اشار هذا الحث والآن فلا **ش** خلف لا يحكم عبداً فلا ان او حلف
 لا يحكم عبداً فلا ان هذا في التا صافته اي لم يبق عبداً له فكله لا
 يحث اما اذا لم يشترط ظاهر وان اشار فلان العبد يسقط من ثلثه
 لا يوازي لثا ثلث بل لمعنى في المضاف اليه فالان صافته تكون معتبر
 فان رالت لا يحث وان حلف لا يحكم صديق فلا ان او قال صديق
 فلا ان هذا او حلف لا يدخل دار فلا ان او قال دار فلا ان هذا
 فلم يبق الصداقة وباع الدار فكله ودخل الدار في صورة
 عدم الان شارة لا يحث لان الاضافة معتبرة وفي صورة
 ان شارة يحث لان هذه الاشياء يمكن ان تجزى لثاتها فاذا
 كان الذات معتبرة كان الوصف وهو كونه مضافا الي فلا ان
 في الحاضر لغوام وحين وان بان بلاء نية نصف سنة نكروا
 عرق **ش** لقوله تعالى توأني أظهاكم آي حين باذن رهام ومعها
 نوى واللاتم يدر منكر **ش** قال ابو حنيفة هم لا ادرى ما الد
 وعندهما نصف سنة مثل الاكلم حين **م** ولا بد مع والايام
 بمكة ثلاثة ايام كثيرة والايام والشهور عشرة وفي اول حبل
 اشترى حران اشترى عبد اعنق **ش** اي لا احتياج لا وليته الى
 شرا عبد اخر **م** وان شري عبدين ثم اخذ اوله **ش** لان الاول

فَرُّهُ لَا يَكُونُ غَيْرَهُ مِنْ جَنْبِهِ سَابِقاً عَلَيْهِ وَلَا مَقَارَئِلَهُ وَ
 لَمْ يَوْجَدْ **م** فَإِنْ ضَمَّ وَحْدَهُ عَتَقَ الثَّلَاثَ **شَرَى** قَالَ أَوَّلُ عَبْدٍ
 اشْتَرَاهُ وَحْدَهُ حُرٌّ فَاشْتَرَى عَبْدَيْنِ ثُمَّ اخْرَجَهُمَا عَتَقَ الثَّلَاثَ لَدُنَّ
 أَوَّلِ عَبْدٍ شَرَاهُ وَحْدَهُ **م** وَفِي آخِرِ عِبَادِكُمْ اشْتَرَى عَبْدًا وَمَاتَ
 لَمْ يَتَّقِ **شَرَى** قَالَ آخِرُ عَبْدٍ اشْتَرَاهُ حُرٌّ فَاشْتَرَى عَبْدًا فَمَاتَ الْمَشْتَرَى لَمْ
 يَتَّقِ عَمَلُؤُهُ لَا يَتَوَعَّلُهُمْ إِذَا مَلَكَ يَكُونُ ذَلِكَ الْعَبْدُ آخِرَ آلِهِ الْآخِرُ
 لَا يَدُلُّهُ مِنْ أَوَّلِهِ وَلَمْ يَوْجَدْ **م** فَإِنْ اشْتَرَى عَبْدًا ثُمَّ آخِرُ مَاتَ عَتَقَ
 الْآخِرَ يَوْمَ شَرَى مِمَّا كُلِّ مَالِهِ وَعِنْدَهَا يَوْمَ مَلَكَ مِنْ ثَلَاثِهِ **شَرَى** لِأَنَّ الثَّلَاثَ
 تَحَقَّقَتْ بِالْمَوْتِ فَيَعْتَقُ عِنْدَ الْمَوْتِ مِنْ ثَلَاثِ مَالِهِ وَلَهُ أَنْ يَمُوتَ
 تَبَيَّنَ أَنَّهُ كَانَ آخِرُ عِنْدَ الشَّرِّ فَيَعْتَقُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ **م** وَلَا يَصِيرُ
 الزَّوْجُ فَإِنَّهُ لَوْ عَتَقَ الثَّلَاثَ بِهِ خَلَا وَفَالِهًا **شَرَى** وَالْقَمِيرُ فِي بَيْتِهِ يَرْجِعُ
 إِلَى الْآخِرِ وَصُورَتُهُ رَجُلٌ قَالَ آخِرُ امْرَأَةٍ اتَّزَوْجَهَا فِي طَالِقُ ثَلَاثَ نَفْسٍ يَرْجِعُ
 امْرَأَةٌ ثُمَّ آخِرُ ثُمَّ مَاتَ طَلَّقَتْ عِنْدَ ابْنِ حَنِيفَةَ رَجْعَةً عِنْدَ الزَّوْجِ فَلَا
 يَصِيرُ فَإِنْ فَلَا تَرْتُدُّ عَنْهُ وَعِنْدَهَا تَطْلُقُ عِنْدَ الْمَوْتِ فَيَصِيرُ فَإِنْ
 فَرَّتْ **م** وَكُلُّ عَبْدٍ شَرِيٍّ بِكَذَا هُوَ حُرٌّ عَتَقَ أَوَّلُ ثَلَاثَ بَشَرٍ
 مُتَفَرِّقِينَ وَالْحَمْلُ إِنْ بَشُرُوهُ مَعًا وَسَقَطَ بِشَرَاءُ أَبْنَاءِ الْكَفَّارَةِ **شَرَى**
 إِلَى الْكَفَّارَةِ وَهَذَا عِنْدَنَا وَعِنْدَ فِرْزِ وَالشَّافِعِيِّ رَجْعَتُهُمَا لِلَّهِ تَعَالَى
 فَلَا حَاصِلَ إِلَّا النِّيَّةُ لَا يَدُلُّ أَنْ تَكُونَ مَقَارِنَهُ لَعَلَّةَ الْعَتَقِ فَمَا جَعَلَهُ
 عِلَّةً لِلْعَتَقِ وَالْمَلِكُ شَرَطٌ وَخَرَجَ جَعَلْنَا عَلَى الْعَكْلِ الشَّرْعَ جَعَلَ
 الشَّرَاءُ الْقَرِيبَ عِتَاقًا فَإِذَا اشْتَرَى أَبَاهُ بَيْتَهُ الْكَفَّارَةُ كَانَتْ النِّيَّةُ
 مَقَارِنَهُ لَعَلَّةَ الْعَتَقِ وَعِنْدَهُمَا لَا حَيْثُ جَعَلَهُ الْقَرِيبَ عِلَّةً **م** لَا يَشْرَى

أعبد حلف بعقوبة **شأى** قال ان اشتريته هذا العبد فهو حر **فشرأ**
بنية الكفارة لا يسقط الكفارة لان علة العتق اليقين والشرا
شرط فلا تكون النية مقارنة للعلة يرد عليه انه قد ذكر في
أصول الفقه ان التعليق عند ما يمنع العلية فاذا وجد الشرط **يصير**
المعلق علة **ح** فتكون النية مقارنة لعلة العتق **م** ومسئلة
بنجاح علق عتقها عن كفارة بشرائها **ش** قوله مسئلة عطف
على عبدك ولا بشرأ مسئلة وصورتها ان يقول لامة استن
بالنجاح ان اشتريتك فانت حرة عن كفارة يميني فلتسريها
تعتق لوجود الشرط ولا تجزئك عن الكفارة لان حريتها **م** حقة
باعتقاده **م** ويعتق بان سريته **أمة** هي حرة من سريتها وهي
ملكه يوم حلفه من شرائها **ش** لان هذه الأمة
تكون في ملكه زمان الحلف ولم يضاف عتقها الى الملك او بسببه و
فيه خلاف **م** فربح **م** وجعل مملوكا حرأتمهأة اولاده و
مذبحه وعبيده لا مكاتبوه الا بئتهم **ش** انه لا يملكه يدأ **م** وحلف
حرأ وهذا العبد نالهم وخير في الا وليس كالطلاق **ش**
كانه قال احد احرأ وهذا فان قلت بل هو كقوله هذا حرأ **م** وذلك
ان قلت قد اجبت عنه في شرح الشرح بجوابين فان شئت -
فلا ائده **م** ولا **م** دخل على قول يقع عن غيره كبيع وشرا واجازي
وخياطة وصياغة وبناء اقضى امره بخصه به فلم يحنث في قوله
ان بعث لك ثوبا ان باعه بكذا امر ملكه **م** **ش** اذا بدخوله على
فعل تعلقه به ففي قوله ان بعث لك ثوبا فعبد حرأ فاللام **م** متعلق

بالبيع فيقتضي اختصاص البيع بالمخاطب والفعل لا يختص بغير
 الفاعل إلا بالمراد التوكيد فلهذا اقتضى **المراد** أن يدخل على عين
 وفعل لا يقع عن غيره كأكلي وشربي ودخولي وضربي الولد
 اقتضى ملكة فثبت في أن بعث ثوباً لك أن باع ثوبه بك **مر**
 هذا **ش** نظير المدخول على العين وهو الثوب ما نظير دخوله على
 فعل لا يقع عن غيره فقولك إن أكلت لك طعاماً أو شربت لك
 مشروباً اقتضى أن يكون الطعام والمشرب ملكاً للمخاطب كما في قوله
 إن أكلت طعاماً لك فإنه وإن كان متعلقاً بالكل صورة فهو المعنى
 متعلقاً بالطعام والمشرب وأما ضرب الولد فحوان ضربت للولد
 فعبارة مرش فاقضاء الملك فيه غير ممكن إلا أن يراد بالملك
 اختصاص **ش** وفي كل عرسى فكذا بعد قول عرسه نكحت على طلقت
 هي وصحة نيته غير حاوية **ش** فإنه قال هذا الكلام ارضاء لها فيكون
 المراد غير حاوية هي لكن هذا خلاف الظاهر لأن كلمة كل للعموم فلا يصدق
 قضاء **كتاب الحدود** الحد عقوبة مقدرة يجب حقاً لله تعالى فلا يستعصى
 تعزير ولا قصاص **ش** أما التعزير فلهذا التعديل وأما القصاص
 فلا تده حقاً وإلى القصاص والزنا وطئ في قبل خال عن الملك والسببه
ش كعتلة الباري والثلاث **م** وشئت بشهادة أربعة بالزنا لا بوطئ
 أو جماع في الهام عند ما هو وكيف هو وأين زنى ومتى زنى
 وعن زنى **ش** أما السؤال عن الماهية فلهذا بعض الناس يطلعون
 على كل ووطئ حرام وأيضا قد اطلعت الشارع على غير هذا الفعل **القينا**
 تزيان وأما عن الكيفية فلهذا يقع الوطئ من غير التمتع **القينا**

وأما عن ابن فلان الذي قال في دار الحرب لا يجوز الجلاء وأما عن متى فلا
 التقادم لا يجوز الجلاء وأما عن الزينة فلا بد أنه قد يكون في وطنها
 شبهة **م** فإن بينوه وقالوا رأيناها وطئها في فرجها كما لميل في الحيلة
 وعلا لواء **م** وعلا حاكم به **ش** ثم عطف على قوله بشهادة أربعة
 قوله **م** وباقره أربع **ش** أربع مرات **م** في أربعة مجلدات رده على
 مرة ثم يسأله كما مر **ش** اعلم أن في قوله رده على كل مرة تسألها أنه
 يدل على أن الإمام يردّه أربع مرات وليس كذلك بل الإمام يردّه
 ثلاث مرات فإذا قرئت أربعة رده بل يقبله في كل كما مر من
 قبل في السؤال عن متى له أنه إنما يسأل عنه احترازاً عن
 التقادم وهو يمنع الشهادة له إلا قال وقيل يسأل عن متى أيضاً
 لاحتما له في زمان الصبي **م** فإن بين جيب بلفظه رجوعه بلعك
 لمست أو قبلت أو وطئت بشبهة فإن رجوع قبله أو في ^{مقر} ^{أو امام}
 خلتي والى مؤخره هو المحصن أي لمجد مكلف مسلم وطئ يحتاج صحيحاً
 بصفة الإحصان **ش** أي وطئ حال كونهما بصفة الإحصان أي المول
 التي يشترط الإحصان ماعدا الوطئ كانت حاصلة قبل هذا الوطئ
 فإذا وجد الوطئ تم جميع ما يشترط للإحصان فبقوله وهو
 المحصن مبتدأ وخبره قوله **م** رجعة في قضائه حتى يموت يبدل
 به شهوده فإن أبوا أو غابوا وما نزل سقط ثم الإمام ثم الناس
 وفي المقرة ببداء الإمام ثم الناس وغسل وكفن وصلى عليه
 وغير المحصن جلده مائة بسوط وسطال ثمرة **ش** في المغرب
 الثمرة العذبة وهي ذنبه وقيل العقدة قال والدولاصح وفي

التمسح ثمة اليساط عقد اطرافها **م** ينزع ثيابا لالة الازار ويؤفوق
على يده الازالة ووجهه ووجهه قائما في كل حركته **م** اي من
غير ان يلقى على الارض ويمد رجلاه وقيل ان يمد الضارب يده
فيرفعه فوق راسه وقيل ان يمد السوط على العضو بعد الضرب **م**
للعبد نصفها ولا يحمله سيده بل اذله **م** **ش** هذا عندنا
خلا فاللسا فقي **م** ولا ينزع ثيابها الا الفرو والحشوة
تخدم السدة وجار الحفر لها لده ولا جمع بين جلد ورجم و
لا جلد ونفى الا سبيلا **ش** هذا عندنا وعند السبا فقي **م**
يجمع في البكر بين الجلد والنفى وهو تغريب عام **م** ويرجم من يرض
زنا ولا يجلد حتى يبرأ وحامل فنت ترجم حيا وضعت
تجلد بعد النكاح **باب وطى يوجب الجدا ولا يوجب الشبهة** **م**
للجلد **ش** اعلم ان الشبهة ضربان في الفعل وفي المحل فتسعى في الضرب
الاول بقوله **م** وهي في الفعل ثبت بظن غير الدليل وليدة فلم يجد
الجاني ان ظن انها محل الله في وطى امة ابنته وعمره وسيد
والمرحس والمرعونة في الاصح والمعتدة بثلاث وبطاقة
على مال وبعثاق امة ولله **ش** اعلم ان اتصال الاملاك بين
الاصول والفروع قد يوههم ان للابن ولادة وطى بجارية الا
كما في العكس وغنى الزوج بمال الوفعة المستفاد من قوله تعالى
وجعلك عائداً فاعنى اي بمال خديجة فديورث شبهة
كون مال الزوجة ملكا للزوج واحتيل العبد الى اموال المولى
اذ ليصهم مال يستفغون به مع كمال الانبساط اي تملك

ليك مولى واحيد مع اهلهم معذرون بالجهل مظنة لا عتقادهم
 حل وطى امة الوالى وما لكبة المرحن المرحونة ملك يدقدونهم
 حل وطى المرحونة وبقاء اثر الناح وهو العدة لا يبعدان
 سبب لان يشبهة عليه حل وطى المعدلة بثلاث والمعدلة
 بطلاق على مال والمعدلة بالعتاق حال كونهما م ولد ثم
 شرع في الضرب الثاني من الشبهة بقوله **م** وفي المحل بقيام دليل
 نافي للحمة ذاتا فلم يجد وان اقرت بحى منها عليه في وطى امة ابنة
 معدلة الكنايا والبايع المبيوعة والزوج المملوك قبل تسليمها
 والمثركة **ش** الدليل الثاني للحمة قوله عليه السلام انت وما لك
 لا بيك وقول بعض الصمى ابدان الكنايا راجع **و** كونه المبيوعة
 وكون المبيوعة في يد البايع بحيث لو هلكت ينقض البيع وحل
 الملك وكون المهر صلة اى غير يعاقبل امان دليل عدم زوال الملك
 كلبهة والملك في الجارية المثركة دليل حل الوطى فعنى قوله نافي
 للحمة ذاتا انا لو نظرنا الى الدليل مع قطع النظر عن المانع يكون منا
 للحمة **م** وان ادعى السبب ثبت في هذه لافى **ال** وطى **ش** اى في ملكة
 المحل لافى شبهة الفعل وحل بو طى امة اخيه وعمه او حبيبة
 وجدها على طه وان هو اعنى وذمية ذنبا حقيقى وذمى ذنبا
 محرمية لافى **ال** والمجربة **ش** يعنى الدخولين دارنا بامان وذلك لانه
 ان كان هذا دار الحرب لا يخلو وعند يوسف ربح يجدون
 جميعا وعند محمد ربح ان ذنبا حقيقى لا حد وقوله وذمية عطو على
 الضمير المستوفى حد وهذا جائز لوجود الفاصلة **م** ولا من

وقلنا اجنبية زفت اليه وقلنا هي غوسك وعليه عموها ^{فما}
 نكحها **ش** على اجنبية وهذا عند الحنفية ربح فانه جعل النكاح
 شبهة في ذلك **الموت** او هيمة اولى في **دبرش** عند الحنفية
 ربح واما عندهما وعند الشافعي رحمه الله تعالى احد قوليه
 لا يحد الزنا له في معنى الزنا لان قضاء الشهوة في محل
 مشتهى على سبيل الكمال على وجه تمحيض حراما وله الله ليرى ان
 الصوابه رضي الله تعالى عنهم اختلفوا في وجوبه من الاحوال
 الجلال والتكيس في مكان مرتفع باسباع الاحجار فعند الحنفية ربح
 يغزو يا مثال هذه الامور **م** او في ذار حركه وبغني **ش** هذا
 عندنا حركه في الشافعي ربح **م** ولا يربى غير مكلف بمكلفه اصله **ش**
 اى له على هذا وله على حله وعندنا في الشافعي ربح في **ش** وفي
 عكسه هو فقط وله ان اقر واحد به والتبني كالح وفي قتل امه
 بونابج الحز والقيمة والحليفة لا يحد **ش** له الله صاحب الحق يباة عن
 الله تعالى **م** ويقصر ويؤخذ بالمال **ش** لان من له الحق هو الوارث و
 المالك **باب الشهادة على النيا والجموع عنها** من شهد على متقدا
 في سبأ من امامه تقبل الله في القذف **ش** فان من شهد بعد وقتا **م**
 تقبل لان حد القذف فيه حق العبد وهو لا يسقط بالتقادم
م وضمن السقاة **ش** اى ان شهدوا بالسقاة المتقادمه يشبث الضمان
 لان حق العبد وهو لا يسقط بالتقادم عند الشافعي ربح تقبل
م وان اقر به **ش** اى اقر بالمتقادم حذارة في الشرب على
 ما رآ في ان المانع من قبول الشهادة الله قد حجته على الشهادة
 (او كونه)

دة عدل و حادثة وهذا المعنى لا يوجد في الاقرار **م** ويقاد لم يشهد
 بزوال الوصي وغيره بمعنى شهرو فان شهدوا بزنا وحي غائبة
 خذوا بسرقه من غائب **م** لا يشوبية الدعوى في السرقه دون
 الزنا على ما ياتي الفرق في كتاب السرقه ان سأل الله تعام فلو اختلف
 اربعة في زنا وبيتي بيتا وافر زنا وجهلها **حد** **م** اذا التوفيق يمكن
 بان يكون ابتداء الفعل في زنا وبيته واستهاؤه في اخرى وجهل المقر بيقض
 اذ لو كانت امرته وام ولد لا يخفى عليه **م** وان شهدا كذلك او ا-
 ختلفوا في طوعها او بغيره او اتفقوا في وقتها واختلفوا في
 بلده او شهدوا بزنا وحي بكر او هم فسقة او شهود على شهود
 لم يحد احد وان شهد الله مول ايضا بوجههم **م** اعلم ان في هذه
 الصور لا يحد احد لا المشهود عليهما بالزنا ولا الشهود بسبب
 القذف فقولوا وان شهدوا كذلك شهدوا وجهلوا الموطوءة
 لا حد على المشهود عليه لاحتمال ان يكون المرأة زوجة او امته
 ولا على الشهود لوجود اربعة شهداء وان شهدا اربعة فقال
 منها كانت طايوة واثنان منها مكروهة فخذوا عند البخينة
 ربع وعند غيرها يحد الرجل لا تتفق الا اربعة على زنا له المرأة لا يحد
 في طوعها ولا **م** ان الفعل المشهود به ان كان واحدا فبعضهم كاذب
 لان الفعل الواحد لا يكون بطوعها وكبرها وان لم يكن واحدا فلا
 نصاب للشهادة على كل منهما ولا يحد الشهود لوجود العدد وان
 شهدا اربعة بزنا واختلفوا في بلده او في وقتها او في وقت
 الشهود خذوا الزنا ووجود العدد وان شهدا اربعة بزنا في وقت

معين في بلد معين واربعة اخرى بنواها في ذلك الوقت في بلد آخر
حدت عليهما ان شهادة اهل الفريقين سرودة ليتيقن كذبه و
لا رجحان له وحدهما فير الجميع ولا على الشهود لاحتمال صدق
احد الفريقين يرون عليه انه يميل ان يكون كل واحد منهما كاذبا
الظاهر لما من ييقن كذب احدهما وعدم رجحان احدهما فيكون
صدق احدهما محتملا واحتمال بعيدا ثم على تقدير صدق احدهما
يتم ان يكون الصادق هذا الفريق المعين او ذلك الفريق ففي
صدق كل واحد احتمال واحد وهو شبهة الشبهة فلا اعتبار
فاقول وانما لا يحل الشهود لوجود اربعة شهداء فشهادة
كل فريق فان لم توجب حدة على المشهود عليه فلا اقل من ان توجب
ثمة يندرجها الحد عن الفريق الاخر وان نظرت امرأ فقالت
بكوني شئت بشهادتها البكارة فيندرك حد الزنا ولا يشتر حد
القذف لشبهة الرجال وان كانوا فقه يندرك الحد ولا يحل الشهود
لان الفقه اهل للسادة ووجدت شهادة اربعة وان كانوا
شهودا على مشهود لم يحل ان في شهادة تهم زيادة شبهة لان الكلام
اذا ادلوا له انه بسنة يتطرق اليه زيادة وفقصان ثم ان جوا
فشهدوا على ذلك الزنا بعينه بعد شهادة الفريق علم على هذا ان
شهادتهم قلدت من وجوه بوقوع علم الشهادة اذا دلت مرة
في واحدة لا تقبل فيها ابدا وهذا ضعيف لان رد شهادة تهم بمعنى
يقتضي تهم لا ينسري الى الاصول لعدم ذلك المعنى في شهادة تهم ويمكن
ان يقال انما تورق شهادة الاصول لا تهم بسعوا الى اثبات الزنا باثر

غير شروع فلا تكون شهادتهم حسيبة بل سعيها إلى شاعة
 الفاحشة لعداوة أو نحوها فنرد شهادتهم بهذه الآية
م وإن شهدوا غيراً أو محدودي بن بقذف أو ثلثة أو واحد
 محمداً أو عبداً أو مجركاً بعد الحد **ق** **ش** لعدم علمية الشها
 دة أو عدم انفراد في الحد لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم
 يا أيها الذين آمنوا شهداء الآية **م** وإن شئ خرج جلد هذك ودية
 رجة في بيت المال **ش** أي شهد الشهود بنو الزاني عن محصن فجلد
 فخرج الجلد ثم ظهر أحد الشهود عبداً أو محدوداً في قذف فأنش الجلد
 هذك عند الحليفة ربع وقال في بيت المال لأن فعل الحد يستقل
 القاضي وهو عامل المسلمين والغرامة في مال المسلمين والله
 فعل الجراح لا يستقل القاضي لأنه لم يأت بالجمع فيقتصر على الحد
 ثم هو لا يضمن كيداً يمنع الناس عن الزانية فحافة الغرامة وإن
 شهد ابن الزاني محصن فزجهم ثم ظهر أحد محصنات أو نحو
 فدية التجم في بيت المال **م** وأي رجع من الزانية بعد جرم حد
ش أي حد الزانية فقط حد القذف وعند ضرورة لا يرد له
 إن كان قاذف حتى سقما بالموت وإن كان قاذف وميت تخفف
 من جرم يحكم القاضي قلناه هو قاذف ميت لأن شهادته باطل
 انقلب قذا فذا قاذف بالموت ولم يتوهم جرم يحكم القاضي
 لا يفتح الحكم بانفسخ الحد **م** وغرم ربع الدية **ش** حد عندنا
 عند الشافعي رجة يقتصر من أعملى صله في شهوة القصاص كما
 قال في الديات **م** وقبله حد فقط **ش** أي رجع من الزانية

جَمَعَ الشَّهَوْدَ حَذْفًا وَلَا يَحِلُّ الشَّهَوْدُ عَلَيْهِ فَإِنْ كَانَ التَّوَجُّعُ
بَعْدَ الْحَكْمِ فَعِنْدَ حُجْمِ رَجْمَةٍ حَذْفُ الرَّجْعِ فَقَطْ وَلَا يَحِلُّ الْبَاوُونَ لَنَا كَذْرُ
شَهَادَتِهِم بِالْقَضَاءِ وَلَنَا انْقِصَافُ الْقَضَاءِ وَإِنْ كَانَ التَّوَجُّعُ قَبْلَ الْحَكْمِ
فَعِنْدَ فَرْجِ حَذْفِ الرَّجْعِ فَقَطْ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ خَامِسٌ رَجْعُ التَّوَجُّعِ
حَذْفًا وَغَيْرُ مَا رُبِعَ دَيْتُهُ **ش** فَإِنَّ الْمَسْئَلَةَ فِيمَا إِذَا كَانَ التَّوَجُّعُ بَعْدَ الْحَكْمِ
وَالْمُعْتَبَرُ بِقَاءِ مَنْ بَقِيَ لَرَجْعٍ مَنْ رَجَعَ وَقَدْ بَقِيَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ
النَّصَابِ **م** وَفِيهِ الدِّيَةُ مَنْ قَتَلَ الْمَأْمُورَ بِرَجْمِهِ **ش** أَيْ مَنْ بَاتِحَهُمْ
فَقَتَلَهُ بِطَرِيقِ **أَخْرَجَ** أَوْ كَتَبَ شَهَوْدَ زَيْ فَوُجِمَ فَظَهَرَ وَأَعْبَدًا أَوْ كَفَّارًا
فِيهِمَا **ش** أَيْ فِي مَسْئَلَةِ الْقَتْلِ وَالتَّرْكِيكِ وَالضَّمَانِ عَلَى الْمُتَرَكِّينَ فِي
قَوْلِ ابْنِ حَنِيفَةَ رَجْعٌ وَعِنْدَ هُمَا ضَمَانٌ عَلَيْهِمْ بَلَى بَيْتِ الْمَالِ **م** وَ
الْمَالُ إِنْ لَمْ تَرَكَ فَوُجِمَ **ش** أَيْ فِي مَسْئَلَةِ بَيْتِ الْمَالِ الْخَاسِئِ الشَّهَوْدُ بِأَحَدِهِمْ فَلَمْ
يُتَوَقَّعْ فَوُجِمَ فَظَهَرَ وَأَعْبَدًا أَوْ كَفَّارًا **م** وَإِنْ شَهِدَا بِزَيْ وَأَقْرَبًا
بُنْظَرُ هُمَا عَدَا قَبْلَتْ **ش** أَيْ شَهَادَتُهُمْ لَا تَدْرِيحُ لَهُمَا النُّظَرُ لِتَحْمِيلِ
الشَّهَادَةِ **م** وَإِنْ أَتَوْا طَرِيقَ عَمْرٍو وَقَدْ وَلَدَتْ مِنْهُ أَوْ شَهِدَا بِأَخِي
حَصَانَةَ رَجُلٍ وَأَمْرًا فَإِنْ رَجِمَ **ش** هَذَا عِنْدَ تَلَاوُحِ الْوَفْرِ وَالشَّافِعِيُّ
رَجِمَهُمَا فَشَهَادَةُ النَّسَاءِ لَا تُقْبَلُ عِنْدَ زَيْ وَالشَّافِعِيُّ رَجِمَهُ لَا يَقْبَلُهَا
إِلَّا حَصَانَةً شَرْطًا فِي مَعْنَى الْعَلَّةِ وَشَهَادَةُ النَّسَاءِ فِي الْعَلَّةِ لَا تُقْبَلُ
فَلَمَّا هُوَ بِمَعْنَاهَا فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ النَّسَاءِ فِيهِ **بَابُ حَذْفِ الشُّبُهِ**
هُوَ كَحَذْفِ الْقَذْفِ ثَمَانُونَ سَوْطًا لِلْحَرِّ وَنِصْفُهَا لِلْعَبْدِ شُرْبُ الْخَمْرِ وَلَوْ
قَطْرًا مَنْ أَخَذَ بِرَجْعِهَا وَإِنْ زَالَتْ لَبُعْدَ الطَّرِيقِ أَوْ سَكَرَ زَيْلُ الْعَقْلِ
بِنَيْبِ وَأَقْرَبَ بِهِ مَرَّةً **ش** أَيْ شُرْبُ الْخَمْرِ أَوْ بِالسُّكْرِ بِالْبَيْزِ أَوْ شَهَادَةُ

به رجلان وعلم شربه طوعاً مجزئاً فإن اقر به أو شهد عليه
 بعد ذلك اليمين أو تقيها أو وجد بينهما **شيء** أو علم الشرب بأن
 تقيها أو وجد بين المزمع به اقراراً وشهادة **م** أو رجوع عن
 اقرار شرب الخمر أو السكر أو قسكوان **له شيء** أعلم أن في الإقرار بعد
 زوال اليمين لا مدخل فالحمد لله فان التراجع عنه لا يمنع إلا في
 كما في سائر الحدود وأما لا يجد عندهما أن حد الشرب لما ثبت بهما
 الصحيح رضي الله تعالى عنهم وبدون رأى ابن مسعود رحمه الله يتم إلا جهلاً
 وقد قال وإن وجدتم رأيكم الخمر فالحدوه وبدون رأيكم الخمر لمجد
 عنه فله الجماع فله دليل على وجوب الحد وأعلم أن السكران عند
 الحنفية مع في حق وجوب الحد أن لا يعرف شيئاً حتى لا يرضى
 من السماء وفي حنيفة لا شربة أن يحدف وعندهما أن يحدف
 مطلقاً واليه مال أكثر المشايخ وعند الشافعية أنه لا يحدف
 في مشيئة وجو كانه وأما **فهم** ولو ارتد هو لم يحدف **شيء** أعلم أن
 الأحكام الشرعية كصحة الإقرار والطلاق والعناق جارية
 عليه زجر الله لكن ارتداده لا يثبت له نكاحاً من حقيقى اعتقادي
 حكى فعند علم العقل لا يثبت اعتقاد الكفر طالما يقع ارتداده لا
 يثبت نوابعه كفسخ النكاح **م** ونوع نوبه وفوق جلده كما في النوا
باب حد القذف من قذف محسناً أي حرماً مكلفاً مسلماً أعفوا
 عن الزنا بمسحاة أو بنات في الجبل **شيء** معناه زنت في الجبل كما
 جاءنا فمما جاء في الجبل أيضاً وعند ابن مسعود لا يحد لأن الجبل هو
 الصعود أو مشترك أو الشبهة زانية قلنا لا الغضب ترج

ذلك **م** أو لست لا بيبك أو لست بابن فلان أبيه في غضب **ش** أو قال

لست بابن زيد الذي جواب المقذور فقول أبيه لفظ المستفاد

لفظ القارن وقوله في غضب علق باللفظ الثاني لست لا بيبك في

غير الغضب يحتمل المعاني **م** أو بيا ابن الزانية من أمه مسته محضه **ش** ^{لا فاعل}

ان طلب هو **ش** ليس المراد ان الطلب مقصود على الخطاب فانه ان طلبها

خدا ايضا **م** لا بلبت بابن فلان جده ونسبه اليه او الى خاله او عمه او

رأبه **ش** او زوج أمه فالجواب مجازا فلو نفى أبوتة لا يحذر وكذا لو نسبته

اليه وكذا الحال والعم والراب **م** وقول ابن ماسما وبانطى لعوف

ش اذ لا يراد بحاجتي النسب التشبيه فيما يو صفان **بهم** والطلب يعذف

الميت للوالد والولد وولد ولو محرم **ش** هذا عندنا اما عند البشائر

رحمة في حق الطلب لكل وارث فان هذا القذف يورث عنه وعندنا لا قبل

لمن يلحق به عان بنفي النسب وقوله وولد يشتمول ولد البنت عندها

خلة فالمراد رحمة وقوله ولو محرم ما كولد الولد مع وجود الولد ^{الخاص}

والعبد خلة فأنج وكذا القائل **م** ولا يطالب احد سيده وأباه بعقوب

أبيه وليس فيه ارث وعفو واعتياض عنه **ش** هذا عندنا وعند الشافعي

رحمة يحري فيه الارث ونحوه بشا على ان حق العبد فيه غالب بناء على

الاصل المشهور وهو ان حق العبد يغلب على حق الله تعالى اذا اجتمعا

لحتمت حاج العبد واستغنا به الرب ونحوه يغلب فيه حق الله تعالى على حق

العبد لان حق العبد وهو دفع العار يرجع الى حق الله تعالى ايضا

لانه النسبة الى الزنا اما تكون سببا للعار لان الله تعالى حرّمه **م** فان

قال يا زنى فزوتك بل انت خذ ولو قال لعير فزوت به في رث ولو قال

بجنتك

لا لها قذف الزوج فيمحو قذفه اياها لا يوجب الحد للعا
 ثمه بل من تقدم ولد له اقوى لانه قد تم بسقط اللعاق والحما
 حوم بقوا هذه للعاق وان قتم اللعاق لا يسقط اذا وجب تقديمه
 يقدم فيسقط اللعاق وحمل بقوا هذه للعاق **م** وبزيت بك هذا **ش**
 اي قال لو وجهه يارانية فوثب بقوها زينت بك هذا لان قول
 المرأة اتم لان يكون تصديقاله يعني زينت بك قبل النكاح ويحتمل
 ان يكون رثا يعني ان وجد مني نكاحا ليس لي ملكي اياك لاني مما مكنت
 غيرك وتمكني اياك ليس لي فذلك يكون لها دعوى اللعاق لاحتما المعنى
 الاول ولا حد عليها لاحتما الثاني **م** ولا عن ان اقر بولد فنفى
 وحذان عكس **ش** لان النسب يثبت باقراره ثم بالنفي يصح قاذفا
 فيجوز للعاق اما ان نفاه ثم اقر به فقد كذب نفسه في الجور والولد
 له اي ولدا قرينه ثم نفاه وولد نفاه ثم اقر به يثبت نسبها منه
 لا قراره **م** ولا شئى يثبتى ولا يثبت **ش** لانه نفى الولادة ويجب
 به شئى **م** ولا حد بقذف من لها ولد ذلك اب له او لعنت بولد **ش**
 اما قال بولد لها لولا لعنت بدوك الولد بقذفها يوجب الحد والعق
 بينهما الله وجهه الا قال مارة التنا وحمل الولد للنفي ولم توجد في
 الثاني **م** ولا بقذف من وطئ حرما لعينه كوطئ في غير ملك من
 كل وجه او من وجه كامة مشركة او وطئ مملوكة حتى مات ابد
 كامة التي هي اخوته رضاعا ولا بقذف من زنت في كفرها ومكاف
 مات عن وفاء **ش** اي لا حد بقذف مكاتب مات وترك مالا بقى
 بدل كتابته لان الحد اما يوجب بقاء الحق وفي حرية هذا للمكاتب

اخذوا الصلابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين **م** وخذ بقذف
 من وطئ امرأة غيره كوطئ عورته حائضاً او وطئ مملوكة حتى
 موقعة كامة مجبوبة او محابطة **ش** فان حرمه الاول موقعة الى زمان
 الاسلام والثانية الى زمان العجم وعندنا يوسف بن وطئ المحابة
 يسقط الاوصاف **م** كجوسى نكح امه قاسم ومثامن وقذف سماً
 هذا **ش** اخذ بقذف مجوسى كذا هذا عندنا حنيفة بن حذاف والها
 فان عنده لنكاح المجوسى الحرام له حكم الصلابة فيما بينهم خلاهما
 وقوله مثامن بالرفع عطف على الضمير المستتر في حذاف وكفى
 حذاف مجازياً اتحد جنسها فان اختلف **ش** هذا عندنا وعند الشافعي
 رحمهم الله تعالى ان اختلف المقدوف والمقذوف به وهو الزنا كما
 اذا قذف زيداً وعمراً او قذف زيداً بوزن ثم تزفناً فتعزله يتدخل
 اما اذا قذف زيداً بوزن واحد وكرب هذا القذف يتدخل وهذا
 بناء على ان حق العبد فيه غالب عنده اما عندنا لما كان حق
 الله تعالى غالباً يتدخل في المقصود لا يزحان اما اذا اختلفت
 الجنات او المقصود من كل واحد غير المقصود من الاخر فلا يتدخل
فصل في التعزير **ش** وهو تأديب دون الحد واصله من التعزير
 بمعنى الرد والرتع **م** اكثره تسعة وثلاثون سوطاً واقده نك
ش لان التعزير ينبغي ان لا يبلغ الحد واقل الحد ان يعوز
 حد العبد في القذف والشرب وابو يوسف رجع اعتمى حد الامور
 وهو ثمانون ونقص عنها سوطاً وراية وخشعة في رواية **م** ويصح
 جمع ضربيه وضربيه اشد ثم للزنا ثم للشرب ثم للقذف **ش** قالوا

فقي

ث

قالوا ليحصل له نوحاً بالتعزير وحده الوفا ثابت بالنقض وحده
 الشرب يثبت باجماع الصنفين رضي الله عنهم وكسبه متيقن و
 سبب حد القذف محتمل له حتمال الصدق اقول حد القذف
 ثابت بالنقض وهو قوله تعالى فاجلدوه مائة من جلدة وحده
 الشرب يثبت على حد القذف **م** وعزرة بقذف مملوك او كافر بنفي
 ولم يياكلوا كافراً يا كافر يا خبيث بل سارق يا فاجر يا مخنت يا خائن
 يا لوطي يا زنيق يا لقي يا ديوث يا قوطيان يا شارح الجوى يا اكل
 الربوا يا ابن الفجوة انت ما والله الصوامت ما في
 الوفا يا من يلقب بالصبي يا حرام زاده لا يباحر يا فخر
 يا كلب يا تيسر قوته يا حجام يا ابنه وابوه كذلك يا مولج يا
 بغايا فاكس يا ضحكة يا سخرة ومن حذا وعزرت فلما ن هذا
 منه ولو عزرت ذو حج عرسه **ش** قيل الفجوة من يكون عرسه
 الوفا فلا يجدا قول الفجوة العرف فحش من الزانية لان الزانية
 تفعل سراً وثانق منه والفجوة من تجاهر به بالجمرة والواجب
 تكون بكل معصية فلا حد له ولفظ حرام فانه معناه المتولد
 من الوطئ الحرام وهو اعتم من الزنى كالوطئ حال الحيض لكن في
 العرف لا يراد ذلك بل ولد الزنى وكثير ما يراد به الجور والظلم
 فلهذا لا يجزئ الحد والمولج يستعمل فممن يولج اوله للزنى معناه
 الحقيقي المتعارف لا يوزن الوفا يقال اجرت الاجير مؤجراً اذا
 جعلت له على فعله اجرة ولفظ بغا من شتم العوام يتفخخون
 به لا يعرفون ما يقولون والفحكة بوزن الصفرة من يضرك عليه

الناس وبوزن الحجة من يترك على الناس وكذا السيرة وعنده
واعلم ان الالفاظ الدالة على القباح لا تعد ولا تحصى والواو
يدل على ما يطأ يعرف به احكام جميعها فاقول قد عرفت ان
نسبة المحصن الى الزنا توجب حد القذف فنسبة غير المحصن
كالعبد والحر اليه لا توجب الحد لانها طاردة جملتها بل توجب
التعزير لا ساعه الفاحشة ونسبة المحصن الى غير الزنا لا توجب
حد القذف فهل توجب التعزير ام لا فان نسبة الى فعل اختيار
بحكم في الشرع ويعد عار في العرف يجزئ التعزير والانه ان يكون
مختصا لا شرف ولما قلنا الى فعل اختيار احتراز عن الامور
الخافية فلا تعزير في احوال ان معناه الحقيقة غير مراد بل
المجازي كالبليل مثلك وحواس خلق وكذا القود يراد به قبل الشروع
والطلب يراد به سبب الخلق انه يقال له ذنب شريف النفس
كعالم او علوي او رجل صالح فالختم اهل الكرام فيعزرون بها انفسهم
مختلفا لا رذل اذ يتقونهم بامثال هذه الكلمة كثيرا ولا يبالون
موان يقال لهم ولما قلنا يحرم في الشرع احتراز عن افعال اختيارية
لا تحرم في الشرع مع انه يعد عار في العرف كالجماع ومخونه يراد به
في الجملة وكذلك بالعارسية ناكسرا قبل لا شرف عوز لغيبهم
لا انه يروى في السوفية لا يبالون بافعال فيها الخسة والذل
ولما قلنا ويعد عار احتراز عن افعال اختيارية يحرم شوعا وله
يعد عار في العرف كالعبث والشرف والغنا واعمال اهل الديوان في زماننا
ثم كيفية التعزير وكيفية تفويضه الى راي الامام في راي عظم

عظيم الجناية وصغر هياكل القابل والمقول فيه **كتاب السرقة** كنهها
 الاخذ خفية ومحلها ما لم يحرر مملوك وهو شرط **ش** فان محل الفعل
 شرط لكونه خارجا عنه محتاجا اليه **م** ونصابها قدر عشرة دراهم
 مضروبة **ش** اعلم ان المان المذكور مقدار النصاب وهو مقدار عشرة دراهم
 مضروبة من فضة وعند الشافعي ربع دينار ذهب وعند مالك
 ربع ثلاثة دراهم **م** وحكمها القطع فان سرق مملوك حر او عبد قدر النصاب
 نحو ذاك شبهه **ش** احتراز عما يكون في الزنى شبهة كما اذا سرق مملوك من
 بيت ذي رحم محرم **م** بمكان كبيت وصندوق او بي او ظبا ليس في طريق
 او مسجد عنده ماله واقربها من **ش** هذا عند ابن حنيفة ربع درهم ورجل
 وعند ابو سفيان لا بذلك يقر بدين فيسأل على الزنا فان كل اقرب
 بمشابهة شاهد واحد قلنا انما شرط ان يذبح في الزنا بالنفس على غلظة
 القيس فمساواه بقي على اصل وهو ان المأخوذ باقراره **م** او شهدته **ش**
 وسأله انما كيف هو وما هي ومتى هو واين هو وكتم هو ومن سرق و
 بيتها قطع **ش** يسأل عما هي لانه ربما هي يتوهم انه لا احتياج الى الخفية
 كما في السرقة الكبرى اى قطع الطريق وعن كيف كانت هذه السرقة يعلم
 انه اخرج او ناول من هو خارج البيت ومتى كانت يعلم انها متقدمة او
 وعن اين كانت يعلم انها دار الاسلام او في دار الحرب وكتم هو يرجع
 الى السرقة ولما دلل للسرقة فيقال يعلم ان السرقة كان نصابا لم
 ومن سرق ليعلم انه سرق من ذي رحم محرم **م** لان شارك **ش** جمع
 فيها **م** واصاب كلاً **ش** اى كل واحد **م** قدر نصاب قطعوا وان اخذ بعضهم
ش اى مع ان الاخذ صدر من بعضهم فقط **م** وقطع بالتاج والقناء **ش**

والقنديل والقصوص والخضر والياقوت والزبرجد والانا والباب متخذين
 من خشب **ش** انما عذت هذه الاشياء لانها من جنس الخشب والحجر
 البايين في القمارى والجبال فيتوهم ان لا قطع فيها **م** لابتا فيوجد
 مباحا في دلتها خشب وخشب في قصب وسكك وميد وزرنيخ و
 مغرة ونورة ولا ينفد سريعا كلبس ولحم وفاكهة رطبة وتمر على شجر
 ويطبخ **س** وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ومحمد واما عند ابي
 يقطع في كل شئ الا في الطين والتراب والشرقين وعند الشافعي رحمه الله
 لا يمنع القطع كون الشئ مباح الاصل كالحطب ولا كونه رطبا كالقوا
 ولا كونه متغصنا للفت كالمزقة ولنا قول عائشة رضي الله عنها كانت اليد
 لا تقطع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشئ التافاي في
 الحقير وقوله عليه السلام لا قطع في الطين وقوله عم لا قطع في تمر ولا في حجر
م وزرنيخ لم يحصد **ش** لعدم الحرز **م** ولا في شربة مطربة والآت لهو **م**
 من ذهب او فضة وشرطيخ وفرد **ش** لانه يقول اخذته للاراقة وكسر
م وباب مسجد **س** لعدم الاخر اذ خلا لا الشفيع **م** ومصحف **س** لانه
 يقول اخذته للقراءة خلا لا ابي يوسف والثاني في رحمها الله **م** وصبي حر
ش لانه ليس بمال ولو محللين **م** يرجع الى المصحف والصبي فان الحلية
 بها يتبع وعند ابي يوسف يرجع ان بلغت الحلية يقطع **م** وعبد ودفتر لا
 الصغير ودفتر الحجاب **ش** لان اخذ العبد الكبير يكون غصبا او خذعا
 للسرقة والمقصود من الدفتر ما فيه وهو ليس بمال وايضا يسرق ما فيه وهو
 مال وهو واما دفتر الخشب فالمقصود منه للمال وهو لا يسرق لغاية غير
 مالية **م** ولا في كلب وفهد وخيانه وخلس ونهب ونبس وما لعائنه **ش**

ش مال بيت المال **م** ومال له فيه شركة ومثل حقه خان او مؤجر
ش وان كان له على اخو درهم سواء كانت حاله او مؤجلة فسرق **ش** لها
م ولو بمن يد **ش** لانه بمقدار حقه يصير **ش** حرام **م** وما قطع فيه **ش**
 بحاله **ش** لا يقطع بسرقه شي حتى قطع فيه مرة ثم وصل الى ملكه
 ثم سرق والحال انه لم يتغير عن حاله وهذا عندنا واما عند الخو
 والشافعي ربح يقطع لقوله عليه السلام فان عاد فاقطعوه ولنا
 ان عصمة السروق قد سقطت على ما يأتي في مسئلة القطع مع
 الضمان ثم اذا ملكه عاد المسروق الى ملكه والعصمة وان عادت
 فشبهه سقوطها اسقطت القطع وقوله فاذا عاد الى السرقة
 له الى السروق لئلا يعارض دليل سقوط العصمة على انه مطعون
 طعنه الطحاوي **م** فان تغير فسرق قطع ثانيا كغيره قطع فيه
 فيسبغ فسرق ولان سرق من ذي رحم محرم منه **ش** سواء كان
 المال ماله او مال اجنبى للشبهة في الحر **م** بخلاف ماله من بيت
 غيره **ش** فانه اذا سرق مال ذي رحم محرم من بيت اجنبى يقطع
 لوجود الحر **م** ومال موضعه **ش** سواء سرق من بيته او من بيت
 غيره فانه يقطع حله فالذي يوصف ربح لان الرضاع قلما يشتهر فلا
 انبسط اوله يكفى الازن بالدخول شرعا فانه متحقق في النكاح
 وضاعا مع انه يقطع **م** وله من زوج وعيس ولو من جزى فاقطع
ش اما قال هذا لانه فيه خلاف الشافعي **م** وله من سيده او
 غيره او زوج سيده وله من مكاتبه ومضيفه ومغتم ومجام
 وبيت اذن في الدخول **ش** فان كان الازن نهالا فسرق ليلك يقطع واعلم

العجز لما فظلا اعتبار له عند وجود الحزن بالمكان وإذا سرق
 في الماشي شيء **م** وله حافظ فلا يقطع **ل** أن الماشي حزين وقد ختل **ل** بال
 ذن بالدخول فيه ولا اعتبار لما حافظ فيه فلا قطع بخلافه والحافظ
 في الماشي السجل ليس بحزين فاعتبر لما فظلا **م** أو سرق شيئا ولم يخرج
 من الدار ودخل بيتا وناول من هو خارج البيت **م** هذا عندنا
 أما عند أبي يوسف والشافعي رحمهما أن يخرج يده فاول غيره
 فعلية القطع وإن دخل الخويذة فاحذف فعلية القطع وفي الجوز
 أن وضع فيما بين الداخل والخارج فاحذفه في رواية لا قطع
 وفي رواية قطع بهما **م** أو نقب بيتا فادخل يده فيه واحذف شيئا
م هذا عندنا وعند أبي يوسف رمة يقطع كما في الصندوق قلنا ليس
 تحتك الجوز على الكمال بخلاف الصندوق لأن المكي فيه لا يقطع
م أو طرصة خارجة من كيم غيره **م** هذا يشمل ما إذا كانت الفتحة
 غير الكيم ونفس الكيم بأن يجعل الداهم في الكيم وربطها من خارج
 فيبقى موضع الداهم وهو شيء من الكيم خارج ما في الكيم فاذا طر له
 يجب القطع واعلم أنه إذا كانت الفتحة نفس الكيم في أربع صور
 لأنه إما أن يجعل الداهم في داخل الكيم والرباط من خارج أو جعلها
 على خارج الكيم والرباط من داخل وعلى التقديرين إما أن يطر أو حل
 الرباط فإن طر والرباط من خارج فلا قطع وهو ما مر قبل
 التقسيم وإن طر والرباط من داخل وذلك بأن يدخل يده في الكيم
 يقطع موضع الداهم فيخرج الداهم مع الظرف من الكيم فيقطع
 للأخذ بالحزن وإن حل الرباط وهو خارج قطع لأنه إذا حل الرباط

طبع الدراهم في الكم فلو بد من ان يدخل يده في الكم فيأخذ الدراهم
 ولما حل الرباط وهو داخل لا يقطع لانه ادخل يده في الكم فحل
 الرباط فبقى الدراهم خارج الكم فاخذها من خارج من عندي
 يوسف فحرق يقطع في الوجوه كلها لان الكم حوز **م** او سرق بوجه
 من قطار او جمل او قطع ان حفظه ربه **ش** فان العايد والسارق
 والراكب لا يقطعون الا قطع الشاة دون الحفاظ حتى لو كان حناك
 حافظ قطع سارق الجمل والعلم او نام عليه **ش** فان النوم على
 الجمل او بقرب منه حفظ له **م** او سرق الجمل واخذ منه شيئاً فان
 الجوالق حوزاً او تدخل يده في صندوق غيره او كنهه او جيبه **ش**
 المراد ان اليد في الكم لا تؤخذ لا يحل الرباط كما **م** واخرج من مقصود
 دار فيها مقاصير الى صحنها او سرق ربة مقصورة من اخرى **ش**
ش اذا موضعاً كمدسة او نحوها فيها حجران يسكن في كل منهما
 انسان تعلق له بالحجر التي سكن فيها غيره لا كاللاد التي فيها
 واحد ويوتها مشغولة بمساعده وخدمته وبينهم **نظام** والقي
 شيئاً من حوز في الطريق ثم اخذه او حمله على حماره او غنمه
 الحوزي **ش** هذا عندنا وعند الشافعي يحرق يقطع سوا اخذه او تركه
 في الطريق وعند زفر يحرق يقطع في اللفاء وفي الجمل فان اللفاء
 ليسوا بحوز كسائله من هو خارج وكما اذا التقى ولم يأخذ قلنا اذا لم يبق
 عليه يد حقيقة كان في حكم يده فتم بالاخذ بعد الزوج **م** في
 المناولة وعدم الاموذ وفي مسئلة الجمل او سرق الدابة يضاف اليه
فصل يقطع بين السارق من زنته ونحوه ثم جعله اليسر **ش**

فانه عاد ثالث لا ويسبح حتى يتوب **ش** اما السبح فقط واما
مع التعزير عند بعض مشايخنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى
يد اليسر ثم رجله اليمنى لقوله عليه السلام فان سرق فاقطعوه
وان عاد فاقطعوه فان عاد فاقطعوه فان عاد فاقطعوه
فقطعه ومذهبنا ما نثر عن علي رضي الله عنه ولو كان الحديث
صحيحا لما خالفوه ولما اخذ الصحابة رضوان الله تعالى عليهم جميعا
بقوله والطمى اوى رضي الله عنه قد طعن في الحديث او هو محمول على
السياسة فان كان يده اليسرى وابهامها او اصبعاها او رجله اليمنى
مقطوعة او شدة او رده الى مالكه قبل الخصومة او ملكه بهجة او
بيسوع او نقصت قيمته من النضج قبل القطع او سرق فادعى ملكه
او ولد السارقين وان لم يسر حتى اولى بطالب مالهما وان اقترحا نجا
فلا قطع **ش** لانه لو قطعت اليمنى وقوة البطيش فانت في اليسر على
تقوية جنس المنفعة وهو في الحقيقة اخذك وكذا ان كانت ارجل اليمنى
مقطوعة او شدة لانه اذا لم يكن للذات يد ورجل في طرف واحد
فهو لا يقدر على الشيء اطلاقا واما من طرفين فيضع العوصا على ياطفه
فيكون قائما مقام ارجل الغاربية واذ ذر السارق الى مالكه قبل الخصومة
لا يمكن الدعوى فلا تظهر السرقه وعند ابو يوسف رحمه الله تعالى
ملكه بهجة يعلم ان الله لا يوجب مع القبح وعندنا في الشافعي رحمه الله تعالى
يقطع وكذلك في نقصان القيمة يقطع عندهما واما لا يقطع عندنا ان النضج
لما كان شرطا لكون شرطا عند ظهور السرقه وهو حال القضاء وقد ذكر
في كتبنا ان الله لا يندفع القطع عند الشافعي رحمه الله تعالى ودعوى السارق ان

ان المسروق ملكه لانه لا يعجز سارق عن ذلك فيؤدى الى سلب
 الحد لكن في الوجيز ذكر خلاف هؤلاء على بانه صار خصماً في المال
 فكيف يقطع بحلف غيره وقوله اولم يطالب بالكله وان اقر هو بها
 فلا قطع اى ان لم يطالب ماله السرقة اى المسروق فلا قطع و
 ان اقر السارق بالسرقة لانه لما كان الدعوى شرطاً من مطالبته المالك
م فان سرق او غاب احدهما فشهد على سرقتهما قطع الاخر و قطع
 بخصوصه بدخاظة كمودع وغاصب ومثاير **ش** اى باع ديناراً
 بدينارين وقبضها فستر من يده **م** واستعير ومثاير ومضارب و
 مستبضع وقابض على سؤم اشرى ومرفحين ونحوه المالك من
 سرقة منهم **ش** اعلم ان الدعوى شرط لظهور السرقة ولقطع اليد
 والله كان من حقوق الله تعالى انه لا شك ان المسروق منه اعرف بحقيقة
 الحال من الشهود وكذا من السارق المقر ان يمكن ان يكون ملكاً لا يقر
 بطريق الدرك او ملكاً الذي رجم محرم وهو غير عالم به فلو ترك **المسروق**
 منه الدعوى وكذا في غيبته مظنة عدم وجوب القطع اما غيبة القريب
 وان كان فيها توهم انها لو كانت حاضرة ادعت امره بسقوط الحد فلا
 لونه المزية واصله بالزنا فتكون متجهة في دعوى ما يسقط الحد فخلا هو
 الوقف الذي وعدته في باب شهادة الزور ثم عطف على القريب المستكن في قوله
 و قطع له **م** اى من سرقة من سارق قطع **ش** لما لى اى من سقوط عقوبته
 و قطع عبد اقر سرقة وردت الى الكهنة **ش** هذا عند ابي حنيفة مع من عصى
 وعند فرج لا يقطع من عصى تفصيل لان اقرار العبد بالزور والقصاص
 لا يقع عنده وان كان ماذوناً فان الاذن لم يثنها عما في المال فان

كان شاذوا فيفتح فيرد المال وان كان محجورا له واما عندهما فان كان تاذوا
يقطع ويرد المال وان كان محجورا فالمسروق ان كان هائكا يفتح وانه ان
الواجب ليس له القطع واقراره به صحيح وان كان قائما فعنده حنيفة
رجح يقطع ويرد المسروق وعند ابو يوسف يقطع ولا يرد وعند محمد
رجح لا يقطع ولا يرد فنقول ان فريح ان اقراره بما يوجب تلف نفسه
او اعضائه وان كان يستغنى به المولى فهو غير محكم فيه لان ضرره فوق
ضرر المولى وان تخالف صدك ان خبت نفوس بعض المالك يصل المغاية
يوثرون اجدك نفوسهم ليمضرب به موالهم فذلك يستلزم لادلا يصلح
لان يبني عليه الاحكام ثم ان بعد ذلك الاصل عند محمد رجح رد العين
اصل والقطع تبع له لسرطانية الدعوى وشبوت المال بك قطع مرغيب
عكس اقرار العبد المحجور بالمال لا يفتح فلا يشترط بعهده وهو القطع قلنا
القطع ليس بشيء لان رد العين لان رد المال ضمان المحل والقطع جزء الفعل
وابو يوسف رجح ان يجعل احدهما تبعا للآخر فيعتبر اقراره بخرق نفسه
وهو القطع لا في حق المولى وهو رد المال وابو حنيفة رجح جعل الفعل
اصلا لان المحل كالشرط **م** وما قطع به ان بقي رد ولا لا يضمن وان
تلف **ش** واما قال وان اتلف احدا عن رواية الحسن عن ابي حنيفة
رجح الله عيب الثمنان في الاستهلاك وعند الشافعي رجح يضمن في الا
ستهلاك والمهلك فعنده القطع والثمنان بمجموعان لان الثمنان
بناء على عصبه المال ونحن نقول بانتقال الوصية الى الله تعالى
معناه ان المال كان معصوماً للعبد فاذا ورد عليه السرقة
او جاب الشارح عليه المولى وهو الشرع فالجواب ورد على حق الشرع ففي

ففي حالة السرقة صار المال معصوماً حقاً للشرع فلم يبق معصوماً
 لحق العبد فله ان يجزأ الضمان **م** ولا يضمن من سرق مرات فقطع كلها
 او بعضها شيئاً منها **ش** المسروق منهم ان حضروا حتى كان القطع للحال
 يضمن له جواً صدقاً والحضري البعض حتى قطع له جواً لم فكذلك عند البني حنيفة
 ربح وعندهما يسقط ضمان من قطع له جواً **م** ولا قاطع يسأ من امر
 بقطع عينه لقتل ولو عملاً و قطع من شق ماسوق في الذان ثم تخوفه
ش وانما يقطع اذا بلغ المشقوق نصاب السرقة وعند الجوي فخرج لا يقطع
 لان الثوب مانع لذلك **ش** الحريق الغاصولهما ان الاخذ ليس بسأ للملك
 اما نقول بالملك ضرر ان اذنا الضمان كيدك يجمع البذلان في ملك شخص
 واحد ومثله لا يورث الشبهة **م** ولا من سرق شاة فذبحها واخرج **ش**
 لان السرقة تمت على اللحم ولا قطع فيه **م** ومن جعل ماسوقاً ذكراً او
 دنانير قطع ورث **ش** وهذا عند البني حنيفة ربح وعندهما لا يجب ردّها
 لان الصنعة متقومة عندهما فصارت شيئاً اخر فان تم قطع
 فذوق ولا ضمان وان سوتوه رث **ش** اى ان سرق ثوباً وصبغاً ثم
 قطع لا يجب رد الثوب وان هلك فله ضمان وعندهما ربح يؤخذ الثوب
 ويعطى ما زاد الصبغ وان سوده رث عند البني حنيفة ربح لكون السواد
 نقصاً فلا يقطع حق لذلك وكذلك عند محمد ربح كما في الخمر فان الصبغ
 لا يقطع حق المالك وعنده الجوي فخرج لا يورث فان السواد يذهب كالماء
باب قطع الطريق من قصد معصوماً على معصوم **ش** اى حال كون القاصد
 معصوماً اى مسلماً او ذمياً **م** فاخذ قبل اخذ شيئاً وقتل جرح حتى
 يتوب **ش** اى يظهر فيه سيما **م** وان اخذ ملاً ونصيب كل منه

نصاب قطع يده ورجله من خلاف وان قتل به او قتل حلاً **هذا**
القتل بطريق الحلال بطريق القصاص فذكر ثم هذا بقوله **م** فلو يعفو
ولموان قتل او يوزن قطع ثم قتل او صلب او قتل او صلب جثا **ش** فقوله
او قتل عطف على قطع او ان شاء قطع ثم قتل او صلب وان شاء قتل
او صلب جثا من غير قطع **م** وسبع رءوس حتى يموت **ش** البعج شق البطن **م**
ويترك ثلاثة ايام وما اخذ قتل فلا يضمن **ش** واذا قتل قاطع الطريق
فلا يبي بثمان ما تعلق كما في القتل الصغير **م** وبقتل واحد منهم **ش** وان
باشر القتل احدثهم على الجوع **م** وجرو وعصاهم كسيف فان جرح
واحد قطع وهذا جرحه وان جرح فقط او قتل عمدا فتاب **ش** اصاب
قبل ان يؤخذ **م** او كان منهم غير مكلف او ذمحم ثم من المارة او قطع
المارة على البعض او قطع الطريق ليدوا ونحاراً في مصر او بين مصرين فلا
حد وللوقوة او ادر يشد او عفو **ش** اوفى الشور المذكور لا يجزئ
ان كان القتل عمداً فاللوقوة وان كان غير عمد فالدية ويكون للمولى
العفو وعند ابو سفيان اذا كان بعضهم غير مكلف اصبحت المجنونا
فباشروا العقل سجد الباكون واما في المطوي بين المصنوعين اذا كانا **ش**
كالكوفة والحيث بحيث يلحق العون غالباً ففدية خلاف الشافعي رجع
عند ابو سفيان اذا قاتلوا منهاراً بالسلاح حذفاً وكذا في الليل سواء
بالسلاح او غير **م** وفي الخنق دية ومن اعتاده قتل به سبلة **ش** الخنق
من صور القتل المشغل وفيه القصاص عند غير ابي حنيفة رجع **كتاب الجوار**
هو فرض كفاية **بكر** اى ابتداء وهو ان يبدأ المسلمون بمي اية الكفار
م اذا قام به بعض سقط على الباقي وان تركوا اعموالاً على صبي

وعبد امرأة واعى ومقعد واقطع وفرض عين ان يجمعوا فتخرج
 المرأة والعبد بكاذن **ش** فانه اذا هجم الكفار على نفر من المشركين يصير
 فرض عين على من كان يقرب منه وهو يقدر ان على الجهاد واتاعل
 من وراءهم فاذا بلغ الحيز اليهم يصير فرض عين عليهم اذا احتجب
 اليهم بان خيف على من كان يقرب منه بالهجم عاجزون عن المقاومة
 وبان لم يعجزوا لكن تكاسلوا ثم وثقوا ان يصير فرض عين على جميع
 اهل الاسلام شوقاً وعزاً وهذا نظير صدقة الجحاة تصير فرضاً على
 جيرانه وذلك من هو بعيد عن الميت فان اقام بها الا قريون
 او بعضهم سقط عن الكل فاذا بلغ الى البعيد ان الاقربين متيقولون
 فعلوا بعد ان يقوم بها فان ترك الكل فعل من بلغ اليه خبر موثقه
 يصير اثمهم وكفه الجول مع فتي ويدونه **ش** الجول ما يجعل النعم
 على الله والبرائة اذا كان في بيت المال شئ لا يجعل الامام على الربا
 موان شئ من غير طيب انفسهم لتقوية العزاة اما اذا لم يكن فيه
 شئ فيفعل ذلك فاك حوصروا الى الكفار بان حاصروهم المسلمون **م** و
 الاسلام فان ابوا فالجندية فان قبلوا فلهم بالنار وعليهم ما عليهم **ش**
 اعلم انه لا يراد هذا الحكم على العموم حتى يدل على انه يجب عليهم من العبادات
 وغيرها ما يجب عليهم ان الكفار لا يخطبون بالعبادات عندنا واتاعد
 من قال بالهجم مخاطبون والذمي وغيره في ذلك سواء وعند قبول الجندية
 لا تأمرهم بالعبادات كما تأمر المسلمين بل يراد الله يوجب لهم علينا واجب
 لنا عليهم اذا تعرضوا لدمائهم واموالهم او تعرضوا لدمائنا واموالنا ما
 يجب لبعضنا على بعض عند التعرض وذلك لان قبل قبول الجندية كنا

لديهم واموالهم كانوا يعرضون لدمائنا واموالنا فقبول الجورية التي
نزال هذا التعرض يؤيد ذلك انهم جعلوا الدليل على هذا الحكم قول علي
رضي الله عنه انما بدلو الجورية ليكون دماؤهم واموالهم كدمائنا و
اموالنا **ولا نقابل من لم يبلغه الدعوة ونُدبَت شيا** والدعوة اول ذلك
تجدد الدعوة **م** لم يبلغه فان **ابو اس** عن الجورية **م** حوينا بمجنون
وعقوب وقويق ورمي وثو معهم مسلم او تتسوا به بنيتهم لا ينسبته
وقطع شجره فان اربع بلد غدر وغلول ومثلية **ش** قال فلهذا آية -
الغدر الخيانة ونقص العبد وقد قال عليه السلام الحبيب خذعة -
فيشبهه على الناس التفرقة بين الغدر وبين خلع الحبيب فاقول ما دام -
الحبيب قائما لا يحرم الخلع بان نأهم قاله في ارضهم في هذا اليوم حتى امنوا -
ففي ارضهم فيها ونذروا لصلوب الحق حتى غفلوا فانيهم بيانا وغيا ذلك
بخلاف ما اذا جرى بيننا وبينهم قرار على ناله ان في هذا اليوم حتى امنوا
لا يجوز الحاربة لان هذا استيمان وعهد فالي اية نقص عهدي وهذا يعني
خلع الحبيب بل خلع في حال السلم فيكون غدر والغلول السرقه من الغنم
والسلة اسم من مثله يمثل مثله كقتل بقتل قتله او نخل به معناه جعله
نكالا او غيره لغرض مثل قطع الاعضاء وشويل الوجه يقال مثل القتل
قطع انفه ومثله القويين شئت بقوله عليه السلام لا تغلوا ولا تغدوا
ولا تمثلوا ومثله تعين خلق الله تعالى فخر **م** وقتل غير مؤلف وشيخ فاء
وايمى وقطعوا من الاله ملكة او مقاتلة منهم واما ما لم يمت به ولا ذبح للحرب
واب كافر بل لا يقتله غير ابنه **ش** ولا يقتل الابن الاب الكافر ابتلاء وهو
احسن انما اذا قتل الاب قتله بحيث لا يمكن دفعه ان يقتله وفاته يقتله

فانه لا بأس بقتله وقوله يقتله بالنصب لان يقتله غيره وان فعل القاتل
 يستعمل مقدراً بعد الفاء اذا كان ما قبلها سبباً لما بعد **ع** حاي بعد عدة
 اشياء منها التقي فينبغي ان يصير عدم قتل الابن اباه سبباً لقتل غيره
 الابن اباه بان يشغله وبلبثه ليجي **ل** آخر فيقتله **م** واخراج مصحف واسوة
 القويجي يؤمن عليه وصولحو ان خير أو مؤسهم ما ان لنا به حجة ونشد
 ان هو انفع فقولوا **ل** لفظاً كان مضمناً في قوله ان خير أو ان لنا به حجة وان
 هو انفع والنشد نقض المصلحة مع اجبا **هـ** هم بذلك **م** وقبل نيل لو خانوا
 بد **م** او قولوا قبل نيل ان يذبح بالحق **م** وصولح المتردد ما ان ولان ان اخذنا
هـ يعني يجوز لنا ان نصلح المترددة نعمل في قتله لان اسلمه جرحاً لكن
 لا نأخذ منه شيئاً لانه يكون جرحية ولا يجوز اخذ الجرحية من المتردد لكن
 لو اخذنا له نرد اليه لانه ما ان غير مقصود **م** ولا يباع سلاح
 وجعل واحد منهم ولو بعد صلح وفتح امان خروجه وان كان شرراً
 بنذوب ولما امان ان الذمي واسير وتاجر معهم ومن اسلم ثم لم يجر
 اليه واسير وعبد الا ما دونين **م** ويجوز ان المراد بالاسير مسلم اسير
 في يد الكفار وبالتاجر تاجر مسلم معهم **باب الغم وقسمته** قسمته امام
 بين المبتسرين ما فتح غنوة واقرا حله عليه بجريه واخراج عليهم وخروج
 على ان ضيقهم **م** فقولوا واقرا عطف على قوله قسمته لما ان عطف على احد
 الامرين وهو قسمته واقرا قوله **م** وقتل الاسارى واسيرهم وتوهم
 احوار ذمة لنا **م** او ليكونوا اهل ذمة لنا **م** ونفى منهم وفلاهم **م**
 المن اي يترك الاسير الكافر من غير ان يأخذ منه شيئاً والفداء ان يتركه
 ويأخذ ماله او اسيراً مسلماً منهم مقابلته في المن خلاف

رج واما الفداء فقبل ان تضع الخويار والاعمال يجوز بالمال لا بالكسب المسلم
وبعد لا يجوز بالمال بل بجمع علمي اثنان رج وبالنفس لا يجوز عندنا خيفة
رج ويجوز عندنا رج وعن ابي يوسف رج ورويان وعند الشافعي
رج يجوز مطلقا ورجعهم الى دارهم وعقر ذبابة يشق نقلها وذبيحة
وخزقة وقمة مغنم ثم ازالة العاقرين وحنافقهم والردء ومذ
لحقهم ثم كما قال فيه **شافعي** في المغنم لا سوقى له يقاقل ولا من ملكه **ثم**
لا ذلة بالاحواز يصير منها لنا وعند الشافعي رج يصير منها ما يستقر
هيبة الكفار من ثمنه بعد ذلك يورث نصيبه **م** ويورث قسطنطين
هنا وحل لنا ثمة طعام وعلف وحطب ودخن وسلاح به خا بلاء
قمة لا بعد الخروج منها ولا بيعها وتموتها ورد الفضل للمغنم
من انسلم ثم عقم مفق طفله **ثم** لا ذلة صار مسلما يتوكم وملا معه
او اودعه معصوما **ثم** لا وضو لامة عندك **ثم** متى **م** لولاه كبير
او غيره وحملها وعقارها **ثم** لان العقار من جملة دار الحرب وهو في يد
اهل الدار وفيه خلافا لشافعي **رج** وعبيده معانك وماله مع موت
بغضبك وديعة ويعتبر وقت المياوزة **ثم** اي يعتبر لا تحقاق **سليم**
او الواجب وقت مجاوزة الذب وجوابنا الواجب على السكة والمنفق
مضائق الرقيم والمراد هنا مدخل دار الحرب وعند الشافعي رج يعتبر
وقت شهود الوقعة **م** فمن دخل دارهم فلتعاقبوا **ثم** اي ما فسده
الوقعة **رج** فله **سليم** فارسي ومن دخلها ارجلة فسي فرسا
فله **سليم** **رج** حمل عندنا واما عند الشافعي رج فعلى العكس **سليم**
الفارس عندنا بعد اسلمهم **ثم** ولا يسلم الا نفوس **ثم** او فرس واحد فعلم من هذا

الله له سهم لبغل وداخله **م** ولا لعبد ولا لصبي وامرأة وذئب وذئب **م**
 شئ الرزق اعطاء القليل والمرد هذا اقل من سهم الغنيمه **م** للموسى
 لاسكين واميتهم وابن السبيل وقدم الفراء ذوى القربى عليهم ولا شئ
 لغنيهم وذكره تعالى للبرك وسهم النبى **م** سقط بموته كالصفي
 عندنا واما عند الشافعي **م** يقع على خمسة اسهم **م**
 الرسول **م** الخليفة وعندنا سقط بموته كما سقط الصفي فانه كان
 للنبى **م** ان يصطفى لنفسه شئاً من الغنيمه وسهم ذوى القربى لهم
 او لنبى هاشم وبنى المطلب علم ان النبى **م** محمد بن عبد الله بن عبد المطلب
 ابن هاشم ابن عبد المطلب وكان لعبد من اربعة بنين هم المطلب
 وعبد شمس وعوف ولما قدم رسول الله **م** غزاهم فخيرهم ذوى القربى
 بين بنى هاشم وبنى المطلب وكان عثمان من اولاد عبد شمس وخيبر بن
 معظم من اولاد عوف فلما ارسل الله **م** فقال الا ننكر فضل بنى هاشم
 لما نكح الذي ومنعك الله فيهم ولكن نحن واصحابنا من بنى المطلب اليك
 في النبوة فما بالك اعصيتهم وخربت فقال **م** اهلهم يغارون في
 الجاهلية ولحق الاسلام وشبك بين اصابعه والشافعي **م** يقع على
 قسم النبى **م** وعن بقول له على رسول الله **م** يصحبهم او ينفقهم
 اياه فلم يبق بوفاته **م** فيستحقون بعلم وفاته **م** بالفقر حيث قال
 ان الله تعالى عنكم غنى الناس وعوضكم عنها عجزى **م** ولما كان
 عوضاً عن الزكوة مستحقاً من المستحق الزكوة وقد نقل ان الخلفاء
 كانوا يقسمون على عجز ما قلنا وكان عمر بن الخطاب يعطى قوتهم ومن
 دخل بلادهم فبلغا خمس الا من لا منعه له ولا اذن له **م** ان لا يدخل

من الغنمة والغنيمة ما أخذ من الكفار فهو وهذا بالمنع فان لم يكن منعه
ولكن وجد ذلك الا كما هو في حكم المنع لان الامام بالاذن التزم -
نصرتهم ولا كما ان ينقل وقت القتال حثا فيقول من قتل قتيلا
فله سلبه من التنفيل اعطى شيئا يذيل على سلبهم الغنيمة والتوكيد
على الزيادة قوله من قتل قتيلا فله سلبه ستمائة قتيلا لقوله الى القتل
م اوسية جعلت لكم الربع بعد الفريضة وجعلت ربع الفريضة جعلت لكم
ربع الباقي او ثلثه او نحو ذلك ثم اذ من الفريضة سلبه ما معه حتى من كسبه
وما هو عليه وهو الحال ان لم ينقل من خذوا للشيا فخرج فان السلب
عنده للقاتل ان كان من اهل ان يسلم له وقد قتله مقبلا لقوله من
قتل قتيلا فله سلبه ونحوه على هذا على التنفيل لا على وضع الشريعة **باب**
استيلاء الكفار اذا سبى بعضهم بعضا واخذوا اموالهم وبيعوا **باب**
اليهم وغلبوا على ماله واخزوه بلادهم ملكوه **باب** هذا عندنا واما
عند الشافعي رحمه لا يملك الكفار ما لا يملك ما ذكروا في اصول الفقه
ان النهي عن الافعال الحسنة يوجب القبح لحيث لا يفيد حكما شرعيا و
هو الملك قلنا انما يملكون لا سلبا فحرم على مال غنيب معصوم على زعمهم
وليس لنا ولاية الا لزوم فسقط النهي في حق الدنيا والعصمة انما كانت ثابته
ما دام محرزا بدارنا لبقية التمكن من الاستغناء فاذا زال سقطت العصمة **باب**
خزنا وموتنا وام ولدنا ومكاننا وعبدنا ابنا وان اخذوه **باب** وانما قال وان
اخذوه لان الزاد فيما اذا اخذوه وقهره وقيدوه ففي هذه القصور
لا يملكونه عند اوج حيفه صح خلافها لكونه ان لم يباخذوه فهو ان يملكه التقا
لها ان عصمته كانت لحق المولود وقد زالت فقد صار مباحا وقع في ايديهم و

وله ان العصمة التي كانت لحق المولى لما زالت ظهرت عصمة التي قد
 كانت باعتبار الامة فصاحب منزلة الاخر فلا يملكونه **م** وملك ^{بالعصمة}
 حرهم وما هو ملكهم ومن وجد سببا له **ش** اي في يد الغائبين بعد
 ما غلبت عليهم ولم يذكر هذا لانه يفهم من قوله **م** اخذه بلك شي
 ان لم يقم **ش** اي بين الغائبين **م** بالقيمة ان قسمه وبالثمن ان ^{يشترى}
 منهم تاجر وان اخذ ان ^ش عينه مفقودة **ش** اي اذ وقعت عينه في يد ^{التاجر}
 فلو اذنت له فاما لك القديم ياخذ بكل الثمن ان شاء ولا يحط من الثمن
 شيئا ^{بانه} ما اخذ من الارش **م** فان اسره فبيع ثم كذا فلشرب
 ان والخذ من الثاني ثم منه ثم لسيده اخذه منه بالثمن وقيل اخذ
 الاول **ش** لا عبد اسره من زيد فاشترى عمر بمائة ثم اسره فاشترى
 بكر بمائة فعمرو ياخذه من بكر بمائة ثم ياخذ زيد من عمرو بمائتين لانه قال
 على عمر بمائتين ولم ياخذ عمر فليس لزيد ان ياخذه من بكر لان بكر اشترى
 عبدا اسره من عمرو وبعد اشتراه عمرو فلو اخذه زيد من بكر لضاع الثمن الذي
 اعطاه عمرو فله ياخذه فيقبل اخذ عمر **م** فلو ابق بمساع فلو اخذها
 الكفار فشرها منهم رجل اخذ العبد حجابا وغيره بالثمن **ش** لما من
 الثمن لا يملكون العبد الا بوق **م** وعقوب عبد مسلم شاة من شاة من هذ
 ادخله دارهم **ش** هذا عند الحنفية مع وعندهما لا يعتق لان الواجب
 ان يخرج المولى على بيعه وقد نال الصلوات لانه يملك عليهم فبيع عبد في ابلهم
 قلنا اذ انزلت ولاية اليه براقم الاعناق مقامه تحليصا لا غير ايد
 الكفار **م** كعبد لهم اسلم ثم فجاءوا وظهرت با عليهم **باب المستأمن هو**
 يشمل مسلما دخل دارهم با مان وكافر دخل دارنا با مان **م** لا يتعق ^{في دارنا}

ثم لدمهم وماله ثم إذا أخذ ماله أو عيب أو غير ما علمه وما خرج
ش أي بطريق التعرض **م** ملكه من حرام ما يستصدق به **ش** أي ما علمه لانه
طريق مال مباح وأما كان حراماً للغرم فإن إذا نهى **ش** أي ما يشرع
أو جبال الدين في ذمة الساجي أو إذا نهى أو غصب أحدهما من الآخر وجا
هنا لم يقض لأحد شيئ **ش** لانه لا ولاية لنا على الشئ **م** وكذا لو فعل
ذلك خربان وجاء أمثامين **ش** لانه لا ولاية لنا عليهما **م** فإن
جاء أمثامين قضى بينهما بالدين لا بالغصب **ش** لانه لا ولاية وقت صحته
لما ضيها بخلاف الغصب لانه لا ترضى له عهده **م** فإن قتل مسلم
مستأمن مثله غمداً أو خطأً ودي من ماله وكفر الخطأ **ش** لانه
لم يجز القصاص وقت القتل لتعذر الكسيفاء لانه بالمنع فوجب الدية ولو
العصمة في ماله لا على العاقلة إذا وجوب عليهم باعتبار النفس **ش** التقصيص
في الصية الواجبة عليهم وقد سقط ذلك بتباين الدية **م** وفي الآية
كفر فقط في الخطأ **ش** أي لا يجب شبهة الكوارة في الخطأ عند أبي حنيفة وح
عندهما يجب الدية في العمد والخطأ لأن العصمة لا تبطل بالأسير كما لا تبطل
بالعيمان وله أن الأسير صار تبعاً لهم فمهرهم آياه فيبطل الأسير فقط
العصمة المقومة وهي ما توجب المال عند التعرض فلم تجب الدية في العمد
ولكن في الخطأ لكن العصمة المؤتممة وهي ما توجب الدية غمداً عند التعرض
بأية فوجب الكوارة في الخطأ **م** ولا يمكن حزمي هنا سنة وقيل له أن
أقمت هنا سنة أو شهرًا نفع عليك الجزية فإن رجع قبل ذلك **ش**
جن أمة الشوط محزوق أي فيما ونعم ونحوه **م** والآخرة في معنى لا يترك أن
يرجع **ش** أي أن لم يرجع قبل الدية المضروبة فهي زنتي ولعلم أن من لا يسأل له با

بالعونية يتوجهم إلى الله لا يستثنوا به يعلم أنه كلمة إن مع له أو غم **حكما**
 في الأخرى كما لو استولى الرضا فوضع عليه خراجها **ش** إذا استولى المشرك
 أو خراج فوضع عليه خراجها يصير ذمها له إذا التزمه التزم **المقام**
 في دارنا وله يصير ذمها على الشئ له أنه لا يقايشترى للثمن **م** عليه
 جزية سنة من وقت وضع الخراج أو نكح حربية ذمها هنا وفيه عكس
ش إذا نكح حربية ذمها له يصير الزوج ذمها إذا لم يكن أن يطلق فيرجع
 بخلاف الأول حيث صارت تبعا للزوج **م** فإن رجوع المثنى من الأول
 حل بدمه فإن استألفهم فقتل سقط دينه كان له على مفسوق
ش أي مسلم أو ذميا وأبى ودية له عنده **ش** إذا صار في كفو عتقه
 عند معصوم في ذلته **م** وإن مات أو قتل بدمه عليه عليهم فما لو رثته **ش**
 أي دين كان له على معصوم ووديعه له عنده وذلك لأن الأمان باق في
 ماله فبشرط عليه أن كان حيا وعلى وديته أن مات أو قتل بدمه عليه عليهم
 لكن لو قتل بعد ما ظهرنا عليهم صار ماله غنمة يتبعه **م** حتى عند الله غنمة
 غير أوله ووديعه مع معصوم وغيره كالمظهرنا عليهم فكله فيئ
ش أما العرس والأولاد الكبار فله عدم التبعية وأما غير ذلك فلا تـ
 ليست في يدك فلا لامة لا يوجب عصمته **م** وإن سلمته فجاءنا فظهر
 فطفله حر مسلم ووديعته معصوم له وغيره فيئ **ش** فقوله ودية مبتدأ
 ومع معصوم صفة وله خبر أي للحر في الذي أسلم **م** ومن سلمه ثم وله
 ورثته هنالك فقتله مسلم فلا شيء عليه إلا الكفارة في الخطأ **ش** أي له
 ورثته مسلمون في دار الحرب فإن كان القتل عدا فلا يجب عليه شيء
 وإن كان خطأ لا يجب عليه إلا الكفارة وعندك ففي مرجح القصاص

في العمد والدية في الخطاء **م** واخذ الامام دية مسلم لا وفي له **ش** اي
مسلم قتل خطأ ولا وفي له **م** ومثا من سلم هنامن عاقلة
قاتله خطأ **ش** اي جاء الخزني بامان فاسلم ولا وفي له فقتل خطأ
فالامام ياخذ الدية من عاقلة قاتله **م** وقتل او ياخذ الدية في عمد
ولا يعفو **ش** اي ان كان القتل عمدا فالامام بالخيار اما ان يستوفي
القعود او ياخذ الدية لكن ليس له ولاية عفو **باب الوظائف**
ارض العرب وما اسلم اهلها وفتح غنوة وقسم بين خيشتا ^{البيضة} او
عشيرة والسواد وما فتح غنوة واقرا اهلها عليه او صالحه ^{البيضة} فاجبة **ش**
ارض العرب ما بين العدين الحاقق ^{الحق} باليمن بمكة الى حد الشام وسوا
عراق العرب ما بين العدين المعقبة خلوان ومن الشعبية ويقان
من العدن الى عبادان **م** وموان اخيري يعتبر بقوله وخارج وضوءه
رضي الله عنه على السواد الحاريب يبلغه الماء صاع من بر او شعير وهذا
والجرب الطبقة خمسة دراهم والجرب الكرم او النخل متقلة ضعفها او
سواه كزغفران ونشتان ما يطبق **ش** الجرب ستون ذراعاً في
ذراعاً وفي كتب الفقه ذراع الكبر سبع قبضات وذراع المنة سبع
قبضات واصبع قائم وعند الحارب الذراع اربع وعشرون اصبعاً والـ
ضبع ست شعيرات مضمومة يطول بعضها الى بعض **م** ونصف
الخارج غايه الطاقه ونقصان لم تطلق وطبقها ولا ينزاد ان اطافت
ش عند ابو سفيان وجان عند محمد لا خارج لو انقطع الماء عن ^{طريقه}
او غلب عليها او اذا الزرع افة ويجبال عطفاً ما لكها ويسمي ان اسلم المالك
او شاتها لم وله عش في خارج ارضه **م** ارض الخارج هذا عندنا وعند

وعند الشافعي ربح **يحب** ويتكرر العشر يتكرر الخارج **ش** يخرج فائدة له
يتكرر واعلم ان الخارج نوعان خارج مؤظف وهو الوظيفه العينة التي
توضع على الارض كما وضع عمرو بن لادن عنه على سواد العراق وخارج
مطالمة كربع الخارج **ف** وخارجها فالذي لا يتكرر هو المؤظف اما
خارج المطالمة فهو يتكرر كالعشر **فصل في الجزيء** اعلم ان الجزيء نوعان
جزيء وضعت بالتراضي فيقدر بحسب ما يقع عليه ان تقاوت جزيء
ببطلان التما وضعت اذا غلب عليهم ما وضعت بطلان تغير وجوب
غلبوا واقول على انهم توضع على كتابتي ونحوه وشي عيني ظهر
غناوة **ش** وفيه خلاف والشافعي ربح فائدة له بوضع عليه عند **م** كل
ثمانية واربعون رهما **ش** يلحق في كل شهر اربعة رهاهم **م** وعلى المتوسط
نصفها وعلى فقير يكسب رها **ش** وعند الشافعي ربح بوضع على
حائم كذا والفقر والغني سواء ذلك **م** له على وشي عني فان ظهر
عليه فقره وطغله في ولا من تد ولا يقبل منها **ش** اي من الوشي
البرقي والمثل **م** ان الاكسلا والسيف **ش** وعند الشافعي ربح يتروى
مشتك العوب **م** وله على راجع الى الخياط **ش** وعند ابو يوسف ربح وهو
رواية محمد بن عبد الله حنيفة ربح توضع عليه ان كان قادرا على العمل **ش** وشي
وامرأة ومملوك وامرؤ من **ش** وعند ابو يوسف ربح تقيان كان له مال
م وفقير لا يكسب وعند الشافعي ربح تقي **م** وتسقط بالموت والاكسلا
ش خلاف الشافعي ربح فيها **م** ويتدخل التكر **ش** هذا عند ابو حنيفة
ربح خلافهما **م** وليحدث بيوعة وكيسة عنا ولهما اعماد المولد من عيني
الذمتي في زيد وشكبه وسوجه وسلاخه فلا يركب خيل ولا يعمل سلاح

ويظهر الشئ **ش** وهو في غلبه بقدر الصنيع من الصوف
الذي على وسطه وهو غير الزائر من الأوسيم **م** ويتركب على شئ كما
ويمنع شئاً منهم في الطرق والجماع ويعلم على ذوقهم ليتك يستغفر
ونقص عمله ان غلب على موضع الحزن والحق بدادهم وصار كثر
في الحزم بموته بلحاظه لكن لو استمر في شئ وان لم يقتل لان امتنع عن
الجزية او في بسملة او قتلها او سب النبي **ش** وعند الشافعي
نسب النبي **م** هو نقص العمل **م** ويؤخذ من ما بالفي تعلبتي وتعلبتي
ضعف ذلكنا ومن مولاه الجزية والخارج **ش** خلدنا لفرج فانه يؤخذ
منه ضعف ذلكنا وهو الخس في الارض ونصف العشر في غيرهما ما
في ذلك الزكوة **م** كمولي القوي **ش** فانه يؤخذ من الجزية والخارج فقوله
م مولد القوم منهم بما يعمل به في حق الصدقة فيجعل موطئها شئ
كالها شئ في الحكم لان المات **ش** بالشبهام **م** ومض في الجزية والخارج
ومال التغلبي وهديتهم لا مام وما أخذ منهم بل حوب مصلحنا كسند
تغر وبناء قنطرة وحرق **ش** القنطرة ما يكون مركباً والجرح فانه مثلاً
بشئ الشقرة **م** وكفاية العلماء والعقضاء والعمال ودرق المعالدة و
ذرائعهم ومن مات في نصف السنة حرم من العطاء **ش** فانه ضلله ذلك
تملك قبل القبض وتسقط بالموت واحل العطاء في زماننا القاضي والمفتي
والمدعي **باب المقتد** من ارتد العياذ بالله تعالى غرض عليه الاسلام و
كشف شبهته فان استمهل خبره في ذلك آيا فان قاب والقتل **ش** ان
قاب فيها وان لم يثبت قتل وحى فيها او قبل الحلة الحنة اخذ وكلمة لا
معناها ان لا وليست لا مستثنى **م** وهي **ش** او التوبة **م** بالتبر عن كل

اعلم
بأن
دست
فانك

دين سوريين الاسلام او عما انتقل اليه وقُتله قبل الا رضوتك من دينك
 ضمان **ش** لانه يستحق القتل بان رداد وعند الشافعي رج يجازي فجلده
 ان مام ثلثة ايام ولا يجزى قتله قبل ذلك ويجعل قتله قبل ذلك مضموفا
م وبزول ملكه عن ماله موقوفا فان اسلم عاده مات او قتل والحق
 بدارهم وحكم بده عتق مدبره وام ولد له وحاردين عليه **ش** فانه في حكم
 لليت والذين الموجب ابيحس حاك بموت المديون وعند الشافعي رج يبيح
 ماله موقوفا كما كان **م** وكسب اسلامه لورثة المسلم وكسب رثته مني
ش هذا عندنا في حيفه رج وعندنا كلاهما للورثة وعند الشافعي رج
 كلاهما فيني وقضى في كل حال من كسب **ش** اي دين حال الاسلام
 يقضى من كسب حال الاسلام ويدين حال الرثة من كسب حال الرثة
م وبطل نكاحه وذبحه وصح طلاقه وتيسره **ش** فانه قد انفسخ
 النكاح بالردة فتكون المرأة معتدة فان طلقها يقع وكذا اذا ارتدا
 معا فطلقها فاسلم معا فانه لم ينفسخ النكاح فيقع الطلاق **م**
 ويتوقف معا وضده وشراؤه ويبيعه وهبته واجارته وتدينون
 كتابته وصيته ان اسلم نكح وان مات او قتل والحق وحكم به بطل
ش اعلم ان النكاح والذبح باطلان بالافتراق والطلاق والفسخ صحيحان
 اتفاقا والمعاوضة موقوفة اتفاقا والباقي موقوف عندنا في حيفه رج
 نافر عندنا **م** فان جله مسلما قبل حكمه فانه لم يرتد وان جاء بعد
 وماله مع ورثته اخذه ولا تقتل من **ش** خك فالشافعي رج **م**
 جرح حتى يسلم وصح نصرتها وكسبها لورثتها فان ولدت امته فادعاه
 حق ابنته حتى يرثه في المسلمه مطلعا ان ماله والحق بدارهم وكذلك في النشوة

انه اذا جاء به اكثر من نصف حوله منذ **تدنى** قوله مطلقاً سواء كان بين
 الترتيل والولادة اقل من ستة اشهر واكثر لان الولد يتبع خيل ابوين
 ديناً فيبيع الامة فيكون مسلماً والمسلم يورث المرتد اما ان كانت الامة نفقة
 فان كان بين الترتيل والولادة اقل من ستة اشهر يورث وان كان اكثر
 من ستة اشهر لا يورث لان الولد يتبع الاب هناك لان النبي يحبس
 عموك اسلام فيكون اقرب الى اسلام من النصارى **م** وان الحق بماله **ش**
 الحق بذل الحرب مع ماله **م** فظهر عليه فهو فيني فان رجع فالحق بماله **ش**
 الحق بذل الحرب بلا مال وحكم القاضي به ثم رجع ثم الحق بذل الحرب مع ماله
م فظهر عليه فهو لولده قبل **م** او قبل ممتدة **ش** او قبل ممتدة بين الغائبين
 لان القاضي اذا حكم بلي قله فكان الوارث كالمالك القديم فكان اولم **م** فان قضى
 بعبد من الحق له بئنه فمات بئنه فيء مسلماً فبذلها والولاء للاب **ش**
 العبد مضاً الى المرتد الحق صفة للمرتد له بئنه متعلق بقضى **ش**
 او كائنه الابن فيء الى الاب المرتد مسلماً وانما كان البذل للاب والولاء له
 لان كتابته وقعت جائزة والابن خليفة الاب مسلماً صار الابن كما يكون
 من الاب فالبذل له والعق واقع **م** ومن قتله من خطاء فالحق او
 قتل فديته في كسب **ش** لان الدية لا تكون على العاقل لعدم النسق
 فتكون ماله فعند اب حنيفه رجع تكون في كسب اسلام لان كسب الحق فيني
 وعند جما في الكسبين **م** ومن قطع يده عمداً فارتد العيا بالله تعالى **ش**
 او لحق فيء مسلماً فان منه ضمن القاطع نصف الدية ماله لولده **ش**
 لان القطع حل محلاً معصوماً والتسوية حلت محلاً غير معصوم فالتسوية
 القطع لا التسوية فيجب نصف الدية وانما تجب ماله لان العمد لا تملك العاقلة

وإنما يجب القصص لوجود شبهة وهو أن تداد قوله الحق أي
 بذل الحرب ففقدني **م** وإن أسلم هنا فإت ضمن كلها **ش** أي فإت
 من ذلك القطع وإنما يجب كل الدية لكونه معصوماً وقت القطع
 وكذا وقت السراية هذا عند أبي حنيفة ربح وأبي يوسف ربح وعند محمد
 ربح ليجب النصف هنا لأن الدية أخذت السراية فلا تغلب بالأسلام إلى
 الضم **م** مكاتباً أن تدفع فأخذ بما له فقتل قبلها السيد وما بقي لولد
 زوجان أن تدفع لمحق فولدت هي ثم الولد فظهر عليهم فالولدان فيثني و
 أنه ولي يجب على السلام له ولد **ش** وفي رواية الحسن يجب ولد الولد أيضاً
 وهذا أيضاً على أن ولد الولد يشبع الحد فإنه سلام في ظاهر الرواية و
 يشبع في رواية الحسن **م** وصح أن تداد سبتي بعقل وأسلمة ويحب
 عليه ولا قتل أن **ش** هذا عندنا وعند فرو والشافعي ربح لا يمتنع
 أن تداد له وأسلمة ولنا أن علياً رضي الله عنه أسلم في صباه وصح النبي
م أسلمة وافتحنا بذلك مشهور قال سبقتكم إلى أسلم طراً على ما
 ما بلغت أو أن حاكمي وعقل **باب البغاة** هم قوم مسلمون خرجوا عن طاعة
 الإمام مدعاهم العود وكشف شبهتهم فإن تميزوا بجموعين حل لنا
 قتالهم **ش** أي أنماز ويعني ما لو إلى فئة من المسلمين يستعينوا بهم
 واجتمعوا واتحلفوا حتى أي مكاناً واجتمعوا فيه حل لنا قتالهم بذلك
 للسب فمخرج فان قتل المسلم لا يجوز ذنبه ولا ونحن نقول للعزم بذل على ليله
 وهو نفسكرهم واجتماعهم فإن مبطل الثمالي أن يبدوا فماله يمكن دفع
 مشهم **م** ويجهل على جهلهم **ش** أي أخبر عن الخرج أو أتم قتله وفيه خلاف
 الشافعي ربح أيضاً وينبع موليتهم فيمن لهم **ش** أي وإن كان لهم وفيه

خلفه الشافعي رحمه الله ومن لا فلا شيء ومن لا فئة له لا يجزئ عليه
حال كونه جريحاً ولا يتبعه حال كونه مؤثماً لا يني أن يلحق بما
لفئة فلا ضرورة في قتله فلا يقتل كونه مسلماً ولا تسبى ^{منه} **شيء**
ويجوز للمسلم أن يتوبوا ويستعمل سلاحهم ويحبوا ^{منه} **شيء**
خلفه الشافعي رحمه الله ولا يجزئ تسبى يقتل باغ مثله أن ظهر عليهم ^{منه} **شيء** لأن
الامام منقطع عنهم وإن غلبوا على مصر فقتل من أهله أخى منه فظهر
عليهم قتل به **شيء** هذا إذا لم تجز البغاة في ذلك المسارح كما هم لم ينقطع ^{منه} **شيء**
أن امام عن ذلك المصنف في حكمه **شيء** وباغ قتل عارك مدعياً حقيقته ^{منه} **شيء**
شيء هذا عند أبي حنيفة ومحمد بن عيسى والشافعي رحمه الله لا يربى ^{منه} **شيء**
العاول سواء ادعى حقيقته أو قرأه على الباطل كعكسه **شيء** كما يش
العاول الباغي فإن قرأه على الباطل **شيء** وإن قرأه على الباطل
لا يربى **شيء** ويسع السلاح من رجل أن علم أنه من أهل العترة كونه وإنه
كتاب القبط رفعه أحب وإن خيف عليك كد يجب القطة وهو حرم النجاسة
رقعة ونفقة وجنابته في بيت المال وأرضه له ولا يؤخذ من أخذه ^{منه} **شيء**
من ادعاء ولو رجلين أو ممن يصف سنهما علامة **شيء** وإن عي رجلين
نسبه فإن وصف أحدهما علامة فحده وكان في ذلك صافاً ^{منه} **شيء**
منه ولا فهم سواء عطف على قوله ولو رجلين قوله **شيء** أو عبداً وكان ^{منه} **شيء**
شيء أي إن كان المدعى عبداً يثبت منه نسبه لكن القبط يكون حر لأن أصل ^{منه} **شيء**
في ذلك السلام الحرة **شيء** أو ذمياً وكان مسلماً أن لم يكن في مقرهم ^{منه} **شيء** أي في مقر
الذميين **شيء** وذمياً إن كان فيه **شيء** أي كان ذمياً أن ادعى نسبه ذمياً وقد
وجد مقر أهل الذمة **شيء** وما شهد عليه ^{منه} **شيء** اليد بما وقاض وقيل

بدونه ولا يلتقط قبض هبته وتسليمه في خوفة لا الكاود ونصرف ماله
 ولا جاز له ولا يصح **كتاب النقطة** في امانة ان اشهد على ثوبه ليرد على
 ربه والاضمن ان يجد المالك اخذه **ش** اعلم ان الوليد ان اقرانه اخذه
 لنفسه ضمن بالاجماع وان لم يقر بهذا فان اشهد الله اخذه ليرد له
 يضمن وان لم يشهد ضمن عند ذي خيفة ومحمد ربح وعند ذي يوفى ربح
 لا يضمن بل القول قوله في ان اخذه للرب والاشهاد ان يقول من
 سمعتموه ينشد النقطة فذنبه على فقوله والاضمن ان لم يشهد
 الله اخذ للرب ضمن **م** وعرفت في مكان وجدته وفي الجامع مدة لا تطلب
 بعد عاقل الصريح **ش** قوله عرفته اي وجب تعريفها والمراد بالتعريف ان
 ينادوا في وجدته لنعلم ان ادرى مالها فليأت مالها وليضمنها
 ردعها عليه واختلفوا في مدة التعريف والصريح انها غير مقدرة بمدة معلومة
 بل هي مفوضة الى رأى الملتقط فيتعلم ان ان يغلب على ظنه انها لا تطلب بعد
 ذلك وقد اجماع ربح ومالك والشافعي ربح بمول من غير فصل **م** سواء
 اخذت من الخيل والورم **ش** هذا احتراز عن قول الشافعي ربح فان النقطة
 الحرام يجب تعويضها الى ان يجزي صاحبها **م** وما لا يبقى الا ان يفسد **ش** اي عوفي ما
 لا يبقى كانه طوع للعدة لكل وبعض الممار **م** ثم تصدق فان جازها فابوان
 وله اجر **ش** اي ثواب التصديق وضمن الاخذ كما في الجحمة وجدته **ش** اي عوفي
 عندنا في النقطة بين ان تكون لهيئة او غير ها وعند مالك والشافعي ربح
 اذا وجد بعير او بقرة في الصحرى افسا لترك افضل وما انفق عليها بل اذن
 الحاكم ببيع وبان له ربح على ربحا واجز القاض ماله منفعة وانفق عليها منه
 كالباق وما لا منفعة له اذن بان نفاق عليها وشرط الرجوع على ربحا

الاصح ان كان هو اصله والذبا عها ومن يحفظ ثمنها **ش** وانما قال في انه صح لان
 هذا رواية اخرى وهي ان لا من ياله نفاق يكون له الرجوع على صاحبها لكن
 الاصح انه لا يكون له ذلك بل ان يشترط الرجوع والقبول في قوله ان كان هو اصله يرجع
 الى ان لا من ياله نفاق ونشط الرجوع **م** وللنفق حبسها الاخذ نفقة **ش**
 نفقة المنفق **م** فان هلك بعد حبه سقطت **ش** او النفقة لان حبسها
 للنفقة صار كالرجوع وهو مضمون بالدين **م** وقبله **ش** وان هلك
 قبل الحبس سقطت نفقة **م** فان بين مملوكا ومملوكا دفع ولا يجب
 بل حجة **ش** هذا عندنا وعند الشافعي صح يجب الدفع اذا بين العلم **م**
 ويستفح بها فقير **ش** وان لم يكن فقير **م** تصدق ولو على صله وفروعه
 وعوضه **كتاب النفاق** نذباخذ من قو عليه وترك الضمان قبل حبس
ش الذوق المملوك الذي قد من ماله قسدا والضمان المملوك الذي ضل الطريق
 الى منزله من غير قصد الفرو وانما كان تركه لئلا لا يبيع من مكانه فيترك
 ماله فيأخذه وان عرف الواجد بيت ماله فالفضل ان يوصله اليه **م** و
ش اذ الباقي **م** قتا ومذبرا واتم ولد من مدة سفر اربعون رجلا ولم يعثر
 لها ان اسلم الله اخذه للرد ومن اقل منها بقطعة **ش** هذا عندنا وعند الشافعي
 صح لا يبيش بل **ش** ما شئ **م** فان ابق منه لم يفني فان لم يشهد فدا شئ له
 وضمن ان ابق منه **كتاب المفقود** غائب لم يذللش حتى في حق نفسه فك
 تنكح عونه ولا يقم ماله ولا تنفسح اجارته ويقم العاقبة من يقضى
 حقه ويحفظ ماله ويبعث ما يوافقه او ينفق على ولده وابويته وعرضه
 مستحق غيره فك يرث من غيره اي يوقف قسطه من مال بورثه الى تسعين
 سنة **ش** اخلفه المدة فقبل الدفوق ان نقد تسعين سنة وظاهر الرواية

ان نقد دعوت الاقران فان في هذا العصر قل ما يهين الموثعين
 سنة **م** وان طهر حياً قبلها فله ذلك وبعدها **ش** او بعد العدة **م** يحكم
 بموته في ماله يوم تمت المدة فتعذر عن سنة ^{بمقتضى} ونقسم ماله بين من يرثه
 الا ان وفي ماله غير من موثعين فقد فسد ما وقف له الى من يرث الغير عند
 موته **ش** الا صل عند انا طاهر الحال وهو لا يستحق حجة لدفع له ذلك
 ثبات فاذا تمت المدة فهو في مال نفسه حتى قبل المدة فلا يرثه الورث
 الذي كان حياً وقت فقده ثم مات بعد ذلك لان الطاهر له ان كان
 حياً فيصلح حجة لدفع ان يرثه الغير وفي ماله غير ميت لانه الطاهر
 لا يصلح حجة لا يحيا ان يرثه من الغير فيرد ما وقف للمفقور والميراث يوم
 يوم موته **كتاب الشراكة** وهي شريكة ملك وهي ان يملك اثنا
 عيناً وكل اجنبية في مال صاحبه وشركة عقد ودكتها الاثني والقبول
 وشروطها عدم ما يقطعها كسقوط ذلتهم متسا من الترخيم لوجه **ش**
 فان هذا يقطع الشراكة لانه لا يبقى بعد هذه الذلتهم المتساخ
 يشتركون فيه **م** وهي اربعة اوجه مفادضة وهي شركة متسا بين ملاوين
 تقسوا ودين **ش** المواد التي في المال الذي يفتح فيه الشركة ولا يثنى
 مال لا يجري فيه الشركة كالعروض والعقار **م** فلا تقسم الا بين متساين
 حرة وخملاً وملة **ش** لا يذلل يكون لاجنبيين بالغيرين ملتهما احوال فلا تقسم
 بين مسلم وكافر ويجوز بين مسلمين وبين كافرين سواء كان احدهما
 كتابياً ولا يجوز بينا فان الكفر كله ملة واحدة وهذا عندنا في حنيفة و
 محمدية وعندنا في سفيحة يجوز بين مسلم وكافر وعندنا في الشافعية
 وجع لا يجوز في المفادضة اصلاً **م** وتتضمن الوكالة والكفالة **ش** اي كل واحد

الأخوة المعاملة وكذلك ولو كفى من العرف إذا اشترى أحدهما شيئاً فليكن
مطالبة الثمن من الشريك الآخر ومشتري كلهما إلا طعام أهله وكسوته
وكل دين لزم أحدهما بما يقع فيه الشركة كالشراء والبيع والاستيجار وفيه
اختلاف عن لزوم دين بسبب لا يقع فيه الشركة كالجزارة والنكاح والخلع
والصلح عن دين مملوك كالنفقة **م** أو كفالة بامر ضمنه الآخر وبغير امر له هو
الصحيح **ش** وإذا لزم أحدهما دين بسبب الكفالة من غير امر المكفول عنه
فالصحيح أن هذا الدين لا يضمنه الشريك الآخر وإن ورث أحدهما أو
وُجِبَ له ما صح فيه الشركة وقبض ما رث عنه **ش** القبول مشترك في
م وفي العوض والعقار بقيت مفاوضة **ش** وإذا رث العوض والعقار
بقيت مفاوضة لأن مال الشركة لم تنفذ شرع في الوجه الثاني من الشركة
فقال **م** وعنان وهو شركة في كل تجارة أو في نوع ولا تتضمن الكفالة و
يصح بيع ماله ومع فضل مال أحدهما أو شيئاً مالهها إلا الرجوع **ش** أي
يصح بأن يشترط أن يكون المال مشتركاً لا يكون التجمع مشتركاً فالزفوف
الشافعي رجح **م** وكون مال أحدهما راجعاً والآخر نائباً وبك حلف **ش** خلافاً
لنوف والشافعي رجح **م** وكل مطالب بثمن متوكله لا غير **ش** أي لا غير متوكله بناءً
على أنه لا يتضمن الكفالة **م** ثم يرجع على شريكه بحصته منها إذا آذ من مالها
ولا تنهيان إلا بالتقدين والفلوس النافقة والسبب والنقود أن تعامل
الناس فيها **ش** السبب ذهب غير مضروب والنقود فضة غير مضروبة **م** و
بالعرض بعد أن باع كل نصف عرضه بنصف عرض الآخر **ش** أعلم أنه لا يعمل
أما أن تكون قيمة متاعها متساوية في بيع كل واحد منهما نصف متاعه بنصف
متاع الآخر ثم يعقدان عقد الشركة وأما أن تكون قيمة متاعها متفاوئة

ثمة كما اذا كان قيمة متاع احدهما انقفاً وقيمة متاع الاخر القين يسع متاع
 الاقل فنشئ متاعه بثالث متاع الاخر ليكون كل واحد منهما اثلاً ثانياً
 ثلثاه لصاحب الاكثر وثلثه لصاحب الاقل ثم يقولان عقد الشركة
 فيكون البيع بقدر الملك وانما يحتاج الى عقد الشركة ليكون كل واحد وكيل للآخر
 الاخر وانما يكون البيع هنا بقدر الملك لان البيع هنا بماء المال بخلاف ما اذا
 كان رأس المال احوالاً فحينئذ وفاة البيع يحسب بشرط وايضا الله اهدم
 والدانيس للتقيدان في العقد فالبيع لا يكون غايلاً كس المال وهذا كمال
 او مال واحد هما **ش** او هلاك مال الشركة او مال احد الشركين **م** قبل الشراء
 يبطأها وهو على صاحبها **ش** او هلاكه على صاحب المال **م** قبل الخلط هلك
 في يد اوف يدك خربو بطلان عليها فان هلك مال احدهما بعد شراء الآخر
 بماله فشرته لها ورجع على الآخر بمحصته من ثمنه **ش** او رجوع المشتري على
 الذي هلك ماله بمحصته من الثمن لان الشراء قد وقع لها فلا تغتفر اليكم بحكم
 المال وعبرة الهلاك هكذا ولو اشترى احدهما بماله وهلك مال الآخر
 قبل الشراء فما محل ان يطل في الفهم ويفهم منه انه هلك مال الآخر
 قبل شراء احدهما بماله ولكن يجب ان لا يفهم هذا فان وضع المسئلة
 فيما اذا كان هلاك مال الآخر بعد شراء احدهما بماله بدليل قوله فلا تغتفر
 الحكم هلاك مال الآخر بعد ذلك وبدليل قوله هذا اذا اشترى احدهما باحد
 المالين اذ لو هلك مال الآخر فيجب ان يفهم وهلك مال الآخر قبل ان
 يشتري هذا الآخر بماله شيئاً انما ذكرنا هذا لانه موضع الغلط **م** و
 هلك قبل شراء الاخران وكله حين الشركة صريحاً فمشتريه لها شركة
 ملك ورجع بمحصته ثمنه والا فلا **ش** وان هلك مال احدهما ثم اشترى

الآخر شيئاً بآماله فإن الشراكة قد بطلت بجهل كل المال فبطلت الوكالة الثابتة
 في ضمن عقد الشراكة فإن وكل أحدهما الآخر بالشراء أو ببيع شيء فقول
 كلما اشتريته بالمال الذي معك أو بثلث نصفه أو فيكون المشتري بينهما شريك
 ملك فلهما شريكة يرجع على الآخر بحصته من الثمن وإن لم يؤكله فالشريك
 يكون للمشتري ولكل من شريكه مفاوضة وعنان إن يستبضع ويبيع
 ويضارب **ش** أي يدفع المال مضاربة **م** ويؤكل **ش** أي يؤكل اجنبياً بالبيع
 والشراء **و** نحوهما **م** والمال في يد أمانة **ش** أي في يد كل واحد من الشريكين
 أمانة حتى لا يفهمه بك تعد **م** وشركة الصانعان كخياطين أو خياط
 وصباغ وتقبل العمل لأجر بينهما صحت وإن شرط العمل نصفين أو
 المال أثلاثاً **ش** أي الأجرة أثلاث بينهما هذا عندنا وعند الشافعي ربح
 لا يجوز هذه الشراكة وعند مالك ربح لا يجوز إلا عندنا في العمل **م** ونوم
 كل عمل قبل أحدهما فيطالب بكل العمل ويطالب بالاجرة **ش** أي يطالب بكل واحد
 الجوز عمل كل واحد **م** ويؤكل **ش** أي يدفع بالرفع اليد **ش** أي يدفع الأجرة لكل واحد
 منهما **م** والكسب بينهما وإن عمل أحدهما فقط وشركة الوجوه **ش** هذه
 هي الوجه الرابع من الشراكة **م** وهي أن يشتري بآماله ما يشتري بوجوه **ش** أي
ش أي يشتري بآماله بآماله فقد انشأ بسبب وجوه **ش** أي يشتري بآماله
 يدفعان منه الثمن إلى بايعهما فإن فضل شيء يكون مشترك بينهما وهذه
 الشراكة لا يجوز عند الشافعي **م** فتصح مفاوضة بان يشترط المساقاة في
 الأمور التي تجوز فيها في المفاوضة **ش** ومطلقها **م** عنان وكل وكيل الأجرة في
 الشراء **ش** وإذا كان عقد الشراكة مطلقاً أمان شرط فيها المفاوضة فكل وكيل
 الآخر وكفيله **م** فإن شرطاً من صفات المشتري أو من الشدة فالبيع كذلك وشرط

الصانع شركة

طه الفضل باطل **ش** وان شرط ان المشترك يكون بينهما نصفين او ثلثا
 ورجح احدهما ازيد على قدر ملكه فذلك الشرط باطل لانه الرجح يكون بعد
 الملك لئلا يؤدي الرجح مالم يضمن بخلاف العنان اذا كان ركن المال غير
 الغرض فان ركن المال لا يتعين بالتعيين فله يكون الرجح مما ركن المال
 على ما في **م** ولا يجوز الشركة والاختطاف والاحتشاش والاضطراب وما
 حصل لكل فله وما اخذ له معا فلهما نصفين وما حصل له باعانة الاخر
 فله **ش** مثال ان يقطع احدهما ويجمع الاخر يكون للقايح **م** ولا يجوز
 مثله بالغاما بلغ عند محمد رجح ولا يزد على نصف ثمنه عند ابو يوسف
 رجح ولا في الاستقانة بان يكون له احدهما بقل ولا يجوز له ^{فوق} واستحقاق
 والكسب للعامل وعليه ما جاز من المالاخر والرجح في الشركة الفاسدة على قدر
 المال **ش** كما اذا شرط في الشركة ولا تخم مستمأة من الرجح لا حدهما
 فتفسد الشركة فيكون الرجح بقدر الملك حتى لو كان المال نصفين **م** وشرط
 اقله ثا فالشرط باطل ويكون الرجح نصفين **م** وتبطل الشركة بموت واحد
 الشريكين ولما قد بدلا للرجح مرتدا اذا قضى به ولم يشرك احدهما مان
 الاخر به اذ نه **ش** لا يجوز للاحدهما ان يؤدي زكاة مال الاخر به
 اذ نه **م** فان اذن كل صاحب فادبا ولا ضمن الثاني فان تجل باراء الاول
ش هذا عند ابو حنيفة رجح وعندهما اذ تجل باراء الاول لا يضمن **م** و
 ان اذيا معا ضمن كل قسط غير **ش** مثال ان ادب كل واحد بغيبه ضالة
 وانفقوا اذ وجها من مان واحد ولا يعلم تقدم احدهما على الاخر ضمن
 كل نصيب الاخر **م** فان شري معا وضامه باذن شريكه ليعطيه فله به
 شئ **ش** هذا عند ابو حنيفة رجح وعندهما يرجع الشريك على الشريك نصف

الثمن لان الشراء قد نصف دينه على الشركة وله في حنفية ربع ان الجارية
 تدخل في الشركة حال الشراء ثم ان لا ذن بالشراء للوطي اقتضى الحجة لانه لا طريق
 يحمل الوطى الظهيرة لانه لو باع نصيبه من شركته يصير هذا النصيب ^{مشترا}
 بينهما فلا يحمل الوطى واذا اقتضى الحجة له يكون على المشتري شي ^م واخذ
 كل ثمنها ^{شرا} او للبائع ان يطالب الثمن من ايها شاء لان المعاوضة تستقيم
 الكفاية **كتاب الوقف** هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق
 بالمنفعة لغيره وعندهما هو حبس على ملك الله تعالى فوقف على ^{الغرض}
 او بنى سقاية او خانة لبنى السبيل او بيطا او جعل ارضه مقبرة او بزل
 ملك الواقف عنه وان علق بموته عوان مات فقد وقفت في الصحيح ^ش
 وقد كان الخلاف بين ابي حنيفة وبين ابي حنيفة ومالك في جواز
 الوقف فان الوقف لا يجوز عنده بناء على انه متصل بالمنفعة وهي معلومة
 لكن لا يخرج ان الموقوف انما هو في التروم فان الوقف غير لازم عنده وان
 علق بالموت ففي التعليق بالموت رواية ان عنه في رواية يصير لغيره
 وفي رواية له واخذ ارضه المثل هذا واما عندهما فالوقف لازم عليه
 الفتوى والاصل فيه وقف الخليل صلوات الله عليه وسلامه الكعبة
 شرفها الله تعالى وعنده ابي حنيفة ربع انما يلزم باحد الشيئين وهو ما قال
م الا ان يحكم به حاكم والى في مسي ^ش واقر في طريقة واذن للناس بها
 لصلوة فيه وصلى واحدا وان جعل تحت شرباب ^ش اختلف
 في شرائط فتيقودة للكل مسجدا فعند ابي يوسف يكفي مجرد قوله بعنائه
 مسجدا بل ان التليم ليس بشرط للزوم الوقف عنده وعند همام لا يرد
 من الذي يرضى فيه جماعة وعنده ابي حنيفة ربع يكفي صلاة واحد ^ش جعل الش

داب تحت مصلح المسجد لا يمنع كونه مسجداً **م** فان جعل لغيرها او
 وسط داره مسجداً واخذ بالصلوة فيه فلا **ش** ان جعل تحت المسجد
 من داب لغير مصلح المسجد لا يصير المسجد مسجداً وكذا ان جعل
 وسط داره مسجداً واخذ بالصلوة فيه لا يصير سجلاً للعلم اذ ان
 الطريق **م** وعند ابو يوسف **م** يزول بنفسه **ش** او يزول ملك الوقف
 عن الوقف بنفسه القول **م** وعند محمد **م** بتسليمه الى المتوفى وقبضه
ش ثم ذكر فروع هذا الاختلاف فقال **م** فبيع وقف المشاع **ش** المشاع
 ان لم يحتمل القيمة ففي المسجد والمقبرة لا يجوز الوقف عند ابو يوسف
 ربح ايضا وفي غيرها يجوز الوقف عند محمد ربح ايضا وان اتمم القيمة
 فهو محل الاختلاف وفيه عند ابو يوسف ربح لا عند محمد ربح ويقتضي بقول الج
 يوسف ربح **م** وجعل غلة الوقف والولاية لنفسه وشروطه ان يستبدل
 به ارضا اخرى **ش** عند ابو يوسف ربح خاصة **ش** فان شرط الاستبدال
 يمنع صحة الوقف عند ابو يوسف اذ لا منافاة بين صحة الوقف وبين
 الاستبدال عنه فانه يجوز الاستبدال في الوقف من غير شروط اضعف
 الارض عن الربيع وغيره لا يبقى وقد شاهدنا في الاستبدال من الف مال
 يعد ولا يحصى فان ظلمة القضاة جعلوه حيلة الى ابطال اشراؤ واقاف
 المسلمين وفعلوا ما فعلوا **م** وشروط التمام ذكره مصرف مؤيد وقال
 ابو يوسف ربح صحته بدونه واذا انقطع المصروف صرف الى الفقراء وصح وقعه
 العقار لا المنقول وعن محمد ربح صح وقف منقول فيه تعامل كالعقار
 والمنقول الموقوف والمنشأ والمنزلة **م** وبها جها **م** وللقدر الموقوف المصحف
 وعليه اكثر علماء الامصار فان صح الوقف لا يملك ولا ملك **ش** اعلم ان بعض
 فقهاء تنه

المشاعرين يجوز ما بيع بعض الوقف اذا خرب لعمارة البناء والصحيح انه لا يجوز
فان الوقف بعد الضربة لا يقبل بذلك كالحق لا يقبل الرقبة وقد شاهد
فيه مثل ما شاهدنا في الاستبدال **م** ولكن يجوز قسمه المساع عند ابو
ريح **م** وان القسم في غير المشيئة تغلب فيه جهة التملك لا جهة الا
فراز ومع هذا يجوز قسمه المساع عند ابو ریح مع انه لا يجوز التملك
في الوقف فيجعل جهة الا فراز غالبية في الوقف فان وقف نصيبه من عقار
مشترك يجوز للواقف ان يقر بمشركه وان وقف نصف عقار كله
له فالقاضي يقر بمه مع الواقف لكن لا يجوز قسمه الوقف بين المصافي
م ويبدأ من ارتفاع الوقف بعمارته وان لم يسأطر لها الواقف لا وقف
على الفقراء وان وقف على معين ولحقه للفقراء في ماله فان امتنع او كان
فقيرا اجرة الحاكم وعمره باجرته ثم رده الى مصرفه ونقصه يضر في عمارته
او يخرق وقت الحاجة اليها وان تعذر صرفه اليها بيع وصرف ثمنه اليها
ولا يقسم بين مصارفه **كتاب البيوع** هو مبادلة مال بمال يستفاد
بإيجاب وقبول بلفظي المضي وتبعا لظن النفس والحسب **م** في مبادلة
المال بالمال علة صورية للبيوع والقبول والتعاطى علة مادية و
المبادلة تكون بين اثنين في العلة الفاعلية ولم يقل على سبيل التخييل
يشمل ماله يكون براض كبيع المكة فانه بيع منه **م** هو الصحيح **م** انما
قال هذا لان عند البعض انما ينعقد بالتعاطى في الحسب والنفس **م** و
التعاطى عند البعض الا عطاء من الجانبين ويكفي عند البعض من احد الجانبين
كما اذا ساء ولم يكن معه وعاء يجعل المبيع فيه فكان فراقه في اء بالواو
طاعى الأمن فهو جائز ولو قال كيف بيع الحنطة فقال قفوا بلدهم و

وقال كلتي خمسة اقفزة فقال قد ذهب بها هذا ببيع وعليه خمسة درهم
٢ واذا اوجب واحد قبل الآخر في المجل كل البيع بكل الثمن او ترك الا اذا
 بُيِّنَ ثمن كل **شئ** او قال بعث هذا بدينهم وذلك بدينهم فقبل احدهما
 بدينهم يجوز **٣** وما لم يقبل بطل البيع ان رجع الموجب او قام اليه عن
 مجله واذا وجد لزوم البيع **شئ** اي لا يثبت حين المجل خلك فالت فقي
 ربح وما ذكره في المجل والقبول اذ ان يذكر الثمن والمبيع وانما اقدم ذكر الثمن
 لانه وسيلة الى حصول المبيع وهو المقصود والوسائل متقدمة على
 المقاصد فقال **٤** وصحة العوض المشار اليه بك علم بقدره ووصفه لا
 في غير المشار اليه **شئ** فالتح لا بد من ان يذكر قدره ووصفه **٥** وبثمن جاز
 والى اجل علم وبثمن مطلق **شئ** ان لم يذكر صفته بان قيل بعث هذا بعشرة
 دراهم **٦** فان استثنى مالا في النقود فعلى ما قدره من اي نوع **شئ** يقع
 البيع على عشرة دراهم اي نوع كان اي جاز ان يعطى المشتري على نوع شاء
 ولا اختلفت فعلى الترويح وفسدان استوى ولتجها **شئ** في صورة
 اختلاف مالا في النقود **٧** الا ان يبين احدها **شئ** اي احد النقود وحده
 استثناء منقطع لان البحث في البيع بالثمن المطلق فلا يكون احوال بيان
 احد النقود من جنس احوال اطلاق الثمن ثم بعد ذكر الثمن شرع
 في ذكر المبيع فقال **٨** وفي الطعام والحبوب كبد وجر اذا ان بيع بغير جنسه
 وباناء او جحر معين لم يترك قدره وفي صاع في بيع صبوة كل صاع بكذا **شئ**
 قال بعث هذه الصبرة كل صاع بدينهم صح في صاع واحد وفي ثلثها ان
 سمي بجملة ففقد لها **شئ** واذا قال بعث هذه الصبرة وهي عشرة اقفزة
 كل قفيز بدينهم صح في الكل وفي الكل ثلثة او ثوب كل شاة او ذراع

بكذا ان البيع لا يجوز ان يكون في واحد وذلك الوعد متفاوت **م** وكذا كل
معدود متفاوت فان باع صبرة على انها مائة صاع بمائة وهي اقل واكثر
اخذا المشتري لا قل حصته او فسخ البيع وما زاد للبائع **ش** لانه لم يبيع
الا مائة صاع فالوايد له **م** وان باع المذروع هكذا اخذ ان قل بكل الثمن
او تركه والاكثر له بل خيار للبائع **ش** لانه الذراع في الثوب وصفه
المراد بالوصف ان من الذي اقامه بالمحل يوجب في ذلك المحل حسنا او قبحا
فالكمية المحضه لا تكون من الاوصاف بل هي اصل كون الكمية عبارة
عن قلة الا جزء او كثرتها والشيء انما يوجد بالجزء والوصف ما يقوم به
لشيء فلهذا يكون متوخا عن وجود ذلك الشيء فالكمية التي تختلف بها
الكيفية كالذراع في الثوب لم تختلف به حسن او قبح عليه فان الثوب اذا كان
عشرة اذرع ثمانية عشرة واناير واذا كان تسعة اذرع لا تسعة
واناير لعلها لا تكون ثمانية عشرة تكفي في وجود الذراع الوايد على
التسعة يزيل التسعة حسنا فيصير كالاوصاف والرائدة فلهذا يقالها
شيئ من الثمن ان الثمن لا ينقسم على الاجزاء كما ينقسم الحنطة فانه اذا
كان عشرا فافزعة بعشرة داهم كان قفيرا فاحد داهم ولا كذلك الثوب
فاذا باع عشرة اذرع بعشرة وكان الثوب تسعة اذرع كما في مسئلتنا
لا يأخذه بتسعة بل ان شاء اخذه بعشرة وان كان زائدا كان لا يتربح
باع هذا الثوب فوجد المشتري فيه امر او غوبا كان لا يتربح كما اذا
اشترى عبدا فوجده كائنا **م** وان قال كل ذراع بداهم اخذ لا قل حصته
او تركه وكذا الاكثر كل ذراع بداهم او فسخ **ش** لانه افرد كل ذراع بداهم
فلهذا بمنزلة هذا المعنى ولعل ان المسئلة في ما اذا باع ثوبا على عشرة اذرع

اذرع بعشرة كل ذراع بدرهم فاذا هو تسعة اذرع او احدى عشرة ذراعاً حتى
 لو كان تسعة ونصفاً او عشرة ونصفاً فحكمه ليس كذلك على ما سياتي
 في هذه الصفحة **م** وصح بيع عشق أسهم من مائة سهم لبيع عشرة اذرع
 من مائة ذراع من **ش** هذا عند حنفية ربح وقال يبيع في الوجهين
 لانه باع عشر مشاعاً من الدار وله ان في الثاني المبيع محل الذراع وهو
 مجهول ان مشاعاً من الدار فليسهم لا يبيع ذلك على انه عشرة اذرع وهو قول
ش لانه اذا كان اقل لا يدرك عن ما ليس بموجود فتكون حصه الجود
 مجهولة وان كان اكثر لا يكون المبيع معلوماً ولو بين الحائضين في الاصل
 وجبر وفسد في اكثر **ش** لانه المبيع مجهول **م** وفي بيع ثوب على انه عشرة اذرع
 كل ذراع بدرهم اخذ بعشرة في عشرة ونصف بل خيار وتسعة وتسعة
 ونصف ان شاء وقال ابو يوسف **م** ان شاء اخذ باحدى عشرة الاول وعش
 في الثاني وقال محمد ربح ان شاء اخذ بعشرة ونصف في الاول وتسعة ونصف
 في الثاني **ش** لان ضرر من مقابلة الذراع بالذراع مقابلة الذراع بالذراع
 مقابلة نصف بنصفه ولا يوجب ربح انه لما اقر بكل ذراع بديل نزل كل
 ذراع بمئة ثوب على حدة وقيل انقص في حنفية ربح ان الذراع و
 في الاصل ما اخذ المقدر بالشرط وهو مقيد بالذراع ففي قوله عار
 الحكم الى الاصل **م** وصح بيع البرقي سنبله والباقة والذرة والسنبل في قشورها
ش بيع البرقي سنبله يجوز عندنا وعن الشافعي ربحه قوله ان يبيع الباق
 في قشورها ان غرضه لا يجوز عنده **م** والجوز واللوز والغيث وقشورها الاول
ش انما قاله قشورها الاول لانه فيه خلل والشافعي ربح انما في قشورها الثاني
 فيكون اتفاقاً **م** وبيع ثمره لم يبدل صلاحها او قد بدلتها وقطعها وشرطت

على الشجر يفسد البيع كاستثنائه أو رد معلوم منها **ش** أي بلغ الثمن على التحصيل و
استثنى قدراً معلوماً لا يجوز البيع لأنه ربما لا يبقى شيء بعد الاستثنى
م ولجوز الكيل والوزن والذراع بالعدل على البائع واجرة وزن الثمن ونقده
على المشتري وفي بيع سبعة بثمان سلم هو أوله وفي غير سلم **معا**
أي في بيع السبعة بالثمان والذراعهم والذنانيس سلم الثمن أوله لأن
السبعة تسعين بالبيع والذراعهم والذنانيس لا تسعين إلا بالتسليم
بل من تعيينه لثلاثة يلزم أن يوافق غير في بيع السبعة بالسبعة وهو صحيح
المقايضة وفي بيع الثمن بالثمن أي القس سلباً معاً **ش** أي المماثل في تعيينه
علمه **باب الخيل** صح خيار الشرط لكل من المتعاقدين ولها ثلاثة أيام أو
أقل إذا كثرت الأثمة يجوز أن اجاز في الثلاثة **ش** أي أبيع وشوطيها لا أكثر من
ثلاثة أيام لا يجوز البيع خلافها لكن إذا اجاز في ثلاثة أيام جاز البيع عند
حينفه صح خلافه **م** فإن شوى على الله أن لم ينقد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا
بيع صح والخارعة لا فإن في الثلاثة جاز **ش** أي أعاد و دخل الغطلة الغاء في قوله فإن
اشترى لأنه فزع مثله خيار الشرط لأن خيار الشرط إنما شفع لبيع
بالفسخ الفسخ عن نفسه سواء كان الفسخ بالخيار أو بالثمن أو غيره وإذا
كان الخيار لغير الشاغبين من صور خيار الشرط فالتمسح به يكون من
فروع خيار الشرط وهذا الذي ذكره في حينفه والابو يوسف صح خلافه
لحمد صح فإنه يجوز في الأكثر فهو جواز على أصله في الجوز في الأكثر وفي حينفه
صح على أصله فعلم الجوز في الأكثر إنما ابو يوسف إنما يجوز هنا جواز على
القبض وجوز غدا لا ثواب من رضي الله فإنه جواز المشهرين **م** ولا يخرج
بيع عن ملك بائعه مع خياره فإن قبضه المشتري هلك عليه بالقيمة

ش اي بيع بشرط الخيار البايع فقبضه المشتري فملك في يده يجب عليه القيمة
 لانه مقبوض على شئ هو الشئ وهو مضمون بالقيمة **م** ويخرج مع خيار
 المشتري وملكه في يده بالثمن كعتيقه **ش** اذا كان الخيار للمشتري
 قبض المشتري فملك او تعيب في يده يجب الثمن **م** ولا يملكه المشتري **ش** اذا
 كان الخيار للمشتري لا يملكه المشتري عند ارجح خلة فالحق او غش
 خلة وتظهر في هذه المسئلة ^{السائل} وهي قوله **م** فشره ^{بالخيار} لا يفد
 فاحده **ش** عند ارجح خلة رج لعدم الملك وعندها يفد **م** وان وطئها
 رد حاله لله بالنكاح الا في البكر **ش** وان وطئها المشتري في ايام الخيار يملك
 ردّها عند ارجح خلة رج لانه الوطئ بالنكاح فلا يكون ارجح الا ان تكون بكر
 لانه نقصها بالوطئ فله يملك الرد وعندها لا يملك الرد وان كانت شبيها
 لانه المشتري قد ملكها ففد النكاح فالوطئ يكون بملك يمين فيكون
 ارجح **م** ولا يعتق قوبله عليه في مدة خياره **ش** وان المشتري قوبله بالخيار
 لا يعتق عند ارجح خلة رج في ايام الخيار خلة فاله **م** ولا من شره فابلان
 ملك عبد الله هو **ش** اكل قال ان ملكك عبد الله هو شر فشره بالخيار لا
 يعتق في ايام الخيار عند ارجح خلة رج لعدم الملك خلة فاله **م** ولا يعتق
 المشتري في المدة من استبرأها **ش** اي من استبرأه بلل خياره فاضت في ايام
 الخيار فله الخيسة لا تعد من الاستبرأ عند ارجح خلة رج لانه الاستبرأ انما
 يجب بعد ثبوت الملك **م** ولا يستبرأ على البايع ان ردت يجب عليه خياره **ش**
 وان ردت الامة المشتري بالخيار لا يجب الا يستبرأ على البايع عند ارجح خلة
 رج لانه الاستبرأ انما يجب بالانتقال من ملك الى ملك وله يوجد عند ارجح خلة
 رج حيث لا يملكها المشتري **م** ومن ردت في المدة بالنكاح لا تعيد ام ولد

شراؤه اشترى زوجته بغيره فولدت في أيام الحياء في يد البائع لا تبس
أتم ولدت تروى في ملك الرد عند حنفية رح وعند تصير أتم ولده
ولدت في ملك المشتري فلا يملك الرد وإنما قلنا في يد البائع حتى لو قبض
المشتري وولدت في يده تصير أتم ولده بالافتقار لأنها تعينت
بالولادة فلا يملك الرد فصارت ملكا للمشتري في الولادة وقعت في ملكه
فتصير أتم ولده **م** وملكه في يد البائع عليه أن قبضه المشتري لا يذنه
وأوصده عنده لأن قبض القبض بالرد لعدم الملك **شراؤه** المشتري بالحياء
أن قبضه شراؤه أو ذعه عند البائع فملك في يد البائع فملكه يكون
على البائع لأن القبض قد ارتفع بالرد لأن المشتري لم يملكه فلم يصبه البيع
بل رده إلى البائع يكون رفعا للقبض فيكون لهلاك قبض القبض فيكون على
البائع وعندهما ملكا المشتري صح إيداعه ولم يرتفع القبض فلا يملك
في يد المشتري فيكون لهلاك من ماله **م** وبقي خيار ما ذون شراؤه بخياره
شيئا وأبواه باعوه عن ثمنه في المدة لأن الماذون لم يملك شيئا **شراؤه**
اشترى عبد ما ذون شيئا بالحياء وأبواه باعوه عن ثمنه في مدة الحياء
بقي خياره عند حنفية رح وعندهما لا يبقى له الحياء لأنه ان بقى كان له
ولادة الرد فربما يكون تملكه بغير عوض والماذون لا يملك ذلك وعند حنفية
رح تمام ملكه كإدائه امتناعا عن التملك والماذون ولده ذلك فإنه إذا
له شيء فله ولده إن لا يقبله **م** وبطل شراؤه ذمتي من ذمتي من البائع إن سلم
يكمل بتملكها سلمًا بأسطوخيان **شراؤه** اشترى ذمتي شوطخيان من ذمتي
من أتم اشترى بطل شراؤه لأنه ان بقى عند أسطوخيان بتملك المشتري
فيلزم تملك المسلم **م** وعندهما ينفذ شراؤه وبطل الحياء لأنه لو بقي يملك

بملك ردها والود يكون مملوكا فامسك له بملك تملك الخ فله المسامحة
 الخ **ق** ومن له الخيار فيمن وان جعل صا ولا يفسخ بوعده **ش**
 ان يفسخ من له الخيار لا يفسخ بوعده صا ان اختلف في مدة الخيار
 يصل الخبر اليه فيتم العقد فينتهي من له الخيار **ق** فان فسخ وعلمه في
 المدة انفسخ والا تم عقده ويورث خيار العيب والتعيب والشوط
 والرؤية **ش** خيار التعيين ان يشتري احد الثوبين بعشرة علم ان يعين
 ايا شاء وخيار الشوط يورث عند الشافعي رج ايضا وخيار الرؤية لا
 يتأثر على وجهه لان بشر ما لم يره لا يجوز عنده **م** وان شتر وشوط
 الخيار لغيره فاقب اجازة ونقض صح ذلك فان اجاز لحدما وفسخ للآخر
 فاقول اولي ولو قبل معا فالفسخ اولي **ش** قالوا ان شرط الخيار
 العاقد ما ثبت بطريق النيابة عن العاقد ثبت له اقتضاؤه اولا
 اشتري علمي الغيب بالخيار لا يثبت الخيار الا بوضعي المتعاقدين فيكونا
 عن المتعاقدين ثم رضي الرابع بخيار الغيب لا يقتضي ايضا بخيار المشتري **ق**
 بيع عبدتين بالخيار في احدهما صح ان فصل ثمن كل وعين محل الخيار وفسد
 الوجه الباقية **ش** وهو ما اذ لم يفصل الثمن ولم يعين محل الخيار او فصلوا
 يعين وعين ولم يفصل لهما الثمن والمبيع او جهالة احدهما بقا في
 صورة الجواز وان لم توجه لجهالة لكن قبول ما ليس بمبيع جعل شرط
 القبول ما هو مبيع فينبغي ان يفقد بالشروط الكلا والجواز ان المبيع شرط
 الخيار داخل في الايجاب الحكم فلا يصدق عليه انه ما ليس بمبيع من كل وجه
 بل هو مبيع من وجه فاعتبرنا الوجهين ففي صورة الجهالة اعتبرنا انه
 ليس بمبيع وفي صورة ان يكون كل واحد منهما معلوما اعتبرنا انه مبيع حتى

خلافه

لا يفد العقدم **وشر** أحد الثوبين واحد ثلثة على ان يعين ايا شاء في
ثلثة ايام مع ان لم يشترط تعيينه ولا في احوار بعد **ش** لان القبول علم
الجواز ولكن استحسننا في الثلثة لما كان ^{الاحتمال} فان الثلثة مثملة على
الجواز والرد في المتوسط وفي الزائد على الثلثة تعيينا على الاصل وهو علم
الجواز **م** واحده بالشفعة دارا بيسوء يجنب ما شرط فيه الجواز **رضاء** **ش**
او اشترى دارا على انه بالجواز فبيعته ذلك بجز تلك الدار فاخذها المشتري
بالشفعة هذا المولد **رضاء** بشر تلك الدار ان لا يؤخذ بالشفعة يقتضي
اجازة المفعول **م** وخيار شرط المشتريين يسقط برضاء احدهما وكذا
اجبار العيب والرؤية **ش** لانه ان رده الاخر يكون معيبا بعيب الشركة و
عندهما لا خروا له الرتبة التي اصابها **م** وعبد مشرعي شرط
خبره او كنيته ويجوز خلافه اخذ ثمنه او ترك **ش** لانه ان وصافه يقابلها
يشترى من الثمن **فصل** في شرائها من غيره فالتشافي بيع ومشترية الخيار
ش اي عند الرؤية **م** الى ان يوجد مبطله وان رضى قبلها **ش** وان رضى قبل الرؤية
يكون له حق الفسخ اذا رده لكن لو فسخ قبل الرؤية فنقد الفسخ بكم الله
عقد غير لازم حتى لا يجوز اجازته عند الرؤية **م** لا لبايعه **ش** اذا باع
شيئا لم يره لا يكون له الخيار اذا رده **م** ويبطله وخيار الشتر تعيينه يقتضي
لا يفسخ كالعناق والتدبير او بوجوب حق الغير كالبيع المطلق **ش** اي بطلان
شرط الخيار **م** والرحمن والجاراة قبل الرؤية وبودها **ش** اي هذه التصرفات
تبطل خيار الرؤية سواء كانت قبل الرؤية او بعدها **م** وما لا بوجوب عقا لغير
كالبيع بالخيار والمساواة والحبه بكم تسليم يبطل بعدها قبلها **ش** لان
التصرفات لا تنفذ على التصريح ^{الذي} الرضاء وهو ما يبطله بعد صريح الرؤية **م**

وأما التصرف الأول فهي أقوى لأن بعضها لا يقبل الفسخ وبعضها واجب
 حق الغير فلا يمكن إبطاءه **م** والنظر إلى وجه الأمانة والصبر ووجه الأمانة
 وكفها وظاهر ثوب مطويع غير معلم ولا موضع علمه معلوماً ونظراً وكيفية
 بالشراء والقبض كاف في نظر رسوله **ش** الوكيل بالقبض هو الذي ملكه القبض
 بخلاف الرسول فإنه الذي أموه بإداء الوالة بالتسليم والبائع إذا لم يتم
 اليد على المخصوص لم يملك الوكيل وعندهما نظري الوكيل بالقبض غير كاف
 لأنه وكيفية القبض بالنظر لا بحسب حصة من القبض الكامل بالنظر لعلم
 أن هذا هو الذي أمر بقبضه **م** وشروط رؤية وتخلل الدار اليوم **ش** أما قال اليوم
 لأن الرؤية إذا رأى حيطان الدار واستجار البشراً من خارج كان كافياً وذلك
 لأن دورهم وبساتينهم تكن متفاوتة فرؤية الخارج كانت مغنية عن
 رؤية الداخل إنما الآن فالتفاوت فاحش فلا بد من رؤية الداخل **م** وسبع الأعمى
 شراؤه مع ولده الحياض مشروفاً وسقطت بحسنة البيع وشتمه وذوقه **ش** البشنة
 فيما يترك بالبحر وشتمه فيما يترك بالشتم وذوقه فيما يترك بالذوق **م** و
 يوصف العقار **ش** ولا اعتبار لو قوفه في مكان لو كان بصيراً الوالة كما هو قول
 يوفى **م** ومن رأى أحد الشوئين فخر شراهما ثم رأى الخوف له ربحاً من الخوف
ش لئلا يلزم تفريق الصفقة قبل التمام **م** ومن رأى شيئاً ثم شراؤه خير من جعل
 متصرفاً والالة والقول للبائع في عدم تغيره ولما ترى عدم رؤية **ش**
 إذا اشترى شيئاً قدرته فقال للبائع الله لم يتغير حتى لا يكون للالحياض والقول
 للبائع مع حلفه ولو قال المشتري له أدع ولدي الحياض والقول مع الحلف **م** ومن
 شراؤه من طي فباع منه ثوباً أو ذهباً وسلم يرد فباعه رؤية أو شراؤه من طي فباع
ش الزنجيل من الناس في سواد العرق والثوب النطري ينسب إليهم ولا خلاف في ذلك

البعض بوجوب التفريق الصفقة وهو قول التمام لا يجوز وبعد التمام يجوز
 ثم خيار الشرط والرتبة يمنعان تمام الصفقة وخيار العيب يمنع
 قبل القبض لا بعده وهذا لأنه إذا شرط الخيار أحد التمام يتحقق الرضا
 كذا إذا لم ير المشتري مثواه أما إذا لم يشتري الخيار أو بشرط فإما من له
 الخيار ثم انشترى قبل ذلك المبيع فرضى به فبعد ذلك ان قبض فقد تم
 الصفقة لحصول الرضا الحامل لكن مع ذلك يمكن ان يكون المبيع معيباً أو
 المشتري لا يرضى به فيفسخ العقد فذلك ما يتوهم فلا يمنع تمام الصفقة
 وإن لم يقبض المبيع والمبيع في معرض الفسخ بان يهلك في يد البايع فيرفع
 العقد فإذا اجتمع الأمران أي عدم القبض وجود العيب فينفق أحدهما
 بالآخر فلا تتم الصفقة ويظهر من هذه المسئلة التي تأتي في قوله ولو اشتري
 عبدين صفقة وقبض أحدهما وجد به أو بالآخر عيباً **فصل** في خيار العيب
 والمشتري وجد عيباً في شيء ناقص ثمنه عند التبرئة أو اخذه بكل ثمنه لا أكس
 ولو نقص ثمنه **ش** رده مبتدئاً ولم يترخصه بنقص ثمنه صفه العيب **والأصل**
 وتولوا ما دون سفر والبول في الفرائس وسرقه من صغير يعقل عيب **ش** أما
 قال يعقل لأن سرقه صغير لا يعقل لا يعقب **ش** ومن بالغ عيب **ش** لو عطف على
 معمولي عامليين مختلفين والجرى مقدم فلو سرق عندهما **ش** أي عند البايع و
 انشترى **ش** في صغير مع العقار رده وإن حاشى عليه في صغيره وعند
 مشتريه في كبره واجنونه الصغير عيب ابتداءً من حين في صغيره عند تملك
 عند مشتريه فيه أو في كبره والبخر والدفر والجنات والتولد منه عيب فيها إلى
 والكفر عيب فيها **ش** فإلا سقى منه ولا تغار حينئذ بنت سبع عشرة سنة **ش**
 أقل عيب فإن ظهر عيب قديم بعد ما حدث عند أخذه له نقصاً لا رده إلا

فيه أي العيب

إلا بوضاء بايعة كسوء شاة فقطوعه فظهر عيب ولبايعة اخذت كذلك فلا
 يرجع مثله ان باعته **شاة** على ما يرجع المشتري بالنقصان باعده ان باعته
 كان له ان يقول انا اخذت معيبا فالمشتري بالبيع يكون بحال المبيع
 فلا يرجع بالنقصان **م** فان خاطله او صبغته امرأته السويق يستمن
 ثم ظهر عيبه لا يأخذه بايعة ويرجع بنقصان **شاة** او يرجع المشتري بنقصان
 العيب ولا يكون للبائع ان يقول انا اخذت معيبا لا اخذت ولملك المشتري
 بالمبيع وهو الخط والصبيغ والسمن **م** كما لو باعه بعد رؤية عيب **شاة**
 كما يرجع المشتري بنقصان العيب باع الثوب بالخط والمصبوغ والسويق
 الملوّن بعد رؤية عيبه لا يده بالبيع لم يفرح **شاة** المبيع اذ قبل البيع **م**
 للبائع اخذت معيبا لا اخذت ولملك المشتري به فلم يبطل حقه الرجوع بالنقصان
م واعتقه قبلها ايماناً او دبرة وانسولها او مات عنده قبلها **شاة** او قبل
 رؤية العيب **شاة** فلا تعتق المشتري العبد فحاناً او دبرة وانسول
 المشترة او مات المشتري فلا يعتق **شاة** فحاناً او دبرة وانسول
 ان اعتقه على مال او قتله او اكل الطول كله او بعضه او بخر الثوب فتحرق لم
 يرجع **شاة** الحاصل ان الموت لا يبطل الرجوع بنقصان العيب لا انه صنع
 لم يترى فيه والاعتاق مجازاً لا يبطله ايضا **شاة** والقتل ان يبطله
 لانه الاعتاق بضعة فضا كالقتل وجهه **الاحتقان** ان الاعتاق له شبهة
 شبهة بالقتل فانه بضعة المشتري وشبهة بالموت فان انصر في الدمي
 الحرية فكان الملك موقفاً الى زمان العتق فحوقاً الى احواله لا صليته فان
 بعد رؤية العيب اعتبر ذلك الشبهة فلا رجوع له بخلاف الموت بعد رؤية
 العيب فان حقه الرجوع فيه ثابت وان كان قبل رؤية العيب اعتبر هذا الشبهة

البايع الاول واقام عليه البيعة وقضى على المشتري الاول فلهذا القضا
 ليقضيه على البايع الاول وهذه البيعة لم يقيم على البايع الاول وله
 على ثابته ان ما يدعى على الغائب ليس سبباً لما يدعى على الحاضر **فان**
 قبض **شئ** وادعى عيباً لم يجز على دفع ثمنه حتى يخلف بايعه او يقيم
 بيعة **شئ** فقوله او يقيم عطف على قوله لم يجز وليس عطف على قوله حتى
 يخلف بايعه لانه لا يكون اقامة البيعة نهائية لعدم الجبر فان اقامة
 البيعة يشتمل على جبر الجبر فيلزم الجبر على دفع الثمن عند اقامة
 البيعة على العيب فالاصل ان المشتري اذا ادعى عيباً يقيم بيعة على دعواه
 ويرى وان لم يكن له بيعة يخلف بايعه انه لا عيب وج يجبر على دفع الثمن
 لا قبل الخلف فاحالة امرين ثابتاً اما اقامة البيعة على وجود العيب وعد
 الجبر على دفع الثمن حتى يخلف وان نصب قوله او يقيم فله وجه وهو
 يكون المراد عدم الجبر على دفع الثمن عدم الجبر على دفعه بشرط ان يكون دعواه
 بحكم البيع وهو مقيفاً باحد الامور اما الخلف على انه لا عيب فيجبر على دفع الثمن
 او اقامة البيعة على وجود العيب فيفسخ البيع ولا يبقى الثمن واجباً
 فيستلزم عدم الجبر بشرط كونه واجباً **وعند غيبة** شهوده دفع ان
 خلف بايعه ولو لمه عيبه ان **فكل شئ** اوان قال المشتري شهود غيب
 دفع الثمن ان خلف بايعه لا عيب وان فكل البايع ثبت العيب **م** فان **ان**
 اباؤه اقام بيعة او لا انما بقى عنده ثم خلف بايعه بالله تعالى لقد باعه
 وسلمه وما ابقى قطاً والله تعالى ما له حق الرد عليك من دعواه هذه او
 بالله ما ابقى عندك قطاً والله تعالى لقد باعه وما به هذا العيب والله تعالى لقد باعه
 وسلمه وما به هذا العيب **شئ** انما لم يخلف بهذا الطريقين اذ في الاول عكس

ان يكون العيب وقت البيع فيدري بعد البيع قبل التسليم وعلى هذا
التقدير لا تترى حق الرد ايضا واما في الثاني فلان البائع يمكن ان يكون
كلامه بان يكون المراد ان العيب لم يكن موجودا عند البيع والتسليم بمعنى
ان وجود العيب عند كل واحد منهما مستفاد فيمكن ان كان موجودا عند
التسليم لا البيع فان قلت هذا الوهمان ثابت في قوله لقد بلغه وسلم وما
ابوقطاي وجعل كل واحد منهما وما ابق عند وجود كل واحد منهما فيمكن
قلنا بقاء وجود التسليم لا البيع قلت كلمة قلنا في هذا المعنى لا لها
موضوع لعدم السلب في الماضي وذلك المعنى هو سلب الوجود وعند ذلك
بيئته المتري على العيب عنه يحلف بايوجه عندها انه لم يعلم انه ابق عند
ولم يتفوا على قول بالحقينة **ح** قد ذكر ان المتري اقام بيئته اوله
انه ابق عنه فان لم يكن له بيئته يحلف البائع عندها انك ما تعلم انه ابق
عند المتري لقوله عليه السلام البيئته للمدعي واليمين على من انكر فكل شئ
يثبت بالبيئته فعند الجرح عنها يتوجه اليه على المنكر ويختلف المشايخ
وجه على قول بالحقينة **ح** وجهه علم الاستحواذ واليمين لا يتوجه
الاعلى الخصم ولا يصير خصما له بعد قيام العيب عنه فلا يمكن ان
هذا بل لفائدة رد الوهم اما البيئته فقد اقام ليصير خصما لكن لا يحلف
بإيوجه ليصير خصما والفرق ان وجوب الحلف ضرر فاذا لم يكن خصما فلا
وجه للزام الضرر عليه بخلاف اقامه البيئته والادعى مختار في اقامتها
بحون من الزام الضرر عليه فجوز اقامه البيئته طريقا لا يشترط كونه خصما
لا التخليف **م** ولو قال البائع بعد التقايف بعثك هذا البيع مع آخر
وقال المتري بل هذا وحده فالقول له **ش** اذا ظهر البيع بعد التقايف

عيب فرده ان ترى قبط الب الثمن فيقول البايع هذا الثمن مقابل اخذ
الشيء **شئ** ثمنى اخر ويقول ان ترى بل هو مقابل اخذ الشيء وحده
فالقول له مع البمين لان الاختلاف وقع في مقدار المقبوض فالقول
للقابض كما في الفص **شئ** وكذا اذا اتفقا في قدر المبيع واختلفا في المقبوض
شئ اتفقا في ان المبيع شئان واختلفا في المقبوض فقال ان ترى
قبضت احدهما فقط فقال البايع بل قبضت لهما فالقول ان ترى
على امر **م** ولو شري عبدتين صفقة وقبض احدهما ووجد به او
بالخر عيب اخذها اوردها ولو قبضها رآه العيب خاصة **شئ** لان
الصفقة انما تتم بالقبض قبل القبض لا يجوز تفريق الصفقة **شئ** بعد
القبض يجوز **م** وكلي واذنى قبضان وجد بعوضه عيبا رده كله
اخذ **شئ** لانه اذا كان من جنس واحد فهو كشيء واحد وقيل هذا اذا كان في
وعاء واحد اما اذا كان في وعائين فهو بمنزلة عبدتين فيرد الوعاء الذي فيه
العيب **شئ** ولو اشترى بعوضه لم يرد باقيه بخلاف الثوب **شئ** لانه لو يفرق
البيع من ولا استحقاق لا يمنع تمام الصفقة لان تمامها بوضاء العاقل
وهذا بعد القبض اما لو استحق البعض قبل القبض فلم ترى حق الفسخ
في الباقي لتفريق الصفقة قبل التمام واما في الثوب فالتبعية **شئ** فله
في الباقي **م** ومداواة العيب وركوبه في حاجته وصلى ولو ركب لردّه او سقيه
او شتر علفه ولا بد له منه فلا ولو قطع بعد قبضه او قتل بسبب عيب
بايعه رده واخذ منه **شئ** الردي في صورة القطع اما في القتل فلا رده بل اخذ
عنه في حقيقته **شئ** لان هذا بمنزلة الاستحقاق عنه واما عند الرجوع بالبيع
لان هذا بمنزلة العيب فيقوم بدلون هذا العيب بهذا العيب فيضمن

تفاوت ما بينهما لما اشترى حامله فماتت في يده بالولادة فانه يرجع
بفضل ما بين قيمتها وامدك وغير حامل ولد في حقيقه روح ان نسب
للحامل كان في البايع فاذا هلك في يد المشتري يكون مضاً في ذلك
السبب بخلاف الحمل فان الحمل ليس سبباً للهلاك **و** لو باع وبيع من كل
عيب صح وان لم يعلها **ش** عندنا وعند الشافعي لا يصح بيعاً على
انه البراءة عن الحقوق المجهولة لا تصح عنده وعندنا تصح اذا ساق المجهول
لا يقصر له انه لا يفضي الى المنازعة ثم هذه البراءة تشمل العيب الموجود
ايضاً العيب الحادث قبل القبض عند الجوهري **ف** صح وعندنا لا تشمل
العيب الحادث **ب** **البيع الفاسد** وتبطل ببيع ما يملك كالدن والميتة و
الحرة والبيع به وكذا بيع ام الولد والمدة والمكاتب وبيع ما غير متقو
كله والخزير بالثمن **ش** اعلم ان المال غير يجرى فيه التأسيس ولا يبتذل **ف** يخرج
التراب والحجر والدن والميتة التي ماتت حشواً فيها او جرحت في غير موضع
الذبح كما هو عادة بعض الكفار وذبايح الجور فانها غير متقومة كما
لحم والخزير ويخرج منه الحر له لا يجرى فيه الا يبتذل بل هو مستذل والمال الغير
المتقوم ما لا يترأ به اهانته لكنه في غير دين مال متقووم وكل ما يملك فانه
بيعه فيه باطل سواء جعل مبيعاً او ثمناً وكل ما هو مال غير متقووم وان بيعه
لثمن اى بالدراهم والدنانير فالبيع باطل وان بيع بالعرض وبيع بالعرض به
فالبيع في العرض كالمثل باطل هو الذبح لا يكون صحيحاً باصلاً وصفه و
الفاصل هو الصحيح باصلاً لا بوصفه وعندنا شافعي لا فرق بين الباطل والظاهر
وحقوق هذه فصول الفقهاء **م** وبيع من ضم الى حرة كنية ضمن الى ميتة
سعى من كل وجه فحين ضم الى ميتة ومن غيره بحصته **ش** لان المدبر محل للبيع عند

عند البعض فيبطلونه لا يشرى الغنم **م** كليل ضم أو وقف في الصبر **م** وفستيج
العرض بالمر وعكسه **ش** أي البيع **م** هذه العرض حتى يجب قيمته عند القبض
ويملك هو بالقبض لكن البيع في المثل باطل حتى لا يملك عين المثل **م** ولا يجوز
سمك لم يصدل وصيد النقي في حظيرة لا يؤخذ منها بل حيلة وفتح ان
أخذ بل حيلة إلا إذا دخل بنفسه ولم يسد مدخله **ش** حتى لو دخل بنفسه
وسد مدخله يجوز بيعه لأن سدد المدخل قول اختيار في موجب للملك و
اعلم أنه ينظم كثير من المثل في سلك واحد قال لم يجز لكن لم يبين أن البيع
باطل أو مطلقا أو بئس ذلك شاء الله تعالى في استملاكه لم يصدل
ينبغي أن يكون البيع باطلا إذا كان بالذاهب أو الدائري ويكون كذا إذا كان
بالعرض لا مال غنم مقومة لأن المقومة بالأحرار ولا أحرار فيه وأما
السمك الذي صيد النقي في حظيرة لا يؤخذ منها بل حيلة ينبغي أن يكون
فيه فذلك أنه ما لم يملكه في تسليمه **ع** ولا بيع عليه
لهوى **ش** ينبغي أن يكون كبيع الصيد قبل أن يضطاد **م** وبيع الخمر والشاة
ش ينبغي أن يكون باطلا لأن الشاة معلوم فلا يكون مأكلا والمثل
مشكوك الوجود فلا يكون مأكلا **م** واللبن في الضرع **ش** ذكرنا فيه عليين
أحاديثها الله لا يعلم الله لبن أو دم أو دج فعلى هذا يبطل البيع لأنه مشكوك
الوجود فلا يكون مأكلا والثانية إلى اللبن يوجد شيئا فشيئا فذلك البيع
محلل **م** ملك الشاة ترى والصنفون على ظهر الغنم **ش** لا أنه يقع التنازع في
موضع القطع وكل بيع يفضى إلى المنازعة فهو **م** وجذع في سقف وزراع
من ثوب ذكر قطعه أو **ش** فإن البيع فيها أكيد والرد ثوب يرضى القطع و
يعود صحيحا أن قلع أو قطع الذراع قبل فتح الشاة لأن المفسد قد زال **م**

وضربة القافض **ش** وهي ما يحصل من الصيد بضرب الشبكة مرة وهذا البيع
ينبغي ان يكون باطلا لما ذكر في الظير في الهواء **م** والمزاينة وهي بيع الثمر
على الخلل بمجر مجذوف مثل كيله حوصا **ش** مثل كيله حال من التمر ووصفا
تتميز عن المثل اي يكون التمر على الخلل مثلا بطريق الخوص كيله التمر المجذوف
فهذا البيع من البيوع الفاسدة لشبهة الربو **م** والملك مسدة والقالح
والمنا بذة وهي ان يشتري او ما سلعة لزم البيع ان لمسها المشتري او
وضع عليها حصاة او بندها بالبيع اليه **ش** فله البيوع وكلاهما
انقضاء البيع متعلق بلوله هذه الافعال فيكون كالقران **م** ولا بيع ثوب
من ثوبين الا بشروطان ياخذ ايها اشياء ولا الماعى ولا اجادتها **ش** بيع
الماعى اي الحلة باطل لانه غير محذور وانما اجادتها فاجادتها على سبيل كسب
م ولا الخلل الا مع الكوارث **ش** الكوارث بالضم والتشديد معسل الخلل اذا
من طين هذا عند الحنفية ولا يجوز فريغ فيه خالي يكون البيع باطلا
عند جماع المالك المتفق وعند الجمل والشافعية يجوز اذا لم يجر **م** و
ووالقرن بينهما **ش** فعند الحنفية بيع ببيعها باطل وعند الجمل فريغ
يجوز ان ظهر القرن وعند الجمل يجوز مطلقا **م** والذهب الذي يمين في زعم الله
عنه **ش** نعم اي قال هذا البيع كذا لوجود المال المتقوم الله قدرة على
فان قال المشتري انه عندك فيجوز **م** وليس اسوة في فريغ **ش** انما قال في فريغ
لان بيع الدين في الضرع قد ذكر قلبن للمواة انما يبطل بعهدة من اجزاء
الدين ولا يكون مالا وفيه خلاف للشافعية وعند الجمل فريغ يجوز بيع
ليس الا انه اعصاب الخلل بالخل وله في حنفية بيع ان الرق غير فازل في الدين في
فيه على اصل الدين **م** وشعر الخنزير **ش** فان البيع فيه باطل **م** وان حال

حاله انتفاع به للجن ضرورة ولا شعور **ش** فان بيعه باطلاً وله ان
 يتفعل به ولا جلد الميتة قبل ذبحه **ش** فان بيعه باطلاً وان صح بيعه
 وله انتفاع به بعد كعظمها وعصبها وصوفها وشعرها وقشرها و
 وبرها **ش** فان بيع هذه الاشياء صحيح وكذا ان يتفعل بها ان الموت غير
 حال في هذه الاشياء **ش** والفيها التسبع حتى تجوز بيع عظمها وله انتفاع
 بعظمه خلافاً للمحدث **ش** فانه كل جنزير عندهم وله بيع علوه ^{سقطه} بعد
ش حتى اذا كان العلوي لرجل والسفلي لرجل فسقط او سقط العلوي وحده
 فباع صاحب العلوي علوه بطل البيع ان بعد السقوط لم يبق الحق التعلق
 وهو ليس به **م** وبيع شئ من على نائمة وهو عبد **ش** فان البيع باطل
 بخلافه وما اذا اشترى بشياً فاذا هو نجس فان البيع منعقد فليس للجنزير
 والمسل في ذلك الاشارة والتسمية اذا اجتمعا ففي مختلفي الجنس يتعلق
 بالمسمى ويبطل له بعد المسمى وفي متوحد الجنس يتعلق بالمسما اليه و
 ينعقد لوجود المسما اليه لكن المشتري بالخيار لغو الوصف فالذكر
 والذكر في بني آدم جنس الفخري التفاوت والاختلاف في الغرض وفي
 غير بني آدم جنس واحد **م** وشرأ ما باع باقل ما باع قبل نقد ثمنه الاول
ش باع شيئاً بخمسة عشر ولم ياخذ الثمن ثلثه عشر ففقد ثلثه عشر
 بعشرة من خمسة عشر ففي البايع على المشتري خمسة عشر من مائة درهم
 امر الثمن وهو خمسة عشر ولم يقبضه البايع لم يدخل في ضمانه وانما الغنم
 بازاء الغنم فيكون النجس حراماً فيكون هذا البيع فاسداً خلافاً للشافعي
م وشرأ ما باع مع شيئاً اخر لم يبعه بثمنه الاول فيما باع وانما صح فيما لم
 يبيع **ش** باع شيئاً بخمسة عشر ولم ياخذ الثمن ثلثه عشر ففقد ثلثه عشر

عشو فالبيع كذبة المبيع الأول وجائز في الشيء المخوف في قسم الثمن على قسمها
 فيكون في الشيء المخوف قسمه من الثمن وهو خمسة **عش** وزيته على أن يوزن
 بظرفه ويطرح عنه بكل ظرف كذا **وط** **ش** أما يوزن له شوطا يقتضيه العقد
 بل مقتضى العقد أن يطرح بأزاء الطرف مقدار وزنه كما في المسئلة الثانية
 وهو ما قال **م** بخلافه ما شطرح وزن الطرف عنه وإذا اختلفا في نفس
 الطرف وقدره فالقول لك ترى **ش** أو اشترى ستمائة في ريق وزن الطرف وهو
 عشر رطل فقال البائع الرق غير هذا وهو خمسة رطل **م** وبطل بيع السيل
 وهبته وصح في الطريق **ش** أصح البيع وللمحبة في الطريق قيل إن الرق بقية السيل
 والطريق ففقد ما يسيل الماء مجهول فله يحوز فيه البيع والمحبة وأما النظر **بق**
 فمعلوم وإن لم يبين فهو مقدرة يحوز بها لذلك كذا في باب القسمة فيحوز فيه البيع
 والمحبة وإن الرق يسيل فإن كان على الأرض مجهول لما ترك كان على السطح مجهول
 حق فعلى الحق يتعلق بعين لا يبقى حق الرق فيه ولبيان وجه
 البطلان أنه غير مان ووجه القيمة لا يحتاج وهو حق معلوم متعلق بعين
 باق **م** وأما السلم ببيع المزاولة في شراها ذميا وأما الموهبة ببيع
 صيده **ش** فقوله وأمر عطف على الضمير المرفوع المتصل بقوله وصح هذا
 العطف جائز لوجود الفصل وهو قوله في الطريق وهذا عندنا في حنفية صحيح
 لا يجوز لأن الموكل له يملكه بنفسه فلا يوزن غيره وله أن العاق وهو الكيل
 يشترط باهليته **م** والبيع بشرط يقتضيه العقد كشرط لذلك لا يوزن
 لا يقتضيه ولا دفع فيه لا حاد العاقلين أو ببيع يستحق **ش** أي يكون المبيع **هك**
 لا استحقاق النفع بأن يكون آدميا فظهر أن قوله ولا دفع فيه لا حاد **هك** لا
 من التعاقلين والبيع المستحق للنفع حتى لو كان النفع للمبيع الذي لا يستحق

لو كان المبيع
 من غير المبيع
 من غير المبيع

يستحق النفع كشرط ان لا يبيع الذببة للمبيع لا يكون هذا الشرط مفسداً كشرط
 ان يقطع البايع ويخيطه قباء او يجذو فعلاً او يشركه **ش** اي يجعل
 للنعل شركاً كهذا نظير شرط لا يقضيه العقد وفيه نفع للمشتري **م** ومح
 في النعل استحقاقاً **ش** اي ما يجوز في النعل التعامل في القبول ان لا يجوز **و**
 يستحق ان يسهل **ش** اي يستحق البايع شهر أو هذا نظير شرط لا يقضيه
 العقد وفيه نفع للبائع **م** او يعتقه او يتركه او يكتبه **ش** هذا نظير شرط لا
 يقضيه العقد وفيه نفع للمبيع وهو اهل استحقاق النفع **م** وبيع
 امة اكلها **ش** عطف على شرط لا يقضيه العقد والاصل ان كل ماله يبيع
 اقله بالعقد يجوز استثناءه من العقد فان كل ماله يبيع اقله فانه
 من توابع الشيء فيكون داخل في المبيع تبعاً له فاستثناءه من العقد
 شرط لا يقضيه العقد فيكون مفلاً **م** والى النيرود والتهران وصوم
 النصارى وفعل اليهود ان لم يوافق ذلك وقدم المبيع والحضائر والديار
 والقطاف والجزان **ش** القطاف جني الثمر من الاشجار والجزان قطع الضوف
 من ظهر الغنم ويكفل اليها **ش** اي يجوز الكفالة الى هذه الاوقات لان
 الجلالة البيرة متمثلة في الكفالة **م** ويقع ان اسقط التجار قبل حلو
ش وان اسقط هؤلاء مجال المجهولة قبل حلولها نقلاً ببيع صحيحاً
 ثم اعلم ان في البيع الباطل ان البيع ان هلك في يد المشتري ففقد البعض
 امانة وعند البعض مضمون بالقائمة كالمقبوض على سقم الشرا واما
 حكم البيع الفاسد ففي الدين شرع في احكامه فقال **م** فان قبض المشتري في البيع
 ببيعاً فاسداً بوضاً ببيعة صحيحاً او دله كقبضه في بطل عيقله وكل من
 عوضه ما ملكه **ش** فان قبل كل من في البيع الفاسد فيكون كل من الوفاء

ماله البتة اذ لو لم يكن ماله لكان البيع باطلاً قلنا قد يذكر الكفار واليه ^{طلب} الباطل
 كما ان صحيح في اول باب القدر وجعل البيع بالمثمة كالمال وهو باطل فلهذا قلنا
 وكل من عوَضَ ماله ما لا يحيا طاعته ولو شمل الكفار للباطل يكون هذا القيد مخروجا
 له عن هذا الحكم وهو ان يصير ماله على الله وقد يكون البيع قاطعا مع الله لا يكون
 كل من عوَضَ ماله مالا كما اذا باع وسكت عن الثمن فالبيع فلهذا عندنا حتى في ملك
 بالقصد وجب الثمن وهو القيمة **م** ولزمه مثله حقيقة او معنى **ش** اي هلك في
 يد المشتري وجب عليه المثل حقيقة في ذوات الامثال والمثل معنى وهو القيمة
 في ذوات القيمة **م** وكل منهما فسخ قبل القبض وكذا بعده ما دام في ملك المشتري
 ان كان الفسخ في صلب العقد كبيع درهم بدرهمين **ش** اراد بالفسخ في
 صلب العقد الفسخ باللفظ يكون في احد العوضين **م** ولمن له الشرط ان كان بشرط
 فاذا كثر طرأ اليه له هدية **ش** ذكر في الوضعية ان هذا قول جمهورنا وانما
 عندهما فالملكي منهما حق الفسخ لان الفسخ حق الشارع المخرج للمساواة
 فالحق ان يصيب بالعقد **م** فان باع المشتري له وعبده وسلمه واعتقه
 صح وعليه قيمته ويسقط حق الفسخ **ش** لانه تعلق به حق الغير
 انما يفسخ حق الله تعالى واذا اجمعت حق الله تعالى وحق العبد يفسخ حق العبد
 لحاجته **م** ولا يخلو البايع حتى يرد ثمنه **ش** اي البايع ان افسخ البيع ^{القبض}
 لا يخلو المبيع حتى يرد الثمن لان المبيع محبوب بالثمن بعد الفسخ **م** فان
 يفسخ هو فالتشريع له حتى يخلو ثمنه **ش** اي يخلو شيئا فاسدا ووقع التقاضي
 ثم فسخ البيع ثم مات البايع فالتشريع له حتى يفسخ البيع حتى يرد الثمن
 ولا يكون اسوة لغرض البايع **م** وطالب للبائع ربح ثمنه بعد التقاضي لا
 للمشتري ربح يبيعه فيتمسك به **ش** وصورة المسئلة باع جارية ببيعاً فافس

فاسد بالذاهم والدانير وتقابض بائع المشتري والجارية ورجح لا يطيب
 الترخ وان ربح البايع في الثمن يطيب له الترخ والوفاء البيع متعين في العقد
 فيكون فيه حث بسبب فساد الملك وفناء الملك شبيهة بفساد الملك و
 الشبهة ملحقة بالحقيقة في المنة فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يمتنع عن الربوا
 او الربية واما الذاهم والدانير ففي متعينة في العقد ولو كانت متعينة
 كانت فيه شبهة الخبث بسبب الفاء فعند عدم التعيين يكون في تعلق
 العقد بها شبهة فيكون فيها شبهة الشبهة ولا اعتبار لها هذا في الخبث
 بسبب فناء الملك اما الخبث بسبب عدم الملك فيشمل النوعين عند الخبث في حصة
 ربح يعني ان ربح في المعضوب لا يطيب له سواء كان المعضوب مما يتعين كما
 لجارية مثلا او مما لا يتعين كالذاهم والدانير حتى لا يباع الذاهم ^{المعضوب}
 وحصل في هذا ربح لا يكون طيبا لان في الاول حقيقة الخبث وفي الثاني شبهة و
 الشبهة ملحقة بالحقيقة ^{كما} كما طاب ربح ما لا ادعاء ففرض في ظاهر عدمه با
 لتصادق ^{شرا} على كل حال على كل حال ففرضه فربح فيه المدعى ثم تصادق على ان هذا
 للمال لم يكن على المدعى عليه فالربح طيب لان المال المقضى به بدل الدين الذي هو
 حق المدعى والمدعى بائع دينه بما لو فاد تصادق على الدين صارا له ^{حق}
 ملك البايع وبطل المستحق مملوك ملكا كذا فيكون البيع في حق البذل
 كذا فلا يؤثر الخبث فيما لا يتعين بالتعيين فان قيل في كونه هذا في
 المسئلة السابقة ثم ان كانت الذاهم الثمن قائمة فانه يلحق بعينها لانهما
 متعين بالتعيين في البيع الكفار وهو لا يخلو لانه بمنى له الغصب فكذا
 يناقض ما قلتم من عدم تعيين الذاهم والدانير قلنا يمكن التوفيق
 بان لهذا العقد شبهتين شبهة الغصب وشبهة البيع فاذا كانت قائمة

اعتبر شبهة الفصب سعيًا في رفع العقد القائلون لم تكن قائمة واشترى لها
شيئًا تعتبر شبهة البيع حتى لا يشرى العلف الذي يذله لما ذكرنا من شبهة
الشبهة وايضا انت اول الذي تأثر به ورفع الحزمة عما عرقم ولو يشرى
داير شراها شرًا فاسألني من قيمتها وشكك ابني يوسف فيها **ش** هذا عند
ابني خيفة ربح وعندهما ينقص البنا ويقسم البيع وهذه المسئلة من ذلك
التي ذكرنا ابني يوسف روايتها عن ابني خيفة ربح فان ابني يوسف قال لهما ربح
ما رويت لك عن ابني خيفة ربح انه يلوذها بغيرها بل رويت انه ينقص البنا
وقد اجمعا ربح بل رويت انت اخذ بالقيمة لكن نسبت فسلك ابني يوسف في ذلك
عن ابني خيفة ربح وجمد ربح لم يرجع عن ذلك وحمله على شيئا ابني يوسف ربح
فانه ذكر في كتاب الشفعة ان لا تروى بشرًا قلداً اذا بنى فيها
فلما بيع الشفعة عند ابني خيفة ربح وعندهما ان شفعة له فذلك
يذكر على انقطاع حق البائع بينا ان تروى عند ابني خيفة ربح خلافهما
م وكونه النخس **ش** بنحو الصيكة يسكون الجهم اشارته والنخس على بفتح
الجهم وسكونه وهو ان يترى سلعة لا يريد شراؤها بأكثر من قيمتها
ليترى القوي يقع فيه **م** والسوم على سؤم غيره اذا ضايع شيء وشي
تلقى الجلب المضروب اهل البلد **ش** الجلب المحبوب فان الجلب اذا قرب من البلد
تعلق به حق العامة فيكره ان يستقبل البعض ويشترى به ويمنع العامة
عن بشرته وهذا مما يكره ان اكل من مضى اهل البلد وقد سمعت أئمة
لطيفة لمولانا برهان الاسلام فكتبتهما ابنا منا وهي هذه ابو بكر الوالد
المنجي اذ الزوج لا زوج فقد قال ان عزمنا الزوج لكفتارة على
ام اب فقلت لم سمعنا يا بني بنحو ان قلنا قل للجلب **م** وبيع الى من

دى طمعا للثمن العالي **ثان** القوط **ش** صورته ان البادي بحلب الطوام والبلد
 فيطر حد على رجل سكن البلد لبيعه من اهل البلد ثمن غال فخذوا يكره
 فاقام العشرة **م** والبيع عند اذان الجوه وتفرق صغير عن ذى رحم محر
 منه بلحق مستحق **ش** هذا عندنا حنفية وعلمنا رج واما عندنا ابو سفيان
 اذا كان القايه قايه ولا يدلي بغير بيع احدهما بذلك الا موقاة عليه السلام
 قال اذكرت اذكرت ولو كان البيع فاذ لا يمكنه استدراك ولو كان بحق مستحق
 كدفع احدهما بالجنه والرد بالعيب لا يكره **م** لا بيع من بزي **باب الاقالة**
 هي فسخ في حق العاقلين **ش** الاقالة فسخ في حق المتعاقدين بيع فسخ
 غيرهما عندنا حنفية رج فان لم يمكن جعلها فسخا في حقهما تبطل ومابدة
 الله بيع في حق الثالث انه يحب الشفعة بالاقالة فان الشفعة ثالثها يجب
 الاستسبال له حق الله تعالى فالله تعالى ثالثها وعندنا ابو سفيان
 لم يمكن جعلها بيعا فمحل فسخ فان لم يمكن تبطل وعندنا رج عكس هذا **م**
 فبطلت بعد ولادة المبيعة **ش** هذا تفريع كونه فسخا اذ بعد الولادة لا يمكن
 الفسخ فبطل عندنا حنفية رج وعندنا لا تبطل لانهما يكونان بيعا **م** وصحت
 بمثل الثمن الاول والشرط غير جنس اكثر منه **ش** اذا نقا على غير جنس
 الثمن الاول وعلى اكثر منه فعندنا حنفية رج يوجب الثمن الاول والاولى الاقالة فسخ
 عنده والفسخ لا يكون الا على الثمن الاول فذلك الشرط شرط فاسد والافاقا
 لا تقبل بالشرط الفاسد فصحت الاقالة وبطل الشرط وعندنا تكونان بيعا بذلك
 المسمى وكذا في الاول **م** الا اذا تعيب فيجب ذلك **ش** اي يجب الثمن الاول اذا نقا على
 اقل منه الا اذا تعيب فيجب ذلك وهذا عندنا حنفية رج وكذا عندنا ابو سفيان
 يكون بيعا في الاول فان الاصل عنده انه بيع وعندنا رج يكون فسخا بان

الاول لانه سكوت عن بعض الثمن الاول ولو سكنت عن الحق وقال كان
فحقا هذا وطالما ان تحمل عيب فانه فسخ بالاقلام ولم يمنعها هذه
التمن بالبيع وهكذا بعضه يمنع بقدك **باب المراجعة** المراجعة من
بيع المشتري ثمنه الاول وفضل والتولية ببعده به بلك فضل **المراجعة**
هي ان يشتري ان البيع بالثمن الذي اشترى مع فضل معلوم والتولية
ان يشتري ان يلك الثمن بلك فضل **م** وشروطها شراؤه بمثل **ش** لانه فائدة
هذه بين البيوع ان العتيق يعتمد على فعل الزكي فيستطيع بغيره بمثل **ش** ما
به هو ومثله مع فضل وهذا المعنى انما يظهر في ذوات الاسئال دون ذوات
القيم لانه ذوات القيم قد تطلب بصورتها من غير اعتبار **المراجعة** وايضا
القيمة **م** ومبنى البيوع **م** انه **م** وله ضم اجرة القصار والصنع والطر
والفعل والمحل الى ثمنه لكن يكون يقول قام على بكذا لا اشترى به بكذا فان
ظهر للمشتري خياله في مراجعة اخذه بتمنه او بده وفي التولية حط عن
تمنه وعند ابو يوسف حط فيهما وعند شريك خابر فيهما فان شري
ثانيا بعد بيع ببيع فان الرجح طرح عنه ما ربح وان استوفى الرجح
التمن **م** ارجح **ش** اذا اشترى بعشرة وباعه بخمسة عشر ثم اشترى بعشرة
فانه ان يلوه مراجعة يقول قام على خمسة وان اشترى بعشرة وباعه
بعشر ثم اشترى بعشرة لا يبيعه مراجعة اصله وعندهما يقول قام
على بعشرة في الفضل لانه البيع البيع الثاني التجار ينقطع الاحكام
عن الاول ولابي حنيفة ربح ان قبل الشراء الثاني فحمل ان يطالع على عيب
فيترده عليه فيسقط الرجح الذي بخله فاذا اشترى ثانيا فاكذ ذلك الرجح
فصار للشري الثاني تشبهه ان الرجح حصل به فلا يكون منقطع الرجح

عن الأول **م** ولا يجزئ شئ من ثلثه المحيط دينه بوقبته على ما شئ
بأبعده **ش** وإذا اشترى العبد المأذون المحيط دينه بوقبته ثوباً بعشرة
فباعه من مولاه بمائة عشر فالمولى ان باعه مائة يقول على ثوبه
م كما ذون شئ من سبيله **ش** وإذا اشترى المولى عشرة ثوباً باعه من مأذونه
المحيط دينه بوقبته بمائة عشر فالمأذون ان باعه مائة يقول قائم
على بعشرة لأن بيع المولى من عبده المأذون وشئ منه لم يعبس على
في حق المائة لشبوته مع المنافق وأما قال المحيط دينه بوقبته لا تلحق
يكون للعبد المأذون ملكاً لما المأذون الذي لا دين عليه فلا ملك له
ولا شبهة في أن البيع الثاني لا اعتبار له إذا كان عليه دين محيط
فيكون البيع الثاني بيعاً ومع ذلك لا اعتبار له في حق المائة فيثبت
الحكم بالطريق الأول فيما لا دين عليه **م** وربي المال على ما اشتراه مضاربة
بالنصف أو لا ونصف مائة بشرائه ثانياً منه **ش** وإذا اشترى الضان بـ
لنصف ثوباً بعشرة وباعه من ربي المال بمائة عشر الثوب قائم على ربي
المال ما شئ عشر ونصف **م** فإن أعوزت المبيعة أو وطئت ربيباً لم ينج
بل يبي **ش** أي لا يجزئ عليه أن يقول في شئ منها سلمه فأعوزت في ذلك
وعند يوسف والشافعي رجح لزومه بيئاً هذا لأنه لا شك أنه ينقص
الثمن بالاعور وما قيل إن لا وصاف ولا يقابلها شئ من الثمن معناه
أن وصافاً لا يكون لها حصّة معلومة من الثمن لأن الثمن لا يزيد
بسبب الوصف ولا ينقص لغواته على أن هذا البيع مبني على الأمانة فـ
لا حيل طاق السابقة لأن سبب هذا الكناجيب بالثمن يأتي من البيع
عزوفاً فإنه صار في قوله قامت على بهذا لكن الماشي أعوزت في قوله

فعليه ان يستلذ ذلك اشترى بكذا سليمة ومفعولة فيدين له الحال
فان قصرت ذلك لا يجي على البائع كشف حاله يستل عنهما **م** وان فُتحت
او طُشَّت بكي الزبدية وقرض فارة وغرق نار للشوب المشرى كالا وفي
تكرره بنسبه او طيه كالثانية ومن شوي بنسبه او ليج بلا بيان مشري
فكان لفقه ثم علم ان مده كل فقه وكذا التولية فان وفي مقام عليه ولم يعلم مشريه
قدرة فسلك علمه في الحاشي حتى لم يجز بيع مشري قبل قبضه الا في العقار
ش والغرق بينهما ان نفى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع ما لم يقبض معلن
فيه غير انفساخ العقد على تقدير الحلاك والحلاك في العقار نادر وعند محمد
يج لا يجز في العقار ايضا عايد باطلا والنسخ ومن شوي كمالنا كماله **ش** اي
بشرط الكيل لم يبعه ولم يأكله حتى يكمله **ش** فانه عليه السلام نفى عن بيع الطعام
حتى يجزي فيه **م** ان صلح البائع وصاع المشرى **م** وشط كيل البائع بعد بيعه
محضه المشرى **ش** حتى اذا كاله البائع قبل البيع لا اعتبار له وان كان محضه لا شوي
ولكن ان كاله ببيع بغيبة المشرى **م** وكفي به في الصحاح **ش** اي اذا كان البائع محضه
المشرى فلهذا كافي ولا يشتط ان يكمل المشرى بعد ذلك وتحمل الحد في المذکور
ما اذا اجتمع المصنفان بشرط الكيل على ما يأتي في باب السلم وهو اذا
اسلم في كثر فلم يحل له ان يشتري السلم من اجل كثر او من قبله لم يقبضه
له ثم يقبضه لنفسه فاكثاله له ثم اكثاله لنفسه **م** وكذا ما تودن ويؤد
ش او له يبعه ولا يأكله حتى يؤدله او يعده ثانياً وكفي ان وزنه او عدله بعد
البيع محضه المشرى لا ما يذرع **ش** ولا يشتط ما ذكره المذوق **م** وفيه نقص
في المتن قبل قبضه **ش** مثلك ياخذ البائع من المشرى عوض الثمن ثوباً **م** والظن
والمؤيد فيه حال قيام حال البيع لا بعد ذلك **ش** قوله حال قيام البيع يتعلق

بالزيد فان الزيادة على الثمن لا تضر بعد ذلك البيع لكن الحق **في البيع** في البيع
 لا تضر الزيادة في البيع ويتعلق استحقاقه بالبيع **ش** يمكن ان يراى به ان
 البائع يكون مستحقا لجميع الثمن من الزيد والمزيد عليه والمستحق للحق
 جميع البيع من الزيد والمزيد عليه ويمكن ان يراى به ان اذا استحق مستحق
 البيع والثمن فالحق يستحق ويتعلق بجميع ما يقابل به من الزيد والمزيد عليه فلا
 يكون الزيد صلة مبتدئة كما هو مذبح نفوس الشافعي **رحم** في راجع
 يؤتى على الكلى ان زيد على ما سبق ان **حقا** فان الزيادة والحق الحق باصل
 العقد **والشفيع** يأخذ بالقلبة الفصلين **ش** الزيادة على الثمن و
 الحق عند انما في الحق فلا يستحق باصل العقد وانما بالزيادة فلا تضر
 تعلق بالثمن الا وفلا يملك الغير ابطال حقه **الثابت** فلو قال بيع عبدك
 من زيد الف على اني ضامن كذا من الثمن سوى الذي اخفاه الف من زيد
 الزيادة منه ولم يعلم يقل من الثمن فاللف على زيد فلا شيء عليه وكل دين اجل الى
 اجل معلوم صح الا **القرض** **ش** فانه يصير بيع الدراهم بالدراهم **ش** فانه يصير بيع
 لانه يصير ربوا لان النقد خير من النسبة **باب الربوا** هو فضل ما ائتم
 عن عوض شرط لا حاد العاقدين في المعاوضة **ش** او فضل احد المتجانسين على
 الآخر بالمعيار الشرعي لو الكلي وانما فضل فقير على شاعر فقير فلو لا يكون
 من باب الربوا وكذا فضل عشرة اذرع من الثوب الجوعى على خمسة اذرع منه
 لا يكون من هذا الباب وقال خايل عن العوض احتراز عن بيع كثر يوزن شعير
 بكثرة وكثر شعير فان الثاني فضل على الاول لكن **خايل** عن العوض بمصر للجوس
 او خلافه **الجوس** قال شرط لا حاد العاقدين حتى لو شرط العوض ان يكون من باب
 الربوا او قال في المعاوضة حتى لم يكن الفاضل الذي عن العوض الذي للجهة ربوا

وعلة القدر مع الجنس **ش** المراد بالقد الكبير في المكيال والوزن في الوزن أو عند الشئ
مع علة الطعم في المطعوم **ش** الثمان والجنس في شئ واحد **ش** الخلق
الصل الحرة وعند مالك روح علة العلم في المطعوم والذبح **ش** في بيع الكلي
والوزن بخلافه متفاضله ولو عيّن معلوم كالجوز والحديد **ش** الحق من المكيال
الحديد من الموزون وفيها خلاف الشافعي ومالك روح بناء على ما ذكرنا من العلة
م وحل مماثل **ش** في البيع في الأشياء المذكورة **م** وبذلك يغير **ش** أي حل البيع متفاضلاً
فيما لا يدخل في المقياس كحفنة بحفنتين وبسبحة ببسبحتين وقوة بقرنين **ش** وعند
الشافعي روح لا يدخل في بيع المطعوم كحفنة بحفنتين بناء على ما ذكرنا من العلة
بناء على أن أصل عند الخلق وعند الحرة فعندنا ما يدخل في الكبير ثبت فيه الحرة
وما لا يدخل فيه يبقى على أصله وهو الحل وعند الشافعي روح أصل الحرة **ش**
مخلص ما لا يدخل في الشئ الشرعي وهو الكبير يسمى على أصل وهو الحرة وما
جعل الحرة ما صدق لقوله صلى الله عليه وسلم تبعوا الطعام أبا القحافة الأسوأ بسوء
فإن يكون مني أكل حراماً قلنا المعنى لا تبعوا الطعام الذي يدخل في الشئ
الشرعي الأسوأ بسوء كما إذا قيل لا تقتلوا الحيوان إلا بكيّس يكون للرجل الحيوان
الذي يمكن قتله بالكيّس لا القمل والبرغوث **م** فإن وجد الوصفان حكم الفضل
والنّسب وإن عدم أحدهما وجد أحدهما لا يخرج الفضل والنّسب كالم
هو في حرة وبرية شعير **ش** وإن وجد القدر والجنس حكم الفضل كقنبر
بريقين من منه والنّسب وإن كان مع النّسب كقنبرين بريقين من نرسه
أحدهما أو كلاهما نسبة وإن عدم كل منهما حل كل واحد من الفضل والنّسب
وجد أحدهما لا يخرج الفضل والنّسب كما إذا بيع قنبرين بريقين ثم شعير
بيد حل فإن أحدهما العلة وهو الكيل موجود عند الجنس الآخر وهو النسبة

وان بيع خمر اذرع من الثوب المحروق ب ستة اذرع منه يدل على ان
 له النسبة موجودة دون القدر ولا يجوز النسبة في الصورتين مع ان
 اوله معلوم ونلك لان جنس العلة وان كان لا يوجب لعله لكم لكنه يورث
 الشبهة والشبهة في باب التوابع بالحقبة بالحقيقة لكنها اذون من الحقيقة
 فلهذا من اعتبار الطرفين في النسبة احد البذلتين معلوم وبيع العدي
 غير جائز فصار هذا المعنى من جنس التلك الشبهة فلا يورث في غير النسبة
 لم تعتبر الشبهة لما قلنا ان النسبة اذون من الحقيقة على ان الجنس المشهور
 وهو قوله عليه السلام اذ اختلف النوعان فيبيعوا كيف شئتم يعني
 يكون يدل على ان ما قلنا وعند الشافعي ربح الجنس بالفراده لا يورث النسبة
 والبر والسعر والتم والمكيل والذهب والفضة وفيه ابدان تركا
 فيها **ش** وان ترك الكيل في الاربعه المتقدمة والوزن في الاخرين لقوله
 صلى الله عليه واله في الحنطة والحديث **م** ويجوز في غيرهما على الوفر فليس
 بيع البر بالبر متساويا وزنا والذهب بذهب متساوية كما لم يجز في حجارة و
 اعتبر تعيين الربوي فغير متساوية في كل شيء متقايض **من** المتعبر في بيع
 اموال الربوية ان يكون المبيع معينة حتى لو لم يكن معينة كان سلميا
 فلهذا فيه من شرائطه واظلم يوجد شرائطه لم كان العقد بيعا
 غير سلم فلهذا من التعيين فلهذا شرط التقايض في المبالى لم يكن متساويا
 متساوية لو كان متساوية في شرائطه وعند الشافعي ربح يشترط التقايض
 في كل شيء في بيع الطعام وبيع بجنه او بجنه هلك في الموال
 الربوية وانما في غيرها ان لم يكن معينة وان كان مما يجز فيه السلام فان
 فيه شرائطه لم يصح بطريقه لم وان لم يوجد فيه البيع وان لم يجز

فيه السليم بفلسد البيع لعدم التعيين **م** وما يبيع الفلأ بالفلأين با
عيا لها **ش** بخلاف المبيع له أن الفلأوس ثمان فلا يتعين بالتعيين فصار
كما إذا كانا بغير عيا لها وكبيع الدرعهم بلزخمين ولهما أن ثمنيتها **ب** **ح**
واصله مع الغير لا يكون جوة على المتعاقدين وهي البطلان ثمنيتها لها فصل
تصلح العقد وله وجه له أنه ببيعها وخروجها عن الثمنية لها أن لا يخرج
عن الثمنية يكون عيا لها مطلوبة لها لثمنيتها فيمكن أن يعطى فلأين و
يلخذ فلأ طلبا للصورة **م** والتم بالحيوان **ش** خك فأنه وإن عنده
أذا بيع الحيوان بلحم حيوان من جنسه لا يجوز البيع إلا إذا كان اللحم كمش
من لحم ذلك الحيوان ليكون الزائد في مقابلة السقط وعندها يجوز
مطلقا أنه ببيع الموزون بما هو ليس بموزون **م** والدقيق بكمية و
الرتب بالرتب وبالنسب هذا عندنا في حنيفة ومعها وعندنا وعند الشافعي
رجح لا يجوز أن نقص الرطب بالجفاف **م** والعنب بالترتيب والبزوطيا أو **م**
لمثله أو بالباسس والتمر بالترتيب المنقوع بالمنقوع منها **ش** وبالنسب **ش** والدليل
في جميع ذلك أنه إن كان يبيع الجنس بالجنس من ذلك الاختلاف والصفة يجوز **ش** وبالنسب
كذلك مع اختلاف والصفة لقوله صلى الله عليه وسلم جودها وديها
سواء وإن لم يكن يبيع الجنس بالجنس يجوز كيف ما كان لقوله عليه السلام
إذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم **م** ولحم الحيوان بلحم الحيوان **ش**
متفاضلة وكذا اللبن وكذا الخل الدقيل بخل العنب وشحم البقر بالزبدية و
باللحم والخبز بالبزوطيا والدقيق وإن كان أحدهما سبيد به بفتي **ش** وإذا جوز
الحبوب بالبزوطيا لخبز صار على هذا إذا كانا قدقين وإن كانا من جنس نسيئة
والبزوطيا والدقيق نقلا يجوز عندنا فيكون **ش** وبه يفتي لا يبيع الجوديا

بالرد من الربوي والبشر بالتملة متفيا والبشر بالديق او بالتوفيق
 بالديق بالتوفيق متف اضلا ومتفيا بالزيتون بالزيت والتم
 بالحل حتى يكون الزيت والحل أكثر مما في الزيتون والتم **ش** ليكون بعض
 الزيت بالزيت النصف الزيتون والباقي بالنبي **ش** ويستقر من الخبز وزنا
 له عدد عند الربوي فخرج وبه يفتي **ش** اما عندنا في حنفية لا يجوز لأو
 ولعدد التفاوت الفاحش وعندنا لا يجوز في التفاوت وعند
 الربوي فخرج يجوز في التفاوت والحاجة لا عدد للتفاوت في واحد
م ولا يوازين سبده وعبد **ش** لأن العبد وما معه ماله **م** وسلم و
 حرقه **ش** لأن **ش** اختلف في الرب لا في ماله مباح فيمنه لا في طريق
 كان خلافا لابي يوسف فصح والسأ فعي اعتبارا بالمسا من في دار **باب**
المقوق والسحقاق يدخل البنا والقناير والعلو والكنيفة ببيع الدار
ش الكنية للتمرح **م** لا الظلة **ش** في المغرب **ش** طلة الدار التي فوق
 البنا وعن صاحب القصر **ش** التي احدى طرفي جذعها على هذه الدار وطرها
 الآخر على حائط الجان المقابل **م** الا بذكر كل حق هوها او بمن فحقها او بكل
 قليل وكثير هو فيها او منها والسحقاق الذي يبيع الارض وله الثمن في
 بيع شجرة فيه ثمة بشرطه وان ذلك للحقوق والمرافق ولا العلو في شرا
 بيت على حق ولا في شرا منزل الا بذكر ما ذكر **ش** في الحقوق والمرافق التي تحتها
 فلما صار ذلك العلو يدخل في بيع الدار وان لم يذكر للحقوق والمرافق ويدخل في
 بيع المنزل ان ذكر للحقوق والمرافق ولا يدخل في بيع البيت وان ذكر الحقوق
 والمرافق والمنزل بين البيت والدلالة يكون فيه من شرط الدواب بل يكون فيه
 بيتان اوله اذنة او نحو ذلك وتعش فيه التي جعل المشاهل العلو يكون من ثوابه

من أوجب البت لانه الشيء لا يستبيع مثله بل دونه **م** ولا الطريق والبر
والمسيل في البيع انه بذكر ما ذكرنا من ان يضل بل في العجالة **ش** فان اشرب والطين
والمسيل بخلاف العجالة بل في الحقوق والرافق فان العجالة تقع على
ولا منفعة بل دون هذه الاشياء اما البيع فيدعى الرقبة وايضا يمكن ان يستفيع
المشترى بالتجارة ولا كذلك في العجالة **م** ويؤخذ الولدان استحقاق امة ببيئته
ولا اقرب **ش** صورتها اشترى بجر جارية فولدت عنه فله حقها رجل
ببيئته فانه ياخذها فولدها وان اقربها لانه البيئته حجة مطلقة -
فيظهر بها ملكه من الاصل والا فراجحة قاصرة يشب للملك ضرورة صحة
الاحبار فتدفع الضرورة بشوق الملك بعد انفصال الولد **م** شخص
قال اشترى فاني عبدا فاشترى فبان حراً فني ان لم يدرك كان **ب**
ش لانه بالمر الشراء يصير ضمنا للثمن عند تعذر الرجوع على البائع
دفعاً للضرر وعند ابو يوسف دفع لا ضمان عليه **م** ورجع عليه **ش** اي
رجع هذا الشخص عما اخذ منه على البائع **م** وان علم له ولا ضمان في الرجوع اصله
ش وان قال لا تقي فاني عبدا فادفعته فبان حراً فلا ضمان عليه وان علم كان
الواهي اولا لانه الرجوع ليس عقداً معاً ومنه فلا يكون الا موبه ضمناً -
للمترو وقال في الهلاية في صورة المسئلة ضرب اشكال وهو ان الدعوى
شروط عند ابي حنيفة رجح حرية العبد والساقض يمنع صحة الدعوى فكيف
يظهر انه حرم **م** ولا رجوع في دعوى حق مجهول في دار معلوم على شيء ولا حق
بعضها **ش** اعاد الحق مجهولاً ودار معلوم على شيء ثم استحق بعض الدار
للدعي عليه لا يرجع على المدعي شيء لان المدعى ان يقول دعواي في غير ما استحق
م ولو استحق كلها رد كل العوض **ش** لان المدعي داخل في المستحق **م** وفيه صحة القول

عن المجهول **ش** ادلت هذه المسئلة على ان الصّح عن المجهول على مال معلوم
 صحيح وانما يضح لان الجاهل انما يسقط لا يضمن الى المنازعة وقد ينقل عن
 بعض الفقهاء ان الصّح لا يضح الا ان تكون الدعوى صحيحة فهذه المسئلة
 تدل على ان هذه الرواية غير صحيحة لان دعوى الحق المجهول دعوى غير صحيحة
 وكثير من مثل الرخصة يملك على علم صحة تلك الرواية **م** ويجمع بحصته
 في دعوى كلها ان استحق شيئا منها **ش** ان ادعى كل اللد فصول على شيئا فتر
 استحق نفسه ما يرجع بنصفه **م** ولما كان يبيع غيره ملكه فسخه **ش** لعازته
 ان بقي العاقدان والبيع وكذا الثمن ان كان عوضا **ش** فسخه مبتدئا **م** والملك
 خبره مقدما وهذا بيع الغفلي وهو منعقد عند الخلف فالت فقيح **م**
 وهو ملك للجزء واما ان عند بايعة **ش** ان اجاز المالك للثمن ملك له ويكون
 امانة في يدها **م** وله فسخه قبل التجارة **ش** ان يبيع حتى الفسخ قبل اجاز
 المالك دفعا للضرر عن نفسه فان حقوق البيع لا تعود اليه **م** واجاز
 اعتاق المشتري عن الغاصب لا يبعد ان اجيز بيع الغاصب **ش** او اذا باع
 الغاصب العبد المصوب فاعتقه المشتري واجاز المالك البيع ينفذ اعتقا
 وعند محمد رجع له ينفذ لقوله عليه السلام لا عتق فيما لا يملكه ابني آدم و
 لو ثبت في الامور ثبت مستندا وهو ثابت من وجه دون وجه ولهما ان الملك ثبت
 موقوف بغير مطلق موضوع لا فائدة للملك في توقف الاعتاق مرتب عليه كما
 عتاق المشتري من التاهن ولو باع المشتري من الغاصب ثبت بيعه من البيع الاول
 له ينفذ بيع الثاني لان بالاجازة ثبت ملكه لثمنه الاول فاذا طرأ على
 الملك الموقوف ثمن الثاني ابتداء **م** ولو قطع يده ثمنه فان ارشده للمشتري **ش**
 لو قطعت يده العبد واخذ ثمنه اجاز البيع كالمشتري لان الملك لم ينفذ

الشري فببين ان القطع وقع على ملك المشتري قال **رثله** **م** وتصدق بما له
 زاد على نصف غنمه **ش** ان كان له رثن زاد على نصف الغنم فالزيادة لا تتطلب له
 فوجب تصدقه ان الزيادة شبهة عدم الملك **م** ومن شري عبداً من غير
 سيده واقام بينة على اقرار بايعة او سيده بعد امره بدينه له
 تقبل ولو اقر بايعة عند اقراره بطلب ثمنه رده رد بيعه **ش** والفرق بين
 الصورتين ان البينة لا تقبل ان عند صحة الدعوى في المسئلة الاول **م**
 الدعوى للتناقض في الصورة الثانية التناقض لا يمنع صحة اقرار المشتري
 ان يعل البايع في ذلك فيحقق الاتفاق بينهما **باب السلم** السلم بيع
 الشيء على ان يكون ديناً البايع بالشئ المعتبر شرعاً للمبيع يسمى
 متكاملاً فيه والغنم كالمال والمبيع متكاملاً اليه والمشتري ربه **م** صح
 فيما يعلم قدره وصفته كاملاً والموزون مثلاً **ش** انما قال مثماً او مثناً
 الموزون الذي يكون مثماً كالدهن والدنانير **م** والموزون كالثوب مبيناً طوله
 وعرضه وفهته **ش** او غلظته وسخافته **م** والموزون متقارباً كالوزن البسيط
 والفلس واللبن والتمر ملبس معين فقير السمك الملبس **ش** اي القديد الملبس
 سمك ملبس ومملوح ولا يقال ملح ان في لغة رتبة **م** والقوي غنمه فقط **ش**
 اي السلم السمك الطري لا يجوز في حزين يوجد له مكان في الماء **م** وهذا وضرب
 معلومين **ش** ان له بزان يذكر وزنه معلوم ونوع معلوم **م** والطست و
 القمقمه والمقطين اذا لم يعرف **ش** اي الصفه **م** له فيما له يعلم قدره وصفته كالحيوان
ش وعند الشافعي بيع بمثل فلو ان له يعلم بذكر الجنس والنوع والصفه قلنا في
 ذلك فحش التوافق **م** واخره **ش** كالرث والكارع **م** وجلوه عدل الخطوط
 والقبلة جواز **ش** الحزم جمع الحزمه وهي بالقارية بندهم ومن الجوز جمع الجوز

وهي بالغاثة منه **دستة** ثمة وإنما يجوز في الخطب المتفاوت حتى لا يبين طول ما
يستبدل بالحق **م** ويجوز في الخبر وبصاع وذراع معين لم يرد وقدر
وبترقية وتمرخلة معينة من وفيما لا يوجد من حين العقل والحق من الحال
ش وعند الشافعي ربح يجوز إذا كان موجوداً وقت الحال للقدرة على تسليم
حال وجوده ولنا قوله عليه السلام لا تسلفوا في الثمار حتى يهدى صلاحها
وله ذلك عقلاً لما يسرفه بدين استمر الوجود في مدة الحق التي يمكن من التحصيل
م ولا في العلم بشرطه بل لا يجزئ كبر وشعير ونوعه كسقية وبخسيدة **ش**
أخذت من سقية أو التي تسقى بالبخسيدة التي لا تسقى من سقية إلى البخسيدة وهو
الارض التي تسقى بماء السماء سقيت بذلك لأنها ميمونة **المعظم من الماء**
وصفة كجيداً ورد في ذلك معلوماً نحو كذا كيداً لا ينقبض ولا يبسط فلا
يجعل الزئيل كيداً ووزناً ويجعل معلوماً **ش** هذا عندنا وأما عند الشافعي
ربح يجوز التسليم للمال **م** وأقله شئ في الأضحية **ش** وإنما قال فلا يصح له ذلك قيل
أقله ثلاثة أيام وقيل أكثر من نصف يوم **م** وقد ذكر المال في الكسبي والنون في
والورد **ش** فإن العقد فيها يتعلق بالمقدار فلا بد من بيان مقداره هذا
عند الحنفية ربح عندنا إذا كان ربح المال معيناً لا يحتاج إلى بيان
مقداره لأن المقصود يحصل بالاشارة كما في الفنى والجرة ولا في حنفية
ربح إذا لم يكن ربحاً للمال زيوفاً ولا يستبدل في المي في المي لم يعلم قدر
له يدرى كم بقي وبقية المقدار على تحصيل المضمون فيحتاج إلى ذكر ربح المال
فيجب أن يكون معلوماً في ما إذا كان ربح المال ثوباً معيناً فإن العقد
يتعلق بمقداره فلا يجزئ بيان ربح المال ثم تفرع على هذه المسئلة مسئلتين
فقال **م** فلم يجز فجنين بل ببيان ربح المال كل واحد منهما ولا ينقد في ذلك

حقيقة كل واحد منهما من المسلم فيه **ش** أو اشترى بدينار **حقيقة** وشعير أو
 بيتين حقيقة كل واحد منهما من الدينار فعنده لا يجوز وعندهما **اجاز** ومكان
 ايفاء مسلم ان كان على مؤنة ومثله الثمن والاجرة والقسم **ش** ولو اذ كان
 للمسلم فيه شيئا لمؤنة **ش** مؤنة يبيها مكان ايفاءه عند حصة ص وعندهما
 يوفيه في مكان العقد وعلى هذا الخلاف الثمن والاجرة ان كان لهما مؤنة
 القسم **ش** اذا اقتسم الا لا يجعل مع نصيب احدهما شيئا لمؤنة **ش**
 وبالاختلاف يوفيه حيث شاء هو **ش** وفي رواية الجامع الصغير يوفيه
 مكان العقد **ش** فافترق من بين شرط صحة السلم فلو شرط بقاءه فكان
 قبضه كالمال قبل الافتراق شرط بقاءه فلو اسلم مائة نقدا ومائة دينارا
 على السلم لم يترتب بطلان حقيقة الدين فقط **ش** ولا يشترع الف لان العقد
 صحيح وهذا الشرط شرط البقاء فيكون ضعيفا من تفاريع قبض كالمال ان
 السلم لا يجوز مع خيل الشرط والرواية لا هي اذ انما تمام السلم يجوز وخيار العيب
 فانه لا يمنع تمامه فلو اسقط خيار الشرط قبل الافتراق صح خله وان فسخ **ش**
 ولم يجز التصرف في ركن المال والمسلم كالشركة والتولية قبل قبضه **ش** صورة الشركة
 ان يقول رب السلم لا ترعطني نصف ركن المال فيكون نصف السلم لا وصوفا
 التولية ان يقول اعطني مثل ما اعطيت المسلم اليه حتى يكون المثل السلم لا وصوفا
 التصرف في ركن المال يعطى بذلك في ركن المال شيئا آخر ومن صورة التصرف في
 السلم ان يعطى ببله شيئا آخر **ش** ولا شرع شي من السلم بركن المال بعد القارة
 حتى يقبضه **ش** قال عليه السلام لا تأخذوا سلبا او كسرا ولا تأخذوا
 المسلم على تقدير المعنى على العقد او ركن مالك على تقدير ازالة العقد **ش** ولو شرى ركن
 والمورد بـ السلم بقبضه قطعا لم يصح **ش** لا انه اجتمع ضعفان السلم وهذا الشرط

فلا بد من ان يجري فيه الكيلون **م** ولو امر بمقبوضه به **ش** او لو استقرض
 بترافا شترى من اخر بترافا او لم يقبض يقبض بترافا فمما يقبضه صح لان
 القبض عارضة فكانه يقبض عين حقه بوعليه انما يقبضه في السلم ايضا
 عين حقه لئلا يلزم الاستبدال والنجاء في الهذلية بان ما يقبضه في التكميم
 حقه لا الذي غير العين فاشترى وان جعله عينه ضرورية لئلا يكون
 استبدال لا يكون عينه في جميع الاحكام ففي وجوب الكيل لا يكون عينه فيكون
 قابضا هذا العين عوضا عن الذي له **عالم البيع** وكذا لو امر بترافا السلم يقبضه
 له ثم لنفده فاكثاله له ثم لنفده **ش** قوله وكذا في الصورة الاولى وهو ما اذا
 اذا اشترى السلم اليه كذا ان امر بترافا سلمه بان يقبضه ليجل السلم اليه ثم
 لنفده فاكثاله له او السلم اليه ثم كثاله ليجل نفده يفتح وانما يفتح له قد
 فيه الكيلون **م** ولو كان السلم في ظرف رتب التلم بامره بغيبته او كان البائع
 في ظرفها واطرف بيته بامره لم يترك يكن قبضا **ش** لان في السلم لم يترك امر بترافا
 السلم بالكيل لان في حقه في الدين لان في العين فامره لم يصادق ملكه فالتسلم
 جعل ملكه في ظرف استعارة من رتب التلم وفي البيع لم يفتح امر التلم لان
 استعارة الطرف من البائع ولم يقبضه فيكون في يده البائع فكذا الخطئة التي فيه
 ولما قال بغيبته حتى لو كان حاضرا يكون قبضا لان فعله ينتقل اليه **م** بخلاف
 كيله في ظرف التلم بامره **ش** او اذا اشترى خطئة معينة فامر التلم بترافا
 ان يكيه في ظرف التلم بغيبته ففعل يصير قابضا لانه ملك العين بالشر
 فامره صادق ملكه **م** ولو كان الدين والعين في ظرف التلم بامره بالعين كما
 قبضا وان **م** بل بالدين لا عندا في حيفه **ش** اذا اشترى بترافا لم يترك بترافا
 التلم بترافا معين ببيع فامر التلم ببيع ان يجعل الكون في ظرف التلم بترافا

ان بلاء بالعين كان قبضا فيه اتى العين فلم يصرى الا مر واتى الدين فلا
تصاله بملك المتري وان بلاء بالدين لا يصير قابضا لان الاصل لم يصرف
الدين فلم يصرف قبضه فبقى في يد البائع فخلط ملك المتري بملكه ففسد
مستهلكا عند حيفه ربح فنقص القبض في البيع وعندهما المتري بالخيار
ان شاء نقض البيع وان شاء شارك في المخلوط لان الخلط ليس بهلاك عند
م ولو اسلم امه في كرقبضت فتقايلا فماتت فبقي وتجب قيمتها يوم
قبضها **ش** او اشترى كرقبضت لم وجعل الامه كالمال وسلم الامه الى
المسلم ثم تقايلا عقدا لم ثم ماتت الامه في ذلك لم يبق التقابل في قيمه الامه
على المسلم بوثقها الرب التلم **م** ولو ماتت ثم تقايلا مع **ش** في الصورة المذكورة
ان كان الموت قبل التقابل صح التقابل وذلك لان صحة الدالة تقوم بدعا المعقوف
عليه وهو المسلم **م** وكذا المقايضة وجهه **ش** اذا باع امه بعين من هلك
دون الاخر فتقايلا صح التقابل ولو تقايلا ثم هلك احدهما ببقى التقابل معقوف
وكذا الخمر تقديره ببقى التقابل المقايضة وصح تقايلا في كلا الوجهين اما
البقاء ففي صورة تقدم التقابل على الهلاك واما الفسخ ففي صورة تأخره عنه
بخلاف الشئ بالثمن وفيها **ش** وان اشترى امه بالدرهم والدنانير ثم تقايلا فماتت
الامه في يد المتري لم يبق التقابل ولو ماتت ثم تقايلا لم يبق التقابل ولو خلف
عاقدا المسلم في شرط الزيادة والعجز والقول لمديهما **ش** او قال المسلم شرط ان اترى
وقال رب التلم شرط شيئا حتى يكون العقد كذا فالقول قول المسلم اليه
لان رب التلم منعته في الخيار الصريح لان المسلم فيه لا يدركه كالمال عادة
فانما هو الصعيه دعوى لم يكون مرورا في حقه فبان منعته ولو اصرح رب التلم شرط
الزيادة وقال المسلم التلم شرط شيئا فالوليوبك يكون القول لرب التلم عند

الى خيفه ربح لانه يبيع الصبرة فالحاصل في المتوردين القول لمعنى الفسخ
عنده وعندى القول للمذكي ولو اختلفا في الاجل فقال احدهما شرطنا
وقال الاخر شرطنا فافهموا على الجمل القول قوله عندنا خيفه ربح لانه
يدعى الفسخ وعندنا القول للمذكي ولا تستصاع بجل سلم تعاملوا فيه
اولا وبله اجل فيما تعاملوا فيه وقسمه وطشيت صحيبه لعدة **ش**
ستصاع ان يقول للصانع كالحرف مثلا اضنع لي من مالك خفان
هذا الجنس الصفة بكذا فلا اجل لاجل معلو كان سلما سواحي فيه
التعامل اوله فيعتبر فيه شرط سلم وان لم يؤجل فان كان مما جرى فيه التعامل
صح بطريق البيع لا بطريق العدة وان لم يجر فيه التعامل لا يجوز فيه ذكر نفع
انه بيع لعدة فقال فيجب للصانع على عمله ولا يرجع الامر عنه والمبيع
هو عين له عمله فاذا جاء بما صنع غيره او صنعه هو قبل العقد واخذ منه
ولا يتبين له بله اختياره فيجب بيع الصانع قبل اذ له الامر ولما اخذ له وتركه
لم يمت فيما له يتعامل كالشوب **ش** او اذ لم يؤجل كما شرطناه **ش** استصحى بيع الكلب
والفهر والسج عمت اوله **ش** هذا عندنا وعندنا يوفى ربح لا يجوز بيع الكلب
العقور وعندنا سافر ربح لا يجوز بيع الكلب اصلا بله لانه يحل العين
وعندنا انما يجوز بناء على الانتفاع به وبجله **م** والذمي والبيع كالمسلم
الا في المير والخنير وهما في عقد العقد الذمي والحل والاشاة في عقد المسلم **ش**
حتى يكون المير ذوات الامثال والخنير من ذوات القيم **م** ومن ربح مشرة
قبل قبضها صح فاذا وطشيت فقد قبضت والا فلا **ش** يجرى الترويج لا يكون قابضا
والقبض ان يصير قابضا لها تعيبت الترويج وجه الحسن ان التعيب يقع
استبلاكه على الخ فيكون قبضا بخلاف التعيب للمذكي ومن شرطنا فاعب غيبة

معروفة فاقام بايعة بيته **ش** انه باعه منه لم يسبح في دينه **ش** اعني عن المبيع بل
 يطلب الثمن من المشتري فان كان معلوم **م** وان جهل مكانه يسبح **ش** او يسبح وافق
 الثمن **م** وان اشترى ثلثان وغاب ولحق فلحق اضرب غنمه وقبضه وجبه
 ان حضر الغائب الحال ولا خوصته **ش** هذا عندنا حنيفة ونجد وجوز ذلك لانه
 مضطر له عنده الانتفاع بنصيبه ان باي جميع الثمن فاذا اذاه لم يكن مستبرئاً ^{حضر}
 الغائب لا يلاخ خوصته الا وان يستلم خوصته الى شريكه وعندنا يجوز فخرج هو ^{مبيع}
 في انا حصة شريكه لانه دفع بين غيرهم **م** وان شري بالف شقال ذهب
 يجيئ كل نصفه وفي بالف من الذهب والفضة من الذهب مثاقيل ومن الفضة ذلك
 وذلك **ش** وذلك السبعة قد سبق في كتاب الزكوة **م** ولو قبض ديفاً بدين جيد ^{هنا}
 به وانفق وانفق **ش** اهلك **م** فهو قضاء وعندنا يجوز بدين مثله ويخرج بمجدة
ش لان حقه في الوصف امر ولا قيمة له فوجب المصير الى ما ذكرنا قلنا ان الوفاء من جنس
 حقه ووجود الوفاء عليه لا يلاخ الجيد الى الله عليه ولم يعط في الشرع مثله بدين عليه ^{حل}
 مثل هذه الاشع كثير فان جميع تكاليف الاشع من هذا القبيل لهما **ش** من قبل ^{حل}
 نفع كثير **م** ولو فخر او باض طيس في الارض او تكسر طيب فيها فهو لاخذ **ش** الى ان يكون النقص ^{حضر}
 لان الصيد لمن اخذه والمراد بتكسر الطيب انك وجبه وانما قال تكسر لانه لو كسر احد
 يكون له لا لاخذ وفي بعض الروايات تكسر اي خل في الكناس وهو ماء او بخار او ما اذا
 اعد صاحب الارض ارضه بذلك ويجوز ان ما اذ غسل الخيل في ارضه **م** كهيد يتعلق
 بشبكة نصبت للجفاف وفيهم او سكون في موضع عاوب لم يعد له ولم يكون **ش** حتى ان
 اعد الشوب لذلك فهو لصاحب الشوب وكذا اذا لم يعد له لكن لما وقع كفه ما هذا الفعل له
كتاب النسي هو بيع الثمن بالثمن **ج** اجماع اهل ابي حنيفة **ش** كبيع الذهب بالذهب وبيع
 الفضة بالفضة او بيع الذهب بالفضة **م** وشريطة التقابل قبل الا فراق وبيع

بيع الذهب بالفضة بفضله وجزأ في بيع الجنس بالجنس لا متساوياً وإن اختلفا
 جودة وصياغة **ش** أما ذكر الفضل للجنس أو لم يذكره لم يترك له أن يشبهه في
 جواز التخييل بالشبهة والفضل للجنس أو لم يذكرهما **م** وله التقفية في الثمن
 قبل قبضه فلو باع ذهباً بفضة وشترى به قبل قبضها أو فاسد بيع الثوب
 أو شترى ثمن القميص قبل قبضه ثوباً فاسداً شترى الثوب **م** ومن باع أمة ثوباً
 الفدرهم مع طوق قيمته الف بالعين وفقد من الثمن الف أو باعها بالعين
 الف فقد الباع سيفاً حليته منوناً وتعلق بذاضه عاتقه وفقد خنجره فما
 فقد من الفضة وهو الف في بيع الأمة والمثمن في بيع السيف **م** سكت وقال
 خذ هذا من عنقها **ش** أما إذا سكت فظاهر له أنه لما باع فقد قصد الفضة ولا يصح إلا
 بأن يجعل المقبوض في مقابلة الفضة وأما إذا قال خذ هذا من عنقها أو تديس ^{معناه}
 خذ هذا على أنه من مجموعها أو من ثمن الجوخ أو النعان في الجارية والمائة في السيف
 فهو باع خذ هذا على أنه بعض من مجموعها أو من الفضة بعض من مجموعها ^{عليه}
 تخير الجواز **م** فإن افتقر قبل قبضه بطل في الحلية فقط وإن لم يتخلف بطل **م**
 إذا لم يتخلف الفضة من السيف بذاضه أو افتقر قبل قبضه بطل في كليهما وجوز
 في حلية منسوجة المنصف مع علامة صح لكن بخط المنصف هذا الإتيان وهو هذا
 التفصيل إذا كان الثمن أكثر من الحلية فإن لم يكن لم يصح فقوله وإن لم يكن يستعمل
 إذا كان الثمن من الحلية أو أقل منها أو لا يذكر فإنه يجوز البيع أما الحق
 الربوا والشبهة **م** ومن باع أمة فضة وقبض منها ثمنه ثم افتقر فصح فيما قبض
 فقط واشترى كالأمة **ش** أي صح البيع فيما قبض منه وفسد فيما لم يقبض ^{بشبع} وله
 الف كما ذكره باب السلم الف طار **م** وإن استحق بعضه أخذ ما شترى
 بحصته أو رده **ش** وإن استحق بعض الأداة فالتشترى بالخيار لأن الشئكة

الكثيرة ومع

عيب في الدنانير وفي صورة قبض بعض الثمن قد ثبت الشك في ذلك يكون المشتري
الرب بهذا العيب لأنه ثبت بوضاهة المشتري أن الشك إنما ثبت من جهة الدنانير
فقد بعض الثمن دون البوص فراضا بهذا العيب بخلاف الاحتقاق إذا المشتري
يؤمن به فله ولاية الرق **م** ولو استحق بعض قطوعه نفقة بيعت أحد ما بقي بحقه
بله خيار لأن الشك ليس بعيب في قطوعه من النفقة لأن التبعض لا يضر
وصح بيع درهمين ودينارين درهم ودينارين وبيع كثر برون شعير
بكثير برون شعير **م** هذا عندنا وأما عند طرف الشافعي يرحم فلا يجوز
قابل الجملة بالجملة ومن ضرر أنه لا نفق على الشيوع وفي صف الجوزي
للمشتري تبعضه قلنا المقابلة المطلقة تحل الصف المذكور وليست تبعض
تصرفه لأن موجب ثبوت الملك في كل مقابلته التي يكون الدانير في مقابلة
الدينارين والدينار في مقابلة الدرهم ويكون كذا في مقابلة كذا في الشعير
الشعير في مقابلة كذا في البر **م** وبيع أحد عشر درهما بعشر دراهم ودينار **م** بأن يكون
عشرة دراهم بقدر درهم في مقابلة دينار **م** وبيع درهم صحيح ودرهمين غلة
بدرهمين صحيحين ودرهم غلة **م** الغلة ما يورده بيت المال ويأخذ التجار في كل
هذا التحقق التوفي في الوزن وقطوعها بالجوزة **م** وبيع من عليه عشرة دراهم
من يولي دينارها مطلقا أن دفع الدينار وقتا قاصدا عشرة بال عشرة **م**
أو ليزد على عشرة دراهم وبيع درهم ودينار من زيد بعشرة مطلقا أي لم يصف
العقد بالعشرة التي على درهم وبيع ان دفعه ودينار فصار كل واحد منهما على
الدرهم عشرة دراهم فتقاصد العشرة بال عشرة فيكون هذا التقاصد فليس البيع الأول
وهو بيع الدينار بالعشرة المطلقة وبيع الدينار بالعشرة التي على درهم وإذا لم يصف
هذا كان استبداله بدل الصف هذا إذا باع الدينار بالعشرة المطلقة أما إذا باع

علم بالعرض التي له على عرض صحيح وتقع المقاصة بنفس العقم **وان غلب على الثمن**
 الفضة وعلى الدينار الذهب فيها فضة وذهب حكماً ولم يجز بيع المالصة به
 ولا بيع بعضها بغيره متوازيان وان غلب عليه الفضة لم يجز في حكم عرضين
 فيبعه بالفضة الى المصلحة على وجوه حلية السيف **ش** وان كانت الفضة الى المصلحة
 مثل الفضة التي في الدارهم او اقل او لا يدعى ببيع ولا كانت المتروحة ان لم يعثر قابله
 قبض **و** بجنتها من شرط القبض في المجرى **ش** وانما يقع من قبلي المجرى
 الجسدية في حكم شيتين ذممة وصرفاً شرط القبض في الفضة بشرط في الصرف
 لعدم التمسك **وان شري** بالدارهم لغشوشة والفلوس النافقة صح وان كسدت
 بطل **ش** اي كسدت قبل تسليمها بطل عندك خفيفة رج وعندها لا يبطل فعند
 ابي يوسف رج يجب قيمتها يوم البيع وعند محمد صح آخر ما يتعامل به الناس
 ولو استقرض فلوساً فكسدت يجب مثلها **ش** هذا عند ابي حنيفة رج وعند ابو
 رج يجب قيمتها يوم القبض وعند محمد رج يوم الك كما مر **و** من شري بنصف
 درهم فلوس او دانق فلوس او قيراط فلوس صح وعليه ما يباع بنصف درهم
 دانق او قيراط منها **ش** اي شري بنصف درهم او دانق او قيراط اعلان يعطى
 عوض ذلك الثمن فلوساً صح وعلى الشري من الفلوس ما يعطى في مقابلة
 ذلك الثمن والقيراط عند ابي حنيفة نصف عن النقال وعند ابي يوسف لا يجوز
 هذا البيع لان الفلوس عدلية وتقديرها بالدانق ونحوه يثبت عن الوزن **و**
 لئلا الثمن هو الفلوس وهي معلومتهم **ولو قال** لمن اعطاه درهما اعطاني بنصفه
 فلوساً بنصفه نصفاً لا حجة في البيع **ش** اي اعطاني بنصفه فلوساً بنصفه
 ما ضرب من الفضة على ذلك نصف درهم الا حجة ويلزم الزم بمخلاف
 اعطاني بنصف درهم فلوساً بنصفاً الا حجة **ش** اي اعطاه الدارهم فكل الثمن

يقسمه على جزاء درهم فالنصف القبة بثلثه وما بقى بالفلس ولو
 كثر اعطى صحبة الفلوس فقط **س** راي كثر لفظة اعطى في الصوة الاولى وفي
 تقسيم الدرهم صحبة الفلوس ولم يصح في الدرهم لانه لما كثر اعطى صا
 يعين **ن** **باب الكفاية** في ضم ذمة الى ذمة في المطالبة وفي الدين هو الصريح وعند البعض
 ضم الذمة الى الذمة في الدين لم تثبت المطالبة ولا في الاول لان الدين لا يكرر فانه لو اقر
 فانه اوجها لا يبقى على الغير شي **و** هي ضوابط بالنفس والمال فالاول ينعقد بكفالت
 بنفسه ونحوها يعين به عن بدنه وينصفه وبثلثه وبفيمثله وعلى والى واذا
 زعيم او قيل ويلزمه احضار المكفول به ان طلب المكفول له وان لم يحضر **ج** **باب الحكم**
 وان عني وقت تسليمه لم يبرأ من ذلك ويبرأ بموت من كفله ولو كان عبدا فما قال
 دفعا لئوهم ان العبد مال فاذا تعذر تسليمه لم يبرأ منه قيمته وبقية من كفله **ح**
 يمكنه مخاصمته وان لم يقل اذا دفعت اليك فانا بريت فان شرط تسليمه في مجلس القاضى
 وسلم في السوق او في مصراخر بريت وان سلم في بريت او في السواد وفي السجى وقد
 غيب **د** **باب** قبله في زمانه لا يبرأ بتسليمه في السوق لانه لا يعاين احد على احضار
 مجلس القضاء فعلى هذا ان سلم في مصراخر غايب او اذا سلم في موضع يقر على
 احضار مجلس القضاء لو سلم في سوق مصراخر لا يبرأ في زمانه لعدم حصول
 المقصود وقوله وقد جبه غيب او غيب هذا الطالب قبل ان يبرأ منهما اذا كان **س** **باب**
 سجن قاض اخر لو كان السجى سجن هذا القاضى يبرأ وان كان جبه غيب هذا القاضى
 لان القاضى قادر على احضار من سجنه **و** بتسليم من كفله نفه من كفاليته
 اي بتسليم المكفول به من كفالة الكفيل **و** تسليم وكيل الكفيل وكفالة الكفيل
 اليه متعلق بالتسليم والضمير وجع الى المكفول **د** ولو مات المكفول له فللو مترو
 الوارث مطالبته به **و** مطالبة الكفيل بالمكفول به **د** فان كفله بنفسه على انه لم

ان لم يوافق به غدا **ش** لم يأت به غدا فهو ضامن لما عليه ولا يستمر غدا له
 ما عليه خلا قال الشافعي ربح له الله اجمالا بالمال بالشرط فلا يجوز كالبيع
 قلنا انه يشبه البيع ويشبه النذر من حيث انه التزام فان علق بشرط
 غير ملازم لا يصح وبملازم يصح عكس **م** وبما يشترط **م** ولم يبرأ من كفالته بالنفس
ش لعدم سبب البراءة بل انما يبرأ اذا ادى المال لانه لم يبق للطالب على المكفول
 عنه شيء فله فائدة بالكفالة بالنفس ولا مانع للمكفول عنه ضمن المال
 لوجود التمسك وهو علم الموافقة **م** ومن ادعى على التركة بينة ولا فلفل
 بنفسه اخر على انه ان لم يوافق به غدا فعليه المال صح ويجب عند الشافعي **ش**
 صورة المسئلة ادعى رجل على اخر مائة دينار فلفل بنفسه رجل على انه ان
 لم يوافق به غدا فعليه المائة صح فقله ملاي ملا مقننا وقوله بينة اولى
 اي بين صفته على وجه تصح الدعوى ولا يبين والمسئلة خلافه **م** فقل
 عدم الجواز عنه مبتنى على انه قال فعليه المائة ولم يقل المائة التي على المدعي
 عليه فعلى هذا ان يبين المدعي المائة لا تكون كفالته صحيحة ايضا كما اذا
 لم يبين الا ان يقول فعليه المائة التي يدعيه وقيل مبتنى على انه تالم يبين
 لم تصح الدعوى فلم يستوجب احضاره الى مجلس القاضي فلم تصح الكفالة بالنفس
 فلا يجوز الكفالة بالمال فعلى هذا ان يبين تكون الكفالة صحيحة ولما **ش** قال
 فعليه المائة او عليه المال في رواية المعهود فان يبين المدعي فظاهر وان لم
 يبين فيرد ذلك لانه يبين التمسك اليك باصل الدعوى فتبين صحة الكفالة با
 لنفسه فتترتب عليها الكفالة بالمال **م** ولا يجزى على اعطاء الفلفل في حد وقصا
ش هذا عند الخ حنفية ربح وعندهما يجزى في القذف لانه فيه حق العبد
 في القصاص لانه خالفه في حق العبد ولبي حنفية ربح ان تبسها هما على الذر فلا

يجب فيها ان يستاقم **م** ولو سمحت نفسه به صح **ش** اي سمحت بنفسه عليه
الحذر والقصاص واعطى كفيله بالنفس **م** ولا يجب فيهما حتى يشهد
مستورا ان اعدا **ش** لما ذكر ان لا يجب على الكفالة عند ابى حنيفة رح
فتبين ما اذا صنعت صاحب الحق فعله لا زمله الى وقت قيام القاضي
المجلس اولى احوال البينة فيها وان اقام مستورين او شاهدا غائبا
لا يكفل عند ابى حنيفة رح بل يجب له التهمة حتى يتبين الحق وان لم يحضر
شيئا من ذلك خلى سبيله **م** ويح الرهن والكفالة بالخارج **ش** لا تدبني
مطالب بخلاف الزكوة لها تجوز فورا او دعهن المسئلة هنا وان
كان الحق ان يذكر في الكفالة بالمال لا في ذكر الكفالة بالنفس في الحدود
والقصاص والخارج متساوية بالحدود لما عرف في اصول الفقه ان فيه معنى
العقوبة فالجاء المتساوية او هذه المسئلة هنا ليعلم ان حكمه حكم
موال حتى يبر فيه على الكفالة بالنفس بناء على صحة الكفالة فيه **م** و
اخذ كفيل بالنفس ثم اخروهما كفيلان **ش** اي ليس اخذ الكفيل الثاني تركا
للاول **م** والكفالة بالمال تفتح وان جهل المكفول بها فاصح دينه **ش** الذين
الصحح دين لا يسقط له بالاداء او البراء وهو احسن من بدل الكتابة
فانه دين غير صحيح اذا المولى يستوجب على عبده دين وهو يسقط با
لعجز **م** نحو كملت بما لك عليه **ش** يفتح هذه الكفالة وان كان المال المكفول به
مجهولا **م** او بما يدركك في هذا البيع **ش** هذا ضمان يسمي ضمان الدرك
هو ضمان الاستحقاق اي يضمن للبش بقرائنه ان الحق المبيع مستحق
م او على الكفالة بشرط ملكه ثم نحو ما باعته فله ما او ما ذاب لك عليه
او ما غصبك فعلى **ش** ما ذاب وما وجب ففي هذه الصور ما شئ طمئة

طيبة معناه ان بايعة فلا فيكون في معنى التعليق وعنى بالمليم المناسب
 فان هذه الاشياء اسباب الوجوب المال فينا سبب ضم الذمة الى الذمة
 فقوله ما بيعت فلا تاتي ما بيعت منه فاقض من ثمنه لا ما اشتريت
 منه فاقض من الثمن فان الكفالة بالمبيع لا تجوز على ما ياقض وان علق
 بنحو الشرط فلا كان حبت الترخيع او جاء المطوفان كفولا لك عليه ضمن قدر
 ما قامت به بينة وبلا بينة يصدق الكفيل فيما يقوله مع حلفه ولا يصل
 فيما يقرب اكثر منه على نفسه فقط **قوله** اي ان لم يقم البينة صدق الكفيل في
 مقلاد ما يقوله مع انه يحلف على نفى الزيادة وينبغي ان يحلف على العلم بانك
 لا تعلم ان اكثر من هذا واجب على الاصيل فان نكلا او قرنا الزائد لزم عليه
 وانما يحلف على العلم لان الحلف فيما يجب على الغير ليس الا على العلم وان اقر
 باكثر مما اقربه الكفيل يكون ذلك مقتصر عليه لان الاقرار حجة قاطعة
 وكلمة ما يقوله فيما يقوله موصولة والضمير في به راجع الى ما يقوله
 فيما يقوله باكثر منه مصدقة اي صدق الاصيل في اقران باكثر منه اي تمام
 به الكفيل ولو جعلت موصولة لغد المعنى انه حينئذ يصير تقدير **قوله**
 صدق الاصيل في الشيء الذي يقرب باكثر منه اي من ذلك الشيء والشيء الذي يقرب
 الاصيل باكثر منه هو ما اقربه الكفيل والغرض ان الاصيل يصدق في الاكثر
 لا انه يصدق فيما اقربه الكفيل **قوله** وللطالب مطالبة من شاء من اصيله و
 كفيله ومطالبتهما فان طالب احدهما فله مطالبة الاخر **قوله** هذا بخلاف
 المالك اذا اختار احدا الغاصبين فاذا اختار احدهما يتضمن تملكه يعني
 اذا قضى القاضي بذلك كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه فاذا ملك احدهما
 لا يمكنه ان يملكه الاخر **قوله** وتصح باثر الاصيل وبلا امره تكون امره رجع عليه

بعوداته الوطالبة ولا يطالبة قبله **ش** بخلاف الوكيل بالشراء فإنه إذا
اشترى كان له مطالبة الثمن من موكله قبل دأته إلى البائع لأنه انعقد
بين الوكيل والموكل مبادلة حكيم **م** وإن لم يؤمداً يرجع وأن لو لم بالمال
فله ملازمة أصيلته وإن حبس فليس حبه **س** لأنه لحقه هذا الضرب **س**
فيما مله بمثل **م** وإن أبى الأصيل وأوفى المال بئى الكفيل وإن أبى وهو
لا بئى إلا صيل **ش** لأن الدين على الأصيل فالبر عنه يوجب البر عنه
المطالبة بخلاف العكس **م** وإن أعز الأصيل تأخر عنه بخلاف عكس **ش**
اعتباراً بالبر بالوقت بالتوبك **م** فإن صالح الكفيل الطالب عن الفاعل
مأنة بئى الكفيل والأصيل ويرجع على الأصيلهما أن كفلاً بامر **ش** لأنه **م** ضا
الصلي إلى الفاعل والدين وهو على الأصيل فيبرأ عن تعبد الكفيل بامر **س** لأنه
توجب برأة أن الأصيل فإن كانت الكفالة بامر رجع الكفيل بما أدى وهو
وإن صالح على غيره رجع بالبر لأنه مبادلة فملكه فترجع بجميع الألف
فإن قلت إن الدين على الأصيل فكيف يملك الكفيل لأن تملك الدين من غير
من عليه الدين لا يصح قلت أما عند من جعل الكفالة ضم الذم إلى الذمة في الدين
فظاهر وأما عند الآخرين فإن المكفول له إذا ملك الدين من الكفيل أما بالجهة
أو بالمعوضة والدين يجعل ثابتاً في ذمة الكفيل ضرورة صحة التملك كما قالوا
وإن صالح عن موجب الكفالة لم يبرأ الأصيل **ش** لأن هذا الصلي بئى الكفيل عن
المطالبة فلا يوجب برأة الأصيل **م** وإن قال الطالب للكفيل برأة التي من المال يرجع
على أصيله **ش** لأن البرأة التي ابتدأها من الكفيل وانتهت حال الطالب لا يكون
بالإيفاء كأنه قال برأة بالمال فيرجع بالمال على الأصيل لأن كانت الكفالة بامر
بامر **م** وكذلك برأة عند البري وخلافه لم يلج **ش** لأنه البرأة تكون بالآداء

اوالا برأيت بيت الادنى والى بوس فرح انه بالبرأة التي ابتداءها من المطلوب
 وهي بالادنى فيرجع **م** وفيها برأتك لا يرجع **ش** قيل في جميع ذلك ان كان
 الظالم حاضر ارجع في اليشام وللاصحة تعليق البرأة عن الكفالة بما
 لشروطها البرأة والكفالة بما تعدل استفاؤه من الكفيل المودود
 القصاص وبالبيع بخلاف الثمن **ش** اعلم ان الكفالة بتسليم المبيع تصح
 لكن لو هلك لا يجب على الكفيل فزاد الكفالة بمال المبيع وذلك لان المبيع
 غير مضمون على الاصيل لو هلك بتسليم البيع ويجب رد الثمن **م** والى
ش اي بما لئله لكن يصح بتسليم المرحون ولو هلك لا يجب عليه شي في حال
 الكفالة بما لئله لا عيان المضمون بالغير لا تصح فاما بالعيان المضمون بنفسه
 تصح عندنا خلافا لثا فتقرحة الله وذلك مثل المبيع بيعا فاسدا او المعصوب
 والمقبوض على سؤم الشئ امانة مضمون بالقيمة **م** وبالامانة كالوديعه
 العارية والمستاجر ومال المضاربة والشركة **ش** قالوا الكفالة بما لئله الوديعه
 والعارية لا تصح اما بتسليم المالك من اخذ الوديعه تصح وكذا بتسليم العارية
م وبالملء امانة مستأجرة معينة **ش** فلا قدرة له على تسليم امانة المكفول
م بخلاف غير المعينة **ش** فان للستحق ههنا الملء اي امانة كانت فالقدرة
 ثابتة ههنا وبجزمه عبد مستأجر لمعينة **ش** لما ذكرناه الدائم وعن ميت
 مفلس **ش** ههنا عندنا حنفية ربح بناء على ان ذمة الميت قد ضعفت فلا
 تجب عليها الا بان يستقوى بل هو الامور انما بان يبقى منه مال او يبقى كفيل
 كفيل عند ذى ايام حياته في يكون الدين ديناً صحيحاً فتصح الكفالة وعندنا
 لا تثبت ولم يوجد مسقطه يكون ديناً صحيحاً فتصح الكفالة بلا قبول
 الطالب في المجلس **ش** وعندنا بوس فدرج اذا بلغ الغنى واجاز جان وهذا

في الكفالة بالنفس والمال **م** الا اذا كفّل عن مودّته في مرضعه مع غيبته عن مائة
ش صورته ان يقول المريد في لوائه في غيبة الغرض ان كفّل عني بما عني من
الدين كفّل وانما تصح لان ذلك في الحقيقة ومبني ولهذا لا يشترط تسمية
المكفول **م** وبما الكتاب حتى كفّله او عبده **ش** لا نه وبين ثبت مع
المنافي وانما قال حرّ كفّله او عبداً لدفع توهم ان كفالة العبدية ينبغي
ان تصح لا نه تجوز شقوق مثل هذا الذين عليه لان العبد محل للكتابة
فخصه وفعل هذا الوهم **م** ولا يرجع اصير بالف ادق الى كفّله وان لم
يعطها طال به **ش** اذا تجل الاصيل فادى المال الى الكفيل الذي يامن ليس له
ان يتردح ما مع ان الكفيل لم يعطها للطالب كما اذا تجل ادع الى كونه لان
الكفالة باسره والمكفول عندان عقدت سببا للذين بين وبين الطالب على الكفيل
وبين للكفيل على المكفول عنه مؤجلا الى وقت ادائه فاذا وجد السبب وعجل
صح ان اداه وملكه الكفيل فلا يترده المكفول عنه وهذا بخلاف ما اذا اداه
على وجد الترسالة له ح غطى مائة في ذلك **م** وما يرجع فيها الكفيل فهو له
يتصدق به **ش** اذا تعامل الكفيل في الكفالة التي ادع الى اصير اليه ويرجع فيها فابى
لله حله لا يطيب ان يجي يتصدق لما ذكرناه انه ملكه **م** ويرجع كى كفّله وقبله
له ودع الى قاضيه لحيث **ش** قوله ويرجع كى مبتدأ له خبره او اذا كانت الكفالة
حظنة فاذا ه الاصيل الى الكفيل فباعه الكفيل ورجع فيه فالرجع له كونه الى
قاضيه وهو الاصيل احب له انه تمكن فيه حيث بسبب الاصيل حتى استأجر
على تقدير ان يقتضى الاصيل الذين بنفسه فيكون حق الاصيل متعلقا به
الحبث يعمل فيما يتعين بالتعيين كالكرت في الملا يتعين بالتعيين كالدرهم
والدنانير في المسئلة السابقة وهذا عند حنفية رجع وعندهما لا يكون

لأنه لما انكر كان زعمه ان هذا الحق غير ثابت بل المدعى ظلم فله ان يكون له ان
يظلم غيره ولما الشروع كذبته فانفع انكاره وفي الكفالة بذكره على الكفيل
فقط من اقام البيعة على انه كفيله بذكره يقضي القاضي بالمال على الكفيل
فقط ولو ضمن الدرك بطل دعواه بذكره لانه توغيب المتروك في الشر
فيكون بمنزلة الاقرار بمالك البائع فلا تقهر دعوى ملكيته ولو شهد وختم لا
واما قال وختم لانه المعلوم في الزمان السابق كان الختم في الشهادات صيانة
عن التغيرين قالوا ان كتب الصك ببيع ملكه او ببيع بيعا باثنا فلا وهو كتب
شهادته بطلت او بطلت بعد هذه الشهادة لان شهادته تكون اقرا
بان البائع قد باع ملكه او ببيع بيعا باثنا فلا فان ادعى الملك لنفسه يكون
مناقضاً ولو كتب شهادته على اقرار العاقلين لا او لا تبطل دعواه بعد هذه
الكتابة لعدم التناقض ولو ضمن العجزة او استثنى رجل فضمن رجلان
لعجزه فالضمان باطل لان العجزة قد جاءت لمعان للصك القديم وللعقد حق
والدرك فلا يثبت احد المعاني بالشك او المانع او اذا ضمن الخادم لم يبرح
عند ابي حنيفة ربح وهو ان يشتري ان المبيع ان استثنى فله ان يبرح ويملك
عينه باق بغيره كان وهذا باطلاً لان القدرة له على هذا وعندهما يبرح وهو محمول
على ضمان الدرك او المضارب الثمن لو لم يبرح المال او ببيع المضارب وضمن الثمن
لو لم يبرح المال او الوكيل بالبيع لو وكله ببيع الوكيل وضمن للموكل الثمن واما
لا يجوز لان الثمن امانة عند المضارب والوكيل فالضمان تغير حكم الشروع و
لان حق المطالبة للمضارب والوكيل فيصير له ضمان من نفسه للمضارب او بعد
الباعين حصه صاحبه من ثمن عبد باعاه بصفقة بطل وبصفقتين صح
او باع عبد اصفقة واحدة وضمن احد هما لصاحبه حصه من الثمن

لا يصح له ان يوضح الضمان مع الشراكة بصين ضامنا لنفسه ولو صح نصف نصيب
صاحبه يؤدى الى ان يكون قبل قبضه ولا يجوز ان يكون له ما لو بلغه
بصفقتين فانه يصح الضمان له لا شركة فيه **م** كضمان المزارع والنواب
والقمة **م** اي صح ضمان هذه الاشياء اما المزارع فقد مر واما النواب
فهي اما بحق ككوني النهر وبعو الجيوس وما يوظف ليجيوس الجبر وغير ذلك
اما بغير حق كالبيئات في زماننا والكفالة بالان والى صيحي لا نقا وانه
خلاف والفتوى على الصيرة فانه صار كالديون القبيحة حتى لو اخذت
من الاكل فله التزوج على ما لا يرضو واما القمة فقد قيل هي النواب
بوعينها الموصلة منها وقيل هي الشائبة الموقوفة الياينة والنواب هي الموقوفة
وايا ما كان والكفالة بها صيحي **م** وان قال ضمنته الى شهر صدق هو مع حلفه
وان ادعى المطالبة حال **م** اي قال الكفيل كفله بهذا المال لكن المطالبة
بعد شهر وقال الطالب لاجل على صفة المول فالقول للكفيل مع الموقوف وهذا
نحوه وما اذا قرئين موجب وقال المقر له لا بل هو حال فالقول للمقر له والفرق
انه اقرب بالدين ثم ادعى حقه وهو ثاين المطالبة والمقر له منكرو فلقوله
بحله في الكفالة فانه لا يثبت فيها فالطالب يدعى انه مطالب في المال والكفيل
يكوه **م** ولا يجوز ضامن الدرك ان يستحق المبيع مالم يقض بثمنه عا بابه
اذ عجز ان يستحق انه ينتقض المبيع في ظاهر الرواية مالم يقض بالثمن على البيع
فلم يجب على المصيل ردة الثمن فلا يجب على الكفيل **فصل** في ثنين على اثنين كفيل كل
عن الآخر يرجع على شريكه ان عا دى في الكفالة على النصف **م** اشترى بلسان
وكفيل منهما عن صاحبه بامره للمبايع فكل ما اذاه اودعهما الى يرجع به على
صاحبه ان لا يكون اذالك على النصف لانه وقوع الموقوف عما عليه اصله في

من وقوعه عما عليه كقوله **م** ولو كلفه بشئ عن رجل وكفل كل عن صاحبه يرجع
عليه بنصف ما ادعى وان قل **ش** اي على رجل الف وكفل كل واحد من شئ صدين
اخرين عن الاصيل لهذا الالف ثم كفل كل واحد من الكفيلين عن صاحبه باحد
بهما لال الف فكل ما اداه اودعها وان قل رجل على الف بنصفه بخلاف الصورة
الاولى فان الاصلالة ترجع على الكفالة اما ههنا فالكل كقوله فله رجحان و
قال في هذه الآية الصحيح ان صورة المسئلة على هذا الوجه احسن انما ان كلفا
بالالف حتى كان الالف منقما عليهما ثم كفل كل منهما عن صاحبه باحد
ففي صورة لا يرجع على شريكه الا بما ان على النصف قول في هذه الصورة
كلما اداه ينبغي ان يرجع بنصفه على شريكه لانه لما لم يكن لوحيد الكفالتين
رجحان على الاخرى فكلما اداه يكون بينهما فيرجع بنصف ما ادى به
فرق بين هذه الصورة والصورة التي خصها بالقصة **م** وان ابر القالب اودعها
اخذ الاخرى بحاله **ش** لانه وضع المسئلة فيما ان كفل كل منهما بالالف عن صاحبه
فاذا ابر اودعها بقي الاخرى كلفه لال الف وفي الصورة التي اوتى بها بالقصة
عليها اذا ابر اودعها تبقى الكفالة للاخرى بمائة **م** ولو فسخت المعاوضة
اخذت الدين ايا شاء من شئيكها بكل دينه **ش** لمعرف ان شريكه المعاوضة
تضمن الكفالة ولم يرجع احدهما على صاحبه الا بما ان فسخ على النصوش
لماعرف ان جهة الاصلالة الاصلالة رجعة على جهة الكفالة اقول في هذه المسئلة
اشكال وهو ان اهل المتفاوضين اذا اشترى شئاً ثم فسخ المعاوضة ف
لبايع ان طلب الثمن من مشتريه فلا تعلق لهذه المسئلة بمسئلة بل المشتري
في النصف اصيل وفي النصف وكيل وكل ما ادى ينبغي ان يرجع بنصفه على
الشريك لانه اشترى العبد صفقة واحدة فصارت الثمن ديناً عليه ولا

لا يمكن قسمته فكل ما يؤت به يؤت منه ومن شريكه فيرجع عليه بالنصف
وان طلبا البايع الثمن من الشريك يكون له ذلك بسبب ان المفاضة ^{نفسه}
الكفالة فيكون كفيلاً في الحال الا ان كفالة في النصف الذي هو ملك العاقد
تمحضت كفالة وفي النصف الذي هو ملكه تمحضت اصاله فيها ^{النظر في الحق}
العقد الرجوع الى الوكيل يكون الشريك كفيلاً للثمن فطالبة الثمن تتوجه
اليه بحكم الكفالة والنظر الى الملك في هذا النصف وقع له فيكون له اداء نصف
الثمن اصيله فما اداه يكون رجوعاً الى هذا النصف فلا يرجع الى العاقد وفيما
اذا عا النصف يرجع ^م عيلاً كوتا بعقد واحد وكفل كل عن صاحبه يرجع كل
على الآخر بنصف ما اذا ^ش عيلاً قال لحي المولى كاستنكماً بالواحدة وقبله و
كفل كل عن صاحبه فكل ما اداه احدهما يرجع على الآخر بنصف ما اداه الآخر
بعقد واحد حتى لو كانا يتعلما بعقدين فالكفالة لا تنسخ اصلها اما اذا كاتب بعقد واحد
لا تنسخ شيئاً لانه كفالة ببدل الكتابة وتفتح استنكماً بان يجعل كل منهما حصيلة
في وجوب الاداء عليه ويكون عتقهما معلقاً باذنه ويجعل كفيلاً بالانف
في حق صاحبه فما اداه احدهما يرجع بنصفه على الآخر لا يستوي ^{فان عتق}
السبيل احدهما قبل الاداء صح وله ان ما اداه خذ حصته من لم يعتقه منه ^{صا}
ومن الآخر شيئاً ورجع المعتق على صاحبه بما ادى عنه لا صاحبه عليه بما ^{جعل}
عن نفسه ^ش لان المال في الحقيقة مقابل بقبضتهما وانما على كل منهما نصيباً
للكفالة وما لا يجب على عبد حتى يفتق حاله على من كفل به مطلقاً ^ش فتر عبد
يجوزي بمال فمال لا يجب عليه الا بعد العتق وان كفل به حتى كفالة مطلقاً
اي لم يتعرض للحلول والتأجيل يجب عليه حاة لانه المانع من الحلول في ذمة العبد
انه مختص لانه يجمع ما في يده لمولاه ولا مانع للكفيل ^م ولو ادى رجوع عليه بعد

العق **شأن** ان ادعى الكفيل وكانت الكفالة بامر العبد جمع عليه بعد عقده **م** و
لو ما نعتد بكفول برقبته وقيم بيته انه لم يعده ممن كفيله قيمته **كفول**
ادعى رقبته عبد فكلل آخر برقبته فمات العبد فاقام المدعى بيته **شأن** انه لم يكن
الكفيل قيمته لان الواجب على المولى انه على وجه يخلفه قيمته فالكفيل اذا
فالواجب عليه ذلك بخلاف ما اذا ادعى مالا على العبد فكلل آخر برقبته العبد
العبد فلا شئ على الكفيل **م** فان كفل سيد عن عبده او هو غير مملوك عن سيده
فعتق فأي ادعى لا يرجع على صاحبه **شأن** لان الكفالة قد وقعت غير موجبة
للرجوع لان احدهما لا يستوجب ذنباً على الآخر عند فريضة ان كانت الكفالة
بالا موشيت الرجوع لان المانع فذلك وهو التوق واما قال غير مملوك لتصح كفا
فان المولى ان امر العبد المملوك بالكفالة عنده لا تصح الكفالة الله تعالى **كتاب**
الحوالة هي تصح بالدين برضى الخليل والمحال والمحال عليه **شأن** الحوالة نقل الدين من
ذمة الى ذمة قوله بالدين اي دين المحال على الخليل هذا الذي ذكره رواية القدوري
وفي رواية النزياد تصح بذكر الخليل وموته ان يقول رجل للطالب انك على
فلا **م** ان كنا فاحتل على فرضي بذلك الطالب صححت الحوالة وبرئ الكفيل
صورة اخرى كقول رجل عن يوتيغير امره بشروط برأه الاصيل وقبل المكفول له ذلك
صححت الكفالة ويكون هذه الكفالة حوالة كما ان الحوالة بشرط ان لا يبرأ
كفالة **م** واذا تمت برئ الخليل من الدين بالقبول ولم يرجع عليه المحال **شأن** ان
لم يرجع المحال بدينه على الخليل **م** الا اذا ترى حقه بموت المحال مطلقاً او خلفه
منك الحوالة لا بيته له عليها وقاله وبأن ذلك لقاضي **شأن** فان تغلب القاضي
معتب عندهما وعند الشافعي رجوع وعند **حنابلة** لا اذ لا وقوف لود على
ذلك الشهادة بالشهادة على ان لا مال له شهادة على النفي وتصح بذهابهم

الودعة ويسمى بجهلكها **ش** اي سوا المودع وهو المحتال عليه **ع** الحوالة
 بجهلك الودعة في يده وبالمقصود به ولم يسمى بجهلكها **م** اي لم يسم الفاعل
 بجهلك الدائهم المقصود به لان القيمة تختلفها **م** وبالذين **ش** اي بالذين
 على المحتال عليه **م** فلا يظالم المحيل المحتال عليه **ش** لانه تعلق به حق المحتال
م مع ان المحتال اسوة لغرض المحيل بعد موته **ش** انما قال هذا لدفع توهم
 المحتال لما كان اسوة لغرض المحيل بعد موته يكون حق المحيل متعلقاً بذلك
 الذين ينبغي ان يكون للمحيل حق الطلب من المحتال عليه فلما قيل ان الحوالة بالذين
 وان كانت موجبة لتعلق حق المحتال بذلك الذين لكنها ادخلت من التوهم
 حتى لا يكون المحتال حقاً به بعد موت المحيل **م** وفي المطلق له الطلب من المحتال
ش اذ كانت الحوالة مطلقة غير مقبلة بالودعة والمقصود والذين
 فللمحيل طلب الودعة والمقصود والذين من المحتال عليه **م** ولم تبطل باخذ
 عليه او عنده **ش** اي لم تبطل الحوالة باخذ المحيل ما على المحتال عليه او عنده
 وهو الذين والمقصود والودعة سواء كانت الحوالة مطلقة او مقبلة ففي
 المطلقة ظاهر وانما في المقبلة فذلك المحيل ليس له حق الاخذ من المحتال عليه فاذا
 دفع عليه المحتال عليه فقد دفع ما تعلق به حق المحتال فيضمن المحتال
 عليه **م** ولا يقبل قول المحيل للمحتال عليه عند طلبه مثل ما احوال عليه
 احثت بدين لي عليك **ش** اي احوال رجل جلت على اخر بمائة فدفع المحتال
 عليه الى المحتال ثمر طلب المحتال عليه تلك المائة من المحيل فقال المحيل انما
 احثت بمائة لي عليك والمحتال عليه ينكر ان عليه شيئاً يكون القول له
 لا للمحيل ولا يكون قبول الحوالة اقراراً من المحتال عليه بالمائة لان الحق
 نصح من عنده ان يكون للمحيل على المحتال عليه شيئاً ولا قول للمحتال للمحيل

ذلك احلنتي بدعوى عليك **ش** او احوال واخذ المحتال المال من المحتال عليه
 فطلب المحيل ذلك المال من المحتال فقال المحتال للمحيل قد احلنتي بالذين
 الذين لك عليك والمحيل ينكر ان عليه شيئاً فيقول له لا المحتال ولا تكون
 الحوالة اقرا من المحيل بالذين للمحتال على المحيل فانه الحوالة مستعملة في الو^{كالة}
م وتكون السفينة وهي اراض سقط الخط الطريق **ش** في المعنى بالسفينة بفتح
 السين وفتح الساء وان يدفع الى تاجر مكرلاً بطريق ان قراض لم يدفعه الى صديقه
 في بلد آخر وانما يقرضه لسقوط خط الطريق وهي تعريب سفنه وانما سمي الا^{رض} قراض
 المذكون بهذا الاسم تشبيهاً له بوضع الداهم والدانيس في السفن وفيه
 تشبهاً بالمحوفة كما يجعل العصا مجوفاً ويخيا فيه المال وانما شبهته به لان كل
 منهما احتمال لسقوط خط الطريق اولا في اصلها ان الا^{رض} اذا اراد السفر وله
 نقد او ارا^ض ساله الى صديقه فوضعه في سفينة ثم مع ذلك خاف الطريق فاقض
 ما في السفينة اذ نأى اخر فاطلق السفينة على اراض ما في السفينة ثم ساعى في ارض
 لسقوط خط الطريق **كتاب القضاة** اهل الشهادة اهل للقضاة وشرط اهليتها
 شرط اهليته والحق اهل له بفتح تقليده ولا يقلد **ش** اي يجب ان لا يقلد حتى لو
 قلداً ثم **م** كما صح قبول شهادته ولا تقبل **ش** بالمعنى المذكور **م** ولو فوض العود
 استحق العود في طاهر المذهب وعليه مشايخي **ش** وعند بعض المشايخ ينقض
م والا جتهاد شرط لا ولوية فلو قلد جاهل صح ويجوز ان لا قدره والى **ش** وعند
 الشافعي ربح لا يفتح تقليد الكفار والجاهل واعلم انه قد كان الاحياط فيما قال
 ربح لكن بحسب الزمان لو شرط العلم والعدالة لا يرتفع امر القضاة بالهيكلة ووقع
 الف اعلم بما احسن نعمة **م** ولا يطلب القضاء في الدخول فيه لمن يشق عدله و
 كره لمن يخاف عجزه وخيفه ومن قلد سأل يدوان قاض قبله **ش** وهو الخراب في خط التي^{نها}

فيها الصكوك والسجود **م** والنزح محبوباً **م** أو يحق له من النكاح بسبيل
 وإن أخبر به العزول **ش** لأنه بالحق الحق بواحد من الوعايا وشها
 الواحد لا تقبل **م** ولا ينادى عليه ثم يجلبه **ش** أي إن لم يقام البيعة على
 المحبوس المنكر ينادى كل من له حق على فلان ابن فلان المحبوس **م** فالحضرة
 القضا فان لم يحضر أحد يجلبه **م** وعمل في الودائع وغلة الوقوف بالبيعة أو
 بأمر ذي اليد لا بقول المعزول **ش** أي لا يقبل قول المعزول إن قال هذا و
 فلان دفعتهما إلى هذا الرجل وهو منكس **م** الله أقرق واليد بالسليم منه **ش**
 من القاضي العزول **م** ويجل الحكم ظاهر في مسير الجامع أو في **ش** محبوس
 ظاهر وهو الجالس المشهور الذي ينادى الناس لقطع الحشوة من غير شخص
 لبعض الناس لذلك الجالس وعند النساء هي بحكم الجالس في المسجل **م**
 يحض المشرك والوايض ولنا جلق البنت **م** وايضا القضاء عبادة و
 بجنة الشرك من حيث الاعتقاد والوايض لا تدخل بل تفصل خمسين
 عليا بالسجد **م** ولو جلس في داره واذن بالخلول جاز ولا يقبل هدية
 من ذي رحم محرم أو من اعتاد معها أدائه فذلك عهد الظلم يكون لها خصومة
 لا يحض عوداً إلا عامة **ش** العامة هي التي يتخذها ولا لم يحض القاضي وعند
 الجرح الخاصة إن كانت من قريته يجب كالهدي **م** ويشهد الجنازة ويدعو **م**
 ويسوي بين الخصمين جكاً وقبلاً ولا يثبت أحدهما ولا يضيفه ولا يفضله
 في وجهه ولا يفرج معه ولا يشتر ولا يلقنه حجره وكو تلقين الشاهد
 بقوله أشهد بكذا وكذا وأستخذه أبو بكر فبيع فيما لا همة **ش** وذلك فيما لا
 يستفيد تلقينه زيادة علم **م** ونجس لهم مدة أهما مصلحة في الصحيح **ش** اتفاق
 هذا الاختلاف والرواية في تعيين مدة الحبس والصحاح المتقدم منقول

رأى القاضى لتفاوت احوال الاشياء من ذلك **م** بطلب الحق ذلك ان
القاضى المقر بالبقاء فامتنع او ثبت الحق بالبيضة **ش** اى ان ثبت الحق
فطلب الحق الحق الحبس بحسبه القاضى من غير احتياج الى ان يأم القاضى
بالبقاء الحق فامتنع وان ثبت ذلك قرأه بذلك يامره فامتنع اذ صورة
البيضة ظهرت مظلمة بانكاره وفيه اقرار بما يظهر المظلم بان يمتنع من الابقاء
بعد الامران الى الحبس **م** طلبة **م** فيما لم يمتنع به فقد كمل وكفالة **ش** المراد
بالمعجز **م** وبذلك عن مال حصل له كمن مبيع وفي نفقة عسره ولله في
دينه **ش** اى لا يجب في دين الولام وفي غيرها لا يجب **ش** كالديات والشر
الحيات **م** ان ادعى ففواه اذ اقامت بينة بضدة **ش** فتم شرح بعد ذلك فيما يفعله
القاضى اذا كان المضمم حاضرا او لم يكن فقال فان شهدوا على خصم حاضرا حكم بها
كتبه وهو السجل **ش** اى حكم بالسهادة وكتب بالحكم وهذا المكتوب هو السجل
فيكتب حكمت بذلك او ثبت عندى فان هذا حكم **م** وان شهدوا على غايب لم يحكم واما
السهادة يحكم المكتوب اليده وهو الكتاب الحكمي **فصل** كتاب القاضى الى القاضى
هو نقل الشهادة حقيقة ويقبل فيما لا يسقط شبهة **ش** اى ما هو المخلو **فصل**
م اذا شهد به عنده كالدين والعقار والتملك والنسب والمغصوب والامانة و
المجموع **ش** فان امانة ومال المضاربة ان المجلى لا يحتاج الى كتاب القاضى وان
مجددا صارا مغصوبين وفي المغصوب تجب القيمة وهو دين فيجوز فيه الكتاب الحكمي ان
لا احتجج فيها الى الاشارة بل يعرف بالصفة بخلاف العين المنقولة فانه يحتاج
فيها الى الاشارة هذا عند الخليفة ورحم الله على من فرح الا في العبد لا يقبل
فيه وقد ذكر في كيفية هكذا يكتب قاضى الى قاضى سمي قدا فلما فلتنا
على بان عبد فلان المتسمى مبارك الذي خلية كذا وكذا ابوا من مال له وقنع

قلنا في ذلك انما هو الكتاب وختمه فاذا وصل الى قاضي سمي قاضي المحض
 مع العبد ويفتحه بشرطه فان لم تكن حليته كما كتب يتركة وان كان
 فالحصم ان ذهب الى مخاريقها ولا يسلم العبد الى المدعي لعل في
 القضاء ويأخذ منه كفيلا بنفس العبد ويجعل في عنقه شيئا وختمه
 صيئة عن التبديل عند شهادة الشهود ويكتب الى قاضي مخاريق جواب كتابه
 والله ان رسل اليه العبد فاذا وصل اليه الكتاب يحض الشهود الذي شهدوا
 في غيبة العبد يشهدون في حضوره ويثبرون اليه انه ملك للمدعي لكن ان
 يحكم لانه الحزم غائب ثم يكتب الى قاضي سمي قتلان الشهود وشهدوا
 يحكم قاضي سمي قتلان الحزم بسبب الكيف عن كفالته **م** وعند محمد بن حنبل فيما
 ينقل وعليه المشايخون ان في حد وقود ويجعلك يقر على من يشهد بهم
 يحتم عندهم ويسلم اليهم وابو يوسف فرج لم يشترط شيئا من ذلك
 واختار له امام السرخسي قوله **ش** ففعل الذي قدح يشهد بهم ان هذا
 وختمه وعن ابو يوسف فرج الحزم ليس شرط اقول ان كان الكتاب في يد المدعي
 يدعي يفتي بان الحزم شرط وان كان في يد الشهود يفتي بان لا يشترط **م** وكذا
 الى المكتوب اليه لم يقبله الا بحضرة خصمه وبشهادة رجلين او رجل واحد
 فاذا شهدوا انه كتاب قاضي فلان قرأ عليهم في محكمته وختمه **م** والكتاب
 فتح القاضي وقرأ على الخصم والزمه ما فيه ان بقى كاتبه قاضيا فيبطل موته و
 عنه قبل وصوله وصوله وكذا يموت المكتوب اليه اذا كتب بعد الحزم والى كل من
 يصل اليه من قضاة المسلمين **ش** وعند ابو يوسف فرج لا يشترط ان يكتب الى قاضي
 معين بل يكفي ان يكتب ابتداء الى من يصل اليه من قضاة المسلمين لان تعيين
 المكتوب اليه تضييق لا فائدة فيه **م** وان مات الحزم ينفذ على اولاده ويصح قضاء

المرأة الموقدة وقود لان شها ودها لا تقبل فيهما ولا يستحلان فاضروا له
 يوكل ويكيل الا من فوض اليه ذلك ففي الموقد نايبه لا ينعمل بعونه ^{تد} ويؤ
 موكله بل هو نايب الاصيل **ثم** انما قال موكله لان في الوكالة ينعمل الوكيل
 موكله فاراد ان يفسح ان الوكيل ههنا لا ينعمل بموت موكله لانه في الحقيقة
 ليس نايبه بل هو نايب الاصيل ولما في القضاء فان النائب لا ينعمل بموت المنيق
 فحق الموكل بالذكور لان الالة شبيهة فيه ولا شبهة في باب القضاء فلم يذكر ثم قال بل
 هو نايبه الاصيل ففي الوكيل ينعمل بموت الاصيل وفي القضاء لا ينعمل **م** وفوض
 ان فعل نايبه عنه او لجان هو او كان وقد التزم في الوكالة صرح **ثم** اعطى غير الموقد
 يعني اذ لم يفوض الى القاضي والوكيل ان يستحل الغيب **ثم** اختلفا ففعل النائب محض **الغيب**
 صرح لانه اذا فعل محض ففعله يشغل اليه وكذلك ان فعل بغيره فوصل الجاهل بالسبق
 واجاز لان اذا التزم رأيه الى ذلك الفعل صار كانه فعل وكذلك ان قد لا يوكل له والتمن
 فيا سوكيله اذ يتقيد بالتمن حصل رأيه **م** وانما يرايك يوكل **ثم** اذ قال الموكل يوكل
 ايجل يرايك كان للوكيل ان يوكل غيره **م** فيمضي حكم قاض اخوة مختلف وفيه في الفصل
 الاول الا ساءلنا الكتاب والسنة المشهورة والاجماع **ثم** اذ افاض القاضي ووقع
 حكمه الى قاض اخر يجعليه امضاؤه ان يكون في الكتاب كالقضاء بمحوان ^{سبع}
 من وكالاتهم عامدا فانه مخالف لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
 اول السنة المشهورة كالقضاء بحل المطلقة ثلثا بنكاح الزوج الثاني بلا وطئ على
 سعيد بن المسيب فانه مخالف للسنة المشهورة وهو قوله **م** لا حتى تدفق من
 عسيبته الحديث والاجماع كالقضاء بحل متعة النكاح لان القضا اية رضوان الله
 تعالى عليهم ليعبروا بها على فساده محصل هذا ان القاضي اذا قضى في محله
 يصيب ثمعا عليه في قاض اخر تنفيذه وهذا ان الحكم على وفق مذهبه اما ان

حكم على خلاف مذهبه فسيأتي ويجب أن يعلم القاضى أن السئلة تختلف فيها
 وإيضاحها إذا كان محل القضاء مختلفا فيه وأما إذا كان نفس القضاء مختلفا
 كالقضاء على الغائب فإنه لا يصح محمدا عليه السلام يرفع قضاءه إلى قاضٍ يغي
 فيتمضيده في يصح محمدا عليه السلام فصول القضاء أن رفع القاضى أو غيره عليه ^{تفصيل}
 وفيما اجتمع عليه الجمهور لا يعتبر خلافه والبعض ^{في} ذكر في أصول الفقه أن
 العلماء اختلفوا في أن الجماع هل يعقد باتفاق أكثر المجتهدين أو لا بد من
 اتفاق الكل ففي الحلاية اختار أن اتفاق الأكثر كاف في مقابلة اتفاق الأكثر لا
 يعتبر خلافه والقول في كتب أصول الفقه رجحوا ذلك المذهب وهو أن اختلاف
 القول في مقابلة اتفاق أكثر معتبر فإن ولد من الصبي لم يرضى الله تعالى
 عنهم ويعلم القاضى بالجمع الكثير ولم يقولوا نحن أكثر منكم بل اعتبروا مخالفة الفقه
 أيضا قال في الحلاية أن العتبات تختلف في الفصل الأول والآخر ^{رضى الله}
 لكن أن صح أن لا يشترط ذلك حتى يكون اختلاف ثالث فاعترض معتبرا
 والقضاء بحجة أو حل ينفذ ظاهره وباطنه وأبو شهادة زوفاذا ^{السبب}
 معين ^ش حتى لو ادعى جارية ملكها مطلقا وأقام على ذلك بيئته زوفا فحق القاضي
 به لا محل له وطئها بالجماع لأن الملك لا بد له من سبب وليس البعض أولى من
 البعض فكيف يمكن إثبات سبب معين يثبت به الحلال ^{فلو قامت بيئته} زوفا
 تزوجها وحكم به حل لها ^ش يمكنه هذا عندنا في حنفية رجوعا عندهما ينفذ ظاهره
 أو سببه القاضى الزوجية إلى الرجوع وتأمرا بها بالتمكين لا باطنا أي لا يثبت فيما
 بينه وبين الله تعالى ومذهبها ظاهره وأما مذهبنا في حنفية رجوعا عندهما فأن
 الحرام المحض كيف يكون سبب الحل فيما بينه وبين الله تعالى وحوايه ^{الحرام} فأنما يجوز
 المحض وهي الشهادة الكاذبة من حيث أنه أخبار كاذب سبب الحل إلى حكم القاضي

صار كأنه عقد جديد وهو ليس حراماً بل هو واجب لأن القاضي غير عالم
بكذب الشهود **م** والقضاء في عقد فيه بخلاف رأيك ثانياً من جهة إعمال
لا ينفذ عندهما وبه يعني **ش** ما عندنا من حنفية رجع إن كان ثانياً من جهة
ولأن كان عاملاً وفيه روايتان وعندنا لا ينفذ في الوجهين لأنه قضى
خطأً عنده والفتوى على قولهما **م** ولا يقضي على غائب إلا بحضرة فائده حقيقة كما
لو كمل أو شرعاً كوصي القاضي وحكماً بأن كان ما يدعى على الغائب سبباً لما يدعى
على الحاضر **ش** كما إذا ادعى داراً على رجل أنه اشتراها من فلان الغائب وأقام
البينة على ذي اليد فإن القاضي يقضي بهذه البينة على الحاضر والغائب حتى لو حضر
الغائب وانكره يلتفت إلى إكراه **م** فإن كان شرطاً لا يصح **ش** أي فإن كان ما يدعى
على الغائب شرطاً لما يدعى على الحاضر كما إذا ادعى عبداً على مولاه أنه علق عبده
بتطبيق زيد وصحته وأقام بينة على التخليق بغيبة زيد اختلف فيه المشايخ
والصحيح أنه لا يقبل وإنما يقبل في السبب دون الشرط لأن السبب أصل بالنسبة
إلى السبب فيكون فائداً عن صاحب السبب وهو الغائب كالوكيل ولا كذلك إذا كان
شرطاً وإنما لا يقضي على الغائب في صورة الشرط إذا كان فيه إبطال حق الغائب
أما لم يكن كما إذا علق مطلق امرأته بدخول زيد في الدار يقبل ويعوض مال الشيم
ويكتب ذكر الحق **ش** يجوز للقاضي أو من مال الشيم لأنه محافضة للقاضي قادر
على إخذه متى شاء **م** ولا يجوز للوتمى **ش** لعدم قدرته على الإخذه وكذا الأب في المخرج
ش فلو فعل بضمي وإذا أقر من القاضي كتب في ذلك وثيقة **م** وصح تحكيم الخصمين
من صلح قاضياً ولو لمهما حكماً بالبينة والنكول والقران وإخباره بأمر واحد للخصمين
وبعدالة شاهد حال ولا يستدعي **ش** أي صح إخباره بأمر واحد للخصمين وبعدالة الشاهد
في زمان ولا يستدعي لأن إخبار حال ولا يستدعي قام مقام شهادة رجلين بخلاف ما

ما اذا اخبر رسول الولاية انه الحق بواحد من الرعايا فلا بد من الشاهد
 ويجوز وما اذا اخبره انه قبح حكمه لا انه اذ حكم انقض فلا يقبل اخباره وكل
 منهما ان يجمع قبل حكمه ولا يصح حكم الحاكم والموثوق بؤنه وولده وعسكه
ش كما لا يصح الشهادة لهؤلاء ولم ولا التحكيم في حجة وقود **ش** لا تخال له ايمان
 دمه ولها ولا يملك ان اجازته **ش** والواو صريح في سائر المجتهدات ولا يفتر به
 ليجاس القوام **ش** قال مسأله ان رجلا ان خصيص هذه الرواية وهو قوله ولا
 يجوز التحكيم في الحدود والقصاص يدل على جواز التحكيم في جميع المجتهدات
 لكننا وافقنا اليمن ونحوهما وتخصيص المجتهدات بالذكر ليس لنفي الحكم عما
 عداه فانه ما ليس للمجتهد فيه مسأله كالتأني بالكتاب والسنة المشهورة
 او الجماع لا شك في صحة التحكيم في ذلك وقابلته الزمام الختم فان المتأني
 ان حكما حكما فالحكم يجب ان يشرى على تسليم الثمن والبايع على تسليم الباع
 امتنع بمجه فذكر المجتهد ليدل على غيرهما بالطريق الا انه وانما في الحكم في جميع
 القضايا لا يفتر لذلك لان القوم يتبعون سرون الى ذلك فيقول الا حجة في القاضى
 فلا يبقى الحكم الشرع دونوا ولا للحكمة اجماع وزينتم وحكم الحاكم في ذم خطي
 بالدية على العاقلة لا ينفذ **ش** لان العاقلة لم تحكموه وكذلك حكم بالدية على
 القاتل لا ينفذ ايضا فينقضه القاضى ويقضى على العاقلة لان حكم الحاكم
 على القاتل مذهب القاضى ومخالف للنقض وهو قوله عليه السلام قوما قدروا
 معني عدم نفاذه على العاقلة ان الحكم لا يكون ولاية طلب للدية من العاقلة
 وجب لهم ان متنعوا فان رفع حكمه الا قاضان وافق مذهبهم انقضه والاعلم
 ان قوله **ش** اي ليس حكم الحاكم شر حكم المولى في ان يختلف فيه يصح ان يحسم الله اعلم
مسألة شتى منه وليس له صاحب سيفل عليه علو لا غير ان يرد في سفله وينقب

كوةً بل رضى الدعوى لا يدخل في لغة مستطيلة تشعب منها مستطيلة غير ذرية
 فتح باب في القصور وفي مستطيلة لوق طوقها لهم ذلك في القصور **ش** اي في
 المنسوبة من الاول وقوله لوق طرفها اي اقصل طرفها بالمستطيلة والآن
 بطرفها نهاية سورتها وهذا اذا كانت مثل نصف دائرة او اقل حتى لو كانت كسرة
 ذلك لا يفتح فيها البناء فلنصور صورتي من الاول ويكون له فتح البناء دون الثانية
 والفرق ان الاول قصير مساحة مشتركة بين الثانية فانه اذا كان داخلها
 من مدخلها يصير موضعاً اخر غير تابع للاول **م** ومن ادعى هبة في وقت فسيل
 ببيتته فقال قد تجددت بها كسرتيها منه او يقول ذلك فاقام بيته على الشرا بعد
 وقت الهبة وقبله **ش** قوله فاقام بيته جمع الدعوى اي اذا قال قد
 تجددت بها وما اذا لم يقل ذلك فان دعوى الهبة اقرا بان الموهوب ملك الوهاب
 قبل الهبة ولا تقبل دعوى الشرا قبل وقت الهبة اما دعوى الشرا بعد وقت الهبة
 فلا تناقض فيها لانها تقبل ملكه بعد الهبة **م** ومن ادعى ان زيد اشترى حماره
 وانكروا ذلك على خصوصته حل له وطهرها **ش** لا انه اذا تعدل البايع حصول الثمن
 للشري فأت رضا البايع فيستبدل بغيره لا سيما اذا جرد البايع فان تجويزه
 من جهته **م** وصدق المقر بقبض عشرين **ش** اي قال قبضت من فلان عشرة دنانير
م ان ادعى ان زيوفاً او بنهججاً لا من ادعى انها استوفت ولا من او بقبض الحمار
 او حقه والتمن او بالهتفاء **ش** اي قال استوفيت منه عشرة دنانير لان الاستيفاء
 يملك على المال والزيوفاد لبيت المال كالنهجج للتمن والاستوفت ما علب
ش والزيوف والنهجج من جنس التلاهيم والفقهاء غالبية على الغش الا انهم با
 لنسبة الجليل تكون فضلهما اقل الا ان رداً عن الزيف دون رداء النهجج فانه
 لو يغل في يوده التجار ويجري فيه المعاملة الا ان بيت المال لا يقبله الا ما جرد

جنة غاية الجودة والنبهجة ما يرويه البخاري والبيهقي ابا طاهر الردي من الشئ
 والدفعهم الشبهج قبل ما بطل سكنته وقيل الدعف ضته ردية وقيل الغا
 الفضة وهو معقوب بنهوه وفي المغرب لم يوجد بالنون والتسوية تعريب
 ستونوه اي داخله على اسن مطلق بالفضة **م** وقوله ليس عليك شئ لغير
 بالثوب بطل اقراره ولم يكن عليك الفع بعله بلا حجة لغو فان قال الملقى عليه
 عقيب دعوى ما لم يكن لك على شئ فقلنا قام الملقى بيته على الفرق هو
 على القضاء **م** وابرأ قبلت هذه خلة فالزوج **ش** لانه القضاء يقتضي سبقا
 وكذا انه برأ وقد قال ما كان لك على شئ فلا يصدق في دعوى القضاء **م** ولا بطل
 قلنا القضاء قد يكون بلا حق وكذا انه برأ فان الملقى قد يسر على حق ثابت فزعمه
 والله لم يكن ثابتا في الحقيقة **م** وان راد على الكان ولا تعرفك **ش** اي قال ما كان
 ذلك على شئ قط ولا اعرفك فلو قام بيته على القضاء **م** والله لا يقبل
 التوفيق له ذلك يكون بين اثنين اولا واعطاء ومعاملة وامر ابدى في
 وذكر القدر والله يقبل ايضا ان المحجب والمحلل قد يامر بعضهما بالثبته
 ولا يعرفه ثم يعرفه بعد ذلك فامكن التوفيق واعلم ان امكن التوفيق هل يكفي
 دفع التناقض والله بد من ان يوضح بالتوفيق اختلاف الشئ يخرج فيه **م** والله لا
 ان مع امكن التوفيق لا يتحقق التناقض في كل عليه **م** الله لا يدعو عن البطلان
 وجه الثاني انه لا بد للدعوى من الصحة يعني فاما كان القضية لا يبطل حق الملقى عليه
 اذ عرفت هذا فاقول في كل صورة يقع الشك في صحة الدعوى لا نقول ان امكن
 الصحة كاف كما اذا ادعى الحبة مثل مائة فلم يقدر فادعى الشراء فقام بيته
 على الشراء غير ان يبين ان الشراء قبل وقت الطلبه او بعده لا تقبل لا تعدل
 ان يكون الشراء قبل وقت الطلبه وعلى هذا التقدير لا يصح دعوى الشراء ما لم يتكامل

يكون الشر بعد وقت المحبة وعلى هذا التقدير يخرج دعوى الشر كما مر فاذا وقع الشك
في صحة الدعوى لا ينبغي بالشك لأن غاية ما في البت أن شره كان متحققاً قبل وقت
المحبة فيكون معنى دعوى المحبة أنا كنت اشتريتها منه لكن انرفع ذلك العقل بعد
ما لم يحل له تزويج مني فكذلك بل من إقامة البيعة على المحبة فاذا لم يكن له بيعة لم يكن
دعواه ولا يبطل حق المدعى عليه بالشك وفي كل صورة لا يكون الشك في صحة دعواه
حتى يلزم إبطال حق المدعى عليه بالشك نقول ما كان التوفيق كافياً كما إذا أقام
البيعة على القضاة أو لا بل شره بعد وقت المحبة وقبل فاحفظ هذا الظابط
فإنه كثير المنفع بعد انحار المدعى أي بالمال وإقامة البيعة عليه المدعى وإقامة
البيعة على الشره ثم أعلم أن السنا قضى غائراً يمنع صحة الدعوى إذا كان الكلام الأول
قد أثبت لشخص معين حقاً حتى إذا لم يكن كذلك لا يمنع صحة الدعوى كما إذا قال
لا حق لي على أحد من أهل سمرقند ثم ادعى شيئاً على واحد من أهل سمرقند
وعوام **م** ومن أقام بيعة على شره فلا راد له بعيب ردت بيعة بايعه على
برأته من كل عيب بعد ان كان بينه وبينه **ش** أو ادعى جعل على غيره أو اشتريت منك
هذا العبد بالف وسلمت اليك الف فظهر فيه عيب فارتد بالعيب فعليك أن
ترد الثمن فأنكر الفهم البيع فاقام المدعى بيعة على البيع فادعى له قيمته المدة
من كل عيب واقام بيعة على ذلك لا تسمع للسنا قضى وعبد لا يوسع في بيع
كثيراً على المسئلة المذكورة وهي ما كان لك على شيء قط والفوق لا يبيعه
والمخرج في أن مسألة الذين قد يقضون أن كان باطلاً وجهاد دعوى الشر من
العيب يستدعي قيام البيع وقد ذكره **م** وذكر أن شاء الله تعالى في تحصيله يبطل
كله وعند غيره غيره وهو الحق **ش** إذا كتب صكاً أو ادعى كتب في آخره كل من خرج
هذا الصك وطلب دفعه إليه ان شاء الله تعالى فقله ان شاء الله منصرفاً إلى الحق عند

عندنا في حيفة رح حتى يطلع جميع الصلح وهو القبول كما في قوله عليه **رحمته**
طالع ان شاء الله تعالى وعندنا ينصرف الى الآخر وهو الكسح لان الصلح
للكسح قالوا استثنى ينصرف الى ما يليه **رحمته** نفس في ما فقلت **رحمته**
بعد قوله وقال **رحمته** لا بل قبله صلحوا كما في سلم ما فقلت **رحمته** قبل
وقالوا لا بل بعده **رحمته** هذا عندنا وعندنا فخرج في المسئلة الا وفي القول
قولها لان الله سبحانه حادث فيضا عفا القرب الاوقات ولما ان سبب
الحق ثابت في الحال فيثبت فيما مضى تحكما للحال وهي تصححجة للرفع **رحمته**
قال هذا بين فلان مودعي الميت لا وارث له غيره وفعلها اليد **رحمته** او دفع
الوديعة اليه **رحمته** ولو اقر بين اخر لمودعه وجعل الاول **رحمته** في الملق
له الاول لان الاول الاول لا يكون له مكذب ففرض هو فلا يصح الثاني لان
لله اول مكذب له **رحمته** ولا يكفل غيره او وارث في تركه فثبت بين النورما
الورثة بشهود لم يقولوا ان تعلم له غيما او ولدا اخر وهو احتياط **رحمته**
اي اذا شهد الشهود للغريما والورثة ولم يقولوا ان تعلم للميت غيما او ولدا
فثبت تركه بينهم ولا يؤخذ منهم كفيلا وقد خطا ط بعض الفقهاء واخذوا
منهم كفيلا وهذا الاحتياط ظلم لان ثبت حقهم ولم يعلم حو الغريهم ولان
لم يوجد المكفول له وهذا عندنا في حيفة رح وعندنا يلحق القاضي كفيلا **رحمته**
رحمته وعقار اقام ذيل حجة الله له ولغيره انما من ابيهما قضى له بنصفه **رحمته**
بأية مع ذل اليد لكفيلة **رحمته** حو صوابه **رحمته** هذا عندنا في حيفة رح **رحمته**
ذا اليد اختار الميت ذلك بقصدي على ما ليس متعبد حاضرا وعندنا ان
جحد ذل اليد يترك الباقي لان الباقي حواين فيؤخذ منه فيجعل في الدين و
ان لم يجد ترك الباقي في يد ابن الغائب فاذا ترك في يدك لا يؤخذ منه كفيلا **رحمته**

والمنفقون مثله وقيل هو يؤخذ منه بالتعاقب **١** وإذا كان المسئلة في
المنفقين قيل هو على هذا الخلاف فإنه ترك الباقي في يده إذا لم يحرج في موص
الحجج الأولى لأنه مضمون في يده ولو وضع في يد آخر كان أمانة فالقول الأول
٢ وقيل يؤخذ **٣** عند الحجج اتفاقاً وميثه بثلث مال على كل شيء وإلى أن
ما املك صلقة على مال الزكوة **٤** هذا عندنا وعند فريخ يقع على كل شيء
كما في ميثه لا طلاق اللفظ ونحن اعتبنا أي العبد بإيمان الله تعالى **٥** فإن لم يجد
الآذان أمسك منه قوته فإذا ملك نفسك بما لو **٦** قيل المحرف
ينك لفقده عياله قوداً يومه وصاحب المستغل ما يحتاج إليه وهو
غلته وأكثر ذلك شرط وصاحب الصنيع إلى وصوله وتفاعله وأكثر ذلك
سنة وصلح التجارة إلى وصول مال تجارته **٧** وضع اليد على بلد علم الوصي
به لا التوكل **٨** إذا جعل شخصاً وصياً ببلده ولم يعلم الوصي بذلك فباع
شيئاً من التركة يجوز بيعه بخلاف ما إذا وكل رجلاً بالبيع ولم يعلم الوكيل
بذلك فباع لا يجوز بيعه وعندنا يجوز فريخ لا يجوز بيع الوصي أيضاً **٩** شرط
خبير على أو مستوفين لعزل الوكيل ولعلم السيد بخبايا عبده والشفيع
بالبيع والبكر بالتحريم وسلم لها جرح الشارع لا لصحة التوكيل **١٠** إذا دعوى
الموكل الوكيل فأخبره بذلك على أو مستوفيان لا يصح تصديقه بغير ذلك
ولو أخبره فكأن أو مستوفيان لا اعتبار بالخبر حتى يجوز تصديقه وكذلك إذا
جنى عبداً خطأ فعلم السيد بخبايا عبده وأخباره على أو مستوفين فباع السيد
عبداً يكون محضاً والمفهوم وكذلك فعلم الشفيع ببيع الذار فسكت أن أخبره
على أو مستوفيان يكون سكوتة تسليمياً وكذلك فعلم البكر بالخبايا إذا سكت
والمسلم الذي لم يهاجروا أخبره على أو مستوفيان أي عليه الشريعة أما صحته

صحة التوكيل لا يثبت بها ذلك حتى إذا أخبره بخلق بان فلهنا وكتبه بالبيع فبا
 يجوز بيعه وذلك لأنه لما شرط العدة والعدالة في الشهادة لانه الزام
 لمحض ذلك بل هو التأكيد ما التوكيل فليس فيه معنى الزام اصله فلا يشترط
 فيه شيء من وصفي الشهادة أي العدة والعدالة وأما عزل الوكيل وخونه
 فالزام من وجه روي وجه فمن حيث أنه لا يبقى له ولاية التصرف فيكون الزام
 منزه ومن حيث أن الموكل يتصرف في حقوق نفسه بالزام ليس بالزام فشرطه
 أحد وصفي الشهادة **م** ولا يفني قاض أو أمينه ان باع عبدك للغرماء أي
 ان باع عبدك للمديون لا جل الدينين **م** واخذ منه فضاء واستحق العبد فوجبه
 المثل على الغرماء **م** لأنه تعدد الرجوع على القاض فيضمن الغرماء أن القاض
 قد عمل لهم وأمين القاض على القاض وان باع الوصي لهم بأمور قاض فالحق في العبد
 أو مان قبل قبضه فضاء عمده وجع المثل على الوصي وهو عليهم لأن القاض قد
 هو الوصي فعليه الرجوع والوصي يرجع عليهم **م** لأنه عمل لا جهلهم ولو لم يكن
 قاض عالم عدل بفعل قضي به على هذا من ربحهم أو قطع أو ضرب أو سبك ففعله
 وضلقة قاض عدل جاهل سبيل فاحسن تفسيره ولم يصدق قوله عنهما
 القاض أم عالم عدل أو جاهل عدل أو عالم غير عدل أو جاهل غير عدل فالأولى
 ان قال لك فقيمت يقطع يذ ذب فاقطع يذ جان لك قطع يذ والقاض الثاني
 ان قال هذا فلا بد ان تتأله عن سببه فان احسن تفسيره وجب تبطل
 فيجوز ذلك قطع يذ فاما الأخير ان فلا يقبل قولهم **م** وضلقة قاض عن عدل قال
 لو يداخذت منك الفاق فقيمت يذ لم يرد فقلت اليه او قال لا فقيمت يقطع
 يذك فحق وادعي يذاخذه وقطعه ظلماً وأقر بكونها في قصته **م** لان زيداً
 لما أقر بكون الاخذ والقضاء بقطع اليد من مان فمأية فالتأخير القاض

لا ينظم فالقول للقاضي اما اذ لم يقر بكونها في زمان قضائه بل قال انما فعلت هذا
قبل التعليل او بعد العزل فان اقام بيئته على هذا فالقاضي يكون مبطلاً
في هذا الفعل وان لم يكن له بيئته فالقول للقاضي **كتاب الشهادة** والجموع
عنها هي اخبار يثبت للغير على **أخر** اما الاخبار ان ثلثة اما يثبت للغير على
أخر وهو الشهادة او يثبت للمعي على آخر وهو الدعوى والعكس وهو التمسك
م وتجب بطلب المدعي وسترها في الحدود **باب** **ش** افاضل ويقول في النسوة
اخذه **سرق** انما يقول اخذ ليك مضجع حق المالك ولا يقول سرق
ليك يجب الحدم ونصابها للثلاثة اربعة اربعة ارجل وللقود وباقى الحدود
رجلون وللبنات والولادة وعمود البنت فيما لا يطلع عليه ارجل المرأة
ش انما قال هذا لان عمود البنت ان كانت مما يطلع عليه ارجل كالا صبيح
الزائدة مثلاً لا تكفي شهادة امرأتين **م** ولغيرها ملكاً او غير مال كزناح وبيع
وطلاق وكالة وصيغة رجلان او رجل وامرأتان **ش** انما قال ملكاً او غير
لان فيه خلوف النساء في رجح فان غير المال لا تقبل فيه شهادة رجلان
امرأتين عنده بل هذا مخصوص بالمال **م** وشروط لكل العدالة ولعقبة الشهادة
ش اعلم ان العدالة شرط عندنا لوجوب القبول لا لصحة القبول فغير العدل يجب
على القاضي ان لا يقبل شهادته امان قبل حكمه به بحكمه **م** فلم يقبل ان قال اعلم
ان يثبت ولا يثبت القاضي عن شاهد يقطع الحزم **ش** لا يثبت القاضي ولا
يتحقق ان النساء عدل او غير عدل اذ لم يقطع الحزم فيه **م** الا في حد الوقوف
وقال يثبت ان في الحكم **سرق** وعلناً وبه يفتي من ماتنا ويكفي **ش** فانه
قد قيل تركية العكسية بل لا وقتنة فان التوكي ان اعلن بمقتضى الشاهد
بينهما عدل او بغفلة او بما يمنعه التوفيق واليمين او غيرهما عن ان يقول في

في الشاهد ما هو حرم **م** وكيفية كبدته هو عدك في ان **ش** فانه قد قبل ان يدان
 يقول هو عدك بجائز الشهادة لكن القبح هو الاقل لان الحق يشهد بذلك
 الاسلام فاذا قال هو عدك يكون لجائز الشهادة **م** ولا يقع تعديل الحليم بقوله
 هو عدك ولكن اخطأ او نسى فان قال عدك صدق يثبت الحق وكفى واحدا للشئ
 وتوجه الشاهد والتمسالة الى المزمع والثالث ان احوط **ش** هذا عندنا حفيظة واجب
 يؤخذ به واما عندنا على وجه بيان وهذا في تركيبة الشرائع اما في تركيبة الشرائع
 اما في تركيبة العدالة فقد قال الخصال في بيان اثنان بجماع الادلة في معنى الشاهد
 حتى لا يقع تركيبة العدالة من العبد ولا بد ان يكون المتكفي عدلا فلا يقبل تركيبة
 الفاسق وسئل الخاتم **م** ولما سمع يسفا وقرأ او حكم قاضيا او قاضيا غيبا او قاضيا
 ان يشهد به وان لم يشهد عليه **ش** قوله ان يشهد به لا يسمع خفي مقدما عليه
 وسماع السماع ان قد سمع قول الباع بعت وقول المشتري اشترى **ش** ويقول
 لا اشهد **ش** في صورة لم يشهد المشهود عليه **م** ولا يشهد على الشهادة مالم
 عليها فان يشهد عليها من سمع شهادة شاهدا ولا يشهد على الشهادة
ش او سمع رجل اداء الشهادة عند القاضي لا ينبغي ان يشهد على شهادته وكذا
 اذا سمع اشهادا للشاهد جعله او على شهادته لا يسمع له ان يشهد على شهادته
 لانه ما جله واما من غير **م** ولا يشهد من اخطأ ولم يذكر شهادته **ش** هذا
 عندنا حفيظة ربح لان الخطأ يشبه الخطأ وعندنا على اذا علم ان هناك خطا لان
 التعيين فيه نادى وقيل ما ذكرنا لا يشهد لخطأ فيه واما الخلاف فيما وجد
 القاضي شهادته في دوائه لان ما يكون تحت خدمته يؤمن عليه بالتعيين خلاف
 الصواب فانه في ذلك الخطأ لا بالسمع بل بالعلم الذي في النفس والموت والصلاح و
 الدخول وولاية القاضي واصل الوقوف انما هو على عدل وان وجد من ان

اذا كانوا عدولاً **ش** والمراد باصل الوقف ان هذه الضبعة وقف على كذا
 وبها المصنف داخل في اصل الوقف اما الشئوط فلا يحل فيها الشهايا
م ويتشهد على جالس على القلبي يدخل عليه المصوم الله قاض
 وجعل وامرأة يكثايتا وبينهما انبساط راجع الله عرسه وشيئ سؤلك
 الرقيق في يد متصرف كالمالك كانه له **ش** فقوله وجعل وامرأة عطوف على قوله
 جالس في قوله الله عرسه عطوف على قوله الله قاض فحذا من باب العطوف على
 معوف عاملين مختلفين والمجوز مقدم فان جالس معوف راقه والله
 قاض معوف بشهد وانما قال سوى الرقيق لان الله تعالى له يد على نفسه
 في دفع يد الغير عن نفسه المراءاة يعين عن نفسه لولا يعين
 نفسه كالتفويض والصغيرة فانها لا يد لها فيعين يد الغير **م** وان في الوقف
 شهد الله بالتام او يحكم اليد بطلت **ش** اقول هذا يؤيد قول الجوهري
 ان يحس اليد كحل الشهادة بل يشترط ان يقع في قلبه انه ملكه فانه
 قد قيل ان قول الجوهري فرفع تفسيره لانه لا يحل ربح في رواية ذلك
 لان يجوز اليد لو كان سبباً لما انطل اظهر السبب الشهادة فادانته
 انه يشهد ويجوز اليد بطلت شهد الله **م** ومن شهد الله شهد دون زيد
 او صلى عليه قبلت وان فتره وهو عيان **ش** لان معاينة الموت لا تكون
 الا من واحد واثنين فوضو الدفن والصلوة بمنزلة المعاينة ولا يجوز في مثل
 ذلك التلبس عان **باب الجوارح** **م** عدمه تقبل الشهادة من اهل الله هو ادائه
 الحظايتة **م** اهل الله اهل القبلة الذين لا يكون معتقدهم معتقدا اهل
 السنة وهم الجارية والقلدية والوافض والخوارج والعلالة والشبهة وكل
 منهم ما شاعرت فرقة فصاروا اثنين وسبعين والبعض فرقا بين الحق الذي

الذي هو كقولنا القول بالله تعالى جرم واللعوئ النكليس بكفر وعند الناس
 روح لا تقبل شهادتهم لعرقهم قلنا لا يقع في الاعتقاد الباطل إلا ديانة و
 الكذب عند جميع الناس حرام وأما الخطأ بنية فهم من غلثت الروافض معتقد
 الشهادة لكل من حلف عندهم وقيل يرون الشهادة لشيعتهم واجبة **م**
 والذي على مثله وإن خالفنا ملته وعلى المستأمن وهو على مثله إن كان من
 دار واحدة **ش** شهادة الذمعي يقبل عندها وعند مالك والشافعي ربح لا تقبل
 عندها إنما تقبل على الذمعي والمستأمن وإن خالفنا ملته كالنصراني والمجوسي فإن
 الكفر كله ملته واحدة ولا تقبل على المسلم **م** وشهادة المستأمن تقبل على الشا
 إن كان في دار واحدة وإن كان من ديارين كالترك والروم لا تقبل ولا تقبل
 أيضا على المسلم ولا أيضا على الذمعي **ش** لا تقبل شهادة المستأمن على الذمعي
 وتقبل على العكس **م** وعدة بسبب الدين ومن اجتنب الكباير ولم يصنع الصغائر
 وغلب صوابه **ش** اختلفوا في تفسير الكباير قيل هو سبع الإشرار بالله
 والفار من الخوف وعقوق الوالدين وقتل النفس بغير حق ولجأت المؤمنين و
 وشرب الخمر وإذا البعض كل مال يتيم بغير حق وكل الزبوا وقد ورد في الحديث
 اجتنبوا سبع الموبقات الشرك بالله تعالى والسحر وقتل النفس التي حرم الله تعالى
 بالحق وكل الزبوا وكل مال يتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات **م**
 الغافلات وقال صلى الله عليه وسلم الكباير الأشرار بالله تعالى وعقوق الوال
 وقتل النفس واليمين الغموس فالصحيح أن هذه الأحاديث ليست لمبيد الخصم
 والكبيرة كل ما سمي فاحشة كاللواط ونجاس منكوحة الأب أو بنت لها
 بنقر قاطع عقوبة الدنيا وفي الآخرة وقال الإمام أبو الوفاء كل كان
 شنيعا بين المسلمين وفيه هتك حرمة الله تعالى والذين في كيبش ثم

بعلة الحبث اب عن الكبار وكلها لا بد من عدم الاصرار على الضعيفة
 فان الاصرار على الضعيفة كسيرة وقوله وغلب صوابه او حسناً
 اغلب من سببائه فان الامام بصغيرة لا ينفق في القول فقولنا
 بحسن القول وغلب صوابه نفسير العدالة اقول ولا بد من قبل
 وهو ان يحسب اليه فعال الحسنة الدالة على الدماء او عدم المقة كاله كل
 في الطريق والبول على الطريق **م** ولا قلف **ش** الله اذا ترك البحت ان كخفا
 بالدين **م** والمحمي ولا النونا والعمال **ش** وعند مالك رح لا تقبل شها
 ولا ترقا على الزنا لانه يحكى يكون غيره كنف ائمة العمال فان نفس العمل
 ليس في ان اذا كانوا القوا على الظلم وقيل العامل اذا كان وجهها في ضربة
 لا يجرى في كلمة تقبل شهادته وان كان ماله وقوله عن ابي يوسف
 ان انفا سقا ان كان له وجاهة لا يقدم على الكذب تقبل شهادته **م** وفيه
 وعنه ومن حرم رضاعاً ومهاجرة لا من ائمة **ش** وفي رواية عن ابي حنيفة
 رح تقبل فيما يجرى فيه التمسح وهو قول زفر رح وعند ابي يوسف والشافعي
 رح تقبل اذا كان بصير عند التحمل وان غلبت بعدالة ما قبل الفضالة ويقضي
 القاضي عند ابي حنيفة ومحمد رح خله قاله ابي يوسف وقوله اظهر **م** ومملوك
 ومحدودة تدرك **ش** انما قال هذا لانه تقبل عند الشافعي رح **ب**
م الا اذا خذ في كفوفه فليس بسبب الدنيا ولا من اصله ورضعه ونزع
 وعرض **ش** فلو لا تقبل شهادته علم من يعاويه وتقبل له وفي الاصل
 الفرج لا يترفع على العكس او تقبل في الزوج والعرض خله والشافعي رح **م** وسيد
 لعيله ومكاتبه وشريكه فيما يشتر كانه **ش** انما قال هذا لانه تقبل الشريك
 غير مال الشريك وكذلك تقبل شهادة العجيب وقيل يرد به التلميذ الخاص **الذي**

الذي يعد ضررًا مستأد ضرر نفسه ونفعه نفع نفسه وقيل لا يرد به
 العجيب مساهمة أو مشاهرة **م** وتحدث بفعل الردي **ش** فإنه إذا لم يفعل
 الردي تقبل شهادته فإن عدم القدر على الجراح أو بين الكلام وتكرس
 العضاء غير مانع للقبول **م** وأما حجة ومغنية ومذنب الشرب على **الشرب**
 أو شرب الدواء الحمية فإن الشرب لا يثبت له حرمان إلا بسقط الشهادة
 ما لم يكن الذي كان الشك يسقط وقد ذكرنا المراتب الأربعة في البنية
 وهو أن يشرب ويكون في غير ذلك يشرب كل واحد وقال الإمام الشافعي
 لا يشترط ما مع ذلك أن يظهر ذلك للناس ويخرج سكران فيسحق منه
 القبيح إلى أن يشرب للمرض إلى يسقط عدالته وقد ذكر في الحاشية أن هذا
 في غير المرض ما لم يكن ذلك احتياج إلى قتل الحمار أو لا بد في الحمار يشرب بطريق
 الحمار أيضًا فإن شربها للتداوي قال له الأئمة على علاج مرض ذلك التمر
 في شربها مختلف فيها فلا يسقط الشهادة **م** ومن يلعب بالطيور والقطيب
 أو يعنى للناس **ش** إنما قال للناس لأن يعنى يدفع الوحشة عن نفسه لا يسقط
 العدالة **م** أو يرتكب ما يؤذي ويدخل الحمام بك إذا أراد أن ياكل الربوا **ش** شرط
 في الموطأ أن يكون مشهورًا بكل الربوا أن لا يكون قلمًا ينجو عن البيعة
 الكسرة وكل ذلك ربوا **م** ويقام بالنرد والشطرنج أو فتوته الصلوة بها
ش قال في الهداية ويقام بالنرد والشطرنج ثم قال ويقام باللعن بالشطرنج
 فليعنى مانع من الشهادة لأن لا يجتنبها فيه مسأغاتهم **م** هذا
 أن النرد لا يشترط المقامرة أو فوت الصلوة فبطل المقامرة في النرد
 اتفاقًا وفي الخبر من يلعب بالنرد فهو ردي والشهادة على حال **م** أو يبول
 على الطريق أو ياكل فيه أو يظهر ست اللص **ش** أي التهمة والعلم بالجرم

الماضيين رضوان الله تعالى عليهم اجمعين **م** ولو شهد اثنان ان الاله في شيء
الذي يدعي هو يدعيه صحت وان اذكر له **ش** اي شهد ان الاله جعل زيداً وصي
في التركة وهو يدعي الله وصي صحت شهادتهما وانما قال وهو يدعي الله
لوانك لا تقبل الشهادة **م** كشهادة داود بن الميت ومذيونيه والموصي بها و
وصيته على الاربعة **ش** اي صح شهادة هؤلاء اذا ادعى زيداً الله وصي **م** او
بشهادته انما هي الغايب وكله بقبض دينه وادعى الوكيل او جدد **ش** اي
القاضي لا يملك نصب الوكيل عن الغايب فلو ثبت ثبت بشهادتهما فلا
يمكن ثبوتها على المكان التي لا تخلف الاربعة الوصي اذا ادعى يكون قبول
الشهادة لتعيين الوصي والقاضي يملك ذلك **م** كالشهادة على جرح مجرد
وهو ما يفوق به الشاهد ولم يوجب حقاً للشرع او حق العبد مثل هو
فاسق او اكل الربوا والله استأجرهم **ش** صورة الميثلة اذا قام المدعي البينة
على العدة فقام الختم البينة على الجرح ان كان الجرح جرحاً مجزئاً لا تعيق بينة
الجرح وانما قلت ان صورة للميثلة هكذا لانه لو لم يقيم البينة على العدة فلا خيس
مخبر ان الشهود فقتوا كلمة الربوا فان الحكم لا يجوز قبل ثبوت العدة لانه
سيما اذا اخبر المخبر ان الشهود فقتوا **م** وتقبل على اقرار المدعي بفسقه لانه لا
قدرة على فعل تحت الحكم او على الختم عييداً او محذوفاً في ذوق او ساروا
خبراً وقذفوا او شكا المدعي والله استأجرهم بكنائهم او اعطاهم ذلك مما
كان في عنده او في صلحتهم على كذا ودفعته اليهم على ان لا يشهدوا على **ش**
ش اي على ان لا يشهدوا بشهادة الزور ومع ذلك شهدوا بشهادة الزور
فيجب عليهم اداء ما اعطيتهم فان في هذه الصور وجب الجرح حقاً للشرع او
للعبد على الشهود فيدخل تحت حكم القاضي فتقبل **م** ولو شهد عدل ولا ينسج

ح حتى قال أو حثت بعض شهادتي قبل **ش** الخطأ بنسب ما يلي ذكره
 كما إذا ادعى المدعى عشرة دراهم فشهد على الخلف **ش** قال نسبت البعض بل
 الواجب عشرة أو قال الخطأ بزيادة باطلة كما إذا ادعى المدعى خمسة دراهم
 فشهد على العشرة ثم قال الخطأ وقلت العشرة مقام الخلف فان كان في
 الجمل قبيلت الشهادة وقوله الخطأ في الجمل من العدل يقبل وإن كان الموضع
 موضع شبهة كان المدعى **ش** إذا ادعى الخلف لا تقبل الشهادة على العشرة لأن
 المدعى يصير مكذبا لثأه ورفض هذا الجمل إلى كان موضع شبهة لا يقبل
 لأنه يوجب التلبس على المدعى وإن لم يكن الموضع موضع شبهة كما إذا لم تذكر
 لفظة الشهادة ثم ذكرت في الجمل لفظة الشهادة يقبل من العدل مع أن
 الجمل مختلف **ش** شرط موافقة الشهادة للدعوى كاتفاق الشاهدتين لفظاً
 ومعنى عند أبي حنيفة **ش** فإن عندهما لا يشترط اتفاق اللفظ ومعنى بل
 يكفي اتفاقهما معنى **ش** فترد أن شهدا أحدهما بالنوف والخبر الفين ومائة و
 مائتين أو مطلقاً وطلقين أو ثلاث **ش** أي شهدا أحدهما بمائة والخبر بمائتين
 أو شهدا أحدهما بطلق والخبر بطلقين أو ثلاث وإنما ورد عند أبي حنيفة **ش**
 وعندهما تقبل على الأقل إذا ادعى المدعى أكثر حتى إذا ادعى المدعى أقل يكون
 المدعى مكذبا بالشاهد لكثرة **ش** وقبلت على ألف في النوف ومائة **ش** أي في شهادة
 أحدهما بالنوف والنوف ومائة **ش** أن ادعى المدعى أكثر حتى إذا ادعى أقل
 بأن قال لم يكن إلا النوف أو سكنت عن دعوى المائة التي أتت لم تقبل شهادة شئت
 الزيادة أما أن قال كان أصل حق النوف ومائة لكن استوفيت المائة أو أن
 عنها قبلت شهادته للتوفيق **ش** كطلق وطلق و نصف ومائة وعشرة **ش**
 أي كشهادة أحدهما بطلق والخبر بطلق وشهادة أحدهما بمائة والخبر بمائة

وعشرة فان الشهادة مقبولة اتفاقا قالوا فاق على الف والاطلقة على المائة و
لا شك ان قولنا اظهر وفيه اى حليفة مع ضعيف وهو انهما متفقان على الف
في شهادة احدهما بالالف والاخر بالف وما يلة غير متفقين في شهادة احدهما
بالف والاخر على الفين **م** ولو شهدا بالف او بغيره الف والواحد اهما قضي كذا
قبلت بالف وبغيره الف وزد قوله قضى كذا **ش** في الشهادة المفردة غير مقبولة **م**
ان كان يشهد معه اخر ولا يشهد من علمه حتى يقر المدعى بما يقض **ش** اى على
الذي يعلم قضا بالبعوض ان لا يشهد على يقر المدعى عند الناس بما يقض لئلا
يتضرر المدعى عليه وذكر الطحاوي عن اصحابنا رضي الله عنهم ان شهدا له لا تقبل
وهو قول زفر بن جهم ان المدعى يكذب شاحدا قضا ابعض قلنا الاكاذب في غير
المشهود به لا يمنع القبول **م** ولو شهدا بقتل زيد بعينه كذا بكلمة واخر لا يقتله
فيه بكوفة **ش** اى بقتل زيد في ذلك اليوم بكوفة ترى البستان لان احدهما كان **ب**
يسقين وليست احدهما الاولى من الاخرى **م** فان قضى بالاحد اياهما قامت الاخرى **ش**
هـ لان الالف والواو تسمى بالتصال القضا بهى **م** ولا يتفق في الثانية **م** ولو شهدا
بسرقة بقره واختلفا في لونها قطع ولو اختلفا في الزكوة **ش** وعندهما لا يقطع
في الوجهين وقيل لا خلاف في كونين يشسا بهما كالسواد والحمرة لاقى التوافق
والبياض وقيل في جميع اللونان لان السرقة قد تقع في اللبالي والركابي **م**
من بعيد واللونان متشابهان والاظهر قولهما **م** ولو شهدا شئ بعد **ش** اى
بالف واخر بالف ومائة **ش** سواء ادعى البائع والمشتري لان العقد
يختلف باختلاف الثمن فيكون على كل واحد منهما شهادة فرد فلا تقبل
كذا اعتق بهما وسأل عن قول وهن وطلع ان ادعى العبد والواحد والواحد
ش فيه لوق وشئ مرتب فدعوى العبد يرجع الى العتق بهما وهكذا **ش** اى

سبيل ان المقصود هو العقد وهو مختلف **م** وان ادعى **الآخر** ان المولى في العقد
 على المال ووطئ المقبول في الصلح عن القود والمختن في الترخن والزوج في
 الخالع **م** فهو كدعوى الذين وجوه **ش** اذ كان الشاهدان مختلفين في
 لا تقبل عند حنفية راجح فان كانا متفقين معنى فان ادعى المدعى الاقل لا يقبل
 شهادة الشاهد بالاكثرون وان ادعى الاكثر يقبل على الاقل ولما قل ان يقول الشاهد
 كدعوى الذين لان الذين يثبت باقرار المديون فيمكن ان يقترع عند احد الشاهد
 بالعدو عند **الآخر** باكثر ويمكن ايضا ان يكون اصل الحق هو الاكثر لكنه قضى **الاول** على
 الالف او بواحدة عند احد الشاهدين دون **الآخر** والتوفيق بينهما ممكن اما
 هذا فالمال يثبت ببيعة العقد والعقد بالالف غير العقد بالاكثرون فيبقى على كل
 شهادة وفيه فلا تقبل كما في الطوفي **الآخر** والجارية كالبيع في اول المدة وكالدين
ش اذ في اول المدة المقصود هو العقد فلا تقبل الشهادة وبعد المدة تكون الدعوى
 من الدين وهو يدعى البعق فيكون كدعوى الذين فنقبل كما تقبل في دعوى الدين **م**
 وصح الخالع بالفاستحسانا وقال ردت فيه ايضا **ش** هذا هو القياس لان
 المقصود هو العقد من الجانبين فصار كالبيع وجعل الاستحسان في المال في الصلح
 تبع ولا اختلاف فيما هو الاصل وهو العقد فنثبت فيه وقع الاختلاف في
 التبع فيقتضى بالاقل ويسوى دعوى اقل المالين او اكثرهما في الصلح وقد
 قيل ان الاختلاف في دعوى الزوج اما في دعوى الزوج فلا تقبل اتفاقا والمقصود
 هو العقد لا المال وفي جانب الزوجية يمكن ان يكون المقصود هو المال لكن الصحيح
 ان الاختلاف في الفصلين **م** ولزم الجواب هذا لا يرث بقوله مات وتركته ميراثا
 له او مات وبها ملكة او فيه **ش** اذ قال الشهود كان هذا المورث هذا المدعى
 يقتضى الجواز حتى يجرى الميراث للمدعى بقوله مات وتركته ميراثا له **الآخر** فلو

فيكون فصح فانه لا يشترط عند الجرم فان قال كان لا يسهل اعادة او وضعه
 من قبل جان بل جرح لان يد المستوي والمودع والمشتاحي قائمة مقام يد
 فاحاجة الجرم فلو شهدا بيل حتى منذ كذا وقت **ش** اي شهادة كان في يد المكي
 منذ شهرين ولا الاله ليس في يد المكي عند الدعوى لا تقبل لان اليد مستوعبة الي
 ملك وبلاماته وضمان فتعذر القضاء باعادة المحل وعند ابو فرج تقبل
م فان اقر المكي عليه بذلك او شهدا انه اقر بيل للمكي **ش** لان جهالة المقرب لا
 يمنع صحته الا **باب** الشهادة على الشهادة وتقبل الشهادة على الشهادة
 فحد وقود وشوطها تعذر حضوره الا صلح عوف او مرض او سفر **ش** وعند ابو
 يوسف فصح بكني **ش** ان عدالة بيت الى اهله **م** وشهادة عدد عن كل اصل لا يعاد
 ونعني هذا وذاك **ش** خله فالشافعي ربح اذ عنده لا بد من اربعة شهود **ش**
 اثبات على هذا واخران على الاك وعندنا يكفي اثبات يشهدان عن هذا **ش**
 عن ذلك **م** ويقول الاصل يشهد على شهادتي اشهدك بكذا والفرع
 اشهدك فلما اشهدني على شهادته بكذا وقال لي اشهد على شهادتي بذلك
ش وبعض المشايخ ربح طولو او قالوا يقول الاصل اشهد بكذا وانا اشهدك
 على شهادتي فاشهدني على شهادتي وفيه خمس شهادات ويقول الفرع اشهدان
 فلما شهد عندك بكذا واشهدني على شهادته بذلك وامر في ذلك اشهد على
 شهادته وانا اشهد على شهادته بذلك وفيه ثمان شهادات والاصح الاقتصار
 قول ابو جعفر ربح ان يقول الاصل اشهد على شهادتي بكذا ويقول الفرع **ش**
 على شهادتي فلان بكذا من غير احتياج الى ذكر زيادة فعليه فتوى الامام **ش**
م فان عدل الفرع اصله صح كحد الشاهدين للاخير وان سكوت عند نظري
 حاله **ش** اي ينظر القاضي في حال الاصل فان ثبت عدالة قبل شهادة فزعه هذا

هذا عندنا يوسف ربح وعند محمد ربح لا يقبل ان لا شهادة الله بالعدالة
 فاذا لم يعرف الفرع عدالة الاصل لم يقبل شهادته فلا تقبل شهادة الفرع قلنا
 لا يشترط معرفة الفرع عدالة الاصل بل يشترط ان يشهد ذلك عند القاضي فان ثبت
 عنه يقبله والا لم ولو انك اذ صل شهادته بطلت شهادته ورعته ولو شهدا
 على اثنين على عزة بنت عن المضوي وقال اخبرنا بموافقتها وجاء المدعي باسمي
 لم يدري انها هي ام لا قيل للمدعي هات الشاهدين انها عزة **ش** اعلم ان الغرض من
 هذه المسئلة لا يشترط ان يعرف الفرع المشهود عليه بل يقال للمدعي هات
 يشهد لك ان الذي احضرتك هو المشهود عليه وليس الغرض انك اذا شهدا على
 بنت فلان المضوي تكون النسبة تامة والشهادة مقبولة لانه اذا لم يذكر
 الجدة فلا بد ان ينسب الى السكة الصغيرة او الى الفخذ او الى القبيلة الحاضرة لستم
 النسبة وتقبل الشهادة عندنا بحسب ربح خلافا له ابو فليح فان ذكر
 الجد لا يشترط عنده ولا يشترط ما يقوم مقامه من ذكر السكة او الفخذ
 وذلك كتاب الحكمي **ش** اذ جاء كتاب القاضي للقاضي ولا يعرف المشهود المشهود عليه
 قيل للمدعي هات شاهدين ان هذا هو المشهود عليه **م** فان قال فيها المضوي
 لم يعرف حتى ينسبها الى الفخذ **ش** او قال في الشهادة على الشاهد والكاتب
 الحكمي المضوي لم يعرف لان هذه النسبة عامة ثم اعلم ان هذا في العربي اما
 في العجم فلا يشترط الفخذ لانهم ضيعوا النسب اعجم بل ذكر الصناعة
 يقوم مقام ذكر الجد **م** ومن اقر انه شهد زورا ستر ولم يعرف **ش** فان
 ستر كما كان يشهر ولا يعرف فيبوء الى سوقه ان كان سوقيا والى قوم مدان
 لم يكن سوقيا عند اجماعهم فيقول اذا اخذناه شاهدا زورا فاحذروا **م**
 الناس وقالوا يوجبون ضرا ونجاسة وهو قول الشافعي ربح فان عمر رضي الله عنه

ضرب شاهد الزور بعين سوطاً وسخّم وجهه قليلاً ثم وضع المسيلة
 في القار لان شهادة الزور لا تعلم الا بالقرار ولا تعلم بالبينة اقول قد يعلم بدون
 القار كما اذا شهد بموت زيد وابنة فلان فلا تأكله ثم ظهر زيد حياً وكذا
 اذا شهد بولاية لفلان فمضى ثلثون يوماً وليس بالشماء عليه ولم ير لفلان ^{مثل} ^{سقطت}
 هذا كثير **فصل** لا رجوع عنها الا عند قاض فان رجوعا عنها قبل الحكم بها
 ولم يضمن ولم يفسخ بعد **ش** ان رجوعاً على الشهادة بعد حكم القاضي لا رجوع
 للحكم وضمن ما اتلفناه بها اذا قبض مدعاه ديناً كان او عيناً **ش** حتى اذا قضى
 العاض ولم يقبض المدعى مدعاه لا يبي الضمان بل يتوقف الضمان على القبض ^{فل}
 قبض بعض الشهود وعند الشافعي رجوع ضمان على الشهود واذا رجعوا اذ لا
 اعتبار بالسبب عند وجود المباشرة وهو حكم القاضي قلنا اذا تعذر تضمين
 المباشرة وهو القاضي لانه طمأ في القضاء يعتزل السبب **م** فان رجوعاً ^{حدها}
 يتضمن نصفاً والعبرة للباقي لا للراجع فان رجوع احدى ثلثة شهداء لم يضمن
ش لبقاء نصاب الشهادة **م** وان رجوع اثنى عشر نصفاً **ش** لان نصفاً نصفاً
 الشهادة باق **م** وان رجعت امرأة من رجل وامرأتين ضمنن زعموا ^{حوت}
 ضمنن نصفاً وان رجعت ثمان من رجل وعشر نسوة فلا عزم فان رجعت
 اخرى ضمنن التسع **زعموا** **ش** لبقاء ثلثة ارباع النصاب **م** وان رجوع الكل فعلى
 الجمل سند من عند الحنفية روح ونصف عندهما وما بقي عليهن على القولين ^ل
 لما ان الجمل الواحد نصف النصاب فالتا وان كثر ثلثي ثلثي ثلثي ثلثي
 ولا في حنفية رج ان كل من اثنين مع الجمل يقوم مقام رجل واحد **م** وان رجعت
 فقط فنصف اجماع **ش** لبقاء نصف التنبأ وهو الجمل **م** وغنى رجلان شهدا
 مع امرأة ثم رجعوا الا **ش** لانه لم يثبت بشهادة المرأة الواحدة شيئاً ولا يضمن

والجمع في الخارج يسمى شهداً عليهما او عليه ان ما زاد على مهر مثلها **ش** وان
 بالتكاح بمسمى المثل ثم رجوعاً فلا ضمان عليهما سواء شهدا على المثل
 او على الجمل لا فني لم يشلوا شيئاً وكذا ان كان المسمى أقل من مهر المثل لان منافع
 البضع غير مستوفية عند الاطلاق اما اذا كان المسمى أكثر من مهر المثل فمنها ما زاد
 عام المثل **م** وفي بيع الا ما نقص عن قيمة مبيعة **ش** اي لا يضمن الرابع في بيع
 ما نقص عن قيمة المبيع صورة المسئلة اذا ادعى المشتري انه اشترى العبد بالف
 وهو يساوي الفين وشهد شاهدان ثم رجوعاً ضمن الاول وانما قلنا
 ادعى المشتري حتى ان ادعى البايع لم يضمن لان البايع رضى بالنقصان فان
 كان الثمن مائة للقيمة فلا ضمان لعدم الاتفاق وان كان الثمن اكثر فان كان
 الدعوى من المشتري فلا ضمان لعدم الاتفاق لان المشتري رضى بالزيادة على
 القيمة وان كان الدعوى من البايع ضمن المشتري ما زاد على القيمة وهذه المسئلة
 غير المذكورة في المتن لانه وضع المسئلة في المتن فيما اذا كان الدعوى من المشتري
 فان عبارة الهذلية هكذا والله شهدا ببيع فان هذا الكلام انما يقال اذا ادعى
 المشتري ان البايع باع فانك البايع البيع فشهدا الشهود على البيع وان كان
 الدعوى من البايع فالبايع يدعى ان المشتري اشترى مسمى هذا العبد بكذا
 عليه الثمن وانك المشتري شاه فشهدا الشهود انك اشترى العبد بكذا
 لعبارة الصحيح ان يقال شهدا على الشئ فاعلم ان صورة مسئلة الهذلية
 في دعوى المشتري وهذا دقيق نفى به خاطر **م** وفي الاطلاق لا ينصف محرها
 قبل الوطى **ش** اي اذا شهدا بالطلاق قبل الوطى ثم رجعا ضمن نصف المهر بعد
 الدخول فلا لان المهر ثابته بالدخول فلا خلاف **م** وضمن في العتق القيمة و
 في القصاص النصف **ش** اي اذا شهدا ان زيداً قتل عرواً فاقترن زيداً رجوعاً

بحسب الدية عندنا وعند الشافعي يرجح يقتصر **م** وضمن الفرع بالرجوع لا اصله
 بقوله ما اشهدته على شهادتي واشهدته وغلطت **ش** قوله لا اصله في
 مسئلة لا تعلقها برجوع الفرع فاذا قال الاصل ما اشهدت الفرع على
 لا يلفظ الى قوله ولا يضمن وان قال اشهدته وغلطت فلا ضمان عند
 حنيفة والجمهور يرجح لان القضا يقع بشهادة الفرع ويضمن عند محمد
م ولو رجع الاصل والفرع غرم الفرع فقط **ش** هذا عند الحنيفة والجمهور
 لان القضا يقع بشهادة الفرع في علة قبيصة فيمناف الحكم اليه وعند محمد
 يرجح ان ساء ضمن الاصل وان ساء ضمن الفرع **م** وقول الفرع كذب اضمني وغلط
 فيها لا شيء **ش** لان كذب الاصل لا يثبت بقول الفرع والفرع لم يرجع عن شهادته
 فلا يلتفت الى قوله **م** وضمن المرفوع بالرجوع **ش** هذا عند الحنيفة يرجح خلافها
 لان التوكيد جعلت الشهادة شهادة **م** لا شاهد الا حصان **ش** اذا شهدوا
 على الزنا وشهدوا بالشهود على احصا الزاني فجمع ثم رجع شهود الا حصان
 ويضمنون لان احصان شرط محقق لا يضاف للحكم البتة ولا التوكيد وحما
 قاسا المرفوع على شاهد الا حصان **م** كما ضمن شاهد البهي كذا الشرط اذا
 رجعوا **ش** اذا شهد شاهدان انه علق عتق عبده بشروط وشهدوا
 على وجود الشئ طفقوا بالعتق ثم رجع احدهما ضمن شاهد البهي كذا الشرط
 العلة **كتاب الوكالة** جاز التوكيل وهو تفويض التصرف للمفوض وشروطه ان
 يملكه الموكل **ش** الضمير المنصوب في ملكه يرجع الى التصرف والظاهر ان المالك
 مطلق التصرف لا التصرف الذي وكل به فان عباد الله لا يملكون من شرط الوكالة
 ان يكون الموكل من عتق التصرف بان تكون بالحق او شاذوا وان اراد
 بالتصرف التصرف الذي وكل به لا مطلق التصرف يكون قولها لا قول الحق

مبيعه فطالب ثمن مشتمل ونحوه فبيعه وشفعة مبيع وهو يدها
سنة الى امر فلا يرد بالعيب الا بان له رجوع بشئ مشتمل **هذا**
كله عندنا وعند الشافعي يرجع الحقوق الى الموكل لكن يجزى ان الحقوق
حق يكون للموكل وحق يكون على الوكيل فالاول كقبض المبيع ومطالبة
ثمن المشتري والمخاض في العيب والرجوع بثمن المستحق ففي هذا النوع
للموكل ولا يده هذه الامور لكن لا يجزى عليه فان امتنع لا يجزى الموكل
على هذه الافعال لانه متبرع في العمل بل يؤكل للموكل هذه الافعال
وسبأ في كتاب المضاربة بعض هذا وهو قوله وكذا سائر الوكالات
وان مات الوكيل فولية هذه الافعال الورثة فان امتنعوا وكلوا
موكل مؤدئهم وعند الشافعي يرجع للموكل ولا يده هذه الافعال بل
توكيل من الوكيل او وراثته وفي النوع الاخر الوكيل مدعى عليه
فلما عزم على بيع الوكيل على تسليم المبيع وتسلم الثمن واخافها
ويثبت الملك للموكل ابتداء فلا يعتق قريباً وكيل شاه **هذا** اذا
اشترى الوكيل فالاصح ان يثبت الملك للموكل ابتداء وعند بعض المتأخرين
يجب يثبت الملك اولاً للوكيل ثم ينتقل منه الى موكله بسبب يجري بينهما
لم يكن ملفوظاً بل مقتضى التوكيل السابق فعلى الترخيص الاول اذا وكل
احد ان يشتري قيسه من مالكه فاشتريه لا يعتق على الوكيل لانه
لم يملكه وعلى الترخيص الثاني لا يعتق ايضاً لانه يثبت للوكيل ملك غير مقرر
فلا يعتق **م** وحقوق عقيد يضيف الى موكله كخراج وخراج ومبلغ عتق افي
ويم عتق على امان وكتابة وهبة وتصدق واعارة والبيع والقرض
رهن تتعلق بالموكل لانه يملك الوكيل الزم بالبيع بالوكيل عتق ب

بتسليمها او بدل المنع ولا تشرى منع الثمن من موكل بايعه فان دفع له
 صح ولم يطالبه بايعه فاشيئاً **ش** اعلم ان في بعض هذه الامثلة نظراً لها
 يضاف الى الوكيل او الموكل اما البيع والمجاعة فلا شك انهما مستغنيان
 عن ذكر الموكل فيها من الق اقيم والتكاح والمنع لا يستغنيان عنها
 من القم الثاني واما الصلح فلا فرق فيه بين ان يكون عن اقرار او انكار
 الاضافة فان زيداً اذا ادعى داراً على عمرو فوكل عمرو وكيلاً كان يصلح ابا
 لمائة فيقول زيد صلح من دعوى اللاد على عمرو وبالمائة ويقبل الوكيل
 هذا الصلح يتم الصلح سواء كان عن اقرار او انكار الا انما اذا كان عن اقرار يكون
 كالبيع فيرجع الحقوق الى الموكل كما في البيع فليس بذكر الصلح على الوكيل
 ان كان عن انكار فهذا فلا يميز بين حق المدعى عليه والوكيل سفيع محض
 ولا يرجع اليه الحقوق **باب الوكالة بالبيع والاشيئ** **ش** الثمن بشرط الطوع على
 في دراهم كثيرة وعلى الجنس في قليلة وعلى الدقيق في متوسطة وفي سجن الوكيل
 على ابن كل حال **ش** هذه الوكالة ينبغي ان تكون باطلة لان الطعام يقع على
 كل ما يطعم فتكون جنه فاحشة لكن المتعارف في قوله اشترطوا ما كان
 راي الخطة والدقيق والجنس **م** ولا تصح بشر شيئ في جنس جنه كالزنيق
 والنوب والدابة وان يبين منه **ش** اعلم ان كل شيئين سجن تحقيقهما او
 فما من جنسين فان في جنس الجنس بان قد ذكر جنس تحتها اجناس كاي
 فانه ينقل اليهم وان شئ فيها من بني ادم جنس الاختلاف المقاصد حملها
 قد يقصد منه الجراح كما في الترمي وقد يقصد منه اللزامة كما في الهندي وكذا النوب
م والدابة فلا تصح الوكالة بشر هذه الاشياء وان يبين الثمن الا اذا كان نوع
 الدابة كالجراح **ش** المراد بالنوع ههنا الجنس كالمفعل في اصطلاح الفقهاء اطلاقه

النوع لانه نوع بالنسبة الى الاله على وسمي في المنطق نوعاً اضافياً **أو**
 اللذان والمحملة **ش** اللذان هما في جهة جنس فلا بد من ان يبين ثملها و
 محلها **م** وجه بشر بشي علم جنس لا صفته كالنساء والبقر **ش** فالجواب
 واحد لان المقصود والمنفعة فلا يجب الى بها الصفة كالتامين والحق
م وبشر بشي مجهول جنس من وجه كالعبد وذكر نوعه كالتوكيل على عين
 نوعاً **ش** العبد معلوم بالجنس من وجه لكن من حيث منفعة المالك كانه **ش**
 مختلفة فان يبين نوعه كالتوكيل تصح الوكالة وكذلك ان يبين ثمناً ويكون
 بحيث يعلم منه النوع **م** وبشر أعين بدلين له على وكيله **ش** المراد بالعين الشئ
 المعتبر **م** وفي غير عين ان هلك في يد الوكيل هلك عليه فان قبضه امره فهو
ش على من ياب بشرى باله لولا الذي له على المولى عبداً ولم يعين العبد فاستبرأ
 فاضاً في المولى ومحمد كده عليه فلا يصح للمولى ان يقبضه وهذا عند **ش**
 صح بناء على ان الوكالة لم تصح لان الدليل هوهم والدنايين يتعين في الوكالة فيكون
 البشر مقيداً بذلك الدين فليس عليه الدين من عين من عليه الدين بل **ش**
 ذلك الغير وهذا لا يصح بخلافه وما اذا كان العبد متعيناً فان البائع يصير **ش**
 بقبض الدين فيصير عليه الدين وهذا ان قبض المولى يصير في المولى لان الد
 والدنايين لم يتعين فليست الوكالة بالدين فتصح الوكالة فيكون له امره **ش**
 ما تراها تتعين في الوكالة فانه اذا قيد الوكالة بها عينا كانت اديناً فلهذا **ش**
 الدين تبطل الوكالة **م** وبشرى نفس المأموه من سيته ان قال بعني نفسي **ش**
 فباع وان لم يقل بفلان عتق **ش** او اذا قال جعل العبد شئاً لنفسك من مولا **ش**
 لعبد ان قال بعني نفسي **ش** فباع يقع عن المولى لم يقل بفلان عتق على الولي
 فان قيل الوكيل بشر بشي معين اذا اشترى من غير ان يضيف الى امره يقع من

من الاثر قلنا الوكيل قال في نفسه من جملته وهو العتق على مال وفي مثل
 هذا يقع عن الوكيل **م** وفي شتر يفتي من سبيله بالف دفع ان قال السيد
 استر به لنفسه فبذعه عتق عليه فان لم يقل بنفسه كان لو كيله وعليه عنه
 والا لولا السيد **م** وقال عبد الرحمن شتر يفتي من ماله في الف ودفعها اليه
 فقال الوكيل شتر به لنفسه فبذعه يكون اعتا على مال وان لم يقل بنفسه
 كان الشتر واقعا من الوكيل فيكون الثمن على المشتري وهذا لا يفلو لانه
 كسب عليه **م** فان قال شتر به عبد الله اثر مائة وقال الله من لم ينفك
 صدق الوكيل ان كان دفع الاثر الثمن والله فالا مر صدق **م** وامر رجل بشتر عبد
 بالف فقال الوكيل فقد فعلت فأت العبد عندي وقال الا بتر شتر
 نفسك فان دفع الاثر الثمن فالقول للوكيل وان لم يدفع فالقول **م**
 غلب في العداية فيما اذا دفع الثمن بان الوكيل أمين يؤيد الخروج عن
 الامانة اقول كل واحد من التعليلين شامل للقولين فلا يتم الفرق
 لا بد من انضمام امر آخر وهو ان فيما اذا لم يدفع الثمن يدعى الثمن على امره
 ينكوه والقول للمكس وفيما اذا دفع الثمن يدعى الاثر الثمن على الما مود وهو
 فالقول للمكس **م** وله الرجوع بالثمن على الاثر دفعه لا يابعد **م** والوكيل ان الشتر
 الرجوع بالثمن على الاثر اذا فعل بامره سواء دفع الوكيل الثمن الى يابعد او لم يدفع
 جعلوا هذه المسئلة مبنية على الرجوع عن الوكيل والوكيل مبادلة حكمه فقبض
 الوكيل يابعا من موكله فله مطالبه الثمن وان لم يدفع الى يابعد **م** وله حبس البيع
 من امره لقبض ثمنه وان لم يدفع **م** بناء على ما ذكر من المبادلة الحكمية **م** فان
 في يله قبل حبس منه هلك على امره بسقط ثمنه وبعد حبس **م** فانه اذا حبس
 على الاثر لقبض الثمن فله قبل الوكيل ان يكون مضمنا على الوكيل ثم تخلص فعلى امره

انما هو بان ملك ان يستيناه وفيه ما اذا دفع
 انما هو بان ملك ان يستيناه وفيه ما اذا دفع
 انما هو بان ملك ان يستيناه وفيه ما اذا دفع

بضمين ضمنا ^{كس} والحقن وعند غيرهم ^{كس} وهو قول الى حقيقته ^{كس} بضمين ضمنا المبيع فماذا
في المتن في سقوط الثمن اشارة الى هذا المذهب وعندنا فخرج بضمين ضمنا العقب
عنه ليس له حق في الباقي كان الثمن ^{كس} وبما للقيمة فلا اختار في فان كان الثمن عشرو
القيمة خمسة عشر فعندنا فخرج بضمين ضمنا خمسة عشر وعند الباقي بضمين عشرو
وان كان بالعكس فعندنا فخرج بضمين عشرو وفيما للقيمة من المؤكل وكذا عند
ابن كوفى فخرج لان الحقن بضمين باقل من قيمته ومن الدين وعندنا فخرج بضمين
بالثمن وهو خمسة عشر ^{كس} وليس للتوكيل بشرط عتق شرطه لفسخ شرطه فخرج
بضمين مسمى او غير النقود او غيره باسمه بغيره وقعه له وبضمين له لانه
لذلك وكل بشرط مسمى معين والتوكيل ان لم يكن العاقد المؤكل فالتشترى للمؤكل وان خالف
فللتوكيل فالمؤكل ان سمي الثمن والتوكيل ان اشترى بخلاف ذلك للجنس كالمخافة و
ان لم يسم الثمن وان اشترى بغير النقود كان في المخافة لان المتعار في الشرط بالنقود
المتعار في المعروف فاعرفا كالمشروط شرعا وان اشترى غير التوكيل باسمه لكن بغيره
يكون في المخافة وان كان بضمين له لا يكون في المخافة لانه حصل له ^{كس} وفي غير غير التوكيل
الا اذا اضاف العقد الى مال اسمه واطلق ونوى له ^{كس} اي قال اشتريت بهذا الف والى
ملك المؤكل واطلق اي اشترى بالف مطلق من غير ان يقيد بالف هو ملك المؤكل اي نوى
الشيء ^{كس} وبطل الصري والى لم يفارقه التوكيل دون امره ^{كس} صورة التسليم ان يوافق
رجلا بان يشترى له كثر بعقدات لم وليس الا التوكيل ببيع الكثر بعقدات لانه هذا
ليجوز ان التوكيل بالبيع ببيع طعنا في منته عيان يكون الثمن بغيره ولا فليس له في الشرع
وانما تعتبر مفارقة التوكيل لانه العاقد هو التوكيل ^{كس} فان قال بمعنى هذا الذي يضاف
انك لا تسمى اي انك لا تشترى فلا تملك امره بالشرع ^{كس} اخذه زيد ^{كس} لانه قوله يعني
اقر ببيع كيله لانه هذا البيع اما يكون له لا اذا امر بزيادة فلا يصدر في انكار امره فان

فانه صدقه لا يخله جبر الله ان يستلم المثلث من اليد **ش** اوله صدق ان يذلل ثلث من الله
 لم يأم به لا يخله جبر الله ان يذلل ثلث من اليد بده واما قال جبر الله المثلث
 ان سلمه الى يده يكون بيعاً بالطواطيء التسليم على وجه البيع يكفي للتوكل
 وان لم يوجد نقد الثمن ومن وكل بشر من لحيم بلدهم فشرى منون بلدهم
 مما يباع من بلدهم لزم مؤكله من بنصف درهم **ش** هذا عندنا حنفية في
 وعندنا بلدهم منون بلدهم لان الوكيل امره بصفى الدرهم الى الله ففنى
 وزاده خير وله الله امره بشر من الله ان يذلل ثلث من الله يباع من بلدهم
 حتى لو اشترى علم ان يباع من بلدهم بل ياكل يكون الشئ واقعاً للوكيل
 لان الله امره بشر من الله من بلدهم لا باقل فان امره بشر عبد بن عشرين
 بلدهم ففنى فشرى احدهما او بشرهما بالف وقيمتها سواء فشرى احدهما بنصفه
 او باقل صح وبالاكثر لا اذا اشترى العبد بثلثي الثمن قبل المصوم **ش** اي اذا امر
 بشر عبد بن عشرين فان لم يذلل الثمن فشرى احدهما يقع عن الله من لا
 التوكيل مطلق وقد لا ينفق الجميع بينهما وان سمي ثمنهما بان قال
 اشترى العبد بن بالف وقيمتها سواء فشرى احدهما بالنصف او باقل
 صح عن الامراء ان اشترى من النصف باكثر لا يقع عن الله من بل يقع عن الوكيل
 ان اذا اشترى العبد بثلثي الثمن قبل المصوم لان المقصود حصول العبد
 بالف وعندنا اذا اشترى احدهما باكثر من النصف مما يتعاقبان الدائريه
 وقبل بقي من الثمن ما يشترى به الباقي يقع عن الله من قال اشترى به
 بالف وقال امره بنصفه فان كان دفع الفله الله يصدق الا قولنا سواء
 ان قال امره اعطاه الله من الف فقال اشترى به جاريه فشرى فقال
 بالف وقال لا امره اشترى بها عتقها مطلق الوكيل ان سواء لم يبيع الا لو كان

بساوا ما صدق الامواله ثلثه من بشر تجارية بالف والوكيل له يملك الشئ الغني
الغاشق فلا يقع ولا يقع عن الاموال يقع عن الوكيل **م** وان لم يكن الفقه وعلم
نصفه صدق الاموال وان شاء في الفاشق قال اشترا تجارية بالف فلم يعطه
الف وقال لما موثقتني بها بالف وقال الذي لم ينصفه فان كان قيمتها
خمس ما صدق الاموال وان كانت اكثر من خمس مما واقل من الف لم يظهر
الحالف لان الاموال يقع بشر تجارية من الف بالف وان كانت قيمتها الفاشق
لان الوكيل والموتى عن الاموال البايع والشرى فان حلفا فبخر البيع بينهما وبق
المبيع للوكيل واعلم ان الاموال بقوله صدق في جميع ما ذكر التصديق بغير الحلف و
كل في موعين لم يسم له ثمن انفس فاختل في ثمنه وان صدق البايع لما موثقتني
ظهر **م** اي اذا امول يشترى له هذا العبد ولم يسم له ثمن او اشتراه فقال اشتريته
بالف وقال الذي لم ينصفه في الفاشق صدق لما موثقتني قال هذا لان في
تصديق البايع لما موثقتني الفاشق القول لما موثقتني الاموال لان الفاشق
مرفوع بتصديق البايع فلا يجرى اليه الفاشق لكن الاظهر ان يبي الفاشق وهذا قول الاموال
ابن منصور لان البايع بعد استيفاء الثمن اجنبت عن ثمنها وايضا هو اجنبت عن
الموتى قبله فلا يصدق عليه **فصل** في بيع الوكيل وشرائه ممن توثقها **دنه**
له **م** هذا عند الخليفة رجوعا وعند الجوزان كان بمثل القيمة الا من عبده
مكاتبه **م** وبيع الوكيل به بما قل وكثر والعرض والنسبة **م** هذا عند الخليفة
رجوعا وعند الخليفة الا بما يتعاقب الناس فيه فلا يصح الا بالاداءهم والديان
لان المطلق ينصرف الى المتعارف والمدان بالنسبة البيع بالثمن الموعول وعند
باجل متعارف **م** وبيع نصف ما وكل ببيعه **م** هذا عند الخليفة رجوعا وعند
الاك البيع الباقي قبل ان ينعقد اليه يلزم ضرر الشركة **م** ونحوه هذا وكيفية

بالحق فله يضمن ان ضاع فيه او توعى على الكفيل ^{بذلك} في الضحية ان ضاع ورجع
 الى الحقن ومصرف النكاح وان توفع المأثرة الى القاضى ^{بذلك} لا يصير انفسى النكاح
 كما هو من ذهب مالك ورجحتم به لانه لا يصير ثمن الكفيل معلوم ^م ويقيد
 بشتر الكفيل به بمثل القيمة وبزيادة يتعاقبون الناس فيها وهو ما يفتقر به
 بقوة ويوقف بشتر نصف ما وكل بشتره على شتر الباقي ^م وهذا بالتعاقب
 والوفى لابي حنيفة مع بين البيع والشتر ان في الشتر ثمنه وعلى انه اشترى
 نفسه ثم ندم فيلحقه على الموكل ولا شيء في البيع فيكون بين الامن مع الحق يتقمن
 الامن مع المنصف لانه قال يثبت بين الحق دفعه ^م ولو رد بيعه على وكيل
 يعيب يحدث مثله او لا يحدث ببينة او نكول او اقراره على امره الا وكيل قد
 يعيب يحدث مثله ولو منه ذلك ^م في باع الوكيل بالبيع ثم رد عليه بالغيث
 كان العيب لا يحدث مثله كالا صبح الزائدة او لا يحدث مثله في هذه الحالة
 رتبه على الامن سواء كان الحق على الوكيل بالبينة او بالنكوى او بالقرار وان رد
 عليه يعيب مما يحدث مثله فان كان الحق عليه بالبينة او بالنكول رده على الامن
 وان كان بالقرار لا يرد على الامن وتأويل اشترى او البينة او النكول او الاقرار
 في العيب الذي لا يحدث مثله ان القاضى في ما يعلم ان هذا العيب لا يحدث في مدة
 شهر لكن يشبهه عليه تايخ البيع فيحتاج الى احدى هاتين الا وكان العيب قال
 يوفيه القاضى اولا طلبا وقول المرأة والطيب حجة في توجع الخصم في ان
 فيفتقر الى هذه الرد حتى لو عاين القاضى البيع والعيب ظاهر لا يحتاج الى شيء ^م
 فان باع شيئا نسأ فقال امسك اسرك بنقيد قال الوكيل اطلق صدق الامر
 في المضاربة المضارب ^م لان الامر مستفاد من الامر فالقول له واما المضاربة
 فالظاهر فيها الاطلاق فالقول للمضارب ^م ولا يصح تقصير احد الوكيلين وحده

فيما وكل به الا في خصوصه ورتبه وديعة وقضاء دين وطلاق وعقوله بقوله **ش** اما
 في الخصوص منه فانه الاجماع يقضي الشغب وفي الله مولا الاخر لا يحتاج الى التام
 لا يصح توكيل وكيل الا باذن امره او بقوله اعمل بامر الله فان وكل باذن الثاني وكل
 للوكيل الاول لا الثاني ولا يعقل بعينه او بموته ولا يعقل لان بموت الاول وان وكل
 بلك اذن فعقد الثاني عند الاول وبغيره واجاز هو وان قد التزم صح ولا يصح بيع
 عبدا وكاتب او ذمتي مال صغير المسلم وشراؤه **ش** في الشراء بماله فلو اصل ان
 العبد والمكاتب لا ولاية له في مال ولد الصغير والكافر ولا ولاية له في مال صغير المسلم
 والله تعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **باب الوكالة** بالخصوص والقبط للوكيل
 بالخصوص من القبض عند الثلاثة **ش** او عند احدى حيفه ولا يفسد ويجوز بيع خلد فالزوج **م**
 كالوكيل بالتعاضد ملك القبض في ظاهر المذهب يعني بعدم قبضه **ش** فان الوكيل بالتعاضد
 ملك القبض في ظاهر المذهب لكن الفتوى في هذا الزمان على ان الوكيل بالخصوص
 والوكيل بالتعاضد لا يمكن القبض لظهور الخيانة في الوكلاء **م** وللوكيل بقبض الذين
 بالخصوص **ش** هذا عند احدى حيفه روح وعندهما لا يملك بالخصوص **م** لا الذي يقبض
 العين فلو قام حجة في اليد على وكيل بقبض عبدا موكلة باعه منه تعصيه
 فلا يثبت البيع فتقام ثانيا على البيع اذ اخص الغائب **ش** ادخل في ما تعقيب في قوله
 فلو قام لان هذه المسئلة من فروع ان الوكيل بقبض العين هل هو وكيل بالخصوص
 ام لا ففي هذه المسئلة قيل واسم ان الوكيل ان العبد يدفع الى الوكيل ولا
 تقبل بيته على ان الموكل باع من صاحب باع من صاحب اليد ان البيعة قامت على غير ختم
 وفيه الاستحسان ان تعقير بالوكيل من غير ان يثبت البيع في حق الموكل لا نه ختم في قبض
 اليد وان لم يكن خصما في اثنان البيع على الموكل كما تعقير بالوكيل ونقل المرأة والعبد **ش**
 وعقوله قامت حجة عليها حتى محض الغائب **ش** اذا جاء رجل فقال انا وكيل زيد بالتعا

يَبْنَقُلْ أَمْرَهُ أَوْ عَمَلَهُ إِلَى مَوْضِعٍ كَلَّا فَإِنَّمَا هِيَ أَلَيْسَتْ عَلَى أَنْ تَوَكَّلَهُ طَلَقَهَا
وَالْعَبْدُ عَلَى أَنَّهُ أَعْتَقَهُ تَقْضِيهِ الْوَكِيلُ مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يَنْتَبِطِقَ الطَّلَاقُ أَوْ الْعِتْقُ بِلَا
إِذْ أَحْضَى الْغَايِبَ بِتَجَرُّعِ عَادَةٍ فَإِنَّمَا هِيَ أَلَيْسَتْ فَقَوْلُهُ يَحْضِي الْغَايِبَ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ بِلَا
طَّلَاقٍ وَحَقِّقْ إِلَى يَقَعُ الطَّلَاقُ وَالْعِتْقُ حَتَّى يَحْضِيَ الْغَايِبَ فَإِنَّهُ إِذَا حَضَرَ
يَقَعُ إِنْ أُعِيدَتْ الْبَيْتَةُ فَأَعَادَةُ الْبَيْتَةِ قَدْ سَبَقَتْ فِي الْمَسْئَلَةِ الْأُولَى وَقَدْ خُفِيَ
هَذِهِ الْمَسْئَلَةُ كَالْأَوَّلِ فِيهِمْ عَادَةُ الْبَيْتَةِ **م** وَفِيهِ أَقْرَابُ الْوَكِيلِ بِالْخُصْمِ عِنْدَ الْقَاضِي
وَعِنْدَ غَيْرِهِ **ش** هَذَا عِنْدَ خِصْفَةٍ وَبِمُجَرِّحٍ وَعِنْدَ الْيُودِيِّ مَجَرِّحٍ وَأَنْ كَانَ عِنْدَ
غَيْرِ الْقَاضِي وَعِنْدَ مُجَرِّحٍ وَكَذَا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَجْعٌ لِيَجُوزَ الصَّلَاةُ لَا تَهْمُ حُجُورُ الْخُصْمِ
لَا بِالْأَقْرَابِ وَلَسْنَا بِالْخُصْمِ بِرَدِّهَا الْجَوَائِزُ فَتَقْضَى لَهُ **م** تَوَكُّلُ رَبِّ الْمَالِ كَيْفَ يَدْفَعُ
بِقَبْضِ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَى الْمَكْفُولِ عِنْدَ **ش** أَيْ كَمَا لَا يَدْفَعُ تَوَكُّلُ رَبِّ الْمَالِ الْكَفِيلَ بِقَبْضِ الْمَكْفُولِ عَنْ
الْمَكْفُولِ عَنْهُ لِأَنَّ الْوَكِيلَ مِنْ مَعْمُولٍ غَيْرِهِ وَهَذَا بِمَعْنَى الْغَيْرِ وَمُفَصَّلُ الْوَكِيلِ بِقَبْضِ
أَنْ كَانَ غُيُوبًا أَوْ يَدْفَعُ دَيْنَهُ إِلَى الْوَكِيلِ **ش** أَيْ أَدْعَى حُجْلَهُ وَكَيْلَ الْغَايِبِ بِقَبْضِ
مِنَ الْغُيُوبِ فَصَدَقَهُ الْغُيُوبُ أَوْ يَسْلِمُ الدَّيْنَ إِلَى الْوَكِيلِ **م** ثُمَّ أَنَّ كَذِبَ الْغَايِبِ يَقَعُ الْغُيُوبُ
الْيَدِ ثَانِيًا وَيَجْعَلُ بِهِ عَلَى الْوَكِيلِ وَيَمْنَعُ فِيهِمَا ضَاعَ **ش** لِأَنَّ غَيْرَهُ مِنْ دَفْعِهِ
دَيْنَهُ فَإِذَا لَمْ يَحْصُلْ غَيْرُهُ يَنْقُضُ الدَّفْعَ أَمَّا إِذَا ضَاعَ لَا يَضْمَنُهُ لَهُ تَهْمُ كَانَ أَعْتَى فَإِنَّهُ
مُخَوِّقٌ بِالْقَبْضِ وَالْعِتْسِ إِذَا سَهَّلَ مِنَ التَّفْهِيمِ فَلَهُ وَلَا يَدِي ذَلِكَ وَلَا يَدِي هَذَا **م** أَلَا
إِذَا كَانَ ضَمَنَهُ عِنْدَ دَفْعِهِ أَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ عَلَى أَدْعَايِهِ غَيْرُ مُصَدَّقٍ وَكَانَتْ **ش** يَنْبَغِي أَنْ قَالَ
الْوَكِيلُ إِنَّ حَضَرَ الْغَايِبَ وَأَنَّكَ تَوَكَّلْتَ فَاتَى ضَامِنُ هَذَا الْمَالِ وَالْغُيُوبُ دَفَعَهُ بِنَاءً عَلَى
الْوَكِيلِ مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يَصَدَّقَ وَكَانَتْ فِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ أَنَّ أَكْثَرَ الْغَايِبِ الْغُيُوبُ
يَضْمَنُ الْوَكِيلُ أَنْ ضَاعَ الْمَالُ **م** وَأَنْ كَانَ مُوَدَّعًا يَوْماً يَدْفَعُ إِلَيْهِ **ش** إِنْ كَانَ كَانَ
تَوَكَّلَ مُوَدَّعًا يَوْماً يَدْفَعُ الْوَدِيعَةَ إِلَى الْمُدَّعِي الْوَكِيلَ لِأَنَّ تَسْلِيْمَهُ أَقْرَبَ عَلَى الْغُيُوبِ

الدين فان الدين يقتضي ما مثله والمثل ملك المديون **م** ولو قال ترك المودع
 من اثاره وصلة اُس بالدفع اليه **ش** اذا ادعى ان المودع ما ترك المودع ^{مستلما}
 له وصلة المودع اُس بالدفع اليه ولو ادعى الشراء منه لم يؤثر ان ادعى انه اشترى
 من المودع وصلة المودع لم يؤثر بدفع المودعة الى المدعى لان المدعى فربما كان المودع
 الغير اهل للملك له **ش** فله بصلة فدعوى البيع على ذلك الحوتى بخلاف مسئلة
 الادب لانها اتفقا على موت المودع فكان هذا اتفقا على انه ملك الوارث **م** ومن
 وكل يقبض مال وادعى بغيره قبض بدينه دفع اليه واستحق له دينه على قبضه ^{الملك}
 على العلم بقبض الموكل الدين **ش** اذا جاء الوكيل بقبض الدين من المديون فادعى المديون
 انه الدين وقد قبض دينه ولا يثبت له يوم بالدفع الى الوكيل فان قبض الدين وانكروا
 يستحق له يستحق الوكيل بانك ما تعلم ان الموكل قد قبض الدين لان الوكيل نائب ^{الدين}
 ادعى المديون انك تعلم ان الموكل قبض فانك الوكيل العلم ينبغي ان يستحق له ادعى من
 لو اقر به الوكيل بلى منه ولم يبق له طلب الدين فاذا انكروا يستحق **م** ولا يبرر الوكيل بعيب
 قبل حلف المشتري لو قال البائع رضى هو به **ش** وكل المشتري رجلا يرد المبيع بالعيب ^{وغاب}
 المشتري فاذا رد الوكيل الوعد فقال البائع رضى المشتري بالعيب فالوكيل لا يبرر بالعيب ^{خلفه}
 المشتري لانه لم يرض بالعيب والوفاء بين هذه المسئلة ومسئلة الدين ان التدارك ممكن
 في مسئلة الدين بان يرد ما قبضه للوكيل اذا ظهر الخطا عند كل رب الدين وحملا ^{عنه}
 لان القضاة يفتحون ^{هنا} وان ظهر الخطا عند حفيوة رج لان القضاة ينفذوا امره
 عنه ولا يستحق المشتري بعد ذلك وانما عندهما فقد قالوا يجب ان يبرر بالعيب كما في
 الدين لان التدارك ممكن عندهما لبطالان القضاة وقيل لا ترجع عند ابو يوسف رج ان يؤخر الى
 والفصلين الى ان يستحق **م** ومن دفع الى عشرة ان ينفقها على اهلها فانفق عليهم عشرة
 له فحق **ش** قبل هذا استحق في العتق بعتن متبرعا بانفاق ما هو ملكه وجبه ^{الدين}

ان الوكيل بالانفاق وكيل بالنشر والحكم فيه ما ذكرنا **باب عن الوكيل** ^{للموكل} ^{الجنون}
 وكيله وفوقه على علمه وبطل الوكالة بموت احداهما وجنونه **مطبوع** ^{حول}
 للمطبق شهر عند البوق فخرج وعنده اكثر من يوم وليلة وعند المولى ^{دونا}
 فقد تلبه احتياطاً **م** ولما قد بدا الحرب من بلد وكذا يعي موكله كاتباً ^{منا} حراً
 وافترق الشريكين **ش** اى احدا الشريكين وكل ثلثا في التصرف في مال الشريك في
 بطل الوكالة **م** وان لم يعلم به وكيله **ش** او وكيل المالك والمأذون ولولا الشريكين
 ويتصرف للموكل فيما وكل به **ش** سواء تيق بمجته للتصرف كما اذا وكله بالاعناق ^{فان}
 عتق او بقي مجتداً ^{تخذ} لما لو وكله بشراح امرأة فنكحها الموكل ثبثا فها لم يكن للوكيل ان
 الموكل والله اعلم **كتاب الدعوى** ^{في} اخبار الحق له على غيره والمدعى من لا يجب على
 الخصم والمدعى عليه من يجب **ش** لما في الدعوى كان المدعى على هذا التفسير
 هو المحقق له على غيره فقول المدعى من يجب على الخصم تفسيرا اخر ذكره بعض
 المشايخ **م** وقد قيل المدعى من يثبت في الظاهر وهو اللاحق والمدعى عليه
 من يثبت في الباطن لعدم الاصل لكن لا اعتبار هذا بالمعنى حتى ان المودع اذا
 ادعى رد الوديعة فهو مدعى في الظاهر لكنه في المعنى منكر للضمان **م** وهما فالتحقيق
 بذكر شيئين علم جف وقد **ش** هاتين الدعوى للذين لا في دعوى العين فانه العين ان
 كانت حاضرة تبنى الاشارة بان هذا بل لا وان كانت غائبة يجب ان يصفها ويذكر
 قيمتها **م** والله في الدعوى عليه **ش** هذا محقق بالدعوى للعيان **م** وفي المنقولين بين يدى
 الحق **ش** فان الشيء يكون في يد غير المالك بحق كالوجه في يد الموهب والمبيع في يد البائع
 الثمن اقول هذه العلة تشمل العوار ايضا فلا اذرت ما جعلت في بعض المنقول بهذا
 الحكم **م** وفي العوار لا يثبت اليد العجيبة او علم القاضى **ش** قال في الهداية انه لا يثبت اليد
 العوار لا ببينة او علم القاضى هو المحقق نفياً للهمة المواضعة ان العوار علة في يد غير
 المالك

خلاف المنقول فان اليد فيه شبهة فتعبر بالوضع ان المدعى عليه تواضع على
 ان يقول المدعى عليه ان الدار في يد علي الخا في يد ثالث فيقيم المدعى بيته في
 القاصي بها ملك المدعى كان ذلك فقضاء بالتسليم في ملك الغير او يؤدى ذلك المنفعة
 القضاة عنه ظهوره انه في يد ثالث ولا حرج اليه يجوز وانما قال في هذه الآية هو الصحيح عند
 بعض النسخ ان يكفي تصديق المدعى عليه بها فله ولا يحجج الى اقامة البيعة فانه ان كان في
 يده وانما بذلك فالمدعى يلزم منه ان ثبت ملكيته بالبيعة او اقر في اليد او نكوله وان
 لم يكن في يده لا يكون للمدعى ولاية الاخذ من ذي اليد وان اقام المدعى البيعة لانه البيعة
 على غير خصم فعلم انه اذا اقر في اليد باليد كان يدين البيعة فان الضرر لا يمتد الى يد المدعى
 ولا يمتد الى غيره فتعبر بالوضع مدفوعة على انه تعبر بالوضع ان كانت ثابتة عليها
 ففي صورة اقامت البيعة ثابتة ايضا وان الدار اذا كانت في يد جعل مائة فتواضع الملك
 وذو اليد علان ذاليد لا يقول مائة في يده حتى يقيم المدعى بيته على الخا في يد ذي اليد
 يقيم بيته على الخا ملك المدعى فيقضي القاصي فياخذ المدعى الدار والحاصل انه اذا ظهر له في يد
 الثالث وفي اليد اقرته في يده لا يصير الثالث محكوما عليه وكذا اذا ظهر له في يد ذي اليد مائة
 لا يلزم خصومه والمطالبة به **ش** عطف على قوله وانه في يد المدعى عليه **م** واحضار ان امكن **البيد**
 المدعى والتسليم والحال في ذكوره فتمت ان تعذر الحول والاربع والثلاثة في العقل **ش** ما لم يكن
 ونسبه **المولد** **ش** ذكوره يشترط في دعوى التلا عن ابي حنيفة راج وان كانت مشهورة
 وعند حوا لا يشترط اذا كانت مشهورة **ش** ذكوره المولد الثلاثة كاف عند اهلنا وانما في
 فانه اذا ذكر ثلاثة فلا حرج كما في هذه الصورة فالولد الرابع خطأ مستقيم **ش** والوجه الملقول الي
 حنيفة راج وان كان رجلا مشهورا يكفي بذلك هذا في دعوى التعيين اما في الذين فله من ذلك الجنس
 والقدر كما مر وذكر في النسخ ان انه اذا كان وثيقا كذهب والفضة لا بد ان تذكر الصفات بانه جيد
 او دق فانه لا يذكر نوعه عن غير المصنف **ش** او رتب المصنف **م** فاذا احتج بشا القاصي **ش**

عنهما فان اقرحك ولد النكاح المدعى بسنة فان اقام قضي عليه فان لم يقم حلفه
 ان طلب خصمه فان نكل مرة **شئ** قال لا **اخلف** او سكك بلاء آفة وقضي بالنكول
 صح وعوى اليمين ثلاثا ثم العضا احوط ولا يترى اليمين على المدعى وان نكل خصمه
 فيه خلا في الشافعي ربح فان عنده اذا نكل الخصم يترى اليمين على المدعى وعندنا هذا
 بدعة واول ما قضي به معاوية وهو مخالفة الحول بغير المشهور **ولا** يجزى في نكاح ودية
 وفي ابداء واستبداد ودية ونسب **شئ** اعلم ان في هذه القبول لا يستخلف عنك
 ربح وعندنا يستخلف في صورتها ادعى رجل النكاح وانكث المرأة او بالعكس او ادعى
 التولي على الطلاق والنقضاء العدة **شئ** ربح في العدة وانكث المرأة او بالعكس او ادعى
 انقضاء السنة لا بداء البغي في المدة وانكث المرأة او بالعكس او ادعى على رجل محلول
 عبده وانكث محلول **شئ** بالعكس او ادعى على رجل محلول النسب ان له ابنه وانكث او بالعكس او اغتصبها
 في ذل **شئ** العتاق **شئ** اولاد الموالاة على هذا الوجه او ادعت الامه على مولدها انها
 منه ولدا وادعاهما وقد مات الولد ولا يجزى في هذه المسئلة العكس لان المولى
 ادعى ذلك تقصير ام ولد باقراره ولا اعتبار له نكاح الامه وانما يستخلف عند
 لونه النكول لقرانه الحلف ولجب عليه على تقدير صدقه في المنة وانما **شئ**
 علم الله غير صادق في المنة لان لو كان صادقا لقدم على اداء الواجب وهو
 الحلف واذا كان النكول اقرارا والاقرار يجري في هذه الامور فيحلف حتى يفي بكل
 يقضي بالنكول ولا يبرئ حيفه ربح ان المكثر اما يحترق عن اليمين الصادقة **شئ**
 شيئا ولا يحلف واذا امكن حمله على البذل لا يثبت الاقرار بالسكك **شئ**
 والبذل لا يجزى في هذه الاشياء ويمكن ان يقال لا لم يجز البذل في هذه الاشياء
 شيئا ولا يجزى النكول بذل فيجوز على الاقرار في فتاوى قاضينا ان في
 الفتوى على قولها في النكاح **شئ** وحذو **شئ** كما اذا ادعى رجل على امرأته قد

بالتواضع عليك السلام

بالتواضع عليك السلام **م** وحلف السارق وضمان فكل واحد يقطع **شئ** ان المالك
يلزم بالنكول لا القطع **م** وكذا الزوج اذا ادعت طلاقا قبل الدخول **شئ** لا ينفك
في الطلاق اجتمعا فان نكح من نصف مهرها **م** وكذا في النكاح اذا ادعت **شئ** على مهرها
اذا ادعت المرأة النكاح وطلبت المال كله والنفقة فانكر الزوج يحلف وان نكح
يلزم المال ولا يثبت الحلف عند الحنفية **م** لان المال يثبت بالبذل لا بالحلف **م** وفي
النسب اذا ادعى حواكث ونفقة **شئ** يحلف في دعوى النسب اذا ادعى المدعى لا يثبت
بالنكول للمال لا النسب عند الحنفية **م** وغيرهما **شئ** كالحرف في القبط وامتناع الزوج في
الطهارة **م** وكذا منكر القود **شئ** يحلفا جماعا **م** فان نكح في النفس حتى نفرا ويحلف **شئ** في
دونها يقتصر **شئ** فان الاطراف بمنزلة الاموال فيجوز فيها البذل بخلاف النفس هذا
عند الحنفية **م** وعندهما يلزم اليمين في النفس ما دونها فان النكول اقر **شئ** في
فلا يثبت به القسم بل يلزم المال **م** فان قال الميتة حاضرا **شئ** او في المهر حتى لو قال
لا ميتة ولو شهد دعوى غيب يحلف ولا يكفل **م** وطلب حلف الخصم لا يحلف ويكفل
بنفسه ثلثة ايام فان لم يزل **شئ** اذ له اذ لم يزل **شئ** اعطاء الكفيل لزمه المدعى ثلثة
ايام **شئ** عطف على الضمين المنسوب في لزمه قوله **م** والغريب قدر مجلس الحكم **شئ**
اي لزم المدعى الغريب مقدارا يكون النفا في حال في المحكمة **م** ولا يكفل الا بالغير
شئ اذ ان اخذ منه الكفيل لا يؤخذ الا بالغير مجلس الحكم فان اقر بالبينة فبها ولا
لا يحلفه ان شاء او يدعه **م** والحلف بالله تعالى لا بالطلاق والعقاق فان الحلف
الحكم قبل فتح في زمان **شئ** اي جاز للقاضي ان يحلفه بالطلاق والعقاق او يعطى
بصفاته تعالى بالله الطالب الغالب المالك المهلك الحي القيوم الذي لا يموت ابدا
نحو ذلك **م** بالزيمان والمكان **شئ** هذا عندنا وعند الشافعي يعطى بالزمان كبعد
العصر يوم الجمعة والمكان كالمسجد عند المناسبات **م** وحلف اليهود بالله الذي انزل التوراة

يدعى موسى والنصارى بالله الذي انزل الانجيل على عيسى ^{عليه السلام} ^{والمسيح} ^{الذي}
 خلق النار والوشى بالله تعالى ويخلفون في معابدهم ويخلفون على ^{الصلوات}
 البيع والخراج بالله تعالى ما بينكم ما يبيع قائم في الزمان او خراج قائم في الطلاق ما
 هو باين منكم الا ان وفي الغصب ما يبيع عليكم ردة لا على السبب بالله ما ينفذ
 خوف ^{من} مثل بالله ما ينفذها والله ما ينفذها والله ما ينفذها لان هذه الاشياء
 ترفع بان باع شيئا ثم تقايلك فان خلفك على السبب ^{تضمن} المتعدي عليه هذا عند
 الحنفية ومحمد بن عبد الجبار فخرج يخلف على السبب في جميع ذلك الا عند توريث
 المتعدي عليه بان يقول انا ما اقام في لا تخلفني على السبب فان الامتناع قد يبيع ثم
 يقول ويطلق ثم يترفع ويقول ينظر الانكار المتعدي عليه فان انكر السبب يخلف
 عليه وان انكر الحكم يخلف على الماثل هذا ما قالوا ولما قيل ان يقول ينبغي
 ان يخلف على السبب دائما وان عارض المتعدي عليه فلا اعتبار لذلك التوريث لان
 غايت ما في التباينة وقع البيع ثم وقع الاقالة ففي دعوى الاقالة يصير المتعدي
 عليه مدعيا فعليه البيعة على الاقالة وان عجز فعلى المدعي البيعة ^م الا اذا
 ترك حاكم النظر للمتدعي فيخلف على السبب كدعوى الشفعة بالجواز وشفقة مشبوبة
 ولهم لا يزالها ^{من} اي يخلف على الماثل الا ان يلزم من الخلف على الماثل انه ترك
 النظر للمتدعي فيخلف على السبب كدعوى الشفعة بالجواز فانه يمكن ان يخلف على الماثل
 انه لا يبي الشفعة بناء على مذهب الشافعي ^{مع} فان الشفعة لا تثبت بالجواز
 فيخلف المتدعي بالله تعالى ما اشتريت هذه الدار وكذا اذا ادعت الشفعة با
 لطلاق البايين كالخام مثلا فانه لا يبي الشفعة عند الشافعي رجة الله ويجب
 فان خلف بالله ما يبيع عليك الشفعة فيما يخلف على مذهب الشافعي ^{مع} فيخلف على
 السبب بالله ما اطلقها طلاقا بائنا ^م وكذلك سبب لا يرتفع كعبد مسلم يدعي

عتقه **ش** فان المولى يخلف بالذمة ما اعتقته فائدة ضرورة الى الخلاف على المصل
 لان السبيل لا يمكن ارتفاعه فان العبد لم يمت اذا اعتقك لا يستوفى **م** و
 في ائمة والعبد الكافر على المصالح **ش** لان السبيل قد يرفع فيهما اما في الامة وفي
 لردة والحق الى دار الحرب ثم السبي واما في العبد الكافر فيا النقص لعهده والحق في
 ثم السبي **م** ويخلف على العلم من ورث شيئا فادعاه او روى على البستان او هب
 او اشترا **ش** البستان القطع والموجب له والمشتري يخلفان بالله تعالى ليس له
 لك فعدم الملك مقطوع به بخلاف الوارث فانه يخلف بالله تعالى اعلم انه ملك لا فائه
 ينفي العلم بالملك وعدم الملك ^{السبي} مقطوعا به في كلامهم **م** وصح فداء المالف والصلح منه ولا يخلف
 بعه **ش** اى اذا توجه المالف فقال اعطيت هذه العشرة فداء عن المالف وقبل الصراخا
 للمدعي ^{عليه السلام} صلحت عن دعوى المالف كذا وقبل المخرج وبسقط حق المالف **باب في المصالح**
 ولو اختلفا في قدر الثمن والبيع حكيم بن برخن وان برهنا حكم لمثبت الزيادة **ش**
 وهو البايع ان كان الاختلاف في قدر الثمن والمشتري ان كان الاختلاف في قدر البيع
م وان اختلفا فيهما **ش** كما اذا قال البايع بعث العبد الواحد بالغتين وقال المشتري
 له بل بعث العبدتين بالف **م** ففيه البايع في الثمن ووجه المشتري في البيع او لو ان عجز
 رضى كل من باءه يدعيه الاخر والة **ش** الفاش فقول له وان عجز ارجع الى الصور الثلث
 اى ما اذا كان الاختلاف في الثمن والبيع او فيهما فان كان الاختلاف في الثمن فيقول
 للمشتري امان ترضى بالثمن الذي ادعاه البايع والا فسنخا البيع وان كان الاختلاف
 في البيع يقال للبائع امان تسلم ما ادعاه المشتري والا فسنخا البيع وان كان الاختلاف
 في كل منهما يقال ما ذكرنا فيهما فان رضى كل بقول الآخر فطاهر والة **ش** الفاش **م** ويخلف
 المشتري **ش** في الصور الثلث لا تديط الباءة بالثمن فانما راسبق وايضا استعمل
 فائدة النكول وهو وجوب الثمن وفي بيع التسلوة بالتسلوة وفي الصنف يبدل القاف

القاضي بآتمه ثلثه ويختلف كل على نفي ما يدعيه الآخر وله احتياجه الى
 ما يده هو الضاليج **م** وفيه القاضي البيوع **ش** اي بعد التخي الفم **و**
 نفي الزمده دعوى **ش** اي اذا عرضا اليه من اولا على المشتري فان نفي الزمده
 دعوى البيوع وان حلف يورض اليه من على البيوع فان حلف يفسخ البيوع
 فان نفي الزمده دعوى المشتري فله علم ان الاختلاف اذا كان في التمن فالحال
 قبل قبض البيوع موافق للقبول ان البيوع يدعي زيادة التمن فالمشتري
 ينكرها والمشتري يدعي وجوب تسليم البيوع باقل التمنين والبياع ينكر
 وكل منهما مدعي ومنكر فيتمى القان اما بعد قبض البيوع في القول فيتمى القان
 المشتري لا يدعي شيئا لان البيوع قد سلم له والبياع يدعي زيادة التمن وان
 المشتري ينكره لكن التخي الفم **ش** اي ثبت بقوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان
 والمسئول قائمه على الفاتر **م** ولا تخالف في الاجل وشروط الخيار وقبض
 بعض التمن ويختلف المنكر **ش** سواء اختلف في اصل الاجل او في ذلك فقال المشتري
 التمن مؤجل وانكر البياع او قال المشتري التمن مؤجل **ش** اي وقال البياع لا بل
 الى نصف سنة حلف منكر الزيادة او قال احدهما البيوع بشروط الخيار وانكر الآخر
 او قال احدهما الى ثلثه ايام وقال الاخر بل يومين او قال المشتري
 ائبت بعد التمن وانكر البياع **م** ولا بعد هلاكه ويختلف المشتري على هلاكه **ش**
 ثم اختلفوا في ذلك التمن فلا تخالف عند حقيقته والرجوع فرج والقول في المشتري
 وعند غير رج نفي القان ونفي البيوع **ش** اي على اتمه الهالك لان كلاً منهما
 يدعي عقداً ينكره الاخر فيتمى القان ولهما ان التخي الفم بعد قبض البيوع على خلاف
 القياس فلا يتعدى الى حال هلاك البت **م** ولا بعد هلاكه بعينه الا ان
 يورض البياع بترك حصته الهالك **ش** اي لا يأخذ من ثمن الهالك شيئاً اصله **و**

يُجْعَلُ الْحَالُ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فَكَانَ الْعَقْدُ يَكُونُ عَلَى الْقَائِمِ فَيُنْفِى الْعَانَ هَذَا
فَيُخْرِجُ بَعْضُ الْمَشَاحِيخِ وَيَنْصَرِفُ الْاِسْتِثْنَاءُ عِنْدَهُمْ إِلَى التَّيْهِ الْفَوْقِ وَالْوَلَا
الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ يَأْخُذُ الْحَتَّى فَلَا شَيْءَ لَهُ إِلاَّ يَأْخُذُ مِنْ
لِالْحَالِ شَيْئاً أَصلاً وَقَالَ بَعْضُ الْمَشَاحِيخِ رَجُوعُ يَأْخُذُ مِنْ ثَمَنِ الْحَالِ بِقَدَرِ مَا
اقْتَرَبَ الْمَشْتَرِي وَائْتِمَالُهُ بِوُجُودِ الزِّيَادَةِ فَالْاِسْتِثْنَاءُ يَنْصَرِفُ إِلَى مَعْنَى الْمَشْتَرِي
لِإِلْحَاقِ الْفِي بَعْضِ أَهْلِ الْاِسْتِثْنَاءِ الْقَانُ وَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمَشْتَرِي مَعَ مَعْنَى
أَنَّ الْآنَ يَنْصَرِفُ الْبَايِعُ إِنْ يَأْخُذُ الْحَتَّى وَلَوْ لَمْ يَأْخُذْ فِي الْحَالِ فَالْحَالُ يَأْخُذُ مِنَ الْمَشْتَرِي
لِأَنَّ مَا يَحْتَلِفُ إِذَا كَانَ مُشْتَرِئاً بِأَيِّدِ عِيَةِ الْبَايِعِ فَإِذَا اخْتَلَفَ الْبَايِعُ الْحَتَّى ضَلَّ عَنْ
جَمِيعِ مَا دَعَاهُ عَلَى الْمَشْتَرِي فَلَمْ يَحَاجْ إِلَى تَحْلِيلِ الْمَشْتَرِي وَلَوْ فِي ذَلِكَ الْكِتَابَةِ
وَلَوْ فِي تَرْكِ الْمَالِ بَعْدَ الْقَائِدِ وَصَدَّقَ الْمُطْلَمُ إِنْ حَلَفَ وَلَا يَعُودُ لَمْ يَنْصَرِفْ إِذَا قَامَ
عَقْدُ لَمْ يَقْعِ الْاِخْتِلَافُ فِي تَرْكِ مَالِهِ فَالْقَوْلُ لِلْبَيْعِ وَلَا تَحِلُّ الْعَلَّةُ أَنْ
تَحِلُّ الْفَا بِنَفْسِهَا أَلَا قَالَهُ وَيَعُودُ لَمْ يَذَلَّ بِمَوْجُودِ الْعَلَّةِ أَلَا تَسْمُو سِقَاطَ الْاِخْتِلَافِ
وَالْاِخْتِلَافُ لَا يَعُودُ وَلَوْ اخْتَلَفَ فِي قَدَرِ الثَّمَنِ بَعْدَ الْقَائِدِ الْبَيْعِ عَلَى الْفَاوِاقِ
الْبَيْعِ فَانْجَمَ إِذَا تَحَلَّى الْفَا تَفْسِيحُ أَلَا قَالَهُ وَيَعُودُ الْبَيْعِ وَفَاغِبَ مَسْمُومٌ وَلَوْ
اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ الْاِجَارَةِ وَالْمَنْفَعَةِ قَبْلَ قَبْضِهَا عَلَى الْفَاوِاقِ لَمْ يَأْخُذْ حَلْفُ الْمَشْتَرِي
أَوَّلَهُ أَنْ اخْتَلَفَ فِي الْاِجَارَةِ وَالْمَوْجُودِ اخْتَلَفَ فِي الْمَنْفَعَةِ قَبْلَ قَبْضِهَا وَإِنْ فُضِّلَ
نَبَتْ قَوْلُ صَاحِبِهِ وَإِنْ بَرَّهْنُ قَبْلَ أَنْ يَبْرَهَنَ فَجَعَلَ الْمَوْجُودَ فَلَا اخْتِلَافَ فِي الْاِجَارَةِ
وَجَعَلَ الْمَشْتَرِي وَلَئِنْ اخْتَلَفَ فِي الْمَنْفَعَةِ لَمْ يَأْخُذْ حَلْفُ الْمَوْجُودِ نَبَتْ زِيَادَةُ الْمَنْفَعَةِ
وَالْحُجَّةُ لَا بَاقٍ وَجَعَلَ كُلُّهُ فَضْلَ بَدْعِيَّةٍ أَنْ اخْتَلَفَ فِيهَا لَمْ يَأْخُذْ حَلْفُ الْمَوْجُودِ
أَجْرُ سَنَةٍ بِمَا بَيْنَ وَقَالَ الْمَشْتَرِي لَا بَلَّ الْجَوْرِ فِي سَنَتَيْنِ بِمَا بَيْنَ وَقَامَا الْيَسَنَةُ
فِي سَنَتَيْنِ بِمَا بَيْنَ وَلَا تَحِلُّ الْعَانَ اخْتَلَفَ بَعْدَ قَبْضِ الْمَنْفَعَةِ وَالْقَوْلُ لِلْمَشْتَرِي

شراء ان اختلفا في قدر الاجرة بعد قبض المنفعة فلا تألف والقول **لا** يشترط
 لانه منكر للزيادة وهذا ظاهر عندنا بحقيقة واذا كان الف
 بعد قبض المبيع عا خلا في القياس فلا تقاس الاجارة على البيع فان التماثل
 في الاجارة ثبتت قبلا على البيع واما عند مجمل رح فلا ان البيع ينفسخ
 بقيمة المال وهما ليسا في قيمة **م** وبعد قبض بعضها عا خلا
 فسخت فيما بقي والقول **لا** يشترط فيما مضى **ش** فان الاجارة تنعقد بسنة
 فسنة فكلها تنعقد بعقود مختلفة فيما بقي منها فان قبلا على البيع و
 فيما مضى لا يلحق القول فيه **ل**لنكر وهو المستأجر وان اختلف الزوجان
 في متاع البيت فلها ما صلح لها وله ما صلح له **ش** اي ان اختلفا ولا
 بينة لاحدهما في صلح **ل**لثا يكون للمرأة مع يمينها ما صلح للرجل
 او للرجل **و**الثا يكون للرجل مع يمينه **م** وان ما احدهما للمشكك
 للحوي **ش** المراء بالمشكك ما يصلح للرجل **و**الثا فهو للحي مع يمينه هذا
 عندنا بحقيقة رح وقال ابو يونس فذبح على المرأة ما يجزئها
 والباقي للزوج مع يمينه والحيوة والوف سواء لقيمة الورثة مقام المورث
 وعند مجمل رح ان كانا حيين فلما قال ابو حنيفة رح وبعد الموت يطرح
 لها الورثة الزوج **م** وان كان بعدهما عبدا فالكل للحي في الحياة وللحي بعد
 الموت **ش** وعندهما العبدان الزوجان والمكاتب **فصل** ولو قال ذولا
 اليد هذا الشيء او ذنبه او اعرابه او جرسه او حنجره زيد او غصبه
 منه وبره عليه سقطت خصومة المدعى **ش** لان هؤلاء ليسوا
 بخصومة **م** وان قال شعوبه من الغايب او قال لمدعى غصبه او
 او سرقة لا وان بره في ذل يدعي ايدع زيد **ش** لان ذل اذا قال

شئ منه من الغائب فقد قرأ أنه يد خصومه فلا تسقط عنه الخصومة
وكذا إذا ادعى الفعل على اليد كما إذا قيل غصبته مني أو سرقته مني
لا تسقط عنه الخصومة وكذا إذا قال سرق مني وقال ذليلي أو دعيته
فلأن لا تسقط الخصومة عنه بل بحقيقة ولا يوجب رفع وعند محمد
رفع تسقط كما لو قال الشهود أو دعه من لا تعرفه **ش** فإنه لا يرفع
الخصومة لأنه إما أن يكون المدعى الذي أو دعه عنده **م** بخلاف قولهم نعرفه
بوجهه لا بألمه ونسبه **ش** وتسقط الخصومة عنه بل بحقيقة رفع فإن
الشهود يعلمون بأنه المدعى ليس هو المدعى وعند محمد لا تسقط الخصومة
حيث لم يذكروا شخصاً معيناً أو دعه عنده **م** ولو قال أتبعته من
زيد **ش** أي قال المدعى اشتريته من زيد **م** وقال ذليلي أو دعيته هي سقطت
بأنه لا إله إلا الله من المدعى أن زيد وكذا بقضيه **ش** فإن المدعى إذا قال أنه
اشتريته من زيد فقد قرأ أنه وصل إلى اليد من جهته فلا يكون يد
يد خصومه إلا إذا ثبت الوكالة بقضيه هذه المثل تسمى ثمرة كتمان
الدعوى لا لها خسران وهو لا يرفع ولا يرفع ولا يرفع ولا يرفع ولا يرفع ولا يرفع
الغصب وأيضا فإنما خسران أقوال فعند ابن شبيب لا تسقط الخصومة
وعند ابن أبي ليلى تسقط بذكر بيته وعند الجوف رفع أن كان ذولا
اليد رجلا صالحا تسقط الخصومة لأن كان معروفا بالجيل لا
مكان أن يرفع ما في يدك إلى من يغيب عن البلد ويقول له أو دعه
عندي بخسران الشهود كيكلا يمكن له حال الدعوى على وعند محمد لا
لا يرفع إذا قال نعرفه بوجهه لا بألمه ونسبه وعند الجوف حتى
يندفع الخصومة بالبيته كما ذكر **باب دعوى الجارين** **ش** في الخارج في

فالملك المطلق عندنا احق من بجة ذي اليد وان وقت احدهما فقط **ش**
 اعلم ان بجة الخارج عندنا احق من بجة ذي اليد وعند الشافعي ربح بجة
 ذي اليد احق ثم ان وقت احدهما فقط فعندنا ب حبيفة ومجروح الجاني
 احق وعند ابو يوسف ربح صاحب الوقت احق **م** ولو برهن خارجا على
 شيء قضى له **ش** هذا عندنا وعند الشافعي ربح تعاقب البيتين **ن** فان
 برهننا في نكاح سقط **ش** لا تمنع الجمع بينهما بخلاف الملك فان الشك
 فيه ممكن **م** وهي لمن صدقة وان ارجا والسابق احق وان اقرت لم لا بجة
 له في كل فان برهن الاخر قضى له ولو برهن احدهما وقضى له ثم
 برهن الاخر لم يقض له الا اذا ثبت مسبقه **ش** كما اذا لم يقض بجة الخارج
 على ذي يد ظهر نكاحه الا اذا ثبت مسبقه اي اذا كانت امرأة في يد رجل و
 نكاحه ظاهر فادعى الخارج ارجا وجنده واقام البينة لم تقض له الا اذا
 اثبت ان نكاحه سابق **م** فان برهننا على شيء شئني من ذي يد فكل نصفه
 بنصف الثمن بنصفه او تركه **ش** اي لكل واحد منهما الويل ان شاء ان ينصف
 ذلك الشيء بنصف الثمن وان شاء تركه **م** وترك احدهما بعد ما قضى
 لم يأخذ الاخر عليه وهو للسابق **ن** ارجا **ش** اي في كل الشرائع من ذي اليد
 تاريخا **م** ولذي يدك لم يوتخا واودع احدهما من ذي يدك ولذي وقت
 ان وقت احدهما فقط وله يلحما **ش** اي ان ارجا والسابق احق وان لم
 يوتخا واودع احدهما فان كان في يد احدهما وفي اليد وفي ولا يمكن في
 يد احدهما فان وقت احدهما احق وان لم يوتخا احد منهما فعد
 مراك لكل نصفه بنصف الثمن او تركه **م** والشرائع احق من هبة و
 صدقة مع قبض **ش** اي قال احدهما اشتريته من زيد وقال الاخر هب

لزيد وقبضته وتصرفا على زيد وقبضته وبهنا فمضى الشرع
والشرع والمهر سواء وهن مع قبض الحق من هبة معه فان برهن خارجا
على ملك مؤرخ او شر مؤرخ من واحد او خارج على ملك مؤرخ وذو يد
على ملك قديم فالسابق الحق وان برهن على شر متفق تاريخي **الحق**
او قال احدهما اشترى من زيد وقال الامر اشترى منه من عمرو **او وقت**
احدهما فقط لا استويا **ش** والى صلته اذا وقت احدهما فقط او تلقيا من واحد
فصاحب الوقت الحق وان تلقيا من اثنين فيهما سواء **م** ولو برهن خارج
وذو يد على ملك مطلق وقت احدهما فقط فالخارج الحق وان برهن
خارج على الملك وذو اليد على الشر منه لو برهن على سبب لا يتكبر
كالشاي وجلب لبن وانما جبن اوليد او جبر صوف وذو اليد الحق
ولو جبر على الشر من الموزيك وقت سقط وترك المال في يد من معه
ش اي برهن كل واحد من ذي اليد والخارج على الشر من صاحبه ولم يذ
تاريخا سقط البستان وترك المال في يد صاحب اليد عند المخرج بقضي
للخارج كان ذاليد اشترى اوله فباعه من الخارج فخلا يعكس ان
البيع قبل القبض لا يجوز وان كان في العقار عند المخرج وايما قال
بلا وقت حتى لو اجماعه تفصيل مذكور في الهداية وطالبعها ان
اعلم ان صاحب الهداية ذكر هذه المثل من غير طبيط واما جمعها
من الزينة مضبوطة موجزة فاقول ان برهن اللدعيان فان
كان تاريخ احدهما سابقا فهو الحق وان لم يكن فان كل منهما ذائد
فيما يشان وكذلك ان كل منهما خارجا في الملك المطلق وهذا ان لم يوافق
اخرج احدهما او ارفا ولم يكن احدهما سابقا حتى ان كان سابقا فقد

مزان السابق احق فكذا في الملك بسبب الة اذا تلقيا من واحد فخرج
 احدهما فقط فانه احق وان كان احدهما ذا يد والاخر خارجا فالراجح
 في الملك المطلق احق به شاملة للصور المذكورة الة اذا ادعى مع الملك
 فعلة كما اذا قال كل واحد هو عبد اعقده او بترته وذو اليد احق
 بخلافه اذا قال كل واحد هو عبد كائنه فيما سواه لانهما خارجا
 اذ لا يد على الكاتب ولو قال احدهما هو عبد كائنه وقال الغير
 دبرته واعقده فهذا اولى فالضابطان كل بيسته تكون اكثر ثباتا في
 احق هذا فالراجح وذو اليد في الملك المطلق واما في الملك بسبب ذلك
 سببا واحدا فان تلقيا من واحد فذو اليد احق وان تلقيا من اثنين
 فالراجح احق شاملة للصور المذكورة وان ذكر السببين كالشرا والمهبة
 وغير ذلك ينظر الى قوة السبب كما في المتن **م** ولا يخرج بكثرة الشهود **م** فان
 الترجيح عندنا بقوة الدليل لا بكثرة **م** ولو ادعى احد الخارجين نصف دار
 الاخرى كلها وبرهما فالربع للاول وقاله الثلث والباقي للثاني **م** اعلم الة
 اباخيفة رح اعتبر في هذه المسئلة طريق المنازعة وهو ان النصف
 مدعى على ملك منازعة **م** في النصف الاخر وفيه منازعة على السؤل **م** فينصف
 فلهما الكل ثلثة ارباع ولصاحب النصف الرابع وهما اعتبر طريق العول
 والمضاربة واما سمي بهذا لان في المسئلة كل واحد نصف فالمسئلة من اثنين
 نعوول الثلثة فلهما اكل سهمي ولصاحب النصف سهمي **م** العول واما
 المضاربة فان كل واحد ينصيب بقدر حقه فصاحب الكل له الثلثان
 من ثلثة وينصيب الثلثين في الدار وصاحب النصف له ثلث من الثلثة
 فينصيب الثلث في الدار فيجعل ثلث الدار لانه نصيب الكسور بطريق الاصل

فانما اذا ضرب الثلث في الستة معناه ثلث الستة وهو ثلثان **م** وان كانت
معلمة في الثلثاني نصف بقصا و نصف له به **ش** فان اذا كانت في الثلث
يكون النصف في كل منها فالنصف للذي في يد مدعي الكل لا يدعيه احد فيترك
في يد والنصف للذي في يد مدعي النصف يدعيه كل منهما فمدعي الكل خارج وبينه
الخارج **اولي** **م** فان برهن خارجا على نتائج دابة وارخا فني لم وافق
تاريخه يستلها وان اشكل فلها **ش** اما اذا خالف سببها التارخين بطلت
البسنتان وتوكت الدابة مع ذي اليد **م** فان برهن احد الخارجين على
شيء والاخر على دبعة استويا **ش** ادعى احد الخارجين على ذي اليد ذلك
غضبت هذا الشيء مني والاخر ادعى في او دعيت هذا الشيء عندك وبرهنا
ينصف بينهما استويا فان المودع اذا جرد الودبعة صار غاصبا **م** و
الذي يسحق من اخذ لكم والركب احق من اخذ للجام ومن في السرج من
رد يفه وذو حمله ممن علق كوزه منها **ش** اي صاحب اليد في هذه
القصور **حوالة** **ول** وجالس السبط او المتعلق به سواء كان معه ثوب و طرفه مع
اخر والقول لصبي يعبر في انا حركته قال انا عبد فلان فليس من معه كذا
يعبر **ش** المراد بالتعبير ان يتكلم ويعقل ما يقول وان كان معتبرا ويقول العرف
قول قول له انه يذنب **ش** قال انا عبد ذيل هو في يدك وكان عبد العرو له
ما اقر له عبد اقر الله ليس في يذنب فيكون عبد الصاحب اليد واللم يكن معتبرا
لا يكون في يذنب فيكون عبد الصاحب اليد قول اليد على الاذن لا يدعيه في يده
على الملك فان من ركبنا في يدنا يتصرف فيه تصرف الملك لا يجوز ان
ملكه فان الاصل في الاذن المدة فيكون المدة التي يعبر عبد الصاحب اليد
م والحاصل من جازمة عليه او مقبل بناية انقال تربع **ش** اتصال من البيع اتصال

ل جدار عجلان بحيث يتداخل الإنسان هذا الجدار في بيت ذلك وانما يتصل إلى اتصال
 التبرع لها انما بينان يلجى طامع جدارين آخرين بمان مريع **م** بل من له عليه
 حواشي **م** المراد بالهرادى الخشب الذى توضع على الجذوع **م** بل بين الجارين لو تنازعا
ش او اذا كان له جدار على حواشيه ولا شيء له من عليه فهو سلبها **م** وذو بيت
 من ذاك كغيبوت منها في حق ساحتها **ش** بنا على ان لا تخرج بكثرة العلة
م ارض ادعى رجل الغاني يده واتو كذلك وبرهنا فوضعت يد هما فان برهن أحدهما
 او كان قد برهن فيها او بنى وصحفي فبنى بيده **ش** فان الاشغال دليل اليد **م**
دعوى النسب مبسوطة ولدت له قن من نصف حول منذ بيعت فاف
 دعى البائع الولد بثبت نسبه منه وأثبتها ويفسخ البيع ويبرأ الثمن
 وان ادعاه المشتري مع دعوته وبورها **ش** هذا عندنا وعند زفرج
 والشافعي دعوته باطله لأن البيع اعتراف منه بالأمه قبل الدعوى يصيب
 مناقضاً ولنا ان العلق امر خفي فيعفى فيه التناقض وكون العلق
 في يد البائع دليل على انه منه وانما قال وان ادعاه لك ترى مع دعوته
 او بعد حاشى لو ادعى المشتري قبل دعوى البائع ثبت النسب للمشتري
 ويجعل على انه المشتري نكحها واستولد لها ثلثاً شراً **م** وكذلك ادعاه
 بعد موت الأم بمخلاف بعد موت الولد **ش** يعنى ان ماتت الأم والولد حي
 فادعاه البائع وقد جات بهلا قبل من ستة اشهر ثبت النسب لئلا ما الولد
 لأن الولد اصل في ثبوت النسب قال عليه السلام اعقبها ولدها وانما كانت
 الدعوى بعد موت الأم فعند أبي حنيفة مع يوك كل الثمن وعند جمايرى حقه
 الولد بحقه الأم **م** ولو ادعاه بعد عتقها ثبت نسبه ويبرح حقه من
 الثمن **ش** لو ادعى البائع الولد له ولله بعد ما عتق المشتري الأم وقد جات به

لأن قل من نصف حول ثبت نسب الولد ويرد البايع حقه الولد من الثمن
يقال لهم على قيمة الأم وقيمة الولد في أصناف الولد يرد البايع إلى المشتري وما
أصاب الأم لا يرد **م** وبعد عتقه ردت دعواه **ش** وإن ادعى البايع الولد بعد
اعتقه المشتري ردت دعوة البايع **م** كما لو ولد له أكثر من نصف حول وأقل
من سنتين أو ولد له أكثر من سنتين **ش** أو ردت دعوة البايع إذا كانت
المدة من وقت البيع إلى وقت الولادة أكثر من نصف حول **م** إلا إذا صدقه
وإذا صدق المشتري فحكم القلم الثاني كالأول والثالث لم يبطل بيوعه **ش** نعم
الأول ما ذكره لئلا قل من نصف حول من زمان البيع والثاني ما إذا
ولدت له أكثر من نصف حول وأقل من سنتين والثالث ما إذا ولدت
له أكثر من سنتين ففي القلم الثاني ثبت نسبها وأبنتها وبفسخ البيع
ويؤثر الثمن كما في القلم الأول **م** وهو أم ولد فلو كانت أم الولد نكاحاً هي
ولدت من زوجها فملكها أو أمه ملكها أو زوجها فولدت فأدعى الولد وهما
يحمل على هذا **م** ولو باع من ولد عنده ثم ادعاه بعد بيعه مشتريه من نسبه
وردت بيوعه وكذلك لو كانت الولد أمه أو حن أو أجز أو زوجها ثم ادعاه
ش أعلم أن عباداً لله لا يملك ذلك وقع ومن باع عبداً ولد عنه وبيع المشتري
آخر ثم ادعاه البايع الأول فهو منه وبطل البيع لأن البيع يحتمل النقص وما له
من حق الدعوة لا يحمي له فيستحق البايع له بطله وكذلك إذا كانت الولد أمه
أو أجز أو أمه أو زوجها أو زوجها ثم كانت الدعوة لأن هذه العوارض
يحتمل النقص فينتقص ذلك كله وتسحب الدعوة بخلاف الاعتاق والتبني
على ما من أقول ضمير العاقل كاتبك كان راجعاً إلى المشتري وكذلك في قوله أو
كاتب الأم يصير تقييداً للعلم ومن باع عبداً ولد عنه وكاتب المشتري

وهذا خبر غير صحيح لأن المعطوف عليه يسع الولد يسع الأم فكيف يسع
قوله واكتب المشتري الأم وإن كان رجوعاً إلى من في قوله ومن باع عبداً
فالمسألة أن رجلاً كاتب من ولد عنه أو عنه أو أحبه ثم كانت البعثة
صح لا يحسن قوله بخلاف الاعتاق لأن مسألة الاعتاق التي مررت لما
اعتق المشتري الولد لأن الفوق الصريح يكون بين اعتاق المشتري وكتابتة
لا بين اعتاق المشتري وكتابتة الباري إذ عرفت هذا فراجع القمبي في
كاتب الولد المشتري وفي كاتب الأم من في من باع **م** ولو باع أحد التوأمين ولد
عنه ولحقه مشربته ثم ادعى الباع الأم وثبت نسبها منه وبطل اعتاق
المشتري **ش** لأن من ضرورية ثبوت نسب أحدهما ثبوت نسب الآخر والتوأمين
ولذلك بين ولدهما أقل من ستة أشهر **م** ولو قال لمبني معذ هو فخذ
ثم قال هو ابني لم يكن ابنه وإن جدد ذيل بقوته **ش** هذا عندنا حقيقاً
وعندهما أن جدد ذيل بقوته يصير ابن الذئبة في هذه القصة لأن الأقارب في
النسب يولد بالولد لأن النسب مما لا يحتمل النقص والأقارب عنه لا يولد بالولد
م ولو كان مع مسلم وكافر فقال المسلم هو عبدي وقال الكافر هو ابني
فهو حر **ش** ابن الكافر **ش** لأنه يقال الحرية في المال وإن سله في المال إن ذل
الوحداية ظاهرة وفي عكسها الإسلام ببيعة ويعبر عن الحرية وليس في
سعداكتساها **م** ولو قال زوج امرأة لمبني معها هو ابني من غير هو ابني
ابني من غير فهو **م** ولو ولدت أمه مشربة واستحققت غلاماً **م** فأمه
الولد يوم يخاضه وهو حر **ش** أي ولدت أمه مشربة وادعى المشتري
الولد ثم استحققت الأم فالولد حر ويضمن الأب وهو المشتري قيمة
الولد المستحق لأن ولد الغر وحرياً لقيمة والمراد بالمعزول رجل وطش

امراة على ملك عيين او نكاح فولدت ثم استحق وانما يسمى مغرورا
لأن البايع غرة وبيع منه جاريته لم تكن من ماله وتعتبر قيمته
الولد يوم الخصومة **م** فان مثا الولد فلا شي على ابيه **ش** لعلم البيع
منه **م** وتركته له **ش** لا نه حر الا صل **م** فان قتله ابوه او غيره غرم الاب
قيمه ورجع لها كتمها على بايعه لا بالعقر **ش** ان قتله الاب ضمن
قيمه المستحق وكذا اذا قتله غيره واخذ العبد دينه فان الذي بهد
له فسله منه البذل كسله من الولد ثم منع البذل من المستحق كنع الولد
منه وفيه القيمة ويرجع بقيمته على البايع كما يرجع بثمنها ولا يرجع
بالعقر الذي اخذ منه المستحق **م** انه بدل استيفاء منفعة البضع **ب** **القول**
عولجا بحق العقر عليه وحكمه ظهور المقر به لا انشاء فصح الاقرار بالسر
لا بطلان او عتاق مكروه **ش** لما كان حكم الاقرار بالظهور لا انشاء صح
الاقرار بالسر لم ولا يصح عليك الحر لانه ولا يصح الاقرار بالطلاق والعتق
مكروها ولو كان انشاء لصح لان طلاق المكروه ولعتاق واقوعا عندنا
م ولو اقر بغيره لم يحق معلوم او مجهول صح ولو لم يبين ما ينحل بماله
قيمة **ش** صحة الاقرار بالمال مبنية على انه اخبارك انشاء تمليك **م** وصدق
المقرع خلفه ان ادعى المقر له اكثر منه ولا يصدق في اقل من درهم في مال
ومن النصف في مال عظيم من الذهب او من الفضة ومن خمس وعشرين في مال
ومن قدر النصف قيمة في غير مال الزكوة ومن ثلثة نصف في اموال عظام و
درهم ثلثة ودرهم كثير عشر **ش** هذا عندنا في حنفية راجح لان جميع الكثر
اقله عشرة وعندنا لا يصدق في اقل من النصف وكذا درهمي درهم وكذا
كذا احد عشر وكذا واحد وعشرون **ش** لان كذلك كناية عن العدين بنو

واقل عدد دين يذكران بغير واحد عشر واقل عدد دين يذكران بالواحد
 وعشرون **م** ولو قلت بلا واحد عشر **ش** لا تلو نظير لثلاثة بلا واحد
 فاقرب منه اثنان بلا واحد يعني احد عشر ومع واو فاية واحد وعشرون
 والربع زيل الف **ش** يعني ان ربع لفظ كلام مع الواو فيكون الواو مائة واحد
 وعشرون **م** وعلى او قبل الاقران بدين وصلة فان وصل به هو ودية و
 ان فصل **ش** لان ظاهره ان قران بالدين ف قوله هو ودية يكون بيه
 تغيير بواو بل ان عليه حفظ الواو بدية وهو يفتح ووصوله مفعول كما
 لا مستثناء والتخصيص **م** وعند او مع او في بيتي او في كيستي او صندوق امانتي
 وقوله للمعنى لا تفارقتها او انتقدتها او اجلنتي لها او قضيتكها او برأيتي
 منها او تصدقت بها على او وهبتهما الى او اجلنتي بها على زيد او قران بلا
 ضمير **ش** لا تلو ان لم يذكر الضمير يحتمل ان يراد ان كل ملك يمين ان العقل
 وان تعد كل ملك ولا تقل قوله زقيما واجلنتي راد به اهلنتي في الجواب **ق**
 يراد به حكمت بانك كاذب او ابرأ نسي من ان لا تدعي علي وتصدق علي
 كثير ابرأ بالك تدعي علي بلا حق وهبتي كثير كما في تصدقت واجلنت
 لك ملا على زيد فما صنعت به **م** وان او بدين مؤجل صدق المقر لان
 قال هو حال وخلف بها **ش** اي خلف للقر على انه ليس بمؤجل فيجب له الدين
 كلام **م** ومائة ودرهم كلها دأهم وفي مائة وثوب ومائة وثوبان تعسر
 المائة ومائة وثلاثة اثواب كلها ثياب **ش** علم انه في قوله لفدان على
 ودرهم عند الشافعي ربع نفس المائة كما في مائة وثوب وهو القيس
 وعندنا اذا ذكر بعد لفظ العدد ما هو من المقدارات كما قال مائة
 ودرهم ومائة وقفيس محطة تكون المائة من جنس ذلك المقدار **ق**

ما ذكر بعد لفظ العدد المائة عند آخر نحو مائة وثلاثة أبواب وإن لم يكن من
المقدارات كالنوب مثله في بقية المائة **م** والاربعاء بدلية في اصطبل بلن لها
فقط وخاتم حلقة وفصة **ش** والاربعاء بلنم حلقته وفصته فهذا
من باب العطف على معنى عاملين مختلفين والمورد مقدم نحو في
الدار زيد والجرجع وكذلك قوله **م** وسيف جفنه وحمائله ونسله
ونجالة العبدان والكسوة **ش** الجملة البيت المتين بالثب والنسب **م**
وتعريف قوسرة اياها كنوب في منديلة او نوب في ثوب ونوب في غيرة
اثناب واحد **ش** هذا عند ابو سفيان فان عشرة اثناب لا تكون ثابة
لثوب واحد وعند غيره بلنم واحد عشر ثوباً ان النفسى يلقب في
ثياب كثيرة **م** او خمسة في خمسة بنية الضرب خمسة وبنية مع
ش وعند حسن ابن زياد بلنم خمسة وعشرون وقد ذكر في كتاب
الطهريق **م** وفي من درهم الى عشرة وما بين درهم الى عشرة عليه
ش هذا عند ابو حنيفة ربح لان الغاية الاولى تدخل منورة الى حيرة
لا تدخل وعندهما وعندهما تدخل الغاية الثانية فتجبع عشرة وعند غيره
ربح لا يدخل شيئاً منهما فتجبع ثمانية **م** ومن دارع ما بين هذا الحارط
الى هذا الا يطاله ما بينهما **ش** والفرق بين حنيفة ربح ان في قوله ما
بين الواحد والعشرة لا وجود لما بينهما الا بانضمام الاول كما يقال
سنتي ما بين خمسين الى ستين الى مع انضمام الواحد الذي دون الخمسين
مخالفة ما بين الحارطين **م** ولو اقر بالجل صرح وحمل على الوصية من غير
ش اي يحمل هذا الاقرار على ان رجلاً اوصى بالجل لرجل ومات الوصي فانه
يقرب وارثه بانه الموصل لهم وكذلك ان يتن سبباً اصل الى امارش ووصية

صنية **ش** أي ويصح الاقرار للجل ان بين المقر سبباً أصلياً كالاثوث والوصية
 فان الوصية للجل تصح والجل يوث وان لم يبين سبباً أصلياً كما بين
 للصبية او قال استبريت له لا يصح وانما يحتاج الى ذكر السبب الأصلي
 في الاقرار للجل لان الوصية منعينة هناك بخلاف الاقرار للجل فان الـ
 متعارضة كالاثوث والوصية **م** فلان ولد قد جثا قتل من نصف جث
ش أي من وقت الاقرار **م** فله ما قرأ وان ولدت حيتي فلي وان ولد
 ميتاً فلم يوصى والمورث **ش** لانه اذا بين السبب وقال ان فله ما وصي
 لهذا للجل وان فله ما مات وتوكله ميراثه فيكون هذا اقراراً بملك
 الموصى والمورث فيقسم بين ورثتهما **م** وان فترسبع او اقرار
 انهم لا اقرار لعاش **ش** هذا عند الجوسف **م** وعند محمد لا يصح اقرار
 ويجعل على السبب الصالح **م** فان اقر بشرطين **ش** أي فان قال فلان
 على الف درهم على بلخير فيه ثلاثة ايام **م** صح وبطل شرطه **ش** لان
 الخيار للفسخ والاقرار لا يحتمله ومن المتشاكس الكثيرة الوقوع انه
 اقر ثم ادعى انه كاذب في الاقرار فعند ابي حنيفة ويجعل صح لا يلف
 لا قوله لكن يفتي على قول **م** يوسف **م** ان المقر له يختلف للمقرلين
 كاذباً وكذا لو ادعى وان المقر فعند البعض لا يلفق الى قوله لان حق
 الورثة لم يكن ثابتاً في زمن الاقرار والاصح التحليف لان الورثة ادعوا
 امر لوارثه المقر يلزمه فاذا انكر يستلحق وان كان الدعوى على
 المقر له واليمين عليهم بالعلم قاله فاعلم انه كان كاذباً **أ** **ش**
 ومن استثنى بعض ما اقر به مستقيماً لزمه باقيه وان استثنى
 كله فحله **ش** أي لزمه كله لان استثنى الكل لا يصح **م** وان استثنى

كَيْلًا أَوْ زَيْتًا مِنْ ذَرَاهِمَ مِثْقَلِ قِيمَةٍ وَإِنْ اسْتَشْنَى غَيْرَ هَاتَيْنِ الْمِثْقَلَيْنِ
شَأْنُ قَالَ لَهُ عَلَى مِائَةِ دِرْهَمٍ أَوْ دِينَارًا أَوْ قَنْصَرًا حِطَّةً مِثْلَ اسْتِشْنَاءِ
وَأَنَّ قَالَ لَا تَوْبَهُ هَذَا لَمْ يَصِحْ عِنْدَ الْحَنِيفَةِ وَالْبُيُوتِ فَدَخَلَ لَوْ جُودَ الْمَجَانِ
مِنْ وَجْهٍ إِنْ كَانَ مِثْلَهُ أَوْ مَوْزُونًا وَعِنْدَ عَمَلِ رَجُلٍ لَا يَصِحُّ فِي الْحَالِ
الْمَجَانِ وَعِنْدَ الشَّائِفِ رَجُلٍ يَصِحُّ فِي الْحَالِ لِلْمِثْقَلِ مِنْ حَيْثُ الْمَالِيَّةُ **م** وَمِنْ أَقْرَبِ
وَصَلَّاهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بَطْلَ الْقَرَارِ وَلَوْ اسْتَشْنَى بِنَاءً لِقَرَّتْهَا كَانَا
لِلْمَقُولِ **ش** لَنْ أَلَا كَسْتُمْ لَا يَصِحُّ لَنْ الْبَاءُ إِنَّمَا يَدْخُلُ بِالْبَقِيَّةِ وَمَا هُوَ
يَصِحُّ اسْتِشْنَاءُ **م** وَأَنَّ قَالَ بِنَاءُ هَاتَيْنِ وَغَيْرُهُمَا لَمْ يَكُنْ قَالَ وَفَقِيَ لَمْ
وَحَلَّةُ الْبَسْتَانِ كَيْلًا **ش** إِنْ قَالَ هَذَا الْخَاتَمُ لَفَزَهُ إِنْ فَضَّهَ أَوْ هَذَا
الْبَسْتَانِ لَهُ إِنْ تَخَلَّلَ لَا يَصِحُّ أَلَا كَسْتُمْ وَلَوْ قَالَ الْحَلَقَةُ لَهُ وَالْفَقُّ لَمْ
أَوْضُوهُ وَالتَّخْلُفُ يَصِحُّ **م** فَإِنْ قَالَ لَهُ عَلَى الْفُتْنِ عَنْ عَبْدِ مَا قَبَضْتَهُ
وَحَيْثُ فَإِنْ سَلِمَ الْمَقُولُ لَمْ يَلْزَمْ أَلَا لَفْ وَالْأَلَا **ش** قَوْلُهُ مَا قَبَضْتَهُ صِفَةُ
الْعَبْدِ وَقَوْلُهُ وَعَيْنُهُ عَيْنُ الْعَبْدِ وَهُوَ فِي الْمَقُولِ فَإِنْ سَلِمَ الْمَقُولُ
لَمْ يَلْزَمْ الْحَقُّ لَنْ مِمَّا أَلَا لَوْ وَالْأَلَا **م** وَأَنَّ لَمْ يُعَيِّنْ لَنْ مِمَّا أَلَا لَوْ **قَبَضْتَهُ**
لَفُتْنٍ وَقَوْلُهُ وَمَا قَبَضْتَهُ لَفُتْنٍ عِنْدَ بِيُوكُ فَدَخَلَ سِوَا وَصَلَّاهُ
فَضْلًا لَنْ أَكْثَرَ الْقَبْضِ فِي غَيْرِ الْمُعْتَرِ يَنْتَاقِي الْوُجُوبَ لَنْ جِهَالَهُ
لِلْبَيْعِ كَهَذَا كَيْلًا فَلْيَجِبِ الثَّمَنُ فَيَكُونُ هَذَا جَوْعًا وَعِنْدَهُمَا إِنْ وَصَلَ
صَلَقًا لَنْ يَكُنْ تَغْيِيرٌ عِنْدَهُمَا **م** كَقَوْلِهِ مِنْ ثَمَنِ **ش** أَوْ قَالَ لَفْ **ن**
عَلَى الْفَتْنِ ثَمَنِ ثَمَنِ وَخَمَنِ يَكُونُ لَفُتْنًا عِنْدَ الْحَنِيفَةِ رَجُلٍ وَصَلَّاهُ فَصَلَ
وَعِنْدَهُمَا إِنْ وَصَلَ وَالْأَلَا فَصَلَ **م** وَفِي ثَمَنِ مَتَاعٍ أَوْ قَرْضٍ وَهِيَ
زَيْوَةٌ أَوْ بَيْتُ رَجُلَةٍ أَوْ سَوَاقُهَا أَوْ رِصَاصُ لَنْ مِمَّا الْجَيْدِ **ش** هَذَا عِنْدَ الْحَنِيفَةِ

حنيفة صح **وَصَلَّاهُ** فصل وعندهما ان وصل بصدق لانه رجوع
 عنده بيان تغيير عندهما **وَفُغِصْبًا** فوديعته ان اتمى حذره
 صدق الا فصل في الاخير **ش** اوان قال له على الف من غصب
 ودية الاله اذ يوفى او نهج حذره صدق وصلام فصل وان قال
 سؤقه او رصا صدق ان وصل وان فصل والفرق بين البيع
 والعرض وبين الغصب والوديعه ان الاولين يقعان على الجاني فان
 الداهم بغير الجاني يكون رجوعا والغصب والوديعه يقعان على
 كل ذلك والسؤقه والرصاص من اجس الداهم وانما يثمن
 من داهم مجاز فيكون بغير تغييره **وَصَلَّاهُ** وصل صدق **وَصَلَّاهُ** في غصب ثوب
 وجاء بعيب وفي قوله على الف انه ينقص كذا متصلا وان فصل
ش لان الاكسنة يبيع متصلا لا منفصلا **م** ولو قال اخذت منك الفا
 ودية فلانك وقال لا اخذ بل غصبا ضمن وفي عطيشته ودية **م**
 الاخر غصبتني **ش** والفرق ان في الاول اقر بوجوب الثمن وهو
 وفي الثاني لم يقر بذلك بل الاخر يدعى عليه الغصب وهو ينكره والفرق
م وفي هذا كان ودية له عنده فاخذته فقال هو اخذه **ش** والمقالة
 لانه اقر بدينه ثم ادعى انه كان له فاخذته فيسلمه لا المقوله ويقوم البيعة
م وصدق من قال اجرت فرسي او ثوبي هذا فركبه او لبسه ورده على
 او خاطب ثوبه هذا بكذا فقبضه **ش** هذا عند ابو حنيفة مع وعندهما
 ان يسلم اللقوله ثم يدعيه كما في مسئلة الوديعه وهو القبول ووجه
 الاستحسان ان في الاجازة لم يقر ببل الاخر مطلقا بل به ضرورة لا اجل
 الا شفاع فبقى فيما ورد الا ضرر وفي حكمه بالوجوب خلاف الوديعه **ب**

الأقارب دين صحته مطلقاً **ش** أي سواء علم بمسبته أو علم بأقاربه ودين مرضه
ش المراد به مرض الموت **م** بسبب فيه وعلم بذلك أقارب كبدل ما ملكه أو تلفه
أو محرم عنه سواء **م** وقد ما على أقربه في مرضه **ش** هذا عندنا وعند
الشافعي ينع هذا يساوي الأولين لا سواء السبب وهو الأقارب وإن
أقارب المريض وقع بما يتعلق به حق الغيب **و** الصلح على الإرث وإن شمل ما له
ش أي الديون الثلاثة وهو دين الصلح ودين المرض بسبب معلوم ودين
المرض الذي علم بحرقه أو إراقته على الإرث وإن شمل جميع المال **م** ولا ينع
أن يخص **ش** أي المريض من الموت **م** غير ما ينعضاد دينه ولا إقراره لو ارثه إلا
أن يصدق به البقية **ش** أي بقيمة الغرث في الدين وبقيمة الورثة في الأقرار
لو ارث **م** وإن أقر **ش** أي المريض **م** بشئ لرجل ثمة يسوؤه ثبت نسبة بطل
ما أقر ومعه ما أقره بحبيته ثم نكحها **ش** لأن في الأول إقرار المريض لا يثبته
والثاني لا بحبيته **م** ولو أقر بثقة غلام حمل نسبه ويولد مثله مثله
ش أي هما في السن بحيث يولد مثله مثله **م** وصلقة الغلام ثبتت نسبة
ولو في مرضه وشارك الورثة **ش** تصديق الغلام أما يسترط إذا كان ممن
يعتبر ولا يعبتر وثمة المقر ثبتت نسبة وشارك الورثة به تصديق **م** و
صما قرأ رجل والمرأة بالوالدين والولد والزوج والمولى وشرط تصديق
هؤلاء كما شرط تصديق الزوج أو شهادة القابلة في إقرارها بالولد
ش نكحي شهادة امرأة واحدة وذكر القابلة خرج من خارج العادة **م** و
صح التصديق بعد موت المقر الأمن الزوج بعد موته مقورة **ش** هذا
عندنا بحسبنا لأنه إن حكم النكاح ينقطع بالموت فلا يصح تصديق
الزوج بعد انقطاع الحكم بخلاف تصديق الزوج قبل أن يحكم النكاح

ح باق بعد الموت لوجود العدة وعندها يصح باعتبار ان حكم النكاح
 وهو الارتفاع باق بعد الموت لانه التصديق يستند الى قول القوار
 والارتفاع معلوم **م** ولو اقر بنسب من غير الولدة كالج وعم له
 يصح لانه تميل النسب على الغير ويرث الامة وارث وان بعد من
 اقر باخ وابوه ميت شاركه في الارتفاع بله نسب **ش** لانه الميراث
 حقه فيقبل فيه اقراره واما النسب ففيه تحميل على الغير **م** ولو اقر احد
 ابني ميت له على اخيه ان يقبض ابيه نصفه فلا شيء له والنصف للاخر
ش اذا كان يزيد على مائة درهم فاقر احد ابني زيد لا يزيد قبض
 خبير فلا شيء المقر الباقي لانه اقرار المقر ينص في انفسه و
 الله تعالى علم **كتاب الصلح** وهو عقد يرفع النزاع مع اقرار **سكوت**
 وانما **ش** اجمع اقرار المدعى عليه او سكوتها وانكاره وعند الشافعي
 رجحان يصح الة في صورة اقرار **ق** قاله قول كبيع ان وقع عن مائة مال
 فبيع فيه الشفعة والرد بعيب وخيار رقية وشروط **ش** سواء
 صلح عن دار او على دار فللشفيع الشفعة ونسبت الرد بالخيار
 الثلث لكل واحد من المدعى والمدعى عليه في بدل الصلح والمصالحة عند
 وبفسد جهالة البدل وما استحق من المدعى والمدعى عليه حصة
 من العوين وما استحق من البدل بجمع بحصة من المدعى وكأجرة
 ان وقع عن مائة منفعة فشرط التوقيت فيه **ش** اذا كان البدل
 منفعة يعلم بالتوقيت كالزمن وسكنى الدار بخلاف ما اذا وقع الصلح
 عن المال على نقل هذا الشيء من هذا الى **م** ويبطل عوق احدهما في اليد
 والاخر **ش** والصلح مع سكوت وانكار معاوضة بحق المدعى وفقد

عين وقطع نزع في حق الموقوف شفعة في صلح عن دار مع احدكما
شاي مع السكوت اواله فكان **م** ويجب صلح على دار **ش** له اذا صلح عن
دار ففي نزع المذموم عليه لم يتبدله ملك ونزع المذموم لستحجة
على المذموم عليه فلا تنفي الشفعة اما اذا صلح على دار ففي نزع المذموم اذا اخذ
عوضا عن حقه فيقول خذ بزمه فتنفي الشفعة **م** وما استحق من المذموم
وقد المذموم حصته من العوض ورجع بالخسومة فيه **ش** اي غناصم
المستحق فيما استحقه **م** وما استحق من البدل رجع الى الدعوى فكله
او بعضه **ش** اكل استحق بعض البدل من بدل المذموم رجع الى دعوى
ما استحق من المصلح عنه وان استحق كله رجع الى دعوى الكل وفي
الصالح مع الاقرار اذا استحق البدل رجع الى المبدل لوجود اقرار المذموم
عليه وفي السكوت والافكار رجع الى دعوى المبدل **م** ولو صالح على بعض
دار يدعيها لم يفتح وجبته ان يترك في البدل شيئا او يسر عن دعوى
الباقى **ش** اتماله يفتح لان بعض الدار يصلح عوضا عن الكل فاذا زاد في
البدل شيئا كدرهم او ثوب يكون ذلك الشيء عوضا عما بقي في بدل المذموم
عليه وان ابر المذموم عن دعوى الباقي يفتح ايضا لان هذه برأة عن دعوى
الاعيان وهي صحيحة وان لم تكن البرأة من الاعيان صحيحة والفرق بينهما
يظهر فيما اذا كان الدار في المذموم عليه كما اذا مات واحد وترك ميراثا
فبني واحد من نصيبه لا يفتح لان هذه برأة عن الاعيان **م** وفي الصلح
عن دعوى المال والمنفعة **ش** قيل صورة الصلح عن دعوى المنفعة ان
يتم على الورثة ان الميت كان او من غنمة هذا العبد وانكر الورثة ولا
انما يحتاج الى ذلك لان الرواية محفوظة انه لو ادعى استيجار عين والمالك

المالك ينكره ثم صلى له **بمؤمن** والمجانبة في النفس وما رويها عمداً
 أو خطأ والرق ودعوى الزوج النكاح وكان عتقا بمان وخلعاً **ش**
 أي كان الصلح على مال عن دعوى الرق عتقا بمان فإن كان الصلح
 إلا قرار كان عتقا بمان في حقها حتى ثبت الولاء وإن لم يكن مع
 إلا قرار فهو عتق بمان في زعم المدعي لا في زعم المدعي عليه بل قطع
 نزاع في دعيه فلا يثبت الولاء إلا أن يقيم المدعي البيعة فكان الصلح
 خلعا في دعوى الزوج النكاح ففي القرار يكون خلعا مطلقا وفي الآخرين
 في زعم الزوج لا في زعمها حتى لا تجب عليها العدة وإن تزوجت زوجا آخر
 جاز في القضاء أما فيما بينهما وبين الله تعالى فإن علمت أنها كانت زوجة
 لا قول لا يحل لها التراجع في عدته وإن علمت أنها لم تكن حلالا لم يجز
 دعواها النكاح **ش** ذكر في الملاءمة أن في بعض نسخ فخر القدر
 جواز الصلح بأن يجعل بدل الصلح زيادة في المهر وفي بعض النسخ عدم الجواز
 ففي الوقاية لاختار هذا لأن الصلح أن يجعل عنه فدية والعوض لم يشترط
 من جانبها وإن لم يجعل فالبدل لا يقع في مقابلة شيء ولا عن دعوى
ش أنه حق الله تعالى **م** ولا إذا قتل ما ذكركم عمداً وصالح عن نفسه
 ثم لئن رقبته لست من تجارته فلا يجوز التمسك فيها **م** وصحة
 عن نفس عمده قتل رجلا عمداً **ش** لأنه عبده من كسبه فينتج نقصه
 فيه واستناده **م** والصلح عن موصوب تلف بأكثر من قيمته أو
 عرض **ش** هذا عندنا في حنفية ربح وعندنا أنه يفتح بأكثر من القيمة إلا
 أن يكون زيادة يتعابن الناس فيها لأن حقيقة القيمة والنزاع
 ويعلم أنه حق في المالك باق واعتباره بأكثر لا يكون ربواً فإن

الزائد على المائة في مقابلة الصورية **م** وفي مؤسس اعتق نصفاً له
صالح عن باقيه بأكثر من نصف قيمته بطل الفضل **ش** هذا بالانقضاء
أما عندهما فظاهر وأما عتله فلا في القيمة منصوص عليه هنا
فلا يجوز الزيادة عليها أو قلة غير منصوص عليها **م** ولو صالح بعض
صحة **ش** وإن كانت قيمته أكثر من وثمة نصف العبد **م** وبذلك صالح عن
دمه لأن حقاً أو على بعض دين يدعيه يلزم المقلل الوكيل **ش**
فهاهنا الصوريين ليس بمنزلة البيع أما في الأول فظاهر وأما في
الثاني فلا لأنه اخذ البعض وحظ الباقي فتنجح الحقوق إلى الموكمل **م**
أن يفهمه **ش** أي الوكيل فيكون البدل عليه لأجل الكفالة لأنه لأجل أن
الصحيح **م** وإنما هو كبيع لزم وكيله **ش** أي فيما يكون الصريح عن مال على
من غير جنس المصالح عنه ويكون مع الإقرار **م** وإن صالح فضولي وضمن
البدل أو أضاف إلى ماله أو أشار إلى نقد أو عرض به نسبة إلى نفسه أو
أطلق ونقد صحيح وإن ينقدان إجازة المدعى عليه لزمه البدل والقرارة
ش أي صالح الفضولي عن جانب المدعى عليه مع المدعى وضمن بدله **الفضل**
أو قال صالحك على الفرد هم من مالي أو الفتي هذا أو على عبدي هذا
أو قال صالحك على هذا أو نقداً على هذا العبد من غير أن ينسبهما
إلى نفسه وأطلق وقال صالحك على الفرد هم ونقد ففقد هذه الشوب
صحة الصريح وإن لم ينقد إلا لفدان أو إجازة المدعى عليه لزمه والقرارة
صحة على بعض عن بعض جنس ماله عليه أخذ بعض حقه وحظ الباقي
ش لا معاوضة لأن بعض الشيء لا يصلح عوضاً للآخر ففتح عن الفسخ
على مائة حالة أو على ألف مؤجل **ش** ففي الأول يكون اسقاطاً لما فوق

فوق المائة وفي الثاني يكون اسقاط الوصف للقول **م** وعن الفجاء
 على مائة زئوف **ش** لانه يكون اسقاط الما فوق المائة واسقاط الوصف
 الجوة في المائة ففي هذه التصويرات الصلح ولا يشترط قبض بدل
 الصلح **م** ولم يصح عن دأهم على دأير مؤجله **ش** لانه هذا الصلح
 معاوضة فيكون صرافية شرط قبض الدأير قبل الا فراق **م** وعن
 الف مؤجل على نصفه حالة **ش** لانه وصف للقول يكون في مقابلة
 ختمًا وزيادة وذلك الوصف ليس حال **م** وعن الا فساد على
 نصفه بيفض **ش** لانه يكون معاوضة الفسود بدل ختمًا وزيادة
 وصف وذلك الوصف ليس حال **م** وعن ايراد نصف دين عليه
 غدا على انه برئ مما زاد ان قبل برئ وان كف عاردينه **ش** او قال اداتي
 ختمًا مما غدا على انك برئ من الباقي فقبل برئ وان لم يؤد الختم
 في الغد عاردينه وهذا عندا في حنفية ومال وبع وعند ابو حنيفة
 لا يعود دينه لان البراءة مطلقة لان كل على للعرض واداة النصف
 لا يصلح عوضا للبراءة فبقى البراءة مطلقة ولما ان على للشرط فتكون
 البراءة مقيدة بالشرط فتفوت بفواته وفيه نظر لان على دخلت
 على البراءة فهذا التعليل لما يصح لو قال ابرأتك عن ختمًا مما على ان تؤد
 الختم الا خري ويمكن ان يجي عنه بانه ان كان في اللفظ هكذا لكن في المعنى
 كل واحد مقيد بالآخر وانه يوارى من البراءة مطلقا بل البراءة على تقدير اداء
 الختم فما فسدت البراءة مشروطة بالاداء فادام يؤد عار حقه من
 المصنف **م** فان لم يوقت لم يعد **ش** اذ لم يوقت الا وابل قال اداتي
 ختمًا ولم يقل غدا ففي هذه الصنوعة ان لم يؤد الدين لم يعود دينه لانه

ابرأ مطلقاً وكذا لو صالحه من دينه على نصف يدفعه اليه غداً وهو
 يفتي بما فضل على الله ان يدفعه غداً قال الخ عليه **ش** ففي هذه الصورة
 ان قبل ان يفتي عن الباقي وان لم يؤت في العذر الخ عليه كما في مسئله
 الاولى وفي هذا بالاجماع فان ابرأه عن نصفه على ان يعطيه ما
 بقوه فهو يفتي ادى الباقي اوله **ش** وقد علق في هذه المسئلة بما لا
 يوسف رحمه في المسئلة الاولى وهذا عجيب بل التعليل الذي ذكره من
 جانب حيفه ومحمد لا يحل انما يقع في هذه المسئلة لان الا برأ
 بالشرط هما كما في المسئلة الاولى ولم ولو علق فيه شيئاً كان ادب
 الى كذا واذا او من لا يفتح **ش** اي قال ان ادب الى كذا فانت برأ من الباقي
 لا يفتح لان الا برأ المعلق تعليقاً صريحاً لا يفتح فان الا برأ فيه معنى
 التملك ومعنى الا سقاط فالسقاط لا ينافي تعليقه بالشرط
 التملك ينافيه في عين المعنيين وقلنا ان كان التعليق صريحاً
 لا يفتح وان لم يكن صريحاً كما في الصور المذكورة يفتح وان قال لا
 يتوكل او لك بما لك حتى تفخروا عنى او تحلفوا ففعل صريح عليه ولو علق
 اخذ المال ولو صالح احد الدين عن نصفه على ثوب اتبع شريكه
 بنصفه واخذ نصف الثوب من شريكه الا ان يضمن ربع الدين **ش**
 فان الشريك ان ضمن له ربع الدين فلا حق له في الثوب هذا اذا
 كان الدين مشتركاً بينهما بان يكون واجبا بسبب متحد كمن المبيع
 صفقة واحدة وعن المال المشترك والموروث بينهما او قيمة
 المستهلك المشترك فان كل اخذ احد الشريكين فلا حرج عليه
 ولو قبض شيئاً من الدين شاركه شريكه فيه ورجوعا على الغير

يم بما بقي **شئ** اي لا يكون للغيرم ان يقول للذي عطاها نصف الدين اني قد
 اعطيتك حقتك فليس لك على شئ فان ما اعطاها اياه مشركه
 بينه وبين شريكه **م** ولو شري بنصفه شيئاً ضمنه شريكه ربع الدين
 او اتبع غيره **شئ** اي شري احد الشريكين بنصفه من الغيرم شيئاً
 فلكل واحد حركه يضمنه ربع الدين لانه صار قابضاً بنصف الدين با
 لمقاصه فيضمنه شريكه الربع ثم في مسئلة الصلح فانه اذا اخذ
 الثوب بطريق الصلح عن النصف ومثل الصلح على الحق فالطاهره قيمه
 الثوب اقل من نصف الدين فلو ضمنه ربع الدين ينقص واخذ الثوب
 فلاخذ الثوب ان يقول الحق ما اخذت الا الثوب فان شيئاً خذ
 بنصفه بخلاف مسئلة الشراء مبناه على الماكه فلا ينقص **شئ**
 بضم الهمزة وبع الدالين **م** وفي الاثر معنى محظوظ والمقاصه بدلين سابق لم
 يرجع الشريك **شئ** اي اذا ابرأ احد الشريكين الغيرم عن نصيبه لا يرجع
 الشريك الا تور على ذلك الشريك لانه البراء اذ لا قبض وكذا ان
 وقعت المقاصه بدينه السابق صورته لزيد على عمرو وخون رجلاً
 فباع عمرو وكبر عبد الله ثم كآبينهما من زيد على يد عمرو حتى وجب كل
 منهما على زيد خون رجلاً وقعت المقاصه بين الميسر التي وجبت لعمرو
 على زيد وبين الميسر التي كانت لزيد على عمرو فليس لعمرو ان يقول لعمرو
 اذن قبضت الميسر التي وجبت لك على زيد حيث وقع المقاصه بينهما
 بين الميسر التي كانت لزيد عليك فاذن ان ينصفها وانما يكون له ذلك
 لانه عمرو قابض بدينه بالمقاصه لا قابض شيئاً **م** ولو ابرأ على بعض قيم
 الباقي على سهامه **شئ** اي اذا كان الدين بين شريكين نصفين فابرا

عن نصف نصيبه وهو أربع قسم الباقي اثنتا عشرة بقية أربع وللآخر
نصف **م** وبطل صلح احدى سلم من نصفه على ما دفع **ش** اذا اسلم
رجل في كثر ورأس مالها مائة وسلم كل واحد خمسين دهما ثم صلح
احدهما عن نصف كره بالخمسين التي دفعها الى المسلم اليه ولينفذ بين
هذا الصلح لا يجوز عندنا حنيفة ومحمد بن وعنده ابو يوسف وجوزني
اذا اشترى عبداً فاقال احدى في نصيبه لها ان لا يفتح في نصيبه خا
لزم واما الدين في الذمة ولو جاز في نصيبهما ان يذم احدى الا خوف
لم يوجد **م** فان اخرج احد الورثة عن عرض وعقار يمان او ذهب بفقنة
او عكس او نقد ين بينهما صلح قل بدله او لا انما يصح عن النقدين **ش** اي
الذاتهم والذاتين هما سواء قل البدل او كثر لانه يصرف للجنس
الى خلة والجنس على ما عرف في كتاب الصرف **م** وفي نقدين وغيرهما احد
النقدين لا الا ان المعطى اكثر من قبله من ذلك الجنس **ش** اذا كان المعطى
مائة درهم يجب ان يكون المائة اكثر من حصته من الدراهم ليكون
ما يسد حصته في مقابلتها وما فضل في مقابلة غير الدراهم
وفلذلك ان الصلح لا يجوز بطريق الا بآراء ان التركة اعيان والبراء
عن الاعيان لا تجوز **م** وبطل الصلح ان شرط فيه لمسلم الدين من التركة
ش يعني اذا اخرج احد الورثة وفي التركة ديون بشرط ان تكون الدين
لبقية الورثة بطل الصلح لانه تمليك الدين من غير من عليه الدين فذا
لصحة الصلح حيلة فقال **م** فان شرطوا براءة الغنى منه او قضاوا
نصيب المصالح منه تبرعاً او اقرضوه قدر فسطه منه فصالحوا عن
غيره واحاطهم بالقرض على الغنى **ش** الحيلة الا وطال يشتطوان

ان يبرأ المصالح الغرما عن حصته من الدين ويصلح عن اعيان
 الشركة بما لا يضر وفي هذا الوجه فائدة بقية الورثة لان المصالح لا
 يبقى له على الغرما حق لان حصته تصير لهم والثانية ان بقية
 الورثة يؤدقن الى المصالح نصيبه نقداً ولجبل لهم حصته من الدين
 على الغرما صح وفي هذا الوجه يتفرع بقية الورثة لان النقد
 من الدين والثالثة وهو ان الطرق وهو الاقراض فلتقرض ان
 حصته المصالح من الدين مائة درهم ومن العين مائة ايضا و
 يصلحون على الداهم فله بذلك يكون بدل الصلح اكثر من مائة و
 هو مائة وعشرة داهم فيقرضونه مائة وهو على مائة على
 الغرما وهم يقبلون الموالاة ثم يصلحون عن غير الدين على عشرة
 فان كان غير الدين بحيث تجوز الصلح عند عشرة فذا هو ف
 لم يكن يرد على العشرة شيئا اخر كسكين مثلكون العشرة
 في مقابلة العشرة والباقي في مقابلة السكين **م** وفي صحة الصلح
 تركه جهلت على مكيل او موزون اختلافاً **ش** فعند بعض
 المشايخ رجح لا يجوز شبهة التوكل وعند البعض يجوز لان
 ههنا شبهة التوكل واعتبار لها لانه يحتمل ان يكون في الشركة من
 جنبه الصلح وعلى تقدير ان يكون يحتمل ان يكون زائداً على بدل
 الصلح فاحتمال الاحتمال يكون شبهة الشبهة **م** ولو جهلت في
 غير المكيل والموزون في بقية صح في الاصح وجه عدم القبح ان
 هذا الصلح يبرأ لانه البراءة عن العيان لا تجوز وان كان
 بيعاً فاحد البدين مجهول فلا يبرأ وجه القبح ان تركه اذا كان

في يد بقية الورثة فالجهة لا تفضل في المنازعة فيجوز **م** بطل الصلح
والقسم مع دين محيط ولا يصلح قبل القضاء في غير المحيط
لوفعل قالوا **صحيح** أي ينبغي أن لا يصلح قبل قضاء الدين في دين غير
محيط ولو صلح فالمشايخ رحمهم قالوا **صحيح** لأن التركة لا تخلو عن
قليل دين والدين قد يكون غائباً ولو جعلت التركة موقوفة تضي
الورثة والدين لا يتضي لأن على الورثة قضاء دينه **م** ووقف قد
الدين وقوله في استحقاقه ووقف الحقوق أساس **صحيح** وجه القيل
أن الدين يتعلق بكل جزء من التركة وجهه استحسان الزوم ضرب
الورثة ومن المثل الحق أنه هل يشتري لصحة الصلح صحة الدعوى
فبعض المستشرقين يثبتون بطلان هذا غير صحيح لأنه إذا ادعى حقاً
مجهولاً في دار فضول على شيء يصح الصلح على ما مر في باب الحقوق و
الاستحقاق ولا شك أن دعوى الحق المجهول دعوى غير صحيحة و
في الترجمة يؤيد ما قلنا **كتاب المضاربة** هي عقد شركة في البيع على
من دخل وعمل من الثمرة أو على البيع أو على توكيل عند عمله وشركة
البيع وغصبك خالفه بضاعة أن شرط كل البيع للمالك فرض
أن شرط للمضارب **صحيح** لعلم أن في هذه العبارة تساهلاً وهو أن
المضاربة إذا كانت عقد شركة في البيع فليغيب بضاعة أو فوضوا
أنما قال ذلك بطريق التغليب والحق أن يقول أن المضاربة أيداع
وتوكيل وشركة وغصب ودفع المال إلى آخره ليعمل فيه بشرط أن يكون المالك
للمالك بضاعة ويشترط أن يكون للعامل قرض فظم الدفع المذكور
في سلك المضاربة تغليباً **م** واجازة كلاً إذا فسد فلا بيع له

له عنده **ش** أي لا يبيع المضارب عند الفساح بل اجتمع له بيع أو لا و
 لا يملك على ما شرط خلوه فالجمل لا يبيع ولا يضمن للمال فيها **ش** أي في المضارب
 الفساح **م** كما في التخييم ولا تصح إلا بمال تصح به الشركة وتسلمه ^{المضارب}
 ويشوع البرع بينهما وتقدان شرط له حدان زيادة عشرة
ش أن كل شرط يقطع الشركة في البرع أو يوجب جباله البرع يفقد
 وماعده من الشرط والفساح التي تفد البيع لا تفد المضاربة
 بل يبطل ذلك الشرط وكذا شرط الوضعة على المضارب **م** والمضارب
 في مطلقها أن يبيع بنقد ونسيئة إلا بأجل لم يفتد **ش** المراد بالملوك
 مالم يقيد بنسيئة أو مكان أو نوع من التيارات **م** ولا يشتد ويؤ
 في أي البيع والشراء **م** ويسافر **ش** عند الوفاء فربح ليس له أن يشا
 وعن أبي حنيفة ربح أنه ان دفع في بلد له ليس له أن يشا وان دفع في غير
 بلد له أن يشا إلى بلد **م** ويبضع ولو ربح المال ولا تفد حصة **ش**
 أي لا تفد المضاربة بان يبضع رب المال خلوه فالن في حصة **م** و
 يبيع ويرهن ويرهن ويوجر وشا جرحا بالثمن على
 أن ينس والآخر **ش** أي يقبل الموالاة **م** وليس له أن يضارب بالثمن
 الملك أو بالبر أو أياك **ش** المضاربة لا تفسد مثل بل تفسد
 دونه كالأيداع ونحوه **م** ولا أن يقرض أو يستدين وإن قيل له ذلك
ش أي يعمل بأريك **م** مالم يفتد عليها **ش** أي على الاستدانة والافراض
 وإنما تصح المضاربة بالعمل بأريك دون الافراض لأن الافراض من
 صنيع التاجر وهي مجلبة البرع بخلاف الافراض إذ لا فائدة فيه **م** و
 لو شغل المال برك أو قصر أو جمل بماله وقيل له ذلك **ش** أي عمل بأريك

م فقد تطوع **ش** لا تملك الا سئل ان **م** فان صبغه احر يكون **ش** شرهما
بما زاد ودخل تحت **ش** اعمل بوايك كالحلطة اى اذا قال اعمل بوايك فصبغه
احر يكون شرهما بما زاد ويدخل الصبغ تحت اعمل بوايك **م** وكذا الخلط ماله
نحوه والقصار **ش** لا تملك الا يحلط به شئ من ماله وانما قال فصبغه
احر حتى لو صبغه اسود فانه لا يدخل تحت اعمل بوايك عند
ابى حنيفة صح لان السواد نقصان عنده واما سائر الالوان
غير السواد فالحلوة فلا يضمن اى يصبغه احر وبالخلط بماله اذا
قال اعمل بوايك **م** وله حصه صبغه ان بيع وحصه الثوب في
المضاربة **ش** اى في مال المضاربة **م** ولا ان يجاوز ملكا او سلعوا
او وقتا او شئ مما عينه رب المال فان جاوز عنه ضمن **ش** بعه
ولا ان يزوجه عبدا او امة من ماله **ش** اى من مال المضاربة **م**
لان يشتري من يعتق على رب المال **ش** سواء كان وريثه او قال ان
المالك اشترى بثلث ثاقل **ش** فلو شرب كان له كالمال **ش** اى كان
للمضارب لا للمضاربة **م** ولا من يعتق عليه ان كان بيع ولو فعل
ضمن وان لم يكن بيع صح فان زادت قيمته عتق حصته ولم يضمن
شئ **ش** لا تملك الا صنع له في زيادة القيمة **م** وسعى العبد في حصته
وقيمة ماله **ش** اى في قيمة حصه رب المال من العبد **م** مضارب
لنصف شري بالفها امة فولدت مساويا الفادعاه موبى
فصارت قيمته الف ونصفه سعى لرب المال في الف وربعه او
اعتقه ولرب المال بعد قبض الفه تضمين المدعى نصف قيمتها
وجه ذلك الدعوة صحيح في الطاهر كذا على فراش السراح لكن لم

لم ينفذ لعدم الملك لأن مال المضاربة إذا صار ثأبياً ناكلاً ولحد
 يثأر رأس المال لا يظلم البائع بكل واحد يصلح أن يكون رأس المال لأنه
 يمكن أن يهلك كله ويبقى واحد فقط فلا يجازى له أحد لكونه رأس
 مال أو بجائزاً إذا أدت القيمة بعد الدعوة حتى صار ثأبياً قيمة الولد
 الفا وختماً ظهر البيع فنفذت الدعوة السابقة ونسب النسب
 عتق الولد بقيام ملكه في البعض ولا يضمن ثوب المال شيئاً لأن
 عتقه بالردعة والملك مؤخر فيضاً إليه فلا صنع له فيه لأنه
 ضمان اعتاق فلا بد من صنع فلا يستسحق في رأس المال نصف
 البيع أو الاعتاق عندل في حنفية فإذا قبض اللف له أن يضمن المضارب
 الذي ادعى الولد نصف قيمة الأم لأن اللف لما خوف صار رأس المال
 لتقدمه استيفاءً ولجارية كالمبايع لكن نفذت الدعوة وصارت
 أم ولد فيضمن نصف قيمتها ضمان تملك فلا يشتط له صنع
باب من المضاربة ولا يضمن المضارب بدفعه مضاربة بل إذا
 كان يعمل الثاني في ظاهر التولية وهو قولهما وإن كان يبيع في تولية
 الحزب عن أبي حنيفة **رح ش** وجعله لا وإن الدفع ابتاع فملكه
 فإذا عمل تبين أنه مضاربة فيضمن وجبه الثاني إن الدفع قبل العمل
 ابتاع وجعله ابتاع وهو أن يملكها فإذا بيع شئت الشركة فيضمن
 كما لو خلط بغيره وعندنا فريح يضمن بحسب الدفع **م** فلو ذك بالدفع
 فدفع بالثلث وقيل له ما رزق الله تعالى بيننا نصفان فنصف
 ربحه لهما لك وسكته للزوج والثلث للثاني وإن قيل ما رزقك الله تعالى
 فالحل ثلث **ش** لأن المالك قد أذن بالدفع مضاربة فلم يضارب الثاني شيئاً

له المضارب بالاول مما اوفى الله تعالى للمضارب بالاول الثلثان فيكون
نصفين بينه وبين رب المال **م** ولو قيل ما رجعت ودفع بالنصف
فلما في نصف ولهما نصف **ش** لان ربع المضارب الاول النصف وهو
مشترك بينه وبين رب المال **م** ولو قيل ما فرقك الله تعالى في نفسه
او ما فضل فنصفان وقد دفع بالنصف فنصف للمالك ونصف للثاني
وله شيء للقول ولو شرط للثاني ثلثية فللمالك والثنائي شرطهما وعلى
الاول **س** لان للمالك النصف وللمضارب بالثاني الثلثين
فيضمن المضارب بالاول السدس **م** وصح شرطه للمالك ثلثا ولعبد
ثلثا ليعمل معه **ش** اي مع المضارب **م** ولنفسه وتبطل عوق أحدهما
ولحاق المالك مريد **ش** بخلاف لحاق المضارب بدار للرب مريد
حيث لا تبطل المضاربة لان له عبارة صحيحة **م** ولا ينزل حتى
يعمل بعزله **ش** اي ان عزل رب المال المضارب لا ينزل حتى يعزله
م فلو علم فله بيع عوضها ثم لا يتصرف في ثمنه ولا في بقدر ثمنه ^{جسده}
وكذا ماله **ش** بضمي الضاد المعجمة او صار نقدا **م** وبسبك خلفه ^{سجسسا} به
ش اي بسبك نقدا نفق لكنه خله وجنس كقولنا ان كان رجل المال
دعا حرم والنقد دنا وبالعكس وفي القيس له بسبكه لوجود العز
ولا ضرورة بخلاف العوض وجه الاحتياط ان الرجوع لا يظهر الا عند
اتحاد المجلس فتحقق الضيق **م** ولو افرقا وفي المال دين لم ينفصا
دينه ان كان ربع والة لا **ش** لانه ان كان ربع فخطو عمل العجوة وان لم يكن
ربع فهو متبوع في العزم ويؤكل للمالك به **ش** اي ان لم يكن ربع والمضارب بعد
الا فتراق بأكمل المالك بالانقضاء فان المشرك يدفع الثمن لاربه لئلا

لثلاثة الحقوق ترجع الى الوكيل فلا بد من توكيل المضارب بالمالك **م** وكذا
 سائر الوكلاء **ش** واذا امتنع سائر الوكلاء عن الاقتصار بدفع يكون
 المالك **م** والبيع والسمسم **ب** يجب ان عليه **ش** المراد بالبيع الدال
 فانه يعمل بالجرم والسمسم هو الذي تجلب اليه المشتري ونحوها
 ليسعمله حتى يعمل بالجرم ايضاً فيجب ان على قاضي الثمن **م** وما هلك
 صرف الى البيع اوله فان ذلك على البيع لم يضمنه المضارب **ش** لانه من **م** فان
 قم البيع وفتح عقدها ثم عقدت فيك المال او بعضه لم يتراخ
 البيع **ش** اى ان فتح العقد والمال في المضارب ثم عقدت هلك المال **م** وان
 لم يفسخ ثم هلك ثراؤه واخذ المالك ماله وما فضل قسمه ونقص
 لا يضمنه المضارب ونفقة مضارب عمل في مصره في ماله **ش**
ش نفقة مضارب يستدس في ماله خبره وان مرض المضارب
 سواء كان في المصروف المستوفى ان الدواء في ماله وعن ابحيفة روى
 الدواء بمنزلة النفقة **م** وفي سفره طعامه وشراؤه وكسوته وجرة
 خارجه وغسل ثيابه والدخن في موضع يحتاج اليه كالخيزو
 ركوبه كراؤه وشراء وعلفه في مالها بالعرف وفي ضمن الفضل **ش**
 اى ان انفق زائداً على العرف ضمن الفضل **م** واما بقى في يده بقره
 مصره الى مالها **ش** اى ما بقى من الطعام ونحوه **م** وما دون سفر يغرق
 اليه ولا يبيت باهله كالسفر وان يتكسوف مصره وان بيع
 اخذت المال ما انفق من كل ماله **ش** اى اخذ من البيع ما انفق المضارب
 من كل المال حتى يتم كل المال فان فضل شيء قسم **م** فان ربح ماله
 حسب نفقته لا نفقة نفه **ش** اى ان ربح وقال قام على بكذا

يُحْسَبُ فِيهِ مَا انْفَقَ عَلَى الْمَتَاعِ مِنْ كَرَاهٍ حَمْلِهِ وَمَخَافَتِهِ وَتَحْسِبُ
نَفَقَةُ الْمَضَارِبِ **رَبِّ** الْمَضَارِبِ بِالنِّصْفِ شَرَى الْفَهَابِ بَيَّاعُهُ بِالْعَيْنِ وَ
شَرَى فَمَا عَبْدًا فَضْلًا فِي يَدِهِ غَرَمَ الْمَضَارِبِ رِبْعُهُمَا وَالْمَالِكُ الْبَاقِي
وَرِبْعُ الْعَبْدِ لِلْمَضَارِبِ وَبَاقِيَهُ لَهَا وَكُلُّ الْمَالِ الْفَانِ وَخِثْمُهُمَا وَ
رَابِعٌ عَلَى الْفَيْنِ فَقَطْ **شَرَى** أَوْ شَرَى الْفَيْنِ ثَوْبًا وَبَاعَهُ بِالْفَيْنِ وَشَرَى
بِالْفَيْنِ عَبْدًا وَلَمْ يَدْفَعْهُمَا إِلَى الْبَايِعِ حَتَّى ضَاعَ الْفَانِ فِي يَدِ الْمَضَارِبِ
غَرَمَ الْمَضَارِبِ رِبْعَ الْفَيْنِ لِأَنَّهُ مِلْكُ الْمَضَارِبِ وَالْمَالِكُ ثَلَاثَةُ أُلْفٍ
رِبَاعٍ فَإِذَا دَفَعَهَا يَصِيرُ كِلَا الْمَالِ الْفَيْنِ وَخِثْمُهُمَا لَازِمٌ رِبْعُ الْمَالِ
دَفْعَ أُولَى الْفَائِدَةِ وَدَفْعَ الْفَائِدَةِ خِثْمُهُمَا فَإِنْ بَاعَهُ سَائِجَةً يَقُولُ قَامَ
عَلَيَّ بِالْفَيْنِ وَقَوْلُهُ فَقَطْ أَيْ يَقُولُ قَامَ عَلَيَّ بِالْفَيْنِ وَخِثْمُهُمَا لَازِمٌ
الشَّرَى وَقَعَ عَلَى الْفَيْنِ فَلَا يَفْقَمُ الْوَضِيعَةُ الَّتِي وَقَعَتْ بِسَبَبِهَا **كُلُّ**
فِي يَدِ الْمَضَارِبِ **رَبِّ** فَلَوْ بَاعَ بِضْعُهَا فَخَصَّهَا ثَلَاثَةُ أُلْفٍ وَرَبْعُهَا
نِصْفُ الْفَيْنِ **شَرَى** أَوْ إِنْ بَاعَ بِأَرْبَعَةِ أُلْفٍ فَثَلَاثَةُ حَقَقَةِ الْمَضَارِبِ
وَالْأُلْفُ مِلْكُ الْمَضَارِبِ خَاصَّةً ثُمَّ ثَلَاثَةُ أُلْفٍ يَدْفَعُ مِنْهَا رِبْعُ الْمَالِ **رَبِّ**
الْفَيْنِ وَخِثْمُهُمَا يَبْقَى رِبْعُ خِثْمِهِمَا نِصْفُ رِبْعِ الْمَالِ وَنِصْفُ الْمَضَارِبِ
م وَلَوْ شَرَى رِبْعَ الْمَالِ بِالْفَيْنِ عَبْدًا شَرَاهُ بِنِصْفِهِ رَابِعٌ بِنِصْفِهِ **شَرَى** فَقَوْلُهُ
شَرَاهُ بِنِصْفِهِ صِفَةُ الْعَبْدِ وَنَمِيضُ الْفَاعِلِ فِي شَرَاهُ يَرْجِعُ إِلَى رِبْعِ الْمَالِ فَإِنْ
لَمْ يَضْرِبْ بِلَا بَاعٍ سَائِجَةً يَقُولُ قَامَ عَلَيَّ بِنِصْفِ أُلْفٍ لَمْ يَشْرَ الْمَضَارِبِ
مِنْ رِبْعِ الْمَالِ وَإِنْ كَانَ جَائِزًا فَفِيهِ شَبَهَةُ الْعَدَمِ وَمِنْهُ الرِّبَا حَتَّى عَلَى الْمَانَةِ
فَيُعْتَبَرُ قُلُوبُ الثَّمَنِ **م** وَلَوْ شَرَى الْفَهَابَ عَبْدًا يَقُولُ ضَعُفَهُ فَقَطْلُ رَجُلٍ
خَطَأً فَرِبَّ الْفَوْدَاءُ عَلَيْهِ وَبَاقِيَهُ عَلَى الْمَالِكِ **شَرَى** إِذَا اسْتَعَا مِنْ الدَّفْعِ وَ

ولخزان الفداء يعني ان شئ الحياية يفدي بان بقدر الملك في العبد ربه المضار
 لان كثر المال للفداء والعبد ربه الالفين **م** واذا فدي فخرج عن ايدى
 المضارب يوماً والمالك ثلثة ايام **ش** عما يخرج العبد من المضاربة لان
 قماء القاصي بان تقبلها الفداء يتضمن انفس العبد والمضاربة تستطلي
 بالقيمة **م** ولو شري عبداً بالنعما وهلك الالف قبل نفعه دفع ربه
 لان ثمنه ثم **ش** اي اذا دفع ربه المال ثمنه وهلك في يد المضارب قبل
 ان يؤديه الى البائع ثم يدفع ربه المال للمضارب ثمنه مرة بعد اخرى هكذا
 ان هلك في يده **م** وجميع ما دفع كثر ماله وصديق مضارب قال
 معي الفد دفعته الى والي ورجعته الى مالك قال الالف دفع **ش** وعند فدي
 وهو القول الاول لا في حقيقته مع القول لرب المال لا انه ينكر دعوى المضارب
 البرج ولنا ان الاختلاف في مقدار المقبوض من القول للقباض مع اليمين
م ولو قال من موه الف فهو مضاربة زيد فقد ربح صدق زيدان قال
 بضاعة **ش** اي صدق زيد مع اليمين لا انه منكر دعوى البرج او دعوى
 تقوم عمل المضارب **م** كما قال قرض وقال زيد بضاعة او ودعة
ش يعني صدق زيد مع اليمين لا انه ينكر دعوى التملك **م** ولو قال للمالك
 عيئت روعاً صدق المضارب لان الحمد **ش** اي مع اليمين لان الاصل في المضارب
 العموم بخلاف الوكالة لان الاصل فيه الموصى ولواذ عم كل نوعاً صدق
 المالك اي مع اليمين لان الاذن يستفاد من جهة **كتاب الودعة** اي
 تركت المحفوظ فلا يفهمها المودع ان هلك **ش** اي لا تعد منه **م** وله
 حقه لها بنفسه وعياله والسفوف بها عند عدم النفي والخوف **ش**
 السفوف المخرج الى السفوف والسفوف مصدر والسفوف الماصل بالمصدر

فأختار المصدر وان كُنْ عَنِ السَّفَرِ وَكَانَ الطَّرِيقُ مَخْفٍ فَمَسَّ فَهَذَا كَاللَّامِ
ضَمَّنِي **م** وَلَوْ حَفِظَ يَغِيْرُهُمْ ضَمَّنِي أَلَا إِذَا خَالَجَ الْخَرَقَ وَالنَّوْقَ فَوَضَعَهَا عِنْدَ
جَانِبِهَا وَفَلَتَ الْخَرَقَانِ حَبْسَهَا بَعْدَ طَلَبِ رَجْعِهَا قَادَرًا عَلَى التَّائِيْدِ ثُمَّ جَعَلَهَا
مَعَهُ ثُمَّ أَقْرَبَهَا أَوَّلَ **ش** وَجَعَدَ هَامَعَ رَبِّ الْوَدِيعَةِ يَفْنَى سَوَادَ أَوْجِهَا عَدَّ
لِجَوْدِهَا وَلَئِنَّمَا قَالَ مَعَ رَبِّ الْوَدِيعَةِ لَدَنَّهُ إِذَا جَوْدَ هَامَعَ غَيْرَ الْمَالِكِ لِيَضْمِنَ
لَدَنَّهُ هَذَا مِنْ بَابِ الْحِفْظِ وَلَكِنْ جِيءَ بِالْوَدِيعَةِ عِنْدَ الْمَوْتِ بِصِيْرٍ غَاصِبًا
أَوْ خَلَطَهُ بِمَالِهِ حَتَّى لَا يَتَمَيَّزُ **ش** فَإِنَّهُ إِذَا خَلَطَهُ بِجَدِّهِ وَالْجَدُّ يَنْقُطُ حَقُّ الْمَالِكِ
وَيُجِبُ الضَّمَانَ اتِّفَاقًا وَكَذَا إِذَا خَلَطَ بِجَدِّهِ فِي حَيْفَةٍ رَجَعَ وَكَذَا عِنْدَ
الْجَوْدِ رَجَعَ أَلَا إِذَا خَلَطَهُ بِمَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْهُ لَمْ يَمَّا هُوَ أَقْلُ مِنْهُ فَإِنَّهُ لَا
يَنْقُطُ حَقُّ الْمَالِكِ الْمَوْضِعِ بَلْ شَبَّتَ الشُّوْكَ وَعِنْدَ الْجَوْدِ لَا يَنْقُطُ بَلْ شَبَّتَ
الشُّوْكَ سِوَاهُ كَانَ أَقْلًا وَأَكْثَرًا أَوْ تَعَدَّى فَلَيْسَ ثَوْبُهَا أَوْ رَكِبَ دَابَّتُهَا أَوْ
انْفَقَ بَعْضُهَا ثُمَّ خَلَطَ مِثْلَهُ بِمَا بَقِيَ أَوْ حَفِظَ فِي دَارِ أَسْرِهِ فِي غَيْرِهَا -
ضَمَّنِي **ش** أَوْ حَفِظَ فِي دَارِ أَسْرِ الْمَوْضِعِ بِالْحِفْظِ فِي غَيْرِهَا فَقَوْلُهُ ضَمَّنِي جِيءَ
الشُّوْطُ وَهُوَ قَوْلُهُ فَإِنْ جَبَسَهَا إِلَى الْغُورِ **م** وَإِنْ اخْتَلَطَتْ بِكَ فَعَلَهُ **ش** كَمَا
وَلَوْ ذَلِكَ اتَّعَدَّى ذَلِكَ ضَمَانَهُ **ش** كَمَا إِذَا ذُو مَنَعِيهَا فِي دَارِ الْغُرَى ثُمَّ رَجَعَهَا
إِلَى دَارِ أَسْرِ الْمَالِكِ مُحْفَظَةً فِيهَا ذَلِكَ الضَّمَانُ الْوَدِيعَةُ بِحَيْثُ لَوْ هَلَكَتْ
الْحَالُ مَضْمُونَةٌ فَرَأَى هَذَا اللَّعْنَى وَاعْتَابَ لَنَا هَذَا لِأَنَّهُ زَوَالَ الضَّمَانِ حَقِيقَةٌ
غَيْرُ مُمَكِّنٍ لَدَنَ زَوَالِ الضَّمَانِ بَعْدَ الْوَدَاكِ وَبَعْدَ الْخَلَاكِ لَا يُمْكِنُ إِزَالَةُ -
التَّعَدَّى وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَجَعَ أَنْ أَرَادَ التَّعَدَّى لِيَزُولَ الضَّمَانُ **م** وَلَئِنْ
يُدْفَعُ إِلَى أَحَدِ الْوَدِيعَيْنِ وَتَطْلَعُ بِغَيْرِهِ **ش** مَا إِذَا كَانَتْ الْوَدِيعَةُ غَيْرَ
الْمَكْمُولِ وَالْمَوْضُوكِ فَإِنَّهُ لَا تَفَاقُ وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْمَكْمُولِ وَالْمَوْضُوكِ فَكَذَا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ

إلى خفيفة روح حلك فالحق لا يلهو للمودع ولا يلهو القمامة **م** ولقد
 المودعين دفعها إلى الآخر فيما لا يقدر ثم دفع نصفها فقط فيما بقى **ش**
 إذا كانت الودعة عند جليلين وهي لا يقدر عطفها أحدهما بأذن
 الآخر فإن كانت مما يقدر لا يجوز له مودعها أن يدفعها إلى الآخر كحفظ
 بل يقدر مما يحفظ كل واحد نصفه وهذا عند الخفيفة روح وعند غيرهم
 الدفع إلى الآخر فيما يقدر **م** ضمن دفع الكل له قابضه **ش** إذا دفع الكل إلى الآخر
 فيما يقدر يضمن الدافع النصف ولا يضمن القابض من مودع المودع لا
 يضمن عنده **م** فإن نهى عن الدفع إلى عياله فدفع إلى من له بدضمن وإلّا
 لا بد له منه كدفع الدابة إلى عبده وشيء يحفظه النساء إلى عبيد لكالو
 امر يحفظهم في بيت معين من دار فحفظ منها في آخر **ش** لأن بيوت دار
 واحدة لا تفاوت فلا فائدة في تعيين بخلاف الدار لأن الدارين متفاوتان
م فإن كان له خلل ظاهر ضمن **ش** أي إذا كانت للبيت الذي يحفظ فيه خلل
 ظاهر وقد عتب بيتا آخر من هذه الدار ضمن **م** ولو أودع المودع في ملك
 ضمن الأول فقط **ش** هذا عند أبي خنيفة روح وقال يضمن أيا شأنا فإن ضمن
 رجع على الأول **م** ولو أودع الغاصب ضمن أيا شأنا **ش** هذا بالاتفاق فمما قام
 مودع المودع على مودع الغاصب فإن المودع إذا دفع إلى الأجنبية صار غاصبا
 وفرق أبو خنيفة روح بأن المودع إذا دفع إلى الغير لا يضمن ما لم يفارقه فإ
 فارق تركه لحفظ فيضمن ولا يضمن الآخر لأنه صار مودعا حيث غاب الآخر
 ولا صنع له فذلك ككتاب القدر في حجر ناسان **م** ولو ادعى كل من الرجلين
 مع الثالث أنه لودعه آياه فتكلم لهما فهدا والآخر عليه لهما ادعى زيد على
 عمرو أن هذا لالف لك في يدك لى لودعه آياه وأدعى بكر على عمرو وكذلك

ولا يثبت له حد وعمر ومثله في القامح محلفه لكل واحد على الافراد وسبأ
 بآبها شاء فان شساخا اخرج بينهما وان نكل احدهما يحلفه
 الاخر فان نكل الايض فلهذا الحلف مع القاض عليه يكون لهما الا نكاف
 الحق لكل منهما سواء بالنكول وبالاقرار وذلك بحجة في حقه ويصير
 الحلف لهما سائر قاضيا نصف حق كل منهما بنصف حق الاخر فيغفر
 ولعلم ان النكول هنا يفارق الاقرار فانه اذا اقر احدهما يقضى له وله
 يحلف الاخر لان الاقرار حجة بنفسه والنكول انما يكون حجة بقصد الاعتراف
 فان تأخير القضاء ليحلف الثاني حتى اذا نكل احدهما وقضى القاضي به
 فعلى رواية في ذلك سلك ما يترد وقد جعلوا الثاني فان نكل يقضى بينهما لان
 القضاء لا يملك له يبطل حق الثاني وعلى رواية الحصاص لا يجزئ الثاني
 لان القضاء وقع في مجتمعه فيه لان بعض العلل ارجح قالوا اذا نكل
 احدهما يقضى له ولا يؤخر ليحلف للثاني لان النكول كان قرارا وفي الاقرار
 لا يؤخر **كتاب العارية** هي تملكك منفعة بك بدل **ش** فان التلف **ش**
 عن التملك فان القرية العطية والمنافع قابلة للتملك كالوصية
 بخدمة العبد وعند البعض هي البهائم الا تنفع بملك الغير اعلم ان
 التملكات اربعة افعال فتملك العين بالعرض بيع وبالعوض هبة
 وتملك المنفعة بعوض اجارة وبالعوض عارية **م** وتصح باعق **ش** وتصح
ش اصل المبيع ان تعلم في اية او شاء يشرب لبنها ثم يترك ما في فيه اصل
 الوضع فحل على العارية **م** واظلمت كراؤني وسمكتك على ابنتي وخدمتك
 ودارك سكني **ش** اذ ارسلك بطريق السكينة فداوى مبتدئ ولا يخبر
 سكني فمقتضى عن النسبة الى الخاطبة **م** وعمر سكني **ش** اذ ارسلك عمر سكني فمقتضى

فعلى مفعول مطلق لفعل محذوف تقديرها امرها الك عرى والعمى
 جعل الدلالة حد متاعه وسكنى عيسى م ويرجع المعبر فيها متى شأ
 ولا يضمن بلد تعدان علكت شي هلك عندنا وعند الشافعي رج العا
 مضمونة م ولا يؤجر شي لان الشيء لا يستمتع ما فوله م ولا اجور شي فطبت
 ضمنه المعبر ولا يرجع على احد والمستأجر شي بالنصب عطف على الضمير
 المنصوب في ضمنه م ويرجع على موجه ان لم يعلم العارية معه شي اي
 ان لم يعلم المستأجر ان له عارية مع موجه وانما يرجع عليه للغير ونحوه
 ما اذا علم ذلك غرور من الموجب ويوارى ما اختلف استعماله اوله ان لم
 يعين منتقاه وكلا يختلفان عيسى شي ان اعاد شيئاً ولم يعين من
 ينتفع به فليس يعين ان يعبره سواء اختلف استعماله كركوب الدابة
 اوله يختلف كالحمل على الدابة وفرداعة الارض وسكنى الدار فك عيسى
 من ينتفع به فان لم يختلف استعماله يعبره وان اختلف لم وكذا
 الموجب شي اي اذا اجبر شيئاً فان يعين من ينتفع به فليس تاجر ان يعبره
 سواء اختلف استعماله اوله وان عيسى يعبره كلاً يختلف استعماله
 ما اختلف وعند الشافعي رج ليس لتعبر العارية لان العارية
 عنده اباحة الا متناع والمباح له لا يملك الا باحة وعندنا هي تملك
 المنافع والمستعير يملك المنافع كان له ان يملكها غيره م في استعماله
 دابة واستأجر مطلقاً له الحمل ويعبره له شي الجماع ويركب ويؤكب
 واذا فعل يعين وضمن لغيره وان اطلق الا تنفع في الوقت والنوع انتفع
 ما شاء في وقت كان فلو قيد انتفع به وقت ونوع او بهما ضمن بالملك
 الى شر فقط شي وان اطلق الا تنفع في الوقت والنوع انتفع بالمستعان

ما شاء في وقت وان قيد ضمن بالخلف في الشرف فقط التقيد اما ان يكون
في الوقت دون النوع وفي النوع دون الوقت او فيهما فان عمل على فقرة
التقيد فظاهر وان خالف فان كان الخاف في مثل والخاف في يقضي في وقت
يقضي وكذلك التقيد الجارة بنوع او قد لا يكون وافق او خالف في مثل الخاف
لا يقضي في وقت يقضي **م** ورد هذا الى اصطبل مالكها ومع عبده واجير
او مشاهرة او مع اجير تحتها او عبده يقوم على آية اولا تسليم **ش**
رد الآية الى اصطبل مالكها فذلك قبل الوصول الى المالك لا يقضي في وقت
هذا تسليم وكذا ان ارسل المستعير مع عبده الى المالك فذلك قبل الوصول
اليه وكذا ان ارسل مع اجيره **هـ** او مشاهرة او اجيره مياومة اذ ليس
عبدا في يقضي بالتسليم وكذا ان سلمها الى اجير المالك او عبده سواء يقضي
على الدواب ولا فذلك قبل الوصول الى المالك هو لا يقضي في وقت يقضي بالتسليم
الى عبده الذي يقوم على الدواب وذلك على ان المستعير لا يملك الا يداع
ومستعار عن نفسه الى دار مالكه **ش** وان هذا تسليم بجدة والمستعار
كالجواهر حيث لا يرد الى المعير بخلاف رد الوديعة والمفصول الى طاعها
ش فان هذا لا يكون تسليم بل بدين الى المالك **م** وعارية التقدين والمكيل
والموزون والمورد **ش** لا تملك يستفيع هذه الا شيئا عالة باله يستهلك كانه
انزع من الاستفعا كاستعارة الداهم ليعير الميزان او يزين المكان وفاء
كونها وصفا الى الوه ككتفي الاستعير قبل الاستفعا يكون مضمون **م** وقطع عارة
الارض لبنا لبناء والغرس وله ان يرجع عنها ويكلف قطعها ولا يقضي ان
الطلق **ش** ولا يقضي المعير ما نقص لبناء والغرس بالقلع ان كانت الاعاق
مطلقة او غير موقفة **م** ومن ما نقض بالقلع ان وقت **ش** وقت العارة ورجع

ورجع عنها قبل ان يكمل الوقت وانما يقضى للغرور وفي صورة الاطلاق
 ما عوقب بل اغتزل التعيين واعتمد على الاطلاق **م** وكوه الرجوع قبله **ش**
 اعقب الوقت لان فيه خلف الوعد **م** ولو اعار للزراع لا يؤخذ حتى يحصل
 وقت اول **ش** لانه الزرع نهاية معلومة وفي الترك سرًا للحقيرين بخلاف
 الغرس فليس له نهاية معلومة **م** واجرة رد المتعار والمستأجر والغرض
 على المستعير والموجر والغاصب **ش** لانه الرد واجب على حقه له عند طلب
 المالك **م** ويكتب المتعار قد اطمعني ارضك لانه اعترفت ان ارضك للزراعة **ش**
 او اذا عيرت ان ارضك للزراعة فاراد للمستعير ان يكتب كتابا فعند **ش**
 رج يكتب لفظ الاطعام لا تنازل على الزراعة فان اعارة الارض قد تكون
 للبنا وعندهما يكتب لفظ الاعارة **كتاب الهبة** هي قبلك عين بلا عوض
 يصح بوجهة وغائت واعطيت واطمعت هذا الطوام فانه اطعام اذا نسب
 الى الطوام كان هبة واذا نسب الى الارض كان عارية وجعلت هذا لك وا
 اعني تلك وجعلته لك **ش** قال النبي **م** من اعطى عروفي للبر له ولورثته من
 بعده بخلاف ما اذا قال دار وللعروفي سكني فان قوله سكني يجعله عاري
م ومملوك على هذه الآية بينتها وكسوتك هذا الثوب ودارك هبة **ش**
 تسكنها **ش** فان قوله تسكنها ليس بمن امل هو مشهور **م** وفي هبة سكني
ش او دارك هبة سكني فقوله سكني بمن فيكون تفسير الما قبله **ش**
 عارية او سكني هبة او دارك بطريق السكني حال كون السكني هبة او
 موهوب **م** او غلبي سكني **ش** النحل اسم من النحل اي العطاء تقديره نحلها
 ثم قوله سكني بمن **م** او سكني صدقة **ش** او دارك سكني بطريق السكني حال
 كون السكني صدقة **م** صدقة عارية **ش** او دارك حال كونها صدقة بطريق

العارية فعارية غير **شيء** او عارية هبة عارية **شيء** او على ان يطبق العارية حوال
كونها هبة فلما قال عارية فيهم منها المنفعة فعناه حال كون المنافع موجودة
لشيء ويتم بالقبض الكامل **شيء** يتم الهبة بالقبض الكامل للمكن في الوهب له فا
لقبض الكامل في المنقول ما يناسبه وفي العقار ما يناسبه فقبض مفتاح الدار
قبض لها والقبض الكامل فيما يحمل القسمة بالقسم حتى يقع القبض على
المعروف بطريق قال صالة من غير ان يكون القبض بتبعية قبض الكل في مال
يحمل القسمة بتبعية الكل فيقع ان قبض في مجلسها بلا اذن او بعده باذن
شيء اذا قبض في مجلس الهبة بلا اذن كان قبضاً لان الهبة دليل الاذن وبطلان
المجلس بلان ياذن الواهب **شيء** كمشاع لا يقسم **شيء** متعلق بقوله فيقع
والمراد به اذا قسم لا يبقى منفعة كالرعي والمعام وبنت القصير لا يقسم
شيء على بيع الهبة في شاع لو قسم يبقى منفعة عندنا وله والشاع في بيع
وهذا الخلاف مبني على اشتراط القبض هو قول المشاع محل القبض كما في ابيع
ونحوه ونحن نقول القبض منصوص عليه ههنا فلا بد من كماله فلا فرق عندنا
بين ان يهب الشريك او من الاجنبي والمفد هو الشروع المقارن له الشروع
الطاري كما اذا وهب ثم رجع في البعض شابع واستحق البعض الشئ
بخلافه وانما فان الشروع الطاري مفد **شيء** فان قسم وسلم **شيء** اذا
وهب النصف للمشاع ثم قسم وسلم **شيء** لان تمامها القبض وعند القبض
شروع **شيء** فان وهب دقيقتا بتر او دقيقتا في ستم **شيء** ملكي او اخرج سلم
وكذا التمسك في اللبن **شيء** انما لا يجوز ان الوهب معدوم وقت الهبة بخلاف
المشاع **شيء** هبة لبن في ضرع ومو على غنم ونذع ونخل ارض ونخل في نخل
كالمشاع **شيء** لا يجوز هذه الهبة لكن اذا فصلت هذه الاشياء ملك الواهب

هب وقبض **تصح** م ويتم هبة مامع الموهوب له بلا قبض جديد وما
 وهب الاب لطفله بالعقد وما **تصح** اجنبي له بقبضه عاقله او قبض
 ابيه او جده او وصي احدهما او امه هو معها او اجنبي يورثه هو
 معه او زوجهما لها بعد الزفاف **ش** اي زوج الطفل الموهوب لهما لا حلها
 لكن بعد الزفاف م وضع هبة اثنين ذاك الواحد **ش** لان الحال يقع في يده
 بلا شيوخ م وعلى **ش** او هبة واحدك اثنين ذاك لا يصح عند البر جيفة
 رح وعندهما يصح لان التمليك ولو ذك شيوخ كما اذا رهن من جليلين
 وله ان هذا هبة النصف من كل واحد فثبت الشيوخ بخلاف الرهن لانه يجوز
 بدني كل واحد كما له م كتصدق عشرة او عشرة واطعم على غنيتين وصح على
 فقيرين **ش** اي اذا تصدق بعشر على غنيتين لا يصح عند البر جيفة رح وكذا
 وهب لهما للشيوخ وعندهما تصح الهبة لانه لا شيوخ عندهما كما في
 واحد ذاك من اثنين وكذا تصح الصدقة على الغنيتين لان الصدقة على الغنيتين
 يراد بها الهبة مجازا والهبة جائزة ولو تصدق بعشر على فقيرين او وهب
 العشرة لهما جائز لا تغلق لان الصدقة يراد بها وجوه الله تعالى قال صلى الله عليه
 وسلم الصدقة تقع في كف الحق قبل ان تقع في كف الفقير فلا شيوخ
 الهبة على الفقير فهي صدقة فالصدقة جائزة فكذلك الهبة **باب الرجوع بها**
 ومن وهب فراجع صح هذا عندنا لقوله م الواجب احق بمجتهده م لم يشب **ش**
 او م لم يعرض وعند الشافعي صح لا يصح الا في هبة الوالد للولد لقوله م
 يرجع الواجب في هبة ماله الوالد فيما يهب لولده عن بقول اي لا يسفي ان يرجع
 ان الوالد فانه يملك الخاتم ومنعه الزيادة متصلة كبنا وعريس وسمن لانه
 منفصلة **ش** وهي مثل الولد م وموت لولد العاوين وعوض اضيق لهما ولو

اجبتني لمؤلفه عن هبتك فقبض فلوهوب ولم ينفذ رجوع على هبتك
 وخروجي اعني ملك الموهوب له والزوجية وقت الهبة فلوهوب لها فكلها
 رجوع ولوهوب فابان لا قرابة المحرمية وهذا الموهوب وضابطها
 حروف ومع خوفه **ش** فقليل وما نزع حق الرجوع في الهبة باسباب حروف
 ومع خوفه فالذال الزيادة والميم الموف والعين العوض والخاء المخرج والواو
 الزوجية والمقاف القرابة والماء الهداية **م** فرجوع في استحقاق نصف الهبة
 بنصف عوضها الا في استحقاق نصف العوض حتى يرد ما بقي هو اعيانها
ش وعند فخرج يرجع بالنصف اعتباراً بالعوض الاخر لانه انما هو **ق**
 الا العوض هو الباقي فقط فاما يرد له يرجع بالهبة وانما يكون له حق الرد
 لا انه لم يستحق الرجوع الا بالتسليم له كل العوض ولم يستلم ولو عوض
 نصفها ارجع بالم يعوض فلوا نزع نصفها او بيع شيئاً رجوع في النصف **ش**
 لان له الرجوع في الكل ففي النصف او **م** فلا يفتح الا براض من العاقدين او
 بحكم قاض فلوا عتق الموهوب بعد الرجوع قبل القضاء **ش** او عتق الموهوب
 له الموهوب **م** ولو منعه فملك لم يضمن **ش** او منع الموهوب له الموهوب عن
 الواهب بعد ما رجع لكن لم يقض القاض فملك للموهوب وند الموهوب له
 لم يضمن وكذا ان هلك في يده بعد قضاء القاض لا ن يده عن مضمونه
 اذا طلبه فبعضه مع القدر على التسليم **م** وهو مع احدهما **ش** الرجوع
 مع الشراعي وقضاء القاض **م** فخرج من ان اصل الهبة للمواهب فبعضه
 بشرط قبضه وصح في المشاع فان تلف الموهوب **ش** او في يد الموهوب له
م واستحق فبعض الموهوب بل لم يرجع على الواهب **ش** لان الهبة عقد
 تبرع فلا يستحق فيها التملك **م** وهي شرط العوض هبة ابتداءً بشرط

ط قبلهما في العوضين وتبطل بالشروع **ش** ويجوز ان يكون قبضهما امضا -
 المصدر المفعول محذوف والدلالة عليه ويجوز ان يكون على
 العكس **س** انتهى فيرد بالعب وحيار الروبة وثبت الشفعة **ش** هذا
 عندنا وعند فخر والشافعي **س** هي بيع ابتداء وانتهاء لان الاعتبار
 للمعا في قلنا يشتمل على المعنيين فيجمع بينهما ما امكن فان قلت الهبة -
 تملك العين بلك عوض والبيع تملك بعوض فكيف يجمع بينهما وايضا التملك
 لا يجري فيه الشرائط ف قوله وجبت لك هذا على ان تهب ذلك صانع
 ملكك هذا بذك قلت يعمل على المعنيين في الما لان كالا ابتداء والبقاء ^{التمليك}
 لا يجري فيه شرط يصيبه قارافا ما الشئ الذي يصيب في الما عوضا -
 صريح ^{في} فان التملك لا ينافيه فيكون شوطا ابتداء اعتبارا للعبارة حتى لا يصيب
 كالبيع لا زما قبل القبض لكنه شرط بمعنى العوض اعتبارا لما يقول اليه حتى
 يتوفر عليه احكام البيع ^{يكون} حالة البقاء لا في الا ابتداء **فصل** ومن وهب له الاقلها
 او على ان يهبها عليه او يعطيها او يستوليها او وهب دارا او تصدقا بها على
 يرد عليه شيئا منها او يعوضه شيئا منها صحت وبطل استناؤه وشطه
ش رايته بعض اللوا استنى ان قوله او يعوضه شيئا منها يرجع الى التصدقا فانه
 اذا تصدقا بشرط العوض بطل الشوط واذا وهب بشرط العوض فالشوط صحيح
 اقوال واذا وهب بشرط ان يعوض شيئا فالشوط باطل وشط العوض فاصح اذا
 كان موعودا فعلم ان قوله او يعوضه يرجع الى الهبة والتصدق **م** ولو اعتقل
 وهبها صحت **ش** والهبة لان الما يبق ملكا فاذا وهب له صار كانه وهبها
 استثنى الما فالحبة جارية **م** ولود برة ثم وهبها لـ **ش** لان الما يعني ملكه فلا يكون
 كالا استثناء ولا تنفذ الهبة في الما بمعنى هبة شيئا مشغول تملك الواهب المشاع

م ومن قال لغريمه اذاجاء غلظت لك اوانت منه برفق فهو باطل **ش** لما مر ان
 التعليق الصحيح في الابد لا يفتح وجاز العري للمرحال حيوته ولورثته يولد
 وهي جعل دانه مدة عمره فاذا مات يترك عليه **ش** او العري جعل الدار له مدة
 عمره مع شئ لدا الميراثا مات ترك على الواهب وهذا الشرط باطل لما اجابه
 الحديث **م** وبطل الرقبي وهي ان يموت قبلك فهو **ش** الرقبي اسم من الرقب
 وهو انه ينظر ان يموت المالك وهي باطله عند الجعيفة والحمد لله
 لانه تعليق تملك بخطر وعند ابو يوسف فتح تفتح لانه قوله دارك رقبتي طار
 لك وانما انقل موتك لتعود التي فيفتح ويبطل الشرط كالعري فانه خلاف
 مبني على تعين **م** وسدقته كهبته ولا تفتح ان يقبضه ولا في شايغ **م**
ش اذا تصدق بنصف الدار لا يفتح بخلاف ما اذا تصدق الشيئ على فقيرين
 كما مر **م** ولعود فيها **ش** والفرق بينهما ان الرجوع لا يفتح في الصدقة وقد دله
 وصل اليه العوض وهو الثواب **كتاب البجارة** قال بعض اهل العري بيده انه
 جارة فعالة من لفاعلة واجر على ذلك فاعله اقول انه الذي لم يجز
 فالمضارع يؤجر ويسمى الفاعل المؤجر وفي غير الخليل اجوز زيد ملكي
 ويجوز ايجار وفي الاساس اجور وهو موجه ولم يقل مؤجر فانه غلط
 يستعمل في موضع قبيح وهو اسم للجرارة كالجواراة والجرارة يا حرة من
 باب طلب اعطاء الجرارة فهو اجور فوضع الفرق بين المؤجر وبين الاجور وال
 جارة فعالة من اجور ويجوز معنى الجرارة التي في الشرع نقل العقد قول
م هي بيع نفع معلوم بعوض ذلك دين او عين ويعلم النفع بذلك المدة
 كسكنى الدار ودفاعه الا رضمة كذا طالت او قصرت لكن في الوقوف **بسته**
 فوق تلك سنين **ش** كذا يدعى المستاجر انه ملكه فعلة على الجوار

الجواز اذا كانت هذا المعنى لا يقع الجارة الطويلة يعقود مختلفا كما جرت
 البعض في والله تعالى عليهم وبذلك العمل كمنع الثوب وخياطته وحمل
 قدر معلوم على دابة مفق اعلمت وبالشارة كنقل هذا الى غنة ولا يبيح
 بالعقد **ش** خله فالشافعي ربح فان الجرة عنده في بنفسه العقد بل
 بتعجيلها **ش** فان المستاجر اذا عمل الجرة فالعمل هو الاجرة الواجبة بمعنى
 انه لا يكون له حق الاسترداد او شرطه **ش** فانه اذا شرط تعجيل الجرة تجب
 معجله **م** او يستوفى النفع او التمكن منه فتجب للدار قبضته ولم يشكها و
 تسقط بالقبض قبل فوف تمكنه وللموجب طلب العمل للدار والارض كونه
 وللدابة لكل مرحلة وللعمارة والمخاطبة اذا تمت وان عمل في بيت المستاجر
ش فاما قال هذه الدابة للمخاطبة في بيت المستاجر فاط بعض الثوب ثم سرق
 الثوب فله الجرة بقدر سلخا فلهذا ليس على ان الاجرة في بقدر العمل
 لكن تقول الرقة استقر عليه على البعض وهو معلوم بالنسبة الى العمل
 فيجب اجر ما عمل على البعض بخلافه وان اذ لم يشته العمل على البعض فانه لا يمكن ان
 يطلب الجرة بكل عمل قليل ولا تعدل للباقي فيستوفى المطلب على كل العمل
 وللخبر بعد ارجحه من الثور فان احترق بعدما اخرج فله الجرة وقبضه
 له ولا غرم فيها **ش** فله عندنا حنفية انه اذا امانه عنده وعندنا يفتن مثل
 وقبضه وله اجر ذلك شاء منه قيمة الحبس واعطاه الاجرة **م** للطلوع بعد الوقف
 ولصبي اللبن بعد اقامته **ش** فله عندنا حنفية ربح وقال لا يستحق حتى يشبه
 لان الشريح من تمام العمل وعندنا حنفية ربح هو الايد كالنقل **م** ومن لم له اثر
 في العين **ش** اي شيء من ماله قائم بملك العين كالصبي مثله **م** كقبضه وقبض
 يقض بالنسبة والبعض له حبسها الاجرة فان حبسها ففرضه فلا غرم ولا اجر **ش**

يخرج من العقد الى الفسخ وان
 يبيع

هذا عند بل حنيفة دج وعندهما العنق مضمونة قبل الحب فكذلك بوله
 هو بالخيار عندهما ان شاء منته قيمة غير معمول ولا اجس وان شاء
 منته معمول له وله الاجل ومن لا اثر لعمله **ش** اي ليس شيء من ماله قائما
 بتلك العنق **م** كالبان والملاح وغاسل الثوب لا يحبس له ويجزى ان زاد اليق
ش له انه كان على شرف الملاك فهاهنا احياءه وبيع منه بالجول وعند ذفر
 ليس له حقل ليس سوا لعله اثر في العين أو لا **م** ومن اطلق له العمل
 يستعمل غيره وان قيد بيده فك **ش** كما امره ان يحيطه بيده **م** ولتجيب
 الجيبي يعياله ان مات بعضهم وجاء بمن بقي اجرو به بيا وحامل قف
 او زاد الى زيد بلحون ربه بموته لا شيء له **ش** هذا عند بل حنيفة والخير
 دج وعند بل دج له اجس الذهاب في القفطى الكتاب وقولنا لا شيء له انفا
 حيث نقص عمله بالزوم **م** ومع استيجار زاد او كان بك ذكر ما يعمل فيه **ش**
 فان العمل المتعارف فيها السكنى فيصرف اليه **م** وله كل عمل سوى موطن
 البناء كالقضارة والحداد ولو استأجر ارضا لبناء او غرس سح واذ انقضت
 المدة سلمها فارغة الا ان يؤمر الموجه قيمته مقلوعا ويتملكه بلارضى **للسيد**
 ان ينقص القلع الارض والافسناه او يرضى بتملكه فيكون البناء والغرس
 لهذا والارض لهذا **ش** قوله ويتملكه بالنقص عطف على ان يؤمر بالارض والافسناه
 لم ينقص القلع الارض بقوله او يرضى عطف على ان يؤمر فالارض مملوكة **للسيد**
 اليه سلمها فارغة الا ان يوجد احد المورين الاول ان يعطى قيمة البناء او
 الغرس مقلوعا ويتملكه وهذا الاعطاء وان تم ملكه يكون جبر على نقد
 ان ينقص القلع الارض ويكون برضى المستأجر على تقدير ان لا ينقص
 والاثر الثاني ان يرضى الموجه بترك البناء والغرس فيرضى له هذا **للسيد**

في وجوب القلع وعدم وجوبه وفهم منه ولا يعلق القلع المستأجر عند
 فائدة قد تكون ان كان نقل القلع الى رضى يملكه بل ورضى المستأجر لا يكون
 المستأجر القلع وفي غير هذه الصورة يكون **م** والوطبة كالشجر **ش** فان لها
 بقاء في الارض بخلاف الزرع فائدة ان انقضت المدة لا يجرى على القلع قبل
 اوان الحصاد **م** فلو شرط سكنى ولو له ان يسكن غيره وان سمي نوعا او
 قد جعل على الدابة نحو كرتي فله حمل مثله من راء او قل كالشعير له امتزج بالملح
 وضمن باراد رجل موه وقد ذكر كعبه **ش** او كوبي المستأجر من غنم
 ذكر الوديف **م** نصف قيمتها بل اعتبار الشغل **ش** فانه الخفيف الجاهل بالقر ^{سنة}
 قد يكون امتنع من الشغل العالم بهام **م** بالزيادة على حمل ذكر ما زاد الشغل ان
 اطاعت جملة والا كل قيمتها **ش** اي ضمن بالزيادة على حمل ذكر ما زاد الا كالحمل
 بحيث يطبقه على اية فان لم يكن الحمل كذلك يضمن كل قيمتها **م** كعطبها بضربه
 وكجرحه **ش** العطب الهلاك وكبح التمام جذبه الى نفسه عنفاً يعني ضمن للجحولة
 الدابة بسبب الضرب وكبح التمام كل قيمتها عند ابي حنيفة رح وعندهما لا
 الا ان يكون ضرراً او كبحاً غير شعاف **م** وجوانه بها عما استوجرت اليه ولوذا
 هباً وجائياً ورثها اليه قوله ورثها بالجر عطف على جوازها **ش** اي يضمن
 لجواز الدابة عن موضع استوجرت اليه ثم ردت الى ذلك الموضع وان كان الا
 سيجب ان ذاهباً او جائياً او اما قال هذا نفياً لما قيل انه اما يضمن اذا استأجرها
 ذاهباً فقط لان الجارة قد انتقلت بالوصول الى ذلك الموضع فيضمن للجحولة
 عند اما ان استأجرها ذاهباً وجائياً فيا ومن ذلك الموضع ثم ردت اليه لا يضمن
 كالموضع اذا لم ينفذ عاداً الى الوفاق لكن الصحيح ان يضمن ان هلكت الدابة
 في ذلك الموضع بسبب يتيقن بانه لم يدخل لجوازها عن ذلك الموضع في تحقق

ذلك السبب يقتضي علم الظاهر وان هلك بسبب لا يتيقن بذلك بل يمكن ان
يكون له مدخل يقتضي بالضمان **م** ونزع شئ من حمار مكنته في كاهه مطلقاً
واستلوجه بماله يسرع بمثله دون ما يسرع بمثله **ش** وان كان اكتوف
حماراً مسرجاً فنزع الشئ واوكفه وحمل عليه فمالك ضمن سواء كان
الراكب كافياً يوكفه هذا الحمار بمثله اولا يكون وان نزع الشئ واسترجه
بشئ بخلافه كان هذا الشئ مما لا يسرع هذا الحمار بمثله وفيه وان كان
يسرع مثله لا يضمن ان اذا كان في الوزن ذلك على الاول فيضمن بحسب هذا
عندنا حيفة روح وعندنا ان او كفه با كاف يوكفه بمثله لا يضمن ان اذا كان
ذلك في الوزن على الشئ الذي نزع فيه ضمن بقدر الزيادة **م** وسلوك الحمار في
طريقا غير ما عينه المالك وتفاوتا اولا يسلكه الناس وحمله وان رده
الرجل بلغ **ش** في الحمار الجوف في جميع ما ذكر ان بلغ المنزل لحصول المقصود
م ومن استاجر ارضاً لم يزرع برأى في رطبة ضمن ما نقصت تلك ارضاً لانه
صار غاصباً وحكم الغاصب **م** ومن دفع ثوباً بالخطأ فبطلت قيمته فبطل
ضمنه قيمة ثوبه او اخذ الثوب بالخطأ لم يزرع على ما سمي **ش** لانه لو
على المسمى عندنا في الاجارة القليلة والله تعالى اعلم **باب الجارة الكسرة** الشئ
يفسد **ش** ان شئاً يفسد **م** وفيها اجابة الشئ على المسمى هذا عندنا
ش وعندنا في الشئ فمضى **م** في الغاصب ما بلغ كما في البيع الكاليج قيمة العين
بالغة ما بلغت ولنا ان النافع غير متقومة بنفسها بل بالعقد وقد استوفيت
الزيادة فيه **م** وفي اجارة الدابة كل شئ يكون في واحد فقط وفي كل شئ سكن **ش**
فان قلت **ش** هذا عند بعض المشايخ رجع فانه حينئذ لو كان يكون لكل واحد حق
الفتح فاذا مضى في ذلك ان لم العقد في هذا الشهر في فاضله الزيادة لكل واحد

منها حق العنق في الليلة الأولى مع اليوم الأول من الشهر في اعتدال
 وقية الحول جمع **م** وفي كل علم مدته **ش** بان قيل أجرت ستة أشهر كل شهر
 بكلام واجارها ستة بكذا وان لم يستم فسط على شهر واول المدة ماتي
 والا فوق العقد فان كان حين يحل يعقب الالهة والة فاله يوم كالعلة **ش**
 ان كان عقد الجارة عند الهة ان يعقب الالهة وان كان في اثناء الشهر
 فعند احدى حنفية ربح يعقب الكل باله يوم كل شهر ثلثون يوماً وعندهما يعقب
 الاول باله يوم والباقي بالهة فان اجوز عشر في الحجة سنة فعند **ش**
 ربح يقع على ثمانية وستين يوماً وعندهما الشهر الاول يعقب باله يوم
 هو ثلثون يوماً والى الحجة ان تم على ثلثين يوماً والسنة يتم على عشر في الحجة
 وان تم على تسعة وعشرين فالسنة تتم على الحاد عشر من ذي الحجة
 والحول ان تتم السنة على عشر في الحجة على كل حال وهل سمعت ان عيد
 الاضحى يتكرر في سنة واحدة **م** واجارة الحوام والطيور والطيرين يلجى معين
 ويطعامها وكسوها **ش** هذا عند احدى حنفية ربح وعندهما لا يجوز للحالة
 وهو القياس وله ان الجاهل لا يفقه في اللسان عدل ان العادة على الاطباء
 التوسعة شفقة على الولد وهو **ش** حسام والنزوح وطيلحال في **ش** جمع فطير
 بيت المساجي **ش** فان البيت ملكه فيمنعه فيه **م** وله في نكاح طاهرها
 ان لم ياذن بها فان اقرت بنكاحه **ش** وان كان النكاح طاهراً بين الناس او
 يكون عليه شهود فلزوجه فسخ البجاء صيانة للحقة اما ان عالم النكاح
 باقر حاله **م** ولا هل الصبي فسخها ان مضت او حبلت **ش** لان لبنها
 يضرب بالولد **م** وعليها غسل الصبي وثيابه واصلاح طعانه **ش** هنالك
 ثمن شيئ منها وهو الجوز على ايسه فان ارضه بلبس ساق او غلته

ببعضهم ومنعت المذلة فلا اجر ولم تصح للذيان والاقامة والنج وتعليم القرآن
والفقه والعقائد والنوح والملة هي وعسب النيس وبقي اليوم يصححتها
لتعليم القرآن والفقه **ش** والا صل عندنا انه لا يجوز الاجارة على البطالة
والعاصي لكوننا وقع القصور في الاصول الدينية يعني يصحها لتعليم
والفقه حتى ان عن الازناس **ش** وتجبر المستلج على دفع ما قيل ويجب سب
وعلى الحكوة المرسومة **ش** الخلوه بفتح الحاء غير المعجمة حديثه فهدى للمعلمين
على رؤس بعض سور القرآن سميت بها لان العارة جرت باحد الملاء **ش**
وهي لغة يستعملها اهل ماورد النسخ ولا اجارة المساع الا من الشريك
ش هذا عندنا في حنفية ربح وقال تصح العجارة في المساع من الشريك
م ولودفع الى الخور في ليس بوجه بنفسه واستلج حمار الهمل عليه زاد
بعضه او نور اليطحن بزاله بعضه **ش** هذا سمي قفيز الطمان وقد
في النبي **م** عنه لانه جعل الاجر بعض ما يخرج من عمله والقصور بان **ش**
في معنى قفيز الطمان **م** او رجلا ليني بزاله اليوم بكذا **ش** او استلج حمار
ليني بزاله عشرة امين اليوم بذرهم فان هذا فاسد عندنا في حنفية ربح **ش**
تصح والمقصود عليه العمل وذكر الوقت للتجمل الدانة جمع بين العمل والوقت
فانه لا يجب كون العمل معقودا عليه وفيه نفع المستلج والثاني يجب
كون تسليم النفس في هذا اليوم معقودا عليه وفيه نفع للواجب في
المنفعة ولو كان المعقود عليه كليها لم يعمل هذا العمل مستغفرا لهذا
اليوم فذلك مما لا فائدة عليه لاحد عادة حتى لو قال ليني بزاله عشرة **ش**
في اليوم فمنه في حنفية مع انه يصح لان كلمة ولا يقتضي **ش** او انما شئ
ان شئها **ش** اي بكرها من بين فان كان المراد ان يتوهم كونه فلا شك

في فسادها فانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد العاقلين وهو
 وان لم يكن المراد هذا فان كان الرضا لا يخرج الزرع الا بالكراب مؤبداً
 العقد لان الشرط مما يقتضيه العقد وان كانت تخرج بدونه فان كان الرضا
 بعلاقتها العقد يفي اذ فيه منفعة ربالا رضى وان كان اثره لا يبقى لا بعد
 او يكتفي بها **هاش** وذكر ان المراد الاثر والعظام فان منفعة كثرتها تبقى بعد
 انقضاء العقد بخلاف الجذر **اول** او سرقتها فان منفعتها تبقى بعد انقضاء
 العقد **او** يزرعها بزرعة اخرى فيسقط **ش** او استأجرها رضاء
 ليزرعها ويكون الاجرة ان يزرع الموجه رضاء اخرى هي للساجن لا يجوز
 عندنا وعند الشافعي صح يجوز لانه المنافع بمنزلة الاعيان عندنا ولان
 الجذر ينفرد به يحرم النساء عندنا ببيع ثوب عروق بمثله ولحد هاشية
 وقوله فسدت جواب الشرط وهو قوله ولو دفع الى اخره **م** بخلاف استأجرها
 على ان يكتفي بزرعها ويسقيها ويزرعها **ش** فانه يقع لان هذا شرط
 يقتضيه العقد **م** وان لم يذكروا رضاء او يزرع فيها لم يقع ان لم يزرع
ش بان قال لا زرع فيها ما شئت وهذا بخلاف الدار فان استأجرها **م**
 على السكنى علم **م** فان زرعها ومضى الرجل عاد صحيح **ش** وهو استئجار
 وزوجه ان الجمالة ارتفعت قبل عام العقد وعندنا لا يزوج **ص**
 وهو القيس **ش** ومن استأجر حمله الى مفترق ولم يستم حمله وحمل المعتاد فنفق **م**
 يضمن **ش** لانه الاجارة فالعين امانة كما في القهيمة وان بلغ فله المستأجر **س**
 استحق كما ان كوننا في مسئلة الرضاء **م** فان خاصما قبل الرضاء او قبل ان ينقض
م اعلان خاصما المتعاقدين قبل الرضاء في مسئلة اجارة الارض بل ان الرضاء
 وقبل العمل في هذه المسئلة فينقض القاضى العقد **باب من اجارة الارض**

يستحق العجز بالعمل فله ان يعمل العامة **ش** انما ادخل العناء في قوله ان هذا
مبني على مكسب لانه الواجب عليه ان يعمل هذا العمل من غير ان يمتنع من سافر
العجز للاستباح **ش** فستجي لهذا **ش** اي بالعجز المترك **م** كل في طو
خفه ولا يفهم ما هلك في يده وان شرطه عليه القمان به يفهم **ش** اعلم
ان المتاع في يده امانة عند ابي حنيفة ربح ولا يفهم الا بالتعدى كما في الودعة
وعندهما يفهم الا اذا هلك بسبب لا يمكن الاحتراز عنه كالموت حرقا
انفقه والحرق الغالب اما اذا سرق والحال انك تقص في الحافظة يفهم
عندهما كما في الودعة التي يكون باجرا فان الحفظ مستحق عليه واجب حنيفة
ربح يقول العجز في مقابلة العمل دون الحفظ فصار كالودعة بل واجب
انما ان شرط القمان فعند بعض المسايخ ربح الله يفهم عند ابي حنيفة
ربح وعند بعضهم الله لا يفهم وفي المتن اختار هذا لانه شرط الضمان
في الودعة باطل لكن يمكن ان يقال اذا شرط القمان هنا صار كالوديعة
في مقابلة العمل للحفظ جميعا ففارق الودعة التي لا اجبر فيها بل ما
تلف بعلمه كدفع القصار الثوب وغرق **ش** كزلق الجمل وشد الحمار في
المتاع هذا عندنا وعند زفر والشافعي ربح لا يفهم لانه يعمل باذن المالك
ولنا ان المأمور به العمل القصار لا يقول ينبغي ان يكون المراد بقوله ما تلف
يعلمه علم جاوز فيه القدر المعتاد على ما يأتي في النجاسات او عملا ولا يعتاد
فيه القدر المعلوم **م** ولا يفهم به ان يساغرق او سقط من دابة **ش** اي
ادعيا غرق بسبب مد السفينة او سقط من الدابة بسبب شغل الكاري
لان المتن غير مضمون بالعقد بل بالجناية وضمان المعقود لا يتم له **ش** العا
م ولا يجيء ام او برع او فساد لم يجاوز المعتاد فان انكسرت في طريق السفر

ن ضمن المآل قيمته في مكان جملة بلا جوار وفي موضع كسر مع حقته -
 لقوله **ش** منه لما وجب الثمنان فله وجهان احدهما ان يجعل فعله -
 تعديا من الابداء فان المثل شيئا واحدا ويجعل القول باذنه تضار
 تعديا عند الكسر فيختار **ا**يا سئام والعجز الحاق سئو العجوة بسليم
 نفسه ملته واللم يعمل كالجور للزمنة سنة او لوعى الغنم وسعي الجور
 وحده لانه لا يعمل بعينه ولا يفهم ما تلف في يده او بعمله ويصح ترديد الجور
 بتريد العمل في خياطة الثوب فارسيًا او روميًا وصبغة بعصفير أو -
 زعفران او في اسكان البيت عطارًا او حداثًا وفي الدابة الى الكوفة او واسط
 وفي هذه الدال او هذه او في حمل كوبر او شعير عليها ويجوز ما وجد
ش او قيل ان خطته فارسيًا فيبدهم اوردوسيًا فيبدهم اوجرتك -
 هذه الدال شملًا بلدهم او هذه شملًا بلدهم وهكذا اذا كانت
 ثلثة اشياء وفي اربعة اشياء كما في البيع غيلته يشترط جواز
 البيع فالباع فان الثمن يجب بنفس العقد والمبيع مجهول وقد ذكر في هذا
 في مسئلة العطار والولد وكذا البتر والشعير خلافه لا يوصف والملاحح
 وفي الدابة الى كوفة او واسط احتمال الخلاف ومثله الخياط والصبغ متفق
 عليها ولو رز في خياطة اليوم او غدا **ش** اي ولد خطته اليوم فيبدهم و
 في غدا ينصف درهم فله ما سمي ان خاط اليوم ويجوز مثله ان خاط غدا **ش**
 هذا عند الجنيفة رج وعندهما الشيطان جائز ان وعند فراج **ش** سلطان ان
 ذكر اليوم للتجديد وذكر الغد للتزنية فيجتمع في كل يوم تسميان الجوانب
 وبعد مقصود فصار كاختلاف النوعين او كانه ذكر اليوم ليس للتزنية لان
 اجتماع الوقت والعمل مفيد كما قيل ان ذكره للتعليل فيجتمع في الغد

م ولا يجزئ فيه المستمي **ش** اءاجر المثل ان كان زائدا على نصف درهم لم يجزئ
الزيادة وفي الجوامع الصغرى لا يزاد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم
لكن الصريح هو الاول لان المستمي في الغد نصف درهم وفي الجارة الفاسدة
اجر المثل لا يزاد على المستمي لان خاطئه في اليوم الثالث فاجر المثل لا يزاد
على نصف درهم **م** ولا يشترط بعد مستأجر الخزمة الا بشروطه ولا
يستترق مستأجر جوامع على عبد تجوز **ش** تجوز عبد محجور نفقة عطاءه
المستأجر الجاهل لا يستترق له لان هذه ارجاء بعد الفسخ صحيحة
استحسننا لان الفسخ رعاية حق المولى فبعد الفسخ رعاية حق في
الفتنة وجوب الجوز **م** ولا يضمن اكل غلة عبد غصبه فاجر هو نفسه
غصب عبدا فاجر العبد نفقة فخذ الغاصب الجور فالكه ذلك ضمان عند الجور
خفية رج لان العبد لا يحوز نفقة كذا ما في يده فلا يكون مستقوما
قاله يضمن له ثمنه مال المولى **م** وصح للعبد قبضها واخذها ماله افاقا يثمة
ش هذا بالاتفاق لان بعد الفسخ يعتبر ما دونها كما مت **م** ولو استأجر
عبدا شهرين شهرين اربعة وشهرين ثمانية صح والاول اربعة و
حكم الحال ان قال مستأجر العبد من هو اتي في اول المدة وقال المولى
في اخرجها **ش** اصل هذه المسئلة الفاحونة قال المالك اذا قال اخرجها
كان جارا في المدة وقال المستأجر لم يكن جارا في حكم الحال **م** ومصدق
الشوب في امرتك ان تعلمه قباء او تصبغ اجملا اجبر قال امرتني بما
علمت **ش** لان الاذن مستفاد من رتب الشوب والمراد ان يصدق انما
م وفي علمت لم يجب ان لا يصانع قال لا بل اجبر **ش** لان المالك ينكح يتقوى
عمل الصانع وعند ابو يوسف رج ان كان الصانع معاملة له يجزئ الجوز

وعند المداخلة ان كان معروفا بهذه الصنعة لا يجزئ الشجرة والبقع
 ربح يقول الظاهر لا يصلح الا استحقااق الاجر **باب فسخ العجارة**
 هي تفسخ بعيب فوق النفع كخراب الدار وانقطاع مائانه وضوا
 الحقن واخر كوض العبد ورتبة الدابة **ش** اما قال تفسخ لان العقد
 لا يفسخ لانه مكان الاستفاد بوجه اخر لكن المستاجر حق الفسخ **م**
 فلو انتفع بالمعيب وانك الموجد العيب سقط خياره **ش** اي خيار المستا
م وبخيار الشرط والرتبة والعذر **ش** هذا عندنا وعند الشافعي لا
 تفسخ بخيار الشرط ولا بالعذر **م** وهي لزوم ضرورة يستحق بالعقد
 ان يبقى كما في سكون وجع من سوا استوجب لقلعه **ش** فانه ان بقى العقد
 يقطع البسق الصحيح وهو عيب مستحق بالعقد **م** وموت عرس استوفى
 من يطبخ لولمته **ش** فانه ان بقى العقد يفسخ المستاجر بطرح غير الولية
م والحقوق دين لا يقضى الا بشئ ما استوفى **ش** فانه يلزمه من الحبس وسفر
 مستاجر عبد الخادمة مطلقا وفي المص **ش** فان الا استيجار الخادمة مطلقا
 بتفقد الخادمة في المص فان قال مالك العبد لا تسافر وامضى على العجارة
 فلم يستاجر ان يفسخ وان اذ المستاجر ان يخرج العبد فلما البكه
 الفسخ اما ان رضى المالك بخروج العبد فليس للمستاجر حق الفسخ **م** اذ ليس
 مستاجر فكان ليرضى خياط استاجر عبد الخطة فتزك عمله **ش** قيل
 تاويله خياط يعمل بركن ماله فذهب ركش ماله اما الذي ليس له ركش
 مال ويعمل بالاجر في ماله ابرؤ ومقراض فلا يتحقق العذر **م** وبدا
 مكترو الدابة من سفره بخلاف بدء المكارى **ش** والفرق بينهما ان العقد
 من طرف المكترى تابع لمصلحة السفر فربما يبدؤ له ان مصلحة في السفر

فلا يمكن الزام لأجل أن كل واحد من طرفي المكارى ليس كذلك فبداهة
هذا العقد قصداً فلا اعتبار له **م** وترك خياطة مستأجره ^{ليخاطه}

ليعمل في القصر **م** إذا يمكنه أن يعقد الخياطة ناحية من الأماكن ويعمل
بالقصر في ناحية **م** وبيع ما أجره وتفسخ بموت أحد العاقلين عقد
لنفسه فإن عقد هاتين **م** فلا كوكيل والوصية ومتوفى الوقف

مسائل شتى من حقوق حصايل لا في مستأجرة أو مستعاراً ^{شركة}

حقوق شتى في فرض جاره لم يضمن **م** قيل هذا إذا كان الترابح هادية
أما إذا كانت مضطربة يضمن **م** فإن أقعد خياطاً وصباغاً فذلك لا ^{يطرح}

عليه العمل بالنصف **م** إذا قبل أحدهما العمل من الناس لوجاهته ويعمل

الأخر لحداثة ففي الحداثة جملة على شركة الوجوه وفيه نظراً له شركة القضا

والقبول فكان صالحاً للحداثة أطلق شركة الوجوه لأن أحدهما يقبل العمل

لوجاهته وهذا العقد غير جائز قيل لأن أحدهما يقبل العمل ويستأجر

الأخر نصف ما يخرج من عمله وهو مجمل جابن استئجاراً وجهه

أن تخصص قبول العمل بأحدهما لا يترك على غيره من الآخر فأن عقد

شركة الصباغ وتقبل أحدهما العمل ويعمل الآخر يجوز فكذا هنا والخا

مكة بمنزلة هذا العقد يجوز **م** كما يستأجر رجل عمل عليه عملين ويكون

عمل ومجلاً معاً **م** هذا عندنا وعند الشافعي لا يجوز للمجمل

ولولا الجمل في فاجودة فإن استأجره ليعمل فزاد فاعلم منه فزاد

ومن قال لغاصب لده فوعها والة فاجرها كل شهر بكذا فلم يقع فعله

المسمى **م** لأنه إذا عتق الجرة والغاصب رضي لها فأنعقد بينهما عقد

أجاره **م** إذا أجزى ملكه لم يكن رضياً بالأجارة مع أن الغصوب منه ^{أقام}

اقام البيعة بعد حجود الفاصلة ملكة ثم عطف على قوله اني اخذ
 قوله **م** واقرب بالملك له لكن قاله لا اريد بهذا العجز **ش** فانه لا يكون
 راضيا بالامارة وصحة الامارة وفسخها والمزاولة والمعاملة
ش في المساقاة **م** والوكالة والكفالة والمضاربة والقضاء والامارة
 او تقوى بينهما **م** والارضاء **ش** او جعل الغير وصيكم والوصية والطلاق
 والعاق والوقف مضافة **ش** او مضافة الى مان المستقبل كما يقال في المحرم
 تجوز هذه الدار من شهر رمضان الى سنة **م** لا البيع ولجارتها وفسخه
 والقسمة والشركة والحبة والفتح والرجوة والضلع عن مان وأبو النضر
 والله اعلم بالصواب **كتاب المكاتب** الكتابة اعناق المملوك يد حاله وان كان
 مائة **ش** فان كاتبه ولو صغير يعقل مال حال او مؤجل او منجم **م** في
 بانه مئة مئة اخذ من التوقيت بطلوع النجم ثم سلكه بعد ذلك نحو ان
 يقول كاتبك بماية على ان تؤدى كل شهر كذا وكل عشرة ايام كذا وعند
 الشافعي يحل لا يجوز حالة ولا بدقن للجزئين اي شهرين لا ثلثه على غير
 التسليم في زمان قليل قلنا يمكن ان يستقرض وفي التسليم المجلد قائم مقام
 المعقود عليه **م** او قال جعلت عليك الفأنة ثمانية نحو اقلها كذا واتجرها
 كذا فان اديته فانت حر وان عجزت ففقر فيقول العبد **ش** ابيح هذا
 العقد بلفظ الكتابة او بلفظ يؤدى معناه او هو قوله او قال جعلت عليك
 في الآخرة وخروج مزيده دون ملكه **ش** فان المكاتب عبدا سابق عليه درهم **م** و
 عتق بجانان اعتق وغرم السيد ان وطئ مكاتبته او جنى عليها او على
 ولدها او مالها **ش** او غرم العتق او ادش بالزيادة او مثل المال او قيمته **م** فان
 كاتب على قيمته او عين لغيره يتعين بالتعيين **ش** هذا في ظاهر الرواية

وعن أبي حنيفة ربح الحق تفريح حتى اذا ملكها وسلمها عتق وان عجز يرد
الى الترق وفيه حنزان عن دراهم الغنم والذئاب فان الكتابة عليها
لعدم تعيينها **م** او مائة ليود سيده عبداً غير عتيق **ش** حتى لو شتره بثلث
عبداً معيناً صح **م** او السلم على امر او خنزير فسد **ش** فقلوه او المسلم عطف
على القيم المستتر في قوله فان كاتب والعطف جائز لوجود الفصل وعتق
فيها وسعى في قيمته ان ادعى ما سمي **ش** في طائر الزواية انما ثبت العتق و
السعي في القيمة ان ادعى ما سمي وهو المولى والخنزير وعن أبي حنيفة انه انما
يعتق بالادعاء عينها ان قال ان ادعى ما كانت حتى فلا فرق في طائر الزواية وعند
ابي يوسف ربح ان ادعى العين عتق وان ادعى القيمة عتق ايضا وعند فروج لا
يعتق الا بالادعاء القيمة لان المسلم يفتي عن اقتراح المولى في قيمته القيمة مقامها
م ولا ينقص مما سمي وزيد عليه **ش** هذه مسئلة مبتدئة لا تعلق لها بمسئلة
الخنزير والخنزير ومعناها ان القيمة في الكتابة الفاسدة ان كانت من
جنس المسمى فان كانت ناقصة عن المسمى لا ينقص عن المسمى فان كانت
زائدة زيدت عليه ووضع المسئلة في المبوط فيما اذا كاتب عبده بالف على
ان يجده ابدأ فالكتابة كالمسئلة فيجب القيمة فان كانت ناقصة عن الف
ينقص وان كانت زائدة زيدت عليه لانه عقد كالمسئلة في القيمة عند هذا
المبدأ بالغة ما بلغت كما في البيع الفاسد **م** وصح على حيوان ذكوره
فقط **ش** او كذا بذكوره وصفته **م** ويوثق الوسط او قيمته **ش** انما يجوز ان
كل واحد اسلم من وجه اما الوسط فظاهر واما قيمة الوسط فلان الوسط
يفرق بالقيمة فصار اصلا فدفع القيمة فصار في معنى الاواسم **م** وفاف
كاتب عبداً مثله بنحو مقدار ربحه واي اسلم لسيده بغير قيمتها وعتق

بقبض الميراث **ش** لانه عتقه تعلق بقبضها لكن مع ذلك يجب القيمة كما مر
باب تصرف المكاتب صح يبيعه وشراؤه وسفوه وان شرط ضده **ش** فانه
 اذا شرط ان لا يشتريه فله السفق استحسانا انه شرط على القابل فمضى العقد
 وهو ما لكتبة اليد ولا يفسد الكتاب به هذا الشرط فان الكتابة تشبه البيع
 ومع ذلك هو اعتاق بالنظر الى العبد فقلنا كل شرط مفسد يكون في اعد
 العبدين كما شرط خدمته بحموله تفسدها وكل شرط له يكون كذلك
 يفسدها عمدا بالشبهين **م** وانما احامته وكتابة عبده **ش** لانه يفسد
 المال وعند فخر والشافعي روح لا تجوز للكتابة وهو القائل انه يؤتى الى
 العتق وهو ليس من اهله وجده الاستي افادة المال وعتقه يضاف
 الى المولى وله ولاؤه ان اتى بعد عتقه وليسته ان اتى قبله **ش** الى المكاتب
 الاول ولا الثاني ان اتى بعد عتق الاول وليسته ان اتى قبله **ش** لا تزني
 الا باذنه ولا هبته ولو بعوض وتمتقه الا بيسير وتكفله واقرضه واعتاق
 عبده ولو بمال لا يجوز **ش** لانه فوق الكتابة **م** ولا يبيع نفسه منه وانما حقه
ش فان ذلك اعتاق وهذا التل في مال **م** والاب والوصي في رقيق الصفيين كالمكاتب
ش وكل تصرف يملكه المكاتب في عبده يملكه في رقيق الصفيين ولا فائده
 يملك ان تصرف في حصوله المال للصفيين كالمكاتب يملك كسب المال في حكمها حكم المكاتب
 فيملك ان كتابة عبده لا اعتاقه على مال وبيع عبده من نفسه **م** وشي
 من ذال يبيع من ماذون ومضارب وشريك **ش** اي من قوله لا تزوجه الى
 هنا واما الخراج امته وكتابة عبده فها وان لم يكونا جازين للمأذون لم
 يدخل في قوله وشي في ذال ذكرهما في كتاب المأذون بقوله ولا يزوج
 رقيقه ولا يكاتب عبده لان قوله ههنا وانما احامته عطف على البيع والشراء

وهما جازان لما ذكرك في مصلح الامة في قوله وشيئ من ذاك بعض
المعطوفات دون البعض لم يكن حسناً فجعل الامة في قوله لا
تزوجوا الا اخرهم **م** ويكاتب عليه بالنسأ ولداه وابواه لا من لا ولد
بينهما **ش** هذا عند الخفيفة رجوع وعندهما ان اشترى ذارحم على
كالخ والقم يدخل في كتابته كما يعق عليه له ان للمكاتب كسباً
له ملكاً فجعل الكسب كافياً للصلة في قرابة الولد اذا القادر على الكسب
مخاطب بالنفقة في الولد لا في غيره لا لله لا بدقيد من اليسار **م** وضع
بيع أم ولد شرها بدونه فان شري معه فلا **ش** هذا عند الخفيفة
رجوع وعندهما لا يبيع بيعها وان شرها بدون الولد لها أم ولد
فلا يجوز بيعها وله ان القيسل اذ يجوز بيعها وان كان معها ولد
لان كسب المكاتب موقوف فلا يتعلق به مالا يحتمل الفسخ اما اذا كان
معها ولد ثبت امتناع البيع بتبعه الولد قال النبي **م** اعتقها ولها
ولا يثبت اصاله والقياس ينفية **م** كولد له من امته **ش** يتعلق بقوله
ويكاتب عليه بالنسأ اي ان ولد له من امته فادعاه دخلاً في كتابته
م وكسبه له **ش** اي كسب ولد المكاتب يكون للمكاتب لان الولد كسبه فكسب
الولد كسبه فان كاتب قنيتين له زوجين فولدت دخلاً في كتابتها وكسبه
لها اي زوج امته عليه فكاتبهما فولدت ولداً دخل الولد في كتابة الامه
وكسبه لانه الولد يبيع الامه في الرق والعنق وفروعه **م** فان ولد
حرة بنزاعها من مكاتب او عبد ينكحها باذن فاستحققت فولدها عبد **ش**
اي تزوج المكاتب باذن مولاه امرأة فقالت انا حرة فولدت منه فاستحققت
فولدها عبد عند الخفيفة رجوع وابي يوسف وعند محمد رجوع بالقيمة

لها ولا لغورهما **أ**فإن كان يكون عبداً لكونه مولوداً بين رقبين وفي الخبر
 خالفنا الكهين بإجماع الفقهاء رضي الله عنه في معنى أنه حق المولى
 بحجور بغيره يورثها الحق في المان وهما لا قدرة للعبد على أتعاف
 المان بل يؤخر في العتق **م** فإن وطئ أمة يملكه فاستحققت أو بشئ فأسيد
 فردت أخذ عتقها في المان كما نأزول بالما ذون بالتجارة **ش** أو وطئ
 الما تبا والمأزول أمة بغير إذن المولى سنا على أنها مذكاة بان اشتراها
 أو وهبت له **ث** استحققت الأمة أو اشتريته أو اشتريته فأسيد فوطئها
 ردته يجب العتق في المان **م** فلو نكح فوطئ أخذ حين عتق **ش** أو نكح بغير إذن
 المولى فوطئ يجب العتق بعد العتق والمفوق أنه لو له الشئ إذا سقط الما
 سقط الحد وما لم يسقط الحد لا يجب العتق فيكون من توابع التجارة
 فيكون ثابتاً في حق المولى وهما النكاح ليس من باب الكسب **ف** لا
 الكتابة ولقائل أن يقول إن العتق يثبت بالوطئ لا بالشراء والاذن
 بالشراء ليس ذناً بالوطئ والوطئ ليس من التجارة في شئ فلا يكون ثابتاً في حق
 المولى **م** وصح تدبير مكاتبه وعجن نفسه وكان مدبراً ومضياً عليها
 وسعى في ثلثي قيمته أو ثلثي البدل أن مات سيده فقبر **ش** أو له الخيار
 أنما عجن نفسه وكان مدبراً ومضياً على الكتابة فإن مضى عليها فإن
 المولى له مال له سواء فهو بالخيار أنما سعى في ثلثي قيمته أو ثلثي بدل
 الكتابة وعندهما يسع في أقل منهما فإن الاعتاق لما كان متجراً
 عندنا جنيته ربح بقي الثمان عبداً فإن أدى للتدبير ثلثي القيمة في المان
 عتق الحق في المان وإن أدى الكتابة ثلثي البدل مؤجلة عتق مؤجلة فينفذ
 التدبير وقت لقيمة جنيته حتى يبلل من مغل بالتدبير مؤجل بالكتابة

ففي يومينهما وعندهما لما يكن متجنبا صان بموت المولى معتق الحق وقد سقط
عنه ثلث المال وبقى الثلثان فكل ما هو اقل من ثلثي البذل او ثلثي القيمة
سعى فيه وله فائدة في التخييس بين الاقل والاكثر واستعمله مكاتبته
ومضت عليها وعجزت وكانت اتم الولد **شاه** ولدت المكاشبة فادعى
المولى الولد تصير اتم ولد فليبين ان تمضي على الكتابة وتؤدي البذل
فتعق قبل موت المولى وبين ان ينجي نفسها فتعق بعد موت الحق
فان مضت على الكتابة فلها ان تأخذ العقب من سيدها **م** وكتابة اتم
ولده فتعق بموته **شاه** ولد من اى صحت كتابة مذبر **م** وسعى في ثلثي
قيمتها وكل البذل في موت سيده مفسد **م** وهذا عند الخليفة رح
عند ابو سفر **م** سعى في الاقل منها وعند محمد سعى في الاقل من ثلثي القيمة
او ثلثي البذل اما الخيار وعنده ففرج التخييس وعنده كما مر واما
المقداد فمحمد رح يقول البذل لما كان مقابلك بالحق وبالحق يتسلم له
ثلث البذل وهما يقولون البذل وقع في مقابلة الثلثين لان التقارن
ان انسان لا يستلزم المال في مقابلة ما يستحق حرمته **م** وصلىه مع
مكاتبه على نصف حال من بذل مؤجل **م** اى صح الصلح والقياس ان لا يقع
لانه احيا من عن الاجل بالمال وجهه الا يستحسن ان الاجل في حق
المكاتب مال من وجهه لانه لا يقدر على الاداء له وبذل الكتابة ليس
مال من وجهه حتى لا يقع الكفالة به فاعتدك **م** فان مات من بطن كاتب
عبد على ضعف قيمته باجل ورثته ادنى ثلثي البذل حاله وبقية مؤجل
او استوفى **م** اى خفي العبد بين ان يؤدي ثلثي البذل حاله وابقى مؤجلا
بين ان يستوفى فيستوفى وهذا عند الخليفة رح وابو سفر وعند محمد رح

رح خير بين ان يؤدى ثلثي القيمة حاة والباقي مؤجلا الى تمام البدل
 وبين ان يمتنع فيسترق لان المويض ليس له التأجيل في ثلثي القيمة
 اما فيما ولاة يصح له الترك فيصح التأجيل لهما ان يجمع المستحق
 بدل الوقة وحق الورثة متعلق بالمبدل فكذا بالبدل فلا يصح
 التأخير في ثلثيه **م** وفي نصف قيمته هنا **ش** اي فيما اذا كان البدل
 نصف القيمة هنا اي في المسئلة المذكورة وهو موت المويض الذي
 كاتب عبده على بدل مؤجل **م** ادى ثلثيها حاة واسترق **ش** اي غيب
 العبد بين ان يؤدى ثلثي القيمة حاة وبين ان يمتنع فيسترق لانه
 الى ابات وقعت في المقدار وفي التأخير فينفذ بالثلث دون
 الثلثين **م** فان قال حر لسيده كاتب عبده على كذا وشروط العتق با
 دائه اوله **ش** اي سواء وان ادب اليك الغافق حر او لم يقل ففعل
 وادى لحر عتق ولم يرجع على العبد **ش** اي لا يرجع المؤدى على العبد
 لانه متبرع في الداء وانما يعتق بآداء الحر اما ان شرط العتق بآدائه
 فظاهر واما ان لم يشترط فالحق ان لا يعتق وفي الا ستمسك يعتق
 لانه يتوقف على قبول العبد الغائب فيما يضره وهو وجوب
 البدل عليه لا فيما يفعده وهو صحة آداء القابل البدل **م** فان قبل العبد
 فهو كاتب فان كوتب حاضر وغائب فقبل الحاضر فاي ادى قبل جبر
 وعقار صورة المسئلة ان يقول كاتب بني بالو على نفسه وعلى فلان
 ففعل وقبل الحاضر فالقبول ان يصح في حقيقة الحاضر وفي حقيقة الغائب
 يتوقف على قبوله وجه الاستحسان ان الحاضر اضاف العقد الى نفسه
 فجعل نفعه اصل والغائب شعبا فيصح كراهته على الاولان بالتبعية فإتبعها

حتى قبل جيباً اتا الخاضع فلا ن كل البذل عليه واما الغايب فلا تـه ينال
 شرف المحبة وان لم يكن البذل عليه فصار الروح صورته استعار
 رجل عيناً من غيره ليس عينه بدين عليه لا يخرج منه ثم احتاج المعين
 الى استخاد من عينه فاوى الذين الى الروح فجمع يحس الروح على القبول
 وان لم يكن على المعين الروح واما هو على المستعين واذا اتى المعين الذين
 يرجع على المستعين به وان اتى غيره من ربه فله مضطر الى تحليل عينه ولا
 يتمكن الا باذنه الذين **م** ولم يرجع على الاخر **س** له متبرع في حق الاخر واما
 يرجع معي الروح له فله مضطر في الاذنه لا يخاف تلف ماله في يد الروح
م وقوله الغايب لغو لم يؤخذ بشئ **س** لان العقد نفذ على الخاضع فان
 نحو بيتا مة وظف له لها وقيل فأتى ادى لم يرجع وعقوب **س** كافي
 المسئلة **و** **باب كتابة العبد المشترك** احد شرطي عبدان لا فرق
 بكتابة حصته بالف وقبضه ففعل وقبض بعوضه فذاله ان يجوز **س**
 التميز في حصته وفي قوله فذاله يرجع الى الاخر وهذا عند ابي حنيفة ربح واصله
 ان الكتابة متجوز فيكون مقتصر على نصيبه فوايلة الاذن ان ذاله ان لم ياذن
 فله حق الفسخ فبالاذن لا يبقى ذلك واذا ذنه لشريكه بالقبض اذن
 للعبد بالاذنه فيكون متبرعاً في نصيبه على القابض فيكون له وعندهما
 الكتابة غير متجوز فالاذن بكتابة نصيبه اذن بكتابة الكل فالقابض اصل
 في البعض ووكيل في البعض فالمقبوض مشترك بينهما فبقى كذلك بعد جـ
 مخاطبة رجلين جاء بولد فادعاه احدهما ثم جاء باخر فادعاه الاخر فعجز
 فقام ولد الاول وضمن نصف قيمتها ونصف عقورها لشريكه وشريكه
 عقورها وقيمة الولد وهو ابنه **س** هذا عند ابي حنيفة ربح وبيانه ان ا

ان استيلا المكاينة المشتركة يتجزئ على حصة رج فقط مقر على نصيبه
 لانه المكاتب لا يتقبل من ملك الى ملك كما في المدبر واستيلا والفتنة المشتركة
 لا يتجزئ فاذا استولد احد الشريكين الفتنة المشتركة صار في كلهما ام ولد
 له ويضمن نصف القيمة للشريك اذا عرفت هذا فاستيلا والثاني قبل
 العجز وقع في ملكه ظاهرا فثبت نسب ولده لكن اذا عجزت صارت ام ولد
 الكتاب لم يكن فظهوره في الحقيقة وطلت ام ولد للغير فاستيلا والاقل
 وقع غير متجزئ وكلها ام ولد له ويضمن نصف قيمتها للشريك ولا
 تكون ام ولد للشريك لكن ولد الشريك ولد المغور حيث وطلت معتمدا
 على الملك فيكون حقا بالقيمة ويضمن تمام عقوها واما عند استيلا
 المكاتبه لا يتجزئ فقبل العجز صارت ام ولد للاول وانتقل نصيب الثاني
 اليه بفسخ الكتابه فان الكتابه تنفسخ بالاستيلا وفيما لا يتصور به
 المكاتب فيكون وطلت الثاني في غير ملكه فيجب عليه تمام العقر لا الحد
 وله يكون ولده حقا بالقيمة ويضمن الاول للشريك نصف قيمتهما كما تبين
 عند ابويوسف رحمه والاقل من نصف قيمتها ومن نصف ما بقى عليها من
 بدل الكتابه عند محمد رحمه واذا انفسخت الكتابه في حصته الشريك
 عندها قبل العجز فكلها مكاتبه للاول بنصف البدل عند الشيخ ابى منصور
 رحمه وبطل البدل عند عامة المسايخ رحمه ولى دفع العقر اليها صح عند
 العجز لا اختصاصها بمنافعها واعوانها م وان لم يطلها الثاني و
 دبرها فجزئ بطل تدبيره وجم ام ولد للاول والولد له ويضمن للشريك
 نصف عقوها ونصف قيمتها لا انه يبين بالعجز انه يملك نصيب الشريك
 وقت الاستيلا والتدبير وقع في غير ملكه بخلاف النسب اليه لا نه

يعتمد الغرور **م** فان حرقها **ش** او المكاتبه المتركه **م** احدهما غنيا
فجوز ضمن قيمتها لنسبته ورجع به عليها **س** هذا عند الحنفية
رجوع وعندهما لا يرجع وهذا مبنى على ان الساكن اذا ضمن العتق يرجع
عند الحنفية لا عندهما **م** عبد لرجلين دبره احدهما ثم حرقه الاخر
ملياً او عكساً **س** او حرقه احدهما ثم دبره الاخر **م** اعتق المدبر واستسعى
فيهما **س** او في المستثنين **م** او ضمن شيك في الاول فقط **س** اعلم ان في
المسئلة الاول والى اذا دبر الاول فللثاني العتاق والتفمين والا
عند الحنفية **رج** فاذا اعتق لم يبق له ولاية التفمين ولا يستسعا
بالعتاق او سبب المدبر فله ان يعتق او يستسعى او يضمن قيمته
مدبراً او قد مر في باب عتق البعض من كتاب العتاق ان قيمة المدبر
ملياً ثلثا قيمة العتق واذا ضمنه لا يتملكه ^{له} ينقل من ملك الى ملك واما
في المسئلة الثانية اذا اعتق الاول فلا تحل الخيارات عنه فاذا دبر لم يبق
له ولاية التفمين بل يبق ولاية العتاق والا يستسعا ^{فولاية} العتاق
او الاستسعا ثابتة في المستثنين والتفمين من الاول وعندهما اذا
احدهما فاعتاق الاخر باطل لان التدبير لا يتجزئ عندهما فيملك نصيب
صاحبه بالتدبير ويضمن نصف قيمته فموسى كان او معسر ^{العتاق}
ضمان تملكه فلا يختلف باليت والعسار وان اعتقه احدهما فتدبير
الآخر باطل لان العتاق لا يتجزئ فضمن نصف قيمته ان كان موسراً
يسعى العبد ان كان معسراً لان هذا ضمان عتاق فتخلف باليت ^{العتاق}
والله اعلم **باب الموق والجز** **م** كما تبين عن نجيم ان كان له وجه يصلح
يجوز له الحاكم الثلثة اقام **س** ان مضت ثلثة ايام ولم يوق حصه ذلك النجيم

حكم بعجزه **س** ايان لم يكن له وجهٌ سيصل عجزه وهذا عندنا
 حنيفة ومحمد وعندنا يفرح ان يعجزه حتى يتعالى عليه **ن** ان
 فسحنا بطلب سيئته او سيئله بوضاه **س** اى فسحنا سيئله بوضاه **ن**
م وعاد رقه وما يله لسيئله فان مات عن وفاء **س** اى عن مال يوفى به
 الكتابه **م** ولم تفسخ **س** هذا عندنا وعند الشافعي تبطل الكتابه لقوت
 المحل ونحن نقول هو حي حتى يوفى احوالكم فكذلك هذا محاسبه الوفا
 اشر الكفر وهو الوفا اذ يستند الحقة الى ما قبل الموت **م** وقضى العدل من
 ماله وحكم بموته حتى والارث منه وعقوبه ولدوا في كتابته **س**
 حتى لو ولدوا قبل الكتابه لا يتبعونه **م** او شرهم او كوتب هو وابنه
 صغيرا او كبيرا بمرة **س** اى بكتابه واحدة فان الولدان كان صغيرا
 يتبعه وان كان كبيرا اجعله كشخص واحد **م** وان لم يترك وفاء فمن
 وعقد كتابته سعى على نجومه واذا دى حكم بعقوبه ابيه قبل موته و
 بعقوبه من شرهم اقل لبلد حان او رد رقيقا **س** هذا عندنا حنيفة و
 عندهما الولدان شرعى على عجزه الا بايضا انه كوتب ببعبة
 الاب **م** فان ترك ولدان شرقة وديناً ينفى ببطلانهم الولد وقضى به
س اى بموجب الجنابة **م** على عاقلة اتمم يكن ذلك تجزى الى ابيه **س** **ن**
 هذا القضاء لا ينافى الكتابه لان مقتضى الكتابه الحاق الولد بمولى
 الام والعقل عليهم على وجه يحتمل ان يعقوب فينجى الولد الى مولى الام
 واما قال وديناً ينفى انه لو كان عينا لا يثنى القضاء بالحق بالام
 انه يمكن الوفا في المال **م** وان اختصم قوم امه وابيه في ولادته فقضى به
 لقوم امه فهو نجس **س** لان القضاء يكون ولده المولى الام معناه

ان الابدان رقيقاً وانفسهم عقد الكتابه فيكون القضاء في فصل
مجنه فيه فينفذ وتفسخ الكتابه **م** وطالب لسيده ما ادب
اليه من صلقة فنجي **س** اي اذا لم يكن المولى مضمراً للزكوة فاخذ المالك
الزكوة لكونه من المصارف ثم اراه الى المولى عن بلاد الكتابه ثم عجز
ان المولى اخذ الزكوة وهو عتيق ومع ذلك يطالبه لانه اخذه عوضاً
عن العتيق زمان الاخذ والعبد قد اخذه صلقة وقال عليه السلام
لك صلقة ولنا هديه **م** وان جنى عبد فحيا بده سبيله جاهلاً بها
س اي بالجناية **م** فجنى او مكاتب فلم يقض فنجى ورفع او فدى **س** اي جنى
مكاتب فلم يقض بموجب الجناية فنجى خير بين دفعه وادائه ان شئنا
لان هذا موجب جنایة العبد لكن الكتابه صارت مانعة عن الدفع
تتمثل المانع فوادى الحكم **ا** لا صلى **م** وان قضى به عليه مكاتباً فنجى بيع
فيه **س** فان قضى بموجب الجناية على المكاتب حال كونه مكاتباً لا تجوز
بيع في ذلك لانه دين متعلق برقيقه بالقضاء فاستعمل قيمته **و** لا
تفسخ بموت السيد وادى البذل الودئته على مجرمه فان اعتقه بعضهم
لا يصح وان اعتقه عتيقاً **س** اي فاس لانه لا ينقل من ملك الى ملك ولا
يصح اعتاق بعض الورثة اما اعتاق الكل فنجعله ابناً فمضاء تصح
العتق وله كذلك اعتاق البعض لانه لا يمكن جعله ابناً للبعض تصح
للعتيق فان ابى البعض لا يصح العتق لانه لا يعقب شيئاً باى البعض **كتاب**
الاول هو ميراث يستحقه الميراث بسبب عتق شخص في ملكه او بسبب عقد
الموالات فالاول نوعان ولا العاقره ولا الموالات فابتداء بولا
العاقره فقال **م** من اعتيق باعتاق او بفروع له **س** كالكتابه والديور

والاه ستيلا دم **م** او بملك قريبه **س** اي بما لكية في سبه اياه **م** قوله
 لسيده وان شرط عدمه **س** فان ذلك شرط مخالف لمقتضى العقد فيشغل
 العتق ويبطل الشرط فان قيل يكون الولاء في ابتدء ولا سبيل
 للسيد والمذبر واتم الولد انما يعتق ان بعد موت السيد قلنا صورته
 ان يرتق السيد ويلحق به بالحرب حتى يحكم بعق مذبته واتم ولده ثم
 جاء مسلما مات مذبته واتم ولده فالولاء له **م** ومن اعتق امه **س**
 قن فولدت له قل من نصف حول **س** اي من وقت الاعناق **م** فله ولا سبيل
 به نقل عنه **س** اذا اعتق ابوه لا ينقل ولا سبيل من الولد من الولد الى المولى
 الاب لان الحمل كان موجودا وقت الاعناق فاعتاقه وقعه قصدا
 فله ينقل ولده من معتقه **م** وكذا لو ولد ولدين احدهما له قل من
 ذلك **س** او ولد له امة المعتقة ولدين توأمين بين الاعناق وولادة
 احدهما قل من نصف حول لا ينقل ولدهم الولدين ايضا لان اول
 التوأمين كان موجودا وقت الاعناق فكذلك الآخر والثقمان **س**
 من يطل بين ولديه قل من نصف حول **م** فان ولد له كس منه
 فولد الولد لسيدهما فان اعتق اعتقا الاب جى ولده ابنته **س**
س اي ان ولدت امة المعتقة ولدا وبين الاعناق وولده اكثر من
 نصف حول فولده لسيده امة بمعنى ان الولد ان مات فولد له لسيده
 اتم فان اعتق الاب قبل موت الولد صار الولد بحيث ان مات بعد ما
 مات الاب فولد الولد يكون لمعتق الاب وانما قلنا قبل موت الولد لان
 الاب ان اعتق بعد موت الاب لا ينقل ولده الى ابن المولى الاب لان مولى
 اتم استحق ولده الولد زمان موته ويقر بذلك فلا ينقل عنه وانما

قلنا بعد ما مات الاب لان الاب اذا اعتق والولد مات قبل موته
فيراثه للاب فلو يكون وله مولود **م** عجمي له مولود **م** عجمي
معتقة فولدت فولد ولدها مولود **م** عجمي هذا عندنا حنفية و
محمد بن حاتم عند الجيوسف رح فولد له مولود الاب مولود **م** عجمي
بجانب الاب وهما **م** عجمي ولدهما العتقة وان كان من جانب الام **م** عجمي
ومنع المسئلة في العجمي لان ولدها المولود لا يكون في العتقة لانهم
شعوب باوقبال فلان مولود المولود لا تاتى عنه عن الوالد النسبي
ان كان من ذوى الارحام اما العجمي فقد ضيقوا انبهم فيقتولونهم
مولود **م** عجمي والمعتق عصبه فتم النسبي عليه وهو على ذوى الارحام
م عجمي المعتق شئ من يخذ ما بقى من صاحب الفرض وكل المال عند عده
والنسبي اما عصبه بنفسه اي ذكره في ماله ولا يدخل في نسبته الى
الميت انما بغيره وهو انما يعصبها ذكورا وامعا غيرة كالاخت
لاب وام اولاد تبين عصبه مع البيت فكلهم تقدم على المعتق
المعتق مقدم على ذوى الارحام اعلم من له فرض لهم ويدخل في
نسبتهم الى الميت **م** عجمي فان مات السيد ثم المعتق فارتد له ذوى عصبه
نسبه **م** عجمي الى مات السيد ثم المعتق ولا وراث له من النسب فارتد له
عصبه سيده على النسب الذي عرف في علم الفرائض **م** عجمي ولا ولد للنسب
الا ما اعتق كما في الحديث **م** عجمي عبارة الحديث هذا ليس للنسب من الولد
الا ما اعتق او اعتق من اعتق او كاتب او كاتب من كاتب او ذبح
او ذبح من ذبح او جرح ولده معتق او معتق معتق اي ليس للنسب
من الولد الا ولده من اعتقه او ولد من اعتق من اعتقه واما ولده

- المتبر فقلد عرفت في مدبر المتبر بفرض ذلك موطن ومصلحة جبر الوجود قد
 موت **فصل** ان اسلم رجل علي يد رجل وولاه او غير علي ان يرثه ويعقل عنه
 مع **س** قوله ان اسلم رجل علي يد رجل وولاه او غير غيره علي ان يرثه قيد
 خروج يخرج العادة وهو ليس بشئ طلقه هذا العقول **م** وعقله عليه
 وارثه **س** وان جاز لا سفل فليس له علم للولي الا على فانه لا معنى لهذا
 عندنا وعند اشفاق في روح لا اعتبار بعقد الموالاة **م** ولحق عن ذي التيم وله
 النقل عنه في مرضه الى غيره وان لم يعقل عنه فان عقل عنه او عن ولده فلا
 ولا يوالى معنوا **احد** **س** فان ولاه سالعة مقدمة على ولاه الموالاة فقله
 ان لا يكون معنوا وايضا من شئ طه ان لا يكون مجهول النسب وان لا
 يكون عربيا ان العرب قبائل فيكون لهم الورثة النسبية **كتاب** **الحي** **فصل**
 بوقوعه بفرضه فيفوت به رضاه ويفسد اختياره مع بقاء اهليته **س** يقال
 اوقع فلا بد بقاء ما يسهو ثمة الا نوعان احدهما ان يكون الجاني
 لضيق والثاني ان يكون مفسدا للاختيار وهو ان يكون السهل يد با
 لقتل وقطع العضو ففوت الرضا عمن من فساد الاختيار فوالجاني
 الضيق يفوت الرضا ولكن الاختيار القوي باق وفي القتل الرضا
 ولكن له اختيار غير صحيح بل اختيار فاسد وتحقيقه ان الرضا في مقابلته
 الكراهة والاختيار في مقابلته الحبس ففي الكراهة بل الحبس والضيق ان شك
 ان الكراهة موجودة والرضاء معدوم لكن الاختيار متحقق مع وصف
 القوي فان الاختيار انما يفسد في مقابلته تلف النفس والعضو فان كل
 امر فيه هذا ان احدهما اذ لا متناع عنه مجبولة في طبيعة جميع الحيوان
 ان يولى ان القوة الماسكة كيف تمسك ان تنسج في جميع الحيوانات عن

للعوى من المكان العالى ومن القاصى اننا عند مظنة التلف فلا متناع
عنه وان كان اختياراً بغير اختيار وصوراً ونبأ من الجبر فكذلك لا كره
عند خوف تلف النفس او العضو اختياراً لا متناع عما فيه مظنة
للهلكة اختياراً كذلك ان انفسنا عليه محبوب من حيث ان الطبع
عليه محبوب من حيث ومع ذلك لا هلكية باقية في الملبى وغير الملبى
لحقوا العقل والبلوغ **م** وشروطه قدرة المكروه على ايقاع ما هدد به
سلطانا كان اول **قصاص** روى عن ابو حنيفة ربح ان الاكره لا يتحقق
الا من السلطان فحاشا له قال ذلك بناء على ما كان واقفاً في عصره
وخوف المكروه ايقاعه اى يغلب على ظنه ان المكروه يوقعه **م** المكروه به
متلفاً سقسياً او عضواً او موجداً يعدم الرضاء **م** اعلم ان هذا
يختلف باختلاف الناس فان الزوال ربما لا يفتنون بالضرب ولو
الحبس والضرب الذين لا يكون الا حاشاً في حقهم بل الضرب للبرص وكذا
الحبس ان يكون حبساً مديداً يتغير منه والاشرف يفتنون بكراهة
فيه خشونة ومثل هذا يكون اكرهاً لهم **م** والمكروه ممتنعاً مما
كره عليه قبل الحق **م** كبيع ماله وانذره او اعتاق عبده **م** او الحق **م**
م كالتلف مال الغير او الحق الشرع **م** كسر الحجر والنار **م** فلو اكره بقتل
او ضرب شديداً وحبس حتى يباع او اشتروا او اقراوا بوجع او امضى **م** فان
هذه العقود يشترط فيها الرضاء فانكره الذي يعدم الرضاء وهو غير الملبى
يمنع تعازها لكنها لا تعقد وله الخيار في الفسخ والدماء **م** وبذلك لا يشترط
ان يفسخ ففسخ ففسخ لعاقده ولو صدقتمته **م** ان يبيع المكروه عند البيع
كذلك ان ركن البيع صدر من اهله في حكمة والف الف الف الوصف وهو

هو ان يرضى او يبيع ببيعاً فاسداً عليك بالقبض فلو قبض واعتق او تصدق تصدق
 لا ينفذ قبل ان ينفذ خلافاً لفرار اذ هو عنه يبيع موقوف والموقوف قبل
 الاجازة لا يبيع الملك فان قبض ثمنه وسلم طوعاً نفذ وان قبض مكرهاً
 لا يوزن ان بقي لم يذكر في المصاديق حكم التسليم مكرهاً لكن ذكر في اصول الفقه
 ان الزكوة اذا كان على البيع والتسليم يكون التسليم مقتضى على الفاعل
 ولم يجعل الفاعل آلة للامال في التسليم لانه حمله على تسليم المبيع ولو جعل
 آلة يصير تسليم المقصوب فاذا كان التسليم مقتضى على الفاعل ينبغي
 ان ينفذ ويحب القيمة فان قلت يشكل بقبض الثمن فان الفاعل لا يمكن
 ان يكون آلة فيه ومع ذلك لا ينفذ فيه قلت لا يلزم هنا من جعله
 آلة تغير الفعل الذي ذكر عليه بخلاف تسليم المبيع **م** فلو اكره البائع لا
 المشتري وهلك المبيع في يده **ش** اي في يد المشتري ضمن قيمته للبائع
 وله ان يضمن ايا شاء فان ضمن المكره رجع على المشتري بقيمته وان
 ضمن المشتري نفذ كل شرائه بعده لا قبله **س** نقوله ضمن قيمته للثمن
 اي ضمن المشتري بمعنى ان اقرض الثمنان عليه وله اي البائع وهو
 المكره بالفتح ان يضمن ايا شاء من المكره بالكسر من المشتري فان
 ضمن المكره رجع على المشتري وان ضمن المشتري نفذ كل شرائه بعده
 لا قبله فان المشتري اعتم من ان يكون مكره او لا او مكره ثانياً او ثالثاً
 لو تفاست بين العقود فانه ان ضمن المشتري الثمن في القيمة يصير ملكاً له
 فينفذ كل شرائه بعده تلك الشرائه ولا ينفذ الشرائه الذي قبله فيرجع
 المشتري الثمنان بالثمن على يابعد ثم هذا البائع بالثمن على يابعد وهذا
 بخلاف ما اذا اجاز المالك احد العقود حيث ينفذ للمبيع لا فلا سقط

حقه وهو المانع فعاد الكل الى الجواز وفي الغمما يثبت الملك المستند
فيستند الى حجب العقد ما قبله **م** فان اكره على اكل ميتة او نأ
او لحم خنزير او شرب خمر يمس او من ربا وقيل لم يعمل ويقتل او
قطع **حل** **ش** لان هذه الاشياء مستثناة عن الحريم في حال
الضرورة والاشياء مستثناة عن الحريم حل ولا ضرورة في الكراهة غير
مجبى **م** فان صبر وقتل آخر كما في الخمسة وعلى الكفر بقطع او قتل **حق**
لأن يظهر ما أسبه وقلبه مطمئن بالايمان وبالصبر أجر ولم يبر **حق**
بغيرهما **س** اي بغير القتل والقطع ورواية خبيثا وعمارا ابتلياً بذلك
فصبر خبيث حتى ضلّ فسماه النبي **م** سيد الشكوك فاطمى عمارة
وكان قلبه مطمئناً بالايمان فقال النبي صلى الله عليه وسلم فان عادوا
فعدوا والفرق بين هذا وشرب الخمر ان الشرب حل عند الضرورة والكفر
لا يعمل ابداً فيرخص لهما ومع قيام دليل الحريم لان حقه يفوت با
الحكمة وحق الله تعالى لا يفوت بالحكمة لان التصديق بالقلب **م** **حق**
له ان لا وف مال مسلم بغيرهما **س** اي بالقتل والقطع **م** وضمن المكروه **س** بالثواب
اخفاه فاعال تصير الفاعل لله للامام **م** لا قتله **س** فان قتل المسلم لا يعمل
بالضرورة **م** ويقاد المكروه فقط **ش** اي الى ان كان عمداً فعند الجحيفة و
يجوز القصاص على الجاني لان الفاعل يصير لله وعند فروع على
الفاعل انه مشهور ولا يعمل له القتل وعند ابو سفيان لا يجزى على احد
للشبهة وعند الشافعي يجزى عليهما على الفاعل والمباشر وعلى الجاني
بالتسبب والتسبب عنده كالسكر كشهود القصاص **م** ونحوه
وطلاقه وعقده **س** اي اعتاقه فان هذه العقود تنقح عندنا مع وجوب

والاكره ويتل على صحتها مع الحزن وعند الشافعي لا يفتح **م** ويجمع بقيمة
العبد ونصف المستمي ان لم يطق **م** اي يرجع المكروه على من اكره في صورة **م**
الاكره بالاعتاق بقيمة العبد لان الاعتاق من حيث انقضاء وفيه
الحامل لان الاكره في فعل فممكن فيه جعل الفاعل لله الحي امل وان لم يكن
ذلك في القول ويجمع عليه في الاكره بالطلاق ونصف المستمي ان لم يطق
الدخول لان نصف المستمي في معرض التسقوط بان يجيء الفوقه من
قبل المرأة فتاكب بالطلاق قبل الدخول في هذا الوجه يكون الاكره في نفسها
الحامل يجعل الفاعل لله لم يجز في ما بعد الدخول لان الحي يقر بالانكاح
ولغايل ان يقول المهرين بالعقد والطلاق شرطه والحكم لا يضاف اليه و
ايضا سقوطه بالفوقه بحرق وهم فلا اعتبار له **م** ونذكره ويمينه ^{ظاهرة}
ورجعه وايلؤه وفيه واسلامه بل قبل الرجوع **م** ^{عندنا} اصل
ان كل عقد لا يجمل الفسخ فالاكره لا يمنع نفاذه وكذلك كل ما ينفذ
مع الحزن ينفذ مع الاكره والا سله **م** اما يفتح مع الاكره لقوله عليه
السلم **م** اُرئت ان اقاتل الناس حتى يقولون لا اله الا الله فان سلام
يفتح مع خوف القتل لكن اذا اسلم المكي ثم اراد ان يقتل تمكن الشبهة
في اسلامه بل **م** ان ابراهه مديونه وكفيله وركته فلا تبين على من
اوعد البيونة فقال اظهرها وقلبي مطمئن بالانما صدق ولو فخرت الله
اذا اكرهه سلطان **م** هذا عند الحنفية رجوع وعند الشافعي لا يكون
الاكره مسقطا للحد متفق عليه فيما بينهم بل هذا لا خلاف وانما
هو في تحقق الاكره من غير السلطان فان عند الحنفية رجوع الاكره
لا يتحقق من غير السلطان فالزناؤه يكون مع الاكره فيمحق وانما

السلطان فزنى لا يحذر لوجود الكراهة هنا وعندهما الكراهة يتحقق
من السلطان وغيره فلا يثبت في الصور بين **كتاب الجبر** هو منع نفاذ
نفس قول **س** انما قال هذا لانه لا يتحقق في افعال الجوارح فالصبي
اذا اختلف مال الغير يجب التمسك به وكذا المجنون **م** وسببه الصغر والجنون
والرق فلم يفتح طلاق صبي ومجنون غلب **س** المجنون المغلوب هو الذي
اختلط عقله بحيث يمنع جريان الافعال والاقوال على فتح العقل الا نادراً
وغير المغلوب هو الذي يختلط كلامه فيشبهه من كلام العقلاء ومنه
لا وهو المعتوه وسبب جرح حكمه **م** وعقوبتها واعانتها واقاربها **م** وفتح
طلاق العبد واقراره في حق نفسه في حق سيده فلو قرأ **س** اي العبد المجنون
بمال آخر الى عققه ويجزى فقول **س** فانه في حق دمه مبيعاً على اصل الا وثمة
حتى لا يصح اقراره بولاه بذلك عليه **م** ومن عقد منهم وهو بيعه اجاز ولته
او **س** قوله منهم يرجع الى الصبي والعبد والمجنون فان المجنون قد يعقل
البيع والشراء ويقصد بهما وان كان لا يرجح المصلحة على المفسدة
وهو المعتوه الذي يصح وكيله عن الغير والراد بالعقد في قوله **س**
عقد منهم العقود الدائرة بين المنفعة والمضرة بخلافها فانه باب
يصح بلا اجازة الولي بخلاف الطلاق والعناق فانها لا يصح ان
ان اجاز الولي **م** وان اختلفوا شيئاً ضموا **س** لما ثبت انه لا جرح في
افعال الجوارح **م** ولا تجزى حتى مكافاة لسفاهة وضيق ودين **س** صح
منه بولجى وهذا عند الجرحية صح والفقهاء عندهما وعندهما
وعند الشافعية ربح ويجزى على السفاهة والافساد على ما طلبه غرامة المفلس
الجرح عليه جرحه القاضى ومنع من البيع والاقرار وعندهما وعند

عند الشافعي ربح يحجر على الفاسق ربحاً له **م** بل يحجر ما جنى وطيب
 جاهل ومكار مفلس **م** أن ربحاً حنيقة ربح يجرى على هؤلاء ما لا بد
 دفعاً لضررهم عن الناس فالمفتي الما جنى يعلم الناس الحيل والمكاري
 المفلس هو الذي يكار والدابة وثياخذ للكراس فان كان او ان السفول
 دابة له فانقطع المكتوب عن الرقعة **م** فان بلغ غير رشيداً يسلم اليه
 ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة وفتح تصرفه قبله وبعده سلم
 اليه ماله ولو بلغ رشيداً **م** اعلم ان الصبي اذا بلغ غير رشيداً يسلم
 اليه ماله اتفاقاً قال الله تعالى وتولوا السفهاء اموالهم قوله فا
 ن استم منهم رشيداً فابو حنيفة ربح قد لا يتسكن بالزمان وهو
 وعشرون سنة فان هذا السن اذ بلغه المتي يمكن ان يصير جذاً
 لان اقل مدة البلوغ اثنا عشر حوكاً واكثر مئة الحول ستة اشهر
 ففي هذا المبلغ يمكن ان يولد له ابن ثم تصرف هذا المبلغ يمكن ان يولد
 له بنت ابني الطاهران يونس منه رشيد ما في سن خمس وعشرين فيلزم
 فيه امواله وقبل هذا السن ان تصرف في ماله بيعاً وشراءً وخو
 فاً يصح تصرفه عند ابو حنيفة ربح وقاله لا يصح ان تلوصح لم يكن منع
 المال عنه مفيداً قلنا بل يفيد لانه غالب بغير السفهاء بالهبة منع
 المال عن الهبة ثم جعل خمس وعشرين سنة يسلم اليه ماله وان لم يونس
 منه رشيداً عند ابو حنيفة ربح فان هذا السن مظنة الي رشيد فلو
 الحكم معهما **م** وجب القاض المديون **م** والحرة المديون **م** لبيع ماله لانه
 وقضى دأهم دينه من دأهمه وبلغ دناينه لادأهم دينه وبال
 لعكسنا **م** اعلم ان القيسان لا يبيع الدأهم لاجل نادين الدين

ولا الدائري لاجل ذاهم الذين لا فهم مختلفان لكن في الاستحسان يباع
كل واحد لاجل الحق لا فهم متساويان في القيمة لا عرضه وعقاره **س** خلافا
لها فان المفضل المتع عن بيع العوض والعقار للذين فالقاضي يبيعها
ويقتضي دسنة بالمولى **س** ومن افلس ومعه عوض شره فبايعه اسوة
للغير **س** افلس ومعه عوض شره ولم يوثق الثمن فبايعه اسوة للغير
وقال الشافعي يخرج القاضى المشتري بطلبه ثم للبايع خيار الفسخ **فصل**
بلوغ الغلام بالاحتلام والامحبال والانه نزال والمجارية بالاحتلام و
الحيض طلق فان لم يوجد فحتى يتم له ثمانى عشر سنة ولها سبع عشرة
سنة وقاله فيها بتمام خمس عشرة سنة وبديفتى وانى مدته له
اشئنى عشرة ولها تسعة سنين فان رجعها فقال قد بلغنا
صدقا **س** وهما كالبالغ حكما **كتاب المأذون** الاذن فذلك المولى لخطاط
الحق **س** ثم اعلم ان الاصل في الاذن ان يكون ماليا للتصرفات فاذا عثر
الوقت وتعلق به حق الموطمان ما ينفك لكونه ماليا للتصرف فاذا
الموطقة المانع عن التصرف وانما التجرة اى منعه عن التصرف فهو
الاذن عندنا وعند الشافعي ربح هو وكيل وانابة **س** ثم يتصرف
العبد بنفسه اهلبته **س** فانه ليس بوكيل والوكيل هو الذي تصرف
لغيره فقوله ثم يتصرف عطف على محذوف فان قوله الاذن فذلك
المحذوف معنى اذا اذن المولى بنفسه للعبد عن الموطقة على قوله ينفك قوله
ثم يتصرف **س** فلم يرجع بالعقد على ملكه **س** هذا تفريع على انه يتصرف
لنفسه فانه اذا اشترى شيئا بطلب الثمن من المولى لكونه متروك لنفسه
بخلاف الوكيل فانه بطلب الثمن من الوكيل لانه اشترى للمولى فلم يوثق

يتوقف تفويض على الله اسما للخلق لا توكيل فان الاسما طلاقا يتوقف
 والتوكيل يتوقف **م** فبعد اذن يوما ما اذن حرة على عليه ولم يتخصص
 بنوع فان اذن في نوع عثم اذنه في ذلك النوع **م** هذا تفويض على الله فذكر
 المحرم الى طلاق عن القيد فك يتخصص بتصرف وفيه خلل والشافعي
 ربح والملا انه اذا اذن في نوع من التجارة عثم اذنه في ذلك النوع وكذلك قيل
 اقول مستبغا فانه اذن بشئ املا بطل هذا العمل فعم وكذا اذا قيل اذن في
 الغلة كل شهر كذا تجلو وما اذا اذن بشئ شي موعين فان هذا مستبغا
 له اذن **م** ثبت الا ذلك له فبعد اذنه ماله فيبيع ويشتري سكت
 ما اذن **م** هذا عندنا خلل فالنوف والشافعي ربح وانما يكون ما اذن نادفعا
 للزود **م** وصري فلو اذن مطلقا صح كل تجارة منه اجماعا **م** فان تخصص
 الشئ بالذكور والروايان ان دل على نفي الحكم عما علاه فهو التجارة اجماعا
 يختص بما اذا اطلق اما اذا قيد فعندنا يعم التجارة اذ خلل والشافعي ربح
م فيبيع ويشتري ولو بعين فاحش **م** ولا يصح عندهما بالعين الفاش
 لانه يتبع ولا اذنه من بدل التجارة **م** ويؤكلها ويهجن ويهجن في
 يتقبل الاضواء **م** او يأخذها قبالة بال استجار والمساات **م** ويأخذها
 من اربعة ويشترى بذر ذر بزرعه ويشترى عنانا **م** انما قال
 عنانا احتراز عن المعنوية **م** ويدفع المال ويأخذ مضاربة و
 يستاجر **م** او يستاجر شئ كالاجير والبيت وغيرهما **م** ويؤجر
 نفسه **م** عندنا خلل والشافعي ربح **م** ويقبض بديعة وغصب ودين
 ويأخذ طعاما يبيع او يضيف من يطعمه ويأخذ عن الشئ يبيع
 قدرا معهودا **م** او مثل ما عطف البت **م** ولا يتزوج ولا يزوجه رقيقه

س وعند أبي يوسف ربح يزوج الامه لانه تحصيل المال لها انه ليس
من البتة **ق** ولا يكاتبه ولا يعتق اصلاً ولا يعرض ولا يحبس ولو
بعوض وقالوا لا تجلس للمرأة ان يتصدق بشئ يسير **س** كالزحف
مثلاً من بيت زوجها **س** هذه المسئلة ليست من هذا الباب لكنها
ذكرة للتنااسب فان المرأة ما ذوتة عان بهذا **ق** وكل دين واجب
بتجارتها وبما هو في معانها كبيع وشراء واجارة واستيجارة وغيره
وجبة وغصب وامانة تجردها وغفروا بوطئ مشتمه بعد الا
ستحقاق بتعلق بوقته ببيع فيه ويقسم منه بالحق **س** كسبها
حصل قبل الدين او بعده وبما اتهم **س** او ذهب له فقبل الحجة هذا
عندنا وقال ابو الفوارس فمضى ربح لا يباع هو في الدين لكن يباع كسبه لانه
غرض المولى حصول مال لم يكن له في مال قد كان ولنا ان الذين طلعوا
فحق المولى يستعلق بوقته دفعاً للضرر عن الناس **ق** لانه اذا كسبه
منه قبل الدين وطولب بما بقي بعد عقده **س** او اذا قضى دينه من ثمن
رقبته اذا بيعت ومن كسبه بعد شئ من الدين طولب به اذا اعتق **ق**
وليس له ان يغله مثله مع وجود دين وما زاد للفرقة ويجوز ان **س**
هذا عندنا وعند الشافعي ربح لا يجوز ان اذ باق لا ينفى في الدين فانه
يسمح اذن الدين ولنا ان ذلك لا يجزى لانه المولى لا يرضى بسلامة حقه
حالة ماله اما اذا ان فيه صريحاً فهو يفتى بانه لا يجزى او مات سيده او
بأنه مطلق الحق بدلا للدي من ثمن او حجة عليه بشرط ان يعلم هو
اكثر اهل سوقه **س** دفعاً للضرر عن الناس **ق** والامه ان استولى
س اي ثمن الامه ان استولى لها المولى عندنا وعندنا ربح لا ينفى عنه **س**

يجوز ان المستولدة قلنا فيه دالة على ان المولى لا يرضى ان يخرج و
 تعامل مع الناس لكن ان اذنها والقصر يفتى دالة على ان ديتها
 وضمن قيمتها **س** اعني صورة الاستيلاء والتدريس ان كان على
 المستولدة وعلى التدبيرين **س** محيطة من السيد قيمتهما **م** وله يضمن ما
 زاد على القيمة **س** له لم يحبس في الرقبة فعليه قيمتهما ولو جاز فارقان
 ما ماله امانة وغصب او تبردين عليه **س** هذا عندنا في حنفية ج
 وقال لا يصح لانه مفسح الاقرار الاذن وقد دلل وله ان المصحح المبرور
 باقية **م** ولو شمل دينه ماله ودقبت له يملك سيده ما ماله **س**
 هذا عندنا في حنفية رجع وعندهما يملك لانه الرقبة ملكه فكذلك كسبه
 وله ان ملك المولى يثبت خلافه عن العبد عند فرقة من حاجته كملك
 الوارث ووجهنا مشغول بهما **م** فلم يعتق عبدا من كسبه باعناق سيده
س وعندنا في حنفية رجع وعندهما يعتق ويضمن السيد قيمته للغير
م وعقوان لم يحط دينه **س** اي بوقبته وكسبه **م** ويبيع من سيده مثل
 القيمة لا باقل وسيله منه بمثلها او باقل **س** اي يجوز بيع الماذون الذي
 شمل دينه ماله ودقبت من سيده واعلى جوف لانه سيده اجنبي
 ماله اذا كان عليه دين محيطة وعندهما ان باع باقل من قيمته يجوز البيع
 ويجوز للمولى ان اذله الى با ونقض البيع لانه الضرر عن الغرماء يدفع
 بذلك وانما يجوز للمولى حنفية رجع للتميم كما في الوارث ولا تحم في الوارث وله
 تيمم فيما اذا جاز الاجنبي **م** فلو باع بكثر حظ الفضل او نقض البيع **س** اي يوم
 السيد بازاله الى با او نقض البيع **م** ويظهر عنه لو سلم مبيعه قبل قبضه وله
 جسر مبيعه لثمنه **س** اي السيد ولا يتحبس المبيع لقبض الثمن فان سلم

قبل قبض الثمن باطل حقه في العين فلم يبق له حق الا في الدين والموطأ يستثنى
على عبده ويسا في بطل الثمن **م** وصح اعتناقه مديونا **س** اي صح اعتناقه المولى
العبدا لما ذون حال كونه مديونا سواء كان الدين محيضا او لم يكن لان ملكه
فيه باق **م** وضمن السيد الاقل من دينه ومن قيمته **س** اي اذا كان الدين
اقل من القيمة يضمن الدين اذ لا حق للموعدة في الدين وان كان القيمة
اقل من الدين يضمن القيمة لانه تعلق حقه بالرقبة وهو تلفها **م** وهو
فضل دينه معتق **س** اي ضمن المان ذون الذي عتق فضل دينه على القيمة
م فان بيع عبدا ذوا دين محيضا بربقته وغيبته المثل اجاز الغريم بيعه
وله ثمنه او ضمن المثل او البايع قيمته فان ضمنه **س** او البايع **م** وقد تعلبه
ببيع جميع البايع على الغريم بكميته وعاد حقه في العبد **س** اي جمع الربيع
على الغريم وعاد حق الغريم في العبد **م** فان باعه سيده معلما بدينه وللفري
قد يبيعه ان لم يصل ثمنه اليه وان وصل ولا مائة باقى البيع له **س** وانما قال
معلما بدينه لانه البايع اذا علم المثل تعلق على العبد بين المستور وصلى بذلك
يوحى ان ينفذ البيع لرضى البايع والمستور فنقول ان مع هذا يكون
للموعدة ولاية في البيع اذا لم يصل الثمن اليه وان وصل فان لم يكن في البيع
محاباة فلا وان كانت فاما ان يرفع المحاباة او ينقض البيع **م** ولا يخفى
المستور منكرا ودينه ان غاب يابعه **س** اي اذا كان البايع غائبا وللمشتري
منكر للدين فالدين للبايع اسمه عند البيع خيفة ومحمد بن الحسن ختمه له عند
البيع فخرج هو خصمه ويقضى للغريم بدينه لانه يرضى بذلك لنفسه
فيكون خصما له من ينادعه ولها ان الدعوى بينهما فمنح العقل
وفي الفسخ قضا على الغاييب **م** ولو اشتروا عبدا وبيع سائلا غائبا

وتجره في مآذون **س** عبد قادم مصر أو قال أنا عبد فلان ما ذك في التجارة و
 بيع ويشترى فهو مآذون وكذا إذا سكت عن الذن والحجر فإن تصرفه
 دليل على أن **م** ولا يباع لديه إلا إذا قرئ عليه باذنه **س** لأن المولى إذا لم
 يقره بالذن فالذين لا يظهرون في حقّه والمعاملون إنما تصرفوا له فمعتدوا
 على ظاهر الحال والمولى يفسخ **م** وتصرف الصبي النفع كاله سلوم ولا يهاب
 صح بله اذن وإن تصرف كالطلاق والعاق لا وإن اذن به وما نفع و
 تصرف كالبيع والشرع على بانه وليه **س** الكفاة جاله هله القاصرة
 في المان واشترطاً للحاملة في القمار ودفعاً للتصرف فنفما رأى الولي
 في المتزوج بينهما وعند الشافعي لا يقع تصرفه بل جازة الولي وكذا
 لا يصح سلوم **م** وشروطان يعقل البيع سالباً للملك واشترطاً جالباً
 له ووليده أبوه ثم وصيته ثم جله ثم القاضي أو وصيته **س** أم قال ثم وصيته
 في الأولين وقال أو وصيته في الأخير لأن وصي الأب من استخلفه بعد
 في التصرف في مال وله وأما الذي اذن له في التصرف في حال حيوته فوكيل له
 وصي وكذا في الجدة وأما وصي القاضي فهو الذي لمسه القاضي بالتصرف في مال
 البسيم فهو بالتصرف في حال حيوة القاضي وأما وصي وصي مع القاذب بصره هو
 سئل في بعد الموت لأن هذا يصير خليفة للأب كأن الأب جعله وصياً
 فإن فعل القاضي بغير كفعله فعلى الكلام أن وليه أبوه ثم وصيته بعد
 موته ثم الجد إن لم يكن الأب وله وصيته ثم وصيته بعد موته ثم القاض **س** وصيته
 التي تصرف **م** ولو أقر بما معه من كسبه أو ارثه صح **س** فإن الولي إذا كان
 الصبي بالتجارة صح أقره بكسبه لأنه من تمام التجارة إذ لو لم يصح أقره له
 بعامله التام مع أن أقره الولي لا يصح لأنه أقره على الغير وأقره الصبي

اقلد على نفسه والمجهر يرفع بالاذن فصاها كالبالغ ففتح اقلامه بالذات ايمضاً
 في طائر الزاوية وعن ابي حنيفة صح انه لا يفتح في الذوات له انه اغايض في الكسوف
 من توابع الجنان وله كذلك في الذوات **كتاب الغصب** هو اخذ مال متقوم غصباً
 بل ان مالاً ينزل به **و** فالغصب لا يتحقق في الميتة له ايت بها وبها وكذا
 في الحر وله في غير السلم له ايت بها وبها يستمقومة وله في المال الوقي له ايت ليس في
 وقوله بل ان مالاً استرا عن الوديعة وانما قال ينزل به له عند الصلح
 صح هو ان اليد المحققة قلنا كذا من اثبات اليد المبطله وعند الشافعي صح
 هو اثبات اليد المبطله ولا يثبت شرط ازالة المحقق قلنا له ان كذا من في الفعل
 الذي هو سبب للضم وهو ازالة اليد ويصح على هذا الاختلاف في كل
 كسب من ازالة اليد المحسوب لا يكون مضمونة عندنا خذ فانه ان اثبات
 اليد محقق بدون ازالة اليد منها الاختلاف في غصب العقار وسبب اتي
 و منها ما قال في المتن **م** واستلزام العبد و حمل الدابة غصب لا يجوز على
و في الاولين نقلها من مكان الى مكان وفي آخرها لو عولج له ولم يفعل فيه
 شيئاً يكون ازالة وقد فتح على هذا الاختلاف في تعويل المالك عن المواشي حتى
 هلكت وامسك الغنم حتى قلع الامن من سبه وليس هذا التقدير بمستقيم
 لانه اثبات اليد لم يوجد في هاتين المسئلتين ثم له بذلك زيادة على هذا التعريف
 لعل سبيل الحقيقة لتخرج السرقة **م** وحكمه ان ثم لم يعلم وقتا لم يعلم
 والغرم هالكه ويجب للثلث المكييل والموزون والعدد المتقارب **م** اعلم
 انه جعل هذه الاقسام الثلاثة مثلياً مع ان كثير من الموزونات ليس مثلياً
 بل ذوات القيم كالتمقيد والقند وعوهم اقول ليس المراد بالوزن مثلاً ما
 عند البيع بل ما يكون مقابله بالثمن مبنياً على الكيل والوزن والعدد وله

يختلف بالصنعة فانه اذا قيل هذا الشيء قفيز بدرهم او من بدرهم
 او عشرة بدرهم انما يقال اذ لم يكن فيه تفاوت فاذ لم يكن فيه تفاوت
 كان مثلياً وانما قلنا ولا يختلف بالصنعة حتى لو اختلف كالقمحة و
 القدر لا يكون مثلياً ثم ما لا يختلف بالصنعة اما غير مصنوع و
 اما مصنوع لا يختلف كالدرهم والدنانير والغلوس وكل ذلك مثلي
 واذا عرفت هذا حكم المذروعات فلي ما يقال ببيع من هذا الثوب ذراع
 بكذا فهذا انما يقال فيما لا يكون فيه تفاوت وهو ما يجوز فيه التسليم فانه
 يعرف ببيان طوله وعرضه ورفعه وقد فصل الفقهاء المثلث وذوات
 القيم ولا احتياج الى ذلك فيما يوجد له المثل في الاسواق بل تفاوت
 يعتد به فهو مثلي وما ليس كذلك فمن ذوات القيم وما ذكر من المكمل ^{الغيب} ^{الغيب}
 فبني على هذا **م** فان انقطع المثل في قيمته يوم يحنث مما نهى **ش** هذا عندنا
 خفيفة رج لان القيمة يجب يوم الحضور وعندنا لم يرج يوم الانقطاع
 لا تدفع يستقل القيمة وعندنا في يوسف رج يوم تحقق السبب وهو الغيب
 فانه اذا انقطع المثل تحقق الى ما لا مثله اقول هذا اعدل اذ لم يبق ^{الغيب} ^{الغيب}
 من نوعه في يوم الحضور والقيمة تعين بكثرة الرغبات وقلة ما وفي العكس
 هذا متوزن او متعسر ويوم الانقطاع لا ضبط له وايضا يستقل القيمة
 في هذا اليوم اذ لم يوجد من المالك طلب وايضا عند عدم وجود المثل لم يستقل
 وعند عدم له قيمة **له** وفي غير المثل قيمته يوم غيبه كالعدل في التفاوت
س والشيء الذي يعتد به يكون اقله متفاوت ولا يلزم انما يقابل بالثمن
 مبيئاً على العدد كل يوم مثلاً فانه يعد عند البيع من غير ان يقابل بالثمن
 عشرة بكذا **م** فان ادعى الجلاء كرجس حتى يعلم انه لو بقي له ظهر ثم قضي عليه

بالمبدل وشروطه كون المعضوب نقلياً فلو غضب عقاراً وهذا في يده لم يفتن
هذا عندها وعند محمد والشافعي يرجح فيه الغضب عند الشافعي
رجح فلهذا حد الغضب وهو إثبات اليد للبطله يصدق عليه وأما عند
محمد رجح فلهذا الغضب وإن كان عنه ما ذكرنا لكون إزالة اليد في العقار يكون
بما يمكن فيه لا بالنقل كما يقولون لأن الغضب إثبات اليد بإزالة يد المالك بفعل
في العين وهو لا يتصور في العقار وغيره أما في العقار ولا يد المالك لا يروى
إلا بأخيه عنها وهو فعل فيه لا في العقار فصار كما إذا بعد المالك عن
المواشي وضمن ما نفق بفعله كسكنائه وذريعه أو باجاره عبد غضب أو ضمن
في العقار وغيره أما في الفقدان كالتسكني والنزع وفي غير العقار كما إذا غضب
عبد فاجره ففعل ففرض له مرض أو وفاة ضمن النقصان وتصدق باجوره
مستعارة ويرجح حصول التصرف في مودعه أو موصوفه متبعتها بالشارة
أو بالشئ بدلاهم المودعة أو الغضب ونقدتها فان أشار إليها ونقدت غيرها
أو أشار إلى غيرها ونقدتها وأطلق ونقدتها وبه يفتي **س** أو تصدق
عند أبي حنيفة ومحمد رجح ذلك قال أبو يوسف يرجح باجور عبد غضب فاجره واخذ
العجوة وكذا باجور عبد مستعار قد أجره واخذ أجره وكذا تصدق برجح حصل
بالنقص في المودع أو المعضوب إذا كان يتعين بالشارة أو إشارة إليها
وكذا تصدق برجح حصل بالشئ بدلاهم المودعة أو موصوفه لا يتعين بالشارة
إذا أشار إليها ونقدتها فقوله أو بالشئ عطف على التصرف وأما إن أشار
إليها ونقدت غيرها أو أشار إلى غيرها ونقدتها وأطلق ونقدتها أي بالشئ
بل قال اشتريت بالعددهم ونقدت من دلاهم الغضب المودعة ففي جميع هذه
الصور يطيب الرجح ولا يجب التصديق **م** فان غضب وغيره فزال اسمه و

وأعظم منافعه ضمنه وملكه بل وحل قبل ادائه ببله كذبح شاة وظنحها
 أو شيتها أو طين بوزعه وجعل جدي سيقاً وصغاراً أو ابناً على
 ساجدة ولبس **س** الساجدة بالجيم خيبة مخوفة مهيتة لآلهة سائر عبادها
 وهذا عندنا لا تداخلك صنعة متقومة يهين حق المالك هاهنا من
 وجه وعندنا شافعي لا ينقطع حق المالك عنه لأن العين باقية
 ولا يعتبر فعل الغاصب لأنه مخلوق فلا يهين سبباً للملك **م** فإن
 ضرب الجاني دمه أو ديناً أو أماناً لم يملكه وهو لما لك به شيء **هـ**
 عندنا حنفية روح لأن الاسم باق ومعناه إلا صلتى الثمنية وكونه مودود
 وهو باق حتى يخرج منه الربا وعندنا يهين لأن الغاصب قبلاً على غيرها
م وإن ذبح شاة غيره طرحتها المالك عليه وأخذ قيمتها وأخذها ضمنه
 فقصها وكذا لو حرق ثوباً وقوت بعض العيون وبعض نفقه لا كله **س** حتى
 لو قوت كل النفع بضمنه كل القيمة **م** وفي يمين نقصه ولم يقوت شيئاً
 منها ضمن ما نقص وإن بنى في أرض غيره أو غرس أو سب بالقلع والرد **هـ**
 في ظاهر الرواية وعندنا روح إن كان قيمة البناء أو الغرس أكثر من قيمة
 الأرض فالغاصب يملك الأرض بقيمتها **م** وللمالك أن يضمن له قيمة بناء أو
 شجر أو يقطعها إن نقصت به **س** وإن نقصت الأرض بالقلع ثوبين
 طريق معرفة قيمة ذلك فقال **م** فتقوم بلا شجر وبناء وتقوت مع جديهما
 مستحق القلع فيضمن الفضل **س** قبل قيمة الشجر المستحق القلع أقل من
 قيمته مقلوماً بقيمة المقلوع إذا نقصت منها الجرة القلع ضارباً بقيمة
 الشجر المستحق القلع فإذا كانت قيمة الأرض مائة وقيمة الشجر المقلوع
 عشرة واجرة القلع درهمين تسعوا درهمين فالأرض مع الشجر تقوم

بما يده وشعده ولا يحرم فيمن المالك التسعة **م** فان حوّل الثوب الموصوف ^{او}
اصغر ولت التسويق بسمي ضمنه قيمته ابيض ومثل سويقه ^{واخذ}
وغرم ما زاد الصبغ والسمن فان سود ضمنه ابيض واخذ ^{واخذ} ولا شيء
للفا صلب ^{لانه} نقص **س** هذا عند الحنفية رج وعندهما التسويد كالحرير
فيل هذا الاحتلاف ^{ونج} احتلاف في العوض فينظر ان نقصه السواد كان نقصاً
وان زاد بوزن زيادة وعند الشافعي رج المالك بمسك الثوب ويأمر الفاعل
بقلع الصبغ ما امكنه وكفرق بين السواد وغيره بخلاف مثله لت
التسويق فانه التميز غير ممكن له القياس على قلع البنت قلنا في قلع البنت
لا يتلف مال الفا صلب ^{لانه} النقص يكون له وهذا يتلف فورا ^{لانه} يتلف
فيما قلنا والتسويق مثلي فان طرعه على الفا صلب يأخذ المثل بخلاف الثوب
فيأخذ فيه القيمة **فصل** ولو غيب ما غصب وضمن للمالك قيمته ^{ملكه}
س خلاف للشافعي رج انه ان الغصب لا يكون سبب الملك قلنا انما يملكه
ضرورة ان المالك يملك بدله لانه يجتمع البدل والمبدل منه في ملك
شخص واحد بخلاف ما لا يقبل الملك كالمدين **م** وصديق الفا صلب في
قيمه مع حلفه ان لم تقم حجة الزيادة وان ظهر وقيمه اكثر وقد ضمن
الفا صلب بقوله اخذ المالك ورد عوضه او مضى الضمان وان ضمن بفعل
بقوله ما لك او بجمته او يتكول غاصبه فهو له وله خيار للمالك **س** لانه قد تم
ملكه لان المالك رضئ بذلك حيث اقر عليه هذا المقدار ونفذ بيع
غاصب ضمن بعد بيعه لا اعتاق ضمن بعله **س** لان المالك المستد كاف
لنفاد البيع لان الاعتاق **م** وزائد الغصب متصلة كالسمن والسنو
منفصلة كالولد والتملى ضمن الا بالتلف او بالمنع بعد الطلب **س** هذا

هذا عندنا وعند الشافعي بيع مضمونة وقد تراء هذا مبني على ^{اختلاف}
 فخذ الغصب **م** ومن نقصان ولادة الجارية معه وجبر يولد بقي به
س خلو فالزنى والشافعي بيع فان الولد ملكه فله يصح جابر الملك
 قلنا بسببها شيئي واحد وهو الولادة ومثل هذا لا يعد نقصان **م** ولو
 زنى بامة غصبها فزنت حاملا وولدت فماتت ضمن قيمتها بن علق
س هذا عند الجعيفة بيع وعندهما لا يضمن لان الرد وقع صحيحا او
 وماتت في يد المالك بسبب حدث في ملكه وهو الولادة وله ان لم يفتح
 الرد لان التسبب التلف حصل في يد الغاصب **م** بخلاف الحرة **س** لانها لا
 تضمن بالغصب يسبق الضمان بعد فساد الرد ثم عطف على الحرة قوله **م** و
 منافع ما غصبه او عطلة فانها غير مضمونة **س** عندنا سواء استوفى
 المنافع كما اذا سكن في الدار المغصوبة او عطلها وعند الشافعي بيع
 مضمونة باجر المثل في الصورتين وعند مالك بيع مضمونة ان استوفى
 له عطلة وهذا بناء على عدم تقوئها عندنا وان تقوئها ضروفا
 في العقد **م** وانك في غير السلم وخزير وان اتلفها لزم ضمن **س**
 خلو فالشافعي بيع فان الذمي تبع السلم فله يقيم في حقه ولنا انه
 متروك على اعتقاده **م** ولو غصب خمر لم يخللها بما له قيمة له **س** كما
 لنقل من الظل والشمس او جلد ميتة فذبحه به **س** اي ما له قيمة له كالتراب
 والشمس اخذها المالك بلاء شيئي ولو اتلفها ضمن ولو خلتها بذبي
 قيمة **س** كالحل والقرام ملكه ولا شيئي عليه **س** هذا عند الجعيفة بيع
 وعندهما **م** اخذ المالك واعطى ما زاد المثل ولو ذبح به الجلد **س** اي شيئي
 له قيمة كالقرظ والعصا اخذ المالك ورد ما زاد الذبح ولو اتلفه لا

يضمن هذا عند الخفيفة روح وعندهما يضمن الجلود مدبوغاً ويقطيه
 المالك ما زاد الذباغ فيه فالجاصلاته اذا خلل او دبغ بانه قيمة له
 اخذها المالك لان الاصل حقه وليس من الغاصب سوا العمل ولا قيمة
 له اما اذا خلل او دبغ بذق قيمة يضمن ملكا للغاصب ثم جئنا الى المتقوم
 على غير المتقوم والفرق بين الخفيفة روح وبين الخلل والجلود ان المالك ياخذ
 الجلود ولا ياخذ الخلل لان الجلود باقية لكن ازال عنه الثياب والجزءين باقية
 صارت حقيقة اخرى وانما يضمن الجلود عند الخفيفة روح اذا تلفه
 لانه غصب جلد غير مدبوغ ولا قيمة له والثمن يتبع التقوى ولكن العين
 اذا كان باقية لا يشتطم وضمن بكسر معزوف ورافة سكر ومنسحق وض
 بيعها **س** المعزوف آلة التهوكا الطنبور والمزمار ونحوهما وهذا عند الخفيفة
 روح وعندهما لا يضمن وعند الخفيفة روح انما يضمن قيمته بغير التهوكا
 الطنبور يضمن الخشب المصنوع واما طبل الغزاة والدق الذي يباح ضربه
 في الغزاة فمنه بان تقاق **م** وقام ولد غصبت فملك لا يضمن بخلاف
 المدبرة **س** هذا عند الخفيفة روح فان المدبر متقوم عنده لانه الولد ي
 عندهما يضمنهما التقويم **م** ومن خلل قيد عبد غيره او باطرا بئنه او
 اصطلح او قفص طرايه قد غصبت او سعى الى سلطان من يوثقه ولا يبيع
 بل يدفع او من يفسق **س** عطف على من يوثقه **م** ولا يمنع بئنه او قال
 مع سلطان قد يغتفر وقد لا يغتفر انه وجد ملكا فغتمه شئنا ان يضمن
 وان غتم البئنه ضمن وكذا لو سعى بغير حق عند محمد روح زجره اليه وبغنى
س وهذا عند الخفيفة والفرق بين روح لا يضمن التساعى لانه متوسط
 فعلى فاعل مختار وفي فتح الاصطبل والقض خلاص محمد روح واما متوسط

الشفعة

توسط فاعل مختار وله ان الطائر يجوز له على النفاذ **كتاب**
 هي تملك عقار على شئ به جبراً على غنمه **م** اي ثمن المشتري وهو الثمن
 الذي اشترى به **م** ويجب بعد البيع **ش** المواد بالوجود بل يثبت **م** وتستقر
 لا شهاده **م** ان حق الشفعة قبل الاشهاد ومتزول لا يثبت لو انشأ
 الطلب بتبطل واذا اشهد تسقياً لا تبطل بوزن ذلك بالتأخير **م** وتلك
 بالتخذ بالتراضي وبفضا القاضي بقدر رؤس الشفعة لا المالك **م** اي انما تملك
 العقار اذا اخذه الشفيع برضاه وبرضا المشتري وقوله او بفضا القاضي
 عطف على اخذ ذلك على التراضي لانه القاضي اذا حكم يثبت الملك للشفيع قبل
 اخذه **م** للخليطة نفس المبيع ثم له في حق المبيع **م** اي ثمن الشئ بك في حق البيع
م كالشرب والمطرب والفاصين كشرب الخمر لا يجزى فيه الشفيع وطريق لا ينفذ
 ثوب جار ملة صق بابه في سكة اخرى كواضع جذوع على حائط **م** انما ذكرنا وضع
 الجذوع ليعلم انه جار وليس بخليطة ولا يشترط للجار الملة من وضع الجذوع
 حتى لو لم يكن له شئ على الجار لكان له صقاً وعند الشافعي ربح له -
 يثبت الشفعة للجار بل لاولين **م** ويطلبها الشفيع في مجلس عليه بالبيع بلفظ
 يفهم طلبها كطلب الشفعة ونحو **م** مثلاً نا طالب للشفعة او اطلبها او
 اعتبار مجلس العلم اختيار الكوخي وعند بعض المشايخ ربح له المجلس سكت
 او سكوت تبطل الشفعة **م** وهو طلب مؤثمة **م** انما سمي بهذا لانه
 على غاية التعجيل كان الشفيع يثبت ويطلب المتقدمة **م** ثم يشهد عند
 العقار او على من معه هو من بايع او من توفيقه اشترى فلهون
 هذه الدار وانا شفيعها وقد كنت طلبت الشفعة واطلبها انفا
 عليه وهو طلب اشهاد **م** اعلم ان هذا الطلب اعياجب عند المتأخرين من الاشهاد

عند الدار وعند صاحب اليد حتى لو تمكن ولم يشهد بطلت شفيعته في
الخير فان كان الشفيع في طريق مكة فطلب المالك العائنه وعجز عن طلب
الا شيها وعند الدار وعند صاحب اليد يוכל وكيله ان وجد فان لم يوجد
يرسل رسولها وكتابا فان لم يوجد فهو على شفيعته فان حضر طلبه وان
وجد ولم يفعل بطلت شفيعته ثم يطلب عند قاض فيقول اشترى
فان دارا كذا وانا شفيعها بدار كذا فترى بيم التي وهو طلب عليه كرو
خضومه وبتاخيرها لا تبطل الشفوعه قال محمد ربح اذا اخوه شهن بطلت
وبه يفتي واذا طلب سأل القاضي الخصم عن مالكيه الشفيع الدار
الشفيع **بها** فان اقر عليك ما شفيع به او نكل عن الحلف على العلم بانه مالك
لذا وبرهن الشفيع نسأله عن الثمن وان اقر به او نكل عن الحلف على العلم
السبب **س** اعلم ان ثبوت الشفوعه ان كان متفقا عليه يحلف على الحاصل
بالله ما استحق هذا الشفيع الشفوعه على وان كان مختلفا فيه كشفوعه
الجوار يحلف على السبب بالله ما اشتريت هذه الدار لانه ربحا فحلف على
الحاصل مذهب الشافعي ربح وقد سبق في كتاب الدعوى وبرهن الشفيع
قضى له بها وان لم يحضر الثمن وقت الدعوى فان قضى لزم احوضاره و
للمتروك حبس الدار حتى يقضى عنه فلو قيل للشفيع اذا الثمن فاخفى تبطل
والخصم البايع ان لم يسم **س** اي خصم الشفيع البايع اذ لم يسم المبيع
والمشترى ولا يسمع له البيعة عليه حتى يحضر المشتري فيفسخ
بحضوره **س** انما شرط حضور المشتري لان المالك له واليد للبائع فاذا لم
الحاضر لم يشترط حضور البايع لانه صار حبيبا **م** ويقضى بالشفوعه
والعجهه على البايع **س** حتى يجب تسليم الدار على البايع وعند الاستحقاق يكون

يكون عمدة الثمن على البائع فيطلب منه **م** والشفيع خيار الوفاة والعيب
 وأن شرط المشتري البراءة منه وإن اختلفوا الشفيع والمشتري في الثمن
 صدق المشتري **م** أي إن حلف أن الشفيع يدعي استحقاق الدار عند
 نقضه لا قول المشتري **م** يثبته **م** ولو برهننا فالشفيع أحق **م** هذا عند
 أبي حنيفة ومحمد وحجتهم ما ذكرنا أيضا يمكن صدق البتتين ببيان
 العقد مرتين فيأخذ الشفيع بالقول وعند أبي يوسف خرج ببيتة المشتري
 أحق لأنه أكثر أثبات **م** وإن ادعى المشتري ثمانية وأربعة أقل منه بلا قبضه فإ
 لقول له **م** أي بلا قبض الثمن والقول للبائع **م** ومع قبضه المشتري **م** أي مع
 قبض الثمن القول للمشتري **م** وأخذ خطأ البائع **م** مسألة خطأ البوعين
 قد ترون في باب المراجعة بقوله والشفيع فيأخذ بالقلّة المفضلين **م** وفي الشراء
 بثمن مثلي مثله وفي غيره بالقيمة ففي بيع عقار بعقار أخذ كل بقيمة الآخر
 في ثمن مؤجل مؤجل حال أو طلب في الحال وأخذ بعد الأجل **م** هذا عندنا و
 اتعاند فرو عند الشافعي رج في قوله القديم قلّه إن يأخذه في الحال بالثمن
 المؤجل **م** ولو سكت عنه بطلت **م** وإن سكت عن الطلب وبس حتى يطلب
 عند الأجل بطلت شفيعته **م** وفي شراء ذمتي بخمسة وخمسة والشفيع ذمتي
 بمثل الخمس بقيمة الخمس والشفيع المسلم بقيمة كل وفي بناء المشتري وعونه
 بالثمن وقيمتها مقلوعين كما في الغصب أو كلف المشتري قلعها **م** وأخذ
 الشفيع فيما إذا بنى المشتري أو غرس بالثمن وقيمتها مقلوعين أو كلف المشتري
 قلع البنا أو المراد بقيمة مقلوعين وقيمتها أحق القلع كما في باب
 الغصب وعن أبي يوسف خرج لا يكلف بالقلع بل يخيّر بين أن يأخذ بالثمن و
 قيمة البنا أو يترك وهو قول الشافعي رج لأن التكليف بالقلع

احكام العذر وان المشرى هنا محقق في البناء قلنا ينبغي في موضع تعلق به
حق من اكل الغنم من غير تسلطه **م** ورجع الشفع بالثمن فقط لان بني
او غرس ثم استحق **س** اي اخذ الشفع بالشفعة وبني او غرس ثم
استحق رجوع بالثمن فقط ولا يرجع بقيمة البناء او الغرس على احول بخلاف
المشترى فانه يرجع بقيمة البناء او الغرس على البائع لانه مستلط من جهة
بخلاف الشفع فانه اخذ جبراً **م** وبكل الثمن ان خربت او جفا الشجر **س** اشترى
طال خربت او بطل جفا الشجر والشفيع ان اراد ان ياخذ بالشفعة ياخذ بجميع
الثمن **م** واخذ العوض لا النقض محضتها ان هدم المشرى للبناء **س** اغا ياخذ
بالحصة لان المشرى قد اذله وفاداه وله تلف باقاة سماوية ولا ياخذ
النقض لانه عقار ولا يبق تبعاً **م** وفي مثل ارض مع ثمر غرسها اولا ثم
عليها فاعمر معه اخذها بثمرها ومحضتها من الثمن ان جذا المشرى في الاول
وبالحق في الثاني **س** اي شرى ارضاً وله ثمر النخيل اذ لا يدخل يدونه الذكر او شرى
ولم يكن على الشجر ثمر فاعمر في يد المشرى والشفيع ياخذ من الثمن في الفضل
وان جذا المشرى والشفيع ياخذ الارض بطل ثمر النخيل لكن في الفضل
الاول ياخذ بحصة الارض من الثمن وفي الفضل الثاني ياخذ بكل الثمن لانه
التملك بكن موجود وقت العقد فلا يقابله شيء من الثمن والله تعالى اعلم **باب**
ما فيه اولا وما يبطله اي باب ما يكون فيه الشفعة اولا ويكون وما
يبطل الشفعة **م** انما يجزى فسد في عقار ملك بعوض هو مال وان لم يقم
كجزي تمام وبني **س** اي الشفعة الفسدية تخلف بالعقار بخلاف غير الفسدية
فانها تثبت في غير العقار فان الشجر والثمر يؤخذان بالشفعة تبعاً للعقار
لا بدان يكون العقار ملكاً بعوض حتى لو ملك حبة لا تثبت الشفعة ثم العوض

ضربه بآن يكون ما لا حتى لو خلع على دار له شئت الشفعة وأما قال وإن لم
 لأن الشفعة لا تثبت عند الشافعي في ما لا يقسم لأن الشفعة لدفع
 مؤنة القسم عنه وعندنا لدفع ضرر الجوارح لا في عرض وفلك و
 بناء وخل يسواً قصداً **س** حتى لا يبيع ابناً والنخيل تبعية الأرض في بيعها
 الشفعة **م** ولأنه صدقة وهبة إلا بعوض ودار قسمت **س** لأن في القصة
 معنى للفرز **م** أو جعلت اجرة أو بدل خلع أو عتق أو صلح عن دماء ونحوه
 وإن قيل ببعضها ما **س** في قوله أو جعلت اجرة خلع الشافعي راجح لأن
 هذه الأغراض مستقيمة عنده ولأنه تفوق المنافع ضرراً فلا يظهر في حق
 الشفعة وكذا العتق والدم وإن قيل ببعضها ما **س** كما إذا تزوجها على دار على
 أن ترب عليه الوالد شفعة في جميع الدار عند خيفه ربح وقاله نج في حصة
 الوالد إذ فيها مبالغة مالية هو يقول معنى البيع تابع فيه ولهذا ينعقد
 بلفظ الناح ولا يفسد بشرط النكاح ولا شفعة في الأصل فكذلك البيع
م أو بيعت بخيار البائع وما سقط خياره **س** حتى إذا سقط الخيار
 تثبت الشفعة **م** أو يسواً أو سداً أو معلقاً فسنه **س** فإنه إذا بيع يسواً
 فاسداً وسقط حق الفسخ بان بنى الشتر فيها تثبت الشفعة **م**
 أو بخيار روية أو شرط أو عيب بقضاء بعد ما سلمت **س** أو بيع و
 سلمت الشفعة ثم ردت البيع بخيار الشرط أو الروية بقضاء القاضي فلا
 شفعة لأنه فسخ لا بيع **م** ويجب بتره بلك قضاء أو باله **س** أو تثبت الشفعة
 في الرد بالعيب بلك قضاء القاضي لأنه مما لم يجز الرد فلو أنه صار كذا
 وكذا تجزأ له قاله لأن قاله بيع في حق الثالث والشفعة في الظاهر **م** وللعبد
 المذنون مدينون في بيع سيده ولسيده في مبيعه **س** أي يجزأ للعبد المذنون

حال كونه مديوناً ثانياً فحطاً بقرضه وكسبه واما الشفعة فيما باع سيده
وكذا السيد حوال الشفعة فيما باع العبد المأذون المذكور بشأه على ان ما يملكه
ملك له **م** ولمن شري واشترى له له من باع او بيع له او ضمن الدرك **او**
تجب الشفعة للمشتري سواء شري ماله او كاله وكذلك تجب الشفعة لمن
له او لمن وكل اخبر بالشئ واشترى له رجل الموكل والموكل شفيع كان له الشفعة
وما يذنه انه لو كان المشتري او الموكل بالشئ اشترى له والدان شريكاً آخر فلها
الشفعة ولو كان هو شريكاً والدان جاز فلا شفعة للجاز مع وجوده و
لا يكون للبايع شفعة سواء كان اميداً او وكيداً وكذلك شفعة لمن يبيع
له او وكل بالبيع والموكل شفيع فلا شفعة له وكذلك انما ضمن الدرك فبيع هو
شفيع لا شفعة له لان الاحتاد من عليه **م** وله فيما يبيع الا ذلغاً من طول
حد الشفع **س** هذا حيلة لا سقط شفعة الجوار وهم ان يباع الدار لالة
مقدار رعى منه ذلغ او شبر او اصبع وطوله تمام ما يملك صق الدار للبيعة
دار الشفع فانه اذا ما بيع ما يملك صق دار الشفع لا تثبت الشفعة **او**
شري سهماً منها بثمن ثوباً فيها الا في السلم الاول **س** هذه حيلة اخرى
لا سقط شفعة الجوار وهي انه اذا اراد ان يشتري الدار بالو يشترى شيئاً
قليلاً منها كسهم واحد من الفاسم منها مثلاً بالالف الا درهماً ثم
الباقى بدوهم فالشفيع لا يأخذ الشفعة الا في السلم الاول بثمنه الا في البا
لان المشتري صار شريكاً وهو الحق من الجار **او** شري بثمن ثم دفع عنه ثوباً
الا بالثمن **س** هذه حيلة اخرى نعم الجوار وغيره وهي ما اذا اراد بيع الدار بمائة
فيشتري الدار الف ثم يدفع ثوباً في مائة في مقابلة الف فالشفيع لا
يأخذ الا بالف **م** وله يكي حيلة اسقاط الشفعة والركوة عند الباكي فخرج

ح وبه يفتى في الشفوة وبفعله في الزكوة **س** اعلم ان حيلة اسقاطها لا يكون
 عند البيع **م** ويكره عند البيع **س** وبه يفتى في الشفوة بقوله **س** يوفى
 بيع لا نه منع عن وجوب الحق لا اسقاط الحق الثابت وهكذا يقول في
 الزكوة لكن هذا في غاية الشناعة لا انه ايشار للبحر وقطع رزق الفقير
 الذي قدوة الله في مال الاغنياء والا غنى اطلق في سلك الذين يكنزون **س** الذي
 والغفنة ولا ينفقوها في سبيل الله **س** والتبشرا بما شرهم الله تعالى وقول
 الشفوة اما شرعت لدفع ضرر الجوارف المشتري لان كان متى يتضرر به الجوارف
 والشفيع رجل صالح لا يحل اسقاطها وان كان وجب صلى يستفيع به الجوارف
 الشفيع مفضل لا يجر الجوارف في حال اسقاطها **م** وبطلان ترك طلب الجوارفة و
 الكساحاد وتسلیمها بعد البيع فقط **س** اي تسليم قبل البيع لا يبطلها **م** ولو
 من الاو الوصى او الوكيل **س** اي الوكيل يطلب الشفوة فان تسليم هو اقدم
 يبطل الشفوة عند البيع خيفة **س** واي يوفى خذ فالي رزق مخرج فان هذا باطل
 حق ثابت للفقير والفقير شرعت لدفع الضرر لها انه في معنى ترك الشفيع **م** و
 صلى منها على عوض ورزق عوضه **س** اي الصلح على عوض يبطل الشفوة لا نه **س**
 لكن الصلح غير جائز لا نه يجوز حق التملك فيجب بالعوض **م** وموت الشفيع لا
 المشتري **س** فان الشفيع اذا مات تبطل الشفوة ولا يورث عنه خذ فالي رزق مخرج
 ربح لا نه ليس بمال وهذا اذا مات بعد البيع قبل قضاء القاضى اما اذا مات
 اما اذا مات بعد القضاء قبل نقل الثمن او بعده تفسير للورثة **م** وبيع ما
 يشفع به قبل القضاء **س** لو انا سبب الحق اقبلها وقبل التملك بخلاف
 ما اذا كان البيع بشرط الحيا فان سمع شراكه وسلم فله شرا غير كافي
 يسود بالف فسمه فخان باقل او يكيلني او ونف او عدني متقارب وقته

ألفا واكثر وحده ويعرض كذلك **س** اي سماع البيع بالفقسمة فكان باقيا
 كان بكيلا او فذا وعددتى متقاربت قيمته ألفا واكثر فالشفعة ثابتة له
 لان هذه الاشياء من زوات الامثال فالشفيع يأخذ بها وبما يكون له الاخذ
 فلهذا ان شيئا يسروا ان كانت قيمتها اكثر من الالف فيكون له حق الشفعة
 بخلاف ما اذا ظهر ان البيع كان بعرض قيمته ألفا واكثر لا يبقى له الشفعة لان
 الشفيع يأخذ هنا بالقيمة فان كانت قيمته وقيمة الفا فقد سلم البيع به وان
 كانت قيمته اكثر فتسليم البيع بالف تسليم للبيع باكثر بالطريق الاول و
 يشفع حصته احد المشتريين له احد البايعين **س** اي اشترى جماعة من واحد
 فالشفيع ان يأخذ نصيب احدهم وان باع جماعة من واحد لا يأخذ حصته
 البايعين لان هنا تتفرق الصفقة على الشريك وتعد له تتفرق وايضا يتحقق
 في الاول دفع من الجاز في الثاني **م** والنصف مفردا لبيع مشاعا من دار فقسمتها
س اي اشترى نصفها مشاعا من دار فقسما البايع والمشتري فالشفيع يأخذ
 النصف مفردا لان القيمة من تمام القبض **كتاب القيمة** هي تعيين الحق
 الشايع وغلب فيها الا وزن في المثلث والمبادلة في غيره ويأخذ كل شريك
 حصته بعبية صاحبه في الاول له الثاني واجبر عليها في محل الحبس فقط
 طلب احدهم **س** اي المبادلة غالبية في غير المثلث مع انه يجبر على القيمة في
 غير المثلث اذا كان محل الحبس مع ان المبادلة لا يجوز فيها الحبس فانه انما يجبر عليها
 لان فيها معنى الوزن مع ان الشريك يريد الانتفاع بحصته او الجبر على
 المبادلة لا يجوز فيها الجبر اذا تعلق حق الغير به كما في قضاء الدين **م** ونصيب
 فاسم يوزن من بيت المال فيقسم به اجر وهو واجب وان نصيب الجبر **س** على
 عدد الورق **س** هذا عندنا في حنفية رح وقال الاموي قد لا انصبا لانه

بغير عيب

لانه مؤنة الملك لمان العجوة مقابلي بالتميز وهو لا يتفاوت بل قد يضيّقون
 في القليل وقد ينعكس فتعذر اعتبار ما واعتبر اصل التميز **م** ويجب كونه على علم
 بها ولا يعين واحد لها **س** لان الامر يضيّق على الناس والعجوة يصير غاليا **م**
 لا يشترك القسما **س** وان قسم واحد يكون العجوة مشتركاً بينهم فانه يفضي
 على ما العجوة **و** يموت برضا الشكاه الا عند صفى احوالهم **س** ادفع له بدل من
 القاضى **و** يقسم نقلي يدعوا ارثه بينهم وعقار يدعون بشئ آله او ملكه
 مطلقا فان ادعوا ارثه عن زيد لا حتى ^{يقسم} يبرهنوا على موته وعدد ورثته عندك
 حنفية **رج** **س** حضري جماعة عند القاضى وطلبوا قسم ما في ايديهم فان كان
 نقلياً فان ادعوا شراً ما وملكه مطلقاً **م** لكن هذا غير مذکور في المتن
 فان ادعوا ارثه عن زيد يقسم ايضاً وان كان عقاراً فان ادعوا شراً ما
 ملكه مطلقاً **م** يقسم ايضاً اما اذا ادعوا ارثه عن زيد لا يقسم عند حنفية **م**
 حتى يبرهنوا على الموت وعدك الورثة وعندهما يقسم كما في الصور النحولة ان
 ملك المورث باق بعد موته فالقمة قضا على الميت فله بدل من البيت **م**
 صورة البشر لان الملك بعد الشراء غير باق للبايع ونحوه وغير العقار
 اذا ادعوا ارثه لان القمة تغير زيادة المورث والعقار محقق بنفسه فله
 احتياج الى القمة فالمسئلة التي لم تذكر في المتن فليحكم كما من قمة النفاق
 المورث وكذا من قمة العقار المشتري بالطريق الاولى فله اذ لم تذكر ولا
 ان يبرهن انه معلوم حتى يبرهن ان **شاهداً** والتميز في انه راجع الى العقار
 فعقل هذا قول ابو حنيفة **رج** والاصح انه قول الكل انه اذا يبرهن انه معلوم
 كان القمة قمة الحفظ والعقار غير محتاج الى ذلك عندك بدل من اقامة
 البيت على الملك **م** ولو يبرهن على الموت وعدك الورثة وهو معلوم **م** فله

أو غائب قسم ونصب من يقبضهما **س** وحضر وارثان وتبعضا على
 وعدا الورثة والعقار معهما ومن الورثة طفل أو غائب قسم ونصب من
 يقبض للطفل أو الغائب وعبارة للآية والذات أيديهم فقبل هذا سئلوا
 الصواب في أيديهما حتى لو كان في أيديهم كان البعض في الطفل والغائب
 سببا في أنه لو كان كذلك يقسم **م** فان برهن وولد وشروه وغاب **س**
 أو كان مع الوارث الطفل والغائب شي منه **س** أي أن حضر واحدا وقام
 البينة ولا يقبل إذا لم يكن اثنين لأن الواحد لا يصلح مقاسما ومقاسما
 ومحاكما ومحاكما ولو كان مكان الوارث الشريك يقسم لأن الوارث
 ينصب أحد الورثة خصما من الباقيين وإن كان في صورة الوارث العقار شي
 منه في الغائب والطفل لا يقسم أيضا لأن القيمة تصير قسما على
 والطفل من غير خصم حاصرهما **م** وقسم بطلب أحدهم **س** أي لو اشتكا
م أن اشتفع كل أحدهما وبطلب ذي الكثير فقط إن لم يستفع الآخر لقلة حقيقته
س أي لا يقسم بطلب ذي القليل لأنه لا فائدة له وهو متعنت في طلب القيمة
 وقيل على العكس لأن صاحب الكثير يطلب من صاحبه وصاحب القليل
 يوفى بضربه وقيل يقسم بطلب كل واحد **م** ولم يقسم إلا بطلبه لأن تقبض
 للقلة وقم عروضا تحت جنسها **س** أي في التوقيف والمواهب والحام
 بوضاهم **س** وقال يقسم التوقيف والمواهب بطلب البعض كما يقسم الأول
 سائر العروضا إن التفاوت فاحش في الآدمي فصا ولا يجوز للمختلفة
 وتلقى آخره قيل إذا اختلفوا في الشيء يقسم ودون ترك أو دار وضربة
 أو دار وعانوت **م** كل واحد **س** أي إذا كانت الدور قربة بأن كانت
 كلها في نفس واحد **م** كل واحد **س** أي إذا كانت الدور قربة بأن كانت
 كلها في نفس واحد **م** كل واحد **س** أي إذا كانت الدور قربة بأن كانت

في بعض ان كانت اللوحة بعلة اي في مصرين فقوله اقول ابو حنيفة ح
 م ويصور الكساح ما يقسمه ويعدله ويندعه ويقوم ببناءه ويفرض كل
 قسم بطريقه وشريه ويقبله لا قسام بالاول والثاني والثالث ويكتب
 اسماءهم ويقوم والاول يخرج اسمهم اولا والثاني يخرج اسمهم ^{ثانياً}
س اي نصف الدار المقسومة على طرفين ليس رفع الى القاضى ويعدها اي يتوكلها على
 سهاهم القسمة ويندعها ويصور الدار على ذلك القسطاس بقلم الجداول
 فيكون كل ذراع في ذراع بشكل البنية ويقدر البيوت والصفحة وغيرهما ابتداءً
 الذراعان ويقوم البناء ويبدا القسمة من اي طرف شاء فان جعل الجانب
 الغربي اولا يجعل ما يليه ثانياً ثم ما يليه ثالثاً وهكذا يكتب اسماء اصحاب
 البيوت اتماماً على القرعة او غيرهما من خرج اسمهم اولا يعطى نصيبه من الجانب
 الغربي بجملة من العروة والبناء الى ان يتم نصيبه ثم من خرج اسمه ثانياً يعطى
 نصيبه متصلاً بالاول وهكذا الى ان يتم سواء كانت الانقيصة متساوية او
 متفاوتة **م** وله يدخل الدارهم في القسمة اي لا يدخل في قسمه العقار الذي لهم
 الا بالترتيب حتى اذا كان ارضاً او بناءً يقسم بطريق القيمة عند يوسف **س** عن
 ابو حنيفة ربح انه يقسم الارض بالاحكام والذوقع البناء في نصيبه يرد على الك
 ودارهم حتى يرضى فيفضل الدارهم ضرورة وعن محمد ربح انه يرد على شريكه من
 العروة في مقابلة البناء فاذا بقي فضل ولا يمكن التسوية في يرد للفضل
 دارهم لان الضرورة في هذا القدر **م** فان وقع مسيل فيهم طريقه في قسم
 او بلك شريطها صوفي اذا مكن ولا فستخرج سفلى وعلو وسفلى وعلو محوي
 ان قوتهم كل واحد وقسم لها عند محمد **س** وبه يقضى **س** اي قسم بالقسمة عنده
 وعند ابو حنيفة ربح يقسم بالذراع كل رابع من السفلى في مقابلة رابعين من

العلو وعند اليوسف روح يقسم بالتراب ايضا لكن العلو والسفل متساويان
 فان اقر احد القاسمين بالشيء فانه اقر ان علو بعض حقه وحسنه وفيه
 يد مجبه غلطه لا يصدق الابحج **س** قالوا له انه يدعي في الف **م** فلا
 الا باليسنة قال في هذه الآية ينبغي ان لا يقبل دعواه للتناقض وفي المبط وفي فتاوى
 قاصين ان ما يؤيد هذا وجه رواية المتن انه اعتمد على فعل القاسم في اقراره
 سيفا حقه ثم لما امل حقه امل ظهور الغلط في فعله فلا يؤخذ بذلك الا في
 عند ظهور الحق **م** وشهادة القاسمين بخبر فيها **س** في الف **م** وهذا عند
 ابى حنيفة روح واليوسف روح وعند محمد والشافعي روح ليست بخبر لها شهادة
 على قول نفسها قلنا لا بل شهادة على قول غيرها وهو الشيفاء **م** وان قال
 ثم اخذ بعينه خلط خفيه **س** ان قال قبضت حتى لكن اخذ بعينه بعد قبضه
 خلط خفيه وان قال قبل اقراره اما بنى كذا ولم يسلم الى التماسا ونسخت له
 اخذ له وفي مودار لم يحصل له بالف **م** فصا كاله خذ وفي مودار السبع **م**
 ان استحق بيمين حقه لحدما ساء اوله لم تفسخ ويجمع بطله في حقه شر
 وتفسخ في بعض ساء في الحل **س** اعلم ان الحق امانا في بعض نفسا لحدما فان
 كان بعضا ساءا لنفسه عند ابى حنيفة روح وتفسخ عند اليوسف روح والشافعي
 محمد مع ابى حنيفة روح ومودته انهما انفسا فوق النصف الغزفي لحدما
 كالحق النصف الساربع من هذا النصف الغزفي فاذا لم تفسخ والمستند منه
 بل لئلا ان ساءت نفس القمه دفعا الفري التفسير وان ساء بجمع على الغزفي
 بالربيع وان كان بعضا معينا من نفس لحدما فلو قيل الله على التخذ في و
 التفسير انما لا تفسخ بالجمال بل بجمع بطله في حقه شر **م** كما اذا كانت الذان
 بينهما نصفان ففسمت كالحق من يد لحدما ايست هو خسه ان ذرع بجمع
 بنصفها

ما استحق في نصيب صاحبه وان كانت اثلثا فثلث واحدما واثنان لثالثا
 استحق من يد صاحب الثلث رجع ثلثي ما استحق وان استحق من يد صاحب الثلثين
 رجع رجع بثلث ما استحق وان استحق في البعض من نصيب كل واحد فان كان
 شايعا فسنى القسمة وان كان مقيما لم تذكر هذه المسئلة فاقول لم ^{تفسر}
 القسمة بل يجعل هذا المستحق كان لم يكن فان كان الباقي في يد كل واحد بمقدار
 نصيبه فلا رجوع لاحدهما على صاحبه وان نقص من نصيب احدهما رجع
 لحصة كما اذا كانت الارضين والمستحق عشرة ازرع خذ من نصيب هذا
 وخذ من نصيب ذلك فلا رجوع وان كانت اربعة من هذا وستة من ذلك رجع
 الثاني على الاول **بذلح م** وموت الميراث **فاس** مفاعلة من الحصة او من التهمين
 احدهما يهتدى القدر لا تنفع صاحبه او يتهاون لا تنفع به كما اذا فرغ من انتفاع
 صاحبه **م** في سكن دار هذا بعضا من دار وهذا بعضا وهذا علوها وهذا ^{سفلها}
 وخذ من عبد هذا يوما وهذا يوم **م** اي خذ من عبد زيد يوما وعمر الكسنى
 بيست صغيرا ان يسكن زيد فيه يوما وعمر فيد يوما وعبدان هذا هذا
 العبد والحق الاخر **م** اي يخدم زيد هذا العبد ويخدم عمر العبد **فكنا**
المراعاة على عقد على الزرع ببعض الحاج ولا تفتح عند الحيفه **رج م** لا روي
 عن النبي ^ص انه نهى عن الخابز قوله تعالى استبقوا الارض بعض ما يخرج من
 عملها فكان في معنى فقير الظلم **م** وموت عندهما **م** وبه يعنى لتعامل الناس
 وللحيتاج بها والقبض على المضاربة **م** بشرط صلاحية الارض للزراعة واهلية
 العاقلين وذكر المدة ورب البذر وجبه وقط الاخر والتولية بيني
 الارض والعامل والشركة في الخارج فيبطل ان شوط واحدما ففان ^{مسماة}
 او ما يخرج من موضع معين او يفرغ رب البذر بزره ورفع الخراج ^{تنصيف}

الباقى **م** هذا اذا كان المخرج خراجاً موطئاً اما اذا كان المخرج مقاسمته كالبيع
والجمل لا ينفى العقد كما شرط دفع الغرض لان هذا لا يؤثر في قطع الشراكة
م او التبين لاحدهما والحب لا يخرس لقطع الشراكة فيما هو المقصود **م** او
التنصيف للحب والتبين لغير رب البذر **م** لانه خلاف مقتضى العقد او
التنصيف التبين والحب لاحدهما **م** لقطع الشراكة في المقصود **م** وان شرط
تنصيف الحب والتبين لصاحب البذر او لم يتقوض التبين صحته **م** لان في الاول
الشرط مقتضى العقد فانه ثمة ملكه وفي الثاني الشراكة فيما هو المقصود وصلة
وح التبين لصاحب البذر وعند البعض مشترك في التبين تبعاً للحب وكذا
لو كان الارض والبذر لزيد والبقر والعمل للآخر والارض والعمل له والبقر
للآخر وبطلت لو كانت الارض والبقر لزيد والبقر والبقر له والآخر لزيد
والعمل له او البذر له والباقي للآخر **م** اعلم انما بالتقسيم العقارى على سبعة اوجه
لانه اما ان يكون الواحد من احدهما والثلاثة من الآخر وهذا على السبب **م** او حصة
وهو ان يكون الارض والعمل او البذر والبقر من احدهما والباقي من الآخر
او اقله جازين ان والثالث لانه احتمال الربوا والرابع غير مذکور في الهذلية وهو
غير جائز لانه يستجير البقر بجزء مجهول واما ان يكون انسان من احدهما وانشان
من الآخر وهو على ثلاثة اوجه وذلك ان يكون الارض مع البذر ومع البقر ومع العمل
من احدهما والباقي من الآخر والاول جائز دون الآخرين اذ لا مشكبة بين الارض
والعمل وكذلك بين الارض والبقر وعنا بى يوسف ربح جواز هذلام واذا صححت فلا راجع
على الشرط ولا يشترى للعامل ان لم يربح ويجب من ابى عن المفتى الرب رب البذر **م** لانه
المفتى عليه لا يخلو عن ضرب وهو اهلا كالبذر **م** ومتى فسدت فالخارج رب
البذر ولا يخرس مثل ارضه او عمله ولا يربح ان على ما شرط **م** وعند محمد ربح يربو

يزاد بالعامة **بلغ** ولو لم يرب البذر والارض وقد ذكر بالعامل فلا يشئ له حكما
يسترضى ديانته وتبطل موقوف احداهما وتفسخ بدين مخرج اليه **س** هذا قبل ان
ينبت الذرع لكن يجب ديانته ان يسترضى اذ عمل العامل اتماله بنبت الذرع ولم يستخف
لا يباع الارض لتعلق حق المزارع **م** ولا مضت المدة ولم يدرك الزرع فعلى العا
اجز مثل نصيبه من الارض حتى يدرك **س** اجز مثل ما فيه من نصيبه **م** و
نفقة الزرع عليهما بالمعص **س** مثل اجر السقي وغيره من العمل يكون عليهما بقدر
الحصة **م** لاجر الحصاد والبرقاع والنفوس ^{الجل} والنزدي **س** فانه يكون عليهما بقدر
حصة كل واحد منهما **م** فان شغل على العامل فسد **س** لانه شغل مخالف لمقتضى
العقد فان الذرع اذا ركبت انتهى العقد **م** وعنا ابو يوسف قدح انه يبيع **س** او يبيع الشرا
م ولزمه للعامل قال الامام السخسي ربح هو الا في غير **س** لو وقع التعامل
فلما صلا كل عمل قبل الذرك فعلى العامل وما بعده فعليه بما بالمعص **كتاب**
المساقاة هي دفع النخل الى من يصلحه بجزء من ثمره وهي المزارعة حكما وخلافها
وشروط **س** فان حكم المساقاة حكم المزارعة وان الفوتى على صحتها وفيها باطله عند
ابن حنيفة ربح خذها وفي ان شرطها كشرطها في كل شرط يمكن وجودها في
المساقاة كاهلية العاقدين وبين نصيب العامل والتميلية بين الاشجار وبين
العامل والشركة في الخارج فاما بين البذر ونحوه فلا يمكن في المساقاة وعند الشافعي
ربح المساقاة جائزة والمزارعة انما تجوز في ضمن المساقاة لان اصل هو المضاربة
والمساقاة اشبه بها لان الشركة في البرع فقط وفي المزارعة لا تجوز الشركة في ثمن
البرع وهو ما زاد على البذر **م** ان المدة فالفها بغيره **س** استخسنا فان
لا وذاك الثمن قما معلوم **م** ويقع على اول ثمر يدرك وادراك بذر الطيبة لادراك
التموى **س** لو طيبة بالفارسية يقال نسبت فن فانه اذا وقع او طيبة مقادير لا يشترط

بيان المدة فيتمثل بالادراك بذات الشيء فانه كادراك الشيء في الشيء قول الغالبية البذل
فيها غير مقصود بل مقصود في سنة ست سنين او اكثر وان اراد البذل غصدا
مرة ويتكرر في المدة الثانية الى ان يدرك البذل فيهما لا يوجد البذل في شيء ان
يقع على السنة الاولى التي يتكرر بعد العقد وذكر مدة لا يخرج الثمر فيها
ومدة قد يبلغ فيها وقد لا يقع **س** او ذكر مدة كذا يقع **م** فلو خرج في وقت
سعي في فعل الشغل ولا فله عامل اجر المثل **س** او للعلم بالادراك الثمر **س** ويقع في الكلي
والشخصي والوطاب واصول البادجان والنجوان كان فيه ثمر لا مدركا كالزراعة **س**
هذه عندنا وعند النصارى ربح لا تفتح الا في الكرم والتخيل وانما يقع فيها بعد ايام **س**
وفي غيرهما يبقى على القياس وعندنا تفتح في جميع ما ذكر في حاجة الناس ثم اذا صح
تفتح وان كان الثمر على الشيء الا ان يكون الثمر مدركا فانه يحتاج الى العمل قبل الادراك
لا بعده **م** كالزراعة **س** تفتح اذا كان الزرع بقل ولا تفتح اذا استعمل صدق الكسوة
الارض في تفتح الا ان يكون خالية عن زرع المالك **م** فان مات احداهما او مضت **س**
والثمن في بقاء العامل عليه او وارثه وان كره الدافع او ورثته **س** وان مات
العامل والتمريض يقوم ورثة العامل عليه وان كره الدافع وان مات الدافع **س**
يقوم العامل كما كان وان كره الدافع استعملنا دفعا للضرر ولا **س** تفسد
الا بعد ذلك والعامل من يرضاه فقد عمل على العمل او ساروا في اخاف على سقفة او شئ
عند ودفع قضاة مدة معلومة ليعرفس ويكون الارض والشيء بينهما **س** **س**
لا شغل في الشراكة فيما هو حاصل قبل الشراكة **م** والتمريض الغرض لرب الارض و
الغرض قيمة غرضه واجر عمله **س** فانه في معنى تفتح الطهي الا انه استعمل ان بعض
ما يخرج من عمله وهو نصف البسطة وانما لا يكون الغرض لصاحبه لا فخر
بوضائه ورضي صلح الارض فصار تبعاً للارض وجيلة الجواز ان يسبع نصف

نفس فلا غنى اس صاحب الوجود بنصفه فلا غنى فناء واستأجر صاحب الارض العامل
 ثلاثة مسنين مثله يستحق قليل ليعمل في نصيبه **كتاب الذبايح** حرم ذبيحة ثم ترك
س الذبايح بالذبيحة حيوانا من شاة الذبح حتى يخرج السمك والحيوان اذا لم ينشأ
 الذبح وانما حملناه على ذلك لا على المعنى الحقيقي اذ لو حمل على المعنى الحقيقي كان
 المعنى حرم مذبح لم ينكر الى هذا اسم الله تعالى عليه فلا يتناول حرمه ما
 ليس بمذبح كالمتوالية والنظيرة ولحقها اوله ما اذا قطع من الحيوان الحي
 عضو واذا حمل على المعنى الجازي وهو ما من شاة ان يذبح يتناول القبول
 المذكورة ثم فسر التذكية بقوله **م** وذكوة القنوة جرح ابن كان من البدن و
 الاختيار فخرج بين الملق واللبه **س** اللبنة المنزلة من الصدق وعقوبة الخلقوم ^{المعنى}
 والودجان **س** الخلقوم هو النفس والمعنى مجرى الطعام والشرب وفي هذا آية عكس
 هذا وهو سلب من الراتب وغيره **م** فليخرج فوق العقدة **س** والبعض اقترانها بالحيوان
 لقوله من الذكوة ما بين اللبنة والخيبر **م** وحل يقطع اى ثلاثة منها **س** اقله الا
 مقام الحي **م** وكل ما افرك ^{قطعة} اذ ولجج والحفر الدم ولوبليطة وسرة **س** اللبنة فسر
 القصب والبرقة الجذبي الذي فيه حدة **م** اذ يستأو ظفرا قائمين **س** اما اذا غار
 منزوعين يحل الذبيحة عندنا لكن يكره وعند الشافعي يحل الذبيحة لهما
 ميتة لقوله من اتيكم الحيوان فاكلوا من الطير والسن فافهم من مذكور
 الحية وعن نجله على من مزوع فان حبشة كانوا يقولون ذلك **م** ولذب
 اجزاء شفرته قبل الذبح **م** وكه بعده **س** اذ قاتا بالمذبح **م** ولحق من جلا الى الذبح
س قوله ولحق بالذبح عطف على الميت في كونه وهو جائز لوجود الفصل **س**
 ذبحها من قفاها والنزع **س** والذبح الشديد حتى يبلغ النزاع وهو بالفتق
 حرام **م** وعين **م** والسلم قبل الذبح **س** اذ يسكن عن الاضطراب **م** وسرطان

الشيخ مسلما او كيتا ذميا او حوتيا **س** قال الله تعالى اليوم احل لكم الطيبات وطعام
الذين اوتوا الكتاب احل لكم وفلكم لا تفهم يذكرون اسم الله تعالى عليها **م** في ذبيحتيها
ولو جئنا او امرنا او هتينا يعقل ويغبط **س** حتى لو كان الجحون والصبى تحت لا
يعقل ولا يغبط التسمية لا يعمل ذبيحتيها **م** او اقلف او اخشش لا ذبيحة وشتى
مجوسى وموند وبارك تسمية عمدا **س** هذا عندنا لقوله تعالى ولا تأكلوا مما
لم يذكر اسم الله عليه خلكا فالشافى رح واقوى حجة قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر
اسم الله عليه وانه لنسحق على ما اهل لعين الله به بقية قوله تعالى وانه لنسحق
وايضاً ان لم يوجد هذا الختم يكون حلاله قلنا لا ضرورة في الحلال فاذا لم يعمل فيكون
لا اجدنا لا قبل ولا كولا لذلك يلزم الكذب **م** فان تركها ناسيا حلال بعد النسيان
قال الله تعالى اخذنا ان نسينا فقله عم تسمية الله تعالى فليلا سليم عمل
على حالة النسيان وعندنا لك رح لا يحرق في النسيان ايضا **م** وكوه ان يذكر مع اسم الله
تعالى غيره وصلوة لا عطفاً لقوله بسم الله اللهم تقبل من فلان ورحم البقية
ان عطف نحو بسم الله واسم فلان او قلون **س** اي بسم الله وفلان **م** فان فصل
صورة ومعنى كاللغاة قبل الاضجاع وقبل التسمية لا باس به وجب على البر
كونه ذبيحة او في البقرة والغنم عكسها **س** هذا عندنا وعند مالك رح ان ذبح الابل او
نحو البقر والغنم لا يعمل **م** ولزم ذبح صيد السنانس وكفى جرح ندم وتوحشوا
في يترق يمكن ذبيحة **س** هذا عندنا وعند مالك رح لا يعمل الا بالزكوة الاختيارية
ولا على اثنين ميت وجداً بطن امة **س** هذا عندنا جيفة رح وعندنا وعند
الشافعى رح اذا تم خلقه اكل وزكوة الادم زكوة له **م** ولا ذنابا ولا غنم يبيع
الليس ولا الحشر والدمر الا هلية والبغل والخيول والشيعة والخيول والسفوف

والذي يقع في كل الحيف والغداف والفيل والبربوع وابن عرس ولا حيوان مائة
 سوى السمك لم يعطف في الميت والماء ما هو **س** الذاب بالفارسية دذانه بيش
 وذو الذاب حيوان يشبه الذاب وذو الخلد طائر يختطف بالخلد وفي الخلد هلية
 خلد في الماء في الخلد في الماء والسافعي ربح لنا قوله تعالى والخيل والبغال
 والحمير الآية وفي الصنع خلد في السافعي ربح وهو الفارسية كفتان السلف
 سنك بشت الابوع كلاغ بيشة الغداف كلاغ بيشة بوزك البربوع موش
 دشتي وهو حول عند السافعي ربح ابن عرس اسوقوله لم يعطف من الطفوع
 لم يعمل على الماء ميتا حتى ان طفي الماء ميتا حتى لم يبق من السمك وهو غدير
 الماء ما هي كذا لغز **م** وحل الجراد والنواع السمك بوزك وغراب الزرع
 ولا رب والفقير معها **س** مع الزكوة **كتاب** الة ضحية هي شاة من فروف
 بقرة او بعير منه السبعة ان لم يكن لفوف اقل من سبع **س** حتى لو كان لا
 السبعة اقل من السبع لا يجوز عن احمد لانه وصف القوية لا يجوز في وعند
 مالك ربح يجوز عن اهل البيت وان كانوا اكثر من سبعة ولا يجوز عن اهل
 بيتهين وان كانوا اقل من سبعة **م** ويقسم اللحم وناله جزا الة اذا ضم
 معه من الكارعة او جلد **س** اي يكون مع اللحم الكارعة او الجلد ففي كل جانب شئ
 من اللحم ويشئ من الكارعة او يكون في كل جانب شئ من اللحم وبعض من الجلد او
 يكون في جانب اللحم والكارعة وفي آخر اللحم وجلد واما يجوز من الجوز في خلد
 الجنس وصح اشتراك ستة في بقرة مثلية لا ضحية استحسننا **س** وفي
 القياس لا يجوز وهو قول زفرح لانه اعادها للقربة فلا يجوز بيعها او
 الاستحسان انه لا يجوز هو سميعة ولا يجز الشك وقت البيع فالجوز
 هذا **م** واذ قبل الشراحت **س** اشارة الى الاشتراك وعز في حيفه ربح

الاشتراك بعد الشل^م ولا تجبالة من حر^م لم غنى^م الغطوة^م قد^م في
 الغطوة^م وأما^م بقوله^م من^م وجود^م سبعة^م ولم^م يفرج^م فلا^م يعرف^م مصل^منا^م وعند
 الشافعي^م ربح^م هي^م سنة^م لنفسه^م لا^م لطفله^م في^م ظاهر^م الرواية^م وفي^م رواية^م
 الحسن^م عن^م أبي^م حنيفة^م ربح^م يجي^م لطفله^م كما^م في^م الغطوة^م قلنا^م سبب^م الغطوة^م رأس^م
 بمؤنه^م وبلي^م عليه^م بل^م يرضي^م عند^م أبوه^م أو^م صبيته^م في^م مال^م نفسه^م من^م ماله^م والكل^م منه^م
 الطفل^م وما^م بقي^م يبدل^م بما^م يستف^مع^م بعينه^م كالثوب^م والخق^م لا^م بما^م يستف^مع^م به^م بالاسئلة^م
 كالخبر^م وعنه^م وأما^م يجوز^م ذلك^م يبدل^م بذلك^م فهذا^م قياس^م على^م الجرد^م فإن^م الجرد^م يجوز^م
 أن^م يستف^مع^م به^م بأن^م يتز^مده^م جردا^م وإذا^م تبدل^م بما^م يستف^مع^م بعينه^م فللمبدل^م حكم^م المبدل^م منه^م
 فهو^م كالاستف^ماع^م بعينه^م لكن^م التبديل^م بالدرهم^م بمول^م وما^م يستف^مع^م به^م بالاسئلة^م كـ
 في^م حكم^م الدرهم^م فإذا^م كان^م الحكم^م في^م الجرد^م هذا^م قياسا^م عليه^م الذي^م إذا^م كان^م للصبي^م ضرورة^م
 وأول^م وقتها^م بعد^م الصلوة^م أن^م ذبح^م في^م مصر^م أو^م بعد^م صلاة^م العيد^م يوم^م النحر^م وبعد^م
 طلوع^م فجر^م يوم^م النحر^م أن^م ذبح^م في^م غيره^م وأخذه^م قبيل^م غروب^م اليوم^م الثالث^م فالاعتبار^م في^م هذا^م
 مكان^م الفعل^م لا^م مكان^م من^م عليه^م لكن^م الآية^م لا^م تجب^م على^م النفس^م كذا^م في^م الحديث^م وعندما^م ملك^م
 والشافعي^م ربح^م لا^م يجوز^م بعد^م الصلوة^م قبيل^م غروب^م المام^م ويجوز^م عند^م الشافعي^م ربح^م في^م غيره^م
 أيام^م واعتبر^م الفجر^م للفقر^م وصنعه^م والولادة^م والموت^م أو^م إذا^م كان^م غني^م في^م أول^م الأيام^م
 وفقير^م في^م آخرها^م لا^م يجز^م عليه^م وفي^م عكس^م له^م عليه^م وإن^م ولد^م في^م اليوم^م الآخر^م عي^م
 عليه^م وإن^م مات^م فيه^م لا^م تجز^م عليه^م ويكون^م الذبح^م كيد^م وإن^م تركت^م أو^م التجميد^م
 ومضت^م أيامها^م تصدق^م التا^مذر^م وفقير^م شرأها^م الآية^م بها^م حية^م والغنى^م يقيمها^م
 شرأها^م أول^م في^م المرواة^م ذلك^م يفرج^م هذه^م الشاة^م فانه^م يتعلق^م بالحل^م والعقوب^م بما^م
 يجز^م عليه^م بالشل^م ببينة^م الا^م صحت^م وما^م الغنى^م فالواجب^م يتعلق^م بذمته^م شرأها^م الشاة^م
 أول^م في^م مخرج^م من^م الشان^م في^م المخرج^م شاة^م لها^م ستة^م اشهر^م الشان^م ما^م يكون^م له^م البية^م

البئر **س** والبئر قصاعداً من الشؤنة **س** أي من الشاة أعم من أن يكون ضافاً أو منفزاً
 ومن البئر **س** وهو ابن خمس من الأبل وخوئين من البقر وحقل من الشاة
س قيل الشاة ابن حول وابن ضعف وابن خمس من ذوات الطلوع **س** وحقل كل شيء من
 والثؤلة مدون العبد والعوراة والعجوة ^{أدق} والعجوة التي لا تمسك ^{أدق} **س** الجواء
 النملة قول لها والثؤلة ^{واحد العين} المجنونة والعوراة ذات عين واحدة وقد قيلت العجوة بها
 لا تنقل ما يكون عجزها إلى حذله يكون في عظمها نفق **س** ^{أو يلقاها} ومقطوع يدها أو
 رجلها وما ذهب أكثر من ذلك أذهبا أو ذهبها أو عينها **س** وهكذا ^{تؤبى} وقاية
 الجامع الضيق وقيل الثلث وقيل الربع وعندهما أن بقي أكثر من النصف اجراء ^{ثمة}
 يلحق معرفة ذهاب الثلث العين أن تشد العين المودة فيقرب إليها العلف
 إذا كانت جارية فينظر لها من ثلث مكان رأت العلف ^{تتمتع} تشد العين الضحية
 ويقرب إليها العلف فينظر لها من ثلث مكان رأت العلف فينظر إلى اتفاق
 ما بين المأثورين فإن كان ثلثا فقد ذهب الثلث وهكذا **س** فإن ما واحد
 سبعة وقال ورثته أن جواهرها عنه وعنكم **س** وعن أبي يوسف ربح الله لا
 يفتح وهو القربى لا أنه تباع بالثلاث ولا يجوز نزع القربى إلا عتاق
 الميت وجه الاحتسار أن القربة قد تقع عن الميت كالصدق بخلاف العتاق
 فإن فيه الزام الولد على الميت **س** كبقية عن اضحية ومتعة وقران وإن كان
 أحدهم كافراً أو متديلاً **س** لأن البعوض ليس بقربة وهي لا يتجرى ^{منها} وكل
 ويؤكل ويحب من يشاء وذنب التصديق بثلاثها وتركه لذ عيال أو تسعة
 عليهم والذبح بيده إن أحسن وإلة أو غيره وكوه إن يذبحها كسائر ^{تصدق}
 جملتها أو يجعله آية كجاء ^{طريق} أو خفي أو فري أو يبدله بما ينتفع به بأقوال
 بما ينتفع به مستهلكاً كحل أو نحوه فإن بيع الدائم الجلود تصدق بثمنه و

ولو غلطا اثنان وذبح كل شاة صاحبه صح بلا غريم **س** والقى سوان لا يدفع ^{يقسم}
 لانه ذبح شاة غيره بغير امره وجه الاحتساب انها تعينت للاضحية ولا لانه
 ان ذن حاصلة فان العادة جرت بالاستعانة بالغير في الذبح **م** وصحت التضحية
 بشاة الغصب الوديعة ومنها **س** لان في الغصب ثبت الملك من وقت
 الغصب وفي الوديعة يصير غاصبا بالذبح في غير الملك اقول بل يصير غاصبا
 بمقدام الذبح كالهجاء وشدة الرجل فيكون غاصبا قبل الذبح **كتاب الكهنة**
 ما هو حرام عند محمد **س** رح ولم يلقطه لعدم القاطع **س** فنسبة المكروه الخمر
 كنسبة الواجب **الفرض** وعندها الخمر اقرب **س** المكروه عند ابو حنيفة وابو يوسف
 ليس يحرم لكنه الخمر اقرب وهذا هو المكروه كراهة تيمم واما المكروه كراهة
 تنزيه فاللح اقرب **فصل** الاكل فممن ان دفع به هذكه وما جاوز عليه ان مكنته
 من صلاته قائما من صومه ومباح الى الشبع لينزله قوته وحرام وقوله ان
 قوته صوم في الغذاء لئلا يستحي منه وكراهة لبني الاثنى وبول الابل والخيل ^{للقصد} اما
 لبني الاثنى فحكم حكم لحمه واما بول الابل فحرام عند ابو حنيفة رح وعند ابو يوسف
 يحل للذكور والحديثين وعند محمد يحل مطلقا لانه لو كان حراما لايحل
 به الداء وقال **م** ما وضع شفاؤكم فيما حرم عليكم وابو يوسف يقول لا يبقى
 حراما للصنعة وابو حنيفة رح يقول الاصل في البول الحرام وهو عليه ^{السلام}
 قطع شفاؤه العرويين وحيا اما في غيرهم فالشفاؤه غيب معلوم فله يحل
 والاكل والشرب والادحان والتطيب من انا ذهاب فضده **س** اي للرجال
 والنساء قال **م** اما الجوز في بطنه فان جهنم **م** رجل من ابناء رصاص وشجاع و
 بلوب وعقوب ومن انا في فضفه **س** وعند الشافعي رح يكره **م** وجوز على
 مفضف مفضف مع الفضه **س** فقوله وجوز على عطف على الفم من فعل وهذا

هذا يجوز الوجود الفصل فعند الحقيقة روح الأكل والشرب من الماء المفقض
 والجلبوس على الكرسي والشرب والسج او نحوه مفضضا انما اجل اذا كان متقيا
 موضع الفضة اذ لا يكون الفضة في موضع الغيم وفي موضع اليد عند الخوف في
 موضع الجلبوس على الكرسي وعند البوس فروح يكون مطلقا ومجرد روح قد قيل انه
 مع ابي حنيفة وقد قيل انه مع ابي يوسف **روح** م وقيل قول كافر قال شريك الخمر من
 او كتابي في ابي يوسف **روح** م فان قول الكافر مقبول في المعاملة للحاجة اليه
 اذا المعاملة كثير الوقوع **روح** م وقول كافر او اشئ او فاسق او عبدا ومنتهى في
 المعاملة ككسر ذكبة والتوكيل كما اذا اخبرني وكيل فلان في بيع هذا عي
 الشئ منه **روح** م وقول العبد والصبي في الهدية والذبح **روح** م كما اذا جاء بهدية وقال
 اهدي فلان اليك هذه الهدية على قبوله منه او قال انا شاذون في التجارة
 يقبل قوله **روح** م وشروط العدل في الدنيا فان كان بين عن نبي الله المأفية فيم انما هو في
 عدل ولوعبد او تفرق في الفاسق والمستور ثم يعمل غالب رأيه ولو ادرك المأ
 فتيمة في غلبة صدقه وتوعدا وتيم في كذبه فاحوط ومقتدى في حق التيممة
 فوجد منه لعبا او غناء لا يقدر على منع عيج البنته وغيره ان قعدا والى كان
 ولا يحضر ان علم من قبل وقال ابو حنيفة روح ابتليت بهلته فصبوت وذا قبل ان
 يقتدي به وذل قوله على حرمه على الملاهي لان الله بنه والجميع يكون **روح** م اعلم انه
 يغلو انه ان علم قبل الحضور ان هذا هو الذي هو المحض والى لم يعلم قبل الحضور لكتي
 حجم بوله فان كان قادرا على المنع يمنع والى لم يكن قادرا فان كان اجل مقتدى
 يخرج لئلا يقتل الناس به وان لم يكن مقتدى فان قعدا والى كان ان اجابة
 الدعوى سنة فلا يترك بسبب ^{للعنة} كصلة الجنان في محضها البينة قال ابو حنيفة
 روح ابتليت بهلته فصبوت قالوا قوله ابتليت بذلك على حرمه وعي كان

القصب على الحوام لا قامه السننة ليحون والقصب الذي قال ابو حنيفة رجح ان يكون
 جالساً فهو ضلعن ذلك اللهم منكوا له غير مث تغل وله متلذذ به **فصل** لا يلبس
 رجل حوياً الا قد لا ربعة اصابع **س** اعلى الفروض اراو مقدار العلم وروايتهم
 لبجبة مكفوفة بالحويرو عند ابو حنيفة رجح لا فوق بين حالة الحويرو وغيره و
 يحل في الحويرو منيرة قلنا الصنوفة تتدفع بالجملة ابرسيم ^{راشدين} وسلا عنيرو ^{راشدين}
 يتوشك ويغشى **س** هذا عند ابو حنيفة رجح لما رواه عن علي بن سفيان ^{راشدين}
 حوياً وقال يكره **م** ويلبس لاه ابرسيم وجملة عنيرو وعكش حويرو فقط **س**
 في الخياط الى حتى لو كانت من الابرسيم لا يحل وان كانت من غير يحل اعتبار العلة
 القويته **م** ولا ينبغي اذ ذهب وفضة لا ياتي اتم ومنطقة وحلية يسف منها وسمار
 ذهب لتقب فيفسر رجل للآلة كالحوا ولا يحتم بالحويرو واليد والصفى كمن حوياً ان كانت
 من العفنة والعف من الحويرو وتكره لغير الحاكم **س** اترك الختم لغير السلطان والقاضي
 احب لكونه زينة والسلطان والقاضي يحتاج الختم **م** ولا يشك منه بذهب بل فضة
 هذا عند ابو حنيفة **م** وكرو ابيس القصب في هبا او حويرو **س** كما ان شر الحويرو
 فلما اشترها حوام لا خروية لوضوء او غنى طعنا البعض يكره ذلك لانه نزع نجس
 لكونه الصريح الخ اذا كانت الحاجة لا يكره وان كانت للتكبر يكره **م** ولا التيمم **س** هو الغريط
 الذي يعقد على اصبع لتذكر الشئ فعقد لا يكره لانه ليس بعيش لان فيه غشاً
 صحيحاً وهو التذكرو انما ذكر هذا لان من عادة الناس شد الحويرو على بعض
 الاعضاء وكذا السكسل وغيرهما وذلك مكروه لانه محض عجب فقال ان التيمم
 ليس من هذا القبيل **فصل** وينظر رجل من رجل سوء ما بين سرة الخ ^{كسنة}
س السرة ليست بعورة عندنا والركبة عورة وعندنا سافعي رجح على العكس ^{من}
 عنيرو وامسك الحول الى فوجها ومن حويرو الى سرة الخ والصمد والساق ^{الحويرو} والصمد

ان آمن شهوته والا فلا الى البطن والظهر والفخذ كامة غيره **م** فان حكم امه الغدير
 حكم الحريم لصورة زنتها في المهنة **م** وملحق نظر منهما حل مت اوله من
 ذلك ان اراد شياها وان خاف شهوته وامه بلغت لا تؤمن في الارواح ومن
 الاجنبية الى وجهها وكيفية فقط **م** هذا في ظاهر الرواية وعنا في حنفية مع انه يحل
 النظر الى قدمها وقد مر كتاب القسوة ان القدم ليس بمرتبة قلنا في الصلاة
 ضرورة وليس في نظر الجنبية الى القدم ضرورة بخلاف الجو والكف **م** وكذا سنده
 فالحاق النظر الى قدمها كالاجنبية **م** فان خاف **م** والشهوة **م** لا ينظر الى وجهها الا
 لحاجة كعاصيكم وشاهد شهد عليها ومن يريد فاح امرأة او شرا امه وان خاف
 شهوتهم ورجل لا يراها **م** فان هو لا يراها لهم النظر مع خوف الشهوة للحاجة **م** ^{وينظر}
 الموضوع من ضلها بعد القدرة وتنظر المرأة من المرأة كالتجسس من الرجل وكذا من اجل
 ان امنت شهوتها والخصية والجنب والنحو في النظر الى الاجنبية كالنظر الى الرجل
 عن امه بل ان لها وعن عروسه به **م** العزل ان يطأ فان قرب الى المنزل اخرج
 ولا ينزل في الفرج **م** ومن ملك امه بشر او غيره **م** كالوصية والارث وغيرهما
 ولو بكر او مشربة من امرأة او عبدا او محرمها **م** اعطى امه لكن غير ذبح
 محرم لها حتى لا يعتق الامه عليه **م** او من مال صبي **م** او كانت الامه من مال
 حرم عليه وطلتها ودون الحية حتى يستبرأ بحفصة فيمنع في شهوة فان شهوة
 وبوضع حمل في الحامل **م** فان للحكمة في الاستبراء تعرف براءة الرحم منها للمحرم
 عن الاختلاط وذلك عند حنفية روح الشغل او توهم الشغل عاصي محرم لكنه
 من خفي فادبر الحكم على اظهر وهو استراثة الملك وان كان عدم وطئ المولى معلوما
 كما في الصو التي عداها هو قوله ولو بكر الى اخره فان الحكمة تراعى في الحبس لا في كل فرد
 فرد لكن بن عليه ان الحكمة لا تراعى في كل فرد لكن تراعى في انواع المصنوعة فان كانت

الامة بكى او مشربة من لا يشرب سبب ولدها منه وحيث ان يكون الولد ثابت
 النسب ينبغي ان لا يجب لانه علم الشغل بالماء المحم متيقن في هذه الاوضاع
 الجواب انه لما ثبت لقوله في سببها او طاسا لا لا ثوبا الجبا الى حتى يضع
 حملهن ولا غير الجبا الى حتى يستبين بحضرة فان الشبها لا يخلو من ان يكون فيها
 بكى او مشربة من امه ونحو ذلك ومع هذا حكم النبي محكما عاما فلا يخفى
 لحكمة كان الله تعالى من الحكمة في حرمته التي يقول تعالى اما رسول الله لئلا يقع حكم
 العدة الآية فلا يمكن ان يقول احد في اشهرها حيث لا يقع العدة ولا يفسد
 عن الصلة فاذا كان الصلة غالبية في غيره فالسبع حجة على العموم لما ان في التحريم
 ما لا يخفى من الخبط والناظر حيث يقع الحكمة فاذا ثبت الحكم في البس على الشب
 في سائر سببها بالملك كذلك ايضا فان العدة معلومة ثم تويد ذلك بالجماع
 ملكها فيها ولا التي قبل القبول ولا دلة ذلك ويجب في شرائطه ان لا يشقها هولة
 لانه الملك ثم له والحكم ايضا في العدة القريبة لا عند عودا لا بقعة وقد المغضوبه في
 المشاجرة وفكر المي هولة لا نه لم يوجد استحقاق الملك ونحو حيلة الاستحاط
 لا يستبين عند بل يوضح فاما الرجوع فلو بالاول ان علم عدم وطى بها
 في هذا الموضع بالشأن فوثقها وحيث لم يكن تحت حرة ان ينكحها ثم يستبينها ان
 بالنكاح لا يجب الاستبراء ثم اذا اشترى زوجة لا يجب ان ينكحها وان كانت ان ينكحها
 البايع قبل الشراء والمشتري قبل قبضه من وثوق به ثم يثرتى ويقبض ويقبض
 فيطلق الزوج **م** احوال كانت تحت حرة فالجمله ان ينكحها البايع قبل شراها
 رجلا عليها عما اذا يطلقها ثم يثرتى المشتري ثم يطلق الزوج فانه لا يجب
 لانه اشترى منكوجة الغير فلا يحل له ان يثرتى وطئها فلا استبراء فاذا يطلقها
 الزوج قبل الدخول حل على المشتري وح لم يوجد حرة في الملك فلا استبراء

بمعنى
 على الشب
 لاكتنايه

المستحق قبل القبض ذلك الرجل ثم يقضها ثم يطلقها الزوج فان لا يستحق الرجل
 القبض وجب له على الوطئ والخلع بعد طلاق الزوج لم يوجد جوارح الملك **م** ومن
 فعل بشهوة اخلع وعي الوطئ بأمنية لا يجتمعان احاحاوم عليه وطئها
 بدواعيه حتى تحرم احيها **س** ودواعي الوطئ القبلة والمستحق بشهوة والنظر
 الى فوجها بشهوة فان لدواعي الوطئ حكم الوطئ وتحريم احيها يكون بازالة الملك
 او بعضا او اناها **م** وكه تقبيل الرجل بالرجل وعناقه في الدار واحد وجازع **م**
 ومصلحته **س** عطف على الضمير فيكون هذا عند الحنفية ومجروح وقال ابو حنيفة
 لا يباح لها ان تار واحد وانما مع القميص فلا يباح بالجماع والحد في فيما يكون
 للجنبه وانما بالشهوة فلا شك في الحلية اجماعا **م** وكه بيع العورة خالصة
 وضحة الصبي مخلوطة ببيع السق بن ولا شفاع فيم لو طها لانها الصنها وان بيع
 السق فين جائز عندنا وعند الشافعي وجب له يوجب وجاز ان يخذل من من من
 خلو والمسلم **س** اعجلوا في ديني ولو المسلم فانه لا يؤخذ من من من باعه المسلم لانه
 باطل فانه الذي اخذ حرام **م** وتحلية المصنف **س** بالرفع عطف على اخذ **م** دخول
 الذي المسجد **س** هذا عندنا وعند مالك والشافعي وجب له لقوله تعالى فلا تقبل
 المسجد الحرام قلنا لا يراد على الكفار عن هذا لان قوله اما الشركون لا يؤمنون **م**
 بعد عامهم هذا بل المان بشأن المسلمين بان الكفار لا يتمكنون من الدخول
 عامهم هذا **م** وعيادته وخصما ابهايم وانني اسلم على الخليل والحقة وزيقا
 القاضي **س** من بيت المال فان القضاة ان كان عبادة ولا اجب على العبادة فهذا
 لان في المنع الاستماع عن القضاة **م** وسفر الامة وام الولد بك **م** فان ستر
 اعصابها في الدار كاستعاضا الحرام **م** وشرا آسالة بد للطفل منه ويعد **م**
 عثم وامه ومنسقط هو فينجيهم ولجارت له لانه فقط **س** فان الام تملك ان لا

منافعة بالحق لا م ولا كذا كغيرهما **م** وبيع العيص من متخذه **م** قال العيصية
 لا يقوم بنفس العيص بخلاف بيع السلاح ممن يعلم انه من اهل الفتنة فان
 المعصية تقوى بعينه **م** وعلى من متهى **م** هذا عندنا حنيفة ربح وعندنا
 الجون ولا يحل **م** ولجأنا بيت السواد ^{بالقبة} يتخذ بيتا واكنيسة او يسوة
 او يبيع فيه **م** هذا عندنا حنيفة ربح لتحلل فعل الواعى المحرم وقال لا يجوز
 انما قيل السواد لانه لا يجوز بالا مصار تفاقا **م** وفي سوادنا لا يمكن منها في الاصح
م فان ما قال ابو حنيفة ربح مخوف بسواد الكوفة فان اكثر ههنا دمي واما بسواد
 فاغلام الاسلام فيه طاعة **م** وبيع بنات يوفى مكة وتقييد العبد وقبول ^{هذه}
 تاجر وابادة وغوته واستعارة دابته **م** وفي القيس لا يجوز وجعل الحسن
 عم قبل هذه سلمان وبرير **م** وكوه كسوته ثوبا واحدا ^{سم علة} بالنفذين **م** اعلم انه يكون
 العبد غنوه ثوبا ولا يجوز له النقل **م** واستحل المخصص **م** فانه حث على خصا لا
 وهو غير جائز **م** واقرض بقال شيئا ياخذ منه ماشاء **م** فانه قد مضى نفعه ^{بالقبة} وب
 الكوة بالسطح ^{منه} والشرب وكل **م** هذا عندنا وعند الشافعي ربح يباح لعب السطح
 فيه تسخير ^{منه} الى امر الكوا مشروط لا تقوى تلك الصلاة ولا يكون فيه مشق ولا هو
 فوق الصلاة وتضييع العرو واستيلاء الفكر الباطل حتى لا يحسن الجوع والعطش
 فكيف يغفر **م** وجعل الفل في عنق عبده وبيع ارض مكة واجادها **م** هذا عندنا
 ابو حنيفة ربح لان مكة حرام وعندنا يجوز لان ارضها مملوكة **م** وقوله في عايلة
 العن من عيشك وجوز سلك وانبيائك **م** لانه يرفعهم تعلق عنة بالعيش ولا
 حولا وحده على الله تعالى وعندنا يجوز في الاول للدعاء المأثور وتخصيص
 المصحف ونقطة الالهي فانه حسن لهم واجتازت قوت البش واليهام في بلد يرضى ^{هله}
م التخصيص بالوقت قول ابو حنيفة ربح وعندنا يجوز في كل ما مضى بالعامه ^{احتظار}

دُونَ عَمْرٍو لَمْ يَجْعَلْ لَهَا فِي الشَّيْبِ وَمَدَّةِ الْحَبْسِ قَبْلَ مَقَدِّهٖ بَانَ بَعِيْنُ يَوْمًا
 قَبْلَ الشَّهْرِ وَهَذَا فِي حَقِّ الْمَعَاذَةِ وَالْأَتِيَالِكِنْ يَأْتِيهِمْ وَلَمْ تَقْلَتِ الْمَدَّةُ وَغَبَّ
 أَنْ يَأْتِيَهُ الْقَامِي يَسْبَحُ مَا فَضَّلَ عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ أَهْلِهِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ عَذْرُ
 وَالْقَبِيْحُ أَنَّ الْقَامِي يَسْبَحُ أَنْ اسْتَمَعَ اتِّفَاقًا لِمَدَّةِ أَرْضِهِ وَبِجُلُوبِهِ مِنْ بِلَدِ
 أَخْرَجَ عِلَّةً عِنْدَ بِلَدِ حَنِيفَةَ رَجَعَ وَعَمْرٍو يُوَسِّفُ رَجَعَ كُلِّ ذَلِكَ مَكْرُومٌ وَعَنْ مُحَمَّدٍ
 رَجَعَ كُلِّ مَا جَلَبَ مِنْهُ إِلَى الْمَصِيغِ الْبَاطِلِ فِي حُكْمِ الْمَصِيغِ وَلَا يُسْهِرُ حُكْمُهُ إِذَا تَعَدَّى
 الْأَرْبَابَ عَنِ الْقِيَمَةِ فَاحْشًا فَيُسْهِرُ مَشْوَرَةَ أَهْلِ الدَّارِ **كِتَابُ أَحْيَاءِ الْمَوْتِ**
 هُوَ مَنْ لَا نَفْعَ لَا يَقْطَعُ مَبَاتِهَا أَوْ غَلَبَتْ عَلَيْهِ **س** وَغَوَّهَا إِذَا تَرْتَبَتْ أَوْ
 صَارَتْ سَبِيحَةً **م** عَارِيَةً أَوْ مَلُوكًا فِي الْأَسْلَمِ لَا يُعْرِفُ مَا لَهَا بِعِيْلَةٍ مِنْ
 الْعَامِلِ لَا يَسْمَعُ صَوْتٍ مِنْ أَقْصَاهَا **س** عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَجَعَ مَا كَانَ مَلُوكًا لِمُسْلِمٍ
 أَوْ ذِمِّيٍّ لَا يَكُونُ مَوَاقِفًا إِذَا لَمْ يُعْرِفْ مَا لَهَا كَانَ لِعَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَطُغْيَانِ
 مَا لَهَا بِرِثَالِهِ وَيَضْمَنُ نَقْصَانَهُ الْأَوْضُوعُ وَالْبُعْدُ مِنَ الْعَامِلِ شَرْطُهُ أَبُو
 يُوَسِّفُ رَجَعَ خَلْفَ فَالْمَجْرِي **م** مِنْ أَحْيَاءِ مُلْكِهِ إِنْ أَذِنَ الْأَمَامُ وَلَوْ ذَمُّوا
 أَلَا فَلَا **س** إِنْ يَأْذَنُ لَا يَمْلِكُ هَذَا عِنْدَ بِلَدِ حَنِيفَةَ رَجَعَ وَهَلَمْ يَشْرُطَ أَذْنُ الْأَمَامِ
م وَلَمْ يَجْزِ أَحْيَاءَ مَا قَرُبَ مِنَ الْعَامِلِ وَلَا مَا عَلَا عِنْدَ الْمَاءِ وَجَانِ عَوْدِهِ فَإِنْ
 لَمْ يَجْزِ جَانِ **س** إِنْ لَمْ يَجْزِ عَوْدَ الْمَاءِ جَانِ أَحْيَاءَهُمْ وَمِنْ بَحْرِ أَرْضًا وَبَقَرَهَا
 ثَلَاثَ سَنِينَ دَفَعَهَا إِلَى غَيْرِهِ **س** التَّجْرِيسُ الْأَصْلُ وَضَعُ الْأَجْيَارِ لِيَعْلَمَ
 النَّاسُ أَنَّهُ اخْذَهَا ثُمَّ تَسْمِيَةُ الْأَعْلَامِ الَّتِي لَا يَكُونُ بَوْضَعُ الْأَجْيَارِ وَفِيهِ
 اسْتِثْقَاؤُهُ مِنَ الْجَحْلِ بِالْمُسْلُوكِ فَإِنْ كُنَّهَا وَسَقَاهَا نَحْوَ خِيَارٍ عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَجَعَ
 وَإِنْ فَعَلَ جَدَّهَا فَتَجْرِيسٌ وَمِنْ حَقِّهِ يَسْرِقُ مَوَاتٍ بِالْأَذْنِ فَلَهُ جَزَائُهَا
 لِلْعَوْنِ وَالنَّاسِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهَا مِنْ كِلَا جَانِبٍ فَإِنَّ **س** يَسْرِقُ الْعَوْنُ الْبَيْتِ

التي تنالها بالحوطها ويسقى ريو الناضح البير التي يستخرج ماؤها بسينين البعير
 ونحوه وعندهما حريم يستون زراعا وانما قال في الاصح لانه قد قيل في
 اربعون زراعا من كل الجوانب وزراعا العامة ست قبضات وعند الحسن
 لذلك فاقم قدره باربعة وعشرين اصبعاً كل اصبع ست شعيرات مضمومة
 بطلون بعضها بطلون البعض **م** وللعين خمسة اذلك **م** او من كل جانب **م**
 ومنع غيره من الحفر فيه الا فيما وراه وله الحريم من ثلثة جوانب **م** اي
 للذي حفرة مستطيلة حريم الاول **م** دون الاول **م** اي دون الجوانب الا في
 لسبق ملك الحافر الاول **م** والبقية حريم بقدر ما يصلحها **م** هذا عند
 ابن حنيفة ربح وقيل اذ لم يخرج الماء كالتفريغ فله حريم له وعند طهون الماء
 لعين فله الحريم خمسة اذراع **م** ولا حريم لتفريغ ارض غيره الا في حريم هذا
 عند ابن حنيفة ربح وعندهما له منساة النهر عشى عليها ويلقى عليها الطين
 وكذلك في ارض موالي **م** منساة بين نهر رجل وارض اخرى ليست مع احد
 الارض **م** انك لم يكن لاحد عمل عليها غريب او طين ملقى فهي لمصاحب الارض
 عند ابن حنيفة ربح وان كان فللمصاحب الشغل وهو صاحب اليد وعند ابن
 ربح حريمه مقدار نصف بطن النهر من كل جانب وعند محمد ربح مقدار بطن النهر
 من جانب **فصل** الشرب نصيب الماء والشفة شرب بني آدم البهائم وكل
 حقلها في كل ماء يحوز با ماء وسقى ارضه من البري ونحو عظيم كدجلة ونحوها
 مشق نهر ارضه منها او لنصيب الرعي ان لم يقن بالقامة وان اضربه لولا سقى
 دوابه ان خيف تخريب النهر لكثرة ارضه **م** بلجر عطف على دوابه **م** وشجر من
 نهر غرس وفنايته ويتره الا باذنه وله سقى شجر او حفرة في ارضه حريم
 بجوارده في الاصح وكري حفرة يملك من بيت المال قال لم يكن فيه شئ فعملت العامة

منه **س** اي يجب الامام ان اس على كونه **م** وكريه من ملك على اهله من
 اعاده له على اهل الشفعة من جاوز من ارضه بئر **س** اي كل شريك
 جاوز الذين يكونون النهر عن ارضه لم يكن عليه كرى بل على النهر وهذا
 عند الحنفية راج وقال عليهم كرى من اوله الى اخره **م** وصرح دعوى
 الشرب بدوا من **س** هذا يستحق الا انه قد يملك بدونه الارض **س**
 وقد يباع الارض ويبقى الشرب للبايع **م** فان اختصم قوم في شرب
 بينهم قسم بقدر الاضيق ومنع الاعلى منهم من سقى النهر وان لم
 بدونه بدوا منهم وكل منهم من شق النهر منه ونصب رجلي او دليته
 او جعلي عليه بدوان شريكه الا رجلي وضع في ملكه **س** بان يكون بطر النهر
 وحافاه ^{الجانبة} ملكا له ولا يخرج حق التسبيل ولا يفسد النهر ولا بالماء ومن
 توسع فم النهر من القسمة بالاديام وقد كانت بالكرى والكرى جمع كدة
 وهي قنن البيت مستعير للشعب الذي ثقب في الخشب ليحرق الماء
 منه الى المزارع والجداول وانما يمنع من التقديم بتركه على قدمه **م** ومن
 ساق شربة الارض له اخرى ليس لها منه شربة **س** انه اذا تقادم العهد
 يستدل به على انه حق تلك الارض والشرب يؤدث ويوصى بالاستفاد
 ولا يباع ولا يؤجر ولا يوهب ولا يتصدق ولا يعمل مهر او بدل صلح
 ولا يفني من ملكه ارضه فنزلت ارض جاره او غرق ولا من سقى من
 شرب غيره **س** وهو قوله الامام المعرف ^{او يعرف} بخواتمه وفيه لجمع التعوير
 لليزد وعنده يضمن **كتاب الشربة** حرم المني وهي التي من ماء غيب علف
 اشترى وقذف بالزبد وان قلت **س** هذا الاكسب فحق هذا الشراب بل بايع
 اهل النقة ولا نقول ان كل مسكر نحو لا شتقاؤه من محارم العقل فان اللغاة لا

بمخرجها القيس فلا يسمى اليدين قارورة لقدر المأفية ورعاية الوضوء
الاول ليست لقيمة الاطلاق بل لترجيح الوضع وقد حققناه في التفتيح
وقد فذ الذي يقول بحيفه رجوعه عندهما اذا اشتد اى صار منسكرا
يشترطون في الزبد ثم غسلها وان قلت ومن الناس من قال لا
منها حل ثم وهذا مدفوع بان الله تعالى سماها رجسا وعليه انقضاء حرام الا
ثم يكفى مستحلتها وسقط تقوى ما لا مالبثها عنها ويجوز الانتفاع بها
تحت شرطها وان لم يسكر ولا يؤثر فيها الطبع ويجوز تحليلها خلاف الشافعي
رحمه الله هذه عشرة احكام كالطلاق وهو ماء عن طبعه فذهب اهل من
ثلاثة وغلقا لجله نقيع التمر والسكر ونقيع الزبيب اذا غلت واى
اشتد **س** الاخير يرجع الى الطلاق ونقيع التمر والزبيب وعندنا **س** والطلاق
وهو لبادق مبلع وكذا نقيع الزبيب وعند شريك ابن عبد الله السكون
مبلغ لقوله تعالى وتذرون منه سكرا وزرقا حسنا واعلم انه هذه الاية
انما هي عند الحنفية رجوع اذا غلت واشتد وقد فذ بالزبد وعندنا
الا اشتداد كما في **س** وحرم الخمر اقوى فيكفر مستحلتها فقط وحل للشك
مشتد **س** اى بطبع ماء العنب حتى يذهب ثلثاه وبقي ثلثه ثم يوضع حتى يغلي
ويشدد ويقذف بالزبد وكذلك ان صب فيه الماء حتى يرق ما ذهب ثلثاه ثم يرفع
اذ بطبخه ويتركه حتى يغلي ويشدد ويقذف بالزبد وانما حل للشك عند الحنفية
والجواب عن خلافه فالمالك والشافعي ومحمد رحمهم اجمعين **س** ويشد التمر
والزبيب مطبوخا اذ بطبخه وان اشتد اذ شرب ما لم يسكر به فهو ولا طيب **س** اى اغا
حل هذه الاية اذا شرب ما لم يسكر اما القدر الاخير وهو السكروا اتفاقا **س**
ان يشرب لا يقصد الخمر والقرآن بل يقصد التقوى والخلط **س** وهو ان يجمع

ماء الله والنزيب ويطلع ادنى طنجرة ويترك الى ان يغلي ويستحب غسل
 م ونبيذ العسل واللين والبر والشعير والذرة وان لم يطلع بل هو
 وطوب وخل الخمر ولو بخلج **س** اي بالقاء شيتي فيه وهذا هو
 عن قول الشافعي رح فان التحليل اذا كان بالقاء شيتي لا يحل الخمر ولا
 وجعلوا ان كان بغير القاء شيتي ففيه قولان **م** والله سبحانه الدباء
 والخنثى والمزقة والنقيس **س** الدباء القوي والخنثى الحي الضعيف و
 المزقة الطوف المظلي والمزقة اي القير والسقيس الطوف الذي يكون
 من الخشب المنقور لعلم ان هذه الطوف كلها مختصة بلحم فاذبح
 لمخرجوم النبيتم استعمال هذه الطوف واما ان في استعمالها شيئا
 بشرب الخمر واما ان هذه الطوف كانت فيها اثر الخمر فلا مضئ
 منه ابلح النبيتم استعمال هذه الطوف فان اثر الخمر قد زال عنها
 وايضا في ابتداء شيتي غيبي شيتي بالغ ويستدل بترك الناس
 واذترك الناس واستقر الامور زال الشد يد بعد حصول المقصود
 م وكوه شرب دودي الخمر والتمسك به **س** المراد بالكرهه الخمر لانه
 فيه اجر الخمر الا انه ذكر في لفظه الكراهة والخمر لعدم النقص الواقع
 فيه **م** ولا يجد شاوره بك سكي **س** فان في الخمر غاي شرب القليل
 لانه قليل الخمر تدعو الى الكثير ولا كذلك في الدودي فاعتبر حقيقة
 السكر والله تعالى اعلم **كتاب الصيد** محل صيد كل ذي ناب وجملة من كل
 وبان وعونها **س** وقدس في الذبايح معنى ذي الباب وذي الخالب
 اعلم ان الخنزير مستثنى لا يذبح العين وابو يوسف رفع استثنى الله
 لعلو حنثه والذب لخنسالة والبعض الحق للذوات بالجملة والظاهر

له احتياج الى الاستشفا فان الاستشفاء لا يصير ان معاين لعلو القبة
 ولا سكة فلم يوجد الشوط حل الصيد **م** بشرط علمها وجرى حكمها الى موضع
 منه **م** هذا عند الحيوة والبروح وعزاد يوسف ان ذلك يشترط **م**
م وارسال مسلم او كتابا ياها مستميا **م** ولا يترك التسمية عامدا على
 ممتنع متوجش بؤكل **م** فبشرط في الصيد ان يكون متعابا لقوام **م** والحق
 فالصيد الذي يستأنس ممتنع غير متوجش والصيد الواقع في الشبكه **م** والشاغل
 في البئر والنافع منه متوجش غير ممتنع **م** وحسن الاستماع **م** وان كان
 الحلب لم يعلم لا يحل صيده **م** مثل طبع غير معلم او طبع الجحوشى او طبع لم ير سل
 للصيد وارسل وترك التسمية **م** ولا يطول وقفته بعد ذلك سالة **م**
 ان طال وقفته بعد ذلك سالة لم يكن الا ضطبا مضافا الى ذلك ان كان وما اذا تمكن
 القهر فان هذا حيلة في الاصيل فيكون مضافا الى ذلك **م** ويعلم المعلم بترك كل
 الحلب ثلث مرات ورجوع البازي بلعاية فان اكل منه البازي كل ان اكل الحلب
 لا ما اكل منه بعد تركه ثلث مرات وله ما صار بعله حتى تعلم او قبله وبقي في
 ملكه **م** لا يحل ما صار الحلب حتى تعلم اي تركه الا كل ثلث مرات ولا يحل ما صار
 قبل ذلك الا بقى في ملكه فان الحلب اذا اكل علم انه لم يكن كلبا معلما فكل ما صار قبل
 ذلك الا كل فهو صيد كلب جاهل فيبقى الذئبق في ملك الصيد **م** ومن شوط الحلب الى
 التسمية **م** لا يتركها عامدا **م** والبرج وان لا يقعد عن طلبه الغاب متى امك **م**
م اي متى غاب عن بصره متى امك سقمه فادركه ميتا فان لم يقعد عن طلبه
 حل الكله لان هذا ليس وسوءه وان قعد عن طلبه يحرم لان في وسوءه ان يطلبه
 فقد قال **م** لعل هوام الارض قبله **م** فان ادركه للنسل والرائح حيا كان **م** **م** **م**
 ان كان ادركه حيا وفيه من الحيوة فوق ما يكون من المذبوح نجس تركه حيا **م**

ترك التركيبة بحري وقد قال فالتن فان تركها بعد المرواة ترك الشئ
 مع القدرة عليها اما ان لم يتمكن من التركيبة ففي المتن اشار الى حوله
 كما روي عن ابي حنيفة ربح وكذا عن ابي يوسف فربح وهو قول الشافعي
 ربح وفي ظاهر الرواية انه يحرم وان كان حيا انه مثل حيوان المذبوح فلا
 اعتبار لها فلا تجب تركيته اما في المروية ولو خالها وفي الشاة التي
 مرنست والفروع على ان الحيوة والقتل معتبرة حتى لو ذكها وفيها
 حيوة قليلة بحمل لقوله تعالى الا مار كنتم فان تركها **س** او الشئ كية **ع**
 فان اوله بحري حتى كلبه فوجره مسلم فان جري **س** اغواه بالفيح
 فاشتد **م** وقتله مفوض عنه **س** المخر من السليم الذي لا يرسله حتى
 مفوض اليه بيمين الشئ بعينه فلو كان في كية حية فاصابته بحري **م**
 او بندقية ثقيلة فان حية **س** اما قال هذا انه يحتمل انه قتله بثقله حتى
 لو كان خفيفا به حية يحتمل الموت بالجرح **م** او رمى سيلا فوقه في
 ماء **س** فانه يحتمل ان الماء قتله فيحرم **م** او على سطح او جبل فتوقد منه
 الى الارض حرم **س** لان الاحتراز عن مثل هذا ممكن **م** فان وقع على الارض
 ابتداء **س** فان الاحتراز عن مثل هذا غير ممكن فيحرم **م** او ارسل مسلم كلبه
 فوجره بحري فان جري **س** ولم يرسله احد فوجره مسلم فان جري **س** اعلم انه
 اذا جامع الارض سال والنزج الى السوق فالاعتبار للارض سال فان كان
 الارض سال من المجوسي والنزج من المسلم حرم وان كان على العكس حل وان
 لم يوجدا الارض سال وجدا لنزج غير النزج فان كان من المسلم حل وان كان
 من المجوسي حرم **م** واخذ غير ما ارسل اليه اكل **س** عندنا فانه لا يمكن
 التعليم بحيث يأخذ ما عينه وعند مالك ربح لا يؤكل وان ارسله فقتل

ثمة قتل صيداً آخر كما لو لم يسهل ما إلى صيد فاصابه وأما آخر وكذا لو
 على صيد كثير وسيتي مرة واحدة نجح في ذبح الشاتين بشئيه وبعده
 لم يقطع عضو منه لا العفوس **هـ** عندنا وعند الشافعي مع الكلب يجوز لنا
 قوله م ما بين من الذي فهو ميت **م** وإن قطع اذناً والكثرة مع جرح **س**
 أي قطعه قطعيتين بحيث يكون الثلث في طرف الرأس والثلثين في طرف العنق أو
 قطع نصف رأسه وأكثره وقد ينصفين أكل كله **س** لأن في هذه الصورة لا يمكن
 حيوة فوق حيوة المذبح فلم يتناول له قوله م ما بين من الذي فهو ميت نجح في
 ما إذا كان الشاتان في طرف الرأس والثلث في طرف العنق كان الحيوة في الثلثين فوق
 حيوة المذبح ويجزى ما إذا قطع أقل من نصف الرأس لا يمكن حيوة فوق حيوة
 المذبح **م** فإن رمى صيداً فمأه آخر فقتله فهو للقول وخبره ومن الشاتين ليه
 مجزى كأن كان الأول الخنثى والأخرى الشاتين وحل **س** أي رمى صيداً فمأه آخر فقتله **فإن**
 كان الأول أخرجه عن حيتين الاستناع فهو ملك للأول ويكون حراماً لأن زكوة
 زكوة اختيارية فيمنى حيث قتله بالزكوة وإذا كان ملكاً للأول وحرم بشئ الشاتين
 فالشاتين بمنزلة حلال كونه مجزى بشئ الأول وإن لم يكن الأول أخرجه عن **حين**
 الاستناع فهو ملك للشاتين لأنه قد صاده ويكون حلالاً لأن زكوة اضطرارية **و** نفساً
 ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل **س** في الذئب كالحمد وبالأصطيد يطعم لحمه وجده **كتاب النحر**
 هو ج الشئ حتى يمكن أخذه منه كالدين **س** فإن الذين يمكن أخذه من الذي هو لسان
 يباع للمحرمين إن شاء العين فإن الصورة مطلوبة فيها ولا يمكن تحصيل صورته
 شئ آخر **م** وينعقد بائناً وقبول غير لازم **س** أي ينعقد حال كونه غير لازم **فإن** من
 تسليمه وتزوج عنه **س** أي تسليم الزم من معنى المرحول والتزوج عن الزم بمعنى العقد
م فإذا سلم فقبض هو **س** أي مفسوس لمؤخر شارب **م** مفقو **س** أي عين مشغول بحق الزم

حتى لا يجوز رهن الارض بدين الخ والشجر بدون التمر ولا فيها مسكن
 الرهن بدون المتاع **م** متى **س** امكن كان متعلقاً بجو الرهن خلقه كالم
 لتمر على الشجر يملك يمينه ويفصل عنه فالفرغ يتعلق بالمحل فيزاعه عما
 حل فيه وهو ليس هو كسوا كان اتصاله به خلقه او مجاورة و-
 المزين يتعلق بالمحل في المحل فيجب انفصاله عن محل غير موهون اذا كان
 اتصاله به خلقه حتى لو كان اتصاله بالمجاورة لا يفسد كوهن المتاع الذي
 في بيت الرهن **م** لزوم والتخليه قبض فيه كما في البيع **س** التخليه ان يقضوه
 الرهن في موضع يتمكن الرهن من اخذه ههنا في ظاهر الرهن وعما لا يكون
 وح لا يشتر في المنقول الا بالنقل لانه قبض موجب للقبض بمنزلة الغصب
 وعند مالك ربح يلزم بدين القبض **م** وفيه باقل من قيمته ومؤلفين
س اعلم ان هذا التركيب مشكل غفل الناس عن اشكاله وهوانه يتوهم ان كلمة
 من هي التي تستعمل مع افعال التفضيل وليس كذلك لانه ان اريد ان مضمون
 باقل من كل واحد غير مراد وان اريد ان مضمون باقل من المجموع او
 باقل من احدى اقسامه او بمعنى اقل من كل واحد غير مفضل لكل
 انه مضمون بما هو اقل من كان الدين اقل من القيمة فهو مضمون بالدين
 وان كانت القيمة اقل من الدين فهو مضمون بالقيمة فيكون من اليسير تقدير
 انه مضمون بما هو اقل من الدين الذي هو القيمة تارة والدين اخرى
 اذا علم الحكم فيما اذا كانت القيمة اكثر وهوانه مضمون بالدين والفضل اما
 حكم الحكم في صورة المسألة انه يكون مضمون بالدين **م** فلو هلك وهما سواء سقط
 دينه وان كانت قيمته اكثر فالفضل امانة وفي اقل يسقط من دينه بقدرها
 ويرجع المدين بالفضل **س** فالحاصل ان يد المدين على الرهن يد استيفاء لانه

وثيقة بجانب الاستيفاء لتكون موصلة اليه فيكون استيفاء من واحد و
 بالهوان فاذا كان الدين اقل من القيمة فقد استوفى الدين والفضل امانة والكاتب
 القيمة اول يكون مستوفيا بعد المداينة وهي القيمة فيجمع بالفضل هذا عندنا
 وعندنا لك ربح هو مضمون بالقيمة وعندنا الشاغب ربح هو غير مضمون بل هو
 امانة والى الحق طلب دينه من ل هنة **س** فانه لا يسقط بالحق طلب الدين **س**
س اي حبس الواهن بالدين **م** وجب رهنه بعد فسخ عقد حتى يقبض دينه **س**
س فانه لا يبطل الا بالرق على الواهن على وجه الفسخ **س** فانه يبقى مضمونا ما بقي
 والدين **م** لا انتفاع به بغير اذن ولا سكنى ولا نكاح ولا اجارة ولا امانة ولا
 متعلقا بفعل فله يبطل الرهن به **س** اي بالتعذر واذا طلب دينه امن باحضار رهنه
 فان احضر سلم كل دينه اولا ثم رهنه وان طلب فغير بلد العقد لم يكن للرهن
 مؤنة حمل وان كان سلم دينه بلو احضار رهنه **س** اما يسلم الدين اولا ليسوع حتى
 المعلن كما ذكرنا في البيع لانه الثمن يسلم اولا لهذا المعنى وقوله وان طلب متصل
 بملحق وهو قوله امن باحضار رهنه اي يوجب باحضار الرهن وان كان طلب الدين
 في غير بلد العقد وهذا الحكم وهو الا باحضار الرهن في غير بلد العقد انما يشترط
 ان لم يكن للرهن مؤنة حمل حتى ان كان للرهن مؤنة حمل يسلم دينه بلو احضار
م ولو كان للرهن طلب دينه باحضار رهن وضع عند عدل ولا ثمن رهن بابعاء
 الرهن باسم حتى يقبضه **س** اي الرهن الرهن ببيع رهنه بابعاء فان لم يقبض
 الثمن لا يكلف باحضار الثمن اذا طلب دينه وان قبض الثمن يكلف باحضار **م** ولو كان
 معه رهنه تمكنه من بيعه حتى يقبض دينه **س** اولا يكلف رهنه معه رهن امان
 يملك الواهن من بيع الرهن ثم هذا الحكم وهو عدم التكليف المذكور موقفا الى قضاء الدين
م ولا من قبض بعض دينه سلم بعض رهنه حتى يقبض البقية **س** اولا يملك رهنه حتى

فبعض دينه تسليم رهنه ثم هذا الحكم وهو عدم التعلق المذكور ^{مقتضى} إلى
 بعض بقية الدين **م** وله حفظه بنفسه وبغيره **م** كالأوجه والاولاد ^{الاولاد}
 الغير عياله **م** ومن يحفظه بغيرهم وبإداعه وتعليه وجعله قائم ^{الهن}
 في خنصره لا يجعله في اصبع **م** فان جعله في الخنصر استحال وجعله
 في اصبع آخر لا لعدم العادة بل هو من باب الحفظ **م** وعليه مؤن حفظه
 ورده إليه أو ربحه منه كاجرة بيت حفظه وحافظه فاقبل
 الا بقر وملاواة الجرح فنقسم على المضمون والامانة **م** وعلى المضمون
 مؤن الحفظ كاجرة بيت الحفظ والاجرة الحافظة وكذا مؤن رده إلى المضمون
 ان خرج من يده كجعل الا بقر فهو على المضمون اذا كان قيمة الهن مثل الدين
 وكذا مؤن ربحه من الهن إلى يد المضمون كملأوا الجرح اذا كان قيمته مثل الدين
 اما اذا كان قيمته اكثر فنقسم على المضمون والامانة فما هو مضمون فعلى المضمون
 وما هو امانة فعلى الهن وهذا بخلاف اجرة بيت الحفظ فان امانه على
 المضمون وان كان قيمة الهن اكثر من الدين لان وجوب ذلك بسبب ^{الحفظ}
 حق الجرح ^{الاجرة} ثابت **م** وعلى الهن مؤن بقبضه واصلاح منافعه كنفقة
 رهنه وكسوته واجر الخدم وطيش ولد الهن وسقى البستان والقيام ^{بأمره}
باب ما يقع رهنه والهن به أولا مصحح لا يقع رهن مشاع وثمن على
 غل دونه وذرع ارض او غل ارض دونه **م** لعدم كونه متميزا ^م وكذا
 عكسها **م** لا يقع رهن غل بكون ثمر ارض بكون ذرع او غل لعدم كونه
 منفصلا ^م فلو يتم القبض وعن ابي حنيفة ربح ان رهن ارض بكون السبي جائز
 لان السبي اسم للثابت فيكون استئثار السبي أو ماله فيكون لان لا
 اتصال ح يكون اتصال مجاورة ولو رهن الخيل بمواضعها يجوز اتصال المجاورة

م و رهن الخ والمدة والكاتب والم ولدس ثم نادى كرمي جوز رهنه اذا كان
يذكو ملاي جوز به الرهن فقال م ولا بالا ما ناس م كالوديعه والمستعفا
ومال المضاربة والشرك م ولا بالدرك م صورته باع رهنه عرو دار
فوهن بكى عملك ترى شيئا بما يدلك في هذا البيع وكذلك رهن شيئا بما
ذات له على فله ان لا يجوز ولو كفل هذا يجوز م و بعين مفهونه بعين
لما ان لا يكون مفهونه بالمثل او بالقيمة م كبيع في البايع م اي باع شيئا
ولم يسلمه فوهن به شيئا لا يجوز له انه اذا هلك العين لم يضمن البايع شيئا
لكنه يسقط الثمن وهو حق البايع م كبا الكفالة بالنفس وكبالقصاص بالنفس
وما دونها والشفعة م اكفل رجلا بنفس رجل فوهن بها شيئا يسلمها
وجب عليه القصاص فوهن شيئا لئلا يتشع من القصاص لا يجوز وكذلك اذا رهن
البايع والمشتري شيئا عند الشفيع لم يسلم الدان بالشفعة لا يجوز لعدم الدين في
هذه الصور م و باع النايحة والمغنية والعبد الجاني والمديون م فانه عين مفهونه
على الموطاة فانه لو هلك له يكون على المولى شيئا وان لم يفرج رهنه في هذه الصورة فلان
ان واحذ الموهون من الموهون ولو هلك الموهون في يد الموهون قبل الطلب ان رهن
هناك بعين شيئا لانه لا حكم للبائع في القبض باذن المالك م ولا رهن بغيره وان رهنها
من مسلم او ذمى لم يسلم م لا يجوز للمسلم ان يرهن ثوبا او بغيره من مسلم او ذمى
م ولا يضمن له من رهنها ذميا في عكس الضمان م وان رهن المسلم ذميا في مسلم
فهلك في ذمى لا يضمن للمسلم شيئا وان رهن الذمى من المسلم فهلك في ذمى
المسلم يضمن للمسلم الذمى لهما ما لم يتقوم في حق الذمى ولو للمسلم م و بيع بعين
بالمثل او بالقيمة كالغضن وبذلك المانع والمهر وبذلك الصلح عن دم م فان هذه لا تساءل
اذا كانت قائمة بغير عنها وان هلكت بغير المثل او القيمة في بيع الرهن بها م والدين ولو غنوا
بان

بان يوهن ليقرضه لكذا فذلك في يد الموهن عليه بما وعد **س** اذ ان هلك في يد
 الموهن فليس يوهن على الموهن المقدار الذي وعدا فراضه فذلك بالرفع **س**
 في يد الموهن صفته عليه خبر واعلم ان للوهن انما يكون مضمونا بالدين
 الموعود اذ كان الدين الموعود **س** بالقيمة او اقل مما اذ كان اكثر فلا يكون
 مضمونا بالدين بل بالقيمة واعلم ان هذا القسم لان الظاهر ان لا يكون الدين
 اكثر من قيمة الوهن وان كان على سبيل النذر فله يعلم بتبليق فاعتمد على
 ذلك **س** ويكفي مال السليم وغن القرفي والسلم فيه فان هلك فقد اخذ وان
 افترق قبل نقد وحملك بطل **س** اذ ان يوهن بوثق مال السليم وغن القرفي فان
 هلك الوهن قبل الا فترق فالجهن قد استوفى حقه وان افترق قبل نقد
 به وقبل هلك الجهن بطل السليم والقرفي وهذا التفصيل لا يشترط في الوهن
 بمفهومه فصح مطلقا فان هلك الوهن بغير استوفى لا يفسد فله بقي السليم **س**
 المستلم رهن ببدله اذ افسح **س** اذ كان الشيء رهنا فله بقي السليم ثم فسح العقد **س**
 في رهن بالبدل اي يكون له بالسليم ان يوهن حتى يقبض **س** اذ كان **س** وهلك
 بعد الفسخ هلك به **س** اذ ان يوهن المستلم عند رب السليم شيئا بالثمن ففسخ
 عقد السليم فذلك الوهن في يد رب السليم فله يكون بالسليم **س** اي يكون غرض بالسليم
 ان يوفى له بالسليم مولا الطوام المستلم له اذ هلك الوهن صار كان رب **س**
 استوفى المستلم ان يذبح **س** ولا يستيفه يقرن بالهدوك فصار كان رب السليم **س**
 المستلم ثم فسح العقد فعلى رب السلم اداء المستلم **س** المستلم **س** وبني عليه **س**
 طفله **س** اي يوهن بدين على الاب عبد طفله هذا عندنا وعند الجوف ورض
 ربح لا يقر وهو القيسل اعتبارا لتحقيقه الا بقاء وجد لا تحسن ان في حقيقة **س**
 ازالة ملك القسفين بل عوض في الحال وفي هذا نصب حافظا له مع بقاء ملكه

وثنمن عبداً وخلقاً أو ذكياً ان ظهر العبد حرّاً والخلق خراً والزكبة ميسرة ^{أو اشتري} ^{مثلاً}
عبدًا أو خلقاً أو شيئاً مذبوحةً ورهن ثمن المشتري وهو عشرة دراهم
شيئاً ثم ظهر العبد حرّاً والخلق خراً والشيء ميسرة فالرهن مضمون ^{أو اشتري} ^{مثلاً}
وقيمة عشرة دراهم واكثر فعلى الرهن عشرة دراهم يؤدىها إلى ^{أو اشتري} ^{مثلاً}
ان كانت قيمته اقل فعليه القيمة لا تدرهن بلدين واجب عليه ظاهر ^{أو اشتري} ^{مثلاً}
عن الخواص ان لا دين ^{أو اشتري} ^{مثلاً} مع اقرار رهن ببذل الصلح شيئاً ثم
تصادق على ان لا دين فالرهن مضمون كما ذكرنا ^{أو اشتري} ^{مثلاً} ورهن الحرفي والمكيل و
الموزون فان رهن بحسنه فلهلكه بمثله وقد رهن دينه ولا عبرة ^{أو اشتري} ^{مثلاً} لا يجوز
قدراً يمين عن مثله او تعين المائنة في القدر هو الوزن او الكيل فلا اعتبار بالوزن
عندها تعتبر القيمة فيقوم بخلافه والخس يكون رهناً مكانه فان رهن بوزن ^{أو اشتري} ^{مثلاً}
وزنه عشرة دراهم بعشرة دراهم فلهلكه فعلى الرهن عشرة دراهم ^{أو اشتري} ^{مثلاً}
ان كانت قيمته مثل وزنه واكثر فكذلك ان كانت قيمته اقل وهي ثمانية مثلاً ^{أو اشتري} ^{مثلاً}
بثمانية دراهم ذهباً يكون رهناً مكانه فان قيل في هذا التركيب وهو قوله ^{أو اشتري} ^{مثلاً}
بمثله قد رهن دينه نظر لان الدين اذا كان خمسة عشر ووزنه عشرة وقد هلك
بعشرة دراهم من الدين فعلى الدين خمسة فيكون من التبعض فلا يتناول ^{أو اشتري} ^{مثلاً}
وزنه عشرة والدين عشرة لان التبعض غير مكمل ولا يكون من الدين هذا لا والله ^{أو اشتري} ^{مثلاً}
التبعض في صورة فلا يكون للدين في صورة اخرى لان المشتري لا يعم له ولا يتناول ^{أو اشتري} ^{مثلاً}
ما اذا كان وزنه خمسة عشر والدين عشرة لا تدرهن بلدين واجب عليه وان هلك ^{أو اشتري} ^{مثلاً}
عشر من الدين وهو عشر فما عسى مستقيم قلنا ليس منه بيع انما باي شيئ مضمون ^{أو اشتري} ^{مثلاً}
في كل صورة بل الغرض انما هو ان لا اعتبار بالوزن لا باعتبار القيمة فتقديره انه هلك بمثله ^{أو اشتري} ^{مثلاً}
وزناً من الدين اذا كان الدين زائداً فاعلم الحكم في هذه الصورة يعلم في صورة المرافقة ^{أو اشتري} ^{مثلاً}

ان الوزن لا يذاع الى الدين لما عرف ان الفضل امانة **م** ومن شئ شئت اعلم ان **هذه**
 شئت او يعطى كفيلاً بعينها من ثمنه وفي صحيح استسنا **س** والقياس ان الله يعجز
 لا انه صفقة في صفقة وجه الاستحسان انه شرط ملكهم لان الكوالة **وهذه**
 شئت ان لا يشترط ملكهم الوجوب وانما قال بينهما لا انه لو يكن الرهن او
 الكفيل معينا يفسد البيع **م** ولا يبر على الوفاء **س** هذا عندنا لا تله **جس**
 على التبرع وعندنا في ربح يبر لان الرهن اذا شرط في البيع ما حقا **س** يعجز
 كالوالة المشيطة في الرهن **م** والبيع فستبطل الا اذا سلمت منه حلالا او مائة **هذه**
هنا **س** ان عندنا ما في الشرط فانه وصف من غوب فنفوته يكون للبايع حق **الف**
م فان قال لبايعه امسك هذا حتى اعطى فمكشوف **هنا** **س** او اعطى المشتري والبايع
 شئاً غير مبيع **و** قال امسك هذا حتى اعطى فمكشوف يكون **هنا** لا تله **س** فله
 هو شئ من الرهن والعبارة **الف** وعندنا في ربح لا يكون **هنا** **م** وان رهن **جس**
 من رجلين بذن لهما ولو لم يمتدح وكله رهن من كل منهما **س** او يمسكه **هنا**
 بلي لهما ولو ادرك ان نصفه يكون **هنا** عند هذا ونصفه عند ذلك وهذا **الف**
 للجهة من رجلين حيث لا يمتدح عندنا في حيفه **م** فان الاول لا يقبل الوصف **بالخروج**
 بخلاف للجهة **م** واذا انتهى الحكم في ثوبته كالعقد في حق الآخر ولو هلك فهو كل
 حصته **س** فانه عند المالك ان يمسك كل مستوفيا حصته ولا يتفاوت مما يتجوز
م فان قضى بين احدهما فكله رهن **الف** لما مر ان كل رهن عند كل واحد وان
 رهن رجل رهن بذن عليهما يصح بكل الدين ويمسكه لا يقبل **الف** **س** وانما يمتدح هذا
 لان يقبل الرهن وقع في كل بلا شئ **م** بطل حجة كل منهما انه رهن هذا منه وقبضه
س هذه مسئلة مشددة لا تعلق لها بما سبق وصورتها ان كل واحد من الرجلين
 ادعى ان ربه رهن هذا العبد من هذا المديع عليه وكله اليه واقام على ذلك بينة

ببطلان كل واحد لا تدل على القضا المحل ولولا ذلك لم يكن الوجودا لعدم الوجود و
سبيل القضا المحل منهما بالنصف لا تدل على الشئ **م** ولو مات رهنه
والرهن معها فترهن كل منهما وذلك كان مع كل نصفه رهننا حقة **س** على قول
ابن حنيفة ومحمد رحم وهو الحسن وعنده ابو يوسف رهن هذا باطل وهو الكفيل كافي
الحياة وجه الحسن ان حكمه في الحياة للحبس والشئوع بضره وبعد المات **س** في قول
بابيع في الدين والشئوع لا يضر **باب رهن عند علة** يشتم الرهن بقبض علة
وضعه عنده **س** هذا عندنا وقال مالك رحم لا يجوز ان يله يد المالك ولهذا رجع
عليه عند الاحتقاق فان عدم القبض قلنا يله على الصورة يد المالك وفي المانية يد
لان يله يد ضمان والمضموك المانية فتزل من له شئ من **م** ولا اخذ احداهما منه
ضمن بدفعه الى اهلها وهلكه معه هلك رهن فان وكل العلة او غيره ببيعها اذا قبل
الحق صرح فان شئ لا التوكيل في الرهن لا يتعزل بالعزل ولا يموت الرهن او الرهن بل
يموت الوكيل **س** سواء كان الوكيل للرهن والعلة او غيرها واذا مات الوكيل لا يقوم **س** انما
وصية مقامه عندنا وعن ابو يوسف ان صرح وصي الوكيل عليك ببعده **م** وله ببعده بغية وب
س على الوكيل بيع المهر ببيعته ورثة الراهن **م** ولا يبيع الراهن او الوكيل الا برضى الآخر
س اي لا يكون للرهن بيع الرهن الا برضى الرهن واذا كان يكون للرهن بيع الرهن الا برضى
بان وكلمه او باعه فاجاز الراهن ببعده **م** فان حل لجله ولا رهنه غايب اجبر الوكيل على كميل
بالخصم من غاب موكله وابطاها **س** فان الوكيل يجبر على الخصم فاما صل ان الوكيل لا يجبر على التمسق
ان ان في هذه الصورة اذا غاب الراهن ابي الوكيل عن البيع فان الرهن يتسقط فيجب الوكيل على البيع
كما يجبر على الخصم اذا غاب الموكل فان الموكل اعتمد عليه وغاب فلو لم يخضاهم يتسقط الموكل ويضيع
حقه فيجب الوكيل على الخصم **م** وكذا يجبر لو شرط بعد الرهن في الا **س** فيعلم ان في الجبر في
احدهما ان الجبر غايب اذا كانت الوكالة له ومنه وان يكون في ضمن عقد الرهن فاذا كان ببعده لا يجبر

والأهون للبس بناء على أن حق الموهن يفتق فيجب كالوكيل المضمون إذا غاب ^ب التوكيل
 وأما كان هذا القول الصحيح لانه عدم الدليل لذلك على عدم المدلول خصوصاً إذا
 وجد دليل آخر فإن باعه العدل فالتمن هو فذلك كما نلناه فإن أوفى ثمنه
 الموهن فالحق **س** أي الرهن **م** فلو لم يكن **س** أي إذا هلك الرهن في ذلك ^{من} **س** أي ضمن
 المستحق الرأهن وفتح البيع والقبض والعدل ثم هو الرأهن وفتحاً أو الموهن
 وهو له ورجع الموهن على الرأهن بدنه **س** والمستحق أما أن يضمن الرأهن قيمة
 الرهن لأنه غاصب وفتح البيع وقبض الثمن لأن الرأهن ملكه بأداء الفداء وأما
 أن يضمن العدل القيمة لأنه مستوفى حقه بالبيع والتسليم وفتح العدل بالحيان ^{أما}
 يضمن الرأهن القيمة وفتح البيع وقبض الثمن وأما أن يضمن الموهن الثمن الذي
 آله إليه وهو له أي ذلك الثمن يكون للعدل فيرجع الموهن على أهله بدنه **م** و
 في القام اخذ **س** أي المستحق الموهن **م** من مثبته ورجع هو على العدل بثمنه ثم
 هو على الرأهن به وفتح القبض وعلى الموهن بثمنه ثم هو على الرأهن بدنه **س** أي العدل
 بالحيان أما أن يرجع على الرأهن بالثمن وفتح قبض الموهن الثمن وأما أن يرجع على
 الموهن ثم الموهن يرجع على الرأهن بدنه **م** ولا يشترط التوكيل في الرهن ورجع العدل على
 الرأهن فقط قبض الموهن ثمنه **س** أي ما ذكر من حيال العدل من تضمن الرأهن به
 الموهن أما يكون إذا كانت الوكالة مشروطة في عقد الوهن فانه تعلق حق الموهن بالوكالة
 ولعله تضمن الموهن لأنه باعه حقه أما إذا لم يكن مشروطة والرهن يكون كالوكالة ^{الموهن} فانه
 فانه إذا باع الوكيل وأدى الثمن إلى ائوئد من الموكلي ثم لحقه عدله أن يرجع على القابض فهذا هو
 الآ على الرأهن سواء قبض الموهن الثمن أو لم يقبض وصورة ما لم يقبض أن العدل بلغ الرهن ^{باس}
 الرأهن وضاع الثمن في يد العدل بلا تعدية ثم استحق الموهن والفداء الذي لحق العدل ^{رجع}
 إلى الرأهن **م** وإن هلك الرهن مع الموهن فاستحق وضمن الرهن قيمته هلك بدنه وإن ضمن

الموهون يرجع على الراهن بقيمته **س** وبدينه **س** المستحق بالدين وتنفين الواهن والموهن فان
 ضمن الراهن ملكه بآداء الفئان ففتح الرهن وان ضمن الموهون يرجع على الراهن بالقيمة لا نه
 مفروض من جهة الراهن والذين لا نه انتقص قبضه فيعود حقه كما كان قيل عليه لما كان
 الفئان على الراهن والملك في المضمون يثبت لمن عليه فراد الفئان فبين ان ذره رهن ملك نفسه
 والله تعالى اعلم بالصواب **باب التصرف في الجناية في الرهن** وقيل بيع الراهن رهنه فان كان
 رهنه او قضى دينه فذره رهنه وان لم يجر وفسخ لا يفسخ في الاصح وصبي المشتري
 لو افك الرهن او رفع الى القاضي لينفسخ **س** اعلم ان الموهون اذا فسخ يبعه يفسخ فولاية
 والاخر **س** ان يفسخ ان حقه في الحبس **س** بطلان انعقاد هذا العقد بقى موقفاً والمشتري
 ان شاء صلب في الرهن او دفع الى القاضي لينفسخ البيع **م** وفي اعتاقه وتديرو
 استملكه رهنه فان فعلها غنياً ففي دينه حان اخذ دينه وفي موجهه قيمته للرهن
 المحل اجله **س** اي اخذ قيمته لاجل ان يكون رهنا عوضاً عن الموهون الى زمان حلول الاجل
 وفايئده يظهر ان كان القيمة من غير حبس الدين كما اذا كانت القيمة دراهم والدين كثر يوفى
 قلة له على الدين في الحال فيكون الدراهم رهناً الى محل الاجل **م** وان فعلها معسر ففي العتق
 سعى العبد في اقل قيمته ومن الدين ورجع على من غنياً وفي اخصيه يسع في كل الدين ولا رجوع
س فان الراهن اذا عتق وهو معسر فان كان الدين اقل من القيمة سعى العبد في الدين وان كانت
 القيمة اقل سعى القيمة لا نه انما يسع له لما تعدل للرهن استيفاء حقه من الراهن ياخذ من
 ينتفع بالعتق والعبد ما ينتفع بمقتله ما يبعه ثم يرجع بما يسع على السيد اذا انشركه لا نه فقي
 وهو مضطر فيه بحكم الشرع فيرجع عليه بما تم له عنه وفي التديس والاستيلاء سعى في كل الدين لا نه
 كسب التدبير والمستولى ملك العود في حان في كل دينه ولا رجوع **م** وان ذره رهنه كاعتاقه غنياً **س** اي
 ائلف الراهن الرهن فلما اعتقه غنياً اي ان كان الدين حالاً اخذ منه الدين وان كان مؤجلاً اخذ قيمته
 فيكون رهناً الى زمان حلول الاجل **م** والجنبى ائلفه فتمته رهنه وكان **س** الفئان رهناً معه وفي

اعان مؤمنه واحده باذن من سقط ضما نذ فلذلك مع مستعير
 هلك بلا شيء وكل منهما ان يوده رهنه فان مات التي هن قبل رده فالمؤمن حقوبه
 من الغير **مس** لان حكم التي هن باق فيه لان يد العارية ليست بك زمة وكونه غير
 لا يترك على التمس من هو ك فان ولد التي هن من هو ك غير مضمون **م** والتي هن
 باستعمال رهنه واستعان من رهنه لعل ان هلك قبل عمله او بعده ضمن ك التي هن و
 لو هلك حال عمله لا يخرج استعان شيء ليؤم رهنه فيؤمن بما شاء وان قيد بقيد
 بملعين من قلب وجنس ومؤمن وملك ولد خالف ضمن للمعير مستعير وشم التي هن
 بينه وبين مؤمنه واياه **مس** الفهمي راجع الى المؤمن ومطوقا على المستعير ويجمع
 هو بما ضمن ودينه على رهنه واك واقف وهلك على مؤمنه فقد اخذ ك دينه ان كانت
 قيمته مثل الدين او اكثر ضمن مستعير قلب دين او فاه منه لا القيمة او بعض
 ان كانت اول و باق دينه على رهنه **مس** ان واقف وهلك التي هن مع المؤمن فان كان
 قيمته عشرة والدين عشرة فقد اخذ المؤمن حق ك الدين وضمن المستعير الدين
 للفقراء وهو عشرة للمعير وان كانت قيمته خمسة عشر والدين عشر فقد اخذ
 المؤمن كل الدين وضمن المستعير قيمته الدين الفقراء اي عشرة ولا يضمن القيمة لا
 قلو واقف فليس عقد وان كانت القيمة عشرة والدين خمسة عشر فقد اخذ المؤمن
 بعض الدين وهو عشرة و باق الدين على التي هن وضمن المستعير ك او فاه من الدين
 وهو عشرة **م** ولا يمنع المؤمن اذا قضى للمعير دينه وفك رهنه **مس** اذ هو شعبي في
 تخليص ملكه **م** ويرجع على التي هن بما دى **مس** لانه غير متبرع لما دى **م** ولو هلك مع
 التي هن قبل رهنه او بعد فكه لا يضمن وان استخذه او كبه من قبل **مس** لانه دامي
 خالف ثمة عاد الى الوفاق فله يضمن خلكا للشافعي **م** وجناية التي هن على المؤمن
 مضمون وجناية المؤمن عليه يسقط من دينه بقدر حيا وجناية التي هن عليها وعلى الجاهل

هَذَا **س** هَذَا عِنْدَ الْجَنِيْفَةِ رَحَ وَقَالَ جَنَازَةُ الرَّهْنِ عَلَى الرَّهْنِ مَعْتَبَرَةٌ لَهَا حَصْلَتُ
عَلَى غَيْرِ مَا لَكَ فِي الْعَسْبِ فَإِنَّهُ وَهُوَ الدَّفْعُ بِالْجَنَازَةِ إِلَى الرَّهْنِ فَإِنْ شَاءَ الرَّهْنُ
أَبْطَلَ الرَّهْنَ وَدَفَعَ بِالْجَنَازَةِ إِلَى الرَّهْنِ وَإِنْ قَالَ الرَّهْنُ لَا أَطْلُبُ الْجَنَازَةَ فَهُوَ رَهْنٌ عَلَى حَالِهِ
وَلَهُ أَنْ الْجَنَازَةَ حَصَلَتْ فِي ضَمَانِ الرَّهْنِ فَعَلَيْهِ تَحْلِيلُهَا فَكَيفَ يَجِبُ جَوَابُ الْقِيَمَانِ لَهُ
التَّحْلِيلُ عَلَيْهِ **م** وَمِنْ رَهْنِهِ عَبْدٌ يُقَالُ الْعَالِي بِأَلْفٍ مُؤْجَلٍ فَضَارَ قِيَمَتُهُ مِائَةً فَقَتَلَهُ بِرُحْلٍ
غَرَمَهُ مِائَةً وَحَلَّ أَجَلَهُ قَبَضَ مَوْحِنَةً الْمِائَةَ مِنْ حَقِّهِ وَسَقَطَ بِأَيِّهِ **س** لَنْ يَقْضِيَ السَّعْيُ
لَا يَوْجِبُ سَقُوطَ الدِّينِ عِنْدَ نَاحِكَ فَالزُّفْرُوحُ فَإِذَا كَانَ الدِّينُ بَاقِيًا وَبِالدِّينِ بِلَا سَقَاةٍ
فَيُضَيِّقُ مَسْتَوْفِيًا الْكُلَّ مِنَ الْأَيْدِي **م** وَإِنْ بَاعَهُ بِأَمْرٍ وَقَبَضَ مِنْهُ رَجَعَ بِمَا بَقِيَ **س** وَإِنْ بَاعَهُ
بِأَمْرِ الرَّهْنِ بِالْمِائَةِ بَعْدَ أَنْ صَارَ قِيَمَتُهُ مِائَةً وَقَبَضَ مِنْهُ رَجَعَ بِمَا بَقِيَ لَنْ الدِّينِ لَا يَسْقُطُ
السَّعْيُ لَنْ تَقْضَى السَّعْيُ لَيْسَ هَكَذَا عَلَى مَا كَانَ وَإِذَا كَانَ الدِّينُ بَاقِيًا وَقَالَ الرَّهْنُ
أَنْ يَبْعَهُ بِمِائَةٍ يَكُونُ الْبَاقِي فِي ذِمَّتِهِ وَإِنْ قَتَلَهُ عَبْدٌ يُقَالُ مِائَةً فَدَفَعَهُ بِهِ فَلَمْ يَكُنْ بِبَنْدِهِ هَذَا
عِنْدَ الْجَنِيْفَةِ رَحَ وَأَبُو يَوْسُفَ رَحَ وَعِنْدَ هَرْمِلَ رَحَ هُوَ الْخِيَارُ وَإِنْ شَاءَ سَلَّمَ الْعَبْدَ لِلدَّفْعِ إِلَى الرَّهْنِ
بِمِائَةٍ وَعِنْدَ زُفْرُوحَ يَصِيرُ هُنَا بِمِائَةٍ لَنْهُ بَقِيَ الْخَلْفُ بَعْدَ الْعَشْرِ فَبَقِيَ الدِّينُ بِقَوْلِكَ فَلَمْ يَزُفْرُوحَ الْعَبْدُ
الثَّانِي قَائِمٌ مَقَامَ الْأَوَّلِ فَضَارَ كَمَا إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ قَائِمًا وَتَرَاجَعَ سَعْيُهُ ثُمَّ طَلَعَ رَحَ أَنْ الدِّينَ هُوَ تَغَيَّرَ فِي
ضَمَانِ الرَّهْنِ فَيُخَيَّرُ الرَّهْنُ كَالْبَيْعِ قَبْلَ الْقَبْضِ وَلِجَانِ أَنْ السَّعْيُ لَمْ يَنْظُرْ فِي حَقِّ الْعَبْدِ لِقِيَامِ الثَّانِي مَقَامًا
م فَإِنْ جَنَى الرَّهْنُ خَطَاءً فَذَلِكَ مِنْ حُكْمِهِ وَلَمْ يَرْجِعْ **س** أَعْلَى الرَّاهِنِ لَنْ الْجَنَازَةَ حَصَلَتْ فِي ضَمَانِ الرَّهْنِ
وَلَمْ يَمْلِكِ الدَّفْعُ لَنْ الرَّهْنُ غَيْرُ مَا لَكَ **م** فَإِنْ أَبَى دَفْعُ الرَّاهِنِ أَوْ ذَلَّ وَسَقَطَ الدِّينُ **س** وَإِنْ أَبَى الرَّهْنُ
أَنْ يَدْفَعَ قَبْلَ الرَّاهِنِ أَدْفَعَ الْعَبْدَ وَأَفْلَهُ عَنْهُ وَأَبَى فَعَلَّ سَقُوطَ الدِّينِ وَلَعَلَّ أَنْ الدِّينَ أَمَّا يَسْقُطُ بِتَمَامِهِ
إِذَا كَانَ الدِّينُ أَقْلَ مِنْ قِيَمَةِ الرَّهْنِ أَوْ شَاءَ أَمَّا إِذَا كَانَ أَكْثَرَ يَسْقُطُ مِنَ الدِّينِ مَقْدَارُ قِيَمَةِ الْعَبْدِ وَلَا يَسْقُطُ
الْبَاقِي لَكِنْ يَكُونُ لِلْمَنْ هَذَا لَنْ الْفَاطَرِ لَنْ يَكُونَ الدِّينُ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَةِ الدِّينِ وَلَوْ مَلَكَ الرَّاهِنُ بِأَعْيُنِهِ
الرَّهْنَ وَقَعْدَى يَنْتَه **س** هَذِهِ مَسْأَلَةٌ مُسْتَدَلَّةٌ لَا تَعْلُقُ لَهَا بِمَسْأَلَةِ الْجَنَازَةِ إِذَا مَاتَ الرَّاهِنُ فَوَيْتَهُ **س**

يسع الرهن باذن المهن ويقضي بئنه كما اذا كان الرهن حياً فله البيع بل ان الرهن
كذا ههنا **م** فان لم يكن له وصي فقيس وصي يسوع الله اعلم **فصل** عشرين وقمة
رهن لها فتيحة وتخل وهو يقولها **م** اخل اخل يقول عشرة **م** بقي رهنه لها **م** فالحاصل
انما اخل للبيع محل للرهن واليسر محله للبيع ليحكي للرهن واليسر محله للبيع ليحكي للرهن
محله له بقاء فكذلك للرهن **م** وشاة ويمتها عشرة رهنتها فوات فذبح جلد يقول
دعها فهو رهن به ومما الرهن كولد ولسنه وصوفه وشمه للرهنه وهو رهن مع
اصله ويهلك بلك شئ **م** فانه لم يدخل تحت العقد مقصود **م** وان علك اصله **م**
فكذلك يقسطه يقسم الذين علمه فتمت يوم فله وقمة اصله يوم قبضه ويسقطا حصته
اصله وفك يقسطه **م** كما اذا كان الذي عشرة وقمة له صل يوم القبض عشرة وقمة **م**
يوم الفاك خمسة فلتا العشرة حصته الاصل فيسقطا وتلك العشرة حصته **م**
فيقله **م** والزيادة في الرهن يصح وفي الذي **م** هذا عند حقيقته والمحلح
عند يكون في حجب الزيادة في الذي ايضا فان الذي عن له الثمن والزيادة في
الذين يجوز قلنا الزيادة في الذي يوجب الشئ في الرهن وعند فرو الشافعي يحل
يجوز في شئ منهما كما لا يجوز في البيع والثمن عندهما وقد مر في البيوع **م** فان رهن
عبد يقول العا بالاف دفع عبدك كذلك رهنا ابدل الا ولا فهو رهن **م** اخله ول رهن **م**
حتى يرد الى رهنه ومثقه امين في الاخر حتى يجعله مكان الاول **م** بان يرد الاول
الى الرهن في يصيب الثاني مضمون **م** ولو ابدل الرهن رهنه عن دينه او رهبه منه فملكه
الرهن **م** اخل في الرهن **م** هلك بلك شئ **م** هذا استحسن **م** وفي الكفيل هلك بالدين
وهو قول زفرح وبه يفتي **م** ولو قبض الرهن دينه او بعضه من رهنه او غيره او
شئ في الدين عينا او صالح عنه على شئ او احوال الرهن مضمونه بل دينه على اخر فملك
رهنه معه هلك بالدين واما قبض من ادنى وبطلت الحوالة وكذلك لو تصادقا على

سيفاء

ان لا دين ثم جعل هلك بالدين **س** حكم هذه المسائل مبتني على ان يكون المراد من سيفاء
يتقرر بذلك بالهلاك فاذا هلك يتبين ان الاستيفاء وقع مكررا فيكون ما قبض
من ادق فان ادق المديون يرتق اليه وان ادق غير يرتق الى ذلك الغرض وان كان يتصل بالحو
وفي صورة التصادق وجود الذي لم يتمل فاعرفت هذا فنرجع الى المسئلة الاولى
على هذه الصورة وجهان احسن هو الفرق بينهما وهو ان الهلاك بالدين يقتضي وجود
الدين وبالنسبة الى وجهه لا يبقى الذي اصله في الاستيفاء فان بالاستيفاء لا يتقدم
الدين بل يشترط لغيره على المعنى الذي في سقوط الطلب لعدم الفائدة **كتاب الجن باب** اعلم
ان القتل خمسة انواع عمد وشبهة عمد وخطاء وجوارح الخطاء والقتل بسبب
الانواع باحكامها فقال **م** القتل العمد ضربان قصد ما يقتله الاجناب كسلاح ومختر
خشب وجوارح لينة او ناب **س** هذا عند ابي حنيفة ربح وعندهما وعند الشافعي ربح
قصد اجمالا بطريق البينة حتى ان يقتله بجرح عظيم او خشب عظيم فهو علم وبه لا يتم
القودعين **س** هذا عند مالك فالشافعي ربح فان القودعين متعين عند بل الولى مخير
بين القود ولخذالية لئلا ان المال اعمى في الخطاء ضرورة صيانة الدم عن الهلاك فلا مماثلة
بينه وبين النفس ففي العمل لا يجب مع احتمال المثل صورة ومعنى **م** لا الكفارة **س** خله والشافعي
رح وهو يقول لما وجبت في الخطاء فاولان يجرى العمل فيمن نقول لا يلزم من كون الكفارة
سائرة للخطا كونها سائرة للدم وهو كسب في حقه **م** وشبه العمد ضربان قصد ابي حنيفة
لوعصا والسوط والشافعي واما الذين يجرى بالعظيم والخشب العظيم فمن شبه العمد اليضا عند
رح خله فالغني **م** وفيه اذ شتم والكفارة ودية مغلظة على العاقلة **س** سبأ في تفسيره
للعقلاء وتفسير العاقلة **م** بل القود وهو فيما دون النفس **س** اي ضربان قصد ابي حنيفة
فيما دون النفس عمد وجرح في نفس فيما دون النفس شبه عمد وفي الخطا او لو عمد **س** اما قال
هذا النفع توهم ان العبدان وضمنان الاموال لا يكونان على العاقلة فمع ذلك ان كان قتله

تكون الذية على العاقلة **م** قصد كرميه مسلماً فله صيداً وحيّاً ^{والفعل}
كرميه عن ضاً فامناً ^{الخطأ} **س** الخطأ ضربان خطأ في القصد وخطأ في
والخطأ في الفعل لا يقصد فعله فصد منه فعمل آخر كما اذ من الغرض
فاخطأ فامناً غير والخطأ في القصد ان يكون الخطأ في الفعل فاما يكون
الخطأ في قصد فانه قصد لهذا الفعل حياً لكن اخطأ في هذا القصد
حيث لم يكن ما قصد حياً وليس الخطأ انهم القتل بل انهم تركوا الاحتياط
فان شرع الكفارة دليل انهم **م** وما جرى مجراه كفارة سقط على الحق فقتله
س اي قتل نائم سقط على آخر فلو ذلك الشئ بسبب سقوطه عليه كفارة
وديعة على عاقلة وفي القتل بسبب كلفه **س** اي كلفه **م** بوضع جحوى خوفين في
غير ملكه دية على عاقلة بل كفارة وله ارض الا هنا **س** هل عندنا وعند الشافعي
رجح الكفارة وثبت به جومان ليس الا بالخطأ قلنا القتل مودع حقيقة و
الحق بالخطأ حق الثمن ففي غيره بقی على صله **باب ما وجب القود والدية**
هو يبي قتل ما حقق دمه ابدع **س** اي ما حفظ دمه ابدع وهو المذموم والذمي ابدع
احترائه عن المشأ من فان حقق دمه مؤقت الى رجوعه **م** فيقتل الحق بالحق والعبد
هذا عندنا وعند الشافعي رجح لا يقتل الحق بالعبد لقوله تعالى الحق بالحق والعبد
النفوس بالنفس وقوله الحق بالحق لا يدل على النفي فيما عداه على اصلنا على انه ان ذلك كان
يقتل العبد بالحق لقوله تعالى العبد بالعبد والمسلم بالذمي **س** هذا عندنا وله فاشافعي
رجح **م** لا هما بمشأ من بل هو بديده **س** اي يقتل المشأ من بمثله وهو المشأ من **م** و
بالمجنون والبالغ للبصير والفتي بالعمى والتمن وناقض الاطراف والتمن المائة والفتح با
صله لا بعكسه سيد سعيه ومديته ومكاتبه وعبد وله وعبد حفنه له ^{بعيد}
التمن حوى يجمع عاقده **م** لان المصحح لا ملك له فلا يلبه والراهن لو توفاه لبطل

حق الموحن في الدين فيشترى اجتماع المسقط حق الموحن بوجهه **م** ولا يحاقل
عمله عن وفاء وارث ويتولد له اجتماع **س** لانه ظهر الاختلاف بين الفتي في بنية
خوارزمية فان ما حق اقل هو الوارث وان ما يقا هو الوارث هو الموقوف فثبت له
الحق ولا يقتصر قاتله وان اجتمع الوارث والموقوف **م** وان لم يدع وارثا غير سببه او له في
اقل سببه **س** هذا عند الحنفية والشافعية وخالفه في ذلك فالتجديد وان لم يكن كوفاء اقل
ايمناه انه متعين **م** ومسقط قود ورثة على ابيه **س** اذا قتل الاب شخصا ولو
ابن القاتل مسقط القصاص حتى لا يثبت **م** ولا يقاد الا بالسيف **س** هذا عندنا وعند الشافعية
مع يفعل به مثل ما فعل فان ما والا ينجى بقتله حقيقة للتوبة لنا قوله مع لا قود الاب بالسيف
وايضا يحتمل ان لا يموت فيحتاج الحجة الرقبة فلا تسوية **م** ويقيد بوجوب المعنوي قاطع به
قاتل قربه ويصلح ولا يعفو والوصي السليم فقط **س** ايلس له العفو ولا القتل اذ ليس في
ولاية على نفسه بل على ماله والقتل قصاصا من باب الولاية على النفس وليس له ولا يملك القصاص الا
م والصبي والمعتق والقاضي كالا ب هو الضيق حتى يكون له بنية وصيته ما يكون له في المعتق
وصيته والقاضي بمنزلة الاب **م** ويستوفى الكبير قبل كبر الصغير قودا **س** هذا عند
الحنفية وخالفه في ذلك الكبير ولاية القصاص حتى يترك الصغير لا يتركه مشركا
اذا كان بين الكبير بين واحد ما عايب له انه حق لا يتجنى وهو القارة فيثبت لكل ملكا
ولاية الا نكاح واحتمال العفو عن الصغير منقطع بخلاف الكبيرين **م** ويقتصر في كل خروج
عينا او حجة وجعل المخرج ذافرا حتى مات وفي قتل عديم في قتل بظهور او عوديه او
او حنق او تعذيب او سوط او في ضربه **س** امر القاتل سببه كذا وان اصاب بظهور فلا قصاص
عند الحنفية وخالفه عند وجوب القصاص نفس الالة وعنه انه يجر الجرح وهو الاثر وعندنا
وعند الشافعية يجر يجر وان اصابه بقود المرفق فان كان مما يجره الاثن فلا قصاص بالانفاق وان كان
تما يبطئه ففيه خذون كما مر في الحنق والتفريق لا قصاص عند الحنفية وخالفه في

في موالاة السوط لا قصاصاً ولا فسخاً في دم ولا في قتل مسلم مسلماً مطلقاً
 عند الشقاق السفتين بل يكفر ويُدعى **سأعطي الذية م** وفي موت بفعل نفسه
 يُدعى سبع وحية ثلث الذية على من يُلصق **س** لانه ما يشك انه افعال ففعل السبع والحية
 جنس واحد لكونه هدماً مطلقاً وفعل نفسه جنس آخر وهو انه هدم في الدنيا
 الاخر وفعل ان يجرى في ثلث الذية اقول يجب ان ينظر الى ما هو مؤثر في الموت و
 ينظر الى ايمانه وتعديه والسبع والحية اثنان ولا اعتبار في ذلك لكونهما هدماً
م ويقتل من شهى سيقاً على المسلمين ولا شيء يقتله **س** فان قلت لما قال يجب قتل
 من شهى فما الحجة الى قوله ولا شيء يقتله قلت يحمل ان يحرق قتله دفعاً للشرع
 ذلك يجب يقتله شيء **س** ولا في من شهى سداً على رجل ليدنو منها في مصر وغيره
 او شهى عليه عما يليق في مصر او لها في غير فقتله المشهور عليه **س** السراح
 اذا شهى عليه فلا شيء يقتله مطلقاً انه غير مُلثب والعصا اذا شهى **س** ليدنو
 في مصر او لها في غير فلا شيء يقتله ايصالاً انه وان كان مُلثباً ففي الليل في المص
 يلحقه الغوث وكذلك النهار في غير المص **س** وله على من سب ساقه المخرج سرقتاً ليدنو
 فقتله **س** هذا اذا لم يتمكن من الاستدالة بالقتل لقوله **م** قال ودون مالك في
 اذا قتله قبل الاخذ اذا قصداً خذ ماله ولا يتمكن من دفعه الا بالقتل وكذا اذا قتل
 رجل اذا رجل بالسلاح فقتل على من حبل اللات انه جاء لقتله رجل قتله **س** قتل
 من شهى عصاً لها في مغبين **س** فان العصا مُلثبة والضارب فوق الغوث لها في المص **س** فاقته
 الى القتل في الباطن والها **م** ويقتل من شهى سيقاً ففني ولم يقتل ورجع فقتله **س** فاقته
 اذا ضرب ولم يقتل ورجع عادته عفيته فاذا قتله حتى قد قتل معصياً فعليه **س** القصاص
 يجب الذية بقتل محنون او صبى شهى سيقاً على رجل فقتله هو **س** او المشهور عليه **س** عذابي ماله
 او عجب الذية ماله لان العاقلة لا تسجل العمى والقيمة **س** اي عجب القيمة **م** في قتل رجل ماله عليه **س**

هذا عندنا لا تده قتل شخصاً معصياً وتلف مالا معصياً لا تده فعل الصبي والمجنون والآلة لا
 يسقط العقوبة وإنما لا يجر القصاص لوجود المسبب وهو دفع الشر وعندنا لا يوجب دفع الله
 القصاص في الآلة لا في الصبي والمجنون لأن عقوبتهما الحقهما فتسقط بفعلها وعقوبة الآلة
 لحق صاحبها فلا تسقط بفعلها وعندنا لا يجر القصاص في شيء أصلاً لا تده قتل لدفع الشر
 كما في العاقول والبالغ والله تعالى أعلم حقيقة الحال **باب النفق فيما دون النفس** هو فيما يمكن حفظ
 الماثلة فقط فيقتصر قاطع اليد عدداً من المفصل **س** أما قال من المفصل احسن إذا قطع من
 نصف الساعد ومن نصف الساق إذا لم يكن حفظ الماثلة **م** وإن كانت يده اليمنى مقطوعة كما
 تجزأ وما دونها لا **س** فإن الرجل إذا قطع من المفصل يجب القصاص في ما بين اليد والنفق **س**
 لا في قصبة النفق لا تده لا يمكن فيها حفظ الماثلة **م** والذراع من مفصل يدها حتى مفصل
 قائمة فيجوز على وجهه قطن وطب ويقابل عينه بموادة عجمية ولو وقعت لا **س** إذا وقع
 يمكن رعاية الماثلة **م** وكل شجرة تنبت في الماثلة إنسان **س** كالنخلة وهو أن يظهر العظم في
 قودف العظم الذي ليسن فتقطع إن وقعت وتترك إن كسرت ولا بين رجل وامرأة وبين حرة وعبد
 وبين عبيتي الطرفين **س** هذا عندنا وعندنا لا يجر القصاص في رجل إذا قطع من طرف العقبان
 لا قصاص عنده أيضاً وإنما لا يجر القصاص عندنا لأن الطرف ينسلخ بها مثل ذلك المولى فتعدي
 الماثلة بالتفاوت في العقوبة **م** ولا في قطع يد من نصف الساعد وجافية برأت **س** فإن الجاني بغيره
 بمرأته لا يجر فيهما القصاص لأن البرء فيها نادراً فالظالم إن الثاني يوفى إلى المخلوك أما
 لم يبرأ وإن كانت سارية يجب القصاص وإن لم تنسلخ لا يقتصر إلا أن يظهر إلى من البرء **س**
م والنسأ والذكاة لا يقطع الخشفة **س** هذا عندنا لأن النقصان لا ينسأ يجر فيهما فلا
 تنال الماثلة وعندنا لا يوجب دفع إن كان القطع من الأصل يقتصر طرف المالك الذي سواه
 وخير المجنى عليه وإن كانت يداه أو أظفار شدة أو ناقصة بأصبع أو الشجوة لا يستوعب ما بين
 الساع والستون من قرني المشجور **س** أي شج رجل رجلاً مؤنثاً حتى يجب القصاص في شجوة

صولها مع ذلك شبر مثله وركش المسيح صغير استوعب الشجرة ما بين قسنيته و
 ركش الشجاع عظيم لا يستوعب الشجرة وهي شبر ما بين قسنيته والشبر الذي لحق
 المسيح الكثر مما لحق الشجاع فالمسيح الحيوان شاعا قسنيته شاة اخذ الشجر
 وسقط القود بموت القاتل وبغفوه لا وبلاء وبطلهم على مال قل وجل وجب **س**
 اي ان لم يذكر الحلول والتاجيل يجب حلا ولا يكون كالدية مؤجلا **م** وبطلهم اولا **م**
 بغفوه ولين بقي حسنة من الدية **س** اي لمن بقي من الورثة فان القصص والدية حق **م**
 الورثة عند اخلاخ فالملك والشافعي ربح في الزوجين **م** فان صالح بالف وكبير بطل
 حتى قتل بالصلح عندهما به ينصف **س** اذا كان القاتل حيا وعبد فاسلخ وموت **م**
 رجلا بان يصلح من دمه على اليه بفعل قاله لفعلى الحق وموت العبد نصف **م** وبطل **م**
 بغيره وبالعكس كفارة ان حصن وليهم **س** اي يقتل فون يجمع ويكتفى بقتله ولا شئى **م**
 غير ذلك خذ والشافعي ربح فان عند يقتل الاول ويجب للباقين المال وان لم يذلل **م**
 لهم فبئسهم الذين بينهم وقيل ففزع بينهم فيقتل من خرجت فرغته **م** وان حصن واحد قتل **م**
 وسقط حق البقية **س** اي ان حصن لى واحد قتل له وسقط حق الباقين **م** ولا **م**
 يلائم يبدوان امر سلكنا على يداي حصل القطع عقيب الله مراد فقطع وضما دية **م**
 عندنا وعند الشافعي ربح اذا اخذ جلا من سلكنا فاسلخ على يداي فقطع يدايها عيبا بالنفس
 ولما ان لا يقطع وقع باعتمادها والحل متى بين فمنا والكل واحد قطع البعض خذ **م**
 النفس فان رجوع الروح غير محتمل **م** فان قطع رجل يميني جلست فليمنه وديته يدوان **م**
 لهما فقطع فلذلك آخر الدية **س** هذا عندنا سواء قلعهما على التعاقب او معا وعند الشافعي ربح
 في التعاقب يقطع بالاول وفي القرآن يفتوح **م** ويقاد عبدا فري بغيره **م** هذا عندنا انه غير محتمل **م**
 لانه يفتن به ولا نه نفي على الصلوة في حق الله وعند فريح لا يصلح ان يذلل في المال ملك فانه **م**
 المولى ومن رجلا عبدا ففعلنا آخر فانا بقتل الاول وعلى اوله الدية الثاني **س** لان **م**

والثالث خطأ **م** ومن قطع يد رجل ثم قتلته أخبطها في عمدين ومختلفين برئ بينهما أولا ^{خطأ}
بينهما برئ وكفت دية ان لم يبرئ بين هذين **س** هذه ثمانية مثل لان القطع اما خطأ او
ثم القتل كذلك صار اربعة ثم اما ان يكون بينهما برئ او لا يكون صار ثمانية فان كان كل منهما
فان برئ بينهما يقتضي بالقطع ثم القتل وان لم يبرئ فكذا عندنا حنيفة رج لان القطع ثم القتل هو
المثل صورة ومعنى وعندنا يقتل ولا يقطع فيدخل من جزاء القطع في جزاء القتل وتحقق هذا
في اصول الفقه والارادة والقضاء وان كان كل منهما خطأ فان برئ بينهما اخبطها اي يجب بالقطع
والقتل وان لم يبرئ بينهما كفت دية القتل لان دية القطع اما يجب عنك **س** اشر الفاعل وهو ان يعلم
عدم البرئ والفرق بين هذه الصور وبين عمدين لا يبرئ بينهما ان الدية مثل غير محقق فان
لا صل عدم وجوبها بخلاف القصاص فانه مثل محقق وان عمدا ثم قطع خطأ سواء برئ بينهما
اول برئ اخذ القطع او القتل يقتضي للقطع ويؤخذ دية النفس وان خطأ ثم قتل عمدا او
برئ بينهما اوله يؤخذ الدية للقطع ويقتضي القتل لاختلاف الجنائيتين لان احدى امرؤ والاخر
خطأ **م** كما في ضرب مائة سوط برئ من سبعين ومائة عشرة **س** فانه يكفى بذرة واحدة
لانها مائة برئ من سبعين لم يبق معتبرة الا في حق التعزير وكذا بكل واحدة انما لم يبق لها
على اصل حنيفة رج وعن ابي يوسف خرج في مثله حكمه عدل وعن محمد رج اجزء الطبيب وتجرى
عدلك في مائة سوط بخمسة وبقي اشرها **س** سيا في كتاب الديان تفسير حكومته العدل **م** ومن قطع
من القطع فمات منه صبي قالوا دية **س** هذا عندنا حنيفة رج وقالوا لا يجب شي لان العفو
عن القطع عفو عن موجه وهو القطع ان لم يبرئ القتل اشرى له عفى عن القطع فاذا اشرى
علم انه كان قتل وقطعا واما الذي القصاص شبهة العفو ولو عفى عن الجنائية وعن القطع ما عفى
منه فهو عفو عن النفس والخطا من ذلك ماله والعهد من كلمة **س** ان اذا كانت الجنائية خطأ وقد عفى
فلم عفو عن الدية فيعتبر عن الثلث لان الدية ما لحق الورثة يتعلو بها والعفو ممتنع فان
ينص من الثلث واما العهد فوجبه القود وهو لغيره فلم يتعلو به حق الورثة فيجب العفو عنه على

فان قلت القودا غايي بعد الموت ششفتا اصدوا له وليا فيسفي ان لا يضر العقول المقتول
 قلت السبيل لعقله في حقه فيعتبر فيسفي في كيفية وجوب القود **م** وكذا الشريعة **س** او لو كانت
 مقام القطع شيئا في حق الخلق في المذكور **م** فان قطعت امانة يد رجل فزكها على يده
 ما لا يجزئ مثلها اذ يد يده في مالها وان تعدت وعلى عاقلتها ان الخطأ **س** او ان قطعت
 امانة يد رجل فزكها على يده في نكاح انا على الموجب الاصل في المقطع العمد وهو القصاص
 في الطرفين وهو لا يصلح محرم فيجوز المثل وعليها الدية في مالها واما على ما هو واجب
 القطع وهو الدية فانه لا تقاس بين اقل والمئة في الطرف ثم ان اسروا فلان دية اليد غير
 واجبة فيجوز المثل وان قطعت خطايي محرم المثل ايضا لهذا ودية النفس على العاقلة فله
 مقالة هي انكاح والعبد فان نكحها على اليد وما يورث منها او على الجارية ثم مات ففي العمد
 مهر المثل وفي الخطا رفع عن العاقلة هي مثلها والباقي وصية له فان خرج عن الثلث سقط
 والذ سقط ثلث المال تمامي محرم المثل في العمد **س** لان هذا تنوع على القصاص وهو لا يصلح
 محرم فيجوز المثل ولا شئتي عليها بسبب القتل لان الواجب القصاص وقد اسقطه وان كان
 خطاء يرفع عن العاقلة هي مثلها لان هذا تنوع على الدية وهي تصلح محرم فان كان
 موكبا للدية ولا مال له سوى هذا فلا شئتي على العاقلة لان التزج من الخواص لا صلته
 فيعتبر من جميع المال وان كان محرم المثل اش لا يجزئ الزيادة لانها نصبت باقل من هو المثل وان كان
 هو المثل اقل من الزيادة وصية للعاقلة وتصلح لتقوم بسوا بقتله ويعتبر من الثلث فان خرج
 من الثلث سقطت والا يسقط مقدار ثلث المال وهذا الفرق بين التزج على اليد وبين التزج
 على الجارية قول ابن حنيفة ربح واما عندهما فالحكم في التزج على اليد كما ذكرنا في هذه المسئلة وهي
 التزج على الجارية **م** فان مات المقتول له بقطيع قتل المقتول منه **س** اي من قطعت يده فا
 تقتله من اليد ثم مات فانه يقتل المقتول منه وعندنا يكون في لا يقتل له نهنا اقدم على القصاص
 ابراهه على القطع قصاصا عن ولاته قلنا استيفاء القطع لا يوجب سقوط القود لكن له القود

اذا قطع يد من عليه القود **م** وضمن دية النفس قطع قودا ففسد **س** اي من له القصاص
 في الطرف فكسوف فاء ففسد الى النفس يفهم دية النفس عند ابي حنيفة رح لان حقه في
 القطع وقد قتل عندهما لا يفهم شيئا لانه استوفى حقه وهو القطع ولا يمكنه
 التقييد يوسف السلامه لما فيه من سبب باب القصاص والاحتراز عن الربا ليس
 وسعه **م** وارثن اليد من قطع يد من له عليه قود النفس وعقوبته **س** اي قطع ولي القتل
 بالقاتل ثم عقوبته عن القتل ثم دية اليد عند ابي حنيفة رح لانه استوفى غريم حقه لكن لا يجب
 القصاص للشبهة وعندهما لا يفهم شيئا لانه استحق اتركه النفس بجميع اجزائه وان لم يعض
 فاذا عوفي فهو عفو عما وركه هذا البعض ولا يفهم شيئا **باب الشهادة في القتل واعتبار**
حالة القود ثبت بذكر الورثة لا ارناس **س** اعلم ان القصاص ثبت للورثة ابتداء عند ابي حنيفة رح
 لانه ثبت بعد الموت واليه ليس احد له ان يملك شيئا ان ماله اليه حاجه كمال مال من له قود
 نبوت للملكة وعندهما طوبى شونه الورثة والفرق بينهما ان الورثة تستدعي بوق ملك **الفرق**
 ثم لا تقال منه الى الورثة والمرد ولا تستدعي في الغال لم الملكة **س** ان يقول شخصي **س** مع ما عرفت
 فاقامة فعله في القتل اذا اعتدى القاتل على المقتول والحق ان يعتد المقتول بمثل ما اعتدى عليه
 عجز عن اقامته والورثة واما مقامه من غير ان المقتول ملكة ثم تنقل منه الى الورثة ثم اذا
 هذا الاصل فرغ عليه قوله **م** فلا يصير احدهم خصما عن البقية **س** اعلم ان كل ما يملك الورثة فاقام
 خصم عن الباقيين اى قائم بمقام الباقيين في الخصومة حتى اذا ادعى احد الورثة شيئا من الوتر **س** كانه على اقام
 بيته ثبت حقا لجميع **س** ولا يجزئ احد الباقيين التجريد الدعوى وكذلك اذا ادعى احد الورثة شيئا من
 التركة واقام البيعة عليه ثبت على الجميع حتى لا يحتاج المدعى الى ان يدعى على كل واحد وما يملك الورثة
 لا يبطىق الورثة لانه يصير احدهم خصما عن الباقيين فتخرج على هذا قوله **م** فلو اقام حجة بقتل
 غائبا اخوه فيمن بعد **س** اي فلو اقام احد الورثة بيعة واخوه غائبون فلا تقاتل اليوم عما يرب
 القصاص ثم خصم اخوه يحتاج الى اعادة اقامة البيعة عند ابي حنيفة رح حمله فالحق في الورثة **س**

س اذ كان القتل خطاً لا يجزى الى إعادة البيعة لان موجب المال وطريق شوته الميراث
 ومغالته ان اقام احد الورثة بيعة لان له بيعة على ذلك ان كان في حصة اخوه لا يجزى الى حصة
 البيعة **م** فلو برهن القاتل على عفو الغائب فما مضى خفيم وسقط العود **س** اذا كان بعض
 الورثة غائباً والبعض حاضراً فقام القاتل البيعة على الواضحة الغائبة وقدم على الحاضرين خفيم لانه
 يدعى على الخاص سقوط حقه في القصاص واستقالة الى ما لا ينكر خفيم **م** وكذا لو قتل عبد بين رجلين
 احدهما غائب **س** اعجل مشترك بين رجلين احدهما غائب مثل عدداً واقى القاتل على الخاص **س** اذا
 قنعوا والى من خفيم وسقط العود لما ذكرنا **م** فان شهد ولياً قود بعفو اخيهما بطلت الشهادة
 وهي **س** او الشهادة **م** عفو منها فان صدقها القاتل وحده فالحق منهم تلك الذية فان كذبها فلا شيء
 لها ولا حتى تلك الذية وان صدقها الاخر فقط فله الثلث **س** هكذا في كل حال آية وفيه نوع فظن لانه ان
 ان اريد الشهادة حقيقتها في لا تكون بدون الدعوى والمدعى هو القاتل فكيف يكون تكذيب القاتل من
 اقتراحه المسئلة وان اريد بالشهادة بحج الخبر لا يصح الحكم بالبطلان مطلقاً اذ هو مخصوص
 بما اذا كذبها ومن ادعى ما اذا صدقها الاخر في لا يبطل الا خصاً لا عاماً الا ان اريد ولم يذكر ان ذلك
 فالحق ان يقال فان لم يبر ولياً قود بعفو اخيهما فهو عفو القصاص منها فان صدقها احدهما القاتل والاخر فلا شيء
 له ولها الثلث الذية وان كذبها فلا شيء للمخبرين ولا خفيها تلك الذية فان صدقها القاتل وحده فالحق منهم
 تلك الذية وان صدقها الاخر فقط فله تلك الذية اما الاول وهو تصديقها فظالم ولما الثاني وهو تكذيبها
 فلا ان اخبارها بعفو الاخر اقرب بان لا حوقها في القصاص فلا قصاصها ولا مال لتكذيب القاتل والاخر فله الاخر
 تلك الذية لانه حق المخبرين لا سقوط في القصاص سقوط حق الاخر لعدم تجزئته واستقلال المال ان لم يثبت عفو
 لانه اجبار المخبرين بعفوهم لم يصح لا في اجزائه به نفعا وهو انتقال حقها الى المال واما الثالث وهو تصديق
 القاتل فقط فانه لا حوق تلك الذية لما ذكرنا وكذلك من المخبرين بتصديق القاتل لانه حقها استقلال المال واما الثاني
 وهو تصديق الاخر فقط وهو الحق **س** والقياس ان لا يكون علم القاتل بشيء لانه ما ادعاه المخبر ان القاتل لم يثبت
 لا نكاره واما اقرب القاتل للاخر يبطل بتكذيبه وجبه الحق **س** ان القاتل بتكذيبه المخبرين اقرب ان لا خفيها تلك الذية

لنحوه ان القدر سقط بدعواها العفو على الهم وانقلب لفسب الهم مالا والهم لما صدق الخوف
في العفو فقد نعم ان نفسيها انقلب مالا فساد فمق الحما بما اقرب القاتله ووجعها منكون
فلهذا **م** واذا اختلف شاهد القتل في زمانه او مكانه او آتاه وقال شاهد قتل به بعضا
والآخر جحدت انه قتله لغت وان شهدا بقتله وقال جحد لما التدهج بالدية **س** القتل ان لعب
شيئ لانه حاكم القتل يختلف باختلاف الآلة ووجه العفو **ع** اهتم شهداء بطول القتل والمطلوب
ليشك كل فثبت اول وجهه وهو الذي ويحتمل ما له لان الاصل في القتل العمد فان قوله العام **قوله** ان
اقتل من رجلين بقتل زيد وقال الولي قتلته ماؤه فله قتلها ولو قامت بيته بقتل زيد عرقا او اخرى
بقتل بكر ابائه وادعى الولي قتلها **الف** **س** لان في الثاني تكذيب للشهود له الشاهد في بعض كماله
وهذا يبطل شهادته لانه التكذيب بنفسه وقوله ان تكذيب المقر له المقتل في بعض ما اقر به وهو
انقره في القتل وهذا لا يبطل الا قريبا **و** العبرة الى الة التي لا للوصول فبجبة التي على من رمى
وتدفق **س** هذا عندنا في حنفية رح وعندنا في ابي بالرتلان شيئا بالارتلان سقط تقويمه
مبوء التي امرى عن موجه كما اذا ابرأه بعد الجرح قبل الموت له ان لم يمت اليه حالة التي سقطت
القيمة للسيد عبد بنى اليه فاعتقه فوصل **س** هذا عندنا في حنفية رح وعندنا في ابو فجع وقال عمل
رح فضل ما بين قيمته ثمنا الى غير من **م** والجواب على محض رمى سيده في فوصل لا على حوله ماؤه
فالقول فوصل ولا يفهم من رمى فحقيقته عليه بجرم فجمع شاهده فوصل وجعل سيده ماؤه مسلم
فجئ فوصل لا ماؤه محجوس شي فاسلم فوصل **س** لان المعتبس حالة التي رمى الله تعالى علم بالقتل
الديات التي من الذهب والفضة ومن الورق عشرة آلاف درهم ومن الابل مائة وهذه في
شبه الهولاء باع من بنت محاض وبنت لمون وحقه وجعته وهي المغلظة وفي الخطا اثنا عشر مثلا
ومن ابن محاض الذي **س** هذا عندنا في حنفية رح لا يكون الا من هذه الاموال الثلاثة وقال سفيان من البقر
مايتا بقر ومن الغنم الفا سائة ومن الخيل مايتا خلة كل خلة ثوبان لانه عمر من الله عنه جعل على كل
كل مال منها وله ان هذه الاشياء مجهولة فلا يعجزها التقدير ولم يرد فيها شيء مشهور بخلافه

وعند الشافعي ربع من الورق اشاعل الفدرهم ثلثة المظلة عند ابن خنيفة وابن سفيان
 بخمسة وعشرون بنت محاضر وهو التي تمت عليها حول ^{خمس} وعشرون بنت لبون وهي التي
 تمت عليها حول ^{ثلاث} وعشرون بنت خنيفة وهي التي تمت عليها ثلاث سنين وخمسة وعشرون
 جذعة وهي التي تمت عليها اربع سنين وعند محمد والشافعي ربع ثلثون حقة وثلثون
 جذعة واربعون ثنية كلها خلفات في بطونها اولادها السنية هي التي تمت عليها ^{ثلاث} سنين
 والولادة هي التي في بطونها ولدت بنت عليها ستة اشهر والتغليب مختلف فيه بين الصفا
 رضوان الله تعالى عليها جميعا ونحو اخذنا بقول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ودية
 الخطاء عندنا عشرون ابن محاضر وهو الذي تمت عليه حول ^{ثلاث} ومن الاصفاف الاربعة المذكورة
 عشرون وعند الشافعي ربع عشرون ابن لبون مكان ابن محاضر وكذا نحوها
 عقار رقبة مؤمنة فان عجز عنه مائة شهرين ولدت اولاد اطعام ^س فيها ^س لانه لم يرد به
 النفر ^س ويترفع احدا بوجه ^س لم لانه يكون مؤنبا بالتبعية لا الجبر ^س والمائة
 نصفها للزوج في ذية النفس وما دونهما ^س هذا عندنا وعند الشافعي ربع ما دون الثلث
 لا ينصف ^س وللذمي ما لم ^س هذا عندنا وعند الشافعي ربع ذية اليهودي والنصراني
 اربعة آلاف درهم ودية المجوسي ثمان مائة درهم وعند مالك ربع ذية اليهودي والنصراني
 نصف ذية المسلم ^س لم علم عنده اشاعل الفدرهم وفي النفس والذوق والذكور ^س
 والعقل والشم والذوق والسمع والبصر واللسان ان منع النطق او ادا اكثر
 الحروف وجبة خلقت فلم يثبت وشعر كسر الذية ^س والذية الهامدة وتجب عند مالك
 والشافعي ربع في الذية وشعر كسر حكومة ^س كما في اثنين مما في البدن اشاعل ^س
 احدها نصفها وكما في اشقان العينين وفي احدهما بصرها وفي كل اصبع يدا ^س
 وفي مفصل من اصبع فيها مفصل ثلث عشوها وما فيه مفصلان نصف عشوها كما في
^س فان فيها نصف العشر لما كان عدداك سنان اثنين وثلثين ينبغي ان يجز كل

سنتين ربع من الدية فالحكم في وجوب نصف عشرين في الخطي إلى أن عدل السن أو لا
اثنين وثلاثين فإن ربيعة الأخيرة وهي أسنان الحكم قد ثبت لبعض الناس وقد
بعض الناس بعضها والبعض كلها فالعدد المتوسط لاثنتين ثلاثين ثم للثلاثين
منفوعة الزينة والمنفعة فإذا سقط سن يبطل منفعتها بالحلية ونصف منفوعة السن التي
يقابلها وهو منفوعة المنفعة وإن كان النصف الآخر وهو الزينة باقية وإذا كان العدد المتوسط
ثلاثين فمنفعة السن الواحدة ثلث العشر ونصف المنفعة سكر العشر ويجمع على نصف
والله تعالى أعلم بحقيقة الحال وكل عضو ذهب منفوعة بغيره ففيه دية كبد شلت وعين
ولا قود في الشجاج التي في الموضع **عند** لا تذا ذلك يمكن حفظ المثلثة في غير الموضع وفيها
يمكن وهذا عند الجيفة وح وقال محمد بن يحيى القصاص فيما قبل الموضع بأن عور **سبني**
ثمة بخمسة دية بقدر ذلك ويقطع بها مقدار ما قطع وهي ما توضع العظم أي يظهر **فيها**
نصف عشرين الدية وفيها شمة عشرين **س** وهي التي تكسر العظم والنقطة عشرين **س** وهي
التي تحول العظم بعد ذلك والامة والبايفة ثلثها **س** الامة هي التي تصل إلى ام الدماغ وهي
التي فيها الدماغ والبايفة الواحدة التي في سائر الجوف **س** وفيها بايفة نفذت ثلثها **س** التي في
جافيتين **س** والارضية واللامعية والذامية والباضعة والملاحة والسماعا حكومتها
س أي الجوز والجلد ويخدر شدة وما يظهر الدم ولا سيلة كالدمع من العين ولا يسيل الدم وما
يفتح الجلد ويقطعه وما ياتخذ في اللحم وما يسل إلى السطح أي جلده فيبقى بين اللحم وعظم **س**
ثم فتر حكومة العدل بقوله **س** فيقوم عبد بله هذا الاثر ثم معه فقد والتفاوت بين القيمتين
من الدية هو **س** هو يرجع إلى ذلك التفاوت وهي يرجع إلى حكومة العدل فيعوضان هذا
عبد وقيمة بله هذا الاثر الفرد هم ومع هذا الاثر ثمة درهم والتفاوت بينهما ما
درهم وهو عشرين ألف فيؤخذ هذا التفاوت من الدية وهي عشرة آلاف درهم فبقية **س**
حكومة العدل **س** ويدفع **س** احتراز عما قال الكرخي أنه يظهر مقدار هذا الشيء من الموضع **س**

بعد ذلك من نصف عشر الذية **م** وفي اصابع يديك كف ومعهما نصف الذية **س**
 او في اصابع نصف الذية سواء قطعوها مع الكف او بدوها فان الكف تابع
 لها **م** ومع نصف الشا نصف ذية وعكس مد عدل **س** فان الزراع ليسوا
 رواية عن ابي يوسف ان ما زاد على اصابع اليد والرجل الى المنكب والى الفخذ فهو تبع
 لان الشرع اوجب في اليد الواحدة نصف الذية واليد اسم لهذه الخان ^{المنكبة} الخان الى
م وفي كف يديها اصبع عشرها وان كان اصبعاً ختمت اولى شيء في الكف **س**
 هذا عند ابي حنيفة رح وقال لا ينظر الى ارش الكف ولا اصبع فيكون عليه الكف
 ويدخل القليل في الكثير وان كانت ثلثا اصابع تجزأ ارش الا اصابع ولا شيء في الكف
 بالجماع لان في الاكثر حكم الكل فاستقبت الكف **م** وفي اصبع زائدة وعينين صيتي
 وذكره ولشاول لم يعلم القيمة بما رآه على نفسه وعثر كذا ذكره وكلامه حكى مد عدل
س هذا عندنا وعند الشافعي تجزأ يده كاملة لان الغالب التحريم اما ان عاينته
 هذه الاعضاء والواجب الذية الكاملة اتفاقا **م** ودخل ارش مؤنثه اذ حبت ^{عقله}
 او شعره في الذية وان ذهب مودة او بصرة او نطقه **س** هذا عندنا و
 عند غيره لا بد من ذهنا العقل والشعر ايضا ان كل واحد جناية على حدة فلما راى
 محل العقل والشعر فالحينا ياكلها على الرأس فيدخل بعض الذية في الحلق والرأس ^{للمحل}
 للسمع والبصر فالحينا ياكلها لا تستيع المؤنث **م** ولا قودان ذهب عيناه ^{الذية} بل
 فيها **س** وفي المؤنث والعينين الذية وهذا عند ابي حنيفة رح وقال في المؤنث ^{القصاص}
 وفي العينين الذية **م** ولا يقطع اصبع شرجارة **س** هذا عند ابي حنيفة رح وعند
 يفتقر من الاول وفي الثاني ارشها **م** واصبع قطع مفصلة الا على شئ ما بقي بل لا
 المفصل والحكمه فيما بقي ولا بكسر نصف سن استؤوا بها بل كناية السن ويجزأ ارش على
 من اواف كسده ثم ينبت **س** اي ينبت سن من اواف فعلى انه اواف غير حق وكان واجبا ان

بشأن جولة ثم يقتضون بها كان بغیر حق ينبغي ان يولي القصاص لكن سقط
المشيمة فيجب بالشرع **م** او قلها فودت الى مكانها فثبت عليها اليوم **م** ^{الحج}
الشرع على من وقع شر غيره فرد صاحب السن سنة الى مكانها فثبت عليها **م** ^{الشرع}
وانما يجب بالشرع لان ثبت الشرع له اعتبار له لان بالعرف يقود **م** ^{فثبت} لان خلقت
اخرى **م** فانه لا يجب بالشرع على القالع لان الجن انعمت معنى كما اذا قلت سن ^{صيني}
فثبت لا يجب بالشرع بالاجماع وعندهما يجب بالشرع لان الحناية قد عمقت والحياة
نعمه مبدا من الله تعالى **م** او التمت شجرة فبرك انش ووجع يربو وثيقا
م فانه سقط الشئ عند اوج حنيفة رج لزال الشين الموجب وعند ابو يوسف عليه
الشرع لا شئ وهو حكمة العدل قبل نظر ان الانسان يكمل حجج نفسه مثل هذا
الجرحه فان بعض الناس يحجج نفسه ويأخذ على ذلك شيئا وعندهم الجرح ^{الطبيب}
ومثل ذلك **م** ولا يوافق جميع الا بعد ذلك **م** ^{هنا} عندنا وعند الشافعي يقتضي
الحال كما في القصاص في النفس وعمد الصبي والمجنون خطأ وعلى عاقلة الذمية ولا
كفارة فيه ولا عريان ارض ومن ضرب بطن امرأة يحب غش خمتا ودهم على
ان القتل ميتا ووبه ان حيا فوات **م** ^{او} يجب الذمية الكاملة ان القتل حيا فوات لان ^{موتته}
بسبب الضرب واعلم ان الغرة عندنا تجزئ ستة فانه عليه جعل على عاقلة في
ستة وايضا هو بدل العضو من وجهه وما كان بدل الوضوء يجب شدة ان كانت ^{ثلث}
الذمية او اقل النصف العشر وعند الشافعي رج بجذ الغرة في ثلث سنين كالذمية ^{موتته}
وذمية ان كانت ميتا فوات الذمة وذمية الام فقط ان ماتت فالقت ميتا **م** ^{لا يمكن}
ان يكون موته سببا جتناقة بعد موته وعند الشافعي تجزئ الغرة ايضا **م** ^{بأن} ^{تتأ}
والقت حيا فوات ومبلغ الجوزين نورثة سوى ضاربه **م** ^{ان} كان الضار وارثا الجوز ^{لا يكون}
له شئ مما وجب ان لا ميراث للقاتل **م** وفي جنين الامة نصف عشر قيمته في الزكوة وعشر قيمته

في الاشارة **س** اعلم ان الجنين اذا كان حياً يخرج من الرحم سوطاً كان ذكراً وانثى اذ لقوا
 في الجنين بين الذكور والانثى وهي نصف عشرين ذكراً وعشرين انثى فان كان
 رقيقاً لم يكن نصف عشرين ذكراً وعشرين انثى وان كان رقيقاً لم يكن
 الذكورة او انثى فانه من رقة الحى بقدر رقة القيمة التي رقت فان قلت يلزم ان يكون
 الواجب ان ياتي من الواجب في الذكر فقلت يلزم لان في العادة قيمة الغلام في الجنين
 قيمة الجارية باكثر وهم يقيم الغلام الذي مثلهما في الحسن بالفرد وهم ينصفون قيمة
 الجنين ان كان ذكراً لا يكون اقل من قيمته ان كان انثى وعند ابو حنيفة في الغلمان ان
 بالقيمة كما في البهائم فان الثمنان في قتل الوقيو زمان عندنا الشافعي غير
 الاثم **م** فان ضربت فاعتق بكيله جلياً او القته فمات بحبب قيمته جلياً **س** لان
 بالضرر السابق وقد كان في حوال السقم **س** ولا كفارة في الجنين **س** هذا عندنا وعند الشافعي
 بجرم **م** وما استنبأ بوضعه كالنظام فيما ذكره ضمن القصة عاقلة ام لم يعقلت ميتة
 بولاء او فعل بك اذن زوجها فان اذن له **س** اعلم انما يجزى على عاقلة المرأة في كسبه و
 ناله لم يكن لها عاقلة تجب فيها في ستة ايضا **باب ما يحدث في الطريق من جرح**
 في طريق العامة كنيفاً او ميلاً او جرحاً او كانا في سعة ذلك ان لم يضرب بالناس
س الكنيف المستراح والبرجيج والجرى والجرى والجرى وقيل جرح الماشية في الحائط
 وعند الشافعي وجع جرح من الماشية يسبى عليه **م** وكل من نفضه **س** او في صورة
 يضرب في اصله ان اضرب الناس له يجوز له ان يفعل وان لم يضربهم يجوز لكن
 مع ذلك يكون لكل واحد نفضه لانه تقرب في الحق المشترك فكل من نفضه في الملك
 المشترك مع ائمه لم يضرب وفي غير نفضه يشعرون بل اذن الشراك وان لم يضرب ضمن
 عاقلة ذمة من مات بسقوطها كما لو منع جراً او حفرت في الطريق فقتل به نفسه فان تلف
 شيء من هذه هو ان ياذن له الامام **س** فان الثمنان في جمع ما ذكره بولاء في شئ في النظر

إنما يكون إذا لم يأت من به العمام **م** فإن أذن أو مات فبغيره لا يجوز أو غمراً أو **ع** هذا
 حنفية وح وعندي يجوز أن هذا ما تم في تجر السماه لأن الغنم سبب لموقع **م** هذا
 لغنم هذا العنق ومن هو أمة البير **م** ومن في حجر أو صفة أو قطعت به رجل فمن
 فعل الأول لا يفسخ وما يفعل الثاني في السماه على الثاني **م** لمن حمل شيئاً في الطرف
 منه على آخر أو دخل بحمير أو قذير أو حصاة في مخرج أو غير أو جال فيه غير
 فغطت به **م** أو **ع** قطع الحصى أو القذير على أحد أو قطع الطرف الذي فيه الحصى
 على أحد وكان جالساً غير متصل فقط عليه أي **م** ومن **م** ولا من قطع منه رداءً
 لبسه أو دخل هذه في مخرج حية أو جال فيه مصلية **م** هذا عندنا حنفية وعند هاهنا
 يضمن بأدخال هذه الأشياء في المسجد أو مكان المسجد حية أو غير مسجد لأن
 لا يقيد بشرط السلامة لأن تدبير المسجد لا يملكه دون غيره ففعل الغير مباح
 فيكون مفيداً بشرط السلامة وعندنا هو الجالس المسجد لا يضمن وإن جلس
 للصلوة أو غيره للصلوة فالمراد أن الجالس للصلوة في المسجد لا يضمن عندنا **م**
 وح سواء مسجد حية أو غيره والجالس للصلوة يضمن وإن جلس مسجد **م**
 غيره وفي سقوط البركة إنما لا يضمن عندنا إذا لم يمس ما يمس عاد ويجوز القتل
 فحفظ على أن هذا لا يضمن فهذا ليس من الجمل وفي الجمل يضمن **م** ورجل حائط
 ما لا يطرق العامة وطلب نقصه مسلم أو ذمي من يملك نقصه كالواحد
 رهنه **م** فإنه يملك نقصه بفكر رهنه **م** والطفل والوصي والمكاتب العبد **م**
 ينقص في مدة يمكن نقصه ضمن ما تلف به وعاقلة النفس **م** صورة الطفل يقول
 فقد مات لهذا الرجل لحدم حائطه وأعلم أنه ذكر في الكتب الطلب والشكاه ولكن لا
 شكاه وليس بشرط وإنما ذكر يتمكن من إثباته عندنا لا نكاه وكان من باب الاحتياط **م**
 لا من أشهد عليه فباع وقبضه المشتري فقط أو طلبه من يملك نقصه كالرهن **م**

والمشايير للمودع وكنى الدار فان مال الى دار جعل هذه الطلب فيقبح تأجيله و
البرهان مال الى الطريق فاجله القاسي او من طلب **ب** لانه من العامة فيكون
لها بطلان فان بنى ما قبل ابتداء ضمنى بلك طلب كما في اشروع الجناح وعنه **س** اشروع
الجناح اخراج الجذوع من الجدار الى الطريق والبنا على عليها واما نحو والكيفية **ب**
حاشا حمة للطلب نفسه من احد دعوى وقطع على جعل ضمنى عاقلة ثم لا يمتنع
ثلثها من حصل احد دعوى ثلثه في دفعهم **ب** او بنى حاشا **س** اي ضمنى عاقلة من
النفق **ب** لانه الطلب **ب** ضمن عاقلة حاشا للبرهان في ثلثه لانه
الحاق والثاني في الثلثين منعوه وهذا عند لا حصة رج وقالوا ضمنى التصفق
والحق والبنا اما في الحاشا لانه الثلث بنسبته من طلب منه معتبر وفي نسبته غير
فكان فممن كما في عقار الكس ونحوه لانه وجب الاثنان في الثلثة للنفق البنا التلغ
بنسبته لانه يوجب الثمان ونسبته الغائب يوجب فيقيم فممن **باب جنة**
البهيمة **ع** وعليها ضمنى الواكب ما لو طئته دابة واما اصابته بيدها او رجلها او غيرها
او كسها او غلبتها او صدمت لانه ما تحقت برجلها او ذنبها **س** فانه ان حارث على طئ
وما يشبهه مكى بجذره والنفق به باجل والذنب وهذا عندنا وعند الشافعي يعني النفق
ايضاله فعليه ايضا في الواكب **ع** وعليها ما رثت او بال في الطريق سائر او **ع** فلهذا
فان او قفلها غيره فهو **س** فان رثت او بال في الطريق حالة السير لا يضمنى اما اذا او
ليروث او يبول لا يضمنى ايضا لانه بعض الداب لا يفعل ذلك الا بعد الوقوف او وقفها
غير ذلك يضمنى لانه متعلق بالوقوف **ع** فان اصابته بيدها او رجلها حصاة او فلق او
أثاوش عيارا او حي صغير ففعلها عين او افسد ثوبا لا يضمنى وضمنى بالكبش لانه اذا حارث
الاول متعلق به والثاني **ع** وضمنى البقر والقائذ ما ضمنه الواكب وعليه الكفارة **ع**
او كان كان سكان الواكب سابقا وقائذ يضمنى كل منهما ما ضمنه الواكب وضمن على الواكب الكفارة **ع**

السابق والعايد والراكب يحسم عن الميراث له القاييد والسابق **م** ومن عاقلة كل فارس
الاضراب ان اضطرأ ومات **س** هذا عندنا وعند الشافعي يعني كل نفسفة لا يؤخذ له حصة
بطين فعل نفقة فعل صاحب فيه نفسفة ويعتبر نفسفة قلنا كل سلمها صاحبه
في نفقة ينفق اليه الهالك وفي غير ينفق **م** وسابق دابة ورفع الجاه على رجل فان
قائد قطاؤا ملأ غير منه رجلا أدية وان كان معه سابق فتمنا فان قتل غير ^{عاقلة} ^{عاقلة}
بل علم قاييد رجلا من عاقلة القاييد أدية وجعل الجاه على عاقلة **س** لأن لولا
في هذا القول ينبغي ان يكون في مال الابطال ان الابطال وقطعهم فخران المال وحدهما
يحتمل العاقلة قالوا هذا اذا بطل القاييد في البركة انه امر بالقود دالة اما اذا بطل في
حالة البركة فالعاقلة على عاقلة القاييد لانه قابض عنها بعين امر لا صريحاً ولا دالة ذلك
على الحق من الثمن **م** ومن ارشداً ملكاً او طيراً او ساقه صار فوك من في الطب في الطبيب
وفي كلب لم يسوق **س** لما اصل انه لا يضمن في الطبيب ساق او يسوق ويضمن في الطبيب
ساق وان لم يسوق لا في الطبيب نقل الفعل اليه بسوق وان لم يسوق لا ينقل اليه
فأعل يختار ذلك يضمن في الطبيب فام يسوق وكذا ان شاق لان بدنه لا يطبق السوق فوجوه
كعدمه اقول نعم لا يطبق ايضاً اما سوقه فبالوجوه فباح فله في الصيد فانه يحمل
الصيد فخره الا ان السقوة وعن ابو يوسف انه واجب الثمن في هذا كل احبداً او المشيخ
رج اخذوا بقوله **م** ولا في دابة منقلبة اصله ثبت نفقة نفقة او ماله يدان ونهاراً من السقوة
الدابة عليها ركب او غنم ما فنفق او من ركب بيدها اضرا انفذ فصدمة وقتله ^{منه}
له الراكب **س** هذا عندنا وعند ابو يوسف انه الثمن على الراكب والمناقص نصفين وهذا اذا
بذنه الراكب اما اذا غنمها باذنه فكذلك ضمان لانه امر بما يملكه فالخمس في ضمانه
نقل الراكب فكذلك يضمن النسخة كما اذا غنم الراكب فنفق **م** وفي فروع عين شاة النقص
نقصها وفي عين بقرة الخبز او جروحه والجرار والبغل والعرس وبيع القيمة **س** لانه يمكن

اقامه العمل بها بايع اعين عينها وعين المستعمل وعند الشافعي ^{في النقص} كما في
 شأن القيمة قلنا في شأن القيمة المقصود والتميم فقط والله اعلم **باب جناية**
عليه فان جنى عبدا خطأ دفعه سيده بها **اس** او بالجناية **م** وعملكده وتربطها او فزاه بها
 وشملها **اس** هذا عندنا وعند الشافعي الجناية في قبضته يباع فيها الا ان يعقني المولى الا ان
 وشق المولى وفي اتباع الجنان بعد العتق فينبى فان المجنس عليه يبيع الجنان اذا اعتق ^{عند}
 الشافعي **م** فاذا فزاه مجنس في كالا **اس** فانه اذا فزاه طهر عن الاولى فصار الاولى ^{كان}
 ثم يكون فيجب الثانية الدفع والقداس **م** فان جنى جناية من دفعه بها الى وليها يفتل ^{نسبة}
 حقه او فزاه بها شيئا وان وهبه او باعه او عتقه او دين او استولدها **اس** الا ان ^{نسبة}
 ولم يعلم بها من الاقل من قيمته ومن الاكثر وان علم بها من الاقل **اس** فان المولى قبل
 بهذا التسويات كان مختارا بين الدفع والفداء ولما لم ينف محلل للدفع بل يعلم المولى بالجناية
 لم يصح مختارا للاكثر فصارت القيمة مقام العبد ولا فائدة في التخييل بين الاقل والاكثر ^{فيجب}
 الا قل بخلاف ما اذا علم فانه يبيع مختارا **اس** كما لو علق عتقه يقتل زيد او ^{سنة}
 او شجرة ففعل **اس** او قال ان فقلت زيداً فانت حر ففعل وقال ان ثبت زيداً فانت حر
 فبصرى وقال ان شجرة ^{حيث} فانت حر وشجرة غم الا ورس له يبيع مختارا للمولى
 اعنته على تقدير وجوب الجناية كما لو قالوا اذا ارضيت فانت طالق ثلثة افاذا ^{يبيع}
 فارا وعندنا فلو لا يبيع مختارا للمولى اذ له جناية في كماله ولا علم لوجوبها **م** فان ^{يبيع}
 حره عمدا او دفع اليه فاعتقه في مال عبدا صليحا وان لم يعتقه ^{يعني} يرد على سيده فيقتل او
اس فانه اذا اعتق رد على قصده نصحه التسلح اذ لا شيء له الا ان يكون صليحا عن جناية ^{في}
 يحدث فيها اما اذا لم يعتق وقد سرت تبين ان المال غير واجب وان الواجب هو القود وكذا
 الصليح باطلا فينبى ويقال للوكلاء او قتلوه او اعفوه **م** فان جنى ما دون مدبون خطيا افا
 عتقه سيده علم بها عن لوط الدين الا قل من قيمته ومن ديسه ولو تربطها الا قل منها ومن الاقل

س قال السيد اذا اعتق المارقون المديون فعليه لو في الدين الاقل من قيمته ومن
الدين فاذا اعتق العتق العبد الى ان جناية خطئاً فعليه ان يقل من قيمته ومن الاقل فكذلك
عندنا جتماع اذ لا يوافق احدهما الاخر ولا تولى الا عتاق يدفع آل ولي الجناية
ثم بينا للدين **م** فان ولدت ما دون مديون ولد ابيها معها الذي تولى يدفع
لجنايتها **س** فان الدين في قيمة الامة متعلق بقرينتها وسواء الولد في الجناية يدفع
في قيمة المولى ما في نفسها وامما لا في غيرها اثر الفعل الحقيقي وهو الدفع والسرقة في الا
الشريعة له الحقيقة **م** فان قتل عبد خطأ ولم يحترعتم الله سيداً واعتقه فلا شيء للشر
عليه **س** او قال رجل هذا العبد اعتقه مولاة فقتل ذلك العبد خطأ فماذا
الرجل ولجنايته ولا شيء له لا تما قال ان مولاة اعتقه فادعى الدية على العاقلة و
العبد المولى عن موجب الجناية **م** فان قال وتلك اخا زيد قبل عتقي خطأ وقال بل بعد
صدق الاول **س** فانه اسند قتله الى حاله منافية للفيضان فان منكر القول هو
كما اذا قال طلعت وبعت داراً وامسيتي ومجنون وكان جنونه معروفاً فالقول قوله
ينبغي ان لا يكون لقول العبد اعتبار لان معنى قول ابي ان دية القتل على عاقلتنا **م**
قول القاتل ان الواجب على مولاة القاتل من قيمته ومن الدين ان لم يعلم بالجناية والدية
ان كان عالماً بها وان اعتبر بقول العبد فحق المولى قلت الفخ يدعى على القاتل الفعل الخطأ
بعد العتق ولا بينة له والقاتل ان اقر بذلك يلزمه الدية لان ما يثبت بالقرينة لا يثبت له
العاقلة فهو ينكر ذلك بل يقول قتله قبل العتق فيعبر بقوله في فني قتله بعد العتق لا
في الله يثبت على المولى شيء لا في قوله لا يكون شجرة على المولى **م** فان قال قطعت يد باقيل اعانها
وقالت بل بعده صدقت وكذا في اخذه منها لا في الجراح والغلة **س** اعتق امة ثم قال لها
بذلك واخذت منك هذا المال قبل ما اعتفك وقالت بل بعده فالقول قولها عند ابي حنيفة مع
وذلك خوف وعند ابي القول قوله وهو القبول لا في ينكر الضمان بل في الفعل الى حاله معلومة من

في خلاصته قلنا اسند حاله منافيه لانه يضمن لو فعل وحى مديونه عيان او صلح
 هذا المولى لهما فهذا اقر بسببهما ان تادعي البس اعنه بخلاف ما اذا كان معتمدا قبل
 الاعتاق او بعدت العدة قبل الاعتاق فان تلك الحالة منافيه لقمان بسبب الجماع و
 اخذوا ايضا انهما كونهما في حالة التوقم فان امر عبد تجوز له مسبقا بقتل رجل
 فقتله فالدية على عاقلة القاتل ورجوعا على العبد بعد عتقه له على السببي **الامر** لان
 القاتل هو السببي المورث فيضمن عاقلة تهرجوعون على العبد اذا عتق له انه اوقع
 السببي في هذه الورطة لكن قوله غير معتبر في حق المولى فيضمن بعد العتق ولا يجوز
 على السببي الامر لقصور اهليته **م** وان كان مأمورا العبد مثله دفع السيد او ذاه في
 بلد رجوع في الحال ويجب ان يرجع بعد عتقه باقل من قيمته ومن الفداء **الامر** ان
 تجوز عبدا تجوز بقتل رجل في ذلك دفع السيد العاقلة في الداء ولا رجوع على العبد ان
 الحال وانما قال ويجب ان يرجع بعد العتق اذ له رواية لذلك ففي ان يرجع باقل من قيمته
 ومن الفداء ان القيمة اذا كانت اقل من الفداء والمولى غير مضطر الى اعطاء الزيادة على القيمة بل
 يدفع العبد قول ينبغي ان لا يرجع بشيء لان الامر ثم يصح والامر ثم يوقعه في هذا الورطة
 لكان العقل المأمور بخلافه ما اذا كان المأمور صبي **م** وكذلك العمد ان كان القاتل صغيرا فان
 كبس اقتص **م** او في العمد دفع السيد العاقلة او ذاه ثم رجوع على العبد ان من باقل من قيمته
 من الفداء ان كان العبد القاتل صغيرا وان عمدا التسغي في الخطا وان كان كبس يجب القصاص **م** فان
 ان قتل من عمدا حزين لهما وليان ففعل واحد في كل منهما دفع نصفه الى الاخوين او فخذ
م ولا سقط حق من عاقلة الدية وانقلب حصته من ثمة عفو ماله فانما ان يدفع نصفه
 او الدية الواحدة **م** فان قتل احدهما عمدا والآخر خطأ وعفا او العمد فدية بدية لولي الخطا
 ونصفها لحدوف العمد او دفع اليهم **م** قسم ان ذاه لعمدا عند البس حنفية روح وابعاء اسنان
 عند جما **م** اما طريق القول فان وفي الخطا يدعيان الحق واحد في العمد يدعي النصف

فان قتل عبدا فميراثها وعفا احد هما بطل كله **س** او عبدان او جليلين قتل ذلك العبد
قويتهما فميراثهما بطل الكل عند الجحيفة ر ج وقال يرفع الذي عفا نصف
نفسه الى العتق او يفديه بربع الذي **فصل** في العبد قيمته فان بلغت حصة
الحرة وقيمتها اياما من الحرية وقيمتها اياما من العتق نقص من كل عشرة **س** هذا عند
الجحيفة وميراثها واللا تحوطا او تبتة العبد من الحر وعند ابو يوسف والسشافعي
يجب قيمته بالغ ما بلغت **م** وفي الغصب قيمته ما كانت **س** هذا الاجماع فان المعصية
الغصب المالية لا زينة **م** وما وزن من من دية تلحق قدر من قيمته **س** او قيمة العبد
ففي ينفق نصف قيمته **س** او ان كانت قيمته عشرة اذ او اشرب في بطنه الا
التيه وراحيم **م** عبد قطع يده او اذنته او علق في علقته او سبى فقط وان لا **س**
او ان كان وارث المقتول السيد فقد استوفى القود عند الجحيفة و ابو يوسف وعنه
رجح لان القصاص يحجب بالموت والسبب الموارثة بالوجه يحلها له سبب الحقاق تمنع كجملته
المستحق قلنا ان اعتبار جملته السبب عند ينق من له الحق وان لم يكن الوارث السيد
فقط او بقي له وارث غير السيد له يوافق بال اتفاق لانه ان اعتبر حاله بالحق المستحق ^{فقط}
ان اعتبر حاله الموت فذلك الوارث او هو مع السيد فجملته المقتنى له يمنع الحكم **م** فان اذن
عبد له في شئ فغير احد اثارهما للسيد فان قتلها رجل بجريمة الحرية قيمته عبد هذا
كل رجل وقيمتها العبد **س** او قال لعبد اجد كما عرفت شيئا فبين السيد ان الموان بطل
العبد اثارهما للسيد بما عرفت ان الشيا اثارها من وجبات من وجده وبعد شجرة ^س او
لا شئ او اعتبر شئ فانه اعق وقت البيا **م** وفوق اعين عبد دفعه سيده واخذ ^س
اسكه بله اخذ النقصان **س** او انش السيد دفع العبد الى الناس واخذ القيمة وان اسكه
النقصان وهذا عند الجحيفة ر ج وقال يعين بين الدفع ولمك اخذ النقصان وقال السشافعي
القيمة واسكه بجثة العمي فانه يجعل العتق في مقابلة العتق في الباقي على ملكه كما اذا

أحد عيونه وقال المالبة معتبرة في حق الأهل طريقاً وتم لقط في حق الدان ففعلوا
 ان مولى ما كن للمال في الحق الفاحش وقال ابو حنيفة ربح ان كانت معتبرة قال لا ينبغي
 محذرة فالعمل بالشهدين اوجب ما ذكرنا **فصل** فان صبت ملبراً أو أم ولا ضمن السيد
 من القيمة ومن الأول **س** ان الحق لولي الجنا يتو اكثر من الاثر وله منع من المولى في اية
 القيمة **م** فان جنى لغيره شرك وفي الثانية وله في قيمته دفع اليد بقضاء او في جناية
 الا قيمته واحدة واتبع السيد الاول والى ان قوت اليد به **فصل** **س** هذا عندنا في حنيفة
 ربح وعند جماله يتبع السيد ان الجناية الثانية لم يكن موجوداً عند القيمة الاولى
 فقد دفع كل الواجب المستحق له ان مقامه الاول من وجبه ولهذا شاركه في الاول فاذا
 دفع الى الاول طوعاً كان مناسبا في ما اذا دفع غير طابع بحكم الاعاصي **م** ومن غضب
 قطع سنده يده فولى ضمن قيمته او قطع فان قطعه سنده في يد غاصبه فولى عليه
س لو قيد الغاصب **م** لم يضمن **س** وان الغاصب اغضب مقطوع اليد يجب رد ذلك
 فاذا اشنع فعليه قيمته وقطع واذا قطع المولى في يد الغاصب فولى عليه فصار
 في يد الغاصب عن الضمان مع انه غاب في يده **م** ومن عبد مجبور اغضب فولى عليه
س فان المجور مولود بافاله فان كان الغصب ظاهراً يباع فيه وان لم يكن **س**
 به لا يباع فيه بل يؤخذ به اذا اعتق **م** فان جنى مديراً غاصبه ثم عند سنده اعكس
 قيمته لم يرجع بنفسه على الغاصب ودفع الى الاول ثم في الاول يرجع به على
 الثانية **س** او غضب رجل مديراً جنى عنده خطأ ثم رد على المولى جنى عنده خطأ او
 كان الامر بالعكس جنى عنده خطأ ثم غصبه رجل جنى عنده ففي القسوة يضمن **م** في
 لعن الجنا يتبين ثم يرجع بنفسه على الغاصب ويدفع النصف للمولى الجناية الاولى فانما
 هل يرجع به الى الغاصب او في القسوة الاولى يرجع في القسوة العكس لا هذا عندنا في حنيفة
 وابو يوسف وقال محمد بن النضر القيمة التي يرجع به على الغاصب لم المولى ولا يدفع الى الجناية

لا تدعون من اخذوا الحيازة الا ولي ذلك يدفع اليه كيلا يجتمع البدل في
ملك شخص واحد وان حق الاول في جميع القيمة لا تدعى جني في حقه لا ^{يحل}
وانما ينفق باعتبار مزاجه الثاني فاذا وجد شيئاً من بدل العبد في يده لكان ^{قاراً}
ياخذ منه فيتم حقه فاذا اخذ منه يرجع المولى على الغاصب لا منه اخذ منه ^{كاتب عند}

الغاصب وله يرجع في صورة العكس لان الحيازة الاول كانت في يده المالك ^م والعق في الفصيلين
كالعبد لكن السيد يدفع العقن وفيه المدبر ^س وان كان مقام المدبر قوة في الفصيلين يدفع

العقن ثم يرجع بنفسه قيمته على الغاصب كالمالك عند عجزه وعندهما لا يسلم
له بل يدفع الاول فاذا دفع الاول يرجع في القصد الاول على الغاصب وفي الثاني لا

^م مدبر غصبين اثنين فجنح في كل مرة ضمن كسيلة قيمته لها ويرجع بقومته على الغاصب وفي
نفسه الى الاول ويرجع به ^س اي مدبر غصبه في يد مرة فجنح عنه ثمرة على المالك ^{قيمته}

بينهما نفسين لا تدفع رتبة واحدة بالسيد يسرى في عليه وتمتد ثم يرجع بتلك القيمة

على الغاصب باليمين يتبين كاستماعه في دفع نفسه الى الاول ويرجع به على الغاصب ^{فيل}

وفع النصف الاول وهذا متفق عليه وقيل فيه خلاف ومحمد كما في تلك المسئلة ^م وفي

غصب صبياً حر فمات مولى جواه او مولى يضمن وان مات يضاعف او تجوز عنه ضمن عا ^{قلته}

الدية ^س والفقهاء ان لا يضمن وهو قوله زفر والشافعي لان الغصب في الحر لا يستحق ^{عنه}

الاستحقاق انه لا يضمن بالغصب بل بالالتك في سبب بنقله الى مكان فيه السوايق الى الجاني ^{البدل}

^م كما في الصبي او دعي عبداً فقتله فان اقله ملاً بلا ابراع ضمن وان اقله بعد ذلك ^س ^{البدل}

يتعلق بالمفعولين يقال او دعت زيداً دحماً او الفعل المجعول وهو او دعي كمنك المفعول الذي

وهو الصبي والوديعه عنده ان كانت عبداً ضمنه بالقتل وان كانت ملاً لا يضمنه عند ^{خفيف}

ومحمد ويضمن عند يكونه الشافعي لا تدفع ملاً معصوماً قلنا غير العبد معصوم ^م ^{معتق}

السيد وهو قوله حيث وسفله في يد الصبي واما العبد معصوم لمعه انه موقوف على المصل ^{المستحق}

في حق الله باب القسامة ميتة جريح **م** وان شرب او حنق او خرج دم من اذنه
او عينه وجذ في الحلة او بكده او كثره او نصفه مع رثه لا يعلم قاتله ولا عني الولي القتل
على اهلها او بعضهم خلق ثمنون رجل منهم مختارهم الولي بالله ما قتلاه ولا علم له
قابله الولي ثم قضى على اهلها بالدية **س** اي بدية والوف واللام يقوم مقام الفمين **يعني**
المبتدأ وهو ميت هذا عندنا وقال الشافعي ان كان هناك لوف اي علامة القتل على
بعينه او ظاهر طرد الدم من عداوة ظاهرة او شهادة واحد عدل او جماعة غير عدل ان اهل
الحلة قتلوه كخلف الاولين بن عيينة ان اهل الحلة قتلوه ثم يقضي بالدية على
عليه سواء كان الدعوى بالعمد او الخطا وقال مالك يقضي بالقول ان كان الدعوى بالعمد **هو**
قول الشافعي وان لم يكن لوف فذهب مثل مدحبن الا انه لا يكون اليمين بل يرد بها على الحي
والخلفوا الدية عليهم البينة على المدعي اليمين على من انكر اليمين عندنا يظهر القتل
بغيرهم عن اليمين الحادية فيقتلوا فيجب القصاص فاذا خلو احصل البرق عن القصاص وانما يجب
لوجود القتل بين اهلهم والله عليه السلام جمع بين الدية والقتل في حديث **س** كل واحد
رواه ابن قاد بن مريم وكذا جمع عمر فان ادعى على واحد من غيرهم سقطت الدية عنهم فان لم يكن
فيها الثلثون في الحلة **م** كثر الخلق عليهم لان يتم ومن نكل منهم حبس حتى يجاني ولا قسامة
على صبي ومجنون وامرأة وعبد وقسامة وكادية في ميتة لا انز به او خرج دم من فمه او دبره
او ذكركه فان الدم يخرج من الاعضاء بلا احد بخلاف كاذن والعين ولان ثم حلفه كالكبير **س**
اي وجد سقط تام الحاق به انز الضرب فهو كالكبير **م** وفي قتل وجد على دابة يسوقها
رجل ضمنى عاقلة دبته اهل الحلة وكذا لو قارها او كبها فان اجتمعوا ضمنوا **س** اي القاتل و
القائد والوكيل وفي دابة بين قريتين عليها قتيل على قريتها فان وجب قتل رجل فعليه **س**
تدع عاقلة ان شئت اهلها بالدية وعاقلة ورثته ان وجب قتل ذار نفسه **م** هذا عند ابو حنيفة
فان الذار حال ظهور القتل للورثة فالدية على عاقلة وورثته وعندنا وعندنا فولا شي فيه والحق هذا

لأن الدار فيه حال فلهو القتل فجعل كأنه قتل نفسه فكان هذا لو أن كانت الدار للوثة
والعاقله إنما يتعلمون ما يجب عليهم حقيقة لهم ولا يمكن إلا أن يجي على الوثة للورثة **م** والقسم على
أهل الخط وول السكا والمثرتين فإن باع كلهم فعلى المثرتين **م** هذا عندنا حقيقه ومحمد
فإن نضى البقعة على أهل الخط فإن كلهم فعلى المثرتين هذا عندنا أبو يوسف **م** وإن ولا به التذ
كما يكون بالملك يكون بالسكنى والمثرتين وأهل الخط يسواؤه التذبيس وقيل أبو حنيفة بسى على
هذا ما ساهه في الكوفة **م** فإن في دارين قوم لبعض أكثر فعلى الكوفة **م** إن صاحب القليل و
الكثير وأولى الحفظ والتقصير وإن بيعت ولم يقبض فعلى عاقله البالغ وفي البيع نجس على ذى
البذ هذا عندنا حقيقه **م** وقاله إن لم يكن فيه خيا وفعلى عاقله المثرتين وإن كان فعلى عاقله
من يبيع له سواء كان للغير أو للبائع والمثرتين **م** وقاله على من فيه وفي مسجد حلة على أهلها
وبين القريتين على قريتهما وفي سيف مملوك على المالك **م** هذا عندنا حقيقه ومحمد وعنده أبو
رجع على السكان **م** وفي غنم مملوك والشعاع والسجى والجامع لا ومنه والذية على البيت المال **م**
أما عندنا أبو يوسف **م** وقاله على أهل السجى لا لهم سكان **م** وفي قوم التقوا السيوف وأجلوا
قتيل **م** وأكثفوا عنه **م** على أهل الحلة إن أن يدعى للوفى القوم أو على معين منهم فإن وجد فزيت
لأعمان بقرىها أو ما يمتد به فهدو سخلو قال قتله زيد جلف بالله ما قتلت ولا عرفت له قاله
زيد وبطل شهاده بعض أهل الحلة بقتل غيرهم أو واحد منهم ومن خرج فزيت فقتل فعلى
فراش حتى مات قاله منه والذية على الحي وفي رجلين في بيت بل ثالث وجد أحدهما قتيل فضمن
الثمة بينه عندنا أبو يوسف **م** وخلا فالجى **م** فأنه لا يضمن عنه لاحتماله أنه قتل نفسه ولا يوفى
رجع إلا السطاة إن أن لا تقتل نفسه **م** وفي قتل امرأة لزوجها على نفسها وتدى عاقلها **م** هذا
عندنا حقيقه ومحمد وعنده أبو يوسف **م** قاله على العاقله أيضا لأن الوثمة على أهل النضر والوثة
ليس أهلها **كتاب المعاق** العاقله أهل الديوان لمن هو منهم **م** على الجوف الذين كتب أسماهم في الديوان
وهذا عندنا وعند المشافعي هم أهل العشرة لأنه كان كذلك على محمد رسول الله عليه ولا يخ
بعده

بعده لما ان عمرو ضل الله ما دون الدين وادى بن جعل العقل على اهل الديوان ^{عقل} محض النحل وهذا يكون
 نسخا بل يقرى لمضى ذلك العقل على اهل النسخة وقد كانت باله نوعا بالقرابة وخرجها فصار ^{عقل}
 عمر بالديوان وكذا لو كانت بالحرف فالعاقلة اهل الحرف **م** وتؤخذ من عطاي اعم في ذلك كسبين
س وكذا تجز في مالا القاتل بان قتل الابن له تؤخذ في ذلك كسبين عندنا وعند الشافعي يجب
 حاله **م** فان جرحت لاكثر منها او قتل اخذ منه **س** وان عطيت عطاي اياك كسبين بعد انقضائ
 بالدية في سنة واحدة مثله او فابع كسبين يؤخذ في سنة واحدة **م** وعية على ليس **س**
 او من اهل الديوان **م** تؤخذ من كل في ذلك كسبين ذلك دراهم او اربعة فقط في كل سنة ^{درهم} او في
 تلك هواله **س** انما قال هو الاصح لان رواية القدر عليه لا يزال الواحد على اربع دراهم ^{فكل}
 لكن الاصح انه يدر اربعة دراهم في ذلك كسبين هكذا فهو محمد وعند الشافعي يجب على كل واحد
 دينار **م** ولا يشبع حتى يتم اليه او بالقيمة ^{الدينار} منسبا الا قبي كما في القصاص والقاتل ^{الدينار}
س هذا عندنا وعند الشافعي لا يجب على القاتل شي **م** ولو قتل المولود من مولاة وصية ^{بشعر}
 العاقلة ما يجب بنفس القتل وقدر الش موضع فصاعدا ما يجب ^{بشعر} يصل او اقله يصدق العاقلة
 او عكس فقط قوة بشعره او قتله ابنه عمدا او له جناية عبد او عمدا وما دون ^{بشعر} ان
 بل الجاني **س** **كتاب الوصايا** هي اجبا بعد الموت ونبت باقل من الثلث عند عمر ورثته او ^{بشعر}
 لخصه لم يكن له اهل **س** اوله لم يكن الورثة اغنيا ولا يصون اغنيا لخصه لم يكن الورثة ^{بشعر}
 اقل **م** وصحت للولدين ولدت له اقل من مائة من وقتله **س** او اغنا بفتح الوصية ان ولدت له اقل
 عشر من وقت الوصية والورثة بين اقل لدية للولدين اقل من هدية للولدين ^{بشعر} والا وكن سنة ^{بشعر}
 والثاني من سنة ^{بشعر} وحمل لا يشتر **س** اي يفتح الوصية ^{بشعر} ولا يشتر ^{بشعر} في وصية بانه لا يحمل ^{بشعر} فا
 كل ما يفتح اقراره بالعقد ^{بشعر} لا يشتر ^{بشعر} من العقد كما اذا فتح الوصية بالجل ^{بشعر} استثنى للجل من الوصية ^{بشعر}
 المسلم للذمتي وبه **س** فيد بالذمتي لان الوصية للمسلم لا يجوز **م** وبالثلث لا حصة لاف اكثر
 منه ولا لورثة وقاله مبشرة الا باجاة ورثته **س** قوله مبشرة احتجنا من القتل ^{بشعر} بسبب كحفر

قال ابو حنيفة والشافعي
وعلى ما رواه ومجاهد بن
البراء بن قيس بن

وَعَنْدَ الشَّافِعِيِّ بِجُوزِ الْوَصِيَّةِ لِلْقَاتِلِ وَعَلَى هَذَا الْحَالِ إِنْ أُنَافَى أَوْ صِيَ جُلُودَهُ أَوْ قَتَلَ الْمَوْصِي لَمْ يَنْصَبْ
مُسَبِّحِي هَذَا عِنْدَنَا وَعَنْدَ الشَّافِعِيِّ لِجُوزِهِ وَمَكَاتِبُهُ إِنْ تَرَكْتَ وَفَاءً وَقَدِمَ الذِّكْرُ عَلَى الْوَصِيَّةِ
بَعْدَ مَوْتِهِ وَبَطُلَ قَبُولُهَا وَزَعَا فِي حَيَاتِهِ وَبِهِ **س** إِنْ أَلْقَى بِلَيْتِهِ تَمْلِكُ الْمَالَةَ أَمَّا مَوْلَاهُ فَهُوَ
أَيُّ الْمَوْصِي لَهُ وَلَهُ أَنْ يَجْعَلَ عَنْهَا بِقَوْلِهِ صِيغَةً فَوَلَّيْتُ بِقَطْعِ حَقِّ الْمَالِكِ عَمَّا غَضِبَ كَمَا تَرَفُّعَ
كُنْتُ بِالْغَضَبِ قَوْلُهُ فَإِنَّ غَضَبَ وَغَيْرَ ذَلِكَ اسْمُهُ وَأَعْظَمُ مَنَافَعُهُ ضَمُّهُ وَمُلْكُهُ فَخَدَّارُ
النَّفْسِ رَجُوعٌ عَنِ الْوَصِيَّةِ **س** أَوْ يَنْزِلُ فِي الْمَوْصِي بِهِ مَا يَمْنَعُ تَسْلِيمَ الْمَالَةِ بِهِ كَمَثَلِ السُّبُوقِ فِي
وَالْبَاقِي أَنَّهُ لَمْ يَمْسُحْ بِزَيْلِ مَلِكِهِ كَالْبَيْعِ وَالْحَبْطِ لَا يَفُوتُ لِمَوْصِي بِهِ وَلَا مَجْزُوعًا **س** خَدَّارُ
لَا يَكُونُ فَخْدَانُ الْحُجْرِ وَعَنْدَ جَوْعٍ **س** وَبَطُلَ هَبَّةُ الْيَمِينِ وَوَصِيَّتُهُ لِمَنْ نَكَحَهَا بَعْدَهَا **س** وَجَبَّ
الْمَوْصِي لَا مَنْ شَيْئًا أَوْ مَوْصِي لَهَا شَيْئًا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا ثُمَّ مَاتَ بِطُلُوعِهَا وَوَصِيَّتُهُ لِمَنْ أَوْصِيَتْهُ لَانِ الْوَصِيَّةُ
الْمَوْتِ وَعَنْدَ الْوَلَفِ هِيَ لِذَلِكَ لَهُ وَأَمَّا الْحَبْطُ فَحَى إِنْ كَانَتْ مَسْجُودَةً فَكُلُّهَا رِبَا وَالْوَلَاةُ أَنْ حَكَمَهَا
عَنْدَ الْمَوْتِ أَوْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِطُلُوعِهَا بِالَّذِينَ الْمُسْتَفْرَقِ وَعَنْدَ عَدَمِ الَّذِينَ يَعْتَبَرُ مِنَ الثَّلَاثَةِ تَحْلُفُ
أَلَا قَوْلُهَا فَإِذَا اقْرَأَهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا حَيْثُ يَجِبُ لَهَا عَنْهَا الْقَرْنُ حَبْطُهُ وَعَنْدَ مَنْ يَبْطُلُ الْأَقْرَابُ كَمَا
يَبْطُلُ الْحَبْطُ وَالْوَصِيَّةُ **س** كَقَرْنِهِ وَوَصِيَّتُهُ وَجَبَتْ لِابْنِهِ كَقَرْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَعْتَقَ بَعْدَ ذَلِكَ **س** أَوْ
الْمَوْصِي أَوْ مَوْصِي أَوْ حَبْطَ ابْنِهِ كَقَرْنِهِ أَوْ كَقَرْنِ ابْنِ قَبِيلَةٍ أَلَا بَطُلَ ذَلِكَ أَمَّا الْأَقْرَابُ فَلِلَّذِينَ يَبْنُونَ قَرْنًا
وَقَدْ كَانُوا عَسَى الْأَيْلِ ثُمَّ كَانُوا الْأَيْلَ أَوْ أَمَّا الْوَصِيَّةُ وَالْحَبْطُ فَلَمَّا تَزَوَّجَهَا كَانَتْ الْأَيْلُ عِنْدَ الْوَصِيَّةِ
مَكَاتِبُهُ أَعْتَقَ لِمَا بَيْنَهُمَا وَهَبَةً مَقْعُودًا وَمَعْلُوجًا وَاشْتَرَى **س** مِنْ كُلِّ مَالٍ مَا نَالَ مَدَّتُهُ وَلَمْ يَخُفْ جُودَهُ
فِي ثَلَاثٍ وَاجْتَمَعَتِ الْوَصَايَا بِأَقْدَمِ الْأَقْرَبِ وَإِنْ اقْرَأَتْ وَانْتَوَتْ قَدْ قَدِمَ **س** وَاجْتَمَعَتِ الْوَصَايَا بِأَقْدَمِ
عَنْهَا ثَلَاثُ مَالٍ فَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا نَفَقَةً قَدِمَ الْغَرَضُ وَإِنْ كَانَ كُلُّهَا نَفَقَةً وَكُلُّهَا نَوَافِلَ قَدِمَ مَا قَدِمَ الْمَوْصِي فَإِنْ
أَوْصَى بِشَيْءٍ أَوْ أَصْبَحَ عَنْهُ وَكَأَنَّ مِنْ بَلَدِهِ أَنْ يَبْلُغَ نَفَقَتَهُ ذَلِكَ وَالْفَرْجُ حَيْثُ يَبْلُغُ فَإِنْ مَاتَ حَاجِجًا فَلْيَرْقُبْ
أَوْصَى بِالْحَجِّ عَنْهُ لِحَجٍّ مِنْ بَلَدِهِ **س** تَحْجُّ مِنْ بَلَدِهِ عِنْدَ الْوَصِيَّةِ إِنْ بَلَغَ نَفَقَتَهُ ذَلِكَ وَالْفَرْجُ يَبْلُغُ وَعَنْدَ مَنْ
حَيْثُ وَانْهَى يَبْلُغُ النَفَقَةَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ يَبْلُغُ **بَابُ الْوَصِيَّةِ بِالْمُتَلَدِّ** **س** وَوَصِيَّتُهُ ثَلَاثُ مَالٍ لَزِيدٍ
مِثْلَهُ لَزِيدٍ لَمْ يَحْجِزْ وَأَبْصَفَ ثَلَاثَ بَيْنَهُمَا وَثَلَاثُ لَزِيدٍ لَزِيدٍ وَثَلَاثُ لَزِيدٍ لَزِيدٍ وَثَلَاثُ لَزِيدٍ لَزِيدٍ

وقال يجمع **س** قال ابو حنيفة مع الوصية باكثر من الثلث الى ثلث الوارثة وقد وقع باكثر من ^{ثلاثة}
 اوصى بالثلث لكل واحد فيصق الثلث بينهم وقاله انما يبطل التركة على الثلث بمعنى ان الوصى له
 لا يستحقه حقاً للورثة لكن يعتبر في ان الوصى له يأخذ من الثلث بحصة ذلك التركة لا يرد له
 له يبطل هذا المعنى فخرج الثلث ثلث الثلث واحد والكل ثلاثة ارباع فيقسم الثلث لجهة السهم
 فلهذا مبني على اصل خلاف بينهم وهو قوله **ولا يضر بالوصى له باكثر من الثلث عند ابو حنيفة**
رح المراد بالنسب ليس النسب المصطلح بين الاب فانه انا اوصى بالثلث والكل فلهذا في حنيفة
 سهام الوصية اثنان لكل واحد نصف ونصف الثلث المال والنصف الثلث يكون نصف الثلث
 هو الثلث فكل سهم المال وعند السهام الوصية اربعة والواحد من الاربعة يجمع فيقسم الثلث
 يكون ربع الثلث ثم لجهة الكل ثلث من الاربعة وهي ثلث ارباع فيقسم الثلث الى ارباع في الثلث
 لصاحب الثلث واحدة من الاربعة فيصوب الواحدة في الثلث وهو اربع يعني ربع الثلث هذا معنى النص
 ويخبر به فيه كثير من العلماء **لا في الميراث والعقار والذراريهم الموصلة** صورة الميراث ان يكون رجل عبد
 ان يمتد احد الوارثين والآخر ستون فاصب من يباع الاول من زيد بعشرة والآخر عشرين ولا مال له
 سوىهما فالوصية في حق زيد بعشرين وفي حق عمر باربعةين فيقسم الثلث لهما الثلث ثلثا الاول من زيد بعشرين
 والعشرة ومثية له ويباع الثاني من عمر باربعةين والعشرين ومثية واحذ عن من الثلث بقدر وصية له وان كانت
 ثالثة على الثلث وصورة السعابة اعتق عبد بن قيمته ما ذكره ولا مال له ولا علمه فالوصية للواحد بثلث المال في
 بثلثي المال في سهام الوصية بينهم الثلث واحد والثلثان فيقسم الثلث بينهما كذلك ففوق من الاول
 وهو عشرة ويسبق في عشرين ويعقب من الثاني ثلثة وهو عشرون ويسبق في اربعين فيصوب كل بقدر وصية
 ان كانا زائدا على الثلث وصورة الذراريهم الموصلة اوصى لزيد بثلثين ودرهما والاخر بثلثين ودرهما وماله تسعون
 بعشرين كل بقدر ومثية فيصوب به الاول الثلث في ثلث المال والثاني الثلثين في ثلث المال والآخر بالثلث
 المطلقة او غير مفيدة باكثر من الثلث او نصف او نحوهما ولما قرأ ابو حنيفة بين هذه الصور الثلث وبين غيرهما
 الوصية ان كانت معتدلة بما زاد على الثلث مرياً كالنصف والثلثين وغيرهما وقال الشيخ ابطال الوصية في

[illegible]

[illegible][illegible]

فان اقر احد الابنين بعد القسمة بقضية ابينه الثالث دفع ثلث نصيبه ^{هذا عند}
والفكر ان يعطيه نصف ما في يده وهو قول زفرج لان اقر او بالثلث يوجب ^{والثالث}
وجه الاصح انه اقر بثلث شياع فيكون مقر ثلث ما في يده فان ولد للوصي بها بعد ^{والوصي}
في اهل الامه الموصي بها وولد ^{الوصي} ان خرج من الثلث والا اخذ الثلث منها ^{والوصي}
هذا عند ابن حنيفة رج لان البيع لا يزاوم الاصل وعندهما يأخذ من كل واحد الخمسة وان
كان له شهماية درهم وامه ستة ثلثها بده درهم فاو ببيع الحان ليجل ثمة مان فولد وولد
يوس ثلثها بده بعد موت الموصي حتى صار له الف وثمانين فثلث المال اربع مائة فعند ^{حنيفة}
الموصي له الامه وثلث الولد وعندهما اثلثا كل منهما ^{العتق} في الموضع العتق لئلا العقد في التفرق ^{العتق}
فان كان في القصر من كل ماله والا فثلثه والمضاف للموت من الثلث وان كان في الصحبة ^{التفرق}
المتجز هو الذي اوجب حكمه في المال والمضاف للموت ما اوجب حكمه بعد موته بعد موته ^{العتق}
لو زيد بعد موته في المتجز يعتب حاله التفرق وان كان صحيحا في تلك الحالة نفذ من كل ماله وان كان
مريضا نفذ من الثلث فالمراد بالتفرق الذي هو ان يكون فيه معنى التفرق حتى ان الامه ان ^{التفرق}
لم ينفذ من كل ماله والتمساح في الموضع المثل ينفذ من كل المال المضاف للموت فعقب من الثلث ^{سواء}
كان في زمن الصحة او من الموضع ومن خرج منه كالثمة واعتاقه ومجا بانه وجبته ونما ^{صبيته}
حاج في اعتاقه الحق ^{سواء} وهو ان يملكه ^{سواء} صورة الحان بالامر الاعتاق باع عبدا قيمته ما بين اربعمائة ^{سواء}
عبدا قيمته مائة ولا مال له سواهما يصرف الثلث في الحان باو سعي المصنوع كل قيمته وصورة العتق ^{سواء}
العبد الذي قيمته مائة فباع الذي قيمته ما بين اربعمائة بثلث وهو المارية بينهما نصفين والعبد ^{العتق}
يعتق نصف مجا او سعي نصف قيمته وصاحب الحان يخذ العبد الاخر بمائة وخمين ^{اول} وقاله عتقه ^{اول}
فيهما ^{سواء} لانه لا يملكه ^{سواء} لان الحان اقول انه في ضمن عقد المعاونة لكن ان اوجد العتق ^{سواء}
الفسح يزاحم الحان بان في عتقه بين الحان اثنين نفسا لا وفي نصف الاخير ^{سواء} بان بين عتقين لهما نصف ^{سواء}
ولهما نصف العتق اولى عندهما فلهما وميته بان يعتق عنه لعله المارية عبدا تنفذ مجا بان ملك ^{سواء}

الحج هذا عند أبي حنيفة ربح وعندهما يستفد العتق مما بقي كما في الحج لأنه إن العتق به يتفادى ويتفادى
 قيمته العبد بخلاف **الحج** وبطل الوصية بعتق عبده أيا جنى بعد موته ورفع أن وذى **س** أو ذى
 بان بعتق الورثة بعد موته جنى العبد فدفع بطلت الوصية لأن الدفع قد تصرف في حق من ملكه فبطلت
 الوصية أما إن وذى الورثة كان الفداء في مالهم لا في نفقهم التزم بهم فجاز الوصية لأنه لم يطرأ على الغيبة
أ فإن أو لم يزل يملك ماله وترك عبداً فادعى زيد بعتقه في السنة الورثة في موضع صدق الوارث ورحم زيد
 أن يفضل عن ثلثه شيئا أو يترحم عن علم دعواه **س** أي أو لم يزل يملك ماله واعتق عبداً فادعى زيد أن
 المولى قد اعتق العبد في القيمة لئلا يكون وصية فينفذ وصيته من ثلث المال وقال الوارث اعتقه في سنة
 العتق مقدمة على الوصية بثلث المال فالقول للورثة مع يمينه لأنه ينكر الحق أو زيد فيزيد إذا لم يكن ثلث
 المال زيد على قيمته العبد فينفذ الوصية لزيد فيما زاد الثلث على القيمة أو يترحم زيد على العتق كأن في القيمة
 فيقبل منه لأنه خصم في إثبات ذلك ليشب له الوصية بالثلث **م** فإن ادعى رجل ديناً على ميت **س** أو
 في صحته وصدقها وارثه **س** العبد في قيمته **س** هذا عند أبي حنيفة ربح وقاله يعقوب ولا يسع في
 لأن الدين والعقود في القيمة **س** فظهر أنها بصدق الوارث في كلام واحد فصار كالحق وقواما والعقود في
 القيمة لا يوجب السعي له لأن الأقر بالدين أقوى له في الموضع يعتبر من كل المال إذا أقر بالعتق
 في الموضع يعتبر من الثلث فيوجب له بطل الحق لكنه لا يحمل السطون فيبطل معنى الحج البسفا **باب**
الوصية لأقارب وغيرهم جاز من لصدق به **س** هذا عند أبي حنيفة ربح وعندهما
 الملك صدق وغيره **س** وقابله وصهره كل ذى رحم محرم **س** وخشته كل ذى رحم محرم **س** وهذا
 أهله **س** هذا عند أبي حنيفة ربح وعندهما كل من تقولهم وتصيبهم بفقته لقوله تعالى وأتوا بأهلهم
 أجمعين له الحقيقة في الزوجة فإن الله تعالى وإن أهله ويقال لأهل ذلك **م** والله أهل بيته وأبوه وحده
 وأقاربه وأقرباؤه وذو قرابة وإنسابه محرمه فصاعداً من ذواته الأقرب فالأقرب غير الوارثين والولد
 وأما قال محرمه لأنه أقرب الجميع هنا أنما أعتبنا الأقرب كما في الميراث هذا عند أبي حنيفة وقال الوصية لكل من
 ينسب إلى أقصى بيته له أدركه الإسلام وعند بعض المشايخ إلى أقصى الجاسم ويدخل الأبعد مع وجود الأقرب فلا

في الموصي

لا يدخل قرابة الولادة وقد قيل من قال لولدي قريبا فهو عاق **م** فان كان له عمان وخاله فذا
 لعينه **م** هذا عند جميعهم وقالوا يقسم بينهم بالعدل اعتبارا لعقبيته **م** في عتم وخاله
 ينصف بينه وبينهما **س** لان اقل الجمع اذا كان اثنين فلولو احد النصف في النصف الثاني فلولو الباقي
 عند حياقتهم بينهم وفي عتم له نصف اوجهه لا وان ولد عتم واحده النصف لما ذكرنا **م** في عتم
 العمة سواء فيها وان حيا لا ترث وفي ولد الذكر والذكر والاشقي سواء في ورثته ذكرا انثى **س** لانه
 الولد عمة وحكمه لا يرث **م** وفي انثى بينه وبينها **س** في عتم وحكمه لا يرث **م** في عتم وحكمه لا يرث **م**
 ذكرهم وانما لهم اوصوا والا فللقول بينهم **س** اوقى لا ينام بنى زيد وعما لهم فان كان قو
 يحصون دخول الفقير والغني فانه يكون تملكاهم وان كانوا قوما لا يحصون ولا يكون تملكاهم
 لهم بل يولد به القوة فهي دفع الحاجة فيصوب الى الفقير منهم او فقرا لا ينام بنى زيد وفقرا عجم
 وكذا في الباقي **م** وفي بنى فله ان الاشقي منهم وبطلت الوصية لموا اليه فيمن لم معتقوه ومعتقون
س لان النطق مشترك ولا عموم له ولا قرينة تدل على احدهما وفي بعض كتب الشافعي راجح الوصية
 الوصية لكل **باب الوصية** تعمد الوصية بخدمة عبده وسكنى داره مدة معينة وايدوا غلته
 فان خرجت الوصية من ذلك كانت البتة لها **س** الى الموصي له لاجل الوصية **م** والا فم
 وفيما تبقى العبد **س** او تقم الدار وتبطل الوصية لمقدار ذلك المال ليسكن فيه والعبد يخرج
 بمقدار ما سحت فيه الوصية ويجوز له الورثة بمقدار ما لم تقم **م** ومجوز له حق موصيه تبطل الوصية
 تعود الى الورثة **س** المجموع الموصي له بعد موت موصيه تعود الوصية الى الورثة او مبنى بشفع الموصي له
 على ملك الموصي فاذا مات الموصي له تعود الى الورثة الموصي له بحكم الملك **م** بشفع مبنيا
 ان مات وفيه ثمة فلفظ **س** الى الموصي له الثمة الكاسنة حال موت الموصي **م** في عتم
 وان ضم ابا فله بنة وما يحد في غلته بستانه **س** الى موصي بستانه سواء ضم لفظ الاب والاب
 فله بنة وما يحد في غلته ويصوب غنمه وولدها وينها له ما في وقت موته ضم ابا او لا **س** والوفيق بين
 ثمة والغلّة والمصون ان الغلّة تطلق على الموجود وعلى ما يوجد من بعد الموصي والثمة والنصف لا تطلق الا على

الموصي
 في بنة له الوصية بستانه
 في بنة له الوصية بستانه
 في بنة له الوصية بستانه

يمكن اعتناقه لعدم الاحتياج الى الورثي بخلاف اعتناق العبد عن المولى **م** وذلك وبعدة **م** تغني
 وصية مدينين وبيع اموال صابغة وبيع ما بيني وان تلفه **س** فان بعض هذه الامور **م** احتياج الى
 وبعضها ما يفتقر الى التوقف فلا يشترط الاجتماع في الحق منه **م** شق هذا القول في حقيقته **م** عند
 ابو يوسف بنفرد كل بالتصديق في جميع الاشياء **م** وصية الوصي او وصي اليه في ماله او مال مو صيد وصي
 وفيهما وقمة الوصي عن الورثة مع الوصي له ربحه فذلك يرجع عليه ان منع قسطهم معه **س** او فمه
 الوصي التركة مع الوصي له عن الورثة الصغار والكبار الغائبين ترجح حتى لو قبض الوصي **م** نصيب
 وضاع في يده لا يكون للورثة الرجوع على الوصي له شيئا **م** وقمة عن الوصي له معلوم لا يرجع
 بشئ ما سبق **س** او قمة الوصي عن الوصي له الغائب ببيع الورثة الكبار الحاضرين لا ترجح حتى
 لو قبض نصيب الوصي له الغائب وملك في يده ربح الوصي له بشئ ما سبق عن الوصي له الحاضر
 فقبض الوصي نصيبه ان كان باذنه فيقول عن الوصي له بالقبض فذلك يكون حقا الرجوع وان لم يكن
 باذنه فلا الرجوع **م** وصية للقاضي واخذ قسطه **س** او صيد للقاضي وقمة التركة عن الوصي له
 مع الورثة ولخذا للقاضي نصيب له لقوله واخذ عطفه على الضمير فيرجع ويجوز لوجوب **م** الفصل
 بينهما **م** فان قسطهم وصية الوصية ترجح بشئ ما سبق ان علك في يده او يد من ترجح **س** او قمة الوصي
 مع الورثة في الوصية ترجح فذلك المال قيد الوصي او يد من ترجح بشئ ما سبق عن ابي حنيفة وعند
 يوسف ان كان ما فوقه لرجح تلك المال لا يؤخذ من الباقي شيئا **م** وان كان اقل يؤخذ في تمام الثلث و
 عند محمد لا يؤخذ شيئا في المال الا ان الوصي كافرا لم يمت ولو اقر للميت شيئا من ماله **م** شيئا
 فضاء بعد موته لرجح من الباقي ولا يؤخذ من محل الوصية الثلث فيقتل ان بقي من الثلث **م** و
 ولا في حنيفة رجح ان تمام القصة بالتسليم **م** القصة المتقما فان لم يصرف في تلك القصة صار كقصة قبل
 صح ببيع الوصي عبد من التركة بغيره **س** او يجوز للوصي ان يبيع بغيره الذي عبد من التركة او ي
 الغنائم **م** ومن وصي ببيع ما او وصي ببيعه وتصدق منه وتصدق عليه **س** او يبيع منه عدة وبيع في التركة **س**
 للميت بان يباع هذا العبد وتصدق بشئ منه ببيع الوصي العبد وقبض الثمن فذلك في يده **م** العبد

في المستوي ضمن الوصية الثماني اى يرجع المستوي بالتمسك على الوصية ثم الوصية يرجع في التركة
عالم الميت وكان ابو حنيفة رج يقول لا يرجع به التركة له انتم بقبضته ثم يرجع الى ما
وعند محمد يرجع في الثلث لان حمل الوصية الثلث كما يرجع في مال الطفل وصية باع ما صاب من التركة
وهذا معه ثمة فالحق والطفل على الورثة بحصته اى قسم الميراث فاصاب الطفل عبد وصية
الوصية وقبض ثمة فهلك في يده كالحق العبد واخذ الثلث من الثمن من الوصية رجوع الوصية باي ما
الطفل له انه عامل له ويرجع الطفل على الورثة بنصيبه مما لا يدعهم لان القسم قد انقضى
ما كان العبد يكنى ولا يبيع وصية ولا يشترى الا بما يتفان **م** اى علم ان يجوز للوصية ان يبيع
الصبي وهو من المنقول من الاجنبى بمثل القيمة وما يتفان من الترفيد وهو ما يدخل تحت نفقة
المقربين ويجوز ان يشترى له من الاجنبى كذلك بالعين الفاحش وانما فانه كان الوصية
وصية الاب يحق ان كان وصية الفاضل لكنه يشترط ان يكون للصغير فيه مستفوعة ظاهرة
فستبان يبيع ماله من الصغير وهو ما ينفقه عشر او يشترى مال الصغير لاجل نفسه وهو
يشترى نفسه عشر وهذا ابو حنيفة رج واليوسف وعند محمد لا يجوز بكل مال واما يبيع
مال الصغير من نفسه فيجوز بمثل القيمة وما يتفان فيه واما لعقد الصغير فان باعه الوصية من نفسه
بمثل القيمة يجوز هذا اجواب المتقدمين واختيار المشايخ ان اذما يجوز ان يبيع الوصية من نفسه
او للصغير حجة الى ثمة او على الميت دين لا يقضى الا بثلثه قالوا وبه يفتى واما الاب ان باع عقار صغير
بمثل القيمة ان كان محمودا عند الناس ومستورا لكان يجوز فالقول بان يبيع العقار من الاجنبى اذما
عند تحقق شروط المذكورة كى غيبا لشى بضعف القيمة ونحو ذلك يؤيد ان يبيعه من نفسه لاجل
العقار من انفسه الى ماله فاذا باع من نفسه فالنهي ظاهر **م** ويدفع ماله مضاربة وشركة وبها عده
يختل على الموال لا على العسوة ولا يقرى ويبيع على الكيس الغاية **م** لان يبيع ماله اذما يجوز
للحفظ والعقار المحصون بنفسه ولا يجوز في ماله **م** لان المفوض اليه للحفاظ لا التجارة **م** ووصية ابي الميت
احق بماله من حدة فان لم يكن وصيته فللبنت ولغيره بشهادة الوصيين لو اذن صغير ماله او كمين ماله

الميت **س** لان التصرف في مال الصغرى للموصى سواء كان من التركة او لم يكن من التركة **و** اما
 مال الكبير اذا لم يكن من التركة فلا تصرف للموصى فيجوز الشهاده وان كان من التركة
 لا يجوز الشهاده عند حيفه **ح** ويجوز عندهما انه لا تصرف للموصى مال الكبير قلنا له
 ولاية الحفظ ولا يسهل البيع اذا كان الكبير غائبا **م** وصحت بغير كشهاده رجلين لا خير بل
 الفعلى ميت والاخرين للاولين بمثلها **ح** ولا يشهاده بوضعية الاول والاخيرين بعد والاخرين
 بثلاث ماله **س** فان لم يجز الشهاده عند حيفه **و** لم يلحق وعند ابو يوسف **و** الله اعلم بالصواب
الحشى وهو ذوق فاح وذوق فان بال من ذكوه فذكو وان بال من فرجه فاشى وان بال من غلما **ح**
 بال صغرى وان استنوا فاشى ولا تعقب الكثرة **س** هذا عند الحيفه **ح** وقاله تعقب الكثرة **م**
 فان بلغ وخبر له لحينه او ولى امرأه فجل وان ظهر له نكح او نزل لبس او اضر او جمل او
 ولى فاشى **س** وان ظهر تلك العلامات فقط فذكو وان ظهر تلك العلامات فقط فاشى **و**
فشكل او ان يكن كذلك بان لم يظهر شي من العلامات المذكورة او لم يجمع علامه المذكورة
 علامه الاثبات كما اذا خرجت لحينه وظهر له نكح **م** ويقف بين صف الرجال والنسب **و**
 قام في مسقط اعاد وفي مسقط بعيد من بجنينيه ومن خلفه وبجذائيه وصلى بقناع ولا
 صليا ولا يكف عند رجل وامرأة ولا يجلو ابه غير محرم رجل وامرأة ولا ينكح محرم ولا يخل
 والموا فتنه ويتبع له امه فتنه ان ملكت مالا ولا فتنه بيت المال ثم يتبع فان ملك قبل
 حاله لم يغفل ويستقيم **س** من التيمم وهو جعل الغيرة تيمم واعماله يشترى حارة تغلله
 الجارية لا تكون ملكة بعد الموت اذ لو كانت لجان غل الجارية سيدها اذا لم يكن غشنى وكان
 هذا اوط من غل الرجل **ح** ولا يجوز سواها غل ميت ونسب نسبه قبوه **س** قدمه التسجده
 الجذائى **م** ويوضع الرجل يقوى الامام فله هو ثم المواة اذا صلى عليه **س** ليكون جنازة المواة بعد
 من يعيول الناس ثم الغشنى فان تركه ابوه وابنا فله سلم ولله بن سحران وعند المشافعي له
 التسقيين وثلاثة من سبعة عند ابو يوسف ونحوه من اشى عشر عند ثعلب **س** اعلم ان عند الحيفه

ربح له اقل السبعين اي ينقلوا نصيبه ان كان ذكراً او له نصيبه ان كان انثى فاولئك هم اقل
 فله ذلك ففي هذه الصورة ميراثه على تقدير الاثوة اقل فله ذلك فان تركت زوجاً ولواً
 واماً هو خشي فعلى تقدير الاثوة له ثلثة من سبعة وعلى تقدير الذكورة اثنتان من ستة له اقل
 من ذلك لان الثلث اقل من ثلثة السبع لان ثلث السبعة ثلثان وثلث واحد وثلثه كسبع
 السبعة ثلثة وعند الشافعي له نصف النصيبين اي يجمع بين نصيبه ان كان ذكراً ونصيبه
 ان كان انثى فله نصف ذلك المجموع وعند ابو يوسف بانه ثلثة من سبعة لان له الكل على تقدير
 الذكورة والنصف على تقدير الاثوة فصار واحداً ونصفاً فنصفه ثلثة ارباع فيكون له ثلث
 ان كان منخوفاً والخنثى ثلثة ارباع فالمخرج اربعة فالكل اربعة وثلثة ارباع ثلثة صا
 بطريق القول لان اربعة والخنثى ثلثة وان كثرت تقول له النصفان كان انثى والكل ان كان ذكراً
 فالنصف متعين ووقع الشك في النصف الاخر فالنصف والربع ثلثة ارباع ونحو محمد بانه ثلثه
 من انثى عشر لانه يستحق النصف مع ابنه ان كان ذكراً او الثلث ان كان انثى والنصف والثلث من
 مائة فله نصف ذلك وهو اثنان ونصف مائة ووقع الكسر بالنصف ويضرب في اثنين صار
 اثني عشر وهو نصيب الخنثى والباقي وهو السبعة نصيب ابنه وان كثرت تقول له الثلث ان كان انثى
 والنصفان كان ذكراً ونحو جهنمة والثلث اثنان والنصف ثلثة واشنان متعين ووقع الشك
 في الواحد الاخر فنصف صا واثنين ونصف ووقع الكسر بالنصف فصار خمسة من اثني عشر وان اردت ان
 تقول ان ثلثة من سبعة اكثر امة خمسة من اثني فله بد من اثني النجس وهو جعل الكري من اقسا
 واتوا فامروا بالسبعة في اثني عشر صا واربعة وثمانون ثم اضرب الثلثة في اثني عشر صا ثلثين
 فذلك هو الثلثة من سبعة واضرب الخمسة في سبعة صا خمسة وثلثين فهذا هو خمسة من اثني عشر
 ان قل هو ستة وثلثون زائد على هذا اي على خمسة وثلثين بواحد من اربعة وثمانين فهذا تفاوت بين
 ما ذهب اليه ابو يوسف ربح وما ذهب اليه محمد ربح **كتاب المثلث** كناية لا حوس واماؤه بما يوف منه
 نواحه وطلاقه وبسبعة وشرأفه وقوله كالبيان اما الكناية فهي غير متبين كالكتابة على الهواء او على

٣٧٨
على اعماء فلا اعتبار لجهاد ائمتنا مبينين موسوم بان يكون على رفق الجور او على جدار او على
فاغظ لكن على رسم الكتب بان يكون معصونا في الكتابة لا بد من الشيعة او القوم المبينين
شعنا وائمتنا مبينين موسوم بان يكون على غطف ويكون من فلكان الوفاة فلهذا استعمل
سواء كان من الغايب او من الحاضر ولا يجد **او** اذا اقر بما يوجب الحد بطريق الاشارة
وقالوا في معتقل لان استدل ذلك وعلم اشارته فذلك والاشارة **المعتقل**
هو الذي عوض له اقتباس الشا حتى لا يعقد على الكلام فبعد الشا ففي حكمه
الافسوس وعند اصحابنا ان استدل ذلك وعلم اشارته حكمه حكم الافسوس والافسوس
الامتداد سنة وقيل بان يبقى زمان الموت وقيل وعليه الفتوى **وفي غنم مذبوحة** فيها
مبينة وهي اقل تحريم واكثر الاغنياء **ولما قال** فلا خياري لانه جعل المبينة في حال
الافضل او قال الشافعي لا يباح تناول لان التحريم دليل ضروري ولا ضرور هنا قلنا
التحريم يصرح باليد لدفع النجس وكذا في السلمين لا تخلوا عن المروق والمفسود و
المحرم ومع ذلك يباح تناول الاعتماد على الغالب والله اعلم بالقواب
فت الكتاب بعون الله الملك الوهاب في تاريخ جوه البني عليه السلام
مؤلفه ومبناه واللفظ شريف حماني آخره مبينة فيموت في مدرسة
حاجي موسى في يوم سبته كاتبه ابو ابراهيم بن محمد
غفر الله له ولوالديه واحسن اليه الله
نحوه سبته الشبتي الامين
يارب العالمين
قال الشيخ في الحاشية
المؤلف سنة قد يكون مستثنى و
سلكا خلافة ابو بكر بن عمر
خلقه في سنة عشرة وعثمان بن عمر
وعلى سنة مصابيح في سنة

207 207

207











